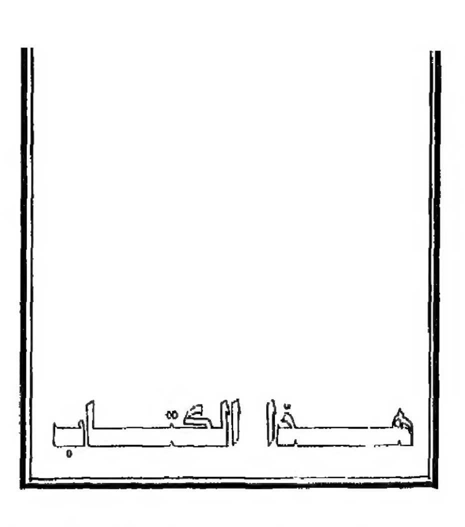
إيــــران
بــين
التــاج والعمــامة

أحمـد مهـابـة

إيران بين التاج والعمامة

الطبعـــة الأولـــى
١٤١٠هـ - ١٩٨٩م



بالضجة والصخب ، دخل آية الله الخمينى إيران فى فبراير ١٩٧٩ ، بعد خمسة عشر عاما قضاها فى المنفى ، فى غياهب الصمت والنسيان .

وبنفس الضجة والصخب ، ودع الإيرانيون آية الله الخمينى فى يونيو ١٩٨٩ ، عن عمر يناهز التاسعة والثمانين عاماً ، بطقوس أشد ما تكون غرابة وندرة ، فقد أودع المقربون إليه جسده فى نعش زجاجى ، ووضعوه فى أكبر ساحة فى طهران عارى الوجه ، يطوف حوله المريدون والحواريون ، ثم سار خلفه نحو عشرة ملايين من البشر تزاحموا بالمناكب ، وهم يلطمون الخدود ويدقون الصدور ، ثم لم يلبثوا ان انقضوا على الجثمان المسجى ، متجاهلين جلال الموت ومهابة الموقف ، يمزقوا كفنه إرباً إرباً ، ويحاول كل أن يظفر بطرف منه ، ليكون له حجاباً يقيه من الشر ويحميه من الشيطان ، كما يفعل المؤمنون بأستار الكعبة .

ثم قرر المتاجرون بالخمينى أن يبنوا عليه بنياناً تعلوه أرفع قبة فى إيران ، تطاول قبر الإمام الرضا والسيدة المعصومة ، مطلاة بالذهب وتشرف على قرية ملحقة ، اختار لها ابنه أحمد اسماً هو (روح الإسلام) ، واختار لها آخرون إسماً هو (مرقد الإمام) ، ويتكلف هذا الحرم المنيف سبعة مليارات من الدولارات ، فى بلد به خمسة ملايين عاطل ، وستة ملايين هربوا خارج وطنهم !!

والواقع انه لم تعرف ثورة فى العالم الثالث مثلما عرفته الثورة الإيرانية ، من أحكام متضاربة وتقييمات متعارضة ، ذلك أن الأقلام التى تناولتها قد تراوحت بين التعصب والمصلحة ، حتى ضاعت الحقيقة بين المؤيد والمعارض ، الأمر الذى

يوجب على المرء أن يقف بنزاهة وموضوعية ، وقوف شحيح ضاع فى التراب خاتمة ، لأن ما وقع فى إيران بسلبياته وإيجابياته قد وقع ، وسيمضى وقت طويل قبل أن يتأكد نجاحه أو يكرس فشله ، لكن ثمة مجتمعات أخرى مماثلة للمجتمع الإيرانى فى دول العالم الثالث ، حبلى بالصراعات ومشحونة بالأزمات ، بحيث يوشك الوضع فيها أن ينفجر ، وأن يكون للحدث الإيرانى فيها شبيه ونظير ، لا سيما تلك الدول الإسلامية التى يضرب أصحاب المصلحة فيها من القوى الداخلية والخارجية ، على الوتر الدينى الحساس ، ويتخذون منه سيفاً مسلطاً على رقاب القائمين على أمر هذه المجتمعات ، موظفين ما تزخر به من الاحباط النفسى ، والتدهور الاقتصادى ، وغياب الديمقراطية ، وانتشار الفساد ، ومتاجرة القلة بأقوات الكثرة ، ليؤججوا عواطف البسطاء من الناس ، ويتلاعبوا بمشاعر المحرومين لقلب الأوضاع وتغيير الأنظمة.

لقد جاءت الثورة الإيرانية ، بما لها وبما عليها كمحصلة لتجربة للحكم الوطنى فى احدى دول العالم النامى ، حيث أراد القائم بالأمر فيها وهو الشاه ، أن يعيد بناء الحياة على أرضه ، وأن يرفع شعبه إلى مشارف العصر ، وأن يقفز به نحو الحضارة الكبرى فى زمن وجيز ، بايقاع لا يتناسب مع ضعف البنية الأساسية للمجتمع الإيرانى ، ولا مع التراكمات المترسبة نتيجة لعمليات السلب والابتزاز من جانب القوى الكبرى صاحبة المصلحة البينة فى إيران والهوى الجامح ، والتى دابت على تحريك الدمى حسب هواها ، وشد الخيوط وفق مصالحها ، بينما يقف الحاكم الوطنى تتقاذفه أمواج المشاكل فى بلده بين واقع مؤلم وأمل طموح ، كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه .

ففى إيران حينما أراد الشاه أن يعمل لحساب شعبه ، وأن يصحح مسار التجربة الوطنية فى بلده ، فتحوا عليه أبواب كل شىء ، ثم أخذوه بغتة والقوا به خارج وطنه كالفأر الميت ، لم ينعه ناع ولا ضجت عليه بواكى .

ولعل ما يكسب الثورة الإيرانية هذا القدر من الأهمية بالنسبة لنا نحن العرب ، انها جاءت بعد حرب أكتوبر ، التى وضعت إسرائيل فى حجمها الطبيعى ، وفندت مزاعمها حول نظرية الأمن والذراع الطويلة والقوة التى لا تقهر ، كما أبرزت قوة

وفعالية سلاح البترول العربى الذى أحسن استخدامه ضد الدول التى وقفت مع إسرائيل ضد العرب ، كما أبرزت امكانية ان تصبح منظمة الأوبك قوة ضاغطة على الحضارة الغربية ، وهى المنظمة التى كان شاه إيران صقرها الجارح الذى نادى بالتوازن بين أسعار البترول وأسعار السلع المصنعة ، والغى من جانب واحد اتفاقه مع اتحاد شركات البترول الغربية (الكونسورتيوم) ، ليضع أساساً جديداً للعلاقات الدولية فى مجال الطاقة ، تسترد به الدول المنتجة سيادتها على ثروتها القومية وارادتها الوطنية وقرارها السياسى ، الأمر الذى أثار عليه النقمة وفجر ضده الغضب .

وأهم من ذلك أن الشاه أراد أن يستوعب الدروس المستخلصة من هذه الحرب ، وان يستفيد من انعكاساتها على المنطقة من حوله ، واقتنع بأهمية وضرورة الانفتاح على جيرانه رغبة فى تعاون مثمر وسعياً لحسن جوار ، لكن ذلك فتح عليه أبواب المتاعب واستعدى عليه أصحاب المصالح الذين اعتبروه قد خرج عن المدار الذى رسم له ولغيره من حكام دول العالم الثالث .

لكن الأمر الذى لا شك فيه أنه بالرغم من كل ذلك ، فإن الشاه قدم بنفسه لخصومه ما سهل لهم مهمتهم ، حين عمق جذور الثورة فى وطنه وأوجد لها التربة الخصبة ، والمناخ الملائم ، من ديكتاتورية عمياء ، وديمقراطية غائبة ، وحرية مكبوتة ، وتجاوز لأجهزة الأمن فوقق حدود المقبول والمعقول ، وإلقائه الحبل على الغارب لقلة من حوله ، كان ترفها المستفز وانحلالها المثير ، وفسادها المستشرى ، وقيمها المتدنية ، وانتهازيتها الطاغية ، واستهانتها بمشاعر الأغلبية الصامتة ، التى قد يستطيع الحاكم أن يقهرها بسلطة القرار ، لكنه قد يعجز عن اقناعها بالمنطق وكسبها بالاحترام ، والفرق بين النقيضين شاسع وكبير ، فافسح الشاه بكل ذلك الخلل المجال للعملة الرديئة ، لكى تطرد العملة الجيدة من سوق العمل الوطنى ، فانفجر اللغلم واشتعلت النار من مستصغر الشرر .

لكننا أيضاً إذا أردنا أن نقيم الوزن بالقسط ولا نخسر الميزان ، كان علينا أن نعترف أنه بالرغم من كل ذلك التردى الذى كان يصلح وقوداً لأكثر من ثورة ، فأن النظرة المتفحصة ، والعين البصيرة ، والأجهزة الخبيرة ، قد اعترفوا جميعاً ان

لحظة الانفجار فى إيران رغم حتميتها ، قد جاءت قبل أوانها الذى كان مقدراً لها ، لو تركت الأمور تجرى فى اعنتها دون افتعال أو ضغوط أو تآمر ، وليس أدل على ذلك من شهادة المخابرات المركزية الأمريكية ، التى سجلتها فى تقرير لها فى أغسطس ١٩٧٧ ، حيث أكدت « ان إيران ليست فى حالة الثورة ، ولا تمر بموقف يمكن وصفه بأنه مرحلة سابقة على الثورة » .

كذلك أكدت نفس الشيء وكالة مخابرات الدفاع الأمريكية فى تقرير لها فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٨ ، تقول فيه : « انه من المتوقع أن يظل الشاه فى السلطة الفعلية طوال السنوات العشر القادمة » .

ثم شهادة ثالثة لأحد مهندسى السياسة الخارجية الأمريكية ، هو (هنرى كيسنجر) حيث يقول « ان الشاه كانت لديه من الوسائل ما يستطيع به السيطرة على الموقف ، والبقاء فى السلطة عشر سنوات أخرى ، ولكن عدم تيقنه من حقيقة الموقف الأمريكى ، والرسائل والمواقف المتضاربة للرئيس الأمريكى وحكومته هو الذى جعل مقاومته تنهار » .

وفى التاريخ الإيرانى البعيد والقريب مصداق على ذلك ، فلقد اختار أصحاب المصلحة إيران -- كما يقول الدكتور على شريعتى المفكر الإيرانى المعروف -- لكى تكون بوتقة لإشعال الصراع بين السنة والشيعة لخلق معركة تلهى المسلمين عن معركة الإسلام الحقيقية ضد الصهيونية وضد اغتصاب فلسطين ، لأن نهوض الدولة الصفوية التى فرضت المذهب الشيعى على إيران شرق الدولة العثمانية ، واثارتها للمعارك ضد العثمانيين ، إنما كان ضربة من الخلف وجهت للمسلمين بالتعاون مع الدول الاستعمارية الغربية بصفة خاصة ، مما ولد حساسية لا يستهان بها بين إيران وجيرانها العرب .

وعندما تصادم الاستعمار البريطانى والروسى مع النفوذ الألمانى على أرض إيران خلال الحرب العالمية الثانية ، وظن الحلفاء ان (رضا شاه الكبير) منحاز نحو الألمان اطاحوا به من فوق العرش والقوا به فى غياهب النسيان ، يموت على فراشه ، وهو الضابط الشجاع ، كما يموت البعير ، ثم جاءوا بابنه ليكون دمية يحركونها على هواهم .

ولما تصادم الاستعمار البريطانى والأمريكى على أرض إيران عام ١٩٥١ للاستحواذ على ثروتها البترولية ، جيىء بالدكتور محمد مصدق ليلعب دوراً محدداً سلفاً ، وهو طرد الاستعمار البريطانى من إيران ، فلما أداه بمهارة ألقى به مندوب المخابرات المركزية الأمريكية (كيرمت روزفلت) خارج السلطة ، ووقف الرجل بملابس نومه أمام المحكمة يدافع عن نفسه ، ثم لقى حتفه من جراء مرض السرطان الذى أصابه فى حلقه .

وفى عهد الرئيس الأمريكى (جون كيندى) عندما أراد الشاه ان يتعامل مع شركة (اينى) الايطالية للبترول والمملوكة للدولة ، ليضع نموذجاً للتعاون بين دولة ودولة ، الأمر الذى سيكون بالضرورة على حساب احتكار الشركة الغربية للبترول الإيرانى ، أعد كيندى العدة مع (تميور بختيار) المدير السابق لجهاز السافاك ، الذى تعاون بدوره مع (روح الله الخمينى) وذلك عام ١٩٦٣ ، لأحداث إنقلاب ضد نظام حكم أسرة بهلوى ، لولا أن الشاه تراجع متعظاً برؤوس الذئاب الطائرة ولسان حاله يقول للرئيس الأمريكى (لا تؤاخذنى بما نسيت قد بلغت من لدنى عذراً) .

لكن يبدو ان الشاه نسى فى بداية السبيعنيات الدرس ، وارتكب نفس الخطأ بل لعله أفدح ، الا وهو أصدار قراره فى يوليو ١٩٧٣ بالتأميم الكامل لثروته القومية من البترول ، فألقوا به خارج الحلبة .

فإذا رجعنا لآية الله الخمينى ، فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر نفوذه الطاغى فى الشارع الإيرانى ، عندما تميز بين زملائه بالحوزة العلمية الشيعية فى مدينة (قم) بالطبيعة الثورية ، ومقاومة الفساد ، والتصدى وحده لجبروت السلطة ، حين رفض أن ينهض واقفاً للشاه عندما دخل على رجال الحوزة الدينية فى مدينة (قم) ، فلطمه (على منصور) رئيس الوزراء أنذاك على وجهه فلم تطرف له عين ، بل ظل محتفظاً بوقاره فى غيظ مكتوم ، وتصميم على الانتقام ، ولم يمض سوى أسبوعين حتى قتل (على منصور) على يد بعض تلامذة الخيمنى .

كما لا يستطيع أحد ان ينكر أن آية الله الخمينى قد حقق سبقاً على اقرانه فى الحوزة العلمية ، عندما انشغل فى منفاه فى النجف بقضية شعبه ، الذى رأى ان

الدولة الإسلامية هى بلسمه الشافى ، فوضع كتابه عن (الحكومة الإسلامية) ، وضمنه ما أسعفه به فكره ، وما طاوعه به علمه ، وهو ما يحسب له مهما كان قصور الفكرة عن متطلبات العصر ، وعن احتياجات جيل أو أجيال خلقوا لزمان غير زمانه وزمان الخلفاء من قبله ، على حد قول الرسول ﷺ : « علموا أولادكم على غير عاداتكم فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم » .

ولكننى لا اعتقد ان الخمينى نفسه كان يأمل أو يظن ، ان ما حدث له يمكن أن يحدث بهذه السرعة البالغة ، وهذه العالمية الواسعة النطاق ، التى قام على خدمتها أعظم خبراء الحرب النفسية ، وسوقتها أكبر أجهزة الإعلام والاتصال والصحافة فى العالم سعة وانتشاراً ، حتى جعلوا من الخمينى أسطورة تستعصى على الفهم وتتجافى مع العقل ، لأن هذه القوى الدولية التى تضافرت على نصرته ليست بالقوى التى يشغلها طموح الشعب الإيرانى ، أو ترغب فى حل مشاكله وان مصالحها لو كانت قد حتمت عليها غير ذلك ، لحولت الخمينى إعلامياً إلى ارهابى مجنون ومتعصب متطرف ، يريد أن يهدم المعبد على من فيه ، ولمَا أصبحت (نوفيل لوشاتو) قبلة الصحافة وأجهزة الإعلام فى العالم كله ، بفضل كتاب السيناريو وعبقرية المخرجين .

الا أنه – كان من سوء حظ آية الله الخمينى ، ان احاطت به زمرة من المريدين والحواريين ، لهم ماضى مريب وعلاقات مشبوهة وطموح غير مشروع ، ولذلك عندما تمكنوا من السلطة راحوا يضرب بعضهم أعناق بعض ، وتلعن كل شخصية أختها ، منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، فقد تاجروا بالخمينى حياً وميتاً ، وكان كل يغنى على ليلاه لحساب الشرق أو الغرب ، يتصارعون على الغنائم ويتقاتلون على الأسلاب .

وإذا كان الشاه قد سقط فإن ذلك لا يعنى ان الثورة قد نجحت ، ولا يكون الإسلام قد طبق بمجرد تحريم الموسيقى والغناء ، واعدام المومسات والمهربين ، ومنع ظهور العرايا على الشواطىء ، لكن المعيار الحقيقى للثورة هو تذليل الصعاب الداخلية ، وتأمين الشعب الإيرانى ضد المؤامرات الخارجية ، واتاحة الفرصة له ليتذوق ثمار الثورة ليؤمن بأنها كانت هدفاً يستحق التضحية من أجل بلوغه .

ذلك أننا نرى انه خلال السنوات العشر الماضية ، أن الثورة الإيرانية قد غرقت فى القرارات الصغيرة ، التى شغلتها عن القضايا الاصلاحية الكبرى التى هى الجوهر الحقيقى للثورات ، حتى أصبح التغيير الوحيد الذى حدث حتى الآن هو انتقال السلطة فسحب ، من التاج إلى العمامة ، وأصبح الشعب الإيرانى بين الاثنين ، كالمستجير من الرمضاء بالنار .

فما زالت الثورة حتى الآن بلا هوية سوى الشعارات الإسلامية التى ترفعها ، والتى لم تستطع أن تخفى خلافات عميقة الجذور ، بين الذين يقولون إنهم سائرون على نهج الإمام ، حول مسائل جوهرية تتعلق بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وكيفية التعامل مع العالم الخارجى ، وأصبح من الصعب القول ما إذا كانت ثورة الخمينى غربية الاتجاه انطلاقاً من رفضها للشيوعية ، أم يسارية الاتجاه انطلاقاً من معاداتها للمصالح الغربية ، وبينما يقول رفسنجانى ان الخمينى أوصاه قبل موته بتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، يقول آخرون ان الخمينى لعن فى وصيته الشرق والغرب معاً .

لقد شاء لى قدرى أن أكون واحداً ممن عاشوا مرحلة المخاض الثورى فى إيران خلال الفترة من أول يناير حتى أول ديسمبر ١٩٧٩ ، كنت خلالها مستشاراً إعلامياً لسفارة مصر فى إيران ، ولم أغادرها الا بعد دعوة الرئيس السادات لشاه إيران لقضاء أيام للراحة والعلاج فى مصر ، فأمرنا بمغادرة إيران خلال ساعات قليلة حفاظاً على حياتنا .

وكانت الأحداث الساخنة المتلاحقة تفرض علّي كمراقب التحليل والتقييم والمتابعة ، وقد استفدت كثيراً من العواطف الدافئة ، والتقدير الذى يجل عن الوصف ، الذى يكنه الشعب الإيرانى للشعب المصرى ، مما اتاح لى فرصة نادرة لقراءة كتاب الواقع المفتوح ، والاستفادة من الرأى المؤيد أو المعارض .

لقد رأيت الشاه وهو فى عنفوان سلطانه وقمة مجده ، ثم رأيته وقد هلك عنه سلطانه وتنكرت له الأيام ، فأصبح مهيض الجناح زائغ البصر شارد الذهن ، يغادر بلاده وهو يحمل حفنة من ترابها ، ثم ينحنى ليرفع ضابطاً خر باكيا ليقول له (قم

فإنك ستهتف غداً مع من يقول الموت للشاه) ، وصعد إلى طائرته التى حلقت به وسط ضباب الغيب وصوب المستقبل المجهول .

كما أننى رأيت آية الله الخمينى ، وهو عائد بعزة المنتصر يكاد مريدوه أن يخروا له سجداً ، لا يرددون الا اسمه ولا يرفعون الا صوره ، كأن الأرض قد أصبحت قبضته ، وان السماء مطويات بيمينه .

لقد عشت وأسرتى أياماً كنا نتنقل خلالها بين غرف المنزل زحفاً على الأيدى والأرجل ، ويحتم علينا شعورنا بالخطر ، ان نجلس وظهورنا للحائط اتقاءاً للرصاص الطائش المتناثر من حولنا فى كل مكان ، فى بيوت ليس لها الا نوافذ زجاجية ، وكان صغارنا يفيقون فى ظلمة الليل البهيم على أصوات المدافع والرصاص وصرخات الضحايا المذعورين فى شوارع طهران ، ومكبرات الصوت المعلقة على قمم المآذن تعلن الجهاد المقدس وتعيد إذاعة ما سجلته بالنهار طوال الليل ، والنيران مشتعلة فى اطارات السيارات وأكوام القمامة فى مداخل الشوارع والأزقة فى طهران ، وكانت المدارس تشتغيث بنا نحن أولياء الأمور ، لكى ننقذ أطفالنا من الخطر الذى يوشك أن ينقض ، حين تستعد قوات الجيش الزاحفة للاشتباك مع أمواج الجماهير الغاضبة ، وبذلك كنا ، أردنا أم لم نرد ، شهوداً على العصر .

لقد أردت بهذا الكتاب أن يكون سجلاً دقيقاً ، ينقل الواقع بأمانة ، ويسجل الأحداث بتجرد ، ويدلى بشهادة من يكتمها فإنه آثم قلبه ، مستهدفين به أن يكون عونا لكل من يريد أن يستوعب التجربة الإيرانية ، ويستفيد منها الدرس والعبرة ، دون أن يكون الهدف منه دفاعاً عن هذا أو طعناً فى ذاك ، لأن إيران ذاتها ليست هى الهدف من هذا الكتاب ، وإنما الهدف ان يكون آية لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد !! .

وسبحان من له الكمال .

أحمد مهابة

الضابط المغامر ينتزع العرش

لقد اعتلى (رضا خان) عرش إيران عام ١٩٢٥ ثمرة لكفاحه كضابط خيالة ، تميز بين أقرانه بقوة الشخصية ، والصلابة والانضباط العسكرى الشديد ، كما تميز بالقدرة على الحسم واتخاذ القرار فى الوقت المناسب ، فرشحه ذلك ليلعب دور الرجل الأول فى إيران ، حين دخل العاصمة (طهران) سنة ١٩٢١ ، ليضع حداً لأحداث العنف التى قام بها الشيوعيون ، ثم لم يلبث أن عين نفسه قائداً عاماً للجيش ، حتى استطاع أن يقلب عرش آخر ملوك (أسرة قاجار) ، وينصب نفسه على البلاد ويخلع عليها لقب (شاهنشاه) أى ملك الملوك .

ثم حكم إيران بنظام كان أقرب إلى الفاشية العسكرية منه إلى أى شيء آخر ، حيث أن رضا خان أو رضا شاه - كما رأى أن يسمى نفسه - كان أسير الاعجاب بشخصية زعيمين بارزين من زعماء ذلك العصر هما : (أدولف هتلر) و (كمال أتاتورك) ، فنقل عنهما سياسة الردع فى فرض برامجه الاصلاحية ، التى كان يحاول بها أن يدخل بإيران إلى رحاب العصر الجديد ، دون أن يأخذ فى اعتباره بحكم ثقافته المحدودة ، طبيعة المجتمع الإيرانى المعقدة ، والذى يقوم على نظام تعدد الاقليات العرقية والدينية ، وتسوده تقاليد القبلية والاقطاعية الراسخة ، وتسيطر

عليه طبقة من رجال الدين الشيعة ، التى تعطيها غيبة الإمام الثانى عشر ، ونظام (التقية) ، سلطة دينية شبه مطلقة على أبناء المذهب الشيعى ، وتجعل لها الحق فى أن تظهر خلاف ما تبطن حماية للمذهب من بطش خصومه الدينيين والسياسيين .

ولقد أورثها مقتل الحسين عقدة الشعور بالذنب ، ففرض عليها طقوساً كهنوتية ، حببت إلى الناس لذة الألم ، وغذت فيهم الشعور بالندم ، وطبعتهم على الرغبة فى الانتقام حتى من أنفسهم ، وجعلتهم فريسة لنوع من الاحساس بالضياع ، هو مزيج من الأمل الخافت واليأس البالغ ، وهم ما زالوا ينتظرون عودة إمامهم الذى طالت غيبته فلا تعرف لها نهاية ، مما يجعلهم طوع ارادة من يقومون على رعاية المذهب الشيعى نيابة عنه حتى يعود ، وأن يقدموا بنفس راضية ليس الولاء المطلق فحسب ، وإنما خمس صافى أرباحهم للقائم على أمر المذهب الشيعى تطبيقاً للآية الكريمة ﴿ واعلموا أن ما غنمتم من شىء فإن لله خمسه وللرسول .. الخ ﴾ مما جعلهم دولة داخل الدولة ولهم سلطان فوق كل سلطان .

لقد جهل رضا خان أو تجاهل كل هذه الاعتبارات ، فراح يفرض برامجه الاصلاحية بقسوة ، جعلته فى سباق أرعن مع الزمن ومع التطور ، فحاول انتزاع المجتمع الإيرانى من تحت سيطرة رجال الدين بفرض علمانية الدولة ، متجاهلاً ما يفرضه دستور ١٩٠٦ من تشكيل هيئة دينية عليا ، من خمسة من كبار علماء المذهب الشيعى الذين يحملون لقب (آية الله العظمى) ، تعرض عليهم مشاريع القوانين قبل عرضها على البرلمان الملكى لكى يقولوا فيها رأيهم ، وليتأكدوا من أنها لا تتعارض مع أحكام الإسلام ، والمذهب الشيعى .

كذلك كان (رضا شاه) يحاول أن ينقل المرأة الإيرانية جبراً إلى حضارة أوربا ، مرغماً إياها على التخلى عن زيها التقليدى وحجابها الدينى المعروف باسم (الشادور) ، مخولاً رجال البوليس أن ينزعوه عنها بالقوة إذا خرجت به إلى الشارع ، وكان يكرهها على أن ترتدى الزى الأوربى ، كما كان (رضا خان) يأمر بجلد كل والد طفل يقطف زهرة من الحدائق العامة أربعين جلدة .

لقد كان (رضا خان) يترسم خطى كمال أتاتورك لا حباً فيه ، ولكن غيرة منه ومنافسة له ، بوصفه حاكماً لدولة سنية ، أقامت إمبراطورية كانت إيران جزءاً منها لبعض الوقت ، فحاول (رضا خان) أن يجعل من إيران نداً لتركيا ونظيراً لها فى كل شىء ، لا سيما فى محاكاة حركة (التتريك) التى قام بها كمال أتاتورك فى تركيا ، فحاول رضا خان أن يقتلع جذور اللغة العربية ، وأن ينقى اللغة الفارسية منها ، ليقطع كل صلة بين إيران وأصولها الإسلامية ، ولكى يعود بها إلى حضارة الفرس القديمة ، وهى نفس السياسة التى اتبعها من بعده إبنه (محمد رضا بهلوى) .

كذلك كان إعجاب (رضا خان) (بأدولف هتلر) من الأمور التى جرت عليه الوبال ،حين راح يحاول الاتصال سراً بدول المحور ، ويستجلب الخبراء الألمان حتى أصبحت الإدارة الإيرانية تزخر بهم ، وتركوا بصماتهم على العاصمة (طهران) وعلى كثير من مرافق الحياة ، الأمر الذى لم يكن الحلفاء ليغفروه له ، فقرروا انتزاعه من فوق العرش ، وبعثوا له بورقة التنازل مع إحدى الشخصيات الوطنية الإيرانية التى سبق له أن أهانها ، فأصرت على أن تدخل القصر الملكى بالسيارة ، وهى التى لم تكن تدخله من قبل إلا راجلة ومحنية الظهر ، وهكذا غادر (رضا خان) قصره لآخر مرة يحمل معه حقائبه المملوءة بالمال والمجوهرات ، حيث وضعوه على يخت سار به فى مياه الخليج قليلاً ، ثم لم يلبث أن نقلوه إلى احدى سفن الشحن ، ولكن هذه المرة بغير حقائبه ومجوهراته ، وساروا به حتى انتهى به المطاف إلى مدينة (جوهانسبرج) بجنوب أفريقيا حيث مات هناك إثر نوبة قلبية ، بعد سماعه لأنباء المجاعة فى إيران ، ثم نقل جثمانه إلى مصر حيث دفن فيها كما حدث لابنه من بعده ، وبقى بها حتى طلب ابنه (محمد رضا بهلوى) نقله إلى إيران بعد أن إستقر له الأمر على العرش ، ودفن فى قبر فخم أقيم له جنوبى طهران العاصمة ، وأصبحت زيارته ووضع أكاليل الزهور عليه ، بنداً من بنود المراسم التى يتبعها أبناء الشعب الإيرانى فى كل مناسبة وطنية ، كما يلتزم بها الزوار الأجانب على سبيل المجاملة .

لقد اعتمد (رضا خان) فى حكم إيران على الجيش بصورة مطلقة ، فضاعف ميزانيته خمس مرات ، وضاعف عدد أفراده ثلاثة أضعاف ، وجعلهم نجوم البلاط

الامبراطورى ، وحراس العرش البهلوى ، وأقطعهم الأراضى ، واقتصرت عليهم المناصب العليا فى الدولة ، وجعلهم أساتذة ومربين لأبنائه، وخلق منهم طبقة أرستقراطية تفرز أجيالاً من النخبة المختارة ، التى تتوارث القيادة وتحتكر الفنون والعلوم ، وتستأثر بالوظائف الحكومية .

وأصبحت وزارة البلاط فى عهد (رضا خان) ، وفى عهد إبنه من بعده ، هى المدرسة المخولة اختيار هذه النخبة ، وتكوينها والحفاظ عليها ، وفرز أفرادها من بين القيادات والعناصر ، التى تنبيء مواهبها ونشاطها بالتفوق والتميز على أقرانهم ، فستدرجهم إلى ربيع النعمة ، وحياة الترف ، وعالم الأضواء والشهرة والثروة ، لتستأصل جذورهم الطبقية ، وتربطهم بعجلة العرش لتدور فى فلكه وتسبح بحمده .

من هنا تكونت طبقة الإقطاعيين والارستقراطيين التى كانت تمثل ١٪ من مجموع الشعب الإيرانى ، ولكنها تملك وتتحكم فى ٨٠٪ من موارد إيران وثروتها القومية ، وكان أفراد الأسرة المالكة يأتون على رأس هذه الطبقة ، حيث كانت تفرض لكل مولود يولد فيها مخصصات سنوية ، كانت تقدر منذ ربع قرن بمليون دولار ، غير الفيلات والسيارات والطائرات واليخوت والمجوهرات وغيرها .

وإذا كان الشيء من معدنه لا يستغرب ، فقد ورث الشاه محمد رضا بهلوى عن أبيه رضا خان هذا التراث الفريد من نوعه ، بصورة ربما كانت أكبر حجماً وأكثر عمقاً ، فلم يستطع محمد رضا شاه أن يتحرر من أخطاء أبيه وقسوته ، وميراث العنف الذى تركه له رغم ضعف شخصيته وحيائه الشديد وخجله البالغ ، مما أورثه رصيداً من المتاعب والأزمات ، جعلته لا يستطيع أن يقيم مراسم توليه العرش يوم اعتلى ذروته فى سنة ١٩٤١ حين أقسم على نفسه ألا يقيم تلك المراسم ما دام فى إيران أمى واحد ، ولكنه أقامها فى ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧ ، وما زالت الأمية تفترس أكثر من نصف الشعب الإيرانى ، وقد أقام مراسم توليه العرش فى حفل مهيب أقيم فى قصر (جلستان) فى جنوب طهران ، فى موقع يمثل نقطة التماس بين ظلمات العصور الوسطى فى جنوب طهران ، حيث يبيع الناس أبناءهم من شدة

العوز والفقر المترع ، وبين شمال طهران حيث منطقة شمران التى تقع على مشارف القرن العشرين ، ويعيش سكانها قصص ألف ليلة وليلة فى آلاف القصور بالغة الروعة ، فارهة الأثاث مترفة التصميم ، بها الحدائق الغناء والمسابح الباردة والساخنة والقاعات الخاصة للعب الورق وتعاطى الأفيون ، والتى بلغت تكلفتها فى بعض القصور نصف مليون من الدولارات ، وكانت نساؤهم يذهبن إلى باريس لتصفيف شعورهن وشراء آخر ما ابتكرته بيوت الأزياء فى باريس ، كما أقام الشاه فى جزيرة (كيش) فى الخليج نادياً عالمياً للقمار ينافس أكبر أندية القمار فى العالم .

كل ذلك يفرض على المرء سؤالاً ملحاً هو كيف نجح الرعاع والطغام من أبناء الشعب الإيرانى ، فى هز عرش الطاووس وجر تمثاله فى ساحة الجامعة على وجهه ، وإشعال النار فيه حتى احتلت صورته أغلفة أكبر المجلات العالمية ، وكانت الخبر الأول فى أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية ، وفى النهاية أضطر الشاه محمد رضا بهلوى أن يخرج من إيران مهيض الجناح ، منكسر القلب ، لم تستطع نظارته السوداء أن تخفى دموعه المنهمرة فوق خديه ، وهو يضع قدمه على سلم الطائرة وكل ما معه حفنة من تراب بلده ، مبتداءاً فى ١٦ يناير ١٩٧٩ رحلته نحو المجهول ؟؟

ولعله تذكر آنذاك كلمة أبيه له عندما تزوج الأميرة فوزية شقيقة الملك فاروق ، وانجبت له إبنته (شاهناز) ولم تنجب له وريثاً للعرش كما كان يتمنى أبوه ، فدخل عليه يوم ميلاد حفيدته وقال له : « يا بنى إنها لعلامة شؤم أن تولد البنت قبل الولد » إذ كان رضا شاه يعنى أنه خلال مائة وخمسين عاماً من عمر إيران ، ولدت خلالها البنات قبل البنين ، لم يمت أبداً ملوك الفرس فى فراشهم وإنما بالاغتيال أو بالسم أو فى المنفى .

ومنذ قال رضا شاه لإبنه محمد رضا بهلوى هذه الكلمات ، وميراث ثقيل من الهموم والأزمات والصراع مع قوى الثورة وعملاء الدول الكبرى فى بلده ، تحيل

حياته وحياة الشعب الإيرانى ، إلى سلسلة من المعارك والنكسات ، حتى لم يعد بوسع من اتيحت لهم فرصة مقابلة الشاه محمد رضى بهلوى ، أن يتذكروا أنهم رأوه مرة واحدة مبتسماً ، أو تحررت ملامحه من كآبة الحزن ، التى كان الناس يظنونها خطأ غطرسة الملك وعزة السلطان وكبرياء الجنس الآرى ، الأمر الذى أثار مرة فضول أحد الصحفيين فسأل الشاه عن سر هذا العبوث الدائم والحزن الغالب على محياه ، فقال له الشاه (لقد جربت الموت حتى أصبحت أتوقعه فى كل لحظة) فكيف كان ذلك ؟؟

الشيوعيون الايرانيون والقضية الوطنية

تقول الأميرة أشرف بهلوى الشقيقة التوأم للشاه فى مذكراتها ، إنها بعد سقوط الدكتور محمد مصدق ، قرأت قصة فى صحيفة أمريكية ، والقصة كتبها (ليف فاسيليف) عميل المخابرات السوفيتية السابق ، وفيها قال (فاسيليف) الكثير عن الأسلوب والسياسة التى سعى إلى تطبيقها (ساوشكوف) ، السفير السوفيتى فى طهران ، ذلك أن السفير ، حسبما قال العميل (فاسيليف) ، تساءل فى يناير ١٩٤٩ قائلاً : *« أيها الرفاق لا بد أن نفعل شيئاً ضد الشاه ... فطالما بقى هذا الرجل على قيد الحياة فإن إيران لن تصبح أبداً شيوعية »* .

هنا رد عليه (كروستوفر أوجسيان) ، وهو القنصل السوفيتى العام فى طهران قائلاً : *« حسنا لماذا لا نغتاله فوراً ؟ »* .

وتقول أشرف بهلوى إن هذه القصة كانت بداية لمحاولة الاغتيال الفاشلة التى وقعت فى فبراير ١٩٤٩ ، ولكن السوفيت استمروا فى هذا الخط بعدها ولأكثر من ثلاثين عاماً ، وكان (خروتشوف) قد حذرنى منذ سنوات قائلاً : *« إن إيران قد أخطأت حينما إختارت التحالف مع أمريكا وأنه سيأتى اليوم الذى تكتشفين فيه أننى كنت على صواب ، وأنك أنت والشاه مثل التفاحة التى ستسقط يوماً*

حين تصل إلى حالة معينة من النضج ، وسيأتى سقوطها فى أيدى السوفيت » . ثم تقول الأميرة أشرف : *« وها هى كلمات خروتشوف تبدو وكأنها نبوءات ستتحقق »* .

وتجسم أشرف بهلوى بهذه الكلمات موقف الشيوعيين الإيرانيين من القضية الوطنية الإيرانية . ففي الرابع من فبراير ١٩٤٩ ، الذى يصادف الذكرى الرابعة عشرة لإنشاء جامعة طهران التى أسسها رضا شاه فى سنة ١٩٣٤ ، جرى الاحتفال بهذه الذكرى فى مبنى الجامعة الذى يقع فى شارع رضا شاه ، الذى تغير إسمه بعد الثورة ليصبح بإسم (خيابان انقلابى) أى شارع الثورة ، حيث أصبحت الجامعة والمنطقة المحيطة بها مركزاً للتجمعات الشعبية ، ولذلك كان طبيعيا أن تطوق منطقة الحرم الجامعى بأحزمة للأمن صارمة ومعقدة ، وأصبح على كل فرد يريد الدخول إلى حرم الجامعة لحضور الاحتفال ، أن يبرز هويته قبل السماح له بالدخول ، ومع ذلك إزداد الزحام وثقل الضغط للكتل البشرية حول أحزمة الأمن هذه .

وعندما كانت الساعة قد بلغت العاشرة ، بدأ كبار الرسميين ووجهاء المجتمع الإيرانى يصلون تباعاً إلى مكان الاحتفال ، ولم يسمح إلا لحفنة معدودة ومختارة بعناية فائقة من الطلبة والصحفيين لحضور الاحتفال ، ولكن حوالى الساعة الحادية عشرة تقدم ثلاثة رجال نحو الحرس تبين أنهم لا يحملون إذناً بالدخول ، فلم يسمح لهم بذلك ، فاحتجوا بعنف وشدة ولكن دون جدوى فغادروا المكان ، ونظراً لسلوكهم المريب فقد تبعهم عدد من رجال الأمن ، لاحظوا أن اثنين منهم قد استدارا ثانية صوب مبنى الجامعة ، لكنهما ذابا وسط الزحام ليظهرا فجأة ، على بعد مائة متر من السور الحديدى للجامعة ، ثم لم يلبثا أن تسلقاه وقفزا إلى داخل الحرم الجامعى ، فاندفعت مجموعة من رجال الأمن إلى المدخل الرئيسى لاصطياد المتسلقين من الاتجاه العكسى ، لكن محاولاتهم باءت بالفشل .

وفى حوالى الساعة الثانية عشرة والنصف ، جاء الشاب الثالث ، ولكن فى هذه المرة بسمت وقور وهندام منسق وذقن حليقة ، ممسكاً بيده بطاقة تحمل اسم (ناصر

حسين فخر آرى) ، ويبلغ من العمر ثمانية وعشرين عاماً ، ووظيفته مندوب لصحيفة (راية الإسلام) لصاحبها دكتور (وحيد شيرازى) ، وهو إسم لا يستطيع أحد أن يتعرف عليه ، وقد تدلت من كتفه آلة تصوير ، فسمح له هذه المرة بالدخول إلى الحرم الجامعى ، ووصل إلى مدخل كلية الحقوق ، حيث إنضم إلى الواقفين هناك فى إنتظار الدخول ، بعد استكمال إجراءات الفحص من جانب رجال الأمن .

وقد لوحظ أنه لم يتحدث إلى أحد من الواقفين الذين لم يكن معروفاً لهم ، وكانت آلة التصوير التى يحملها تدل على أنه من المحترفين ، وفى الحقيقة لم تكن آلة التصوير تلك سوى نوع رخيص من آلات التصوير ، يباع فى طهران للشباب ؛ كما لوحظ على (ناصر حسين فخر آرى) تلهف ظاهر للوصول إلى مكان الصف الأول ، حيث كان الاحتفال على وشك أن يبدأ ، إلا أن هذه اللهفة لم تثر شكوك أحد من الحاضرين من الصحفيين والمراسلين ، حيث كانوا جميعاً يحاولون نفس الشيء للوصول إلى نفس الموقع عند بداية البساط الأحمر لأن ذلك يسهل لهم عملهم .

إلا أن أول ما لفت النظر إلى هذا الشاب ، انه بينما تحرك زملاؤه الصحفيون لالتقاط أول صورة ، ظل هو فى مكانه لم يتحرك وآلة التصوير معلقة فى كتفه ، وعندما بلغت الساعة الثانية بعد منتصف النهار ، بدأ وصول اعضاء البلاط الامبراطورى وأعضاء الجامعة والحكومة ، فكانوا يستقلون جميعاً سيارات ليموزين فارهة يردون منها على التحيات الحارة من مستقبليهم ، وكان منظر العسكريين منهم فى زيهم الرسمى مهيباً وملفتاً للنظر ، لا سيما عندما يقفون فى صف واحد تحية عند عزف السلام الوطنى .

وبينما كان هذا يجرى فى حرم الجامعة ، كان الشاه لا يزال فى قصر الشتاء ، وقد انتهى لتوه من تناول غذائه بعد يوم لم يختلف عن بقية أيام الأسبوع ، على الرغم من انه كان يوم جمعة وهو العطلة الرسمية فى البلاد ، الا ان الشاه لم يشذ فيه عن عاداته ، فقد درج على أن يستقيظ كل صباح فى السابعة وخمس وأربعين

دقيقة ، حيث يقرأ صحف الصباح المحلية والأجنبية ثم يقرأ البريد ، ويوقع الخطابات التي أمر باعدادها في اليوم السابق .

واليوم ، وفي حوالي العاشرة استقبل رجلين هما (محمد سعيد) رئيس الوزراء آنذاك يرافقه (هرمز بيراني) مدير التشريفات بالقصر ، وكانا يحملان عدة ملفات من بينها ملف خاص يتعلق بجامعة طهران ، كما عرض رئيس الوزراء على الشاه مشروع الخطاب الذي سيلقيه في الحفل ، والذي أعده موظف صغير من موظفي البلاد ، ثم أخذ الشاه يناقش مع الرجلين نص الخطاب ، وبعض التفاصيل الأخرى المتعلقة بالاحتفال ، والتي أدخل عليها الشاه تعديلات طفيفة ، ولما انتهى من تناول طعام غدائه بمفرده ، حيث كان أعزبا منذ طلق زوجته المصرية الأميرة فوزية قبل ثلاث شهور ، وأصبح سلوكه الشخصي مثار شائعات وتقولات .

وجاء الشاه إلى الاحتفال في سيارة (رولز رويس) مرتدياً زي الجنرال ، وسار الموكب في شارع (كاخ) وهي كلمة فارسية تعني (القصر) ، حيث تقع في هذا الشارع أربعة قصور ، وعندما جاوزت الساعة الثالثة بقليل ، وصلت سيارة الشاه إلى حرم الجامعة وتوقفت عند بداية البساط الأحمر ، حيث سارع قائد الحرس الخاص للشاه ، بفتح باب السيارة ، فنزل الشاه ، الذي قدم له الدكتور (محمد صديقي) وزير التعليم ، والدكتور (ساس) مدير الجامعة ، ثم بقية الأساتذة الذين حرصوا على ارتداء زيهم الجامعي الخاص .

وكان (غلام رضا) الشقيق الأصغر للشاه يقف خلفه ، وبجواره الكولونيل (دفتري) قائد الحرس العسكري ، وبعد أن صافح الشاه الجميع هم بالدخول إلى الصالة الكبرى في كلية الحقوق ، حيث كان الضيوف في الانتظار ، وهنا زحف الصحفيون والمصورون إلى الأمام على طول البساط الأحمر ، حيث كان الشاه يمشي ، فيما عدا (فخر آري) الذي ظل واقفاً في مكانه حتى اقترب الشاه ، فتقدم منه بعد أن أصلح رباط عنقه بطريقة لا إرادية ، ثم لم يلبث أن فتح آلة تصويره كما لو كان يحاول ان يخرج منها فيلماً ، لكنه بدلاً من ذلك أخرج منها مسدساً ،

وعلى بعد ستة أمتار من الشاه ، أو بالاصح ستة أقدام ، افرغ ما فيها من رصاصات اتجهت ثلاثة منها نحو الشاه ، فطارت قبعته وترنح الشاه وبدا كما لو كان سيقع على الأرض ، لكنه تمالك نفسه واستعاد توازنه ، واستدار نحو (فخر آرى) بوجه قد علته صفرة الموت .

لكن ما حدث بعد ذلك كان أمراً لا يمكن تصديقه ، حيث كان من المتوقع فى مثل هذه الأحوال ، أن يسارع الحاضرون إلى القبض على المتهم وتجريده من سلاحه ، الا أن أحداً لم يتحرك ، بل على العكس بدأ رجال البوليس والحرس وأساتذة الجامعة والجنرالات يتناثرون فى انحاء الحرم الجامعى ، وقد سيطر عليهم الهلع وهم يحاولون مغادرة المكان ، وبقى الشاه وقاتله فى الساحة الكبيرة يواجه كل منهما الآخر ، أحدهما يحمل السلاح والآخر يقف اعزلاً بيد فارغة ، وقد غشيت الدماء عينيه ، وسالت قطراتها على وجهه ، ولكن (فخر آرى) رأى انه لم ينجز مهمته بعد ، فضغط على زناد مسدسه فانطلقت الرصاصة الرابعة وأصابت الشاه فى كتفه فنزف مزيداً من الدماء وأخذ يدور حول نفسه .

الا ان مسدس القاتل لم يخرج رصاصاً بعد ذلك ، وفكر الشاه – كما يقول – ان يتقدم إليه إلا ان المحيطين به عندما تأكدوا أن الخطر قد زال ، تقدموا نحو القاتل وضربه احدهم على رأسه بينما أطلق عليه ضابط آخر طلقة أردته قتيلاً ، بينما الشاه يصيح فيهم لا تقتلوه إنى أريده حياً ، واستشاط الشاه غضباً لأن (فخر آرى) لم يبق على قيد الحياة ليكشف عن دوافعه لارتكاب الحادث ويلقى الضوء على أولئك الذين يقفون خلفه ، واقتنع الشاه ان (فخر آرى) لم يكن إلا أداة يستخدمها (حزب توده) العميل لروسيا لكى يحطم عرش أسرة بهلوى ، ومن هنا انتهى الشاه إلى قرار ضرب (حزب توده) واقتلاع جذوره من إيران ، وظن الشاه أنه قد نجح واستراح من عدو شرس ، ولكن ذلك كان وهماً(*) .

(*) كتاب الانقلاب المضاد والصراع الدولى على إيران بقلم كرميت روزفلت .

قصــة حــزب تــوده

ما هو (حزب توده) ؟ وكيف نشأ ؟ وممن يتكون ؟ وما الذى يريده ؟

لقد نتج عن احتلال إيران بواسطة قوات الحلفاء عام ١٩٤١ خلال الحرب العالمية الثانية ، التى أدت إلى تواجد قوات الاتحاد السوفيتى فى شمال البلاد ، اطلاق سراح اثنين وخمسون سجيناً سبق ان حكم عليهم فى عام ١٩٣١ ، بموجب قانون صدر فى ذلك الوقت ضد الشيوعية ، وقد قامت هذه المجموعة مستغلة الوجود السوفيتى فى إيران ، بتكوين حزب اطلقت عليه اسم (حزب توده) التى تعنى (جماهير الشعب) .

ومن الغريب ان هذا الحزب لم يعلن عند قيامه عن أية اتجاهات شيوعية ، فخدع الجماهيرر واستطاع ان يكسب أنصاراً كثيرين ، سواء من اليسار أو اليمين البرجوازى ، بل لقد كان من الدهاء بحيث حرص على أن تكون مبادؤه التى أعلنها معتدلة ومتفقة مع الدستور الإيرانى ، مما شجع الكثيرين من المدنيين والطلاب والعمال على الانضمام إليه ، وكان الشيىء اللافت للنظر ، ان نواب الحزب الثمانية فى مجلس النواب ، كانوا كلهم من منطقة الشمال الواقعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى ، ولما اضطر قوام السلطنة ، رئيس وزراء إيران عام ١٩٤٦ ، إلى مهادنة

الاتحاد السوفيتي ، الذى يحتل جزءاً من إيران ، ويستغل فى نفس الوقت منطقة (اذربيجان) التى اعلنت استقلالها ، ادخل قوام السلطنه ثلاثة من أعضاء حزب توده إلى وزارته ، لكى يبرهن لموسكو على ان حكومته ائتلافية ، تعكس الأفكار الديمقراطية التى كان يطالب بها السوفيت ، لكنه لم يلبث ان قام بطرد الوزراء الشيوعين الثلاثة ، بعد ان نجح فى حل مشكلة (اذربيجان) المتمردة بالمفاوضات أولاً ، ثم بالعمل العسكرى ثانياً ، وهرب أعضاء الحكومة ، المتمردة وعادت السيطرة على مدينة (تبريز) عاصمة الاقليم ، ولذلك لم يجرؤ (حزب توده) على الاشتراك فى الانتخابات البرلمانية فى أوائل ١٩٤٧ ، حتى كان حادث محاولة اغتيال الشاه عام ١٩٤٩ ، والسابق الاشارة إليه مما اضطر الحزب معه بعد قرار الشاه بتطهيره ، إلى النزول تحت الأرض ، يمارس نشاطه بصورة سرية على شكل خلايا .

ولم يلبث الحزب ان ظهر من جديد يمارس نشاطه علناً عندما تولى الدكتور (مصدق) حكم البلاد عقب نشوب الأزمة البترولية بين إيران وبريطانيا ، حيث حاول مصدق ان يستفيد من الحزب لتوسيع قاعدة شعبيته فى مواجهة خصومه ، الأقوياء المتمثلين فى الشاه من جهة ، وآية الله (كاشانى) الزعيم الدينى المعروف من جهة أخرى ، وقد استخدم (مصدق) الصحف الشيوعية للهجوم على الشاه والدعاية ضده ، هو وآية الله (كاشانى) ، وقد أكدت واقعة محددة أن الدكتور (مصدق) كان يستخدم الشيوعيين ضمن خطة مرسومة سلفاً ، فقد صدر فى عهده تشريع يقضى بإحالة القضايا السياسية ، التى سبق للمحاكم العسكرية ان فصلت فيها ، وأصدرت أحكاماً بشأنها قبل عهد (مصدق) ، لكى يعاد التحقيق فيها من جديد أمام قضاء ، قيل آنذاك إن ثلاثة أرباعه من الشيوعيين .

لقد كانت المحاكم العسكرية قد أصدرت حكمها على المتهمين ، فى هذه القضايا ، ومن بينها قضية أعضاء (حزب توده) الشيوعى ، وهى أحكام بتهمة الشيوعية ، يصل بعضها إلى نحو خمسة عشر عاماً سجناً ، وكانت نتيجة إعادة التحقيق والفصل فى هذه القضايا أن أفرج عن أعضاء حزب توده الشيوعى بصورة أصبحت غير قابلة للطعن .

وكان طبيعياً والحال هذه ان يستفيد (حزب توده) من هذا الأمر ، وان يتمكن من نشر تأثيره ونفوذه فى كل مكان ، وبصفة خاصة داخل الجيش ، حيث تمكن من تجنيد ستمائة ضابط تم اعدامهم على يد الشاه ، بواقع عشرين ضابطاً منهم كل يوم ، كما وجد الحزب ان الوقت ملائما لكى يعلن صراحة ، انه حزب ماركسى – لينينى ، تقوم سياسته على العمل لخلق دولة ديمقراطية شعبية فى إيران ، بل لقد وصلت ثقة الحزب فى نفسه إلى الحد الذى طلب من الدكتور (مصدق) ان يتحد مع الجبهة الوطنية ، التى كان يرأسها (مصدق) وهو الأمر الذى رفضته الجبهة الوطنية ، حتى لقد وقعت أثناء المظاهرات التى جرت آنذاك فى شوارع طهران ، اشتباكات بين أعضاء الجبهة الوطنية و (حزب توده) ، ثم امتدت إلى المدن الأخرى وخاصة فى الشمال والمدن الصناعية ، وانقلب تكتيك مصدق ضده ، فقد انزعج الأمريكيون لهذا التغلغل الشيوعى الذى حدث فى إيران ، فقررت المخابرات المركزية الأمريكية خلق وضع يتحتم فيه على الشعب الإيرانى ان يختار ، وان تجعل لنظام الشاه الكفة الراجحة ضد (مصدق) فى هذا الاختيار .

سر ابن شقيق الرئيس روزفلت :

يوم ٦ يوليو ١٩٥٣ ، تقدم رجل أمريكى فى السابعة والثلاثين من عمره ، إلى قسم الجوازات والهجرة ، فى منطقة (قصر شيرين) على الحدود العراقية – الإيرانية ، طالباً الدخول إلى إيران دون أن يحاول أن يخفى شخصيته أو يخدع سلطات الحدود ، فقد قال انه (كرميت روزفلت) ابن الرئيس السابق (تيودور روزفلت) ، ولم يكن سوى مندوب المخابرات الأمريكية الذى جاء إلى إيران لخلق واقع ينتهى بأسقاط حكم مصدق وإعادة الشاه من العاصمة الايطالية روما التى أرغمه مصدق على الخروج من إيران والسفر إليها .

عودة الشاه :

ومن هنا ، وبعد عودة الشاه إلى إيران قامت حكومته التى تشكلت آنذاك ، بحملة واسعة النطاق للقضاء على (حزب توده) ونشاطه السرى بمختلف أشكاله ،

الأمر الذى تحقق فى الظاهر ، حيث سجن الشاه عدداً كبيراً من أعضائه ، وهرب الباقون إلى الاتحاد السوفيتي ، وكونوا هناك تنظيماً جديداً بالاشتراك مع حزبى (اذربيجان) و (كردستان) ، وظلوا يعملون ضد نظام الشاه من هناك ، الا انهم فى نهاية عام ١٩٦٢ ، وبنهاية الحرب الباردة بين إيران والاتحاد السوفيتي ، ترك (حزب توده) الاتحاد السوفيتى كقاعدة لنشاطه وانتقل إلى برلين الشرقية ، لمزاولة نشاطه ضد نظام الشاه من هناك ، وكان من بين وسائله انشاء إذاعة تسمى (بيكى إيران) ومعناها حملة الرسالة الإيرانية ، وإذاعة أخرى تسمى (صدى ملى إيران) ومعناها صوت إيران الوطنى ، الا أن الشاه كان حريصاً على تتبع ومطاردة الحزب لوضع حد لنشاطه ، مع استعداده لدفع مقابل لذلك ، فسعى الشاه إلى تحسين علاقته بألمانيا الشرقية ، بعقد الاتفاقيات التجارية وبيع البترول لها وتبادل الزيارات والوفود الرسمية .

ولذلك انتقلت محطة (بيكى إيران) إلى صوفيا فى بلغاريا فلاحقتها الحكومة الإيرانية ، وفعلت نفس الشيء مع بلغاريا ، وزادت من حجم تجارتها معها ، فتخلت بلغاريا عن هذه الإذاعة حفاظاً على مصالحها مع إيران .

ثم ظهر مزايد جديد هو العقيد القذافى ، فقد نشرت آنذاك مجلة (ايفنتس Events) ، التى تصدر فى لندن باللغة الإنجليزية فى أواخر عام ١٩٧٧ ، ان العقيد القذافى قد اتفق مع المذيعين الشيوعيين فى إذاعة (بيكى إيران) ، لكى يمارسوا نشاطهم من داخل ليبيا ، التى اشترت ست محطات إرسال إذاعية حديثة ، قوة كل منها خمسمائة كيلو واط تبث على الموجة القصيرة ، لوضعها تحت تصرف هؤلاء الأشخاص للعمل ضد إيران .

وعندما حاول العقيد القذافى فى أواخر عهد الشاه ان يعيد بناء الجسور مع إيران ، وأبدى رغبته فى ذلك للملك حسين أثناء زيارته المفاجأة للأردن فى سبتمبر ١٩٧٨ بصبحة ياسر عرفات ، متعللاً بأن ليبيا تعلق أهمية كبيرة على وضع إيران ، فى الجناح الشرقى من العالم الإسلامى ، الأمر الذى حاول الملك حسين إقناع الشاه

به ، إلا ان الشاه اشترط لإعادة العلاقات مع ليبيا ، تخلى العقيد القذافى عن العناصر الإيرانية التى كانت تعمل فى إذاعة (صوت إيران) فى بلغاريا على النحو السابق بيانه .

وكان القذافى قد دعا إيران لحضور المؤتمر الإسلامي الذى انعقد فى ليبيا فى فبراير ١٩٧٧ ، الا ان الشاه كان أيضاً قد تمسك بالشرط السابق لقبوله للدعوة الليبية ، الا وهو وقف القذافى تبنيه لأعضاء (حزب توده) العاملين ضد نظام الشاه .

وفى عام ١٩٦٢ ، انشق بعض أعضاء اللجنة المركزية لحزب توده وكونوا جناحاً موالياً للصين ، كما فكر حزب توده فى عام ١٩٦٩ فى الاستفادة من الجنرال السابق (تيمور بختيار) الذى انقلب ضد الشاه ، ولجأ إلى بغداد لمواصلة نشاطه منها ، الا أن الشاه نجح فى اغتياله ، والمعروف ان (بختيار) كان هو الحاكم العسكرى المسئول عن تنفيذ الأحكام العرفية ، خلال مرحلة الطوارىء التى فرضت فى طهران ،كما كان (بختيار) رئيساً لجهاز السافاك ، الذى قضى على العمل السرى وتنظيم حزب توده .

ويعتبر (حزب توده) هو المسئول عن حادث الاعتداء المسلح الشهير على مركز الشرطة فى احدى المدن الإيرانية عام ١٩٧٠ ، والتى حكم فيها على عدد من أعضائه بالاعدام أو السجن المؤبد ، كما اعتبر (حزب توده) هو المسئول عن محاولة اختطاف السفير الأمريكى (دوجلاس مكارثر) ابن الجنرال المعروف (مكاثر) ، كذلك اعتبر الحزب مسئولاً عن تنظيم محاولة لاغتيال الشاه ، وهو بصحبة الرئيس الأمريكى السابق (ريتشارد نيكسون) أثناء آخر زيارة رسمية له فى إيران ، لولا المصادفة البحتة التى أفشلت المحاولة ، إذ تأخر الشاه وضيفه الأمريكى فى الوصول إلى مقبرة (رضا شاه) والد الشاه بعض الوقت ، فانفجرت القنبلة التى كانت مخبأة فى عين المكان قبل وصولهما إليه بقليل ، كما انفجرت فى نفس اليوم قنبلة أخرى فى منزل الجنرال الأمريكى (هارولد بريس) فبترت أحدى ساقيه ، وانفجرت قنبلة ثالثة فى نفس اليوم فى مبنى مركز الإعلام الأمريكى بطهران ، حيث دمرت جانباً منه .

وفى أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ألقت الحكومة الإيرانية القبض على مجموعة أخرى من أعضاء (حزب توده) عندما حاولوا اختطاف الشاه وزوجته وولى عهده أو قتلهم ، حيث اعدم المتهمون جميعهم ، وكان من بينهم سبعة صحفيين عاملين فى صحيفة (كيهان) الواسعة الانتشار ، والتى نشأت معاصرة لحكم (مصدق) واشتهرت بالدفاع عنه .

كذلك اعتبر (حزب توده) هو المسئول عن اغتيال ثلاثة من المستشارين الأمريكيين العاملين فى طهران وذلك فى سبتمبر ١٩٧٦ ، وكانوا يعملون فى محطتين للانصات والتسمع امريكيتين بالقرب من الحدود السوفيتية مع إيران .

ولقد كان الشاه يشعر بالحساسية الشديدة تجاه من يتعاملون مع (حزب توده) حتى انه قطع علاقاته الدبلوماسية مع (كوبا) وطرد القائم بالأعمال الكوبى من إيران ، عندما اجتمع الرئيس الكوبى (فيدل كاسترو) (بايراج الاسكندرى) سكرتير حزب توده ، فى موسكو أثناء حضوره أحد مؤتمرات الحزب الشيوعى السوفيتى .

وعندما قامت ثورة الخمينى ، عاد (حزب توده) من جديد إلى دائرة الضوء ، وأصبح زعيمه الجديد (كيانورى) فى بداية عهد الخمينى ، من بين الشخصيات البارزة التى تعترف الثورة بحزبه وبالصحيفة الناطقة بلسانه والتى تعرف باسم (ماردوم) أى الشعب .

ولقد تغلبت على (حزب توده) الانتهازية والطبيعة المتقلبة ، حيث كان يضع فى اعتباره دائماً خدمة المصالح السوفيتية على حساب المصالح الإيرانية ، أو فى مواجهة المصالح الأمريكية ، الأمر الذى كان يجعل موقفه فى كثير من الأحيان نشازاً للقضية الوطنية ، فعندما كان رئيس وزراء إيران يتفاوض سراً سنة ١٩٤٣ ، دون علم البرلمان مع الشركات الأمريكية والبريطانية ، لمنحها امتيازات بترولية فى إيران ، وعندما كشف النقاب عن هذه المحادثات السرية ، عارض الحزب على لسان نائبه فى البرلمان آنذاك الدكتور (راد منسى) الذى أعلن انه يعارض ورفاقه أعطاء

امتيازات بترولية للدول الأجنبية ، وبدا كما لو ان حزب توده ، يركب قمة المد الوطنى والشعبى ضد الاستعمار .

ولكن الأمر لم يطل أكثر من شهر واحد حين وصل وفد سوفيتى إلى طهران لاجراء محادثات مع نفس رئيس الوزراء ، للحصول على امتياز بترولى ، فى شمال إيران ، الأمر الذى أثار ثائرة الشعب الإيرانى ، بنفس القدر الذى أثار به قلق البريطانيين والأمريكيين الذين اوعزوا إلى رئيس الوزراء لكى يرفض منح أية امتيازات على بترول إيران وحتى تنتهى الحرب ، وفوجىء الرأى العام الإيرانى بحزب توده ينحرف عن موقفه السابق ، بزاوية مقدارها ١٨٠ درجة .

وعندما جاء مصدق إلى الحكم ، واقترح على الاتحاد السوفيتى ان يتخلى عن طلب الامتيازات فى مقابل ان تسمح له الحكومة الإيرانية بشراء البترول الإيرانى ، واقترح مصدق انشاء شركة مساهمة مختلطة إيرانية - سوفيتية ، يملك السوفيت فيها ٥١٪ من مجموع الاسهم ، لاستخراج البترول الإيرانى ، لكن الاتحاد السوفيتى أصرعلى طلبه ، بالحصول على امتياز للتنقيب فى شمال إيران ، وهنا لم يتخلف (حزب توده) كعادته عن دوره كعميل للسوفيت ، فقد كتب (احسان طبرى) أحد مفكرى الحزب وأبرز زعمائه ، مقالاً فى صحيفة (ماردوم) الناطقة بلسان الحزب ، دافع فيه عن اعطاء امتياز بترول الشمال للسوفيت .

وعندما أراد الدكتور (مصدق) حسم الأمر ، قدم مشروع قرار إلى البرلمان ، ينص على حظر إجراء أية محادثات لإعطاء امتيازات بترولية ، وكان متوقعاً ان تصدق وتوافق كل الأحزاب على مشروع القرار ، حدث ذلك فعلا باستثناء (حزب توده) الذين لم يشاركوا عمداً فى هذه الجلسة للبرلمان ، كذلك عندما أقدم الدكتور (مصدق) على تأميم البترول عارض (حزب توده) ، مشروع التأميم ووصف إلغاء اتفاقيات بترول الجنوب مع الشركة البريطانية بأنها خدعة ، وعملية مستحيلة زاعماً ان هذه الخطوة لا يمكن تحقيقها ، الا عندما يتولى (حزب توده) مقدرات الوطن ، على نحو ما جاء فى صحيفة (ماردوم) التى دأبت على دعوة

الناس إلى التزام الصمت ، وعدم التدخل فى موضوع تأميم البترول ، حتى يحين مجيء دولة ديمقراطية .

وعندما قاطعت بريطانيا بترول إيران عقاباً لها على التأميم ، وتعرضت إيران بسبب ذلك الحصار الاقتصادى لأزمة خانقة ، رأى الدكتور (مصدق) معها أن يطرح سندات قرض وطني قيمته ٣٠٠ مليون تومان (حوالى ٤ مليون دولار) ، قاطع (حزب توده) شراء سندات القرض ، كما قاطع الاتحاد السوفيتي بترول إيران ، ما لم يحصل على امتياز بشأنه ، ولم يكتف بعرض (مصدق) ان يبيعه البترول الإيرانى بتخفيض مقداره ٥٠٪ ، وبدلاً من ان يدعم حماة (حزب توده) السوفيت ، الموقف الوطني للدكتور (مصدق) وذلك بشرائهم للبترول الإيرانى لكسر حلقة الحصار البريطانى المضروب من حوله ، فعلى العكس اشترى الاتحاد السوفيتي آنذاك ثلاثة عشر مليون طناً من البترول من الدول الغربية .

وعندما طلبت حكومة (مصدق) من الاتحاد السوفيتي ، استرداد أحد عشر مليون (تومان) من الذهب الإيرانى والتى كانت مودعة فى البنوك السوفيتية خلال الاحتلال العسكرى لإيران ، بالاضافة إلى ملايين أخرى من الدولارات ، لم تتلق حكومة (مصدق) جواباً على طلبها ، والتزم (حزب توده) الصمت ، والغريب أن الاتحاد السوفيتي سلم كل هذه الأموال إلى الجنرال (فضل الله زاهدى) بعد أن قام بالانقلاب العسكرى ضد مصدق ، واعتقل مصدق وأعاد الشاه إلى العرش ، وبقى حزب توده صامتاً .

ولعل الفضيلة الوحيدة التى تحلى بها (حزب توده) الإيرانى ، هى شجاعته التى عاودته وجعلته يعترف بأخطائه اعترافاً يزيد إثباتها ويؤكدها ، وذلك فى البيان الذى أصدره الحزب فى نهاية مؤتمره الرابع فى عام ١٩٧٥ ، والذى جاء فيه ما يلى نصه :

« ان المواقف الخاطئة نحو قضية تأميم النفط ، والسلوك اليسارى الخاطىء نحو (الجبهة الوطنية) وحكومة الدكتور (مصدق) لهى من أهم الأخطاء السياسية التى ارتكبها حزبنا خلال الأعوام التى سبقت إنقلاب يوليو ١٩٥٣ ، وكان شعار حزبنا

بالنسبة لقضية تأميم النفط ، شعاراً خاطئاً منطقياً وتكتيكيا ، ولذلك برزت أخطاء خطيرة فى تكتيك حزبنا تجاه الجبهة الوطنية ، وحكومة الدكتور مصدق ، حيث أثبت الواقع زيف كل هذه التنبؤات والادعاءات طوال هذه السنوات » .

وقد بلغ من تلون (حزب توده) الشيوعى وانتهازيته ، انه لم يكتف بتقلبات مواقفه ، وتغيير سلوكه حسبما يمليه عليه الاتحاد السوفيتى ، حين عمد إلى تغيير اسمه فى سنة ١٩٤٥ ، من (حزب توده) إلى (الحزب الديمقراطى) وذلك لكى ينفذ مؤامرة السوفيت على إيران ، باقتطاع جزء منها فى منطقة (اذربيجان) ، الأمر الذى تحقق فى ديسمبر ١٩٤٥ ، حين قامت الدويلة الانفصالية التى لم تتمكن الحكومة الإيرانية من القضاء عليها ، الا بعد اتمام جلاء الروس عن إيران ، فقد قام رئيس الوزراء (قوام السلطنه) بإقالة أعضاء (حزب توده) من وزارته ، وأرسل قوة من الجيش إلى (اذربيجان) اسقطت الحكومة الانفصالية هناك .

الشاه يمالىء السوفييت :

ولكن فى السنوات الأخيرة من حكم الشاه ، كان يحرص على إقامة توازن فى علاقاته الخارجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فقامت مفاوضات سرية بين إيران والسوفيت ، على يد حكومة (أمير عباس هويدا) لكى يقوم الاتحاد السوفيتى بأضخم مشروع للتنقيب عن البترول فى الجزء الإيرانى من (بحر الخزر) ، ولولا قيام الثورة الإيرانية لشهد هذا المشروع الواقع ، وخرج إلى حيز التنفيذ ، والذى لن يهدأ الاتحاد السوفيتى حتى يحصل عليه .

بل لقد ذهب الشاه فى حرصه على ترضية الاتحاد السوفيتى ، والمحافظة على توازن علاقاته الدولية إلى حد مخالفته للتقاليد السياسية ، والاعتبارات الإنسانية بشأن اللجوء السياسى ، وذلك عندما هرب إلى منطقة (اذربيجان) الإيرانية يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٧٦ طيار سوفيتى ، يقود طائرة (انتينوف) ، وطلب من السلطات الإيرانية تمكينه من اللجوء السياسى إلى الولايات المتحدة ، مما أوقع الحكومة

الإيرانية فى حرج شديد ، فرض عليها الصمت شهراً كاملاً ، تعللت خلاله بدراسة الموضوع .

ثم لم تلبث حكومة الشاه ان اعلنت انها بعد الدراسة الشاملة بين وزارة الخارجية الإيرانية ، والسلطات القضائية فى إيران ، وبناءاً على طلب الاتحاد السوفيتى ، قررت الحكومة الإيرانية إعادة الطيار الهارب بطائرته إلى الحكومة السوفيتية تطبيقاً لاتفاقية التعاون بين الحكومتين الإيرانية والسوفيتية الموقعة فى أغسطس ١٩٧٣ ، مما حدا بالحكومة الإيرانية ان ترفض أعطاء حق اللجوء السياسى للطيار السوفيتى (فالنتين ايفانوفيتش) ، وكان هذا يعنى أن هذا الطيار سيلقى مصيره المحتوم .

وكان الاتحاد السوفيتى قد وجه تهديداً صريحاً لحكومة الشاه بأنها إذا لم تعد الطيار بطائرته ، فإن إيران ستتحمل عواقب موقفها ، وكان هذا التهديد يعنى استخدام (حزب توده) وعملاء السوفيت فى إيران لأحداث قلاقل ضد نظام الشاه ، وكانت السافاك تطلق على العناصر التى تقوم بأعمال العنف وصف (الماركسيون المسلمون) وهو يعنى جماعة (فدائى خلق) .

وعندما بدأت أحداث الشعب ضد الشاه عام ١٩٧٨ ، لم يكن قلب نظام حكم الشاه ، أحد أهداف الاتحاد السوفيتى من خلال مشاركة (حزب توده) الشيوعى فى الأحداث الخطيرة ، التى وقعت فى مدينة (تبريز) بأقليم (اذربيجان) ، وإنما كان مجرد تذكير لإيران بأن للسوفيت فى إيران من يستطيع أن يسبب للشاه المتاعب وذلك من باب الضغط عليه ، لا سيما وان أحداث (تبريز) التى وقعت فى ٢٧ فبراير ١٩٧٨ بلغت من العنف حداً لم يسبق له مثيل فى إيران منذ أحداث ١٩٦٣ ، التى تزعمها آية الله الخمينى آنذاك فى مدينة (قم) .

وكانت أحداث تبريز من الخطورة إلى حد اضطرت معه الحكومة الإيرانية إلى إنزال الجيش إلى شوارع تبريز وغطت سماء المدينة بمظلة من الطائرات الحربية التى كانت تخترق حاجز الصوت ، وتطير على ارتفاع منخفض لارهاب المتظاهرين ، والملفت للنظر حرص (حزب توده) الشيوعى على الاعلان عن نفسه ، حين وزع

فى اليوم التالى على اتباعه منشورات يشكرهم فيها على نجاحهم الفائق فى إيصال رسالة الحزب وأهدافه ، إلى كافة المواطنين الإيرانيين وعلى نطاق واسع .

وقد أثار ذلك الأمر قلق الولايات المتحدة بعد أن لاحظت تطوراً إيجابياً كان آخذاً فى التزايد بين إيران من جهة وكل من الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية من جهة أخرى ، حتى أن الصحف الأمريكية وصفت السوفيت والدول الاشتراكية بالطامعين فى البترول الإيرانى ، حيث كان الاتحاد السوفيتى سيصبح فى الثمانينات احدى الدول المستوردة للبترول من الخارج ، وسيصبح عاجزاً عن امداد دول أوربا الشرقية بجزء من احتياجاتها ، مما دفع تشيكوسلوفاكيا إلى أن تطلب من إيران امدادها بكميات ثابتة من البترول الإيرانى فى مقابل مساهمتها فى مشروعات إيرانية .

كذلك أصبح الاتحاد السوفيتى هو المنفذ الطبيعى للغاز الإيرانى إلى جنوب الاتحاد السوفيتى ، حيث تقوم أهم مصانع الاسلحة السوفيتية ، فى مقابل أن يعطى الاتحاد السوفيتى بنفس القدر من مقاطعاته الشمالية ، وباسم إيران لدول أوربا الغربية ، كما اقنع الشاه دول الأوبك بقبول رغبة الاتحاد السوفيتى أن يكون أحد الدول التى تحصل على بترول من دول الأوبك ، بالاضافة إلى أن ا لشاه كان قد عقد مع موسكو اتفاقا لبناء خط ثان لنقل الغاز الإيرانى عبر الاتحاد السوفيتى .

وليس هذا فحسب ، فقد عقدت إيران مع الاتحاد السوفيتى ، إتفاقية تجارية تعتبر من ناحية الحجم أكبر إتفاقية من نوعها يعقدها الاتحاد السوفيتى مع دول غير شيوعية ، فى مقابل مساهمة الاتحاد السوفيتى فى العديد من مشروعات خطة التنمية الإيرانية ، كما عقدت إتفاقيات مماثلة بين طهران وموسكو فى مجالات التعاون الثقافى حتى عام ١٩٨٠ .

يضاف إلى ذلك أن ٤٠٪ من الدفاعات الأرضية الإيرانية ، كانت سوفيتية الصنع وتحتاج دائماً إلى قطع الغيار والخبراء السوفيت ، كما كان مصنع الحديد

والصلب فى مدينة (اصفهان) مشروع سوفيتى ، وكان يحتاج هو وغيره من المشروعات الصناعية التى اقامها السوفيت فى إيران إلى خبراء وقطع غيار ، وهو ما استخدمه السوفيت أحياناً حتى فى عهد الخمينى ، كوسيلة للضغط ، عندما كانت تهدد بسحب هؤلاء الخبراء فى وقت الاضطرابات ، بحجة الحفاظ على حياتهم .

وقام الشاه فى عام ١٩٧٦ ، بزيارة رسمية للاتحاد السوفيتى ، كما قام ولى عهده الأمير رضا بزيارة الاتحاد السوفيتى ، كثانى دولة أجنبية يزورها بعد مصر ، كما زارت الأميرة (أشرف بهلوى) الشقيقة التوأم للشاه موسكو ، وكذلك فعل (أمير عباس هويدا) .

من هنا كان هذا الرصيد من العلاقات المتنامية بين موسكو وطهران من الأمور التى سجلتها الولايات المتحدة ، فى صفحة السلبيات التى أثارت قلقها من سياسة الشاه الدولية .

أمــريكــا .. وإيــران

بعد الهجوم الألمانى على الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٤١ ، وقبيل هجوم اليابان على ميناء (بيرل هاربر) اتخذت الولايات قراراً بمساعدة بريطانيا ، فى تمويل جيوش الاتحاد السوفيتى عبر الممر الفارسى ، الأمر الذى اقتضى ان يتواجد فى إيران ثلاثون ألفاً من الجنود الأمريكيين ، كانت مهمتهم تقتصر على حراسة وتوصيل الامدادات للقوات الروسية ، كما كانت تتكفل بإدارة الخط الحديدى ، الذى كان يربط بين طهران ومنطقة الخليج ، وكانت القوات الأمريكية تقوم بهذه المهام ، بوصفها قوات تابعة للقوات البريطانية ، التى كانت مسئولة آنذاك عن الأمن فى فارس .

فى نفس هذا الوقت ، طالب بعض الأمريكيين ان يكون للولايات المتحدة مقابل دعمها للحلفاء وضع مستقل فى فارس ، الا أن المحاولات الأمريكية للحصول على هذا الوضع المستقل والمتميز طالت ، ولم تؤد مفاوضاتها لتحقيق هذا الغرض إلى أية نتيجة ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية قررت الولايات المتحدة أن تخرج من عزلتها ، بعد أن كان لها الفضل فى انتصار الحلفاء ضد دول المحور ، وذلك للحلول محل بريطانيا ووراثة نفوذها الذى كان آخذاً فى الانحسار آنذاك .

وكان طبيعياً ان تحظى المناطق الغنية والاستراتيجية فى الامبراطورية البريطانية

باهتمام خاص من جانب السياسة الأمريكية ، وكانت إيران تأتى على رأس هذه المناطق ، لا سيما بعد أن أخذت الأمور تتطور على نحو أثار فضول الأمريكيين ، واستقطب انتباههم ، على حد تعبير الجنرال (وليام دوفال) رئيس قسم تنسيق العمليات بالمخابرات الأمريكية عام ١٩٤١ فى حديث جرى بينه وبين (كيرمت روزفلت) إبن الرئيس الأمريكي الراحل (تيودور روزفلت) وابن عم الرئيس الأسبق (فرانكلن رزوفلت) ، الذى قام بالعملية الشهيرة المعروفة باسم (اجاكس) التى دبرتها المخابرات الأمريكية ، لأحداث انقلابها المعروف ضد الدكتور مصدق ، على النحو الذى سيأتى بيانه فيما بعد .

كذلك كان هذا هو رأى (رالف بانش) ، أحد مشاهير الملونين الأمريكيين ، وممثل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ، إذ كان (رالف بانش) يعمل آنذاك موظفاً فى مكتبة الكونجرس الأمريكي ، وكانت المخابرات الأمريكية قد كلفته بإجراء بحث يتعلق بإيران ، وكان من رأيه الذى أثبته فى هذا البحث ، أنه يجب على الأمريكيين ان يضعوا فى اعتبارهم أن البترول فى إيران يبشر باحتياطى ضخم ، وأن مزيداً من الاكتشافات النفطية تشير إلى زيادة هائلة فى الانتاج ، بل ان (فوستر دالاس) وزير الخارجية السابق ، والذى كان يعمل فى وكالة المخابرات الأمريكية فى بداية الأربعينيات ، هو وأخوه (آلن دالاس) ، كان له هو الآخر رأى أعلنه عام ١٩٥٣ داخل جهاز المخابرات الأمريكية ، يؤكد فيه على الأهمية الاستراتيجية لإيران ، بسبب موقعها الجغرافى بالنسبة للقوى العالمية .

وكان رأى (فوستر دالاس) هذا يتفق مع رأى الرئيس الأمريكى (فرانكلن روزفلت) الذى كان يرى أن عالم ما بعد الحرب يجعل مصلحة الولايات المتحدة تحتم عليها الابقاء على إيران قوية ومتحدة ، لحفظ التوازن والاستقرار العالمى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى الذى سيستفيد بالضرورة ، كما يقول الرئيس (روزفلت) من الضعف الذى سيأخذ فى التزايد والسريان فى جسم الامبراطورية البريطانية .

ولذلك لم يكن غريباً ان يكون الرئيس (روزفلت) من أوائل الذين خططوا لحلول النفوذ الأمريكى محل النفوذ البريطانى فى إيران ، حين أجبر روسيا وبريطانيا

حليفتى الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية ، على أن يجعلا للولايات المتحدة موطىء قدم فى إيران مقابل الدعم الحيوى الذى قدمته القوات الأمريكية لهما خلال الحرب ، فاستطاع (روزفلت) بالفعل ان يجعل من الولايات المتحدة طرفاً أساسياً فى تصريح طهران الثلاثى الذى صدر عام ١٩٤٣ ، فكان ذلك اعترافاً من القوتين الكبيرتين المنتصرتين فى الحرب ، بالدور الشرعى الذى يحق للولايات المتحدة أن تلعبه فى إيران .

ولكن (روزفلت) كان أذكى وأكثر دبلوماسية من حليفيه ، حين اتبع أسلوب الود والمجاملة مع حاكم إيران الشرعى (محمد رضا بهلوى) الذى خلف أباه على عرش البلاد ، فقد استطاع (روزفلت) بدهائه ودبلوماسيته ، أن يترك فى نفس الشاه (محمد رضا بهلوى) بعد أول لقاء معه خلال انعقاد مؤتمر طهران ، انطباعا طيبا يجمع بين الاحترام والاعجاب ، حتى انّ الشاه ، وصف (روزفلت) بعد هذا اللقاء بأنه كان دمث الخلق ، إلى الحد الذى أبدى معه (روزفلت) رغبته للشاه بشدة ، فى تشجير إيران ومساعدتها على وقف زحف الرمال الصحراوية عليها لحماية الرقعة الزراعية للبلاد .

كما ترك (روزفلت) فى نفس الشاه ، إنطباعاً عنه بأنه واحد من المثقفين الغربيين المولعين بالحضارة الإيرانية ، لأنه قال له على سبيل المجاملة إنه يتمنى بعد ترك الخدمة ، أو ترك منصبه كرئيس للولايات المتحدة ، ان يعود إلى إيران ليتعهد بنفسه مشروع تشجير إيران .

من هنا كان طبيعيا أن يثنى الشاه على الرئيس (روزفلت) قائلاً : « انه بالرغم من اختلافه معه فى بعض أوجه السياسة الخارجية ، الا أن وجهة نظريهما قد التقتا فى كثيرا من الأمور » بل إن ذلك جعل الشاه يعتبر موت (روزفلت) خسارة لإيران حرمتها من تنفيذ الكثير من المقترحات التى كان يرغب (روزفلت) فى تبنيها .

وقد زاد من احترام الشاه للرئيس الأمريكى ، ان هذا الأخير ، تلبية منه لرغبة الشاه ، وخلق مدخل ومبرر شرعيين للنفوذ الأمريكى إلى إيران ، استطاع (روزفلت) الضغط على حليفيه ستالين وتشرشل ، حتى صدر تصريح طهران الثلاثى الذى تضمن اعترافا بريطانياً وسوفيتياً صريحاً باستقلال إيران وسيادتها ووحدة أراضيها ، وتعهدا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية ، وأعربت الدول الثلاثة عن تقديرها للدور الذى لعبته إيران ضد عدو مشترك لهما ، وبما تحملته فى سبيل ذلك من أضرار اقتصادية ، ومشكلات معقدة .

وتقديراً من الدول الثلاثة لهذا الدور الإيرانى ، جعلها روزفلت تتعهد بتقديم ما يمكنها تقديمه من مساعدات لإيران ، حتى تستطيع التغلب على تلك المشكلات التى خلفتها لها الحرب ، كما جعل الدول الثلاثة تتعهد فى تصريح طهران ، بأن تقف بصلابة مع الدولة الإيرانية لصيانة استقلالها وسيادتها ، ووحدة أراضيها ، والدفاع عن حدودها الاقليمية بكل ما تستطيعه من إمكانيات .

وزيادة على ذلك ، كتب الشاه إلى الرئيس الأمريكى (روزفلت) بغية انتزاع تأكيد دولى جديد باحترام استقلال بلاده ، ولم يخيب الرئيس روزفلت أمل الشاه فيه ، فحرص فى رده على إعادة تأييده الحاسم للمعاهدة الثلاثية ، بينما كانت روسيا وبريطانيا على النقيض ، فقد مضيا رغم التصريح ، فى تصريف الأمور فى إيران كما لو كانت أرضاً مفتوحة ، فيعتقلون من يريدون ، ويمارسون أقصى الضغوط على الإيرانيين ، حتى اضطر رئيس الوزراء الإيرانى إلى الاستقالة ، ولم يعبأ الروس والبريطانيون بالرد على احتجاجات الشاه المتوالية ، والتى ذهبت كلها أدراج الرياح ، وعبثت الدولتان بالاقتصاد الإيرانى ، وبالمرافق وهياكل الانتاج الذى استولت عليه ، وراح السوفيت ينقلون المحاصيل الزراعية الإيرانية إلى أراضيهم تاركين الفلاحين الإيرانيين جوعى فى الشمال .

وبالاضافة إلى ذلك ، أكره البريطانيون والسوفيت حكومة الشاه على تحمل مسئولية تمويل الوجود الأجنبى المسلح فى أراضيهم عن طريق الاصدار النقدى ،

مما أوقع الاقتصاد الإيرانى فى دائرة التضخم الخبيثة ، وعندما احتج رئيس وزراء إيران بأن الاصدارات النقدية المتوالية لا تتفق مع القانون ، رد عليه السفيران البريطانى والروسى قائلين : « يجب تغيير القانون » .

وكان هذان السفيران قد قاما بأول زيارة رسمية للشاه ، بعد توليه العرش بعد خلع أبيه قبل أسبوعين ، فلم يخفيا هدف الزيارة ألا وهو حث الشاه على ان يتصرف (كولد طيب) ، وان يقنع بالقيام بدور ثانوى تاركاً لهما العناية بكل شيء .

وهكذا راح البريطانيون والسوفيت ، يرتب كل منهما الأوضاع فى إيران لصالحه ، وراحوا يشجعون – كلٌّ من فى منطقة نفوذه – الاتجاهات الانفصالية والسياسية المناهضة للحكومة المركزية فى طهران .

أما البريطانيون فقد اتخذوا من ذلك ذريعة لاجبار حكومة الشاه على منحهم سلطة التدخل لقمع الاضطرابات ، سعياً منهم وراء المزيد من السيطرة ، وأما السوفيت فقد عملوا دون توان على دعم نفوذ الحزب الشيوعى فى شمال إيران ، وفى غضون شهور قليلة أصبحت منطقة النفوذ الروسية أشبه بدولة مستقلة داخل الدولة الإيرانية ، مما اعتبره الشاه سعياً من الدولتين إلى تقسيم إيران كلها إلى جمهوريتين صغيرتين ، احداهما تكون بين فكى الأسد البريطانى ، والثانية تكون بين فكى الدب الروسى .

بل ان الأدهى والأمر ، ان البريطانيين والسوفيت ، كانوا يتعمدون ان ينقلوا للشاه تهديدهم بخلعه ، وإعادة ولى عهد أسرة (قاجار) إلى عرش آبائه ليكون أكثر ولاءاً لهم ، حتى ان السفارة البريطانية دعت هذا الوريث إلى حفل رسمى بها ، بل إن الاوركسترا البريطانية قد عزفت له النشيد الملكى ، وكانه هذا إنذاراً كافياً للشاه .

وهكذا كان ما تضمنه تصريح طهران من التأييد للشاه ، مدخلاً للولايات المتحدة لدعم موقف الشاه فى مواجهة أطماع السوفيت ، واقتلاع جذور احتلالهم لشمال البلاد ، ومعاونة الإيرانيين على مقاومة عمليات الابتزاز السوفيتية ضد

إيران ، كتثبيت السوفيت لاقدام (حزب توده) الشيوعي ونشر نفوذه ، وحضور موظف سوفيتى عام ١٩٤٣ إلى إيران ليطلب الحصول على امتياز بترولى أسوة بما طلبته شركات بترولية غربية ، وعندما أعلنت حكومة طهران وقف كل طلبات الحصول على امتيازات للبحث عن البترول الإيرانى ، لم تهدأ الحكومة السوفيتية حتى اسقطت الحكومة الإيرانية ، ومنعت قوات الأمن الإيرانية من دخول مقاطعة (اذربيجان) والمقاطعات الفارسية الأخرى فى بحر قزوين ، وشجعت (حزب توده) على اعلان استقلال مقاطعة اذربيجان عن إيران ، فى أغسطس ١٩٤٥ وعينت لها رئيساً عميلاً للسوفيت ، هو (جعفر بشفارى) .

كما كان من صور الضغط الروسية على الشاه ، محاولة (ستالين) أثناء اشتراكه فى مؤتمر طهران الثلاثى عام ١٩٤٣ الضغط على الشاه لقبوله امداد الاتحاد السوفيتى لإيران بدبابات وطائرات سوفيتية بشروط قاسية وغير مقبولة ، لأنها كانت فى نظر الشاه تضع الجيش الإيرانى تحت النفوذ الروسى لفترة غير محدودة ، ثم اصرار السوفيت على الحصول على امتياز للتنقيب من خلال شركة إيرانية - سوفيتية مشتركة ، يكون للروس ٥١٪ من أسهمها ، وطلبهم تخصيص ثلاثة مناصب وزارية للشيوعيين فى الحكومة الإيرانية ، واجبار إيران على سحب شكواها ضد السوفيت فى الأمم المتحدة ، حتى أن الشاه بعث بشقيقته التؤام الأميرة أشرف بهلوى إلى موسكو لمقابلة ستالين لاقناعه بتخفيف ضغوطه على الشاه وعلى الحكومة الإيرانية .

كل ذلك يوضح الجو الخانق الذى كان يحيط بالشاه من جراء الضغوط السوفيتية والبريطانية عليه » مما يجعله يبحث عن قوة ثالثة يستظل بظلها ، وتحميه تحت مظلتها ضد تعسف السوفيت والبريطانيين .

ومن هنا تتضح أهمية دعم الرئيس روزفلت والولايات المتحدة للشاه ، الأمر الذى كان ولا بد وأن يجعل الشاه ضعيفاً أمام اغراءات الدعم الأمريكى ، الذى كان يعرض عليه فى لفائف مصنوعة خيوطها من الدبلوماسية البارعة ، والمشاعر

الرقيقة وكلمات المجاملة الناعمة ، وكان ذلك هو الوقت المناسب للحكومة الأمريكية لكى تكلف أحد كبار موظفيها وهو مستر (هربرت هوفر) الذى كان يعمل فى المخابرات الأمريكية ، بالسفر إلى إيران لعرقلة مساعى السوفيت ، وافشال محاولاتهم فى الحصول على امتيازات بترولية ، أو احداث توازن بالحصول على على امتيازات مماثلة للشركات البريطانية .

وهكذا بدا الاحتكاك والتماس بين الامريكيين والسوفيت للاستحواذ على إيران التى كانت كالمستجير من الرمضاء بالنار .

لقد زاد كل ذلك من عزم الحكومة الأمريكية على تقديم المعونات والخبراء الأمريكيين لإيران بالقدر الذى تستطيع إيران استيعابه ولا يثير شكوكها ، وكانت زيارة الأميرة (أشرف بهلوى) للولايات المتحدة عام ١٩٤٧ ، بداية لعقد زواج كاثوليكى بين الولايات المتحدة وشاه إيران ، استمر أكثر من أربعين عاماً قبل أن يقع الطلاق بينهما فى ١٦ يناير ١٩٧٩ .

فخلال اجتماع الأميرة (أشرف) بالرئيس الأمريكى آنذاك (هارى ترومان) أكدت له التزام شقيقها الشاه بإقامة نظام حكم ديمقراطى ، وقيام دولة عصرية ومستقلة ، الأمر الذى حدا بالرئيس ترومان ان يوجه دعوة لشاه إيران ، لكى يقوم بأول زيارة للولايات المتحدة ، وهى الزيارة التى تمت فعلاً فى عام ١٩٤٨ .

ومنذ أن تمت هاتان الزيارتان التاريخيتان ، دخلت الولايات المتحدة وإيران بعلاقاتهما إلى مرحلة تاريخية جديدة ، بدأت بعدها المعونات الأمريكية تتدفق على إيران ، لا سيما وان العام الذى زارت خلاله الأميرة (أشرف) واشنطن ، اعلنت فيه الولايات المتحدة (مبدأ ترومان) لحماية بعض مناطق الشرق الأوسط وتركيا (الجار المتاخم لإيران) كما وقعت أمريكا فى نفس العام إتفاقاً تضمن به تقوية الجيش الإيرانى عن طريق بعثة عسكرية أمريكية .

وتعهدت إيران فى مقابل ذلك ، بالا تلجأ إلى الاستعانة بأية دولة أخرى غير الولايات المتحدة ، فى أى شأن من الشئون التى تتعلق بجيش إيران ، الا بموافقة

الولايات المتحدة ذاتها التى تولت كذلك تنظيم البوليس الإيرانى ، ثم ساهمت بعد انهيار حكم (مصدق) ، فى خلق وتنظيم جهاز الأمن الإيرانى الشهير المعروف باسم (السافاك) ، وهو ما سيأتى الحديث عنه تفصيلاً فيما بعد .

وهكذا توالت المعونات الأمريكية ، لكى تلف إيران فى دوامة النفوذ الأمريكى ، وتوقعها فى شباكه ، وكان جزء هام من تلك المعونات يتم تحت أسماء مختلفة ، ومن خلف سواتر متعددة ، مثل (برنامج المساعدات المتبادلة) ، و (برنامج النقطة الرابعة) ، كما كانت تتم عن طريق (بنكى الاستيراد والتصدير الأمريكيين) و (مؤسسة الشرق الأوسط) الأمريكية ، بل ان الولايات المتحدة حرصت على الاستفادة من المنظمات الدولية ذاتها ، لتثبيت اقدامها فى إيران ، مستفيدة من النفوذ الأمريكى داخل تلك المنظمات الدولية ، المتفرعة عن ا لأمم المتحدة ، لا بالنسبة لإيران فحسب ، وإنما كذلك بالنسبة لبقية الدول الأخرى ، كما قام الأمريكيون بالعديد من المشروعات فى مجال الاسكان ، وانشاء الطرق ، واصلاح منطقة (خوزستان) ، وقاموا بتنفيذ اجزاء من برنامج السنوات السبع .

واهم من ذلك كله احاطت مجموعة ممتازة من المستشارين الأمريكيين ، على رأسهم السفير (جورج ألن) ، بالشاه محمد رضى بهلوى ، لكى يحثونه باستمرار على اتباع النهج المتحضر ، وتطبيقه على جهاز الدولة وكل المرافق الإيرانية الأخرى .

وكان الشاه كشاب طموح يريد مسايرة التطور ، ويتمنى الارتفاع بشعبه إلى مستوى العصر الذى يعيش فيه ، سريع الاستجابة لهم ، فبدأ بهجر الأساليب القديمة والتقاليد العريقة لاسلافه الاكاسرة ، ليستبدلها بالنهج الغربى المعاصر وبالنمط الأمريكى ، الذى أخذ يطبع كل ما فى إيران من صنوف البشر ، وأساليب الحياة ، وطرائق المعيشة ، وهى السياسة التى كان أبوه قد بدأها ، متأثراً فيها بنصائح جاره (كمال اتاتورك) الذى اقنعه بعلمانية الدولة ، الا أن (رضا بهلوى) والد الشاه ، كان يسير فى ذلك على الطريقة الألمانية ، مستعيناً بآلاف الخبراء الألمان ، إلى أن أتهمته كل من بريطانيا وروسيا بالنازية ، والتعاطف مع هتلر ، وطلبوا منه ابعاد

كافة الخبراء الألمان عن إيران ، باعتبارهم خطراً يهدد الحلفاء ، وعندما رفض (رضا بهلوى) هاجمت القوات البريطانية والروسية إيران واحتلتها .

وإذا كان تعاون (رضا بهلوى) مع الألمان ، قد جنى عليه وعجل بنهايته ، فان محاولات ابنه تطويع إيران للنمط الأمريكى هروباً بها من الضغوط السوفيتية والبريطانية قد أدى إلى وضع عدد من القنابل الزمنية الموقوتة تحت عرشه ، اخذت تنفجر على مراحل لتشكل التضاريس السياسية لتاريخ الشعب الإيرانى فى العصر الحديث .

فبعد أن سجلت الولايات المتحدة إيران ضمن مناطق نفوذها ، وجعلت منها أحد خطوط دفاعها المتقدمة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، أصبحت بالمرصاد لكل محاولة تشتم منها رائحة نفوذ جديد ، أو محاولة التشبث بنفوذ قديم ، قد يعطل أو يعترض طريق استراتيجيتها الجديدة فى إيران ، فإذا لاحظ الأمريكيون أن أحد رؤساء الوزراء الإيرانيين قد اضطر إلى أن يستجيب إلى بعض المطالب السوفيتية — اتقاءًا لشرهم أو مهادنة لهم — كانوا يسارعون إلى تحطيمه والقائه خارج الحلبة ، حتى لو كان رئيس الوزراء هذا من الذين أوعز الأمريكيون أنفسهم للشاه بتكليفه برئاسة الوزراء .

وكان أوضح مثل على ذلك (الحاج على رازمارا) الذى كلف بالوزارة فى إيران ، بعد اغتيال (عبد الحسين هاجر) فى يونيو ١٩٥٠ ، لقد كان (الحاج على رازمارا) ضابطا تلقى دراسته فى (سانت كلير) ، وكان قائداً لرئاسة الأركان خمس سنوات ، وقد اقتنع الأمريكيون بشخصية (رازمارا) القوية ، ورأوا فيه رجل دولة يستطيع السيطرة على الأوضاع المضطربة فى البلاد وحمايتها من الشيوعية ، ولكنهم سرعان ما حكموا عليه بتجاوزه للحدود التى رسمت له وللخط الأحمر الذى كان يجب أن يلتزم به ، فتخلوا عنه ، وأثاروا مخاوف الشاه من أطماعه ، مدعين بأنه يطمح إلى العرش والاطاحة بالشاه ، وذلك لمجرد أن (رازمارا) حاول أن يقيم توازناً فى علاقات إيران بالقوى الكبرى ، إذ رأى أن حرصه على إقامة علاقات خاصة ومتميزة مع الولايات المتحدة ، ليس كافيا لحمايته من غضب جيرانه

السوفيت ، الذين يشاركون إيران فى حدود تمتد لمسافة ١٥٠٠ ميل فى شمال البلاد .

ولذلك فقد أدت موافقته على فتح مكتب لوكالة (تاس) السوفيتية فى إيران ، مع فرض قيود على إذاعتى (صوت أمريكا) ، والإذاعة البريطانية الـ (ب . ب . سى) أدى ذلك إلى اطلاق سيل من الاشاعات ضده ، واتهامه بأنه أصبح عميلاً للسوفيت ، وأنه أصبح خطيراً على مستقبل النظام الملكى فى إيران .

ثم بلغ الغضب الأمريكى عليه ذروته ، عندما راح يعارض علنا فكرة تأميم البترول الإيرانى ، باعتبار ان إيران ليست مهيأة بعد لتحمل نتائج مثل هذا التطور الخطير وكان من شأن رأيه لو انتصر ، ان يطيل فى عمر المصالح البريطانية فى إيران ، بالابقاء على نفوذ شركة (برتش بتروليم) التى كانت لها اليد الطولى فى استخراج ونقل وتسويق البترول الإيرانى ، وهو ما لم يكن الأمريكيون مستعدين لقبوله أو السكوت عليه .

ولذلك ردوا على هذا التطور الجديد فى موقف (الحاج على رازمارا) برفض تقديم المعونة التى طلبها منهم ، والتى لم تكن تتعدى مائة مليون دولاراً ، لتعمير ما خربته الحرب ، ولم تقدم له سوى ربع المبلغ المطلوب ، وفى نفس الوقت رحل كثير من الخبراء الأمريكيين عن إيران ، مما أعطى انطباعاً بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن إيران .

وزاد الطين بلة ، ان (الحاج على رازمارا) ، بدلاً من ان يحاول إصلاح علاقته بالأمريكيين زادها سوءاً ، حين حاول حل الأزمة الاقتصادية الخانقة التى كانت التى كانت تمر بها البلاد ، إذ انه ولحاجته الملحة إلى الأموال اللازمة لتنفيذ الاصطلاحات ، لم يكن أمامه فرصة للخيار ، فراح يحاول زيادة دخل إيران من ثروتها القومية ، وهى البترول عن طريق إبرام إتفاقية جديدة مع البريطانيين ، يستفيد فيها من الاتفاق الذى كان قد تم التوصل إليه ، بين المملكة العربية السعودية ، وشركة البترول الأمريكية (ارامكو) ، وهو الاتفاق الذى رفع نصيب

السعودية من عائداتها إلى نسبة ٥٠٪ ، فحاول (رازمارا) ان يحصل لإيران على نفس هذه النسبة من عائداتها .

ولكن الأيدى الخفية حركت المعارضة الإيرانية لإثارة النوازع القومية فى الشعب الإيرانى ، واستطاعت هذه الأيدى الخفية ان تجمع بين أنصار (مصدق) ، ورجال الدين بزعامة آية الله (كاشانى) الذى افتى باسم الدين ، ان اتفاقيات البترولية الإيرانية – البريطانية ، تتعارض ونصوص القرآن الكريم ، وان أى شخص يعارض فكرة تأميم البترول ، يكون عدواً للإسلام ، وانتهز خصوم (رازمارا) فرصة هروب بعض الشيوعيين من السجون لكى يتهموه بالتواطؤ فى تهريبهم .

وكانت نهاية (رازمارا) ان لقى مصرعه اثناء خروجه من أحد المساجد يوم ١٧ مارس ١٩٥١ ، فى الوقت الذى كان قد وصل فيه بالفعل إلى إتفاقية المشاركة البريطانية – الإيرانية ، وقد قامت باغتياله جماعة (فدائيان إسلام) التى كان يتزعمها (نواب صفوى) ، أحد المتطرفين الإيرانيين .

والأغرب من ذلك ان القاتل لم يقدم للمحاكمة ، بل عومل كبطل قومى ظهرت صوره مع (كاشانى) على صفحات الجرائد تحية وتقديراً .

ولم يكن حال خليفة (الحاج على رازمارا) وهو (حسين علاء) أحسن حظاً من سلفه ، فقد كان (حسين علاء) ممثلاً لإيران فى الأمم المتحدة ، وكان قد جذب الأنظار إليه برفضه تنفيذ تعليمات رئيس الوزراء آنذاك (أحمد قوام السلطنة) عندما أمره الأخير أن يسحب شكوى إيران ضد السوفييت فى مجلس الأمن .

وقدم (حسين علاء) لمجلس الأمن مذكرة اعتبرت آنذاك أحسن مذكرة دبلوماسية فى تاريخ مجلس الأمن ، وعندما ترك الوزارة لتهدئة الموقف ، واخماد نار الفتنة ، اجرى بعض المصالحات مع عمال وخبراء البترول البريطانيين ، الذين كانوا يعملون فى الحقول ، وفاته انه بذلك يقترب من الخط الأحمر الذى لا يجوز له انتهاكه ، والذى وضعته السياسة الأمريكية فى إيران ، ويعكر صفو المناخ الذى هيأته أمريكا لخنق كل نفوذ أجنبى غير نفوذها ، ولذلك لم يبق (حسين علاء)

فى الحكم إلا أياماً معدودات ، ليلقى به خارج الحلبة ، لتدفع إلى المسرح ببطل جديد ، صنعته الأحداث ، واعد له المسرح بعناية ، وسلطت عليه الأضواء بما فيه الكفاية ، الا وهو الدكتور (محمد مصدق) الذى كان مفتاحاً لمرحلة جديدة فى تاريخ إيران السياسى والاقتصادى .

لقد كانت للدكتور (محمد مصدق) نظرية جديدة ، خرج بها عام ١٩٤٧ ، عندما طالب الروس إيران منحهم امتيازاً للتنقيب عن البترول فى شمال البلاد ، وكانت نظرية (مصدق) تقول إن الروس على حق فى دعواهم ، وانه يجب تحقيق المساواة بينهم وبين البريطانيين ، وهذا يعنى طرد الاثنين معاً عن طريق سحب الامتياز البريطانى ، وهذا يتفق مع الاستراتيجية الأمريكية ، ولذلك لم يبق أمام الشاه الا تكليف الدكتور (مصدق) بتشكيل الوزارة فى ٢٩ أبريل ١٩٥١ فطبق ما كان ينادى به عام ١٩٤٧ .

والشيء الذى قد يبدو غريباً أن الشاه الذى عرف باختلافه مع (مصدق) فى كل شيء ، كان يتفق معه فى فكرة التأميم ، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل كان الشاه مقتنعا فى قرارة نفسه بجدوى التأميم كعمل قومى لصالح الشعب الإيرانى أم أن مجموعة المستشارين الأمريكيين الأذكياء والأكفاء الذين كان يترأسهم السفير الأمريكى (جورج ألن) هم الذين اقنعوه بذلك ؟؟ ولعل تعليق الشاه نفسه يجيب على هذا السؤال فقد قال ما نصه :

« انه وان كان يعتقد ان إيران ليست مهيأة فى الوقت الحاضر لتولى هذا الأمر ، الا أن البريطانيين لم يتركوا لنا بتعنتهم أى خيار » ..

وهو جواب كاف للدلالة على القوة التى جمعت بين الشاه و (محمد مصدق) على أمر واحد زينه أو أملاه عليهم الأمريكيون ، إذ أن هذا التأميم الذى دفع إليه الدكتور (مصدق) للقضاء على النفوذ البريطانى ، تراجع عنه بعد ذلك (الجنرال زاهدى) بعد خلع (مصدق) ، لكى يمهد الطريق للولايات المتحدة لتدخل من أوسع الأبواب ، وبنصيب الأسد إلى حلبة الاقتصاد الإيرانى .

ولقد تطورت الأحداث بعد إعلان البرلمان الإيرانى للتأميم ، فبعد ان تولى (مصدق) رئاسة الحكومة كان طبيعياً أن تتصاعد الأزمة بين إيران وبريطانيا ، فتطورت بالفعل من الاستعراض البحرى المسلح البريطانى ضد إيران ، إلى الحصار الاقتصادى ، إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ، وأخيراً إلى طرد البريطانيين من إيران ، ليمثل ذلك نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة فى تاريخ إيران .

ومما لفت النظر آنذاك ، انه قبيل قطع العلاقات الدبلوماسية ، بين إيران وبريطانيا مباشرة ، زار (مستر اتون جونز) ، رئيس شركة (ستى سرفيس) البترولية الأمريكية ، إيران بهدف الحصول على حصة للشركة من الانتاج الإيرانى من البترول المؤمم ، وكان (اتون جونز) معروفاً آنذاك بعلاقاته بالرئيس الأمريكى (ايزنهاور) حيث كان من المقربين إليه ، مما جعل ذلك يثير حفيظة البريطانيين وشكوكهم ، فقد جعلهم يعتقدون ان الدافع الخفى لزيارة المبعوث الأمريكى لإيران ، إنما كان يتمثل فى محاولة ضرب المصالح البريطانية ، واستبدال استعمار بريطانى باستعمار أمريكى ، وانتقال البترول الإيرانى من قبضة قوية إلى قبضة أشد قوة ، ولذلك لم يهدأ غضب البريطانيين الا بعد فشل مهمة (اتون جونز) ، الذى غادر إيران قبل قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا بوقت قليل(*) .

كما أنه لم يخف على البريطانيين مغزى وقوف الأمريكيين إلى جانب الإيرانيين ، فى محكمة العدل الدولية أثناء عرض النزاع مع بريطانيا حول البترول الإيرانى المتنازع عليه .

(*) الانقلاب المضاد بقلم كرميت روزفلت .

(مصدق) .. كبش فداء جديد

على الرغم مما اشتهر به الدكتور (محمد مصدق) من الذكاء الخارق ، والفصاحة البالغة والقدرة على القيادة الجماهيرية ، والبراعة فى صياغة التيار الشعبى ، ومعرفته بالتاريخ الإيرانى وما سجله من عثرات ونكسات من جراء الأطماع الخارجية ، الأمر الذى كان يجب ان يستفيد منه ، للحفاظ على المكاسب الوطنية التى أحرزها بعد قرار التأميم ، وطرد البريطانيين من بلاده حتى لايستبدل بهم غيرهم ، فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار .

ذلك ان الدكتور (مصدق) لم يتوخ الحذر الضرورى فى تعامله مع الشيوعيين ، مما أثار شكوك الأمريكيين فيه ، عندما لاحظوا ان الدكتور (مصدق) بعد أن نجح فى التأميم ، وأرغم الشاه وعائلته على مغادرة البلاد ، بدأ يحاول بشكل ملحوظ قطف ثمار اللعبة الأمريكية لحسابه الشخصى ، فمن ناحية رفض التوصل إلى حل يوفق بين كسر حدة غضب البريطانيين بالحفاظ على بعض مصالحهم ، ويؤدى فى نفس الوقت إلى إدخال الأمريكيين كشريك له وزنه فى الاستفادة من البترول الإيرانى ، وذلك حين رفض (مصدق) المذكرة المشتركة التى أرسلها له فى سبتمبر ١٩٥٢ ، كل من الرئيس الأمريكى (ترومان) ورئيس الوزراء البريطانى

(تشرشل) ، والتى يقترحان فيها تسوية للأزمة بين إيران وبريطانيا للنزاع المنظور أمام محكمة العدل الدولية ،وعندما خلف الرئيس (ايزنهاور) الرئيس (ترومان) كرر المحاولة ، ولكنها لم تؤد إلى نتيجة ، .... هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى اكتشف الرئيس الأمريكى (ايزنهاور) ، رغم انه كان حديث العهد بالسلطة ، ان الدكتور (مصدق) يتبع تكتيكاً سياسياً جديداً ، ينفذه فى سرية مطلقة ، فقد تحالف (مصدق) مع (حزب توده) المحظور ، بهدف انهاء سلطة الشاه ، الأمر الذى زاد من احساس الأمريكيين بالقلق.وبخطورة شخصية (مصدق) الذى يزداد نفوذه يوماً بعد يوم ، وكان يشارك الرئيس (ايزنهاور) فى هذا الرأى كبار مستشاريه والمسئولون فى الإدارة الأمريكية من أمثال (فوستر دالاس) ، وشقيقه (الن دلاس) ، اللذين كانا يعملان فى المخابرات المركزية الأمريكية ، فقد دق الجميع ناقوس الخطر من خلال متابعتهم الدؤوبة لتحركات وسياسة مصدق ، بل أن الرئيس ايزنهاور حذر الدكتور مصدق من أن أمريكا ستجمد معوناتها لإيران ، إذا لم يقم مصدق باجراء تسوية معقولة للازمة ، على النحو السابق بيانه ، والا فان الولايات المتحدة لن تزيد معوناتها لإيران (ولو ديناراً واحداً) ، إذ لم يستجب مصدق لتحذير إيزنهاور .

الا أن مصدق لم يعتبر بالرؤوس الطائرة لرؤساء الوزراء السابقين ، الذين راحوا جميعاً ضحية اجتهادات ، اعتبرها الأمريكيون أنها تتصادم مع استراتيجيتهم ، فلم يهادن الأمريكيين ، بل رد عليهم بتحذير مماثل ، يقول فيه ان مثل هذا التضرف من الجانب الأمريكى ، سيدفعه أكثر نحو الشيوعيين والاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى تجددت معه مخاوف الأمريكيين من احتمالات التغلغل السوفيتى فى إيران ، مما دفعهم إلى ان يقرروا بصفة نهائية التخلص من مصدق قبل ان يحكم قبضته على البلاد ، ثم يضع الشاه والأمريكيين معاً فى سلة واحدة ، ويلقى بهم خارج البلاد ، لا سيما وان الأمريكيين اتهموا مصدق بمحاولة الاستفادة من قوة حزب توده الإيرانى ومن تأييد السوفيت له ، حين أفرج عن عدد من أعضاء الحزب الشيوعى ممن كانوا رهن السجون وسمح لصحيفة حزب توده المعروفة باسم (ماردوم) بالانتشار ،

وعمل على صدور أحكام بالبراءة فى قضايا اتهم فيهم شيوعيون ، وكانت قاب قوسين أو أدنى من الفصل فيها(*) .

ومع ذلك ، ورغم شكوك الأمريكيين فى مصدق الا أن صبرهم عليه ، كان يمكن أن يطول أكثر من ذلك ، وقد يكون لديهم من الوسائل ما يستطيعون به محاولة عرقلة مصدق الأنفراد بالسلطة ولديهم الخبرة الكافية لذلك ، الا أنه قد توفرت لديهم معلومات تجعل عنصر الوقت يمكن ان يكون فى غير صالحهم ، ففى خريف عام ١٩٥٢ ، وبعد طرد البريطانيين مباشرة من إيران ، كان مستر تشرشل ، ووزير خارجيته (انتونى ايدن) يخططان لقلب نظام الحكم فى إيران ، واستبدال الدكتور مصدق بغيره ، وقد تأكدت هذه المعلومات للأمريكيين ومخابراتهم ، من حديث جرى بين سير (جون كرافران) ممثل المخابرات البريطانية ، وبين (كرميت روزفلت) ممثل المخابرات الأمريكية أثناء لقاء تم بين الاثنين فى لندن ، فقد ذكر الأول للثانى ، ان تأجيل ازاحة مصدق يضر بالمصالح البريطانية ، ولذلك يجب ان يزول مصدق حالاً ، وانه ليس هناك أى مجال للتأجيل أو اضاعة الوقت فى غير هذا الاتجاه ، ولقد حاول مندوب المخابرات الأمريكية اقناع مندوب المخابرات البريطانية ، بعدم التعجل حتى تتوفر لديهم ، معلومات أكثر وأدق ، عن موقف الحكومة والمخابرات الأمريكيتين بعد ظهور نتائج الانتخابات الأمريكية ، التى قد تسفر عن تولى الجمهوريين للسلطة فى الولايات المتحدة ، مما يستوجب معرفة وجهة نظر الجمهوريين بهذا الصدد ، الا أن مندوب المخابرات المركزية الأمريكية قد لاحظ ان البريطانيين قد حزموا أمرهم بصفة نهائية ، وانتهوا من وضع سياستهم لتحقيق هذا الهدف دون اصغاء لأى رأى بديل ، بل تأكد للمخابرات الأمريكية أن المخابرات البريطانية قد انتهت بالفعل من رسم خطة متكاملة للتنفيذ تضع فى اعتبارها كافة الاحتمالات السياسية التى يمكن ان تسفر عنها تلك المحاولة .

بل أن البريطانيين شرحوا للأمريكيين تفاصيل هذه الخطة التى أصغى إليها

(*) الصحفى الطائر – بقلم الأستاذ موسى صبرى .

مندوبهم (كرميت روزفلت) بكل اهتمام ، الا انه عندما حاول ان يعرف من سير (جون كوفران) ممثل المخابرات البريطانية ، ومستر (جوردون سومرست) ، الذى كان يشغل منصب مدير المخابرات البريطانية فى إيران ، والذى كان حاضراً فى هذه الجلسة رفض الجانب البريطانى ذلك ، الا إذا وافقت الحكومة الأمريكية بصفة نهائية على هذه الخطة وتصدق عليها ، مما جعل المندوب الأمريكى يقتنع بعد ان استمع إلى الشرح ، ان خطة المخابرات البريطانية لقلب (مصدق) قد وضعت باحكام تام وكفاءة عالية ، كما اقتنع بانه كان للمخابرات البريطانية اتصال وتخطيط مشترك ، مع القصر الامبراطورى الإيرانى ، كما لاحظ ان البريطانيين متفائلون بالنسبة لموقف رجال الدين بزعامة آية الله (كاشانى) ، الذى لا يشكون فى أنه سيكون مؤيداً لهم .

ومن هنا لم يعد أمام الأمريكيين خيار ولا مفر من ان يسبقوا هم إلى تنفيذ خططهم لقلب (مصدق) قبل ان يسبقهم إليها البريطانيون ، الذين سيصبحون فى وضع بعد نجاحهم يجعلهم قادرين على أن يملوا على الأمريكيين شروطهم ومن يدرى فقد لا يلقون إليهم إلا بالفتات ، ولذلك حزم الأمريكيون أمرهم ، وتسلم (كرميت روزفلت) التعليمات المحددة لتنفيذ خطة الانقلاب المعروفة باسم (اجاكس) ، ووضعوا تحت تصرفه مبلغ مليون من الدولارات بالعملة الورقية الألمانية لينفق منها على إثارة الشارع الإيرانى ، وتجنيد العملاء ضد (مصدق) ويبدو أن الأمر كان سهلاً وميسوراً ، فقد ذكر (كرميت روزفلت) انه لم ينفق من هذا المبلغ الا أقل من نصفه(*) .

ولا نرى ضرورة للوقوف طويلاً عند تفاصيل الخطة التى لا يهمنا منها الا نتائجها ، وهى قلب نظام الدكتور (مصدق) وعودة الشاه من روما إلى إيران ، وتعيين الجنرال (فضل الله زاهدى) رئيساً للوزراء ليضع حداً لسياسة التأميم ،

(*) ذكرت الأميرة أشرف فى مذكراتها أن عملية (أجاكس) كانت عملية إعلامية لم تتكلف سوى ستين ألف دولار فقط .

لم يكن أمامهم الا أن يخضعوا للأمر الواقع ، وان يكونوا أكثر مرونة بعد أن فقدوا كل شيء فى إيران بضربة واحدة وجهها لهم الدكتور (مصدق) .

يلاحظ كذلك ان الأمريكيين قبل ان يقوموا بعمليتهم الانقلابية ، كانوا حريصين على ان يستوضحوا الشاه موقفه منهم ، بعد نجاح الانقلاب مما يضمن لهم سير مخططهم الجديد فى إيران فى طريقه المرسوم ، وذلك بالاضافة إلى أهداف أخرى تتعلق بضمان سلامة التنفيذ ، وتحديد الدور المطلوب من الشاه القيام به لانجاح المخطط ، كأن يوقع مقدماً مراسم إقالة الدكتور (مصدق) ومراسم تعيين الجنرال (فضل الله زاهدى) وغير ذلك من التفاصيل .

وفى المقابل ، فإن الشاه ، طلب من (كرميت روزفلت) قبل بدأ العملية وضع النقاط على الحروف فرد عليه (روزفلت) : قائلاً : *« ارجو ان اوضح ان هناك أشياء كثيرة يجب ان نتفق عليها قبل التحرك »* .

ثم ركز روزفلت فى حديثه مع الشاه على ضرورة أن يعيد الشاه ترتيب الأوضاع من جديد بعد نجاح الانقلاب ، بما يؤكد تحلل الشاه من كافة الأوضاع السياسية والاقتصادية التى سبقت وقوع الانقلاب ، كما كان على الشاه أن يؤكد ان المصالح الأمريكية ستكون مضمونة بما فيه الكفاية ، وان على الشاه أن يرشح رئيساً للوزراء تثق الولايات المتحدة فى قدرته ، وحسن نواياه تجاه المصالح الأمريكية .

وقد رشح الشاه الجنرال (فضل الله زاهدى) ، وهو ترشيح أثار ارتياح الأمريكيين ، لأنهم كانوا يعرفون من تاريخ الجنرال (زاهدى) انه لن يكون بعواطفه مع البريطانيين ، الذين كانوا قد اعتقلوه خلال الحرب العالمية الثانية بتهمة موالاته للألمان وانهم تحفظوا عليه آنذاك فى فلسطين حتى نهاية الحرب ، مما جعل من (زاهدى) ضمانة للأمريكيين ضد عودة النفوذ البريطانى لإيران .

ولذلك لم يكد الانقلاب ينجح ، ويتولى (زاهدى) حتى اعادت الولايات المتحدة لإيران ما انقطع من معونتها ، وفى المقابل ، سوى الجنرال (زاهدى)

الموقف بالشكل الذى ارتضاه الأمريكيون ، فأعاد العلاقات مع بريطانيا ، وهى مسألة شكلية مفروغ منها ، ولكن الأهم من ذلك أنه لم يُرجع إلى البريطانيين (ملكيتهم المغتصبة) لشركة (بريتش بتروليم) لكنه بدلاً من ذلك ، عقد اتفاقاً مع ثمانية من الشركات البترولية العالمية ، المعروفة باسم (الكونسورتيوم) والذى يتكون على النحو التالى :

أ - الشركات الأمريكية وتملك ٤٠٪ من مجموع الحصص .
ب - الشركات البريطانية وتملك ٤٠٪ من مجموع الحصص .
جـ - الشركات الهولندية وتملك ١٤٪ من مجموع الحصص .
د - الشركات الفرنسية وتملك ٦٪ من مجموع الحصص .

وتكون النتيجة ان بريطانيا فقدت ٦٠٪ مما كانت تملكه ولم يعد لها إلا ٤٠٪ ، أما الولايات المتحدة فقد كسبت ٤٠٪ من لا شىء ، وبذلك أصبحت شريكاً له وزنه فى صناعة البترول الإيرانى بموجب هذه الاتفاقية ، التى يسرى مفعولها لمدة خمسة وعشرين عاماً سيؤمم الشاه بعدها صناعة البترول فى بلاده بإلغاء هذه الاتفاقية ، الأمر الذى سيحدث معه زلزال جديد ويتهاوى بعده عرش الشاه ، فتتخطفه الطير ، وتهوى به الريح فى مكان سحيق .

ان الشاه شرح للأمريكيين تصوره للأسلوب الذى يجب ان تدار به إيران الجديدة ، بعد زوال حكم (مصدق) ، وهو ما كانت الأميرة (أشرف) الشقيقة التوأم للشاه ، قد تعهدت به نيابة عنه للرئيس الأمريكى (هارى ترومان) ، حين أكدت له ان أخاها ملتزم بنظام ديمقراطى ، وبدولة عصرية ومستقلة ، ولذلك أوضح الشاه للأمريكيين أنه إذا كان الهدف الأساسى هو تطوير إيران وتقدمها ، فانه لا يمكن للأساليب والطرق العسكرية وحدها ، ومهما كان الاستعداد لها ان تنجح فى صد أى هجوم خارجى يستهدف البلاد ، طالما ان الشعب الإيرانى جائع وجاهل وعارى ، وتنتشر بين صفوفه الأمراض الاجتماعية المتوارثة .

ولذلك فإن الشاه يرى أن الحل الأمثل فى نظره لهذه المشاكل ، وللمحافظة

على الجبهة الداخلية ، واستعدادها ، إنما يكمن في إتاحة فرص التعليم للجميع وبناء المستشفيات ، والمنشآت الاقتصادية ، لأنه بهذا الأسلوب وحده يمكن للشعب أن يلتف حول قواته المسلحة ، لصد أى هجوم على إيران .

كذلك يجب التركيز على تطوير وتحديث الزراعة فى إيران ، لأنها المصدر الرئيسى للغذاء والكساء ، وبذلك يكون الشاه قد حاول ان يدخل الطمأنينة فى قلوب منتقديه ، بأن النمط الغربى بصفة عامة ، والأمريكى بصفة خاصة ، هو النمط الذى سيسود الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، لأن ذلك هو ما يحرص الأمريكيون على تحقيقه فى أى مجتمع تقتضى مصالحهم التواجد فيه باعتبار ان ذلك النمط ، هو الكفيل فى نظرهم بخلق طبقة اجتماعية واقتصادية وسياسية ، ترتبط بهم وتدافع عنهم ، وتجتذب استثماراتهم ، وبالتالى ضمان مصالحهم فى البلاد التى يدخلونها ، من باب المعونات الأمريكية .

ان الأمريكيين والبريطانيين ، كما يقرر ذلك (كرميت روزفلت) نجحوا فى تجنيد رجال الدين الإيرانيين لإنجاح مخططهم ، واستطاعوا تحطيم التحالف الذى كان قائماً فى البداية بين الدكتور (محمد مصدق) وبين رجال الدين ، بزعامة آية الله (كاشانى) ، وذلك لضمان تحريك الشارع الإيرانى عن طريق التلاعب بالعواطف الدينية للجماهير ضد (مصدق) .

فبعد ان كان آية الله (كاشانى) أكبر ظهير لمصدق ، وأكبر عدو للحاج (على رازمارا) الذى كان يعارض التأميم ، ويريد ان يحصل من البريطانيين على أكبر عائد من البترول ، فإذا بكاشانى يعتبر أى شخص يعارض تأميم البترول الإيرانى عدواً للإسلام ، فجعل بذلك من أعداء (مصدق) اعداء للإسلام ، الا ان (كاشانى) انقلب مرة أخرى بين عشية وضحاها ، ومن النقيض إلى النقيض ليتعاون مع (روزفلت) مندوب المخابرات المركزية الأمريكية ، ويحدث انشقاق مفاجىء بين (كاشانى) و (مصدق) ، وتحول (كاشانى) زعيم الشيعة من عدو للشاه إلى حليف له ، حتى انه طلب منه البقاء فى إيران ، والا يخضع لما طلبه منه (مصدق) لكى

يغادر البلاد وذلك حتى لا ينفرد (مصدق) بالحكم ، وحتى لا يعطى الشيوعيين فرصة لاستغلال الموقف فى البلاد ، ولأن فى خروج الشاه من إيران إغضاب للعشائر الإيرانية الموالية لها ، وعلى رأسها قبائل البختياريين ، التى اصهر منها الشاه بزواجه من الامبراطورة (ثريا اسفندياري) وذلك على النحو الذى برر به (كاشانى) انحيازه إلى الشاه وخروجه على (مصدق) .

وطبيعى ان المبررات التى برر بها (كاشانى) كانت لتغطية موقفه أكثر منها معبره عن حقيقته ، ذلك أن (كاشانى) كان يتهم (مصدق) بأنه عمل ضده حتى لا ينتخب (كاشانى) رئيساً للمجلس النيابى ، وان أحد أقرباء (مصدق) كان يخطط لاغتيال (كاشانى) ، باعتباره غريماً لمصدق ، ولذلك تحولت منظمة (فدائيان إسلام) الموالية لكاشانى ، والتى اغتالت من قبل الحاج (على رازمارا) الذى عارض التأميم ، الذى كان ينادى به (مصدق) هذه المنظمة قامت بعد ذلك باغتيال أحد أقرباء الدكتور مصدق لحساب كاشانى(*) .

وبعد أن نجحت عملية الانقلاب ضد (مصدق) أمر الشاه باخفائه حتى يعود الأمن والهدوء وحتى تستتب الأمور وتسمح بتقديم (مصدق) للمحاكمة ، بتهمة التآمر ضد الحكومة الشرعية فى البلاد ، وهو ما تم بالفعل ، حيث ظهر مصدق أمام المحكمة بالبيجاما وفوقها الروب دى شامبر ، وقد دافع (مصدق) عن نفسه خمس ساعات كاملة ، كان له خلالها بكاء ونحيب واغماء ، واضراب عن الطعام وهجوم على القضاء ، وتوجيه الاهانات لممثل الاتهام وللشاه ، ثم صدر عليه الحكم بالسجن ثلاثة أعوام خفضها الشاه إلى النصف ، وبعد تنفيذ الحكم خرج (مصدق) من السجن واعتزل العمل السياسى وعاش فى منزل خارج العاصمة فى الريف الإيرانى ، وبقى حتى توفى من سرطان فى الحلق عام ١٩٦٦(**) .

(*) كتاب (الصحفى الطائر) للأستاذ موسى صبرى .

(**) مذكرات الأميرة أشرف بهلوى .

شهر العسل بين أمريكا وإيران :

بعد أن لعبت المخابرات المركزية بنجاح وبسرعة فائقة ، لاسقاط الدكتور (مصدق) بعد ان حقق لها ما أرادت من طرد النفوذ البريطانى خارج إيران ، وإعادة الشاه إلى السلطة مقيداً بشرط تحلله من كل الأوضاع السياسية والاقتصادية ، التى كانت سائدة فى إيران قبل ذلك ، أصبح الطريق ممهداً والباب مفتوحاً على مصراعيه ، لتحكم الولايات المتحدة قبضتها على إيران ، وبدأ شهر العسل الجديد بين إيران وأمريكا ، فسقطت القيود ، وزالت التحفظات ، وبدأ تنفيذ العقد الذى تم إبرامه بين الشاه والرئيس (روزفلت) فى إيران عقب الحرب العالمية الثانية ، بعد ان نجح روزفلت فى ان يترك لدى الشاه ، انطباعا طيباً عنه شخصياً وعن الولايات المتحدة .

كما ساهمت الأميرة (أشرف) فى هذا العقد ، حيث التزمت للرئيس (ترومان) بنظام ديمقراطى ودولة عصرية ، وخلال زيارة الشاه لأمريكا فى نهاية عام ١٩٤٩ ، وهى أول زيارة يقوم بها الشاه للولايات المتحدة ، وفيها أكد من جديد الالتزام الذى التزمت به اخته الأميرة (أشرف) نيابة عنه ، ثم كانت أخيراً المحادثات التى جرت بين الشاه و (كرميت روزفلت) مهندس عملية الانقلاب ضد (مصدق) والتى وضع فيها كل جانب أمام الجانب الآخر النقاط على الحروف .

فمن خلال عدة وسائل وسواتر ، بدأت أقدام الولايات المتحدة تترسخ فى إيران بواسطة زيادة المعونات العسكرية لخلق جيش يصبح قناة الاختراق ، هو ومؤسسات المعونة الأمريكية ، لنسيج الدولة الإيرانية ، فقد أصبح الخبراء العسكريون ، بمثابة الاخطبوط الذى احكم السيطرة على الجيش والمخابرات ، ثم الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية ، حالّة بذلك محل بريطانيا ، حتى أصبحت إيران تعتمد على المعونات الاقتصادية الأمريكية لتقديم رغيف الخبز للشعب الإيرانى ، ومن خلال الجيش تضع حداً لكل تمرد أو إنقلاب لا ترغب فيهما ، ومن خلال جهاز السافاك الذى صنعته

على عينها ، هى وجهاز المخابرات الإسرائيلية الموساد ، الذى استطاع ان يضع الإيرانيين فى سجن كبير ، يعد عليهم أنفاسهم وحركاتهم وسكناتهم .

ولذلك وقبل الدخول فى تطور الخلاف بين الشاه والولايات المتحدة ، الذى انتهى بالطلاق بين واشنطن وعرش بهلوى ، حين ساعد أخوة (كرميت روزفلت) عام ١٩٧٩ ، على إقامة نظام جديد ليكون البديل والغطاء لمرحلة أخرى ، لا يعلم الا الله إلى متى تدوم .

نرى انه من المناسب إلقاء الضوء على أهم الوسائل والأذرع الطويلة التى حكمت بها الولايات المتحدة إيران ، التى حولتها إلى مسرح للعرائس ، كان الامبراطور والعرش فيها ، وكل ما يحيط بهما ويتفرعا عنهما أداة طيعة فى يدها ، حتى إذا انتهى دوره واحترقت ورقته ، واستنفذ الغرض منه ، وتخطى دوره المرسوم ، ألقت به كالفأر الميت خارج إيران ، على حد تعبير الجنرال (ربيعى) قائد سلاح الطيران الإيرانى ، أثناء محاكمته القصيرة أمام محاكم الثورة الإيرانية ، بعد رحيل الشاه ووصول (الخمينى) وقبل تنفيذ الحكم عليه بساعتين .

بعطف وثقة الولايات المتحدة ، وقد لعبت كل من هذه الشخصيات دوراً أساسياً ، تركت به بصماتها على الجهاز ، وعلى المرحلة التى عاشتها من تاريخ إيران .

(تيمور بختيار) .. مؤسس السافاك :

فالجنرال (تيمور بختيار اسفندياری) الذى كان أول رئيس لجهاز السافاك ، ينتمى إلى أحدى القبائل الإيرانية القوية ، وهى قبيلة (بختيارى) ، وكان يتمتع بشخصية نادرة ، وباحترام بالغ ، وكان على صلة قرابة بزوجة الشاه ، ومطلقته فيما بعد الامبراطورة (ثريا اسفندیاری) ويعنى اسم (بختيارى) باللغة الفارسية (حليف الحظ الطيب) .

وكان أكبر انجاز (لتيمور بختيار) ، عندما كان حاكما لمدينة طهران ، فى الفترة ما بين سقوط مصدق عام ٥٣ ، وتولى بختيار إدارة الجهاز عام ١٩٥٦ هو مطاردته لفلول أنصار (مصدق) و (حزب توده) الشيوعى ، إذ استطاع ان يكشف هوية نحو سبعة آلاف من أعضائه ، وان يلقى بنحو ثمانية آلاف منهم فى السجون ، وبحكم انتمائه العسكرى كجنرال من ضباط الجيش ، استطاع (تيمور بختيار) ان يلقى القبض على نحو ثلاثة آلاف من ضباط الجيش ، وان يصادر آلاف الأطنان من الأسلحة ذات الصنع الروسى ، التى عثر عليها فى مخابىء (حزب توده) وفروعه فى كافة انحاء إيران ولقد برع (تيمور بختيار) بدرجة ملحوظة فى الاستفادة من منصبه ، كرئيس للسافاك .

فقد كان من الطبيعى بحكم رئاسته لهذا المنصب ، وبحكم صفاته الشخصية ، ان يصبح أقوى قوة فى إيران ، مما جعله يحظى بثقة واحترام الامريكيين الذين كانوا يكنون له اعجابا خاصا بعد ان وجدوا فيه أداتهم القوية لتقليم أظافر خصومهم ، والاطاحة برؤوس أعداء مصالحهم ، التى اينعت وحان قطافها .

لقد استطاع (بختيار) أن يجعل جهاز السافاك متغلغلاً فى كل فرع من فروع الحياة فى إيران ، فى دواوين الحكومة والسفارات الأجنبية فى الداخل ، والسفارات

الإيرانية فى الخارج ، والجامعات والمصانع والفنادق والبعثات الطلابية والجاليات الإيرانية فى الخارج ، كما كان (بختيار) يتمتع بنفوذ واسع النطاق ، فى أوساط القوات المسلحة ، حتى انه عندما أراد الشاه التخلص من (تيمور بختيار) كرئيس لجهاز السافاك ، لما خشى من خطره عليه ، لم يستطع ذلك الا بعد ان ألقى الشاه القبض على ثلاثة وثلاثين من جنرالات الجيش ، قبل ان يفصل (بختيار) من رئاسة السافاك ، حتى يضمن الا يتحرك الجيش ضد الشاه بعد خلع (بختيار) .

ولقد زادت شكوك الشاه فى ولاء (تيمور بختيار) وفى اطماعه فى السلطة ، لحيازته لثروة مالية ضخمة كثمرة لاستغلال نفوذه ، وأصبح مركزاً للقوة ، بحيث يستطيع أن يفرض رأيه على الشاه ، كلما حاول الأخير القيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية ، والتى أراد ان يقوم بها آنذاك رئيس الوزراء (على امينى) أحد أفراد أسرة (قاجار) ، والذى كان (بختيار) ينظر إليه كمنافس له على السلطة ، على الرغم من أن الاثنين من أصدقاء الولايات المتحدة ، فهى التى فرضت (على أمينى) على الشاه كرئيس للوزراء فى عهد الرئيس الأمريكى (جون كيندى) عام ١٩٦١ .

ولأن بختيار كان يمول سراً مظاهرات مناهضة للشاه بايعاز من الرئيس (كيندى) فى وقت كان (كيندى) قد بدأ يمارس ضغوطا على الشاه لأسباب عدة ، أهمها ان الشاه حاول التعاون مع شركات نفط حكومية خارج (الكونسورتيوم) ، الذى يتكون من خمس شركات أمريكية وشركة بريطانية ، والتى كانت تكون معا ٨٠٪ من حجم هذا الكونسورتيوم ، بالاضافة إلى شركات هولندية وفرنسية تملك ٢٠٪ من هذا الاتحاد البترولى الغربى ، ذلك ان الشاه حاول الاتفاق مع شركة (اينى) الايطالية المملوكة للدولة ، كذلك بسبب ضغط أخيه (روبرت كيندى) الذى رفض الشاه شخصا كان قد رشحه (جون كيندى) كرئيس للوزراء بضغوط من أخيه ، والذى كان يصف الشاه بانه (الطاووس المغرور) .

ولذلك ففي يناير ١٩٦١ ، وفى نفس اليوم الذى كان يلقى فيه الرئيس (جون كيندى) خطابه ، عمت المظاهرات فى إيران ، وهى المظاهراته التى كان يشترك

فيها عدد من رجال الدين ، وكانت السافاك تحت قيادة (بختيار) هي التي تمولها ، وهو نفس الوقت الذى أرسل فيه كيندى (افريل هاريمان) أحد وجهاء مدينة نيويورك آنذاك ، إلى إيران ليقدم مطالب أمريكا للشاه ، الأمر الذى أقنع الشاه أن (تيمور بختيار) عقبة فى طريق الاصلاح ، فقرر طرده فى عام ١٩٦١ ، من رئاسة السافاك ومن إيران كلها ، حيث عينه لبعض الوقت سفيراً لإيران فى روما ، ثم لم يلبث أن طرده نهائياً من الخدمة ، فتوجه بختيار إلى لبنان فى عهد الرئيس شارل حلو ، الا انه تم اعتقاله هناك بطلب من الشاه ..

وبعد ذلك أصبح (بختيار) حتى وهو فى منفاه ، اخطر خصوم الشاه على عرشه ، فبالرغم من وجود (بختيار) فى الخارج ، إلا أنه قام بثلاث محاولات على الاقل لقلب نظام حكم الشاه ، وظل طوال عشر سنوات يدبر المؤامرات لاغتيال الشاه .

وكانت لدى الشاه قناعة قوية ، بأن (بختيار) حتى وهو فى منفاه ، كان أداة طيعة فى يدر الرئيس (جون كيندى) للضغط على الشاه ، ففى عام ١٩٦٢ عندما زار الشاه واشنطن لمواجهة كيندى ، والتراضى معه على المشاكل المختلف عليها ، حيث اقترح عليه عقد إتفاقية ودية ، بمقتضاها يسمح (كيندى) للشاه بالاستغناء عن رئيس وزرائه (على أمينى) مع بنود أخرى فى الاتفاقية رأى (كيندى) أن الشاه نقضها ، فاستشاط غضباً ، وقام فى وقت متأخر من نفس العام باستدعاء (تيمور بختيار) من سويسرا ، حيث كان يقيم فى أمريكا ، بحجة العلاج ، فذهب (بختيار) فوراً إلى البيت الأبيض حيث ألتقى بكيندى ، وكان موضوع اللقاء ممارسة الضغوط على الشاه بتنظيم حركة المعارضة المضادة والمناهضة للثورة البيضاء ، التى كان الشاه قد بدأ فى تطبيقها عام ١٩٦٣ ، فى محاولة اصلاحية منه لارضاء الشعب الإيرانى .

وقد قاد حركة أو ثورة المعارضة هذه المرة أحد رجال الدين الشبان وهو (روح الله الخمينى) ، الذى يؤكد البعض انه كان يعمل لحساب (بختيار) وبتوجيهه وتمويله

فى حين ان بختيار كان يعمل بدوره لحساب الولايات المتحدة وبتمويلها ، ولكن الشاه نجح فى النهاية فى القضاء على (تيمور بختيار) بواسطة جهاز (السافاك) الذى كان رئيساً له ، فقد تظاهر اثنان من أعضاء الجهاز باختطاف طائرة إيرانية ، وطلبا حق اللجوء السياسى من العراق ، بوصفهما من معارضى الشاه الأمر الذى انخدع به (تيمور بختيار) الذى كان مقيماً هناك آنذاك ، فاطمأن إليهما وصحبهما معه فى رحلة خارج بغداد ، فانقضا عليه وقتلاه ، وهربا عائدين إلى إيران ، وبذلك استراح الشاه من واحد من ألد خصومه وأقواهم ، ولكنه لم يكن آخرهم .

الجنرال الفيلسوف (حسان بكروان) :

بعد عزل الجنرال (بختيار) نصب الشاه على (السافاك) أحد جنرالات الجيش الاكفاء ، هو الجنرال (حسان بكروان) ، الذى كان صديقاً شخصياً للشاه ، وكان على جانب كبير من الثقافة ، حتى أصبح أقرب إلى الفلاسفة منه إلى العسكريين ، ذوى الشكيمة القوية ، كما كان يتميز بعواطفه الإنسانية ، وبكراهيته للعنف ، وبعدم جرأته على الانتقام ، أو التصفيات الجسدية لخصوم النظام ، مما جعله لا يصلح بطبيعته لتولى رئاسة هذا الجهاز .

ومن مآثره التى تؤكد ذلك انه عندما ألقى القبض على روح الله (الخمينى) بعد تزعمه لحركة المقاومة ضد (الثورة البيضاء) ، أو (ثورة الشاه والشعب) كما كانوا يسمونها عام ٦٣ ، والتى أعلنت على اثرها الاحكام العرفية ، وجىء بروح الله (الخمينى) إلى طهران لمحاكمته ، حيث كانت درجته الدينية (حجة الإسلام) ، وهى درجة دون مرتبة (آية الله) التى كان الدستور الإيرانى يوفر حصانة لمن يحملها فلا يحاكم ولا يعدم ، ولذلك اتفقت ثلة من آيات الله العظام ، من بينهم آية الله (سيد مرعشى نجفى) وآية الله (خونسارى) وآية الله (جلبيجانى) وآية الله (بروجردى) وآية الله (خوئى) وآية الله (شريعة مدارى) على أجازة الكتاب الذى كان روح الله (الخمينى) قد كتبه بعنوان (بيان المسائل) ، وبعثوا برسالة إلى الشاه تتضمن شهادة منهم بان روح الله (الخمينى) قد اجيز ليصبح بدرجة

(آية الله) ، الأمر الذى يكسبه الحصانة الدستورية ، والتى يتمتع بها من يحمل هذه الدرجة العلمية .

ولم يكن الجنرال (حسان بكروان) بعيدا عن ذلك بل انه هو الذى حمل الرسالة للشاه ورجاه وقبل يده لكى يعتمد هذه الترقية للخمينى ، والتى انقذته من المحاكمة أو الاعدام ، كما اقنع (بكروان) الشاه بضرورة المحافظة على رجال الدين ، ومن هنا جاءت فكرة ابعاد (الخمينى) إلى تركيا ثم إلى العراق التى بقى بها حتى عاد منتصراً إلى إيران عبر باريس فى أول فبراير ١٩٧٩ .

ومن الغريب حقاً ، أنه على الرغم من هذه اليد البيضاء للجنرال (حسان بكروان) على روح الله (الخمينى) ، فقد كان بكروان من أوائل الذين اعتقلوا واعدموا ، بعد مجىء (الخمينى) إلى إيران ، على الرغم من ان الجنرال بكروان كان قد استقال من منصبه منذ أكثر من أحد عشر عاماً ، وذهب إلى باريس كسفير لإيران ، ولكنه لم يمكث فى منصبه كثيراً ، فقد فضل الاستقالة ، وعاد إلى إيران قبل أيام قلائل من عودة (الخمينى) إلى إيران ، فرد له الجميل باعدامه دون اعتبار لعمره البالغ آنذاك خمسة وثمانين عاماً ، وترجع (أشرف بهلوى) ذلك إلى أن (بكروان) هو الوحيد الذى يعرف صلة (الخمينى) بالسافاك(*) .

هذا ولم يمكث (بكروان) فى منصبه مديراً للسافاك الا عامين فقط ، ثم فر إلى العراق خوفاً من الشاه وعقابه ، عندما فشل (بكروان) هو وجهاز السافاك فى الاكتشاف المبكر لمحاولة اغتيال الشاه فى مكتبه (بقصر المرمر) فى قلب طهران ، عندما حاول أحد حراس الشاه اغتياله الا أن (بكروان) حصل بعد ذلك على عفو الشاه وعلى حق العمل فى شركة الطيران الإيرانية كمدير لها قبل ان يعين بعد ذلك سفيراً لإيران فى باريس .

(*) مذكرات الأميرة أشرف بهلوى .

ولما انتصرت الثورة كان الجنرال (نصيرى) فى أول دفعة قدمت للمحاكمة ثم للاعدام ، وتعرض (نصيرى) بالذات للضرب والتعذيب ، على الرغم من ان عمره كان قد تجاوز السبعين عاماً ، وظهر على شاشة التليفزيون الإيرانى بمظهر لا أنساه ، فقد كان معصوب الرأس والدماء تنزف منه ، وقد تجمدت قطراتها على عينيه .

فعندما كان فى السجن هجم عليه بعض حراس الثورة ، وارادوا قتله دون محاكمة ، ووضعوا حبل المشنقة حول عنقه لكنه كان ثقيل الجسم ، فانقطع به الحبل فسقط ولم يمت ، الا أنه كان الأول فى أول مجموعة نفذ فيها (الخمينى) الاعدام رميا بالرصاص ، على النحو الذى سنعود إليه فى موضعه ، بعد أن كان الجنرال (نصيرى) يتمتع بسلطات ونفوذ تفوق ما كان يتمتع به أى رئيس للوزراء ، وكان إذا خرج لاستقبال ضيف أو حضر حفل تكريمه ، كان ذلك دلالة على أهمية الضيف ، وقد أقاله الشاه من رئاسة جهاز السافاك ، بعد أول ظهور للمعارضة الإيرانية على المسرح السياسى ، حين قدم نحو خمسة وأربعون شخصية من أبرز القيادات السياسية الحزبية فى إيران ، عريضة إلى الشاه ، عددوا فيها مطالبهم لاصلاح الوضع فى إيران سيأتى الحديث عنها بالتفصيل فى موضعه .

وكان من بين هذه المطالب حل السافاك وتوفير ضمانات لاجراء استجواب قانونى ومحاكمة عادلة للمسجونين السياسيين ، وغير ذلك من المطالب التى اقنعت الشاه بإقالة (نصيرى) من إدارة السافاك ارضاءاً للمعارضة .

الجنرال (مقدم) نصير القانون :

أما الجنرال (ناصر مقدم) فقد رأى الشاه ، أنه الرجل الصالح لارضاء المعارضة ، ولمواجهة المرحلة المقبلة ، وكان السبب فى اختيار الجنرال (ناصر مقدم) ، انه قبل ذلك كان مساعداً للجنرال (نعمة الله نصيرى) فى إدارة السافاك ، ثم اختلف معه ، لأن ناصر مقدم كان ضد تعذيب المسجونين ، وكان

يصر على اصطحاب المعتقلين لمحاميهم أثناء اجراءات التحقيق ، وكان يرى ضرورة توفير معاملة إنسانية للمسجونيين السياسيين .

ولقد حاول الجنرال (ناصر مقدم) ، كما حاول الجنرال (بكروان) من قبل أن يلعب دوراً إيجابياً للتقريب بين الشاه والمعارضة ، حين قبل الجنرال مقدم ، أن يكون رسولاً لرجال الدين المعتدلين بقيادة آية الله (شريعة مدارى) الذى بعث برسالة للشاه حملها له الجنرال (مقدم) وفيها يقترح (شريعة مدارى) على الشاه ، الاقدام على حركة اصلاح جذرية ، يعلن عنها بطريقة مسرحية ظاهرة وملحوظة ، من باب الارضاء للرأى العام وللمعارضة ، لاضعاف حجتها وتهدئتها ، تمهيداً لترويضها ، وهى النصيحة التى قبلها الشاه بالفعل ، ولكن بعد فوات الآوان .

كذلك كان الجنرال (ناصر مقدم) هو ممثل الشاه فى التفاوض مع زعيم الجبهة الوطنية التى أسسها الدكتور (مصدق) وهو (كريم سنجابى) عقب رجوعه من باريس بعد اجتماعه بآية الله الخمينى الذى كان يتفاوض معه ، فأعلن الشاه ترحيبه بالاجتماع بكريم سنجابى عند عودته من باريس ، الا أن كريم سنجابى كان الخمينى قد أفلح فى الحصول على اعترافه بزعامته الدينية والسياسية لإيران ، على أمل أن يكون (سنجابى) أول رئيس للوزراء فى إيران ، حيث كان (سنجابى) يأمل ان يكون هو الحاكم الفعلى لإيران ، بينما يشكل (الخمينى) مجرد غطاء له يستفيد من نفوذه فى الشارع الإيرانى ، وبالفعل صرح سنجابى بتأييده العلنى للخمينى .

لذلك عندما عاد سنجابى إلى إيران ألقى القبض عليه فى بيته ، عندما كاد يشرع فى التحدث فى مؤتمر صحفى ، ومع ذلك حاول الجنرال (ناصر مقدم) طوال فترة اعتقال (سنجابى) التى دامت حوالى ثلاثة وعشرين يوماً اقناعه ليقبل (سنجابى) ان يكون رئيساً للوزراء باسم الشاه ولحسابه ، الأمر الذى لم يقبله سنجابى ليقين سنجابى أن أيام الشاه باتت معدودة .

ومع ذلك ، فقد نال الجنرال (ناصر مقدم) ما ناله غيره من رؤساء السافاك

السابقين ، السيء منهم والحسن ، حيث كان من بين الدفعات المبكرة التى تم اعدامها بالرصاص ، بعد عودة الخميني إلى إيران .

كان الشاه يجتمع مرتين أسبوعياً بكبار المسئولين فى السافاك ، حيث كان الجهاز مكلفاً بتنفيذ تعليمات الشاه «ألا يزور جنرال فى الجيش العاصمة طهران ، أو يجتمع بزميله الا بموافقة الشاه شخصيا .. هذه بصفة عامة نبذة تاريخية عن أهم القيادات التى تولت إدارة (جهاز السافاك) وتركت بصماتها عليه ، فكيف كانت السافاك تعمل ؟

كيف كانت السافاك تعمل :

يواجه القادم فى طريق (شمران) شمالى العاصمة طهران ، مبنى ضخماً ومعقداً هو المقر المركزى لجهاز المخابرات فى إيران ، ولقد تضاربت الأقوال بشدة حول عدد العاملين فى هذا الجهاز بين التهوين والمبالغة ، فقد قدر الشاه فى أحد مؤتمراته الصحفية فى عام ١٩٧٦ بحضور (هنرى كيسنجر) رداً على سؤال أحد الصحفيين الأمريكيين ، قدر عدد أعضاء السافاك بثلاثة آلاف موظف ، قال انها زادت فى السنوات الأخيرة إلى ثلاثة آلاف وثلثمائة موظف .

ويعتبر هذا هو التقدير الرسمى المعترف به من الحكومة الإيرانية ، لعدد أعضاء هذا الجهاز ، بينما قدرت المنظمات الدولية للعفو والدفاع عن حقوق الإنسان ، عدد موظفى هذا الجهاز بمائتى ألف موظف ، فى حين قدر أحد الخبراء أن كل أربعمائة من المواطنين الإيرانيين يقابلهم عضو من أعضاء السافاك .

وهذا يعني بالمقارنة مع عدد سكان إيران فى عهد الشاه والبالغ عددهم أربعة وثلاثين مليون مواطناً ، أن عدد أعضاء موظفى السافاك لا يزيد على خمسة وثمانين ألف موظفاً ، وهذه هى أرجح الأقوال فى عدد أعضاء هذا الجهاز ، الذى ضخمت المعارضة الإيرانية فى عدده ، وبالغت فيه بحيث أوصلته إلى ثلاثة ملايين موظف ، بل أن دعاية المعارضة ضد النظام روجت فى الشارع الإيرانى مثلاً يقول ان كل

أربعة إيرانيين لا بد وان يكون من بينهم عضو من أعضاء السافاك .

والواقع أن المبالغين فى عدد موظفى الجهاز لا يفرقون بين الموظفين الرسميين ، وبين عملاء السافاك ، الذين يتعاونون مع الجهاز فى كافة المؤسسات الإيرانية ، سواء داخل إيران أم فى كافة أنحاء العالم ، فإذا أخذنا ما ذكره الشاه نفسه من أن عدد موظفى السافاك حتى عام ١٩٧٨ ، الذين يحملون بطاقات رسمية كانوا أربعة آلاف ، يضاف إليهم خمسين ألف عميل يقدمون معلومات نظير أجر أو مكافأة ، فأن ذلك يبين ضخامة حجم العملاء بالمقارنة للموظفين الرسميين .

فقد كان للسافاك فى كل حى من أحياء العاصمة طهران ، وفى كل مدينة من المدن الإيرانية عشرات المبانى والأماكن التى تستخدم للمراقبة ، والتجسس وإجراء التحقيق واحتجاز الأفراد حتى لقد كانت كثرة هذه المبانى من الأسباب التى جعلت من الصعب على سلطات الثورة الإيرانية بعد نجاحها ولفترة طويلة إلقاء القبض على كثير من موظفى السافاك الذين استطاعوا ارتكاب الكثير من الحوادث ، والقيام بكثير من عمليات التخريب ، مستفيدين من مخازن الأسلحة والمتفجرات التى كانت تحت سيطرتهم قبل تعرف قوات الثورة عليهم ، كما ساعدتهم على ذلك أجهزة التصنت والارسال المتنقلة ، وهى بخلاف الجهاز الثابت فى الإدارة المركزية .

فقد استطاع موظفو السافاك بهذه الأجهزة المتنقلة أن يقاتلوا معركتهم الأخيرة ، وذلك عن طريق بث الرسائل الكاذبة ، وأصدار التوجيهات المضللة إلى اللجان الثورية وقوات الحرس الثورى حتى لقد اصطدم بعضها مع بعض ، وارتكبت اعمالاً اساءت إلى سمعة الثورة ، وهذا هو ما اعترف به صراحة (أمير عباس انتظام) نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمى باسم حكومة بازركان فى أحد مؤتمراته الصحفية .

ولقد بلغ من تغلغل جهاز السافاك فى الخارج ، ان اختل التوازن العددى لموظفى السفارات الإيرانية فى دول العالم ، وأصبح من الصعب التمييز بين الدبلوماسيين الحقيقين وبين رجال السافاك ، الذين كانوا يمثلون السلطة الفعلية والمطلقة داخل هذه السفارات بصورة لم تكن تخفى على الدولة المضيفة ، بل كانت

تتم فى بعض الأحيان ، على سبيل المعاملة بالمثل لا سيما فى العواصم العالمية التى كان يتردد عليها الشاه وكبار رجال الدولة أو يكثر فيها عدد الطلبة الإيرانيين المعارضين للنظام ، وذلك لحماية الرسميين الإيرانيين من محاولات الاغتيال ولحماية السفارات الإيرانية من الاعتداء المسلح ، وللتغلغل داخل المنظمات الطلابية والتنظيمات السياسية المعارضة فى الخارج .

ولقد أثار تواجد مثل هذا العدد الضخم لرجال السافاك فى السفارات الإيرانية ، شكوى الدبلوماسيين الإيرانيين الذين شلت مبادراتهم ، وتضاءل دورهم فى العمل الدبلوماسى لصالح الشعب الإيرانى ، بل لقد أدى ذلك إلى خلق العديد من الأزمات بين الحكومة الإيرانية وبعض الدول المضيفة ، عندما كان نشاط ممثلى السافاك يخرج عن الحدود التى يقبلها قانون الدولة المضيفة أو مواطنوها ، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك ، تلك الأزمة التى نشبت بين الحكومة الإيرانية والحكومة السويسرية عام ١٩٧٦ ، حين ابعدت حكومة سويسرا خلال شهر سبتمبر من هذا العام واحداً من رجال الأمن فى السفارة الإيرانية فى (برن) ، بتهمة خروجه على حدود المهنة ، الأمر الذى ردت عليه الحكومة الإيرانية بطرد أحد أعضاء السفارة السويسرية فى إيران على سبيل المعاملة بالمثل ، وأصدرت الحكومة الإيرانية بياناً احتجت فيه على اعتراض الحكومة السويسرية على نشاط رجال السافاك ، باعتبار ان ذلك التواجد لرجال السافاك فى سويسرا ، قد تم بعلم واتفاق الحكومتين الإيرانية والسويسرية .

كذلك من الأمثلة الشهيرة على ذلك ، تلك الأزمة التى ثارت بين إيران والولايات المتحدة خلال معركة الرئاسة التى فاز فيها لأول مرة الرئيس (جيمى كارتر) ، فقد أحرج الصحفيون (هنرى كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكى آنذاك ، حينما سألوه عن النشاطات الواسعة والغير قانونية التى يقوم بها رجال السافاك فى المجتمع الأمريكى لمتابعة ومراقبة مواطنيهم .

وعندما رد كيسنجر بأنه سيقوم بدراسة الأمر ، وبوضع حد له إذا ثبتت صحة هذه الأقوال ، رد الشاه نفسه فى طهران بحدة وعصبية على ذلك بقوله فى مؤتمر

أما الأساليب والوسائل التى كانت تتبعها (السافاك) فى أداء مهمتها فى تصفية خصوم النظام فقد كانت مثاراً للعديد من القصص والمقالات والتحقيقات الصحفية ، والاشاعات التى بلغت فى كثير من الأحيان حد الأساطير ، فقد راجت أقوال كثيرة عن عمليات التعذيب والاستجواب التى كانت تجرى على الشخص الواحد فى أماكن متعددة تمتد من (عبدان) و (خرامشهر) فى الجنوب حتى طهران و (بحر قزوين) فى الشمال .

كما قيل ان وسائل التعذيب كانت من القسوة والبشاعة والعنف ، بصورة وصلت أحيانا إلى حد تغيير ملامح الشخص المعذب ، بحيث يصبح معه من الصعب على أهله أن يتعرفوا عليه ، وكان الضحايا يضربون بسياط تتدلى منها سلاسل من حديد وأسلاك معدنية ، وتستخدم معهم وسائل التعذيب النفسى والصدمات الكهربائية ، حتى كان الكثيرون من الضحايا يعترفون بجرائم لم يرتكبوها ، ومات العديد منهم عمداً ، أو من أثار التعذيب ودون محاكمة .

ولقد اعدت حكومة الخمينى داراً للمشوهين والمعوقين من ضحايا السافاك ، كان من بين نزلائها طفل يعرف باسم (أبو الفضل صفائى) زعموا ان السافاك ، عاملته بوصفه ارهابيا ، وبترت ذراعيه معا حتى الكتفين ، لأنه رفض ان يدلى بالاعترافات التى طلبت منه ضد والده السجين الذى كانت جريمته كما تقول صحف الخمينى نأنهم ضبطوا فى حوزته شريطاً للتسجيل (كاست) سُجل عليه حديث لآية الله (الخمينى) بعث به من مقر اقامته فى مدينة (النجف) بالعراق ، وان أخوين لهذا الطفل لقيا حتفهما من شدة التعذيب ، كان عمر أحدهما لا يزيد عن ستة أشهر جيء به لتعذيبه أمام والده لاجباره على الاعتراف .

ولقد زار طهران بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين ، ثلاثة من أساتذة الجامعات الأمريكية لتحرى الحقائق ، فدعتهم حكومة الخمينى إلى اجتماع نظم لهم فى مبنى (ارشاد حسينية) فى شارع كروش كبير بطهران ، وهى مؤسسة للوعظ الدينى ، فاحضرت سلطات الثورة امرأة يقال لها السيدة (رضائى) ، التى قالت انها فقدت ثلاثة من أبنائها هم (أحمد) و (رضا) و (مهدى) بالاضافة إلى ابنتها (صديقة) .

وعندما عمل (فاردوست) لحساب المعارضة اختير زعيماً للجناح الداخلى للثورة ، وقام بعملية استكشاف حذرة فى صفوف قادة القوات المسلحة وأجهزة المخابرات ، وكان (فاردوست) يسبر غور الضباط الذين يلاحظ ان لديهم احقاداً ضد الشاه ، ليرى فيما إذا كانوا يوافقون على الانضمام للثورة الإسلامية ، وكان مدخله إلى عمليات التجنيد قوله لضحاياه : « ان الأمريكيين قد قرروا التخلص من الشاه ، ولذلك يجب ان ننقذ انفسنا ، هل تنضم إلينا ؟ » ، وهكذا نجح فى ضم الكثيرين إلى صفوف المعارضة لنظام الشاه .

وهذا ما جعل الأميرة (أشرف) تتهم الجنرال (حسين فاردوست) بالخيانة العظمى ، لانه لم يقدم لأخيها أية معلومات مفيدة عن مدى وكيفية استغلال رجال الدين لحرمة المساجد لاضعاف النظام فى الوقت الذى كان هو الوسيط الرسمى لنقل المعلومات الحيوية على أعلى المستويات ، وكان يسلمها للشاه شخصياً ، كما تتهمه بأنه كان يقوم بمفاوضات نشطة مع (الخمينى) خلال السنوات الأخيرة للنظام ، وتتهم الأميرة (أشرف) الجنرال (فاردوست) بتدبير عملية اغتيال ابنها الأمير (شهريار) الذى انجبته من أب مصرى هو (أحمد شفيق) أحد رجال الأعمال والبنوك البارزين فى إيران .

وقد وقع اغتيال الأمير (شهريار) فى باريس فى ديسمبر ١٩٧٩ ، وقد علق الشاه على ذلك الاتهام ، عندما بلغه نبأ الاغتيال بقوله : « *آمل الا يكون ذلك صحيحا ، لأن ذلك سيكون قذراً وخسيساً ومقززاً إلى أبعد الحدود* » .

ذلك أن (حسين فاردوست) كان حتى اللحظة الأخيرة ، أو حتى شهر فبراير ١٩٧٩ ، عندما دخل (الخمينى) إلى طهران على انقاض عرش الشاه ، يتمتع بالثقة الكاملة للشاه ، الأمر الذى يقدم دليلاً لا يقبل النقض على ان الشاه لم يكن يدرى بما يدور حوله(*) .

(*) مذكرات الأميرة أشرف بهلوى .

أما الأساليب والوسائل التي كانت تتبعها (السافاك) فى أداء مهمتها فى تصفية خصوم النظام فقد كانت مثاراً للعديد من القصص والمقالات والتحقيقات الصحفية ، والاشاعات التى بلغت فى كثير من الأحيان حد الأساطير ، فقد راجت أقوال كثيرة عن عمليات التعذيب والاستجواب التى كانت تجرى على الشخص الواحد فى أماكن متعددة تمتد من (عبدان) و (خرامشهر) فى الجنوب حتى طهران و (بحر قزوين) فى الشمال .

كما قيل ان وسائل التعذيب كانت من القسوة والبشاعة والعنف ، بصورة وصلت أحيانا إلى حد تغيير ملامح الشخص المعذب ، بحيث يصبح معه من الصعب على أهله أن يتعرفوا عليه ، وكان الضحايا يضربون بسياط تتدلى منها سلاسل من حديد وأسلاك معدنية ، وتستخدم معهم وسائل التعذيب النفسي والصدمات الكهربائية ، حتى كان الكثيرون من الضحايا يعترفون بجرائم لم يرتكبوها ، ومات العديد منهم عمداً ، أو من آثار التعذيب ودون محاكمة .

ولقد اعدت حكومة الخمينى داراً للمشوهين والمعوقين من ضحايا السافاك ، كان من بين نزلائها طفل يعرف باسم (أبو الفضل صفائى) زعموا ان السافاك ، عاملته بوصفه ارهابيا ، وبترت ذراعيه معا حتى الكتفين ، لأنه رفض ان يدلى بالاعترافات التى طلبت منه ضد والده السجين الذى كانت جريمته كما تقول صحف الخمينى نأنهم ضبطوا فى حوزته شريطاً للتسجيل (كاست) سُجل عليه حديث لآية الله (الخمينى) بعث به من مقر اقامته فى مدينة (النجف) بالعراق ، وان أخوين لهذا الطفل لقيا حتفهما من شدة التعذيب ، كان عمر أحدهما لا يزيد عن ستة أشهر جيء به لتعذيبه أمام والده لاجباره على الاعتراف .

ولقد زار طهران بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين ، ثلاثة من أساتذة الجامعات الأمريكية لتحرى الحقائق ، فدعتهم حكومة الخمينى إلى اجتماع نظم لهم فى مبنى (ارشاد حسينية) فى شارع كروش كبير بطهران ، وهى مؤسسة للوعظ الدينى ، فاحضرت سلطات الثورة امرأة يقال لها السيدة (رضائى) ، التى قالت انها فقدت ثلاثة من أبنائها هم (أحمد) و (رضا) و (مهدى) بالاضافة إلى ابنتها (صديقة) .

وقد ذكرت السيدة للوفد الأمريكي ان ابناءها الأربعة قد راحوا ضحية (السافاك) التى اغتالتهم بعد وقوع حادث محاولة اغتيال الشاه وضيفه الرئيس الأمريكي السابق (ريتشارد نيكسون) عندما كان فى زيارة لطهران .

وقد ذكرت السيدة (رضائى) للوفد الأمريكي ان ابنها (مهدى) قيد بسلك كهربائى لمدة ثمانية عشر يوماً فقد خلالها عشرين كيلوجراماً من وزنه ، وهبط ضغط دمه إلى درجة هددته بالموت ، ثم مات دون أن يتفوه بكلمة ، وقبل ان يمثل أمام المحكمة .

أما أخوه فقد قتلته (السافاك) خلال اضطرابات شعبية وقعت فى طهران ، بينما هرب أخوه (رضا) من السجن بعد أربعة أشهر قضاها فى التعذيب وألتحق بجماعة فدائية كان يعمل فى صفوفها ، ولكنه لم يلبث أن قتل أثناء هجوم قوات السافاك على مجموعة القوات الفدائية .

وقد قصت السيدة (رضائى) على الوفد الأمريكي كيف ذهب رجال السافاك إلى منزلها بعد منتصف الليل ، وحملوا كل من كانوا فيه حتى ضيوف الأسرة وأطفالها الرضع ، حيث وضعوا جميعا فى زنزانات إنفرادية وغرف تعذيب ، وظلوا يعانون من عمليات التعذيب ثلاثة أشهر كاملة أجهضت خلالها ابنة السيدة (رضائى) ، التى كانت تضرب بالسياط على قدميها ، وعلى رأسها وبعد عام ونصف قضتها فى السجن حكم عليها بخمس سنوات ظلت طوالها لا تعرف شيئاً عن بقية أفراد أسرتها فى السجن أو خارجه .

هذه بعض أمثلة لوقائع يعجز عنها الحصر ، لما ارتكبه جهاز (السافاك) ضد ضحاياه ، وقد ذكر لى بعض الأصدقاء الإيرانيين ، أمراً قد لا يكون مبالغاً فيه ، هو أن السافاك كانت تلقى بضحاياها من طائرة إلى قاع احدى البحيرات ، حتى لقد دفع التعذيب الوحشى وموت الكثيرين من الضحايا متأثرين بجراحهم ، أو قتلهم عمداً دون محاكمة عادلة ، دفع ذلك ضحايا السافاك من أعضاء المنظمات الفدائية التى كانت تستخدم العنف ضد الشاه إلى وضع شعار فرضت على اعضائها

احترامه وتطبيقه ، الا وهو (مت واقفاً ولا تستسلم) ، وذلك حتى لا يسلموا أنفسهم أحياءاً يأساً من معاملة إنسانية ، أو محاكمة عادلة ، أو مصير معروف ، فإذا لم يمت البعض منهم وبقى على قيد الحياة ولم يستطع أن يجهز على نفسه ، تكفل رفاقه بالاجهاز عليه حتى لا يقاسى من عمليات التعذيب البدني والنفسي .

ولقد أصبحت الاشتباكات فى أواخر عهد الشاه بين المنظمات الفدائية ، أو الأرهابية ، كما يصفها الشاه ، وبين رجال السافاك ، من المناظر المألوفة فى شوارع طهران ، وخاصة الشديدة الزحام فيها ، كشارع (لالازار) و (الباز ار) و (ناصر خسرو) و (الفردوسى) ، وغيرها من شوارع طهران القديمة ، حتى لقد ذهب ضحيتها كثير من المارة فى هذه الشوارع ، وأصبحت أنباء هذه الاشتباكات ، من الأنباء المألوفة فى الصحافة وأجهزة الإعلام الإيرانية ، وان كانت تتعمد عدم إبرازها ، وتصف ضحاياها بأنهم لاقوا حتفهم ، عندما بدأوا باطلاق النار على رجال الأمن وهم يقتحمون عليهم معاقلهم .

ويلجأ جهاز (السافاك) إلى التعذيب ، قبل المحاكمة للحصول على معلومات واعترافات المقبوض عليهم ، بالاهانة والضغط ، أو على السجناء بعد المحاكمة واجبارهم على اصدار بيانات اعتراف علنية ، وأصبح التعذيب جزءاً لا يتجزأ من نظام الاعتقال والتحقيق المتبعة ، وتتضمن وسائل التعذيب الجلد بالسياط ، والضرب ، والصدمة الكهربائية ، وخلع الأظافر والأسنان وصب الماء عند درجة الغليان فى فتحة الشرج ، وربط جسم السجين إلى مائدة معدنية درجة حرارتها عالية(*) .

ولقد كانت المخابرات الإيرانية (السافاك) تستعين بخبراء من إسرائيل فى عمليات التعذيب ، وقد بلغ عدد الخبراء الإسرائيليين فى جهاز السافاك عام ١٩٧٦ خمسمائة خبير ، يتغلغلون فى كل فروعها ، وقد بدأ هذا التعاون بين إسرائيل والسافاك فى

(*) مقدمات الثورة فى إيران – لفريد هوليداى ، الطبعة الأولى ٧٩/٩/١ .

أوائل الخمسينات ، حيث كان الطرفان يجمعهما عداء مشترك للقومية العربية(*) .

تنظيمات السافاك :

وتنقسم (السافاك) إلى تسع وحدات متميزة ، تهتم الأولى منها بشئون الأفراد ، والثانية بشئون السجون ، والثالثة بالتنسيق مع أجهزة التجسس الخارجية ، والرابعة بالتعاون مع المخابرات العسكرية والمباحث ، والخامسة تختص بالتجسس على المواطنين الإيرانيين الذين يعيشون فى الخارج ، والسادسة وهى أهم واحدة على الاطلاق ، وتعرف باسم (وحدة العمل والأمن الداخلى) وهى مسئولة عن القمع المحلى ، وتتفرع طبقاً لذلك إلى أقسام حسب المناطق التى تنقسم بدورها إلى فروع ، وذلك حسب المسئوليات الخاصة لمراقبة التنظيمات السياسية كل على حده .

وهذه الوحدة الهامة التى كان يرأسها الجنرال (ناصر مقدم) فى البداية ، وظل مشرفاً عليها لمدة خمسة عشر عاماً ، وتولاها بعده وحتى عام ١٩٧٨ (برفيز سابين) الذى تلقى تدريباً فى إسرائيل ، ويعرف رسمياً بأنه (المدير المساعد) لمدير جهاز السافاك ، وهو فى نفس الوقت رئيس (اللجنة المشتركة لقوات البوليس الوطنية والسافاك) ، وكان مكتب (سابين) يقع فى حى البوليس السافاك وسط العاصمة طهران ، حيث يجرى تعذيب المعتقلين السياسيين قبيل المحاكمة فى مكاتب تلك اللجنة سيئة السمعة .

وكانت ميزانية السافاك تقدر بـ ٣١٠ مليون دولار تزداد فى كل عام بمقدار ٤٠٪ ، كما كانت (السافاك) تلعب دور الرقيب على الصحافة والإعلام فى إيران ، وتقوم فى نفس الوقت باصدار الكتب والمجلات ، وتصدر هذه الكتب لترويج أفكار مضللة ، تبدو كأنها معارضة للنظام ، وذلك لترويج هذه الكتب والمجلات ، كذلك كانت (السافاك) تشرف على نحو ستمائة هيئة نقابية وحكومية فى البلاد .

(*) رهبنة الخمينى – بقلم روبرت كارمن دريفوس .

ويحتل رجال (السافاك) فى بعض الاحيان مكاتب تخصص لهم فى المصانع ، ويتوسطون بين العمال وأرباب العمل ، ويعبئون العمال لتأييد الحكومة ونظام الشاه ، حتى لقد بلغ من شك الإيرانيين فى (السافاك) أنهم أصبحوا يعتبرون كل من يجاهر بمعارضة النظام ، بانه من (السافاك) .

كما كان رجال السلك الدبلوماسى العاملون فى إيران يشكون فى بعض الشخصيات التى تفرض نفسها على حفلات رجال السلك الدبلوماسى وتحضر دون دعوة ، وكان بعض هؤلاء المتطفلين يقيمون فى منازلهم مآدب فاخرة تستمر من الصباح وحتى المساء ، وقد حشدوا فيها النساء الحسناوات واللاتى كن يفرضن أنفسهن على حفلات وبيوت الدبلوماسيين .

وكان من أشهر الشخصيات المعروفة فى الوسط الدبلوماسى (جمشيد خبيرى) ، حيث كان من الوجوه المألوفة لكل الدبلوماسيين ، وكان يدخل الحفل وسط باقة من الحسناوات ، وكان يقيم فى بيته بين الحين والآخر حفلاً يكون بمثابة (اليوم المفتوح) ، كما كان بعض اللاجئين السياسيين العرب يستخدمون لهذا الغرض بالنسبة للسفارات العربية ، والوفود العربية التى تزور إيران ، وكان هناك بعض من يدعون انهم من المعارضة ، لكنهم يترددون دون حرج على السفارات الأجنبية ، ويجاهرون بآرائهم ضد النظام ، فى الوقت الذى تخضع فيه كل سفارة أو منزل السفير للرقابة المشددة ، مما كان يقطع بأن هؤلاء من عملاء السافاك .

دفاع عن السافاك :

يقتضى الانصاف ونزاهة التقييم ، تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه ، ولذلك نعرض فيما يلى أهم ما جاء على لسان الشاه فى مذكراته (رد على التاريخ) ، عن جهاز السافاك حيث يقرر : « ان جهاز (السافاك) كان يتبع بصفة رسمية رئيس الوزراء ، وان الجهاز كان مكلفا بجمع المعلومات عن المدنيين ، الا ان ذلك الأمر عهد به أخيراً إلى رجال الشرطة وقوات الأمن الداخلى تنفيذاً لتوصيات فريق من

البعثات القانونية الدولية ، ويتم اختيار رجال (السافاك) من عسكريين جديرين بالثقة ، أو من حملة الشهادات العالية ، حتى أصبحت (السافاك) تتكون فى معظمها من المدنيين ، ثم أدخل فى ١٩٧٨ تعديل على عمليات الاستجواب ، تنفيذاً لتوصيات منظمات العفو وحقوق الإنسان الدولية ، فأصبحت تتم بحضور المحامين ، وانه طبقاً لما جاء فى نشرة المعارضة الإيرانية نفسها بعنوان (مسيرة القمع فى إيران) فإن عدد المعتقلين السياسيين لم يتجاوز ٣١٦٤ شخصاً ، بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ، وليس مائة ألف ، كما يروجون ذلك » .

ويحمِّل الشاه رئيس الوزراء ورؤساء جهاز المخابرات مسئولية سياسة الجهاز ويقول : ان (أمير عباس هويدا) رئيس الوزراء السابق ، والجنرال (حسان بكروان) والجنرال (نعمة الله نصيرى برأوا الشاه من أية مسئولية بهذا الصدد ، ويقول الشاه : انه كانت له صلاحية تأجيل تنفيذ الحكم واصدار العفو ، وانه استعمل هذا الحق إلى أبعد الحدود ، وقام بتوقيع كل ما قدم إليه فى هذا المجال .

الا ان الشاه يعترف بأساءة تصرف رجال (السافاك) مع بعض الضحايا ، ويقول انه من أجل ذلك فتح أبواب السجون لمنظمة الصليب الأحمر الدولية ، عندما طلبت ذلك ، وقد أخذت مقترحاتها بعين الاعتبار .

ويفرق الشاه بين السجين الارهابى وبين السجين السياسى ، ويقول ان النوع الأول من السجناء كانوا يلقون حتفهم فى معاركهم مع (السافاك) أو مع قوات الجيش ، وهو أمر لا يمكن تجنبه ، لأنهم كانوا يقومون باشعال الحرائق وارتكاب عمليات السطو والنهب وتعريض حياة الناس للخطر مما يجعلهم ضحايا الموقف الذى اختاروه .

ويعترف الشاه بأنه لم يكن موافقاً على قرار الجنرال (ازهرى) رئيس الحكومة العسكرية الذى أصدره فى نوفمبر ١٩٧٨ ، بالقبض على الجنرال (نصيرى) أحد رؤساء الجهاز السابقين ، ونحو ثلاثين عضواً من أعضائها ، فقد عارض هذا الاجراء ، وأسند إلى عدد من القضاه مهمة التحقيق معهم ، كما يدافع الشاه عن

الجنرال (بكروان) الذى يقول عنه انه كان فيلسوفاً أكثر منه عسكريا ، وكانت تصرفاته خالية من أية شوائب طوال توليه رئاسة الجهاز .

هذه هى (السافاك) التى لم يتغير الا اسمها من (السافاك) إلى (السافاما) فهل كانت احسن حظاً منها ، هذا ما نرجوا ان نتحدث عنه فى موضعه من هذا الكتاب .

رأى السفير الأمريكى :

ومن رأى (وليام سوليفان) آخر السفراء الأمريكيين فى عهد الشاه ، انه رغم ان رجال (السافاك) قد تدربوا فى الولايات المتحدة ، ثم فى إسرائيل على الانشطة البوليسية العادية ، الا انهم تدربوا أيضاً على تحليل الأساليب الفنية للمخابرات السوفيتية ، وأكثر من ذلك أنهم تدربوا على اكتشاف أساليب التجسس الالكترونية السوفيتية ، وهكذا كانت قوة (السافاك) موجهة ضد السوفيت أساساً ، وليس ضد المواطن الإيرانى العادى ، لكن (السافاك) حولت اهتمامها مع تصاعد الأزمة السياسية داخل إيران ، وخاصة حركة التمرد التى قادها آية الله (الخمينى) عام ١٩٦٣ ، ففى تلك الفترة تحولت (السافاك) إلى جهاز يؤدى مهام المخابرات والبوليس السياسى معاً .

كما يرى (وليام سوليفان) أن (السافاك) طورت وسائل التعذيب والاعتقال العشوائى والاغتيالات التى قامت بها ، وان التراث الإيرانى بهذا الصدد فيه ما يغنى عن الخبرات الأجنبية ، كما يقول (سوليفان) : ان التعاون بين المخابرات المركزية الأمريكية والسافاك كان يقتصر على موضوع واحد هو (السوفيت) ، وان كل ما كان الأمريكيون يتلقونه من معلومات عن طريق (السافاك) كان فيما يبدو معلومات مشوهة نتيجة تلاعب سوفيتى ما .

ولهذا لم يكن الأمريكيون يهتمون بهذه المعلومات كثيراً ، ولذلك عندما حذرتهم السافاك من ان الشيوعيين على وشك الاستيلاء على السلطة فى أفغانستان ، استخف

المسئولون فى واشنطن بهذه المعلومات وذلك التحذير ، وأكدوا ان معلوماتهم تشير إلى عكس ذلك ، ثم تبين لهم بعد فوات الأوان صحة المعلومات الإيرانية .

ويضيف (سوليفان) انه مهما كانت قيمة المعلومات التى يتبادلها الطرفان ، فان تعاون الولايات المتحدة مع إيران فى عهد الشاه فى مجال المخابرات ، كان له ما يبرره من وجهة نظر واشنطن ، بعد سماح إيران للأمريكيين بإقامة مركزين رئيسيين للتصنت فوق الأراضى الإيرانية ، المطلة على مواقع الصواريخ السوفيتية فى وسط آسيا ، ومن هذين الموقعين كان بوسع الولايات المتحدة مراقبة الأنشطة الالكترونية للسوفيت فى تلك المناطق ، وكذلك النشاط العسكرى السوفيتى فى الاقليم الذى يمثل أقرب موقع سوفيتى من منطقة الخليج(*) .

وبحلول أوائل السبعينيات أصبحت إيران ركيزة تستند إليها السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس عام ١٩٦٨ ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تلقت إيران شحنات عسكرية أمريكية لم يسبق لها مثيل ، بالاضافة إلى انتقال رجال الأعمال الأمريكيين والعائلات والمصانع الأمريكية إليها ، وكان الهدف من وجهة النظر الأمريكية هو جعل إيران بمثابة القلعة العسكرية فى المنطقة ، من أجل ضمان الاستقرار وتأمين حماية المصالح الأمريكية .

أما بالنسبة للشاه فقد كانت علاقته الخاصة بأمريكا ، ستؤدى فى اعتقاده إلى زيادة الاستقرار لعرشه ، بالاضافة إلى أبعاد جديدة من المهابة التى كانت ستحيط بعرشه ، نتيجة هذه العلاقة ، الأمر الذى سيتيح له الفرصة لكي يلعب دوراً كبيراً ، حتى فى التأثير على الولايات المتحدة ذاتها ، وعلى الدور الدولى الذى تلعبه .

وكانت نتيجة ذلك اغراق الولايات المتحدة لإيران بسيل من الأسلحة ، حتى أصبح كل دولار أمريكى يحصل عليه الشاه وإيران من البترول الإيرانى ، يدفعان فى مقابله دولارين للولايات المتحدة الأمريكية ، ثمناً للمعدات العسكرية والبضائع التى تستوردها إيران من الولايات المتحدة .

(*) أسرار سقوط الشاه – بقلم وليام سوليفان ، آخر السفراء الأمريكيين فى عهد الشاه .

الجيش .. الهدية المسمومة

لم يكن جهاز (السافاك) وحده ، هو الهدية المسمومة التى قدمها الأمريكيون إلى شاه إيران لتكون وسيلة لتدعيم النظام ، وتصفية الخصوم والقوى الوطنية فى إيران لأن هذه الهدية أو هذا الجهاز ، لم يكن كافيا وحده لتحقيق الأهداف المرسومة ، لأن جهاز (السافاك) كانت مهمته تنحصر فى المحافظة على الأمن الداخلى ، ومراقبة المدنيين والنشاطات السياسية المعادية للنظام .

ولكنه لم يكن هو الجهاز الذى يصلح لمواجهة محاولات قلب نظام الحكم بالقوة المسلحة ، ولا للحفاظ على هيمنة السلطة المركزية للامبراطورية الفارسية على أقاليم الدولة وحدها لا سيما مع الاتحاد السوفيتى ، تلك الحدود التى تمتد مسافة ألف وخمسمائة ميلاً ، وتمثل إحدى نقاط الضعف الكبرى فى حزام الأمن الإيرانى ، بعد ان نجح السوفيت فى احتلال أجزاء من الأراضى الإيرانية ، كما استطاعوا تشجيع قيام حكومات انفصالية (كجمهورية اذربيجان الحرة) ، التى نصَّبوا عليها أحد عملائهم المدعو (جعفر بشفارى) ، وحاولوا قبض ثمن تخليهم عنها جزءاً من ثروة إيران البترولية ، وفرض أعداد اجبارية من الوزراء الشيوعيين على الوزارة القائمة .

كذلك لم تكن (السافاك) كافية للتصدى للاقليات القومية والدينية المتمردة

على السلطة المركزية ، والمطالبة أحياناً باستقلالها الذاتى عنها ، لا سيما وان تلك الاقليات تتاخم حدود إيران مع جيرانها ، كالاتحاد السوفيتى والعراق وتركيا وأفغانستان ، وأهم من ذلك كله ، ان قوات (السافاك) لم تكن قادرة على تأمين الملاحة فى مضيق (هرمز) الشريان الحيوى لعبور البترول ، والقصبة الهوائية للتجارة الإيرانية .

ولم تكن (السافاك) كذلك قادرة على تأمين منطقة (خوزستان) كما يسميها الإيرانيون ، أو (عربستان) كما يسميها العرب ، حيث اغتصبها (رضا بهلوى) من العرب عام ١٩٢٥ ، وهى التى تحتوى على الثروة البترولية لإيران ، فى الوقت الذى ما زال فيه أهلها يتحدثون العربية بوصفها لغتهم الأولى ، ويبلغ عدد سكانها نحو مليون ونصف نسمة ، قبل الاحتلال الإيرانى لها ، وينتمى معظم سكانها إلى (بنى كعب) ، (وبنى تميم) ، (وبنى طرف) ، وكانت فارس نفسها تطلق عليها فى عهد (الصفويين) (عربستان) ، أى بلاد العرب .

وقد شهدت منطقة (عربستان) عدة حركات ثورية ووطنية غير منظمة ، كتلك التى قامت بها عشيرة (كعب الدبيس) عام ١٩٤٠ ، بزعامة الشيخ جاسم خزعل ، وحركة الشيخ عبد الله ابن الشيخ خزعل عام ١٩٤٤ ، وثورة بنى طرف عام ١٩٤٥ ، وقام فى عام ١٩٤٦ (حزب السعادة) للمطالبة بحقوق العرب فى المنطقة .

إلا أن (عربستان) بدأت تستعيد طموحها السياسى ، تحت تأثير المد الثورى الذى اطلقه (جمال عبد الناصر) لا سيما إثر سقوط الحكم الملكى فى العراق ، فظهرت فى عام ١٩٥٨ وللمرة الأولى (جبهة تحرير عربستان) تطالب بتحرير البلاد من الاحتلال الفارسى ، وزادت العلاقات المتأزمة بين جمال عبد الناصر وشاه إيران من حماس أهل (عربستان) ثم كانت لهم حركة ثورية أخرى عام ١٩٧٣ .

وحتى بعد سقوط الشاه ، وتولى (الخمينى) للسلطة ، تجددت مطالب سكان عربستان ، وتقدموا بزعامة (الشيخ محمد الخاقانى) زعيم الجبهة ، باثنى عشر

مطلباً ، منها الاعتراف بالقومية العربية ، وتشكيل مجلس محلى كأساس للحكم الذاتى ، واعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية فى البلاد ، وإقامة جامعة عربية ، وغيرها من المطالب ، التى قد نعود إلى الحديث عنها فى موضعها من هذا الكتاب .

من أجل ذلك كله كان الشاه وابنه من بعده ، فى مسيس الحاجة إلى جيش قوى ، يصلح أن يكون بمثابة أداة الردع للخطر الداخلى والخطر الخارجى على السواء ، وذلك لتأمين نظام الحكم والمحافظة على سيادة الدولة ، ولا سيما أن (رضا بهلوى) كان متأثراً بـ (كمال أتاتورك) الذى اجتمع به فى تركيا فى العشرينات ، ونصحه (أتاتورك) أن يحذو حذوه بإقامة جمهورية دستورية فى البلاد ، وألح (كمال أتاتورك) على (رضا بهلوى) أن يسقط الملكية من اعتباره ، إذا أراد تحقيق التقدم والحاق بلاده بالعصر الحديث ، كل ذلك جعل (رضا بهلوى) يحلم ببعث الامبراطورية الفارسية من جديد ، وكان أول ما فكر فيه (رضا بهلوى) ضم أجزاء بلاده المتفرقة فى وحدة وطنية ، وذلك قبل اقدامه على أية عملية أخرى .

ولذلك كانت اعادة تنظيم الجيش واعادة تسليحه بالأسلحة الحديثة ، أول ما شغل اهتمام (رضا بهلوى) لا سيما وأنه نجح فى الاستيلاء على السلطة ، بوصفه قائداً عسكرياً (لفرقة القوزاق) التى أنشأها أحد ملوك (القاجار) على غرار فرقة روسية مماثلة أعجب بها ، عندما رآها فى الاتحاد السوفيتى .

وعندما نجحت الولايات المتحدة فى الحلول محل بريطانيا ، لا سيما بعد خلع الدكتور (مصدق) وفرضت على الشاه التحلل من كل ما ارتبط به من التزامات قبل نجاح الانقلاب على (مصدق) جعلت الجيش أول همها ، لتثبيت حكم الشاه ، للسيطرة عليه من خلاله ، ثم لأنها تعتبر إيران أحدى حلقات خط الدفاع عن العالم الغربى ، فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، كما كانت تعتبرها الحلقة الرئيسية التى تربط بين (حلف الناتو) وبين (حلف بغداد) ، الذى تحول فيما بعد إلى ما يسمى بـ (الحلف المركزى) .

بالاضافة إلى ذلك فان لإيران سواحل طويلة على الخليج وتشرف على (مضيق

هرمز) الذى يعتبر بمثابة شريان الحياة ومورد الطاقة الرئيسية بالنسبة للعالم الغربي ، وهو ما جذب انتباه الويات المتحدة ، منذ المراحل الأولى للحرب العالمية الثانية ، وتضاعف بعد الانسحاب البريطانى من شرق السويس عام ١٩٧١ ، ثم بلغ قمته بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، بعد فرض الحظر العربى على صادرات البترول نحو الغرب ، وإغلاق قناة السويس ، ومضيق باب المندب فى وجه الملاحة الدولية .

ولقد بدأت العلاقات العسكرية بين إيران والولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بعد أن أصبحت أمريكا طرفاً معترفاً به ، على قدم المساواة مع بريطانيا والاتحاد السوفيتى عندما صدر عنهم جميعا الاتفاق الثلاثى ، الذى تعهدوا فيه بتقديم المعونة الاقتصادية لإيران ، والمحافظة على وحدة أراضيها واستقلالها .

وقد استغلت الولايات المتحدة هذه الظروف ، لترسل بعثة عسكرية لتدريب الجيش والبوليس والدرك الإيرانى ، ثم بدأت تفرض على إيران وصايتها ، حين اشترطت على الشاه الا يستعين بخبراء عسكريين أجانب غير الأمريكيين ، ثم زاد حجم الوجود العسكرى الأمريكى فى إيران بتوقيع اتفاق عسكرى جديد فى ٦ أكتوبر عام ١٩٤٧ لتطوير الجيش الإيرانى ، وأرسلت تطبيقاً لهذا الاتفاق أول شحنة من السلاح إلى إيران فى مارس ١٩٤٩ ، ثم وقعت مع الشاه فى مايو عام ١٩٥٠ إتفاقاً لتبادل المساعدات الدفاعية ، قدمت بموجبه منحاً عسكرية لإيران ، مقابل امتيازات بترولية يمنحها الشاه لأمريكا والغرب .

وهكذا زاد حجم النشاط العسكرى الأمريكى ، وتعددت بعثاتها العسكرية ، فأرسلت بعثة لوزارة الدفاع الإيرانية ، وقادة الجيش والطيران والبحرية ، تشرف على التخطيط والتدريب ، كما أرسلت بعثة ثانية لتنفيذ برامج المساعدة العسكرية المترتبة على إتفاقية الدفاع المشترك ، وبعثة ثالثة مهمتها مساعدة الحرس الامبراطورى ، وبعثة رابعة لمساعدة وزارة الداخلية وجهاز الأمن الإيرانى (السافاك) ، وكانت نتيجة كل ذلك ان تلقت إيران مساعدات عسكرية أمريكية تزيد قيمتها على مليار دولار .

ولكن منذ عام ١٩٥٨ ، حين قامت الثورة العراقية ، على انقاض النظام الملكى ، وخرجت بغداد من (حلف بغداد) زادت مخاوف الشاه على عرشه ، مما جعله مضطراً إلى زيادة التصاقه بالولايات المتحدة واحتمائه بها ، الأمر الذى دفعه إلى عقد معاهدة للصداقة والتعاون مع أمريكا فى عام ١٩٥٩ « تجعل لأمريكا الحق فى أتخاذ الخطوات المناسبة التى تشمل الاستفادة من القوات العسكرية باتفاق الجانبين من أجل توفير السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ، ومن أجل مساعدة الحكومة الشاهنشاهية ، وبناء على طلبها » .

ومن هنا بدأت الولايات المتحدة تستفيد من مشاعر القلق والخوف ، التى سيطرت على الشاه ، بحيث لم تعد أمريكا فى حاجة إلى تقديم منح عسكرية لإيران دون مقابل ، ولكن أصبح بوسعها بيع الأسلحة إليها ، وذلك لدعم ميزان المدفوعات الأمريكى ، ولدعم صناعة الأسلحة بها ، لا سيما وأنه فى منتصف الستينيات ، بدأت سياسة الولايات المتحدة فى منطقة الخليج ، تتبدل بعد أن قل شعورها بالتحدى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى ، فقد شهدت هذه الفترة نوعاً من الهدوء فى علاقات الدولتين العظميين ، الأمر الذى خفف القلق الأمريكى من أى تقدم سوفيتى محتمل فى الخليج أو نحو إيران وحليفتها تركيا والباكستان .

ولذلك قللت أمريكا ابتداء من عام ١٩٦٤ معونتها العسكرية لإيران ، الأمر الذى دفع الشاه إلى اتباع سياسة تقارب مع الاتحاد السوفيتى ، فقام بزيارة لموسكو وأوربا الشرقية ، عام ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، وعقد مع الاتحاد السوفيتى فى فبراير عام ١٩٦٧ ، صفقة أسلحة قيمتها مائة وعشرين مليون دولاراً ، فى مقابل تصدير الغاز الطبيعى الإيرانى للاتحاد السوفيتى .

الا انه فى عام ١٩٦٨ ، وبعد اعلان بريطانيا لعزمها على الانسحاب من شرق السويس ، والذى تم فى عام ١٩٧١ ، عادت الولايات المتحدة إلى محاولة ملء الفراغ الذى تركته بريطانيا وذلك بتسليح إيران ، فقد أعلن الشاه فى أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨ ، أنه عازم على أن يملأ الفراغ ، الذى سيترتب على الانسحاب البريطانى من شرق السويس .

ومن هنا بدأت الميزانية العسكرية الإيرانية تتضخم وترتفع ، فقد زادت من ٣٣٦,٢ مليون دولار عام ١٩٦٧ ، إلى ٤٦٥,٧ مليون دولار عام ١٩٦٨ ، ثم إلى ٥٣٦,٩ مليون دولار عام ١٩٦٩ ، ثم ٦١٩,٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ ، ثم إلى ٦٨٦,٧ مليون دولار عام ١٩٧١ ، ثم إلى ٩١٥ مليون دولار عام ١٩٧٢ ، أى أنها زادت ثلاثة أضعاف خلال فترة لا تزيد على خمس سنوات ، إلا أن الصفقات والنفقات العسكرية الإيرانية أخذت تقفز فى الارتفاع منذ عام ١٩٧٣ وهذا التغيير الجذرى مرتبط بزيارة الرئيس الأمريكى (ريتشارد نيسكون) لطهران فى ٣٠ مايو ١٩٧٢ ، وهى الزيارة التى نصب فيها (نيكسون) شاه إيران شرطياً للخليج ، لحماية المصالح الغربية فى المنطقة .

ذلك أن الرئيس (نيكسون) كان قد أعلن أن أمريكا قد تخلت عن دورها كشرطى فى العالم ، وذلك بسبب النكسة التى منيت بها فى الفيتنام ، ومرغت شرفها العسكرى فى الوحل ، فرأى الرئيس (نيكسون) ألا يسمح بعد ذلك لقوات عسكرية أمريكية بمغادرة الولايات المتحدة للتدخل العسكرى فى أى منطقة من مناطق العالم ، وأنه بدلاً من ذلك يمكن دعم بعض الأنظمة الاقليمية وقواتها العسكرية ، بحيث تتولى هذه الدول من خلال الدعم الأمريكى العسكرى لها ، حماية المصالح الأمريكية فى منطقتها ، وكانت إيران فى مقدمة هذه الدول .

ولذلك يقول المحلل الإنجليزى (فرويد هوليداى) فى بحث نشره له فى الولايات المتحدة « إن الرئيس نيكسون الذى كان وثيق الصلة بالدوائر المالية الأمريكية عقد فى عام ١٩٧٢ ، وخلال زيارته لإيران ، إتفاقاً سرياً مع الشاه لبيع الأسلحة الأمريكية لإيران ، وبمقتضى هذا الاتفاق السرى رفعت أية قيود أو تحفظات أو مراجعات لطلبات السلاح الإيرانية ، وأصبح الأمر من صلاحيات البيت الأبيض وحده ، لا يرجع فيه إلى سواه » .

ومن أجل ذلك وابتداء من عام ١٩٧٢ ، بلغت مشتروات إيران من الأسلحة ٢٠٩٦ مليوناً من الدولارات ، وفى عام ١٩٧٤ بلغت ٥٥٥٠ مليون دولار ،

وهو ما يعادل ٧٪ من إجمالى الدخل القومى الإيرانى ، الذى ارتفع نتيجة حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وزيادة أسعار البترول بنسبة ٤٠٪ ، بل إن النفقات العسكرية الإيرانية بلغت فى عام ١٩٧٥ ٨٨٠٠ مليون دولاراً ، أى ما يساوى ١٧,٤٪ من مجموع الانتاج القومى الإيرانى ، الذى بلغ فى نفس العام مليار دولاراً ، أما فى عام ١٩٧٦ فقد بلغت النفقات العسكرية الإيرانية ٩٥٠٠ مليون دولاراً .

ولم يحدث توقف فى هذا الارتفاع أو حدوث انفخاض فى مشتروات السلاح الإيرانى من الولايات المتحدة ، إلا فى عام ١٩٧٧ ، بسبب الخسائر التى لحقت بإيران بعد امتناع اتحاد الشركات المستوردة للبترول الإيرانى (الكونسورتيوم) عن تسويق البترول الإيرانى ، عقاباً لإيران على موقفها المتشدد لرفع الأسعار داخل منظمة الأوبك ، وعدم مجاراة السعودية لإيران فى رفع الأسعار ، بل على العكس زادت من إنتاجها ، مما أضعف موقف المتشددين داخل المنظمة ، خاصة إيران ، الأمر الذى أصاب عائدات البترول الإيرانية فى هذا العام بخسائر فادحة ، بلغت ستة آلاف مليون دولاراً ، وهو ما سيأتى الحديث عنه تفصيلاً فى موضع آخر من هذا الكتاب .

وهكذا مضى الشاه فى زيادة النفقات العسكرية ، لصالح ميزان المدفوعات الأمريكى ، وشركات السلاح الأمريكية ، من أجل أن يصبح ، كما توهم أنه المهيمن على المنطقة وشرطى الخليج ، لا سيما بعد أن أستولى على الجزر الثلاث (طمب الكبرى) و (طمب الصغرى) و (أبو موسى) ، وأرسل قواته لمساعدة السلطان (قابوس) فى القضاء على الحركات المسلحة فى (ظفار) ، ثم قام بدور أساسى فى دعم الحركة الكردية الانفصالية ضد العراق ، وقد بلغ من الغرور العسكرى للشاه وشعوره المتطرف بالقوة ، أن قال عبارته المشهورة :

« إن الجيش الإيرانى سيصبح من القوة إلى الحد الذى لن يصبح موضع اهتمام دول المنطقة فحسب ، وإنما سيضطر العالم كله لادخال قوة الجيش الإيرانى فى حسابه ، لأن إيران لن تسلح جيشها بالقنبلة الذرية ، ولكنها ستبنى جيشا لا يقهر إلا بالقنبلة الذرية » .

ولم يدخر الشاه وسعاً فى تحقيق هذا الحلم ، فقد دعم كافة أسلحة الجيش ، ففى القوات الجوية بلغ عدد الطائرات الفانتوم الأمريكية لدى إيران حتى عام ١٩٧٨ ، ٢٢٥ طائرة منها ١٦ طائرة استطلاع ، ١٦٠ طائرة مقاتلة (أف - ١٥) ، و ٨٠ طائرة مقاتلة (أف - ١٤) وبلغت قيمة صفقة الأسلحة هذه نحو ٩٠٠ مليون دولاراً ، حتى قالت صحيفة (نيويورك تايمز) فى براير ١٩٧٤ ، عبارة مشهورة هى : « *إن الشاه أصبح يشترى الطائرات الأمريكية بصورة أسرع من إنتاجها* » .

ثم تتابعت مشتروات إيران من الطائرات لدعم سلاحها الجوى ، فقد اشترت اعداداً ضخمة من طائرات الهليوكوبتر ، وطائرات النقل ، وطائرات إمداد السلاح الجوى بالوقود ، التى لا تحتاجها متطلبات الدفاع المباشر عن إيران ، وكذلك طائرات الاستطلاع والتشويش الالكترونى ، وطائرات الرصد ، والانذار الجوى المبكر من النوع المتطور المعروف بـ (أواكس) ، والتى كان العسكريون يرون أنها تخرج بالتأكيد عن متطلبات الأمن والدفاع الإيرانى ، لأنها تهم الدول الكبرى المعنية بالرصد الجوى الاستراتيجى بعيد المدى ، ومع ذلك لم تتسلم إيران حتى الآن أياً من هذه الطائرات ، بالاضافة إلى أن الشاه كان قد تعاقد قبل الثورة على (١٦٠) طائرة مقاتلة من طراز (أف - ١٦) .

وكما تجلى الابتزاز الأمريكى والتبذير الإيرانى فى مجال السلاح الجوى ، حدث نفس الشىء فى مجال السلاح البحرى ، حيث لم تكتف إيران بما لديها من مدمرات وزوارق صواريخ حديثة من طراز (هوفر - درفت) فتعاقدت على شراء ثلاثة غواصات أمريكية حديثة من طراز (تانج) وأربعة مدمرات أمريكية حديثة من طراز (سبراونس) ، الأمر الذى جعل واضعى تقرير (المسح الاستراتيجى) الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية البريطانى عام ١٩٧٦ ، يعلقون على ذلك فى مجال حديثهم عن مشكلات استيعاب الأسلحة الحديثة ، فلاحظوا أن العديد من الدول المتخلفة تفضل أسلحة لا يبدو أنها تتلاءم مع حاجاتها على الاطلاق ، على الأقل فى المستقبل القريب ، وضربوا مثلاً بإيران التى شددت بقوة على إدخال أكثر المعدات

تطوراً ضمن مؤسساتها الدفاعية التقليدية التي تنقصها المهارة النسبية ، حتى أصبح لا سبيل إلى تشغيل نسبة كبيرة من تلك الأنظمة دون دعم خارجي ضخم .

ولذلك في ظل غياب قدرة إيران التكنولوجية ، لتشغيل كميات الأسلحة الضخمة التي حصلت عليها حديثا ، تطلب الأمر انتقال اعداد واسعة من الأطقم الأمريكية الماهرة للقيام بأعمال التدريب والصيانة والتشييد ، حتى أنه كان مقدراً أنه مع حلول عام ١٩٨٠ ، أن يكون مطلوباً وجود ستين ألف أمريكي في إيران لاستيعاب شحنات الأسلحة الراهنة والمتوقعة .

وعلى الرغم من هذا العدد الضخم ، فإن جزءاً كبيراً منه كان لن يستفاد منه لأن إيران لم تكن ستتسلم بعض الأسلحة المتقدمة التي طلبتها في أوائل السبعينات إلا في نهاية الثمانينات .

ونتيجة كل ذلك أصبح الشاه يملك قوات مسلحة بلغت في عام ١٩٧٨ نحو ٢٥٠ ألف جندي وبالنسبة للقوات البرية ، موزعين على ثلاثة فرق مدرعة ، وثلاثة فرق مشاه ، ولواء مستقل مدرع وآخر مشاه ، وثالث محمول بطائرات الهليوكوبتر ، ورابع من القوات الخاصة ، فضلاً عن أربع كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز (هوك) ، وألفي دبابة ، و ٨٢٥ ناقلة مقطورة ، ٥٥٠ مدفع ميدان ذاتي الحركة ، ومدافع مضادة للدبابات ذاتية الحركة يطلق عليها اسم (القناصات) ، ثم المدافع عديمة الارتداد (عيار ٦ مم) ، ومدافع الهون ١٠٧ ، ١٢٠ ، ١٦٠ مم ، ونحو ١٨٠٠ مدفع مقطور مضاد للطائرات ، ونحو مائة مدفع ذاتي الحركة مضاد للطائرات ٢٣ ، ٥٧ مم ، فضلاً عن اعداد ضخمة من طائرات الهليوكوبتر والصواريخ المضادة للدبابات والطائرات ، إلى آخره ، وذلك حتى آخر أيام الشاه .

أما بالنسبة للقوة الجوية الإيرانية ، فقد بلغت في العام ذاته نحو ٤٥٩ طائرة مقاتلة ، ونحو مائة ألف جندي ، وأما القوة البحرية فقد بلغت نحو ٢٨ ألف جندي تسيطر على ثلاثة مدمرات ، وأربع (فرقاطات) وسبع زوارق دورية كبيرة ، وخمس

زوارق صواريخ ، وأربع سفن انزال برمائى ، وسفنتين خدمة ، وأربع عشرة مركبة (هرمز كرفت) ، فضلاً عن ثلاثة كتائب مشاه بحرية ، وتسع طائرات دورية بحرية وستة وعشرون هليكوبتر ضد الغواصات ، وواحد وثلاثون هليكوبتر من أنواع عادية أخرى ، وثمانية طائرات نقل وارتباط .

كل تلك القوة يضاف إليها نحو أربعة وسبعون ألف رجل من الدرك والحرس الامبراطورى مزودين بطائرات خفيفة وطائرات هليكوبتر واثنين وثلاثون زورق دورية ، يساندها احتياطى لا يقل عن ثلثمائة ألف رجل .

وبذلك أصبحت إيران تمثل أكبر ترسانة عسكرية فى منطقة الخليج ، وتأتى فى المرتبة الثانية بعد إسرائيل ، فى مجال استيراد الأسلحة الأمريكية ، مع فارق واحد ، أن إيران تدفع ، بينما إسرائيل لا تدفع شيئاً .

هذه بعض الحقائق عن الجيش الإيرانى ، أو قوة الردع الإيرانية — الأمريكية ضد الشعب الإيرانى من جهة ، ودول المنطقة من جهة أخرى ، حيث التقت مطامع الشاه مع مصالح الولايات المتحدة ، وقد أوضحنا أهمية ذلك بالنسبة للولايات المتحدة ، أما بالنسبة للشاه ، فإنه كان يرى فى هذا الوجود الأمريكى الضخم ، رمزاً للحماية الأمريكية له ضد خصومه فى الداخل ، وفى الخارج .

كما كان يرى أن للوجود الأمريكى الضخم فى إيران عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، ميزة أخرى ، هى نشر أو أشاعة أساليب ومفاهيم الحضارة الغربية والحياة العصرية فى بنية المجتمع الإيرانى ، وخلق طبقة متشبعة بتقاليد العصر ، الأمر الذى من شأنه ان يسهل للشاه تحقيق أحد الأهداف الرئيسية التى ورثها عن أبيه (رضا خان) ، الذى تأثر بدوره بجاره (كمال أتاتورك) ، الا وهو تطوير المجتمع الإيرانى .

ولقد كانت هناك نخبة من كبار الضباط الإيرانيين استطاعوا أن يبنوا لأنفسهم قواعد خاصة بهم ، وذلك لأنهم استطاعوا أن يبرهنوا على ولائهم للشاه ، وهؤلاء كانوا دائما الهدف الرئيس لعملية الاختراق التى تعمد إليها أجهزة المخابرات العالمية ، لتنفيذ مخططاتها السياسية والعسكرية ، ومن أمثلة هذه النخبة العسكرية :

الجنرال حسين فردوست :

وهو من مواليد عام ١٩١٩ ، وكان ابن ملازم فى الجيش ، أوفده أبوه مع الشاه للدراسة فى سويسرا ، وأصبح خادماً مطيعاً له منذ ذلك الحين ،ن وقد تدرب فى الولايات المتحدة ، وعمل فى جهاز السافاك ، وكان يرأس حتى عام ٧٩ (مكتب الاستخبارات الخاصة) الذى هو بمثابة جهاز المخابرات الخاصة بالشاه ، التى تراقب كافة الأجهزة الأخرى ، بما فيها السافاك ، وكذلك المؤسسات العامة .

وقد ثبت أن الجنرال (فردوست) كما سبق أن أوضحنا ، كان أهم ثغرة نفذت منها الولايات المتحدة للتعجيل بخلع الشاه ورحيله ، على النحو الذى سبق بيانه .

وكان الشاه هو القائد المباشر لكل سلاح من الأسلحة الرئيسية على حده ، فهو قائد البحرية وقائد الجيش وقائد الطيران ، وفى كل سلاح من هذه الأسلحة رئيس للأركان مسئول مباشرة أمام الشاه ، ويجتمع به على حدة حسب جدول زمنى معلوم .

وكان فوق رؤساء أركان الأفرع الرئيسية الثلاثة للقوات المسلحة ، رئيس للأركان العامة للقوات المسلحة ، هو الجنرال (أزهرى) ، ولكنه لم يكن رئيساً للأركان المشتركة ، بالمعنى المفهوم فى الغرب لرجل فى مثل منصبه ، وكان تحت هؤلاء جميعا توجد القوات المسلحة الإيرانية كخليط يعكس أوضاع إيران بصفة عامة ، فالقوات البرية وتضم العسكريين المحترفين ، الذين ينعمون بحياة رغدة ومستقرة ، ثم المجندون الذين يعيشون حياة القسوة والحرمان .

ولقد نقل الشاه عن أمريكا فكرة (فرسان الجو) التى تتطلب قوة ضخمة من طائرات الهليكوبتر ، رغم ان كل الخبراء العسكريين قرروا عجز القوات الإيرانية عن استيعابها ، ومن أجل ذلك تدفقت على إيران أعداد كبيرة من خبراء الصيانة والتدريب الأمريكيين ، والذين اعتبرهم الشاه جزءاً من جيشه ، وكانت خزينة إيران فى نهاية عهده ، تدفع رواتبهم جميعا وتتولى كافة نفقاتهم واعاشتهم هم

وعائلاتهم ، كما تتحمل تعليم أطفالهم وتنقلاتهم داخل وخارج البلاد ، وكانوا جميعا يحملون شارات تدل على أنهم جزء من القوات المسلحة الإيرانية ، وكان الاستثناء الوحيد ستة من كبار الضباط الأمريكيين ، كانت الحكومة الأمريكية تدفع رواتبهم وتتكفل بنفقاتهم واعاشتهم .

ويبدو أنه أمام كثرة انتقادات الإيرانيين للسفه العسكرى والتبذير ، حاول السفير الأمريكي (وليام سوليفان) آخر السفراء الأمريكيين فى عهد الشاه(*) ، أن يرد على الذين يقولون إن النفقات الضخمة على القوات المسلحة الإيرانية ، أدت إلى خلق حالة من الغضب والتمرد فى إيران ، لأن هذه الأموال كان يمكن أن تستخدم فى أغراض أفضل لتحقيق الرفاهية لأبناء الشعب الإيرانى ، لكن السفير الأمريكي يقول : *« إن هذه الأموال كانت تمثل زيادة عن احتياجات إيران ، وتتجاوز قدرتها على الاستيعاب ، وأن تجميدها فى شكل نفقات عسكرية حال دون خلق مزيد من التضخم ، وان المشكلة الحقيقة فى عهد الشاه كانت تتمثل فى تحويل الموارد البشرية المتاحة بعيداً عن الميادين الطبيعية لها ، كتصحيح مسار الصناعة ، وسد ثغرات الاصلاح الزراعى ، واستخدمت فى نشاط عسكرى عقيم سمحت فيه بالرشوة والفساد »* .

(*) أسرار سقوط الشاه بقلم (وليام سوليفان) آخر السفراء الأمريكيين فى عهد الشاه .

بداية النهاية .. بين الشاه وأمريكا

فى عام ١٩٧٧ ، كتب (هنرى برشت) مدير مكتب شئون إيران فى وزارة الخارجية الأمريكية ، تقريراً أعده للرئيس السابق جيمى كارتر ، عن أقدم حلفاء واشنطن وأخلصهم فى العالم الإسلامى ، قال فيه : *« لقد انتهى الشاه ، ويجب اعتباره أثراً من الماضى ، ويتعين علينا البدء فى البحث عن خلفاء فى أقرب فرصة ممكنة »* .

لقد جاء ذكر هذا التقرير فى عدد من الوثائق السرية التى استولى عليها الطلبة السائرون على نهج الإمام ، أثناء احتلالهم للسفارة الأمريكية فى طهران .

والواقع أن متاعب الشاه مع أصدقائه الأمريكيين ، قد بدأت منذ عهد إدارة (كيندى) فى عام ١٩٦٠ ، ولكن الوثائق تقول إن واشنطن كانت تنظر منذ الأربعينيات بالشك فى قدرة نظام الحكم الإيرانى على الاستمرار ، فى نفس الوقت الذى كان الشاه قد بدأ يعتقد أن الولايات المحدة قوة تستطيع موازنة النفوذ السوفيتى والبريطانى على بلاده ، حيث كانت بريطانيا فى ذلك الوقت تبحث فكرة إنهاء نظام أسرة بهلوى تماماً .

ولم تكن بريطانيا قد صفحت عن (رضا بهلوى) والد الشاه لتعاطفه مع (هتلر) ، وقد درست لندن بالفعل احتمالين ، أولهما إعادة أسرة (قاجار) إلى الحكم بعد أن خرجت منه عام ١٩٢٥ لكى تتولى مقاليد الأمور فى البلاد ، وكان المطالب بعرش إيران من أسرة (قاجار) يبلغ من العمر ثلاثين عاماً فى ذلك الوقت ، كما أنه قضى معظم سنوات حياته فى المنفى فى بريطانيا ، ولم يكن يتكلم اللغة الفارسية ، ولا يعرف عن إيران إلا القليل ، ولم تنفع معه الدورة الدراسية التى أعدتها بريطانيا له لاستعادة بعض ما نسيه من اللغة الفارسية ، ومع ذلك ظلت لهجته بريطانية بصورة لا يمكن إصلاحها ، وكانت بريطانيا تدعوه فى حفلات الاستقبال التى تقيمها السفارة البريطانية وتعزف السلام الملكى عند وصوله .

وكانت النتيجة إقتناع البريطانيين بأنه من الصعب اقناع القوميين الإيرانيين بقبول حاكم يتحدث لغة بلاده بصعوبة .

وكان الاحتمال الثانى هو تحويل إيران إلى جمهورية ، الأمر الذى أسعد الأمريكيين فى ذلك الوقت ، لاعتقادهم أن مجرد إقامة نظام الحكم الجمهورى فى أى دولة كفيل بحل كافة مشكلاتها ، وكان البريطانيون قد بدأوا بالفعل استطلاع رأى بعض المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية ومن بين هؤلاء (محمد على فروغى) الذى كان يشغل بالفعل منصب رئيس الوزراء فى ظل الشاه ، ولكن رجل الدولة العجوز قال للمبعوث البريطانى الذى أثار معه هذا الموضوع : « *إننى أشعر بإهانة شديدة نتيجة لما ذكرته ، ولو لم تكن بلادنا واقعة تحت احتلالكم العسكرى لأتخذت إجراءات أشد لاظهار غضبى على هذا الحديث* » .

وكان الشخص الثانى الذى فاتحه البريطانيون فى الأمر هو (محمد سعد) ، الذى تولى فى وقت لاحق منصب رئيس الوزراء ، ويقول (محمد سعد) نفسه إنه قابل حديث المندوب البريطانى بالقدر نفسه من الغضب قائلاً : « *إننا لا نخون حكامنا فى الشرق ، وليس هناك عقاب لمثل هذه الخيانة سوى الموت* » .

ومع ذلك استمر مشروع بريطانيا قائماً حتى علم به السوفيت ، وكان (ستالين) هو الذى أصر ، نتيجة لخوفه من عواقب المخطط البريطانى على بقاء النظام وعلى الاعتراف بـ (محمد رضا بهلوى) شاها لإيران ، وانتهى الأمر عند هذا الحد ، لا سيما وأن إيران كانت قد تمكنت بعد الحرب من إقناع السوفيت بسحب قواتهم من الأقاليم الشمالية ، بفضل عدة عوامل من بينها ، تأييد الولايات المتحدة ، حيث لوح الرئيس (هارى ترومان) بالترسانة النووية لديه ، بالاضافة إلى أن إيران قد أغرت (ستالين) عن طريق الوعود ، بتقديم امتيازات بترولية للسوفيت ، فاستسلم (ستالين) فى النهاية ، وحققت إيران السيادة على أراضيها بأكملها .

لكن الموقف الأمريكى من الشاه ، فى عهد (ايزنهاور) قد تغير بصوة جذرية ، ووضع وزير الخارجية الأمريكى (جون فوستر دالاس) وخلفه (كريستان هيرتر) ، نظرية (الحجر على المعتدى) التى تنص على إحاطة الاتحاد السوفيتى بحلقة من الدول الدائرة فى فلك الولايات المتحدة ، والتى تحصل على السلاح وكل أنواع الدعم من واشنطن .

وفى السنوات التالية أصبحت إيران تمثل العنصر الأساسى فى القطاع الجنوبى من نظام (الحجر) ، وقد قام (أيزنهاور) بزيارة رسمية لإيران استغرقت ست ساعات ، لكى تلتقط له صورة مع الشاه ، ولكى يقنعه بقبول معاهدة سرية بين البلدين ، وتم بالفعل توقيع هذه المعاهدة فى سنة ١٩٥٩ ، والتى ما زالت سارية المفعول حتى اليوم ، وقد قيل إن هذه المعاهدة قد تضمنت بندين سريين ، ينص أولهما على (إجراء مباحثات بين القادة العسكريين فى البلدين) مما ربط القوات المسلحة الإيرانية من الناحية الفعلية بالولايات المتحدة ، وكان البند السرى الثانى ينص على أن (تضرب الولايات المتحدة الجمهوريات السوفيتية بالأسلحة النووية فى حالة نشوب حرب نووية بين الدولتين الكبيرتين) ويعنى تطبيق هذا البند القضاء على كافة أنواع الحياة بنسبة ١٥٪ من أراضى إيران لمدة خمسمائة عام على الأقل ، ومصرع ملايين من الإيرانيين والسوفيت فى جمهوريات القوقاز .

وتنص المعاهدة على أن (يتم هذا الهجوم عن طريق القاذفات الأمريكية المتمركزة فى تركيا ، ويكون ذلك فى حالة واحدة فقط ، هى اقتحام القوات السوفيتية للحدود الإيرانية) ، ولم يكن فى داخل إيران نفسها من يعلم بأمر هذين البندين السريين سوى الشاه وحفنة من مستشاريه ، وكان الشاه غير راض بالمرة عن الموضوع بأكمله ، ولكنه كان يفضل الإبقاء على علاقات قوية بالولايات المتحدة حتى ينتهى من بناء القوات المسلحة الإيرانية .

وفى واشنطن نفسها عارض الكثيرون من أعضاء الكونجرس هذه المعاهدة ، وأعتبرها الديمقراطيون مجرد (حماقة خطرة)[*] .

وكذلك كانت العلاقات مع الشاه واحدة من الموضوعات التى بحثها (جون كيندى) بمجرد توليه الرئاسة الأمريكية ، حيث أمر باعداد ورقة عمل عن العلاقات مع إيران ، حتى قبل انتقاله إلى البيت الأبيض بالفعل .

ومن الأمور التى ساعدت على اهتمام الرئيس (كيندى) بإيران تعارف شقيقه (روبرت كيندى) بالصدفة على عدد من الإيرانيين المعارضيين للشاه ، الذين كانوا يعيشون فى المنفى فى الولايات المتحدة ، حيث كان (روبرت كيندى) يعتبر نفسه (رجلاً ذا قيم اخلاقية عالية) وأنه مكلف بمهمة (تخليص العالم من الطغاه الفاسدين) ، كما أن (روبرت) تحدث مع شقيقه (جون) أثناء قضائهما عطلة نهاية الأسبوع فى (هانيس بورت) وهو يشير إلى نموذج للكرة الأرضية عن (شقاء الأرض التى نعيش عليها) وتساءل (روبرت) ماذا (سنفعل بشأن هذا الشقاء يا جون ، وكيف سنتخلص من كل هؤلاء الطغاة الدمويين) .

وتسلم الرئيس (كيندى) ورقة العمل التى طلبها بعد عدة أيام من جلوسه فى المكتب البيضاوى فى البيض الأبيض ، وكان الشخص الذى وقع هذه الورقة هو

(*) من مقال لأمير طاهرى ، رئيس تحرير جريدة (كيهان) الإيرانية ، نشر بمجلة (المجلة) السعودية فى أغسطس ١٩٨٤ فى العدد ٢٣٣ .

(جون هاولينج) نائب مدير مكتب الشئون اليونانية والتركية والإيرانية فى وزارة الخارجية الأمريكية ، والذى كان يدرك مدى كراهية كيندى للشاه .

وكان الديمقراطيون يكرهون بصفة عامة الدور الذى لعبته وكالة المخابرات المركزية ، فى الاطاحة بحكومة (مصدق) ومساعدة الشاه على استعادة الحكم فى ١٩٥٣ ، وكان كيندى والليبراليون يعتبرون هذا الدور الأمريكى (ذكرى سوداء) يجب محوها .

وبحث (هاولينج) فى ورقة العمل التى أعدها عدّة بدائل لنظام الشاه ، وكان أكثر الإحتمالات مباشرة وتطرفاً ينص على أن تؤيد الدول الغربية انقلاباً عسكرياً ، يسير على الخط الذى كان يدعو إليه (مصدق) ويؤيده صغار ضباط الجيش الإيرانى ، ولكنه يرى أن النظام الجديد الذى ستتم إقامته على هذا النحو ستكون فيه عدة عيوب ، بالرغم من أنه لن يكون معادياً للولايات المتحدة بقوة ، وسيحظى بتأييد سكان المدن ، وأنه لا بد من الموازنة بين هذه العيوب التى ستظهر على المدى القصير ، وبين المزايا التى ستترتب على المدى البعيد ، على وجود نظام حكم يحظى بشعبية أكثر فى إيران ، ومن هذه العيوب التى ستترتب على تغيير النظام فى إيران ما يلى :

١ – إنهاء الحلف المركزى الذى يضم إيران وتركيا والباكستان .
٢ – انسحاب البعثة العسكرية الأمريكية من إيران .
٣ – التخلى عن البرنامج الحالى لتحقيق الاستقرار فى اقتصاد إيران .
٤ – اتخاذ خطوات غير معروف طبيعتها للحصول على مزيد من الأموال من الشركات العالمية .
٥ – ضربة كبيرة لسمعة الولايات المتحدة فى العالم .
٦ – فرصة لتغلغل الشيوعيين فى نظام الحكم الجديد .
٧ – فقدان صوت إيران المؤيد لأمريكا فى الأمم المتحدة .
٨ – اتخاذ الحياد كسياسة إيجابية ، ربما على أساس خط يقع بين منتصف الطريق بين نهرو وعبد الكريم قاسم .
٩ – قبول المساعدات الاقتصادية ، وربما العسكرية من الاتحاد السوفيتى .

وقد تعرض (هاولينج) أيضاً لشخصية الشاه ، وقال فى تقريره : « *إنه بالرغم من أن الشاه يتمتع بذكاء كبير فإنه غير مستقر من الناحية العاطفية ، ويشترك مع كثير من الإيرانيين فى اعتقادهم بأن الغرب يمكن أن يتخلى عنهم فى سبيل الوفاق مع الاتحاد السوفيتى ، أو عن طريق دعم المعارضة الداخلية فى إيران ، وقد أدى التغيير الأخير فى الإدارة الأمريكية إلى زيادة قلقه إلى حد كبير* »(*) .

وتقول الوثائق إن (روبرت كيندى) أراد المضى فى هذا الطريق إلى أبعد مدى ، أى تنظيم إنقلاب قومى فى إيران تتولى بعده مقاليد الحكم الجبهة الوطنية ، التى أنشأها (مصدق) وكان (جون كيندى) بعد أن بدأ فى التعرف على حقائق السلطة ، لا يفكر بنفس هذه الصورة ، لا سيما بعد أن خرج من عالم الاحلام ، بعد أول فشل لسياسته الخارجية فى عملية (خليج الخنازير) ضد كوبا ، كما أن (جون كيندى) لم يكن يرى أية شواهد على وجود معارضة جدية ضد الشاه فى ذلك الوقت .

أما شقيقه (روبرت كيندى) فقد انطلق لاصلاح هذا الوضع ، (أى عدم وجود معارضة جدية ضد الشاه) ، فظهرت بفضل تشجيعه مجموعة من التنظيمات المعادية للشاه ، وظهرت الأولى بين صفوف الطلبة الإيرانيين فى الولايات المتحدة ، ثم فى أوربا .

وبعثت هذه التنظيمات رسائل إلى دوائر المعارضة فى إيران لكى تخرج من مخابئها ، وتظهر معدنها الحقيقى ، ولذلك شهدت طهران اجتماعاً جماهيرياً حاشداً نظمته الجبهة الوطنية ، وكان (روبرت كيندى) متحمساً لذلك بشدة ، وكان يعتبر أنه سيدخل التاريخ عن طريق إقامة حكومة تحظى بالشعبية فى دولة بعيدة ذات تاريخ قديم .

وقد كان روبرت كيندى يرشح (الاهيار صالح) الذى كان وزيراً للداخلية فى عهد (مصدق) ثم كان سفيراً لدى واشنطن وكان الأمريكيون يحبونه ، وقد

(*) المرجع السابق .

تدخل فيها ، فى حين كانت الشركات الأمريكية تصر على أن يصل نصيبها من أسهم هذه الشركات المشتركة إلى ٤٩٪ ، كما عدلت إيران عن شراء أسهم فى شركة (بان أمريكان) لما وصفته بالشروط المهينة التى تمس السيادة القومية لإيران .

واستخدمت إيران وسائل أخرى للضغط على الولايات المتحدة ، فى مجال كانت فيه بين الطرفين حسابات متبادلة ، حيث كان الشاه يرغب فى الحصول على ٢٣ ألف ميجا واط من الطاقة الكهربائية خلال ثمانية عشر عاماً ، نظراً لما كان يتوقعه الشاه من نفاذ احتياطيه من البترول خلال عشرين أو ثلاثين عاماً ، بالاضافة إلى أنه كان يعتقد أن البترول يمكن أن يستخدم فى مجالات أخرى غير توليد الطاقة ، حيث يمكن استخراج نحو سبعة آلاف عنصر منه ، وان بعض هذه العناصر سيساهم مساهمة هامة فى مواجهة نقص المواد الغذائية ، الذى سيعانى منه العالم فى المستقبل ، وأنه يمكن استخراج طاقة من مصادر أخرى كالفحم والسولار والغاز والطاقة الشمسية والطاقة الذرية وغيرها .

وكان (الشاه) يبرر ذلك بأن سكان إيران سيصبحون بعد عشر سنوات فى حجم كل من فرنسا وإنجلترا ، حيث سيصلون إلى ٤٥ مليون نسمة على الأقل ، وستصبح إيران حينئذ إحدى الدول الأوربية الصناعية العشر ، مما يجعل توسعها الصناعى يحتاج لهذه الطاقة ، التى تستخدم فى تحلية مياه البحر لرى الأراضى الزراعية الجافة فى إيران ، وكانت خطة إيران التى وضعتها مؤسسة (الطاقة الذرية الإيرانية) ، تقضى بإنشاء عشرين مفاعلاً ذرياً حتى عام ١٩٩٤ ، بحيث يتم إنشاء مفاعل ذرى واحد كل تسعة أشهر ، وفى السنوات التى تليها تقام خمس مفاعلات ذرية كل عام ، بطاقة تبلغ خمسة آلاف ميجا واط ، مما حدا بإيران أن تعقد العديد من الاتفاقيات فى هذا المجال ، بعضها لشراء المفاعلات ، وبعضها لشراء الوقود ، وبعضها من أجل التنقيب عن اليورانيوم داخل إيران وفى استراليا ودول افريقية .

ولكن الأمريكيين لا يسلمون بذلك ، ويعتقدون أن طموح الشاه يدفعه لمحاولة الحصول على القنبلة الذرية ، لانعدام التوازن العسكرى بينه وبين الاتحاد السوفيتى ،

الثورة البيضاء .. ما لها وما عليها

لقد حاول (الشاه) التوفيق بين المصالح الأمريكية فى إيران ، وبين مصالحه الشخصية كامبراطور للبلاد ، حيث كانت مصالح الطرفين تتطابق أحياناً ، وتتعارض أحياناً أخرى ، ومن هنا كانت السنوات بين ١٩٥٣ و ١٩٦٣ ، سنوات تثبيت النظام وقمع الحركة الوطنية ، ليس من خلال بطش جهاز المخابرات (السافاك) فحسب ، ولا من خلال القبضة الحديدية للجيش فقط ، ولكن أيضاً بتحقيق بعض المطالب التى كانت تطرحها الجبهة الوطنية الموالية للدكتور (مصدق) وتزايد بها على (الشاه) .

ولأن (الشاه) نفسه كما أوضح (كرميت روزفلت) يعتقد أن هذه الاصلاحات ضرورية للمحافظة على الجبهة الداخلية ، ولضمان ولاء الشعب لحكامه ، لأنه يرى ان الأساليب العسكرية والأمنية ليست وحدها كافية لتطوير إيران وتقدمها ولاعادة بنائها من جديد على الطريقة العصرية .

من أجل ذلك بدأ الشاه (محمد رضى بهلوى) يضع خططاً للتنمية سباعية وخماسية ، وفى عام ١٩٦٢ بدأ (الشاه) فى تطبيق ما أطلق عليه إصطلاح (*الثورة البيضاء*) ، أو (*ثورة الشاه والشعب*) وتطبيق قانون للاصلاح الزراعى ، وهى

الثورة التى كانت نقطة بدايتها الحقيقية فى ١٩ مايو ١٩٦١ ، حيث وجه الشاه نداء للشعب الإيرانى ، وطلب من البرلمان أعطاءه صلاحيات وسلطات استثنائية لانتشال إيران من تخلفها .

ولقد ارتبطت هذه البداية باسم الرجل الذى ما زال حتى اليوم يلعب دور الموفق والمنسق لحركة المعارضة الإيرانية وهو الدكتور (على أمينى) ، الذى كان مقرباً للإدارة الأمريكية ومحل ثقتها ، ففرضته على (الشاه) رئيساً للوزراء ، والذى كان معروفاً بقوة شخصيته ونزاهته ، الأمر الذى اتضح من بيانه الأول الذى اعلن فيه تصميمه على مقاومة الفساد وتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة قائلاً فى بيانه : « *إننى أحذر الأمة من مناورات أولئك الذين سيقفون فى طريق برنامجى الاصلاحى ، ويهددون مصلحة الوطن ، اننى سأقاوم الفوضى والمناورات الرخيصة بكل ما لدى من إمكانيات* » .

ولقد كان من الاجراءات التى اتخذها الدكتور على أمينى ، إغلاق الحدود وعدم السماح بالسفر .

وقد أخذ (الشاه) نصيبه فى حملة الاصلاح تلك ، فقام بتوزيع جزء من أراضيه التى كان أبوه قد استحوذ عليها ، حيث سيطر على ٧٠٪ من أراضى الدولة والاوقاف ، بينما كان ٦٠٪ من الفلاحين الإيرانيين لا يملكون أية مساحات من الأراضى ، وكان ٢٣٪ من هؤلاء الفلاحين يملكون أقل من هكتار واحد ، فى حين ان نحو مائة عائلة إيرانية كانوا يملكون ٦٥٪ من باقى الأراضى الزراعية فى إيران .

وفى عام ١٩٦٣ قدم (الشاه) برنامجاً اجتماعياً هو الذى عرف فيما بعد باسم (*الثورة البيضاء*) والذى كان يتكون فى البداية من تسعة بنود ، ثم بدأ عدد بنوده يزداد كل يوم ليصبح تسعة عشر بنداً ، كان من أهمها إلغاء نظام الاقطاع والتصديق على قانون الاصلاح الزراعى ، واشتراك العمال فى أرباح المصانع والوحدات الانتاجية ، وتعديل قانون الانتخابات ، ومنح المرأة كامل حقوقها السياسية ، والاجتماعية ، وإنشاء كتائب للتعليم الالزامى ، ومحو أمية الريف الإيرانى ، وإنشاء

دور للعدل ، سميت (بيوت الانصاف) وذلك للفصل فى الخلافات والقضايا الخاصة بالفلاحين وسكان الريف ، طبقاً للعرف السائد وبالسرعة المطلوبة .

كما شكل (الشاه) كتائب الصحة لنشر الوعى الصحى فى كافة أرجاء البلاد وشكل كتائب للتعمير للاسهام فى تطوير ودفع الحركة العمرانية خاصة فى الريف ، وكذلك أمم مصادر المياه السطحية والجوفية ، وحظر الافراط أو التفريط فيها ، ثم أعاد بناء كل المبانى الحكومية ومبانى الدولة لتتمشى مع روح العصر(*) ، ثم إعادة تنظيم الإدارة والتعليم بما يجعلهما يحققان الاستجابة لمتطلبات البلاد ، كما أصدر (الشاه) القوانين التى فتحت عليه فيما بعد ، أبواب المتاعب مع رجال الدين ، على النحو الذى سيأتى تفصيلاً . ورصف ٢٠٠٠٠ ميلاً من الطرق ، وباع المصانع الحكومية للتعاونيات وبنى ١٤ سداً للمياه .

وبهذه الثورة قال (الشاه) انه قضى على الاقطاع بكل مساوئه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح الفلاح لأول مرة فى التاريخ مالكاً لأرضه ومتحرراً من رابطه التبعية المرهقة لمالك الأرض ، كما ملك العمال ٤٠٪ من أسهم الشركات التى يعملون بها ، وضمن لهم نصيباً محترماً من أرباحها ، وأحدث توسعاً كبيراً فى التعليم والصناعات الثقيلة ، وقام بتصفية الوجود العسكرى السوفيتى والبريطانى تحقيقاً للوحدة الترابية للبلاد ، ثم انفتح على الاتحاد السوفيتى وأقام توازناً فى العلاقات السياسية والاقتصادية بين الكتلتين الشرقية والغربية ، وبنى قوات عسكرية مرهوبة الجانب ، وأصبح ٦٥٪ من الايرانيين يملكون مساكنهم ، وأصبح متوسط دخل الفرد يصل إلى ٢٢٠٠ دولاراً سنوياً ، وبلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية أكثر من مليون ، وانخفضت نسبة الأمية بين أبناء الشعب الإيرانى من ٨٥٪ إلى ٥٥٪ .

وبسبب التوسع الزراعى والصناعى انخفضت نسبة البترول فى الدخل القومى الإيرانى إلى ٣٥٪ فقط ، وأصبحت إيران تصنع محليا ٦٥٪ من مكونات مصنوعاتها

(*) كتاب الدكتور عبد السلام فهمى (التاريخ السياسى لإيران) .

النهائية ، وكان هناك مليون فرصة عمل عام ١٩٧٧ ، فى المشروعات الجديدة فى طهران ، وغير ذلك من المزايا والمكاسب التى يفاخر بها الشاه وشقيقته الأميرة أشرف بهلوى فى مذكراتهما .

ولكن بالرغم من ذلك فإن ثمة من يقول بأن الثورة البيضاء بقدر ما حققت نجاحاً ، بقدر ما لها من عيوب وآثار جانبية قد لا تكون مقصودة لذاتها ، ولكنها جاءت كنتيجة طبيعية للطريقة التى تم بها تطبيق هذه الاصلاحات ، التى كانت بمثابة نوع جديد من الرأسمالية فى القرية فرضتها الدولة بطريقة اجبارية ، وأخذ توزيع الأراضى شكلاً مجحفاً فى ظل سيطرة الدولة المتعاظمة ، التى كانت تستهدف فرض حل سياسى لمشكلة الريف ، وذلك لتصفيته وتجنب تهديد ثورى حقيقى وممكن من جانب حركة فلاحين استبد بهم الاستياء ، واستهدف خلق تجمع اجتماعى جديد فى مناطق الأرياف يؤيد ويدعم سياسات الحكومة .

ويرى أصحاب هذا الرأى أن هذا الهدف السياسى كان هو الباعث الدافع المباشر لتطبيق الاصلاح الزراعى ، وأن هذه السياسة المزدوجة الغاية هى التى كانت تدفع الحكومة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى تشجيع الدول الخاضعة لنفوذها لتطبيق هذا النوع من برامج الاصلاح ، لأنهم كانوا يعتقدون انه لكى يتم الاستقرار للدولة لا بد من إرضاء الفلاحين أولاً ، ويؤيدون رأيهم هذا بالقول ، إن هذا النظام للاصلاح الزراعى طبق فى اليابان تحت اشراف خبراء أمريكيين ، وطبق فى الصين قبل عام ١٩٤٩ ، كما طبق فى كوريا والفلبين ، ويقول أحد الكتاب فى شئون التنمية ما يلى :

« انه لا توجد حكومة تستطيع ان تلبى مطالب ترفعها انتفاضة طلابية ، ولكن أية حكومة تستطيع إذا ما عقدت العزم ، ان تحدث تأثيرات بالغة فى الظروف المعيشية للريف من أجل ان تلغى نزعة الفلاحين نحو الانتفاضة »[*] .

(*) مقدمات الثورة الإيرانية (لفرويد هوليداى) (طبعة ١٩٧٩) .

كما يرى البعض ان حكم أسرة بهلوى خلال الفترة من ١٩٢٥ حتى مغادرة الشاه لإيران فى يناير ١٩٧٩ ، قد أفقر الشعب الإيرانى وسلب ممتلكاته ، ذلك ان (رضا شاه الكبير) الذى تولى حكم إيران ، استحوذ على جزء كبير من الأراضى جبراً من مالكيها ، وقام بضم أراضى الدولة والأراضى الشاغرة إلى حوزته وأطلق عليها اصطلاح (الأملاك) أى الأملاك الخاصة ، ولما أراد الشاه (محمد رضا بهلوى) أن يحتوى غضب الشعب الإيرانى بعد حركة (مصدق) عام ١٩٥٣ ، أعلن انه قد تنازل عن جميع أملاكه للدولة للانفاق منها على الفقراء والمحتاجين ، الا أن (مصدق) رفض هذا الأجراء وبرر رفضه بأن أراضى الشاه ليست ملكاً له ، وإنما هى موقوفة عليه ، إذ أوصاه أبوه بذلك عندما أجبر على التخلى عن العرش .

ولم يكن الانتاج الزراعى يساهم فى الدخل القومى الإيرانى بأكثر من ١٥٪ ، بعد أن طغى تأثير الثروة البترولية الضخمة التى كانت تصل إلى ستة ملايين برميل يومياً ، وكانت تدر عائداً بلغ ٢٣ بليون دولاراً سنوياً ، لا يظفر الشعب الإيرانى منها الا بالفتات ، بينما الجزء الأكبر منه يخدم طموح الشاه وجنون العظمة والشعور بالتطرف ، حيث بلغت قيمة الأسلحة التى اشتراها الشاه فى عام ١٩٧٠ ، ٨٨٠ مليون دولاراً وصلت بعد سبع سنوات إلى ٩٤٠٠ مليون دولاراً وبلغ مجموعها من عام ٧٣ حتى عام ٧٨ نحو ١٩ مليار دولاراً ، دفعت لاسلحة وطائرات ، قال عنها وزير الخارجية الأسبق الدكتور (إبراهيم يزدى) ان الحفاظ عليها فقط يكلف إيران ٥٠٠ مليون دولاراً سنوياً ، وان تشغيلها يكلف إيران فى الساعة الواحدة ١,٥ مليون دولاراً ، وبعض هذه الأسلحة والطائرات لم يكن أحد خارج الولايات المتحدة يملكها غير إيران ، وكان تشغيلها صعباً حتى فى الولايات المتحدة ذاتها .

ولذلك حكم البعض على الثورة الزراعية بالفشل ، ففى الوقت الذى حاول فيه والد الشاه ان يخفف من قبضة الاقطاع ، حاول ابنه محمد رضا بهلوى القضاء

على الاقطاع واسقاطه ، ولكنه حرم المزارعين من المساندة المالية التى كانوا يتلقونها من الاقطاعيين من جهة ، ومن شبكة التسويق من جهة أخرى ، وهى الشبكة التى كان يسيطر عليها الاقطاعيون ، ولم يوفر لهم مساندة مالية بديلة ولم ينجح فى توفير احتياجاتهم من الأسمدة أو خلق نظام بديل للتسويق ، ولذلك نزح الفلاحون باعداد هائلة إلى المدن ، حيث كان التصنيع يوفر فرصاً لبعضهم ، بينما الباقون يبحثون دون جدوى عن عمل .

وما كان على هؤلاء الا ان يتحولوا فى النهاية إلى احتياطى للثورة القادمة ، لا سيما بعد أن حاول (الشاه) التخطيط لبرنامج صناعى ضخم لم تكن لديه كل مقومات نجاحه .

جنـــون العظمـــة

كانت المعارضة الإيرانية تردد فى منشوراتها ودعاياتها ضد (الشاه) ان هذه الترسانة من الأسلحة لا تخدم مصالح الشعب الإيرانى ، لأنها لا ترهق فقط ميزانية الدولة وتبدد ثروة إيران ، وتتم على حساب المشروعات الحيوية الأخرى ، وتربط الاقتصاد الإيرانى بالاقتصاد الأمريكى سلباً وإيجاباً ، وتفرض على إيران ٤٥ ألف خبيراً أمريكياً ، يتمتعون بحكم القانون بما يتمتع به الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات ، بل إنها أكثر من ذلك استخدمت لإخماد أنفاس الشعب الإيرانى وخنق الأصوات المنادية بالحرية ، وأنها جعلت من الجيش برجوازية جديدة تحصل على امتيازات الاقطاعيين وتتمتع برواتب خيالية وامتيازات عينية لا حصر لها .

بل ان صفقات السلاح تلك فتحت الباب على مصراعيه للرشوة وخلق الوسطاء وأفساد الروح العسكرية داخل القوات المسلحة الإيرانية .

وعلى سبيل المثال نسوق تلك القصة المشهورة ، فقد دخلت الشهبانو (فرح) إلى أحد محلات الجوهرات فى باريس ولفتت نظرها ماسة ثمينة فعلقت بها عينا الشهبانو ولم تستطع مقاومة اغراءها ، فسألت عن ثمنها فقيل لها رقم خيالى رأت معه ضرورة الرجوع إلى (الشاه) قبل أن تقدم على شرائها ، فطلبت (الشاه)

من باريس تليفونيا وذكرت له ما كان من أمر الماسة التى تتمنى ان تقتنيها ، ولم يسع (الشاه) الا أن يستجيب لرغبة الشهبانو فرخص لها بشرائها فعادت إلى محل المجوهرات ، فكانت خيبة أملها شديدة عندما قال لها الرجل : (آسف يا سيدتى لقد بيعت الجوهرة) ، وذهلت الشهبانو فمن يستطيع غيرها أن يدفع قيمة هذه الماسة ؟؟ .

ولما استفسرت بأدب جم عمن اشتراها ، كانت أكثر ذهولاً عندما علمت أن التى اشترتها زوجة أحد الجنرالات الإيرانيين ، ولما عادت إلى إيران وطلبت من رجال السافاك تحرى الأمر ، اتضح أن مشترية الماسة هى زوجة قائد سلاح البحرية الإيرانية ، الذى حصل على رشوة فى صفقة أسلحة بحرية كبيرة ، فطرد من منصبه وطلبت الحكومة الإيرانية من الملحق البحرى الأمريكي مغادرة البلاد لوجود شبهة تورطه فى هذه القضية .

وهناك آلاف القضايا المشابهة والمشهورة فى إيران ، كقضية الرشوة المعروفة التى تورط فيها وزير التجارة ومعاونوه فى صفقة سكر ، وقضية غش لبن الأطفال ، والأخطر منها جميعا أزمة الطاقة التى حدثت فى النصف الثانى من عام ١٩٧٧ ، للخلل الفنى نتيجة الدراسة الخاطئة لأحد السدود التى قام بها أحد بيوت الخبرة الأمريكية ، وأرغمت أحدى الشركات الفرنسية على تنفيذها ، رغم اعتراضها عليها ، فتسبب الخلل الفنى فى السد فى عجز كبير فى الطاقة الكهربائية ، اضطرت معه الحكومة إلى اغلاق ١٨٠ مصنعا واعطاء عمالها عطلة لمدة شهرين ، بالاضافة إلى الخسارة التى سجلها ٩٠٠ مصنعاً طبقاً للبيانات الرسمية التى نشرت آنذاك وأدت إلى خسارة ٤٠٪ من الانتاج العام للدولة ، واضطرت الحكومة إلى قطع التيار الكهربائى لمدة خمس ساعات يومياً بالتناوب فى كافة أنحاء إيران ، من أقصاها إلى أقصاها .

كما أن طموح الشاه وجنون العظمة الذى ، تملكه جعله يبدد أموال الشعب التى يجتبيها من البترول على مشروعات ضخمة تنقصها الجدوى الاقتصادية ، وحتى المقومات الأساسية لبعض هذه الصناعات ، وعلى سبيل المثال ، أن (الشاه) أقام

فى مدينة (أصفهان) مجمعاً ضخماً لصناعة الصلب أقامه له الاتحاد السوفيتى على سبيل المقايضة ، فى حين أن إيران تفتقر إلى خام الحديد نفسه .

ولم يراع الذين خططوا للنهضة الصناعية الكبرى فى إيران أنها تفتقر للمقومات الأساسية لهذه النهضة ، فهى لا تملك القوة البشرية القادرة على إنشاء هذه الصناعات وإدارتها ، مع عدم كفاية الطاقة الكهربائية ، ونقص المواد الانشائية واختناق الموانى بحركة السفن التى تضطر للبقاء فى عرض البحر ، انتظاراً للأذن لها بالدخول مدة تصل أحيانا إلى ستة أشهر تفسد خلالها حمولتها ، وتتحمل الخزينة الإيرانية بسبب ذلك ملايين الدولارات كغرامة تأخير ، وحتى عندما تتمكن هذه السفن من تفريغ حمولتها فإنها لا تكاد تخرج من اختناق الموانى حتى تقع فى اختناق الطرقات التى لم تعد أصلاً لهذا القدر من الضغط وحركة الشاحنات .

وزد على ذلك أن اتخام السوق الإيرانية بالسيولة النقدية وبالاستثمارات الضخمة ، خلق قداراً من التضخم وصل إلى ٤٠٪ ، وهى أعلى نسبة للتضخم فى العالم ، مما أدى إلى ارتفاع أجور المساكن بصورة خيالية ، حتى وصل إيجار الغرفة الواحدة نحو مائتى جنيه ، ومع ذلك كان من الصعب حصول الإيرانى عليها ، فى الوقت الذى كانت توجد فيه فى مدينة طهران وحدها ٤٠ ألف شقة سكنية خالية ، و (٢٢٠,٠٠٠) وحدة سكنية ما زالت فى مرحلة الاعداد وأصبحت إيران تأتى فى المرتبة الرابعة فى ارتفاع أسعار المساكن بعد (جده) و (الكويت) و (أبو ظبى) ، وقد أدى اضطرار الإيرانيين إلى الحصول على سكن لهم إلى انتشار الرشوة على نطاق واسع فى أجهزة الدولة ، ليتمكن الموظفون الإيرانيون من الحصول على الفرق بين مجموع مرتباتهم وأجور سكنهم .

وكانت صرخات الشعب لا تكاد تصل إلى مبنى البرلمان حتى يتبدد صداها ، لأن أعضاء البرلمان كانوا هم الملاك الحقيقيون لتلك الوحدات السكنية الشاغرة ، أو التى فى طور الانشاء ، وكانوا يستهدفون من إغلاقها التحكم فى سلم الايجارات حتى وصل الأمر أحيانا إلى أن تظل الشقة مغلقة عدة سنوات لفرض الايجار الذى يرتضيه صاحبها .

تبديد أموال الشعب :

وتتضمن قائمة الاتهامات ان إيران التى تعتبر فى الأصل بلداً زراعياً تنتج ما يكفيها ، أصبحت تستورد أكثر من ٧٠٪ من احتياجاتها من المنتجات الزراعية ، وأصبح قطاع الزراعة الذى يعمل فيه نحو ٣٠٪ من مجموع الشعب الإيرانى لا يساهم الا بـ ١٥٪ من مجموع الدخل القومى ، هذا بينما أبرم الشاه مع الولايات المتحدة عقداً تجارياً بلغت قيمته نحو ١٥ بليون دولاراً وصفه (كيسنجر) نفسه بأنه أضخم عقد من نوعه بين دولتين ، وأنه يفوق فى ضخامته مشروع (مارشال) الذى قررته أمريكا لاعادة بناء أوربا بعد الحرب ، كما تعاقد الشاه مع الولايات المتحدة على شراء ثمانية محطات توليد كهرباء بالطاقة الذرية ، تتكلف عشرين بليون دولاراً ، بالاضافة إلى عشر محطات أخرى من ألمانيا وفرنسا .

كما تتضمن قائمة الاتهامات تبديد أموال الشعب الإيرانى وانفاقها على كل راغب فيها فى العالم ، ما عدا الشعب الإيرانى نفسه ، فقد استثمر الشاه فى فرنسا بليون دولاراً فى مشروع لانتاج اليورانيوم لتحصل إيران على ١٠٪ من إنتاجه ، واشترى الشاه ٢٥٪ من اسهم شركة (كروب) فى ألمانيا الغربية ، كما قدمت إيران قروضاً لدول أوربية ودول نامية ، وصلت إلى ١٢,٥ بليون دولاراً .

وسيأتى فى قائمة الاتهامات هذه ما ذكره (إبراهيم يزدى) وزير الخارجية الإيرانى السابق نقلاً عن الوثائق التى وجدت فى مقر السفارة الإيرانية فى واشنطن عن الرشوة التى كانت تقدم لاعضاء الكونجرس ، وهدايا أعياد رأس السنة حتى بلغ ، كما يذكر إبراهيم يزدى ، ما انفقته السافاك بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ فى الولايات المتحدة فى هذا المجال ١٩ مليون دولاراً .

وهذه الوقائع مع خطورتها ، لا تكاد تقارن بما كان يحققه أفراد أسرة الشاه من مكاسب نتيجة المضاربة والوساطة والاتاوات ، حيث كان يندر أن يوجد مشروع أو مؤسسة ضخمة ليسوا شركاء فيها ، حتى أنه عندما جاء (شريف أمامى) إلى الحكم أثناء اشتداد الأزمة فى إيران وعين وزيراً جديداً للبلاط ، كان

أول مرسوم أصدره وزير البلاط الجديد ، يحظر فيه على أفراد الأسرة المالكة القيام بأية صفقات أو عمليات تجارية أو التعامل مع شركات أجنبية أو مؤسسات حكومية أو ممارسة أية ضغوط أو استغلال أى نفوذ لدى الشركات الأجنبية أو الحكومة ، وهو نفس القرار الذى سبق (لعلى أمينى) أن أتخذه عندما كان وزيراً للبلاط فى عهد (مصدق) .

فقد أرسل (أمينى) كتاباً رسمياً إلى والدة الشاه وشقيقاته ، اللائى كن خارج إيرانْ آنذاك ، يأمرهن بعدم العودة إليها ، كما ألزم أفراد عائلة الشاه فى عهد (مصدق) أيضاً ، بالا يرسلوا أية توصية أو طلب إلى وزارات الحكومة أو مصالحها إلا عن طريق وزير البلاط نفسه ، حتى يقرر وزير البلاط ما إذا كان ذلك يتفق أو يتعارض مع القانون .

مؤسسة للابتزاز :

ومن بنود قائمة الاتهامات أيضاً (مؤسسة بنياد بهلوى) التى تأسست لتقوم على رعاية القضايا الاجتماعية والثقافية للبلاد ، والتى كانت تخضع خضوعاً فعليا لسلطة الشاه ، الذى ينفرد بتعيين المشرفيين عليها ، والتى كان من الصعب أن يُعرف شىء عن ميزانيتها ، على الرغم من أنها كانت تملك فى بداية تأسيسها فقط منشآت بلغت قيمتها نحو ١٣٣ مليون دولاراً ، تشمل ممتلكات شركة (بواخر الخليج) وبنك التنمية الإيرانى ، ومؤسسة (المطبوعات الملكية) و (شركة التأمينات الوطنية) ، ومصنع (جلستان لتكرير السكر) ، ومصانع الأسمنت فى اقليمى (فارس) و (خورستان) ، بالاضافة إلى عشرات الفنادق ومئات المطاعم والنوادى الليلية ، إلى جانب المبالغ التى تلتزم المؤسسات فى إيران بتقديمها إلى (مؤسسة بنياد بهلوى) مثل (مؤسسة الأوقاف لاملاك أسرة بهلوى) التى كان يرأسها الجنرال (خادمى) الذى قتل فى منزله بعد الثورة على أثر مشادة مع اثنين مجهولى الهوية ، بسبب ما تردد حول الرشاوى التى كان يدفعها من شركة الطيران إلى تلك المؤسسة وأفراد أسرة بهلوى .

كذلك كان الحال بالنسبة لشركة البترول الإيرانية التى كان يرأسها الدكتور (محمد إقبال) رئيس الوزراء السابق ، والتى كانت المورد الذى لا ينضب لتمويل هذه المؤسسة وأمثالها من المؤسسات التى كانت تتخذ ستاراً للاثراء من جانب أفراد أسرة بهلوى .

مـدينـة الخيـام :

أما مدينة (برسوبوليس) أو مدينة الخيام ، فقد انشأها الشاه على مساحة ٤٠٠ فداناً ، تلك الخيام المكيفة الهواء كانت قد ثبتت على قواعد تجعلها تقاوم العواصف الهوائية التى تصل سرعة الرياح فيها إلى ٦٠٠ كيلومتراً فى الساعة ، وقد أعدت هذه الخيام لاستقبال نحو عشرين ألف مدعوا من بينهم ١٢٦ من رؤساء وملوك الدول ، كانت الطائرات الإيرانية تحضر لهم كافة الأطعمة والمشروبات من مطاعم (مكسيم) الشهيرة فى باريس ، بحيث لم يكن يقدم من الأطعمة الإيرانية سوى الكافيار .

وقد بلغ عدد زجاجات النبيذ التى استهلكت فى أثناء هذا الاحتفال ٢٥ ألف زجاجة ، وذهبت أكثر التقديرات اعتدالاً ومعقولية حول تكاليف هذا الاحتفال بأنها نحو مائة مليون دولاراً ، فى الوقت الذى تعيش فيه القرى الإيرانية ، وحتى جنوب طهران ، محرومة من أبسط مظاهر الرعاية الاجتماعية ، حيث يعيش جميع أفراد الأسرة فى غرفة واحدة ، ومع ذلك ينقصهم فيها الماء النظيف والحد الأدنى من الظروف الصحية ، حتى لقد بلغ ببعض العائلات حداً جعلها تبيع أبناءها لأنها لا تستطيع إطعامهم .

التهـــريـــب :

وإذا ذهبنا إلى مبنى بنك (مللى إيران) سنجد قوائم بأسماء الشخصيات الإيرانية البارزة التى قامت بتهريب أموالها إلى بنوك عالمية خارج إيران ، ففى أثناء الثورة ،

وفى أواخر أيام حكم الشاه قامت اللجنة الثورية ببنك (مللى إيران) بتوزيع قائمة تضم العشرات من أسماء الشخصيات البارزة فى عهد الشاه ، موضحة أمام كل منها المبالغ التى قامت بتهريبها وقد بلغ مجموع ما احتوته القائمة من مبالغ مهربة ثلاثة عشر مليار وثلاثمائة وأربعين مليون وربعمائة ألف دولار (١٣,٣٤٠,٤٠٠,٠٠٠) .

ومن بين الأسماء التى احتوتها هذه القائمة اسم (جمشيدة أموزجار) رئيس الوزراء السابق و (عبد الله رياض) رئيس مجلس النواب ، و (هوشانج انصارى) آخر مدير لشركة البترول ، و (ايراج وحيدى) وزير الطاقة ، والجنرال (طوفنيان) وزير الدفاع ، والجنرال (خادمى) مدير شركة الطيران ، و (رضا قطبى) مدير الإذاعة والتليفزيون وابن خال الشهبانو ، و (محمود جعفريان) نائب مدير الحزب والذى اعدم بعد الثورة ، و (غلام رضا نكباى) عمدة طهران السابق و (نعمة الله نصيرى) مدير السافاك السابق ، والذى اعدم بعد الثورة ، و (هرمز غريب) مدير التشريفات بالبلاط الامبراطورى ، و (يزدان بناه) مدير الصحافة بالقصر ، و (اردشير زاهدى) سفير إيران السابق فى واشنطن ، و (بهرام بهرامى) سفير إيران السابق فى القاهرة ، و (شيخ الاسلام زاده) وزير الصحة ، و (منوتشهر تسليمى) وزير التجارة ، وشهرام بهلوى ، وشهرزاد بهلوى ، وأسماء أخرى تصل إلى المائة اسم .

أفـــلام الجنس :

كذلك كان فى دور السينما ودور النشر والمكتبات آلاف الاطنان من أفلام وكتب الجنس التى كانت تعرض وتباع دون أية رقابة أو قيود لالهاء الشباب الإيرانى عن الواقع المؤلم الذى كانوا يعيشون فيه .

ولقد كان من المناظر المألوفة للشاه حينما يحضر احتفالاً دينيا فى أحد المساجد الكبرى فى مدينة طهران ، انه لم يكن يجلس على الأرض أسوة بباقى شعبه وتواضعاً

لله ، وإنما كان يخصص له مقعد ملكى يجلس عليه داخل المسجد ، بينما الناس من حوله جلوس على الأرض .

ولقد بلغ من ضعف الثقة فى تدين الشاه وحقيقة إيمانه أن أتهم بالإلحاد ، وباعتناق المذهب البهائى الذى كان يقدم كل الدعم والتأييد لاتباعه البارزين ، الذين كانوا يحتلون المناصب القيادية فى الدولة ، وعلى رأسهم (أمير عباس هويدا) الذى تولى رئاسة الوزراء فى إيران لمدة ثلاثة عشر عاماً متصلة ، وكذلك الجنرال (عبد الكريم أيادى)المرافق العسكرى الخاص بالشاه ، والجنرال (خادمى) مدير شركة الطيران ، و (هوشانج أنصارى) وزير الاقتصاد ومدير شركة البترول ، و (منصور روحانى) وزير الزراعة ، وغيرهم كثيرون يضيق عنهم الحصر ، حكموا إيران وتحكموا فى رقاب شعبها .

وكان (الشاه) يرد على متهميه بعدم التدين بل وبالإلحاد ، بزيارة أضرحة الأولياء فحسب الأمر الذى لم يترك اثراً على الشعب .

حرب أكتوبر وأزمة البترول :

« وجاءت حرب أكتوبر كحدث مدو وعادل ، وكانت أزمة البترول التى لولاها لما استطاعت إيران أن تحتل أهميتها الحالية فى الساحة العالمية ، ولقد كانت آثارها أثاراً مدهشة ، فبدأت المقاطعة وتعديل الأسعار وانتهى العهد الذى كانت فيه الدول الصناعية تشترى بأبخس الأثمان السلع التى بنت عليها تقدمها الاقتصادى ، وسادت الفرحة إيران ، وملأ الفخر كل الإيرانيين ، فبفضل هذا التغيير الاقتصادى ، بدأت الخطوات الهامة على طريق التقدم وبدأ تنفيذ المشروعات الكثيرة الهامة فى كل المجالات لاحياء المجتمع الإيرانى »(*) كما تقول الامبراطورة فرح .

(*) من مذكرات الأمبراطورة فرح

كانت هذه هى بداية التحول العميق الذى طرأ على العلاقات الإيرانية – الأمريكية فى عهد الشاه ، والذى فتح أبواب المشاكل والجدل ، الذى بدأ أحياناً بصوت عال بين المسئولين الإيرانيين والأمريكيين ، وبين أجهزة الإعلام فى البلدين ، بسبب حرص إيران على ان تستفيد من ثروتها البترولية لبناء بلد متخلف ، ٨٠٪ من ابنائه من الأميين ،وتعيش الأغلبية الساحقة منهم دون حد الكفاف ، وتنقص قراهم ، وحتى مدنهم الكبرى أبسط المرافق الصحية ونعنى بها شبكة المجارى ، والمياه النقية والمسكن الصحى .

وعندما فرض حظر البترول العربى على الغرب والولايات المتحدة ، ورأت إيران أن الأمر لا يخصها ، وأنها فى وضع لا يجبرها على استخدام البترول كسلاح سياسى ، وأن من واجبها كما يقول الشاه ، أن تفى بما ألتزمت به من عقود ، استفادت إيران كثيراً من ملء الفراغ .

ولقد تردد على لسان المحلل الإنجليزى (فرويد هوليداى) فى البحث الذى نشر فى الولايات المتحدة أنه بعد الاتفاق السرى الذى عقد فى عام ١٩٧٢ ، بين الرئيس الأمريكى (نيكسون) الذى كان وثيق الارتباط بالدوائر المالية الأمريكية العليا ، وبين شاه إيران لبيع الأسلحة لإيران ، طلبت طهران فى عام ٧٣ من دول الأوبك زيادة أسعار النفط الخام ، الأمر الذى تم بنسبة كبيرة تركت أثارها المدمرة على كثير من الدول ، وفى مقدمتها دول أوروبا الغربية مما يشير بأصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة ورئيسها بالنسبة لزيادة أسعار النفط لاغراض خاصة ، إذ أن إيران أصبح فى وسعها نتيجة لذلك تمويل أضخم عملية شراء للأسلحة عرفها التاريخ الحديث .

وبالرغم من كل ذلك فلم تكد تمضى نحو أربع سنوات حتى بدأت الولايات المتحدة تضيق ذرعاً بسياسة الأوبك ، التى وصفت الشاه بأنه أحد صقورها البارزين الذين يمارسون ضغوطهم على المنظمة لزيادة رفع أسعار البترول ، ولقد احتد النقاش أحياناً بين المسئولين الإيرانيين والشاه شخصياً ، وبين المسئولين الأمريكيين وأجهزة الإعلام والصحافة فى البلدين .

وكان للشاه رأى يردده دائماً يقول بأن معجزة النفط ستنتهى بعد خمسة وعشرين عاماً ، ويجب أن نفكر من الآن فى أنواع بديلة من الطاقة ، سواء كانت ذرية أو كيماوية ويجب علينا أن نقوم بتنسيق موقفنا فى مواجهة التضخم المتزايد ، إذ أن صياحنا لا يعلو عندما تزيد الدول الصناعية قيمة صلبها ، ولا تكتب صحف الدول الغربية عن ذلك شيئاً ، ولكن ارتفاع أسعار البترول منذ حرب أكتوبر ٧٣ وضع الاقتصاد الغربى فى خطر ، وخاصة فى دول أوربا التى تعتبرها الولايات المتحدة ، رغم كل تعارض أو تنافس فى المصالح بين هذه الدول والولايات المتحدة ، بمثابة خط الدفاع المتقدم عن العالم الحر .

التهـديـد المتبـادل :

ومن هنا بدأ التوتر فى العلاقات الإيرانية – الأمريكية يزداد حدة وعمقاً ، وظهر ذلك بوضوح فى الاجتماع الذى انعقد بين شاه إيران من جهة ، و (وليام سايمون) وزير الخزانة الأمريكى ، والذى كان مصحوبا (بديفيد وروكفلر) مدير بنك تشيز منهاتن من جهة أخرى ، وهو الاجتماع الذى انعقد فى إحدى الجزر الإيرانية بالخليج ، حيث كان الشاه يقضى عطلة أعياد النيروز ، فى آواخر شهر مارس ٧٦ .

فقد جاء الاثنان إلى إيران فى وقت كان ينعقد فيه مؤتمر دعت إليه إيران ، ويضم مديرى البنوك الإيرانيين والأمريكيين ، بهدف تحويل إيران إلى سوق عالمية للمعاملات المالية فى منطقة الشرق الأوسط ، وهو الأمر الذى فشلت إيران فى تحقيقه ، أمام المبررات التى ساقها الأمريكيون بهذا الصدد ، وتتمثل فى نقص الشروط الضرورية لاقامة مثل هذه (البورصة) المالية العالمية فى طهران لنقص العمالة ، وتضخم الأسعار وندرة البنوك الأجنبية فى إيران ، وسوء المواصلات ، وعدم كفاءة المطار وأزمة المساكن وغلاء أسعارها ، وغيرها .

ولقد التقيت بالصدفة فى مطار طهران الدولى ، وكنت والصديق اللواء أحمد نصر ، الملحق العسكرى آنذاك ، بالسفير الأمريكى بالقاهرة مستر (هنرى التس)

الذى كان قد حضر إلى طهران لمقابلة مستر (سايمون) ، وقد ذكر لنا أن (وليام سايمون) التقى بالشاه وان المقابلة كانت عاصفة ، حتى ان سايمون وصف الشاه (بالجنون) .

وكلما اشتدت حملة الصحافة الأمريكية على إيران وعلى الشاه شخصياً ، كلما ازداد غضب الشاه وتصلبه وقام بتوجيه الاتهامات للأمريكيين ، فلقد صرح الشاه فى أحد مؤتمراته الصحفية ، بأن دولتين فى العالم هما اللتان تعملان ضد إيران ، وهما (ليبيا) و (الولايات المتحدة) ، بل ان الصحف الإيرانية اتهمت الولايات المتحدة بأنها هي التى تقف وراء محاولة الأرهابى الدولى (كارلوس) لخطف وزراء بترول الأوبك أثناء اجتماعهم فى (فيينا) ، وأن محاولة قتل (جمشيد اموزجار) وزير الداخلية الإيرانى ، كانت هى الهدف الرئيسى من المؤامرة ، وأن أمريكا هى التى كانت تقف وراء أطلاق كل من الجزائر وليبيا لسراح (كارلوس) وزملائه .

ولقد ظلت الصحافة الإيرانية لفترة طويلة تعكس أراء القادة الإيرانيين الذين يرون أن أمريكا تريد أن تخلق من دول الخليج بزعامة المملكة العربية السعودية ، قوة موازنة لإيران فى منطقة الخليج ، وأن أمريكا هى التى تحرض الدول العربية على الضفة الأخرى للخليج للقضاء على منظمة الدول المصدرة للبترول ، وهى التى تحرك السياسة العربية دون أن تعتبر بما حدث فى حرب (انجولا) و (الفيتنام) .

بل لقد مضى الشاه فى تصلبه تجاه الولايات المتحدة مقابل تصلبها معه فى تلبية طلباته من الأسلحة ، حين ذكر أنه إذا كان السلاح سلعة تملكها الولايات المتحدة ، فان البترول سلعة تملكها إيران ، وستبيعها لمن يعطيها السلاح ، وفى هذا تهديد واضح للولايات المتحدة بالتحول لنحو الاتحاد السوفيتى ، لشراء السلاح منه مقابل البترول الإيرانى ، كما صرح الشاه لصحيفة (دير شبجل) الألمانية فى ديسمبر ١٩٧٦ ، بأنه يجب مقارنة الأسعار الجديدة للنفط بالأسعار الجديدة للطاقات الأخرى ، كالغاز الطبيعى والطاقة النووية والطاقة الشمسية ، وما يمكن الحصول عليه من البحار ، وأن النفط يجب أن يستهلك لانتاج المواد البتروكيمائية فقط ،

ليستمر انتاجه مائة عام بدلاً من عشرين عاماً كما يريد الغرب ، الذى يحاول استهلاك نفطنا مقابل لا شىء ، ويبيعنا اكتشافاته بحيث ندفع فيها دماءنا .

وكان (الشاه) قد صرح فى حديث لمجلة (بزنس ويك) الأمريكية أنه إذا ما حاولت الولايات المتحدة الضغط على دول الأوبك بحظر بيع الأسلحة لها ، فان إيران ستشترى أسلحتها من فرنسا وإنجلترا والاتحاد السوفيتى ، لأن خطر الاتحاد السوفيتى على إيران نتيجة التعامل معه لن يزيد عن خطر حظر الاسلحة عليها .

بل إن أهم وأخطر قرار اتخذه (الشاه) وأثار غضب شركة (بريتش بتروليام) البريطانية والولايات المتحدة ، كان القانون الذى أصدره الشاه فى ٣١ يوليو عام ١٩٧٣ ، بإلغاء اتفاقه مع (الكونسرتيوم) الذى يقضى بإنهاء سيطرة الشركات الثمانية المكونة لهذا الكارتل ، على استخراج وبيع وتسويق البترول والغاز الإيرانيين ، الأمر الذى كان يشكل نقطة تحول بارزة فى صناعة النفط الوطنية ، حيث أنه يعيد للدول المنتجة للبترول والغاز الطبيعى ، سيادتها على مصادر ثروتها القومية ، الأمر الذى ستكون له نتائجه الواسعة والعميقة ، ذلك ان هذا القانون مكن إيران من الحصول على عائدات أكثر ، ومكنها من تحقيق وتنفيذ مشروعاتها الاقتصادية والكثير من برامجها ، وبشر بامكانية تحقيق إيران مكانة تجعل لها قوة فعالة فى الاقتصاد العالمى .

وبالفعل استطاعت إيران المشاركة فى العديد من المشروعات العالمية ، حيث اشترت ٤٠٪ من اسهم شركة (كروب) الألمانية لصناعة الحديد والصلب ، كما أصبح بوسعها تقديم المعونات لدول العالم الثالث ، فقد بلغت عائدات إيران بعد سيطرتها على ثروتها البترولية ١٨,٦ مليار دولاراً عام ١٩٧٥ .

وبلغ حجم تصدير إيران للبترول الخام من نفس هذا العام ٩,٦ ملياراً متراً مكعباً ، بزيادة مقدارها ٥,٣٥٪ عن عام ٧٤ ، كما وقعت إيران عام ١٩٧٦ على أضخم اتفاق لتصدير الغاز الإيرانى عن طريق الاتحاد السوفيتى إلى النمسا وألمانيا الاتحادية وفرنسا ، إذا أنه وفقاً لهذا الاتفاق تصدر إيران سنوياً إلى الدول الأوربية

١٣,٤ مليار متراً مكعباً ، وذلك حسبما صرح الدكتور (منوتشهرى اقبال) مدير شركة النفط الإيرانية فى الذكرى الثالثة لاصدار هذا القانون .

كما وقعت إيران مع فرنسا إتفاقاً للتعاون يعتبر فريداً من نوعه ، بحيث أثار قلق الولايات المتحدة ، وهذا الاتفاق تبلغ قيمته ٩ مليارات من الدولارات ، وتقيم فرنسا بمقتضاه محطات كهربائية نووية ومصنع لانتاج الغازات السائلة ، وبناء ناقلات لنقل هذا الغاز السائل ، ثم مد خط أنابيب بين إيران وأوربا لنقل الغاز ، وتوسيع مصانع الحديد والصلب الإيرانية ، وبناء مترو طهران .

وأهم من ذلك وأخطر اقترح الشاه تأسيس منظمة جديدة بمساعدة مالية من جميع الدول الاعضاء فى الأوبك ، ومن إثنتى عشرة دولة صناعية فى العالم تتخذ شكل صندوق ، يقدم القروض للدول النامية بشروط سهلة وبفائدة تقدر بـ ٢٪ لمدة خمسة وعشرين عاماً ، وهذه كلها تطورات أثارت قلق واشنطن وغضبها .

ضرب إيران بالسعودية :

وهكذا مضت المساجلات الكلامية بين طهران وواشنطن ، ورد وزير خارجية إيران فى مؤتمر مسقط للدول المطلة على الخليج فى عام ٧٦ ، على التهديد الأمريكى لدول الأوبك بأن عهد التهديدات قد ولى ، وأن دول العالم الثالث والدول النامية ستستخدم مصادرها المحدودة لما تقتضيه مصالحها الوطنية ، الا أن رد الولايات المتحدة والغرب على موقف إيران فى الأوبك كان موجعاً ، فقد مارست أمريكا ضغوطها على السعودية واتحاد الامارات العربية فى مؤتمر الأوبك فى ديسمبر ٧٧ للاكتفاء بزيادة الأسعار بنسبة ٥٪ بدلاً من ١٠٪ التى قررها المؤتمر فى المرحلة الأولى ، كما اعلنت السعودية زيادة إنتاج بترولها بما يعوض النقص فى الأسواق العالمية .

ولم تمض أكثر من ثلاثة أسابيع على ذلك حتى أعلنت الشركات الاخوات الثمانية ، أعضاء (الكونسورتيوم) المستخرجة والمسوقة للبترول الإيرانى ، تخفيض

مشترياتها منه بحجة ارتفاع أسعاره ، مما اضطرت معه إيران وبعض دول الأوبك إلى تخفيض أسعار بترولها .

كما ترتب على قرار الكونسورتيوم تخفيض مشترواته من بترول إيران ، أن انخفضت مبيعات إيران خلال الثلث الأول من يناير ١٩٧٧ بـ ٦٠٪ عما كانت تبيعه فى مثل هذا الوقت من العام السابق ، أى بواقع ٣,٥٥٨,٤٢٤ برميل يومياً ، بينما كانت قد باعت فى ديسمبر ١٩٧٦ ما يعادل ٥,٤٥٣,٥٥٦ برميل يومياً ، مما سجل نقصاً فى مبيعات إيران البترولية بعد خمسة عشر يوماً فقط من انعقاد مؤتمر قطر بـ ٣٤,٧٪ ، فى الوقت الذى كانت إيران تأمل أن تزيد مبيعاتها عام ٩٧٧ بنسبة ١٠٪ ، الأمر الذى ثارت من أجله إيران حتى أنها هددت الشركات التى لا تفى بالتزاماتها مع إيران بوضعها فى القائمة السوداء ، والتنسيق مع دول الأوبك الأخرى ، لاتخاذ موقف مماثل فى مواجهة هذه الشركات .

ولقد كانت الحملة الصحفية الإيرانية على (أحمد زكى يمانى) وزير البترول السعودى من القسوة والعنف إلى الحد الذى وصفوه بأنه (عميل) — و (كلب حراسة) للمصالح الأمريكية ، وكان ذلك تعبيراً عن أحساس إيران بالضربة الأمريكية القاصمة التى وجهت إلى اقتصاد إيران ، وبالتالى إلى سياستها الداخلية والخارجية ، فقد أعلن (عبد المجيد مجيدى) وزير الدولة للميزانية والتخطيط الإيرانى ، عن اضطراره لتأجيل تقديم الميزانية عن موعدها المقرر بخمسة عشر يوماً لاعادة النظر فيها نتيجة الانخفاض فى تصدير البترول الإيرانى ، الذى قال إنه بلغ أكثر من ٢ بليون دولار .

واعترف الشاه فى عصبية ظاهرة لمجلة (بزنس ويك) الأمريكية قائلاً بأنه إذا اضطرت إيران إلى تخفيض انتاجها ، فإن ذلك سيؤثر على خططنا الاقتصادية وعلى قواتنا العسكرية ، كما حذر السعودية من عواقب عجز إيران عن الوفاء بالتزاماتها فى مجال المعونات الخارجية ، تلك المعونات التى تدعم الاستقرار فى المنطقة الأمر الذى يساعد بدوره على تنمية الاقتصاد العالمى ، أكثر مما يساعده تكديس أموال بعض الدول المنتجة للبترول فى البنوك ، وهو يعنى السعودية .

وقد استاءت الحكومة الأمريكية من محاولات الشاه جذب التأييد فى نطاق منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لفكرة رفع الأسعار ، نظراً لخشيتها من أن يؤدى هذا الموقف إلى أضعاف النفوذ المعتدل الذى تمارسه المملكة العربية السعودية داخل المنظمة ، وهو النفوذ الذى تراه الحكومة الأمريكية بمثابة ملاذها الأكيد لحماية الدولار والانتعاش الاقتصادى الأمريكى .

كذلك لم تتخذ الحكومة الأمريكية سياسة واضحة ومحددة لدعم حكومة الشاه فى محاولاتها السيطرة على الخليج بحجة مقاومة النفوذ السوفيتى المتزايد فى المنطقة ، فقد كان من رأى الشاه ضرورة اقامة تنسيق كامل بين إيران والولايات المتحدة فى المجال العسكرى ومجال الاستخبارات فى منطقة الخليج ، ولكن الحكومة الأمريكية خشيت أن يكون فى هذا التعاون مع إيران ما يسىء إلى مشاعر الزعامة السعودية التى ترتاب تقليدياً فى نوايا القوة العسكرية الإيرانية .

وفى رأى بعض المراقبين الغربيين ان مشاعر الاستياء التى تراودالشاه من قديم إزاء الزعامة السعودية ، قد اشتدت حدة بسبب انحياز أمريكا الواضح لهذه الزعامة ، على حساب علاقاتها الوثيقة بالشاه ، لدرجة أن الشاه عند مغادرته إيران تحت الضغط الشعبى رفض أن يطلب الاذن لطائرته لعبور المجال الجوى السعودى فى طريقها إلى مصر ، إما عزوفاً عن التقدم بطلب إلى السلطات السعودية ، وإما تجنباً لتعرضه للاذلال إذا ما رفض هذا الطلب ، وفضل الشاه أن تحلق طائرته جنوباً فوق الخليج ومضيق هورمز وخليج عمان ، ثم غرباً حتى حوض البحر الأحمر ، ثم شمالاً بغرب حتى أسوان ، وقد أضاف هذا الطريق المضنى أربع ساعات إلى رحلة الشاه ، حبس فيها المراقبون أنفاسهم ، بعد ان اختلفت الأقوال فيما حدث للطائرة .

الحاجة إلى القروض :

بل ان ضربة (الكونسورتيوم) لإيران كانت معجزة إلى الحد الذى طلبت إيران فيه قرضاً كبيراً من الأسواق الأوربية قيمته ٥٠٠ مليون دولاراً لتعويض نقص عائداتها من البترول ، وأهم من ذلك ما كشف عنه الشاه لنفس المجلة (بزنس

ويك) من أن الولايات المتحدة كانت قد بعثت إليه برسائل بواسطة (كيسنجر) لتثنيه عن موقفه المتشدد لرفع أسعار البترول ، وهو ما لم يستجب له ، وهذا الأمر الذى اعترف به الشاه ، أحرج الرئيس كارتر وعقّد مهمته فى اصلاح الاقتصاد الأمريكى ، وهو ما لم ينسه الرئيس كارتر لشاه ، الذى دفع عرشه وصحته ثمناً له .

لقد اجبرت هذه الضربة من جانب الولايات المتحدة ضد البترول الإيرانى ، الشاه على إعادة النظر فى وأراقه وخططه وطموحه ، فأضطر إلى تأجيل بعض مشروعات الخطة ، ووضع أولويات جديدة لهذه المشروعات ، كما عجز عن الوفاء بما التزم به من قروض للدول التى يرى ضرورة مساعدتها ، لارتباط ذلك بالاستقرار السياسى والاقتصادى فى منطقة جنوب غرب آسيا ، كالهند ومصر وباكستان وأفغانستان وتركيا وغيرها من الدول الأخرى .

بل لقد اضطرت إيران إلى استبدال جانب من معوناتها التى وعدت بها بعض تلك الدول ، بالبترول الذى لم يعد له مشترى ، ولجأت كذلك إلى المقايضة على بترولها بالسلع الرأسمالية والغذائية مع الدول الاشتراكية وقام الشاه بجولة لهذا الغرض فى دول شرق أوربا .

كما ان الشاه ابتلع طموحه فى شراء الاسلحة المتقدمة من مصادرها ، كما عجز عن تنفيذ العقود التى ارتبط بها فى مجال الطاقة الذرية ، التى كانت تشكل احدى معالم سياسة تحديث إيران بعد حرب ١٩٧٣ بين مصر وإسرائيل .

لقد ارجع الشاه تحريك المعارضة الإيرانية والطلبة الإيرانيين فى الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية ضد نظام حكمه ، إلى موقفه المتشدد من محاولة الاستفادة من ثروة بلاده القومية وهى البترول ، وكان يركز على هذه النقطة فى كل تصريحاته ومؤتمراته الصحفية ، بل كان يحذر الغرب دائماً من عواقب محاولات اضعاف إيران ، وهو يعنى بالطبع نظام حكمه هو ، لأن الغرب هو الذى سيكون الخاسر الأول لأنه لن يجد بديلاً لإيران ونظام حكم الشاه لحماية مصالحه والحفاظ على استراتيجية التصدى لمحاولة التسرب الشيوعى إلى المنطقة والعودة إلى تقسيم إيران من جديد .

الاتهامات المتبادلة بين الشاه والأمريكيين

وهكذا كان الخلاف حول أسعار البترول واتهام الأمريكيين للشاه بأنه أحد الصقور الجارحة فى الأوبك الذى يتزعم حملة رفع الأسعار ، وكيف أحدث ذلك شرخاً فى الزواج الذى دام ربع قرن بين (محمد رضا بهلوى) شاه إيران وبين كافة رؤساء الولايات المتحدة الذين توالوا على الحكم خلال هذه الفترة ، والذى انتهى فى أواخر السبعينيات نهاية غير سعيدة .

وقد رأينا كيف كانت انعكاسات حرب أكتوبر على مضاعفة عائدات إيران البترولية اضعافاً كثيرة ، فارتأى (الشاه) معها أن يرضى طموحه فى ان تصبح إيران أكبر قوة ردع مسلحة فى المنطقة ، حيث أصبح يعتبر نفسه المسئول الوحيد عن حماية منطقة الخليج ومعابر البترول فى مواجهة الشيوعية والتسلل السوفيتى ، الأمر الذى يجعله بصورة مباشررة أو غير مباشرة ، مسئولاً عن أمن الغرب والعالم الحر والدول غير الشوعية ، بما يستحق معه أن يكون مفوضاً تفويضاً كاملاً فى شئون المنطقة كشرطى لها .

ومن هنا كانت رغبة (الشاه) الجامحة فى الحصول على السلاح المتقدم المتطور بكميات هائلة من المدفع إلى القنبلة الذرية ، ومن جهاز اللاسلكى البسيط إلى جهاز

الرادار المحمول (اواكس) ، ومن شبكة التليفونات العادية إلى المحطات الالكترونية للتسمع عن طريق الأقمار الصناعية .

وقد فتح كل ذلك على (الشاه) باب المتاعب على مصراعيه ، وازداد الجدل عنفاً بينه وبين خصومه ومنتقديه فى الولايات المتحدة ، سواء داخل الكونجرس ، وخاصة لجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى ، أم عند الرأى العام الأمريكى ، أم فى صفوف المعارضة الإيرانية التى تعيش فى الولايات المتحدة ، والتى اتخذت منها الإدارة الأمريكية ورقة ضغط على نظام الشاه ، حيث كان يبلغ عدد أفرادها نحو ٢٤٠ ألف إيرانى يمثلون خلاصة المجتمع الإيرانى والنخبة المثقفة فيه ، كل ذلك وضع نظام حكم الشاه فى قفص الاتهام وموقف الدفاع الدائم ، ولقد كانت للشاه مبرراته التى يقتنع بها ، ويحاول أن يقنع الآخرين بها دون جدوى .

ومن بين تلك المبررات ، المخاوف أو الأوهام التى كانت قابعة فى أعماق الشاه من صحوة (القومية العربية) وحركتها النشطة فى أوائل الستينات ، حيث كان قادة إيران يعتقدون بأن (القومية العربية) و (مصر عبد الناصر) يريدان ان يتخذا من منطقة الخليج قاعدة انطلاق نحو تكوين وحدة بين دول عربية تربطها بإيران حدود مشتركة ، ومشاكل تتعلق بالأمن والملاحة والمنازعات الاقليمية وقضايا الاقليات ، مما جعل من إيران (فأراً فى مصيدة) لا سيما بعد انسحاب القوات البريطانية من شرق السويس الذى تم فى عام ١٩٧١ ، والذى دفع إيران إلى احتلال ثلاث جزر عربية فى الخليج قبل اتمام هذا الانسحاب بيوم واحد .

كما كان ذلك الخوف من القومية العربية واطماعها ، على حد تعبير (نصير عسار) مدير الإدارة السياسية فى وزارة الخارجية الإيرانية ، فى محاضرة ألقاها فى جامعة طهران عام ١٩٧٦ ، هو الذى لم يدع لإيران خياراً فى انتهاج سياسة التسليح المكثفة ، التى اتاحت (حرب أكتوبر) للشاه الامكانيات المالية التى يستطيع بها وضع هذه السياسة موضع التنفيذ .

حرب القارة الهندية :

ثم كانت الحرب الهندية - الباكستانية التي أدت إلى اقتطاع بنجلاديش بدعم من السوفيت ، والتي اضعفت باكستان ، التي يعتبرها الشاه أحد خطوط دفاعه المتقدمة ، حتى أنه هدد مراراً بالتدخل المسلح ان تكرر مثل هذا العمل العسكرى ضد باكستان ، وزاد من فزع إيران بهذا الصدد ، نجاح الهند فى اجراء أول تفجير نووى لها ، الأمر الذى يقلب التوازن فى جنوب غرب آسيا رأسا على عقب ، مما دفع الشاه إلى البحث عن امتلاك نفس السلاح وهو ما كان يحفزه إلى إقامة نحو ٢٢ مفاعلاً ذرياً فى كافة أنحاء إيران ، فأنشأ منظمة جديدة باسم (منظمة الطاقة النووية الإيرانية) للاسراع فى استخدام الطاقة فى الأغراض السلمية .

وإذا كانت إيران تجاور الاتحاد السوفيتي لمسافة تمتد ١٥٠٠ ميلاً ، وهى التى قاست من احتلال سوفيتى لشمالها ، ومن إقامة السوفيت لـ (جمهورية أذربيجان) الديمقراطية على الأرض الإيرانية ، فإنه من الطبيعى أن تكون إيران على حذر ، وخوف من احتمالات غزو سوفيتى لأراضيها ، مما يدفعها إلى تسليح نفسها بقدر ما تستطيع . إذ كانت إيران رغم ادعاء الشاه بأنها لا تنوى امتلاك القنبلة الذرية ، عازمة على انشاء جيش لا يهزم إلا بالقنبلة الذرية ، وكانت على عين اليقين من أنها أعجز من أن تكون نداً للاتحاد السوفيتى فى أى صدام عسكرى ، وإنما كانت ترى أن دورها يتركز فقط فى الصمود يوماً أو عدة أيام ، فى مواجهة القوات السوفيتية الغازية ، حتى يهب لنجدتها أصحاب المصلحة فى بقاء إيران بعيدة عن قبضة السوفيت .

إيــران .. والعــراق :

كذلك كان يطيب للشاه دائماً ان يسترعى الانتباه ، إلى خطورة جيرانه فى العراق على أمن بلاده ، بعد أن أصبحت هذه البلاد كما يزعم قاعدة للسوفيت ، «

ونقطة انطلاق لهم بصورة تجعل المنشآت البترولية الإيرانية ، والمنشآت العسكرية ليست بعيدة عن التدمير .

من هناك كان (الشاه) يعقد المقارنات دائماً فى مؤتمراته الصحفية التى كان يرد فيها على منتقدى سياسته فى مجال التسليح ، بين الامكانيات العسكرية المحدودة لإيران التى يبلغ عدد سكانها ٣٤ مليوناً ، وبين الامكانيات العسكرية الهائلة (للعراق) التى كانت آنذاك لا يزيد عدد سكانها عن سبعة ملايين ، لا سيما بعد نجاح (الاتحاد السوفيتى) فى ذلك الوقت فى الحصول على قواعد له فى (الصومال) و (اليمن الجنوبى) ، وعلى تسهيلات بحرية فى سواحل (ليبيا) و (سوريا) ، كما كان (الاتحاد السوفيتى) يحاول نفس الشىء فى (موزنبيق) .

وإذا كان هذا يوضح تصورات (إيران) ومخاوفها ، وبالتالى مبررات (الشاه) لانتهاج سياسة تسليح مكثفة ، فإن الأمر لم يكن على هذا القدر من البساطة والتسليم من جانب خصوم الشاه ومنتقديه الذين كانوا يرون أن رصد الشاه لـ ٩٥٠٠ مليون دولاراً لميزانية الدفاع عام ١٩٧٦ ، وهو ما يعادل ميزانية الدفاع لكل من انجلترا وفرنسا من ناحية ، كما يعادل مجموع ما انفقته إيران على خطة التنمية الخمسية فى الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٨ من ناحية أخرى ، إذ يرون ان مثل هذا الثقل العسكرى سيكون بالضرورة على حساب التنمية ، وحق الشعب الإيرانى فى الرفاهية والتقدم .

كما أن هذه الترسانة الهائلة من الأسلحة التى يعلوها الصدأ ، بعد فترة قصيرة ، ستضع (الشاه) تحت ضغط الشعور المتطرف بالقوة ، الذى يسيل لعاب اطماعه ، ويجذبه رغماً عنه إلى خلق بؤر للتوتر فى منطقة ، هى فى غير حاجة إلى مثل هذا التوتر ، وكانوا يسوقون على ذلك أدلة ماثلة فى الأذهان ، إذ يذكرون أنه ما بين عامى ١٩٦٢ ، ١٩٧٠ بعث الشاه بالأسلحة إلى الجيش الملكى فى اليمن الشمالية بقيادة (الإمام البدر) لسحق ثورة الشعب اليمنى هناك ، بالاضافة إلى ادعاءاته فى البحرين واستيلائه على الجزر العربية الثلاث السابق الاشارة إليها ، كما هب لسحق

ثوار ظفار بدعوة من السلطان قابوس الذى يئس من العرب فى هذا المجال ، كما تدخلت إيران تحت حكم الشاه فى عام ١٩٧٣ فى أقليم (بلوخستان) الباكستانى حين تفجرت هناك ثورة وطنية أخرى ضد الحكومة المركزية .

كما بعث بين عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٥ بأكثر من ألف جندى إيرانى للقتال إلى جانب الأكراد من اتباع الملا مصطفى البرزانى المتمردين فى شمال العراق ضد حكومة بغداد ، وكان (الشاه) يثور ضد الدول العربية الواقعة على سواحل الخليج إذا صدر منها ما لا يرضيه من قول أو فعل فكانت ردود فعله تتسم بالانفعال والتشنج ، حتى أنه سحب مثلاً سبعاً من سفرائه فى دول الخليج عام ١٩٧٦ بمجرد ان عرض للدراسة فى مؤتمر وزراء إعلام هذه الدول اقتراح بانشاء وكالة أنباء باسم (وكالة أنباء الخليج العربى) ، مما أثار مخاوف جيرانه وجعلهم يرفضونه كشريك فى أى تنظيم للدفاع أو الأمن فى المنطقة ، الأمر الذى أخذه منتقدوه فى الولايات المتحدة فى الحسبان وجعلوا من سياسة الشاه فى مجال التسليح قميص عثمان الذى يرفعونه فى وجهه فى كل مناسبة .

حملة ضد سباق التسليح :

كذلك كان منتقدوا (الشاه) فى الولايات المتحدة وفى الكونجرس ولجنة الشئون الخارجية يقولون ان مغالاة العاهل الإيرانى فى التسليح ، ستخلق سباقاً للتسليح بين دول المنطقة ، وتعطى الاتحاد السوفيتي فرصاً ذهبية للاستفادة المادية والسياسية والعسكرية من هذا السباق وهو ما يجب تفويته عليه ، بالاضافة إلى ان هذا القدر الهائل من الأسلحة سيخلق من الجيش قوة برجوازية وقوة ردع ضد الشعب الإيرانى ستكون بالضرورة على حساب حريته وحقوقه السياسية والاجتماعية ، وهو أمر لا يجب تشجيع الحكومة الإيرانية على الوصول إليه تلافياً لحدوث انفجار مدمر يعصف ، لا بنظام الشاه فحسب ، ولكن أيضاً بالمصالح الأمريكية ذاتها .

ومن القضايا الهامة التى أثارها خصوم (الشاه) ضد سياسته فى مجال التسليح ،

واستطاعوا بها استمالة المواطن والرأى العام الأمريكي ، قضية الرعايا الأمريكيين والخبراء العسكريين الذين تقتضي صفقات السلاح وجودهم على أرض إيران ، والذين كان عددهم قد وصل إلى ٤٥ ألف ، وكان مقدراً له أن يصل حتى عام ١٩٨٠ إلى نحو ٦٠ ألف ، حيث كان الأمريكيون يتساءلون عن مصير هؤلاء وسلامتهم إذا ما هدد إيران خطر داخلي أو خارجي ، حيث سيصبح هؤلاء الرعايا والخبراء بمثابة رهائن أمريكيين على أرض إيران ، وهو ما حدث بعد ذلك للرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا فى السفارة الأمريكية فى طهران ، ولا سيما وان المعارضة الإيرانية المسلحة كانت تحرض بسبق إصرار وتعمد ، على تركيز حركات الاغتيالات على الشخصيات الأمريكية البارزة الموجودة فى إيران لكى تقوى حجة المعارضين ضد سياسة التسليح الايرانية ، وضد تواجد الخبراء الأمريكيين على أرض إيران ، باظهار حكومة الشاه بمظهر العاجز عن حمايتهم وتوفير الأمن لهم .

وأهم من ذلك ما أثاره منتقدوا سياسة (الشاه) من الأمريكيين حول صورة أخرى من صور التناقض الأمريكى نتيجة إغراق إيران بالسلاح والخبراء ، فقد أثاروا افتراضاً بوقوع حرب أو صدام مسلح بين إيران وإحدى دول الخليج من جيرانها من الذين تغدق عليهم الولايات المتحدة كذلك سلاحها وخبراءها ، كالعربية السعودية مثلاً ، إذ قد يستيقظ الأمريكيون يوماً ما ، على قعقعة سلاحهم وهو يصطدم بعضه ببعض فى صفوف الجانبين المتحاربين ، وعلى دماء خبرائهم المختلطة بعضها وهم يتبادلون القصف ويقتل بعضهم بعضاً .

ثم كانوا يقولون هل يجوز للولايات المتحدة أن تظل مجرد تاجر سلاح تبيع لمن يدفع ، غير عابئة بقيم وأخلاقيات ومبادىء الشعب الأمريكى ، وعلاقاته بالشعوب صاحبة الحق والمصلحة فى تقرير المصير ؟؟

هذه هى الدفوع والانتقادات التى كان يوجهها خصوم الشاه لسياسته فى مجال التسليح ، وهى دفوع وانتقادات كان للشاه وللإيرانيين ردهم عليها وحججهم ضدها ، فماذا كانوا يقولون ؟؟

الرد على الحملة الإعلامية ضد الشاه :

لقد اتضح مما سبق كيف اتخذ المعارضون لسياسة الشاه ، والمتربصون به من الجانب الأمريكي من سياسته فى مجال التسليح (قميص عثمان) الذى يرفعونه فى وجهه فى كل مناسبة ، كوسيلة للتشهير والضغط على الامبراطور الطموح ، ورأينا الحجج التى يتذرعون بها لمعارضة هذا الطموح ، لا سيما من جانب لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكى ، والتى كانت تقاريرها التى تعارض فيها سياسة الإدارة الأمريكية حول صفقات السلاح الإيرانية ، أفضل مادة دعائية معادية ضد نظام الشاه ، جاهزة للاستغلال من جانب المعارضة الإيرانية ، ولاستفزاز الرأى العام داخل إيران والولايات المتحدة ذاتها .

وأصبحت الرسوم الكاريكاتورية الهزلية ضد الشاه من المناظر المألوفة ، ليس فى نشرات وصحف المعارضة الإيرانية فى الولايات المتحدة فحسب ، بل وفى الصحف الأمريكية ذاتها ، وفتحت الجامعات الأمريكية أبوابها للمؤتمرات التى كانت تنظمها فصائل المعارضة الإيرانية لحكم الشاه فى الولايات المتحدة ، لتنسيق نشاطها وتعبئة الرأى العام المحلى والدولى ضد حكم الشاه .

بل إن بعض الإذاعات الأمريكية كإذاعة (بوسطن) خصصت ساعات إرسال محددة فى الأسبوع ، لكى تعبر المعارضة الإيرانية من خلالها عن آرائها ضد نظام الشاه ، حتى استطاعت هذه المعارضة الإيرانية بدعم من الولايات المتحدة وأوساط الحزب الديمقراطى على الخصوص ، تحريك المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان ، ورابطة الحقوقيين الدوليين ضد حكم الشاه ، والتى كانت تعد بدورها لحملة عالمية ضد انتهاك حقوق الإنسان فى إيران ، متخذة من دول غرب أوروبا وإنجلترا نقطة انطلاق لها ، وهى الحملة التى استطاعت (السافاك) اكتشافها قبل البدء فيها ، فقامت بهجوم مضاد ومبكر عليها . ونشرت (السافاك) تقارير توهم فيها الرأى العام المحلى والدولى ، باختراقها لصفوف المنظمات الإيرانية الارهابية المعارضة ، وبسيطرتها الكاملة على نشاطها ، بل وبتمويل الجزء الأكبر منها من خلال

تدخل فيها ، فى حين كانت الشركات الأمريكية تصر على أن يصل نصيبها من أسهم هذه الشركات المشتركة إلى ٤٩٪ ، كما عدلت إيران عن شراء أسهم فى شركة (بان أمريكان) لما وصفته بالشروط المهينة التى تمس السيادة القومية لإيران .

واستخدمت إيران وسائل أخرى للضغط على الولايات المتحدة ، فى مجال كانت فيه بين الطرفين حسابات متبادلة ، حيث كان الشاه يرغب فى الحصول على ٢٣ ألف ميجا واط من الطاقة الكهربائية خلال ثمانية عشر عاماً ، نظراً لما كان يتوقعه الشاه من نفاذ احتياطيه من البترول خلال عشرين أو ثلاثين عاماً ، بالاضافة إلى أنه كان يعتقد أن البترول يمكن أن يستخدم فى مجالات أخرى غير توليد الطاقة ، حيث يمكن استخراج نحو سبعة آلاف عنصر منه ، وان بعض هذه العناصر سيساهم مساهمة هامة فى مواجهة نقص المواد الغذائية ، الذى سيعانى منه العالم فى المستقبل ، وأنه يمكن استخراج طاقة من مصادر أخرى كالفحم والسولار والغاز والطاقة الشمسية والطاقة الذرية وغيرها .

وكان (الشاه) يبرر ذلك بأن سكان إيران سيصبحون بعد عشر سنوات فى حجم كل من فرنسا وإنجلترا ، حيث سيصلون إلى ٤٥ مليون نسمة على الأقل ، وستصبح إيران حينئذ إحدى الدول الأوربية الصناعية العشر ، مما يجعل توسعها الصناعى يحتاج لهذه الطاقة ، التى تستخدم فى تحلية مياه البحر لرى الأراضى الزراعية الجافة فى إيران ، وكانت خطة إيران التى وضعتها مؤسسة (الطاقة الذرية الإيرانية) ، تقضى بإنشاء عشرين مفاعلاً ذرياً حتى عام ١٩٩٤ ، بحيث يتم إنشاء مفاعل ذرى واحد كل تسعة أشهر ، وفى السنوات التى تليها تقام خمس مفاعلات ذرية كل عام ، بطاقة تبلغ خمسة آلاف ميجا واط ، مما حدا بإيران أن تعقد العديد من الاتفاقيات فى هذا المجال ، بعضها لشراء المفاعلات ، وبعضها لشراء الوقود ، وبعضها من أجل التنقيب عن اليورانيوم داخل إيران وفى استراليا ودول افريقية .

ولكن الأمريكيين لا يسلمون بذلك ، ويعتقدون أن طموح الشاه يدفعه لمحاولة الحصول على القنبلة الذرية ، لانعدام التوازن العسكرى بينه وبين الاتحاد السوفيتى ،

المتحدة ، بصفة خاصة فى أوساط الحزب الديمقراطى ، أن طلب الشاه فى عام ١٩٧٦ إلى أحد الملحقين البحريين الأمريكيين فى طهران مغادرة البلاد ، لارتكابه أعمالاً اعتبرت تدخلاً فى الشئون الداخلية للحكومة الإيرانية ، وكان هذا الطرد بمثابة عمل رمزى موجه إلى الولايات المتحدة لافهامها أنه يمكن طرد المزيد من الخبراء العسكريين الأمريكيين فى طهران ، كما طلبت الحكومة الإيرانية من الولايات المتحدة سحب (قوات السلام الأمريكية) من إيران لعدم حاجتها إليها ، وهى القوات التى تتألف من الطلبة الأمريكيين أو الشباب الأمريكى ، المكلف بالخدمة العسكرية فى القوات المسلحة الأمريكية ، وتشجعهم الحكومة الأمريكية على العمل فى دول العالم الثالث لدعم الخبرة فيها ، أو لتنشيط بعض المشروعات ، سواء فى أوقات العطلات الصيفية أو على مدار العام .

وكانت حجة الحكومة الإيرانية التى شاعت آنذاك أنها تريد أن تقلل من حجم الوجود الأمريكى فيها ، بعد أن أصبح يؤذى شعور المواطن الإيرانى ويستفز عواطفه الوطنية ، بل إن الحكومة الإيرانية ذهبت إلى أبعد من ذلك حين أغلقت فى أكتوبر ١٩٧٦ ، محطة التليفزيون التى كانت مخصصة لخدمة الأمريكيين العاملين فى إيران ، والتى كانت تعرض المواد الأمريكية والدولية والأفلام الفاضحة ، ويعمل فيها مذيعون أمريكيون ، أو ايرانيون تعلموا فى الولايات المتحدة ويجيدون اللهجة واللكنة الأمريكية ، وهى الخطوة التى امتعضت لها الولايات المتحدة وحاولت دون جدوى وقفها ، إلا أن الحكومة الإيرانية رفضت الابقاء عليها مكتفية بزيادة ساعات الارسال على القنوات الأخرى لتعويض إغلاق هذه المحطة .

كذلك تمثل رد الفعل الإيرانى فى حملة التشهير العنيفة ، التى قادها رئيس الوزرا الإيرانى آنذاك (أمير عباس هويدا) ضد الشركات الأمريكية ، التى اتهمها بإفساد أخلاقيات وضمائر الإيرانيين بإلقاء الفتات لهم ، لمساعدة هذه الشركات على نهب الثروة الإيرانية ونقلها خارج إيران ، وهدد باتخاذ اجراءات رادعة ضد هذه الشركات ، بل لقد ذهب إلى الحد الذى أصبح فيه من المحظور على أية شركة أجنبية تعمل فى إيران ، أن تملك أكثر من نسبة ٢٥٪ من مجموع أسهم المشروعات التى

تدخل فيها ، فى حين كانت الشركات الأمريكية تصر على أن يصل نصيبها من أسهم هذه الشركات المشتركة إلى ٤٩٪ ، كما عدلت إيران عن شراء أسهم فى شركة (بان أمريكان) لما وصفته بالشروط المهينة التى تمس السيادة القومية لإيران .

واستخدمت إيران وسائل أخرى للضغط على الولايات المتحدة ، فى مجال كانت فيه بين الطرفين حسابات متبادلة ، حيث كان الشاه يرغب فى الحصول على ٢٣ ألف ميجا واط من الطاقة الكهربائية خلال ثمانية عشر عاماً ، نظراً لما كان يتوقعه الشاه من نفاذ احتياطيه من البترول خلال عشرين أو ثلاثين عاماً ، بالاضافة إلى أنه كان يعتقد أن البترول يمكن أن يستخدم فى مجالات أخرى غير توليد الطاقة ، حيث يمكن استخراج نحو سبعة آلاف عنصر منه ، وان بعض هذه العناصر سيساهم مساهمة هامة فى مواجهة نقص المواد الغذائية ، الذى سيعانى منه العالم فى المستقبل ، وأنه يمكن استخراج طاقة من مصادر أخرى كالفحم والسولار والغاز والطاقة الشمسية والطاقة الذرية وغيرها .

وكان (الشاه) يبرر ذلك بأن سكان إيران سيصبحون بعد عشر سنوات فى حجم كل من فرنسا وإنجلترا ، حيث سيصلون إلى ٤٥ مليون نسمة على الأقل ، وستصبح إيران حينئذ إحدى الدول الأوربية الصناعية العشر ، مما يجعل توسعها الصناعى يحتاج لهذه الطاقة ، التى تستخدم فى تحلية مياه البحر لرى الأراضى الزراعية الجافة فى إيران ، وكانت خطة إيران التى وضعتها مؤسسة (الطاقة الذرية الإيرانية) ، تقضى بإنشاء عشرين مفاعلاً ذرياً حتى عام ١٩٩٤ ، بحيث يتم إنشاء مفاعل ذرى واحد كل تسعة أشهر ، وفى السنوات التى تليها تقام خمس مفاعلات ذرية كل عام ، بطاقة تبلغ خمسة آلاف ميجا واط ، مما حدا بإيران أن تعقد العديد من الاتفاقيات فى هذا المجال ، بعضها لشراء المفاعلات ، وبعضها لشراء الوقود ، وبعضها من أجل التنقيب عن اليورانيوم داخل إيران وفى استراليا ودول افريقية .

ولكن الأمريكيين لا يسلمون بذلك ، ويعتقدون أن طموح الشاه يدفعه لمحاولة الحصول على القنبلة الذرية ، لانعدام التوازن العسكرى بينه وبين الاتحاد السوفيتى ،

الأمر الذى يحتاج معه الشاه إلى سلاح يساعده على الصمود ، ولو لعدة أيام حتى يتحرك أصحاب المصلحة للدفاع عن إيران ، على نحو ما ذكر (الشاه) فى مؤتمره الصحفى بحضور الرئيس (كارتر) ، حيث ذكر أنه أخذ درساً من التاريخ ولا يمكنه أن يعتمد على الحظ ، لأنه فى حربين عالميتين هوجمت إيران واستعمرت أراضيها برغم اعلانها الحياد ، وهو ما يعتقد أنه لا يجب أن يتكرر مرة أخرى .

كذلك كان من قناعات (الشاه) أن إيران وهى إحدى دول آسيا وشبه القارة والمحيط الهندى تشعر بالقلق على أمنها وأمن جيرانها ، الذين يعتبرون بمثابة خط دفاع متقدم عنها (كالباكستان) التى وقعت بينها وبين الهند حرب ، وأقتطعت منها (بنجلاديش) ، كما زاد قلق إيران بعد نجاح أول تجربة ذرية هندية عام ١٩٧٤ ، مما جعل الرسميين الإيرانيين يعلنون ضرورة أن تكون إيران يقظة ، وقال (الشاه) نفسه : « *إن إيران لا يمكن أن تقف موقف المتفرج بعد أن وصلت القنبلة الذرية إلى أيدى الفوضويين* » .

ثم استطرد :

« *ولم يعد صنع القنبلة الذرية سراً من الأسرار المستعصية ، بل أصبح بوسع من يملك القدرة المالية والفنية أن ينتج القنبلة الذرية ، وهذا ما يجعل إيران تطمع فى صنع قنبلة ذرية* » .

ومن هنا شهدت المفاوضات الإيرانية – الأمريكية منذ عام ١٩٧٤ تعثراً دام أربع سنوات ، لاصرار أمريكا على إجراء التفتيش والرقابة على استخدام إيران لهذه المفاعلات حتى لا تخرج بها عن الاغراض السلمية ، إلى محاولة صنع القنبلة الذرية ، ولذلك لم يصل البلدان إلى اتفاق نهائى حتى غادر الشاه إيران .

وكانت إيران فى عهد (الشاه) قد احتضنت فى مدينة (شيراز) مؤتمراً لمعالجة (انتقال تكنولوجيا الطاقة النووية) واشترك الوفد الإيرانى فى الحملة التى شنها المؤتمر على الرئيس الأمريكى (كارتر) ، بسبب اعلانه قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أيام فقط ، مشروعه الدولى لوقف استعمال(البلوتونيوم) كوقود ذرى ، وتحريم إنتاجه فى الولايات المتحدة ،لأنه يمكن استخدامه فى صنع القنبلة الذرية .

وقد كان الهجوم من القسوة حتى اضطر المندوب الأمريكى إلى مغادرة المؤتمر ، كما قاطعه مستشار الرئيس الأمريكى ورئيس مراقبة الأسلحة الذرية الأمريكية ، وبدلاً من أن تحاول إيران كدولة مضيفة التخفيف من حدة الحملة ضد الولايات المتحدة راحت تشارك فيها .

كذلك كانت لدى إيران مخاوف من سعى العراق لاقامة منشآت للطاقة النووية ، خشية أن تصنع العراق القنبلة الذرية ، حيث نشرت صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية ، آنذاك أنباءً عن محادثات سرية بين فرنسا والعراق حول المعدات والأجهزة الذرية ، إذا ما نجحت سيكون لدى العراق خلال عدة سنوات ترسانة كبيرة من الاسلحة الذرية ، وأن خطراً شديداً يهدد الشرق الأوسط من جراء ذلك ، وأن العراق طلبت ما بين ٧٠ إلى ٨٠ كيلوجراماً من اليورانيوم المشبع بنسبة ٩٣٪ خلال عامين من فرنسا ، وهو ما يمكن استعماله فى صنع الأسلحة النووية .

وقد ردت فرنسا على ما نشرته الصحيفة الأمريكية ، بأن اليورانيوم المباع للعراق غير مشبع بدرجة تجعله يصلح لصنع القنبلة الذرية ، وأن فرنسا ستشرف على استعماله .

ولكن إذا كانت هذه تحليلات الأمريكيين لطموح (الشاه) وسياسته ، وبالتالى عدم تحمسهم لمطالبه من الطاقة الذرية ما لم يقبل التفتيش وتحديد مواقع المفاعلات ، فإن إيران كانت ترد عليهم بأنها على صواب فى شكوكها ، لأن إيران كانت من أوائل الذين وقعوا على معاهدة الأمم المتحدة حول منع انتشار الأسلحة النووية ، كما أنها كانت أحد أصحاب الاقتراح الداعى إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية .

كما استخدمت إيران مزيداً من وسائل الضغط على الولايات المتحدة ، من ذلك انها تعاقدت بالفعل فى أكتوبر ١٩٧٧ مع فرنسا على مفاعلين نويين رقم ١ ، ٢ تقوم الشركة الفرنسية (فراماتون) ببنائهما فى منطقة (حليله) على بعد اثنى عشر

كيلومتراً من منطقة (بوشهر) على الخليج ، لتوليد ثلاثة آلاف وسبعمائة ميجا واط من الحرارة ، وألف ومائتى ميجا واط من الكهرباء باستخدام اليورانيوم المشبع .

كما تعاقدت إيران فى نفس العام مع شركة (كرفت وورك) الألمانية لبناء المفاعلين ٣ ، ٤ على نهر (كارون) لانتاج طاقة مقدارها ألفين وسبعمائة ميجا واط من الحرارة وتسعمائة ميجا واط من الكهرباء باستخدام نفس اليورنيوم المشبع ، بالاضافة إلى ما اعلنته الصحف الإيرانية آنذاك عن عزم إيران على التعاقد مع فرنسا وألمانيا لشراء أربع مفاعلات أخرى من فرنسا ، ومفاعلين من ألمانيا واليابان ليصل عدد مفاعلات إيران الذرية ، إلى عشرين مفاعلاً إذا ما وافقت الولايات المتحدة على اعطائها الثانى مفاعلات التى طلبتها .

وأكثر من هذا ، عقدت إيران عدة اتفاقيات للتنقيب عن اليورانيوم سواء داخل إيران أو خارجها ، مع كل من فرنسا والهند وبريطانيا وكندا واستراليا والسنغال والنيجر ، كما اشترت إيران أكثر من ثلاثين ألف طن من اليورانيوم ، من مصادر مختلفة كان من المقرر ان تحصل عليها ابتداءًا من عام ١٩٩٤ ، كما خصصت مؤسسة الطاقة الذرية الإيرانية مبلغ ٣٤٠ مليون دولاراً سنوياً ، لانفاقها فى مجال التنقيب والابحاث الذرية فى إيران .

ولقد شعرت أمريكا بالخطر ، فبالاضافة إلى محاولة إيران التعاون مع الهند فى مجال الطاقة الذرية للاستفادة من خبرتها فى هذا المجال ، عقدت إيران مع الهند عام ١٩٧٧ اتفاقيات للاسلحة لم تلفت الانتباه وقتها ، وهذه الاتفاقيات كانت تستهدف وضع أسس لصناعة مشتركة إيرانية – هندية لانتاج الأسلحة والتعاون فى المجالات النووية لتحقيق التكامل بين رأس المال الإيرانى من جهة ، وبين الخبرة والأيدى العاملة الهندية من جهة أخرى.

وكانت خطورة هذا التعاون تتمثل فى تحقيق هدفين لا توافق عليهما الولايات المتحدة :

○ أما الهدف الأول فهو زحزحة الجهات الموردة للأسلحة فى دول الغرب أساساً ، عن مراكز هيمنتها على أسواق السلاح فى الشرق الأوسط ، والحلول محلها .

○ وأما الهدف الثانى فهو اظهار التحدى لهيئة التصنيع العربية ، التى كانت مصر والسعودية بصدد إنشائها لدعم القدرة العربية .

كما خشيت أمريكا أن تكون نتيجة التعاون الإيرانى – الهندى ، أن تصبح المعلومات النووية سلاح مساومة فى يد الشاه ، فضلاً عن انتقال هذه المعلومات التقنية إلى دول أخرى .

ولقد عزز من هذه المخاوف الأمريكية ، تعاون إيران مع جنوب أفريقيا فى مجال الطاقة ، حيث كانت إيران تشترك وتمول الابحاث النووية التى تجريها جنوب أفريقيا ، وأن إيران كانت تنوى إجراء أول تجربة نووية فى صحراء جنوب أفريقيا ، ولذلك كانت الأخيرة تعتمد على إيران فى الحصول على ٨٠٪ من احتياجاتها البترولية ، وكانت إيران شريكاً فى مصفاة البترول الكبرى التى اقامتها جنوب أفريقيا .

الشاه يساهم فى حملة التهديد :

بل إن (الشاه) نفسه ساهم فى حملة التهديد وتصعيدها ، متحدياً الغرب أن يتخلى عن إيران ، قائلاً للصحفين الأمريكيين المرافقين (لهنرى كيسنجر) أثناء زيارته لإيران عام ١٩٧٦ : « *هل تستطيع أمريكا والعالم غير الشيوعى التضحية بإيران إذا تعرضت للخطر ؟؟ وهل هناك سوى طريق واحد ؟* » .

وألمح (الشاه) إلى الخطر الشيوعى على إيران فى رده على الأمريكيين المتخوفين على أمن وحياة مواطنيهم من الخبراء والرعايا الأمريكيين فى إيران قائلاً : « *إنه إذا تعرضت إيران للخطر من جانب دولة ليست صديقة للولايات المتحدة ، فإن الشعب الإيرانى كله سيصبح من الرهائن . وإذا كان العكس فلا خطر على الرعايا الأمريكيين الذين ليسوا مجبرين على العمل فى إيران فى حالة وقوع حرب أو خطر عليهم* » .

كذلك حاول (الشاه) تخويف الولايات المتحدة والغرب من تدفق السلاح الروسى وتغلغل النفوذ الشيوعى على حدود إيران ، وهو يعنى العراق ، حيث تعمدت الصحف الإيرانية بإيعاز من حكومة (الشاه) تضخيم وابراز ما جاء فى نشرة إنجليزية زعمت توقيع اتفاقية سرية بين العراق والاتحاد السوفيتى أبرمت فى ١٧ أغسطس ١٩٧٦ ، تتضمن تسليم الأسلحة الروسية الحديثة للعراق ، وتأسيس منشآت عسكرية فى العراق فى مناطق (حورية) و (عبدان) و (الشعيبه) ، والتى تجعل المنشآت البترولية الإيرانية القريبة من حدود العراق فى خطر .

كما كان من القرارات ذات المغزى التى اتخذها (الشاه) قبيل زيارة (كيسنجر) لطهران ، المباحثات التى أجرتها إيران مع الحكومة الاسترالية لانشاء مصنع لاشباع (اليورانيوم) فى استراليا بتمويل مشترك ، وكذلك لاستثمار مناجم(بوكسيد) الاسترالية لهذا الغرض .

ولذلك حرص (هنرى كيسنجر) على تهدئة ثورة وغضب إيران والتهوين من حملة أوساط الحزب الديمقراطى الأمريكى ضدها ، فقال رداً على تهديد (هوشانج أنصارى) الوزير الإيرانى ، بالتحول عن الولايات المتحدة إلى غيرها ، قال كيسنجر :

« من الممكن أن يوجد فى أمريكا أشخاص لم يتفهموا ولم يدركوا حقيقة صداقة إيران وأمريكا ولكن الرئيس الأمريكى والحكومة الأمريكية وأنا شخصيا ، ندرك ونفهم أهمية الموضوع وعمقه ، ونحن نقدر أصدقاء أعزاء كإيران التى تسعى لاستتباب الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وأن بلداً كهذا يعتبر هاماً وثميناً للعالم الحر ، وأن إيران ليست بحاجة إلى مساندة وحماية أمريكا ، بل ان العكس هو الصحيح ؛ وأنه فى جميع القضايا الدولية تتشابه وجهات نظر إيران وأمريكا » .

وكما سبق أن قلنا فإن الرئيس الأمريكى (ريتشارد نيكسون) ووزير خارجيته (هنرى كيسنجر) هما اللذان عينا الشاه شرطياً للخليج ، وكانا يتبنيان بالتالى سياسة تسليح إيران .. ولكن هل استطاع هنرى كيسنجر بهذه الكلمات الناعمة ، أن

يحمى عرش الشاه ونظام حكمه فى مواجهة الحزب الديمقراطى الأمريكى ، بعد صعود الرئيس الأمريكى (جيمى كارتر) إلى كرسى الرئاسة ، والذى راح يبيع حقوق الإنسان فى البازار الإيرانى ؟؟!

لماذا انهارت الثقة عند شرطى الخليج ؟!

على أن من أهم أوجه الخلاف التى طرأت على العلاقات الأمريكية – الإيرانية ، تلك القيود التى وضعتها الإدارة الأمريكية الجديدة على نظرية الرئيس السابق (ريتشارد نيكسون) القائلة بأن تفوِّض الولايات المتحدة بعض الدول الصديقة والحليفة ، التي تتوفر فيها مواصفات خاصة فى العالم الثالث ، للقيام بمهمة الدفاع عن المصالح الأمريكية فى منطقتها ، الأمر الذى يغنى الولايات المتحدة عن إرسال قواتها خارج حدودها ، للتدخل المباشر فيما يقع من احداث إقليمية ، على النحو الذى حدث فى حرب (الفيتنام) التى لطخت سمعة الولايات المتحدة ودنست شرفها العسكرى والسياسى ، وأورثتها عقداً نفسية ستظل تعانى منها لأمد طويل .

ومما يعنينا فى هذا الأمر هو أن إيران فى عهد (الشاه) كانت أبرز الدول التى رشحت للقيام بهذا الدور ، مما يجعل منها شرطياً لمنطقة الخليج ، لكى تؤمن للغرب والولايات المتحدة الجزء الأكبر من احتياجاته فى الطاقة .

وكان طبيعيا أن يرى (الشاه) مقابل قيامه بهذا الدور ، أن تكون له امتيازات وحقوق يجب الوفاء بها ، وأن هذا الأمر كان كما يتحقق بتنمية عائدات بلاده من البترول ، وفتح مخازن السلاح الأمريكى المتطور للجيش الإيرانى ، فإنه يتطلب كذلك اطلاق يده فى شئون المنطقة ، وعدم الحجر على حرية حركته فى التعامل مع الأحداث التى تقع فى المنطقة الموكول إليه القيام بدور الشرطى فيها لحساب الولايات المتحدة خاصة .

إلا أن الأمر لم يكن بهذا القدر من البساطة واليسر ، فقد اختلطت المعايير وتداخلت الحدود وتنوعت التفسيرات لما يجب وما لا يجب للشاه أن يفعله ، وكان

كلما جد حادث فى المنطقة ، أو وقع تطور يرى فيه (الشاه) خطراً يستوجب تحركه ، ازداد الخلاف فى وجهات النظر بين (الشاه) والإدارة الأمريكية وازداد الشرخ اتساعاً .

رأس الذئب الطائر :

ولعل من أبرز هذه الأحداث التى جسمت هذا الخلاف وعمقته ، الحرب الهندية – الباكستانية ، التى أدت عام ١٩٧٢ إلى انفصال (بنجلاديش) عن (باكستان) بفضل الدعم السوفيتى المكثف للهند ، بينما وقف (حلف السنتو) عاجزاً أو رافضاً لدعم أحد أعضائه الأساسيين ، تاركاً للنفوذ السوفيتى حرية التغلغل والانتشار .

وكان (الشاه) يرى ضرورة دعم موقف باكستان ، بوصفه شريكها فى حلف السنتو ، ولأنه كان يعتبر (الباكستان) خطا دفاعياً متقدما عن إيران ، وان سقوطها أو اضعافها يشكل خطراً على بلاده ، ولذلك كان متحمسا لتقديم الأسلحة لصديقه (أيوب خان) إلا أنه لم يسمح له بذلك الأمر الذى كان مثار خلاف بينه وبين الولايات المتحدة لسلبية موقفها تجاه حلفائها ، فى الوقت الذى وضعتهم فى تكتلات عسكرية تواجه تكتلات عسكرية أخرى معادية .

لذلك لم يكن غريباً أن نشاهد نوعاً من التنسيق والتضامن بين الشاه و (ذو الفقار على بوتو) رئيس وزراء باكستان السابق بعد انفصال بنجلاديش ، حيث دأب كل منهما على توجيه انتقاداته إلى موقف الولايات المتحدة من دعم (حلف السنتو) ووقوفها موقف المتفرج من عمليات الارهاب والتخريب ضد اعضاء هذا الحلف ، ووقوفها موقف اللامبالاة من تدفق الاسلحة الشيوعية على المنطقة ، بينما هى تفرض قيودها على شركائها فى الحلف ، ونعنى بهم (إيران) و (باكستان) و (تركيا) .

فقد قاومت طموح (الشاه) بالنسبة للتسلح العسكرى ، ورفضت تزويده

بالمعونة الذرية التى طلبها ، بينما مارست ضغوطاً قوية على (باكستان) لمنع اتمام اتفاقها مع فرنسا للحصول على معونة ذرية .

وقد وصل هذا الضغط إلى حد التهديد بحظر إرسال الأسلحة والمعونات للباكستان ، إن هى مضت فى إتمام إتفاقها مع (فرنسا) .

أما (تركيا) فقد عوقبت على غزوها (قبرص) بفرض حظر إرسال الأسلحة إليها فكادت تتحول إلى الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى سجل امتعاض (الشاه) الشديد من الولايات المتحدة ، فبذل جهوداً مضنية لديها لتغيير موقفها من الدول الثلاثة ، واتخاذ مواقف أكثر إيجابية ، الأمر الذى لم يسفر عن أية نتيجة ، مما دفع (ذو الفقار على بوتو) إلى مقاطعة الاجتماع السنوى لحلف السنتو الذى انعقد فى انقره عام ١٩٧٧ ، احتجاجاً على موقف الولايات المتحدة منه .

ولقد زادت مخاوف (الشاه) وقلقه بعد سقوط (بوتو) صديقه وحليفه ، تحت أقدام جنرال (ضياء الحق) الذى لم يكتف بخلعه ، بل مضى إلى تنفيذ حكم الاعدام فيه ، وكان مبعث ضيق (الشاه) ومخاوفه ، ما تردد آنذاك من أن الولايات المتحدة ليست بعيدة ولا بريئة من اسقاط (بوتو) لانها كانت غير راضية عن الاتصالات السرية التى قيل إن (بوتو) كان يقوم بها مع الاتحاد السوفيتى ، لاعادة بناء الجسور بين (إسلام آباد) و (موسكو) ، وكان سقوط (بوتو) بمثابة (رأس الذئب الطائر) الذى لم يكن من الصعب على الشاه أن يفهم مغزاه ، مما زاد من حدة غضبه وشكوكه فى الولايات المتحدة .

العطـــار والـدهـــر :

على أنه لم يلبث أن ضاق الخناق حول عنق (الشاه) ، وازداد اقتراب الخطر منه بسبب سلبية السياسة الامريكية وتخاذلها ، وذلك عندما وقع الانقلاب العسكرى فى (افغانستان) ، واطاح بالرئيس (محمد داوود خان) الذى كان يحاول فى آخر عهده أن يؤكد حياد بلاده ، وبدأ يستجيب لمحاولات (الشاه) ومبادراته ،

تلك التى كان يستهدف بها (الشاه) جذب (افغانستان) بعيداً عن النفوذ السوفيتي ، فقام بتسوية الخلاف الايراني - الأفغاني حول مشكلة مياه نهر (هرماند) الذى ينبع من افغانستان ويعتمد جزء كبير من أراضى إيران المتاخمة على مياهه .

كما قام (الشاه) بالوساطة بين باكستان وافغانستان ونجح فى تهدئة الخلافات بين البلدين حول قضية وحدة قبائل (البلوتشي) ، وأعاد الاتصالات بين زعيمى البلدين ، كما أمد (الشاه) أفغانستان بالقروض المالية وبمنتجات البترول والخبرة الايرانية ، إلا أنه لم يكن فى وسع « العطار أن يصلح ما أفسده الدهر » ، ولذلك كان (الشاه) واجهزة اعلامه يحملون الولايات المتحدة والغرب مسئولية انهيار حكم (محمد داوود خان) حين تركوه فريسة للنفوذ السوفيتى بسبب المواقف السلبية والتقاعس عن تلبية احتياجات افغانستان .

كما أن (الشاه) حرص خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة عام ١٩٧٧ ، على تخصيص جانب كبير من عرضه الذى قدمه إلى الرئيس (كارتر) ، فى غرفة اجتماعات الحكومة الامريكية فى البيت الأبيض ، لشرح المصلحة الامريكية - الايرانية المشتركة ، فى حماية افغانستان وحيادها الاصيل ، وذلك لكى يدلل له على أن إيران القوية التى تتمتع بدعم الولايات المتحدة ، تستطيع أن تكون فى مركز يجعل الغزو السوفيتى لأفغانستان أكثر كلفة ، واخطر كثيراً على الصعيد الدولي .

وقد أشار (الشاه) إلى ذلك فى مذكراته (رداً على التاريخ) ليؤكد أن الامريكيين قد خسروا بارغامه على الخروج ، لأن سيطرة الروس على أفغانستان بهذا الشكل المكشوف كما يقول (بريجنسكى) مستشار الأمن القومى للرئيس كارتر قد حول أفغانستان ، الدولة الفاصلة المحايدة ، إلى موقع هجومي ، يجعل الروس أقرب كثيراً ، إلى تحقيق هدفهم التاريخى فى المحيط الهندى .

ولقد كان (الشاه) شديد الحذر من المخططات السوفيتية ضد (أفغانستان) بل إنه حاول تنبيه الامريكيين إلى ذلك ، إلى الحد الذى حذرتهم معه المخابرات الايرانية

(السافاك) من قرب احتلال السوفيت لأفغانستان لكنهم لم يصدقوها إلا بعد أن وقع الاحتلال بالفعل .

على نحو ما أشرنا اليه من قبل على لسان (وليام سوليفان) أخر السفراء الامريكيين لدى الشاه .

●● والاوجـاديـن :

ثم جاءت حرب (الاوجادين) بين الصومال والحبشة ، تلك الحرب التى تركت فيها الصومال بعد طردها للخبراء السوفيت ، ونبذها للتحالف السوفيتى ، عزلاء من السلاح فى مواجهة الحبشة ، المدعمة بقوة من الاتحاد السوفيتى ، فى الوقت الذى كان (الشاه) يرى فيه أن الخطر السوفيتى يقترب منه ومن منطقة الخليج بعد الانتصارات التى احرزها السوفيت فى الحبشة واليمن الجنوبية ، والتى ستزداد رسوخاً بانتصار الحبشة على الصومال .

ولذلك حاول (الشاه) أن يقدم دعماً عسكرياً للصومال ، الأمر الذى كان يصادف رغبة ملحة من جانب الصومال نفسها ، والتى أوفد رئيسها (زياد برى) فى نوفمبر ١٩٧٧ ، أحد أعوانه البارزين وهو اللواء (أحمد سليمان عبد الله) عضو اللجنة المركزية للحزب الثورى الصومالى ، للحصول على هذا الدعم العسكرى الايرانى ، بل إن الرئيس (برى) نفسه زار ايران فى يناير ١٩٧٨ لهذا الغرض ، وقد قدمت إيران بالفعل بعض المعونات من الأسلحة الخفيفة وذخائرها ، وبعض المعونات الطبية ، وهو مالم تكن الصومال تكتفى به ، حيث كانت ترغب فى الحصول على أسلحة ثقيلة سوفيتية الصنع مما لدى إيران ، وعلى قطع غيار للأسلحة السوفيتية التى تملكها إيران ، أما الاسلحة الامريكية فقد ذكر (الشاه) فى تصريح لرئيس تحرير مجلة (نيوزويك) قائلاً : *« انكم ابلغتمونا أن الاسلحة الامريكية يجب الا ترسل إلى بلد ثالث ، فلم نتمكن مما كنا نرغب فيه »*(*) .

(*) من حديث للشاه لرئيس تحرير النيوزويك (مجلة الأخاء الإيرانية العدد ٥٠١) .

وبذلك فإن (الشاه) لم يتلق الضوء الأخضر من الولايات المتحدة خلال أخر زيارة له قام بها لواشنطن ، حيث كانت الولايات المتحدة ترى أن (الاوجادين) ليست أرضاً صومالية ، ولذلك فإن الشاه علق مضطراً ، بعد عودته من الولايات المتحدة ، تدخله إلى جانب الصومال على شرط اجتياح (الحبشة) لحدود الصومال الدولية ، وأن تبذل (الصومال) جهودها لاجراء اتصالات مع (الحبشة) للدخول فى مفاوضات سلمية لانهاء الحرب بين البلدين .

ولكن ذلك كله كان رغم إرادة (الشاه) وخلافاً لرأيه ، لأن الجانب الامريكى كان غير متحمس فى السنوات الاخيرة لترك (الشاه) فريسة لشعوره المتطرف بالقوة ، ولرغبته الجامحة فى تخطى الحدود التى رأت الادارة الامريكية بعد نيكسون أنه لا يجوز له أن يتخطاها .

وكانت شكوك (الشاه) تزداد وتتدعم ضد الولايات المتحدة ، كلما ازداد رفض الدول العربية فى الخليج قبول إيران شريكاً لها فى أى نظام للدفاع أو الأمن فى المنطقة ، مما جعل (الشاه) يعتقد بل ويلمح بأن الولايات المتحدة هى التى تحرض الدول العربية على الجانب الأخر من الخليج ضده ، وتحاول أن تخلق من تعاون هذه الدول العربية وتكاملها عسكرياً واقتصادياً ، قوة موازنة لإيران فى المنطقة .

من هنا ازدادت التراكمات السلبية فى العلاقات الامريكية – الإيرانية ، وازدادت المواقف تباعداً ، وزاد رصيد الشكوك بين الجانبين تضخماً ، حتى جاءت انتخابات الرئاسة الامريكية ، التى خاضها الرئيس (جيمى كارتر) ، وأعلن فيها عن مبادئه السياسية والاخلاقية ، التى ينوى تطبيقها إذا أصبح رئيساً للولايات المتحدة ، فأجهزت على ما بقى فى نفس (الشاه) من آمال وثقة فى نوايا الولايات المتحدة نحوه .... ومن هنا كانت بداية النهاية .

ولذلك ، وازاء هذه الخلافات العميقة فى وجهات النظر بين (الشاه) والولايات المتحدة ، قرر (الشاه) زيارة واشنطن خلال الفترة من ١٥ – ١٦ نوفمبر

١٩٧٧ ، كأول زيارة بعد تولى الرئيس الامريكى الجديد (جيمى كارتر) مهام الرئاسة ، واعلانه لبعض مبادئه السياسية التى أراد بها تغيير الواجهة الاخلاقية للسياسة الامريكية ، والتى تكاد تكون (إيران) هى النموذج البارز لتطبيقها فى مجال حقوق الإنسان ، ليضع حداً لظهور امريكا كتاجر سلاح ، ولاصلاح الاوضاع الاقتصادية التى تقتضى وضع سقف ثابت لأسعار البترول ، ولتحجيم (منظمة الاوبك) وغيرها من المبادىء التى نادى بها الرئيس (كارتر) فى حملته الانتخابية .

وكان أهم بند فى جدول أعمال (الشاه) أثناء زيارته لامريكا ، أن يحسم موقف حليفته الكبرى من موضوع اطلاق يده فى شئون المنطقة ، تطبيقاً (لمبدأ نيكسون) الذى جعل (الشاه) شرطى المنطقة ، ولذلك عندما سأل مندوب مجلة (نيوزويك) الشاه ، خلال الحديث الذى أجراه معه عن هدف زيارته لامريكا رد الشاه بقوله : *« إن المسألة التى يجب أن تتضح وتتحدد هى : هل ستتولى إيران دوراً ايجابياً فى المستقبل بالنسبة لاسباب الأمن والاستقرار فى المنطقة ؟ أم أن دورنا لايحظى بالتقدير بالقدر الكافى ، وأن الأمر لا يستحق الجهد والسعى ؟ هذه مسألة يجب أن توضح وتحدد فوراً »* .

وقد تلقى (الشاه) ردوداً ايجابية ، ولكن اتضح انها كانت للتخدير فقط .

يتضح مما سبق العوامل والتطورات التى جعلت (الشاه) فى نظر الولايات المتحدة من جهة ، وبريطانيا من جهة أخرى ، ورقة قد استهلكت وادت الغرض منها لصالح الغرب ، وأن محاولات (الشاه التمرد على سادته لا يمكن أن تمر دون عقاب .

على أن عاملين أخرين كانا لا يقلان أهمية عن العوامل السابقة التى اضعفت مكانة (الشاه) فى نظر واشنطن ولندن ، هما التحول الواضح فى علاقته بقطبى الرحا فى الشرق الأوسط ، ألا وهما الدول العربية من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى .

فقد لوحظ أن (الشاه) بدأ بعد حرب أكتوبر يعيد النظر فى كثير من الأفكار والآراء والمواقف السياسية التى كانت تحدد سلوكه نحو العرب من ناحية ، ونحو اسرائيل من ناحية أخرى ، متأثراً فى ذلك بخبراته السابقة فى تعامله مع كل من واشنطن ولندن من جهة ، ومتأثراً بنتائج حرب أكتوبر السياسية والعسكرية والاقتصادية من جهة أخرى ، وهذا ما يتضح فى الصفحات المقبلة من هذا الكتاب .

الشـــاه والعـــرب

لقد واجهت العلاقات العربية ــ الإيرانية فى عهد الشاه (محمد رضا بهلوى) الواناً من التحفظ والشكوك بصورة متبادلة بين الجانبين منذ بداية الخمسينات ، حين قامت ثورة ٢٣ يوليو التى قضت على النظام الملكى فى مصر ، والذى كانت تربطه بالعرش الإيرانى صلة النسب والمصاهرة عندما تزوج الشاه شقيقة الملك (فاروق) الاميرة (فوزية) ، وتزوجت اخته التوأم (الأميرة أشرف) محمد شفيق أحد الشبان المصريين الذين تعرفت عليه خلال مراسم العرس لاخيها (محمد رضا بهلوى) .

وكانت (حكومة الوفد) ، التى كانت فى الحكم انذاك قد احتفلت بالدكتور (محمد مصدق) عام ١٩٥٠ أثناء مروره بالقاهرة فى طريقه إلى الأمم المتحدة ، حيث خصصت له استقبالاً حاراً بالرغم من أنه كان مريضاً ومحمولاً على نقالة ، فى الوقت الذى كان فيه (مصدق) يقود حركة المعارضة ضد (الشاه) حتى تمكن من طرده لأيام معدودة خارج البلاد ، وهو أمر عايرت به الصحافة الإيرانية (حزب الوفد) عندما أعلن عن قيامه واستئناف نشاطه من جديد ، كما أن الرئيس (عبد الناصر) وثورة ٢٣ يوليو قد نجحا فى تأميم قناة السويس واستعادتها لمصر ،

فى الوقت الذى كان فيه (الشاه) خصما لبطل التأميم فى إيران الدكتور (مصدق) .

كذلك حاصرت ثورة يوليو مشاريع الدفاع عن المنطقة وخاصة (حلف بغداد) ، الذى كانت إيران فى عهد (الشاه) طرفا فيه ، وتم ذلك من خلال وحدة مصر وسوريا ، التى شجعت الحركة الوطنية فى العراق على اسقاطه والقضاء على النظام الملكى العراقي ، مما جعل (الشاه) يخشى من قوة الحركة القومية فى الخليج ، أو ما وصفه (الشاه) والإيرانيون (بأطماع الرئيس عبد الناصر) ، الأمر الذى أعتبروه مهدداً لأمن إيران ، كما أنه يفرض العزلة عليها مما دفع الشاه إلى الاعتراف الواقعى بإسرائيل للتعاون معها ضد اطماع العرب فى الخليج ، كما دفع الشاه إلى محاولة إنشاء قوة مسلحة ضخمة لملء الفراغ بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس .

كما احتلت قواته الجزر الثلاثة (طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى) ، باعتبارها نقطاً استراتيجية هامة للتحكم فى مدخل الخليج .

ثم تدخلت قواته فى اقليم (ظفار) للتصدى للجماعات اليسارية العمانية التى كانت تحظى بتأييد اليمن الجنوبية ، وجاءت القوانين الاشتراكية فى مصر وزيادة التقارب المصرى – السوفيتى ، كعوامل حاول (حزب توده) الشيوعى المعارض للشاه الاستفادة منها لقلب نظام الحكم فى إيران ، وفى نفس الوقت حاول (العراق) دعم الحركات الانفصالية فى إيران فى منطقة (خوزستان) ، ومنطقة (بلوشستان) المتاخمة لحدود إيران مع كل من الباكستان وافغانستان ، وذلك رداً على دعم (إيران) للحركة الكردية الانفصالية فى شمال العراق .

كذلك ثار جدل قوى بين إيران والعالم العربى حول تسمية الخليج ، التى تراه إيران فارسيا ، بينما يراه العرب عربياً ، حتى لقد سحبت (إيران) سبعاً من سفرائها فى دول الخليج ، احتجاجاً على انشاء وكالة أنباء حملت اسم (الخليج العربى) ، وكانت وزارة الخارجية الإيرانية ترفض كل وثيقة أو مكاتبة تحمل اسم الخليج العربى .

كذلك كانت إيران تشعر بالقلق من محاولات دول الغرب تحويل المملكة العربية السعودية إلى قوة منافسة لها فى منظمة الأوبك وفى منطقة الخليج ، لا سيما أن دول الخليج رفضت قبول إيران كشريك فى مؤسسات التعاون والتكامل الخليجية ، كما رفضت قبول اقتراح إيران بتشكيل حلف دفاعى عن منطقة الخليج تكون إيران عضواً فيه .

فإذا أضيف إلى ذلك الخلاف العراقى - الإيرانى حول الملاحة فى (شط العرب) والتنافس على التحكم فى مضيق (هرمز) ، تتضح الفجوة التى كانت تفصل بين إيران والعالم العربى .

إلا أن إيران قبيل حرب أكتوبر ، حاولت كسب ثقة العرب والتقارب معهم للخروج من عزلتها فى المنطقة ، فقام (الشاه) بعدة خطوات لكسب ثقة العرب ، منها تنازل إيران عن مطالبها فى البحرين عام ١٩٦٨ ، بعد أن اقتنع (الشاه) برأى أحد مستشاريه فى الشئون العربية وهو (عباس مسعودى) عضو مجلس الشيوخ ، وصاحب مؤسسة (اطلاعات) الصحيفة ، فوافق (الشاه) على نتائج تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة بعد إقراره من جانب مجلس الأمن ، الأمر الذى أدى إلى إعلان استقلال البحرين ، ومنها أيضاً إدانة إيران احتلال إسرائيل للأراضى العربية بالقوة ، وتأييدها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والدعوة إلى تطبيقه ، وهو ما مهد لعودة العلاقات بين مصر وإيران فى آواخر عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠ على مستوى القائم بالأعمال ، ثم رفعها إلى مستوى السفارة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ، حيث بعث الشاه (بأمير عباس هويدا) رئيس وزرائه ليكون ممثلاً له فى مراسم تشييع الجنازة ، والذى كان مصطحباً معه أول سفير إيرانى فى مصر وهو (خسرو خسروانى) .

كذلك تضامن الشاه مع العرب والمسلمين ، وذكر (الشاه للصحفى الكويتى (أحمد الجارالله) أنه قاوم محاولة إحدى الدول عام ١٩٦٧ للتصويت إلى جانب قرار بشأن القدس على نقيض موقف كل الدول من هذا القرار ، باستثناء أمريكا وإسرائيل .

كذلك أعلن (الشاه) استعداده للتدخل من أجل المساعدة على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لصالح العرب ، كما فند (الشاه) فى حديث صحفى لمندوب مجموعة صحف (هرست) الأمريكية فى يوليو ١٩٧٥ ، استحالة تحقيق الأمن الإسرائيلى عن طريق الغزو واحتلال الأراضى بالقوة ، وأتهم إسرائيل بإضاعة الوقت والمماطلة ، وأنها تخاطر بذلك مخاطرة كبرى لأنها قد تكسب الحرب ، ولكنها بالتأكيد لن تكسب الحرب الأخيرة مع العرب .

وكان من رأيه أنه حتى لو تمكنت إسرائيل من احتلال القاهرة ودمشق ، فإنه يبقى مائة مليون عربى ، ويعتقد أن إسرائيل لا تستطيع احتلال السعودية أو الاستمرار فى نفقاتها العسكرية لمدة عشر سنوات ، ويعتبر أن مساندة أمريكا لإسرائيل مساندة لقضية لا أخلاقية ، وهى احتلال أراضى الغير فى زمن عرف العالم فيه الأسلحة المتطورة كالطائرات بعيدة المدى والصواريخ أرض — أرض .

كما قبل (الشاه) التعامل مع منظمة تحرير فلسطين استجابة لوساطة الملك (الحسن) خلال المؤتمر الإسلامى الذى انعقد بالرباط عام ١٩٦٩ والذى وافق خلاله الشاه على ان يلقى (خالد الحسن) ممثل المنظمة كلمة أمام المؤتمر ، ثم اصطحب (الشاه) الوفد الفلسطنى وبصحبته أحمد بن سودة مستشار الملك الحسن أثناء عودته إلى إيران وقدم له الدعم المادى الذى ظل ساريا حتى قطعه ، بعدما تأكد له وجود علاقات تعاون وتأييد بين (عرفات) و (الخمينى)(*) .

كذلك أعلن وزير خارجية إيران (عباس خلعتبرى) خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى اسطانبول عام ١٩٧٦ ، بأن إيران على استعداد لفتح مكتب لمنظمة تحرير فلسطين فى طهران ، الا أن الأمر توقف لأن بعض المنظمات الفلسطينية ، (كمنظمة فتح) و (الجبهة الشعبية) كانت تقوم بالتعاون مع المعارضة الإيرانية التابعة للخمينى ، وعلى نحو ما ذكرت الصحافة الإيرانية فى مارس

(*) من خطاب الملك الحسن الثانى فى ٢١ ابريل ١٩٨٧ الموجه للشعب المغربى .

١٩٧٨ ، تم تبادل رسائل بين (الشاه) و (ياسر عرفات) وان إيران أبدت استعدادها للتوسط بين المنظمة والولايات المتحدة لجعل المنظمة تتخذ موقفاً مرناً من القرار ٢٤٢ فى مقابل اعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة وإجراء حوار معها ، وهو ما حدث بعد عشر سنوات وعن غير طريق (الشاه) .

كما كان (الشاه) يرى ضرورة ان يكون للملك حسين ملك الأردن دور فى أية اتفاقيات للسلام ، باعتبار ان الضفة الغربية كانت خاضعة له قبل حرب ١٩٦٧ .

كذلك فاخر (الشاه) فى بعض أحاديثه الصحفية تدليلاً منه على حسن نواياه نحو العرب ، ورغبته فى التعاون معهم ، بأن إيران قد أمنت العراق على حدودها خلال حرب ١٩٧٣ ، ووفرت للسعودية غطاءاً جوياً ، ومنعت المتطوعين للقتال مع إسرائيل القادمين من استراليا من المرور عبر أراضيها ، وأمدت مصر بالبترول ، وعالجت جرحى الحرب فى مستشفياتها ، على نحو ما سيأتى تفصيلاً فى الصفحات التالية .

كذلك بدأ (الشاه) بعد حرب ١٩٧٣ يدين مواقف وسياسة إسرائيل ويدافع عن وجهة نظر ومواقف العرب ، من ذلك ما ذكره الشاه للصحفى الكويتى (أحمد الجارالله) : *« أن المستقبل ليس فى صالح إسرائيل ، وأن هناك مائة مليون عربى يخطون الآن نحو الثراء ، ويستطيعون بالأموال التى لديهم الحصول على الصناعة والتقدم والأسلحة ، كما أن العرب يستطيعون تحمل خسائر بشرية بمئات الألوف من الجنود فى أى معركة قصيرة أو طويلة ، وهو ما لا تستطيع إسرائيل تحمله ، إن الوقت فى نظرى ليس فى صالح إسرائيل »* .

وهكذا حاول (الشاه) فتح صفحة جديدة مع العرب .

التعاون بين الشاه والسادات

ولقد أثارت شجاعة الرئيس (السادات) وبعد نظره ، إعجاب (الشاه) بعد مبادرة السلام التى ضيق بها الخناق على (مناحم بيجن) الذى لم يكن يرغب فى أى نوع من أنواع السلام وبأى ثمن ، لذلك تغيرت لهجة الخطاب السياسى للشاه حين يتحدث عن مصر ، من ذلك أنه أجاب على سؤال للصحفى الكويتى (أحمد الجارالله) فى ١٩٧٥/٨/٢٣ لجريدة السياسة الكويتية ، هذا السؤال يقول : هل ساعدتم مصر على تجاوز أزمة السيولة النقدية التى واجهتها ؟ ، فأجاب الشاه :

« نحن نعتقد أن مصر يجب أن تكون دولة قوية جداً ، وقد ساعدناها ولدينا خطط كثيرة ومشتركة لتسهيلات أوسع مع مصر ، فنحن أساسًا نؤمن بقوة مصر وأهميتها » .

فسأله الجارالله قائلاً :

يقال إن إيران حينما ساعدت مصر كانت تريد أن تدخل البوابة الافريقية ، خصوصاً وأنها مقبلة على أن تكون دولة صناعية كبرى ؟

فأجاب (الشاه) :

« بالنسبة للعبور إلى افريقيا فيمكننا أن نصلها عن طريق السفن دون حاجة إلى موقع جغرافى معين ، لكننا نحب أن نتعاون مع مصر على قدم المساواة ، وقد يأتى الوقت الذى نساعد فيه الدول الافريقية الأخرى ونتعاون معها ، إن صداقة إيران لمصر أمر طبيعى ، فمصر لها تعداد سكانى ضخم ، وهى ذات تاريخ وماضى ، وبها اعداد كبيرة من المثقفين والمتعلمين ، والتعاون بيننا وبين مصر يعتبر قاعدة وأساساً للمنطقة كلها ، وليس لمنطقة شبه الجزيرة والخليج فقط ، ولكن دعنا نقول إنه تعاون بين المنطقة الافريقية والمنطقة الآسيوية (ان جاز هذا التعبير) وكذلك الشرق الأوسط ، وفى هذا تكمن أهمية التعاون بين مصر وإيران » .

والواقع أن إعراب (الشاه) عن هذا التقدير لمصر ، وللرئيس (السادات) قد بدأ منذ مؤتمر القدس الذى عقد فى المغرب عام ١٩٦٨ ، والذى ناب فيه الرئيس (السادات) عن الرئيس (عبد الناصر) وهو المؤتمر الذى رفض فيه (السادات) الإهانة التى حاول (الشاه) أن يوجهها لمصر باستعلاء وغطرسة ، عندما أعرب عن إستعداده (لمساعدة مصر المهزومة بشرط أن تكون القاهرة قد تعلمت من الهزيمة) ، الأمر الذى رد عليه الرئيس (السادات) بكبرياء وشموخ قائلاً :

« إن مصر لا تستجدى أى إحسان لأن الشرف العربى يأبى ذلك ، وان الشعب المصرى وحكومته سيتحملان أعباء الهزيمة ومسئولية النصر فى المستقبل وحيدين إذا اقتضى الأمر » .

ثم التفت إلى ناحية (الشاه) مستشهداً ببيت للشاعر الإيرانى (سعدى) ، نطقه (السادات) باللغة الفارسية وهو يقول :

من يعيش بثمار عمله وعرق جبينه ** ليس فى حاجة ان يستجدى حاتم طى

الأمر الذى حدا بالملك (فيصل) ان يتدخل لتهدئة الموقف ، ونجح فى عقد لقاء بين السادات والشاه لمدة ساعتين على انفراد ، مما زاد من اعجاب الشاه بالسادات ، الذى وصفه بأنه رجل يتميز بعاطفة عميقة وبأنه رجل مخلص لا يتخلى

أبداً عن صديقه ، ولقد عبر (الشاه) عن وجهة نظره تلك للرئيس الأمريكى (نيكسون) الأمر الذى كان له تأثير إيجابى على علاقات السادات ونيكسون عندما وصل (السادات) إلى الحكم .

وكانت نتيجة ذلك الاعجاب المتبادل ، قرار (الشاه) برفع درجة التمثيل الدبلوماسى بين مصر وإيران إلى درجة السفارة فى عهد الرئيس (السادات) ومن هنا ابدى (الشاه) ، بعد أن أقنعه الرئيس (السادات) ، رغبته الجدية فى تحقيق السلام ، وبدأ يقوم بدور للتقريب بين الولايات المتحدة ومصر ، من مدخل ان ذلك أمر ضرورى ومفيد لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، والحد من التوسع السوفيتى فى المنطقة .

ولقد ترددت أقوال عن أن (الشاه) هو الذى نقل للرئيس (السادات) معلومات أمريكية ، عن محاولة الانقلاب التى كانت تعد لها مراكز القوى المصرية بزعامة السيد (على صبرى) ، وأن (أردشير زاهدى) سفير إيران فى واشنطن هو الذى جاء مبعوثاً من (الشاه) للرئيس (السادات) ، حاملاً هذه المعلومات قبل ٤٨ ساعة من الاعلان عن اكتشاف محاولة الانقلاب ضد (السادات) ، وأنه فى الليلة التى أمر فيها (السادات) بإلقاء القبض على مراكز القوى ، كان (أردشير زاهدى) ضيفه على مائدة العشاء ، وان الاثنين اتصلا هاتفياً من القصر الجمهورى بالشاه فى طهران .

ولقد اتسمت العلاقات منذ ذلك الحين بين (السادات) و (الشاه) بطابع المجاملة والعبارات الودية وكثرة الاتصالات الهاتفية فى المناسبات المختلفة ، وكان ابرز مظهر لهذه العلاقات الودية حرص (السادات) على دعوة الأمير (رضا بهلوى) ولى عهد الشاه لحضور حفل إعادة الملاحة فى قناة السويس ، حيث لقى من التكريم ما أعطى انطباعاً لمشاهدى الحدث فى إيران ، بأن الأمير (رضا) هو الذى دشن فى الواقع ، إعادة فتح القناة للملاحة البحرية ، الأمر الذى كان بمثابة دفعة قوية للعلاقات بين البلدين .

ولقد بلغ من إيجابية هذه العلاقات الخاصة بين (السادات(و (الشاه) انعكاسها على العلاقات الودية التى كانت تربط (الشاه) بإسرائيل ، حيث كان (الشاه) فى قرارة نفسه يكره اليهود ويعتبرهم أنهم كانوا يقفون وراء فضيحة (نيكسون) المعروفة بفضيحة (ووتر جيت) ولكنه كان مضطراً للتعامل معهم لخوفه من التأثير الخطر والعميق الذى يتمتع به اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة .

ولقد سبق للشاه فى عام ١٩٧٥ أن ألقى القبض على كبيرهم فى إيران الملياردير (حبيب الله القانيان) بتهمة اساءة استغلال امكانياته المالية للتأثير المفتعل على الأسعار وتوزيع السلع فى إيران ، أثناء الحملة القومية التى شنها الشاه آنذاك لهذا الغرض(*) .

ولقد حاول (الشاه) القيام بدور هام لإجراء حوار مباشر بين الرئيس (السادات) والإسرائيليين وذلك لتوافق وجهتى نظر (الشاه) و (السادات) حول طبيعة ومستقبل الدولة الإسرائيلية ، فالشاه كان يرى أنه طالما أن إسرائيل دولة غير طبيعية ، فإنها ستظل تستقطب الدعم الدولى وخاصة الأمريكى ، لتعبئة الطاقة الحربية لشعبها ، أما (السادات) فكان يردد دائماً قوله : « *دعوا إسرائيل تصبح مجرد دولة أخرى من دول الشرق الأوسط ، وعندها سنرى كيف ستنزوى فى ركن صغير من هذه المنطقة الواسعة* » .

ومن هنا أصبح (الشاه) موصلاً جيداً لوجهتى النظر الاسرائيلية والمصرية ، واستقبل مرتين على الأقل (موشى ديان) الذى أجرى مع (الشاه) حواراً سرياً ، كان (الشاه) ينقل خلالها ما يقتنع به من وجهة نظر ووأفكار الرئيس (السادات) ، لابرام اتفاق ، كنتيجة لمبادرة السلام التي اعلنها الرئيس (السادات) فيما بعد .

(*) مقال للصحفى الإيرانى (أمير طاهرى) رئيس تحرير سابق لجريدة كيهان ، نشر فى مجلة (المجلة) السعودية العدد ١٦١ فى ١٢ مارس ١٩٨٣ .

وكان (هنرى كيسنجر) الذى تربطه بالشاه علاقة خاصة ، يبارك هذه الوساطة لأنه كان يأمل أن يقوم بدور فيها ، يستقطب به الأضواء على مسرح السياسة العالمية .

ولقد شاركت القوات الإيرانية بإيعاز من (السادات) فى مهمات ضمن قوات الطوارىء الدولية فى كل من لبنان وسوريا ، كما وافق الرئيس (السادات) على التدخل الإيرانى المسلح فى حرب (ظفار) ، الا أن ذلك لم يمنع الرئيس (السادات) من محاولة رأب الصدع بين إيران وعدن ، وهى المحاولة التى لم يكتب لها النجاح بسبب المنازعات والخلافات الداخلية فى اليمن الجنوبية .

فقد حاول (حسن التهامى) مستشار الرئيس (السادات) أن يجمع بين وزيرى خارجية إيران واليمن الجنوبية بطريقة عفوية ، الأمر الذى فوجىء به وزير خارجية اليمن الجنوبية فلم ينطق بكلمة .

كذلك كان من ثمرة هذه العلاقات الجديدة بين مصر وإيران ، أنه فى عام ١٩٧٢ أبلغ الشاه كبير مستشاريه لشئون النفط (منتشهرى اقبال) مدير شركة النفط الإيرانية ، بأن يصرف النظر عن مشروع خط أنابيب يربط مينائى (إيلات) و (أشدود) والبحر الأحمر والبحر المتوسط ، من خلال إسرائيل ، والمماطلة حتى تقدم مصر خططاً لمد خط خاص بها ، فاتبع الإيرانيون نوعاً من المماطلة فى دعم هذا المشروع الإسرائيلى .

وكما ذكرنا من قبل فإن حرب ١٩٧٣ كانت من أكبر وأهم العوامل التى قلبت موازين القوى فى المنطقة ، وأقنعت (الشاه) بضرورة بداية عصر جديد لعلاقات إيران العربية وخاصة مع مصر ، فقد نصح (ديان) الشاه بأن مصر هى كل شىء فيما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع العرب ، وأنه إذا ضمن صداقة مصر ، فإن بقية بلدان العالم العربى لن تستطيع أن تفعل شيئاً .

ولذلك كان (الشاه) يرى أن علاقاته مع مصر هى المدخل الوحيد والضرورى لعلاقاته مع العرب ، ومنذ النصف الثانى من عام ١٩٧٣ ، كانت المحادثات

ومن هنا بدأت إسرائيل تعتبر (الشاه) عدواً لها أكثر من كونه صديقاً ، فعندما تلقى (الشاه) أنباء عبور القوات المصرية للقناة وتحطيمها لخط باريف تحدث (الشاه) أمام مستشاريه بصوت يرتجف بالانفعال قائلاً : « *إن (السادات) مصدر اعتزاز لنا جميعاً وإنه رجل فعلاً* » .

ثم بدأ (الشاه) فى اعطاء الضوء الأخضر لاقامة المشاريع المشتركة وتقديم المعونات الاقتصادية السخية لمصر ، وكان يقول لمستشاريه وممثليه الدبلوماسيين : « *ينبغى أعتبار مصر كإيران تماماً ، وأن مصر وإيران ستصبحان أكثر البلدان قرباً إحداهما من الأخرى* » .

وكان من الوجوه الرسمية المألوف استقبال الإيرانيين لها ، السيد (محمد حسنى مبارك) بوصفه قائداً للقوات الجوية ، ثم بوصفه نائباً لرئيس الجمهورية ، حيث كان الطيارون المصريون يتدربون فى إيران على استخدام طائرات الفانتوم ، كما كان السيد (أشرف مروان) سكرتير الرئيس للمعلومات يتردد كثيراً على إيران حاملاً رسائل من الرئيس (السادات) .

كذلك أيد (الشاه) فكرة إعادة تعمير بورسعيد ، من خلال المساعدات الإيرانية لتحويلها إلى ميناء صناعى وتجارى هام شرق البحر الأبيض المتوسط ، مقابل حصول إيران على مرافق تخزين واسعة فى الميناء ، وعلى حصص كبيرة ومباشرة من مختلف الوحدات الصناعية .

وكان الأسطول الإيرانى سيشغل حوضاً ومرسى فى ميناء بورسعيد ، بل إن (الشاه) كان يطمع فى أن يصبح ميناء بورسعيد قاعدة اضافية فى حالة قيام نزاع مسلح فى منطقة الخليج ، يشترك فيه الكويبيون بدعم من السوفيت .

وزارت الشهبانو (فرح) مصر عام ١٩٧٦ لزيارة الآثار المصرية ، وأخذت بعدها تتغنى بحضارة مصر وثقافتها وعطائها العلمى ، وبدأت بعدها أفواج السائحين الإيرانيين تتقاطر على مصر ، بل لقد وصل الانسجام بين السادات والشاه حداً ، قيل معه إن (الشاه) كان يستشير (السادات) فى بعض مشاكله العائلية ، عندما

كان لا يشعر بالرضا عن بعض تصرفات الشهبانو (فرح) التى قالت الصحافة الغربية إنه كان يشعر أحياناً بالغيرة منها لنشاطها الثقافى والاجتماعى الذى أكسبها احترام الإيرانيين .

بل لا يستبعد هؤلاء أن يكون (الشاه) قد ائتمن (السادات) على سر كان لا يعلمه إلا أطباؤه المعالجون عن اصابته بالسرطان ، ولعله كان يريد أن يوصى (السادات) بابنه وولى عهده إذا ما قدر له أن يفارق الحياة ، وأن (السادات) رداً على ذلك أبلغ (الشاه) بقرار كان سيتخذه بعد انسحاب إسرائيل من سيناء ، وهو أنه كان ينوى اعتزال الحكم والحياة السياسية بعد انتهاء فترة الرئاسة الأخيرة ، الأمر الذى قيل إن (الشاه) كان يعارضه .

السادات يرد الجميل :

وبأصالة المصرى وشهامة الفلاحين ، حاول الرئيس (السادات) أن يرد للشاه الجميل ، فبعد أن كان (الشاه) هو الذى يتوسط للسادات عند الأمريكيين قبل حرب ١٩٧٣ ، أصبح (الشاه) ابتداءاً من عام ١٩٧٨ هو الذى فى حاجة إلى وقوف (السادات) بجانبه ، الأمر الذى حدث بالفعل ، حيث كان (السادات) يحاول اقناع الأمريكيين والرئيس (كارتر) بخطورة تطور الأحداث فى إيران ، الأمر الذى يؤدى إلى قلب نظام (الشاه) .

وبالرغم من انشغال الرئيس (السادات) بمفاوضات (كامب ديفيد) كان يمارس ضغوطاً على الرئيس الأمريكى (كارتر) لدعم نظام (الشاه) وكان كثيراً ما يتصل به تليفونياً ليقدم له التشجيع والنصح(*) .

وقد أرسل الرئيس (السادات) فى مناسبتين (نائبه آنذاك) السيد (محمد حسنى مبارك) كانت إحداهما بناء على اقتراح السفير المصرى الدكتور (سمير صفوت)

(*) المرجع السابق لأمير طاهرى الذى كان صديقاً شخصياً لأمير عباس هويدا رئيس الوزراء ووزير البلاط السابق .

بعد المعلومات التى تجمعت لديه عن حالة الاحباط التى كان يعيشها (الشاه) آنذاك واعتزاله فى مصيف (رامسار) فى شمال طهران ، حتى لقد ترددت إشاعات أنه تعرض لمحاولة اغتيال أصيب على أثرها بجروح ، حالت دون ظهوره فى التليفزيون ما يقرب من ثلاثين يوماً ، أو انه بسبب تفاقم حالته المرضية وتناوله للمضادات الحيوية ، أصبح يعيش فى حالة ذهول وشرود .

كما أنه أصبح فيما يشبه حالة انعدام الوزن ، بين تيارين احدهما متشدد يطالبه باستخدام القوة الحاسمة ورفض تقديم أى تنازل ، وكان يقود هذا التيار شقيقته الأميرة (أشرف بهلوى) ، وتيار أصلاحى يحضه على المضى قدماً فى تقديم المزيد من الحرية والديمقراطية ، ويقود هذا التيار زوجته (الامبراطورة فرح) .

ونظراً لسوابق (الشاه) ووقوفه إلى جانب الرئيس (السادات) ومصر ، فقد اقترح السفير المصرى على رئاسته فى القاهرة ، بأن هذا وقت مناسب للتعبير للشاه ، عن استعداد مصر لبذل ما يراه مناسباً لكسر حدة الوضع المتوتر فى إيران ، الأمر الذى كانت نتيجته حضور السيد (محمد حسنى مبارك) نائب رئيس الجمهورية ، الذى اقترح عليه السفير الدكتور (سمير صفوت) فكرة وساطة مصر بين (الشاه) و (الخمينى) ، الذى كان مقيماً آنذاك فى باريس ، فكلف السيد النائب (حسنى مبارك) السفير المصرى بأن يستطلع أولاً إمكانية مفاتحة (الشاه) فى هذا الموضوع ، الأمر الذى أستفسر عنه السفير من مدير البروتوكول الامبراطورى السيد (هرمز غريب) ، الذى استطلع بدوره رأى (الشاه) فوافق على ذلك ، واستقبل (الشاه) النائب كأول شخصية أجنبية يستقبلها منذ اعتكافه فى (رامسار) .

وبعد أن عرض عليه النائب (حسنى مبارك) نتائج مباحثات (كامب ديفيد) سأل مبارك الشاه عما إذا كان هناك شيء بالامكان عمله لانقاذ الموقف والمساعدة .. فابتسم (الشاه) وأجاب ببساطة انه يدرك تماما ان بإمكانه الاعتماد على أخيه (أنور) ولم يزد ، مما جعل النائب (حسنى مبارك) يغير مجرى الحديث ،

لأنه أدرك ان عزة نفس (الشاه) واعتداده تجعله يتمنع عن الاعتراف حتى إلى أقرب المقربين إليه ، من الأصدقاء بالوضع الذى بات ميئوساً منه(*) .

ولو كان (الشاه) قد استجاب لهذه البادرة ، لكانت مصر قد قامت بالوساطة بين (الشاه) و (الخمينى) حيث اقترحت بعض الشخصيات الإيرانية المتصلة برجال الدين فى إيران ، أن مصر وحدها هى القادرة على انقاذ إيران من محنتها بالوساطة بين (الشاه) و (الخمينى) ، الأمر الذى أبرق به السفير الدكتور (سمير صفوت) لوزارة الخارجية مقترحاً استضافة القاهرة للخمينى ، باعتبارها معقلاً للمذهب السنى ، الأمر الذى سيكون له مغزاه الدينى وانعكاساته الايجابية على الشيعة فى إيران وفى العالم كله ، وأن تعقد قمة ثلاثية تضم (الشاه) و (الخمينى) والرئيس (السادات) ، للوصول إلى حل وسط يرضى كلا الطرفين ، الأمر الذى كان سيرفع من مكانة مصر لدى الشعب الإيرانى .

واقترح السفير المصرى أن يجرى السفير (حافظ إسماعيل سفير مصر فى باريس آنذاك) ، اتصالاً مع (الخمينى) لاستطلاع رأيه فى إمكانية تحقيق ذلك ، إلا أن لسفارة فى طهران لم تلبث أن تلقت تعليمات القاهرة بإغلاق الحديث فى هذا الموضوع ، ولقد استفاد السفير الأردنى فى طهران من مشروع الوساطة المصرية ، فطار إلى عمان ، ثم لم يلبث الملك (حسين) أن عرض وساطته على (الخمينى) فرفضها .

وعندما أبلغ (الشاه) بعد عدة أسابيع بأنه يفكر فى مغادرة البلاد لفترة من الزمن ، نصحه الرئيس (السادات) بالتريث وعارض بشدة فكرة رحيل (الشاه) عن إيران ولو لفترة قصيرة ، وقال له محذراً وناصحاً : « *أخى إذا غادرت بلادك فلن تعود إليها أبداً* » .

بل إن (السادات) فكر فى أن يطير بنفسه إلى طهران لاثنائه عن ذلك ، لكنه

(*) المرجع السابق .

لم يفعل ، وفى نهاية ديسمبر ١٩٧٨ أبلغ (الشاه) السادات قراره النهائى بمغادرة إيران بعد تشكيل مجلس وصاية ، ويقال ان (السادات) اقترح على (الشاه) إعطاء الأمر إلى سلاح الجو الإيرانى ، لكى يرسل طائراته مع أطقمها إلى قواعد خاصة فى مصر ، حتى تحل الأزمة المتفاقمة فى إيران لتفادى إحتمال وقوع بعض الأسلحة والمعدات المتطورة الموجودة فى إيران ، لا سيما المقاتلات الحديثة جداً ، فى أيدى السوفيت ، إلا أن الشاه اعتذر عن ذلك ، لأنه يعتقد كما قال : *« ان سلاح الجو الإيرانى ليس ملكاً خالصاً له »* بحيث يكون بإمكانه أن ينقله معه حيثما ذهب ، ولعل (الشاه) كان يأمل أن غيبته عن إيران لن تطول كثيراً .

ثم كانت القاهرة خاتمة المطاف لشاه إيران التى مات فيها ودفن ، حيث كان يرقد أبوه من قبل ، وهو ما سبق أن أوضحناه فى صفحات سابقة من هذا الكتاب .

هل كان الشاه معادياً للسامية ؟

لن يعرف الرأى العام العربى قيمة العمل الدبلوماسى الناجح والبارع الذى انشأ به (السادات) علاقات عربية - إيرانية ناجحة ومتطورة ، الا إذا عرفوا الوجه الآخر للعملة ، الا وهو العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية ، والتى تعتمد على جذور تاريخية منذ حرر (كورش العظيم) امبراطور فارس ، العبيد اليهود من السبى البابلى وسمح لهم بالعودة إلى القدس لإعادة بناء هيكل داود وسليمان ، وهو الحادث الذى وقع قبل خمسة وعشرين قرناً من الزمان .

ومن هذه الجذور التاريخية نفهم الاشارات التى وردت فى رسالة رئيس وزراء إسرائيل (ديفيد بن جوريون) إلى شاه إيران عشية حرب السويس فى عام ١٩٥٦ ، وهى اشارات إلى هذا (الاعتاق والتحرير) ولقد قام (موشى ديان) قائد القوات الإسرائيلية فى حرب ١٩٦٧ بتسليم هذه الرسالة للشاه عندما زار طهران متخفيا فى زى رجل أعمال من أمريكا الجنوبية ، ووضع النظارة السوداء بدلاً من العصابة التى تعود أن يضعها على عينه العوراء .

وعندما اجتمع (موشى ديان) بالشاه قال له : *« ان عبد الناصر هو مصدر الازعاج لكلينا ، وحالما نهزه هزة قوية فإنه سيتساقط أجزاءاً وقطعاً كالمومياء المصرية »* .

وكان ذلك تعبيراً عن العلاقات القوية والوثيقة التى قامت بين الجانبين الإيرانى والإسرائيلى منذ ذلك التاريخ ، حيث كان كل منهما يرى فى الدول العربية وعلى رأسها مصر ، العدو الرئيسى ، لا سيما وأن الموساد (المخابرات الإسرائيلية) لم تدخر وسعاً فى إمداد (الشاه) بالتقارير المزيفة التى تزعم له وجود مؤامرات عربية ضده صادرة عن أجهزة الأمن المصرية ، وهو الأمر الذى نجح الرئيس (السادات) فى اقتلاع جذوره من نفس (الشاه) باثبات فساده وتزويره .

وفى أواخر عام ١٩٦٦ عقد وفد إسرائيل برئاسة (وايزمان) اتفاقاً وصل بالطرفين الإسرائيلى والإيرانى ، إلى حد التحالف العسكرى غير المعلن فى ميادين الأمن وتطوير التقنية العسكرية والقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد ، والابلاغ عن أى تحرك عسكرى كبير يكون على وشك الوقوع ، وبالرغم من ذلك فإن إسرائيل خالفت هذا البند الأخير من الاتفاق ، حين شنت ضربتها المباغتة ضد مصر وسوريا فى حرب يونيو ١٩٦٧ دون ان تبلغ طهران ، الأمر الذى أغضب (الشاه) بشدة حتى وصل الأمر إلى أنه اتهم إسرائيل علنا بالاعتداء على العرب ، ونجحت إسرائيل فى الاستفادة من الاستثمارات الإيرانية على نطاق واسع فى تطوير صناعة الأسلحة الإسرائيلية ، زاعمين للشاه أن الصاروخ المصرى (الظافر) سيتم تركيبه فى العراق بغية توجيهه نحو أهداف إيرانية .

وبين عامى ١٩٧١ و ١٩٧٨ ، اشترى الجنرال (حسان طوفنيان) الزائر الدائم لإسرائيل ، كما اثبتت ذلك وثائق السفارة الأمريكية فى طهران ، ما قيمته ٤٠ مليار دولاراً من الأسلحة ، كان يخص إسرائيل منها حصة كبيرة ، وفى عام ١٩٧٨ نجحت إسرائيل فى إفشال مشروع إيرانى هندى لتطوير وإنتاج قاذفة مقاتلة جديدة خاصة بهم ، وتطوير صاروخ ثلاثى التمويل والانتاج تشترك فيه الهند وإيران وفرنسا ، يحمل رأس وزنها ٦٠٠ كيلوجرام .

وبين عامى ١٩٥٦ ، ١٩٧٨ كان هناك نحو ٢٥ ألف إيرانى يتدربون فى إسرائيل بينهم مئات الطيارين والضباط البحريين والمهندسين والعسكريين والخبراء

فى أعمال التجسس ، ولأول مرة فى تاريخ إيران قام (الشاه) بتغيير قانون التجنيد ، حيث سمح للأفراد من أصل يهودى بالخدمة كضباط فى القوات المسلحة الإيرانية ، كما أثبتت وثائق السفارة الأمريكية فى طهران أن الآلة الحربية الإيرانية ، وخاصة سلاح الجو ، كانت مربوطة بالبنيان الحربى الإسرائيلى حتى اليوم(*) .

والمعروف أن (الموساد) الإسرائيلية كان لها دور أساسى فى بناء جهاز (السافاك) الإيرانى ، كما أن المكتب التجارى الإسرائيلى فى إيران له امكانيات ونشاط تفوق أية سفارة أخرى ، وكان عدد العاملين به بصفة رسمية نحو خمسة وستين فرداً ، وكان مبنى المكتب التجارى أو بالأصح السفارة الإسرائيلية ، يحتوى على مائة وخمسة وعشرين غرفة ، وكان بالمبنى زنزانات وأقسام ليس بها نوافذ ، كما توجد أقبية وأجهزة للتصنت على التليفونات فى إيران ، بحيث كان يمكن التصنت على ستين خط تليفونى فى وقت واحد ، كما كان يوجد فى عدة غرف أجهزة للتسلق على الجدران والهروب إذا اقتضى الأمر ، وهناك جسر على سطح البناية للهروب من بناية إلى أخرى ، وهناك أبواب سرية ونفق ، كل ذلك يؤكد أن المبنى كان جهازاً للمخابرات ، وقد وجدت بداخله خرائط تدل على أن إسرائيل كانت تتجسس من خلال هذا المبنى على كل المنطقة المحيطة بإيران ودول الخليج وباكستان وأفغانستان .

وكان هذا المكتب يصدر نشرة إعلامية أسبوعية باللغة الفارسية توزع على نطاق واسع ، بالاضافة إلى العديد من المؤسسات الثقافية والعلمية والقنصلية والاجتماعية التى يشرف عليها المكتب التجارى الإسرائيلى ويدعمها اليهود الإيرانيون ، الذين هاجر معظمهم من العراق .

وكانت شركة (العال) الإسرائيلية لها خط منتظم بين تل أبيب وطهران ، يقوم بست رحلات جوية أسبوعياً بالاضافة إلى طائرات النقل التجارية التى تنقل المواد التجارية والبضائع من وإلى إيران التى كانت تباع فيها السلع الإسرائيلية ممهورة

(*) نفس المرجع السابق .

بطابعها التجارى ، كذلك كانت توجد شركة إيرانية - إسرائيلية لنقل البترول الخام الإيرانى مباشرة إلى إسرائيل تؤمن لإسرائيل معظم احتياجاتها من البترول .

كما ان عدة شركات إسرائيلية للاسكان كانت تقيم فى إيران مدناً سكنية كاملة ، من بينها مدينة سكنية لضباط الطيران الإيرانيين على طريق (كرج) بضواحى طهران ، سلمت لهم فى أواخر شهر مارس ١٩٧٨ .

وكان اليهود يسيطرون على أسواق المال ، ويحرصون على شراء الأرض والتمركز فى أحياء سكنية وتجارية معينة ، ويسيطرون على تجارة العملة والذهب والسجاد والصناعات الكيمائية وجزء كبير من تجارة الجملة .

ولكن منذ ان تحسنت العلاقات الإيرانية - العربية ، وخاصة بين مصر وإيران ، أصبحت الحكومة الإيرانية تعتبر علاقاتها بإسرائيل احدى العورات التى يجب التستر عليها ، وأصبح محرماً نشر أى شىء يتعلق بإسرائيل ، وأصبح الاستعلام عنها من قبيل أعمال التجسس غير المشروعة ، وخلت المراجع والصحف والاحصائيات الرسمية من أية اشارة إليها ، وأصبح لدى (الشاه) قدر كبير من الشجاعة فى انتقاد سياسة إسرائيل ، ومماطلتها فى إعادة الأراضى العربية المحتلة واقرار السلام فى المنطقة ، حتى أتهم الشاه بأنه معاد للسامية ، وقال بعض الإيرانيين أنه كان كذلك بالفعل .

وفى عام ١٩٧٧ اتخذت العلاقات الإيرانية - الإسرائيلية منعطفاً جديدا ، حيث بدأ (الشاه) تدريجيا فى أبعاد إيران عن ارتباطها بإسرائيل ، وبدأ تخفيف الروابط بين إيران وأجهزة إسرائيل السرية ، وفى نفس الوقت قاد الشاه بلاده إلى إرتباط أوثق مع العرب وخاصة مصر والعراق والسعودية والأردن وسوريا ودول الخليج ، وتوثقت الروابط فى اجتماعات الأوبك عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ وغيرت إيران سياستها نحو إسرائيل بشكل مذهل ، بحيث أصبح الإسرائيليون يعتقدون ان إيران تحت حكم الشاه لم تعد صالحة كحليف لهم ، ومن هنا كانت إسرائيل أول من عمل للاطاحة بالشاه وكان اليهود الإيرانيين أول من استعدوا لذلك بتهريب أموالهم خارج إيران .

بريطانيا الشريك الأعظم

« ان الصحفيين قد لعبوا دورا كريها كشركاء فى تحريك الجماهير وتضخيم الاحداث التى أرادالبعض تصعيدها ، ولا يقل غرابة عن ذلك موقف الإذاعة البريطانية التى انطلقت منذ عام ١٩٧٨ فى حملة محمومة تهاجم نظامى فى برامجها باللغة الفارسية كما لو ان قائد أوركسترا غامض قد اعطاها الضوء الأخضر لهذا الهجوم » .

من مذكرات الشاه (رد على التاريخ)

من الأسباب الرئيسية التى جلبت على (الشاه) المتاعب والمصائب انه فى ٣١ يوليو ١٩٧٣ ، أصدر قانونا ألغى به اتفاق (الكونسورتيوم) ، كما وقع قانون بيع وشراء النفط أو الغاز الطبيعى لحساب إيران ، الأمر الذى اعتبر نقطة تحول جديدة فى تاريخ صناعة النفط الوطنية والقومية ، وضمان إيران لسيادتها التامة على مصادرها واستخراج نفطها وتسويقه بنفسها مباشرة ، مما يفتح صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات النفطية الدولية .

لقد رفض (الشاه) تجديد الاتفاق الذى عقده الجنرال زاهدى عام ١٩٥٣ ، بعد الانقلاب ضد (مصدق) وأعاد (الشاه) إلى عرشه ، مما جعله يتعرض للابتزاز

والاستغلال البشع ، وكلما حاول (الشاه) ان يرفع رأسه ، وأن يضع حداً لهذا الابتزاز ضربوه على رأسه ، وكانت شركة (البرتش بتروليوم) هى التى تتزعم المؤامرة ، فعندما حاول (الشاه) رفع سعر النفط بعد حرب ١٩٧٣ خفضت هذه الشركة واخواتها السبع من كمية البترول الإيرانى المصدر للأسواق الخارجية ، بحجة انه غالى الثمن ، حتى لم يزد مجموع انتاج إيران عام ١٩٧٧ عن ٤٠٪ من الاجمالى الذى كان يجب ان تستخرجه من آبارها .

وزيادة على ذلك حاول (الشاه) تكريس استقلاله ، فاتبع استراتيجية إيرانية تقوم على التعاون مع فرنسا وألمانيا الغربية ، وذلك عشية تأسيس نظام نقدى أوربى ، ولو أن محور إيران – السعودية – العراق ، قد نجح فى تحقيق علاقة عمل مستمرة مع نظام النقد الأوربى ، لكان قد حقق تجمعا ضد لندن لا يمكن إيقافه .

كما ظهرت اشارات عديدة على رغبة إيران فى التعامل الاقتصادى مع ألمانيا الغربية وفرنسا ، ذلك ان إيران نظمت برنامج تطور نووى كلفته عدة بلايين من الدولارات ، بالتعاون مع فرنسا وألمانيا الغربية بشكل رئيسى ، بعد أن رفضت واشنطن ان تبيع التكنولوجيا النووية المتطورة إلى إيران رفضاً باتاً .

كذلك كانت هناك صفقة محددة أغضبت لندن وواشنطن ، وهى صفقة ثلاثية الأطراف ، حيث وافقت إيران على تزويد الاتحاد السوفيتى بالغاز الطبيعى ، فى حين زود الاتحاد السوفيتى ألمانيا الغربية بكميات مماثلة ، ومساوية من الغاز الطبيعى السوفيتى فى الشمال ، كما زار (الشاه) موسكو لمناقشة توسيع التعاون الاقتصادى بين إيران والاتحاد السوفيتى .

ومنذ ذلك الحين أصبح (الشاه) بالنسبة لكل من لندن وواشنطن رجلاً ميتاً ، وصدر عليه الحكم بالاعدام ، ولم يبق الا التنفيذ الذى بدأ بالفعل بالشروع فى اعداد حملة للحرب النفسية ضده ، درست كل الدقائق والتفاصيل فيها ، مجموعة من الرجال الذين تمرسوا فى أساليب حرب الجواسيس المتقدمة ، التى اتبعتها المخابرات البريطانية فى أيام الحرب العالمية الثانية ، من أمثال (مارفن زونيس) الذى كتب

كتابه (النخبة فى إيران) وهو أستاذ بجامعة شيكاغوا ، حرص على الحوار المطَّول مع آية الله (الخمينى) الذى وصفه بان ردوده على أسئلته تؤكد انه رجل يفتقر إلى المنطق ، ومع ذلك صنع منه أسطورة رفعته إلى مرتبة (المهدى المنتظر) واعطى الضوء الأخضر للتنظيم الإسلامى للاسراع فى القضاء على استقرار إيران .

ومن هنا لعبت الإذاعة البريطانية باللغة الفارسية دوراً نشطاً للغاية ، حيث أوصلت صوت (الخمينى) واتباعه إلى أبعد نقطة فى إيران ، وكانت المنسق للثورة ، فخلال أقل من ٢٤ ساعة كان (ملالى) طهران يستطيعون تنظيم مظاهرات فى وقت واحد فى المدن الإيرانية ، التى يفصل بينها آلاف الأميال ، وذلك عن طريق الإذاعة البريطانية .

وفى باريس سجل (الخمينى) أشرطة يأمر فيها أتباعه بالخروج إلى الشوارع ، وخلال ساعات كانت تذاع تعليماته الدقيقة وبصوته هو بالفارسية إلى كل أنحاء إيران من مركز هيئة الإذاعة البريطانية فى لندن ، وبالنظر لدورها كذراع لإدارة العمليات الخاصة البريطانية ، بدأت الـ (بى - بى - سى) فى إذاعة اشاعات الحرب النفسية ، مثل التقارير التى أدعت أن (الشاه) قد هرب من البلاد ، أو أنه تخلى عن العرش لابنه ، أو أنه قد جن ، أو أنه قد تعرض لمحاولة اغتيال .

وفى ديسمبر ١٩٧٨ اتهم وزير الإعلام الإيرانى (تهرانى) الإذاعة البريطانية بتحريض عمال النفط على الاضراب ، وطرد مراسل كل من الـ (بى - بى - سى) ووكالة (اليونايتد برس) الدولية ، لأنه نقل أن (الشاه) قد أغتيل ، ولفترة قصيرة فى هذا الشهر اعتبرت الـ (بى - بى - سى) فى إيران على أنها (عدو رقم واحد للشعب) كما نقلت ذلك جريدة (واشنطن بوست) .

وقد شوشت حكومة (الأزهرى) العسكرية على الإذاعة البريطانية ، ولكن كان الوقت قد فات ، ولم يكن أعداء (الشاه) من (الملالى) انفسهم بعيدين عن شن حرب نفسية صغيرة خاصة بهم ، ففى أحدى المرات ، وخلال إحدى المظاهرات المرتبة فى طهران يوم ٢ ديسمبر ١٩٧٨ ، لم يحدث العنف الذى كان

يتوقعه المعادون للحكومة ، فأحضر رجال الدين أشرطة مسجلة بواسطة متخصصين تمثل صرخات واطلاق نار وعنف ، وأداروا هذه الأشرطة على مكبرات الصوت من منابر المآذن ، وخلال ساعات حصل مراسل الـ (بى – بى – سى) فى الميدان على نشرات اخبارية عما حصل فى مظاهرات هذا اليوم ، واذاعوها فى إذاعة موجهة إلى إيران ، بما فى ذلك الضجيج الذى صنعته الأجهزة الالكترونية .

وفى اليوم الثانى وجد الناس الخارجون من بيوتهم بقعاً حمراء على الرصيف الذى وقعت فيه المسيرة ، فقد صب (الملالى) صبغة حمراء اللون على الشوارع حتى يتوهم الناس أنها دماء ، وهذه التكتيكات التى يعرف الجميع ان لها تأثير فعالاً على الشعب الإيرانى ، ليست من صنع (الملالى) قليلى الخبرة فى هذا المجال .

ولقد بلغ الدعم البريطانى المبكر للخمينى حداً جعل البعض يقول انه لولا بريطانيا ما كان (الخمينى) لأنه طوال عام ١٩٧٨ أرسلت الإذاعة البريطانية إلى إيران العديد من المراسلين حتى كان فى كل قرية وكل مدينة بعيدة مراسل للإذاعة البريطانية ، والعديد من أعضاء الجهاز السرى البريطانى لتحطيم عرش الطاووس .

بل ان شركة (بريتش بتروليم) البريطانية هى التى ساعدت رأس المال الإيرانى على الهرب من إيران عبر قنواتها الرئيسية ، حيث ساعدت النخبة المالية فى إيران ، والتى تمثل البهائين واليهود من رجال البنوك وتجار السجاد وسوق البازار ، وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز فى عام ١٩٧٨ وحدها أن نحو ٧٠٠ مليون دولار قد هربت خارج إيران ، وهو ما عجز (الشاه) عن أن يفضحه ، لأنه ربما حجبت عنه هذه المعلومات ، فلم ترفعها له (السافاك) والجنرال (حسين فردوست) .

وعندما وقع حادث (سينما ركس) الذى راح ضحيته حوالى ٤٠٠ قتيل ، وذلك فى أوائل أغسطس عام ١٩٧٨ ، حيث أشعلت النار عن عمد ، وأوصدت الأبواب من الخارج لمنع هروب أى شخص من الحريق ، اتهمت الـ بى – بى – سى (السافاك) ، وهو نفس ما فعله أنصار (الخمينى) .

لقد اتهمت وكالة الأنباء الإيرانية (بارس) قوتين بتدبير الحادث ، احداهما مجموعة من البسطاء تعرضوا لعمليات غسيل دماغ منظمة من قبل دعاة التعصب الديني ، وطبقة أصحاب الأراضي ، ثم عناصر الأرهاب التي تدعمها عناصر أجنبية معادية لتطور إيران ، وعلى مدى أسابيع عدة كانت الصحافة الإيرانية توجه أشد الهجمات ضد الإذاعة البريطانية ، التي ألهبت إذاعتها بالفارسية الثورة .

وفي أواخر أغسطس ١٩٧٨ أصدرت نقابة العمال بياناً تضمن هجوما على الإذاعة البريطانية حيث قالت : *« لقد اهانت الـ بي – بي – سي الأمة الإيرانية ووجهت لها النقد في إذاعتها بالفارسية ، ولقد أصبح التقدم والنمو الإيراني شوكة في عيون الاستعماريين البريطانيين »* .

وفي ٢١ أغسطس ١٩٧٨ ، طرح اللورد (شالفونت) وهو موظف سابق في المخابرات البريطانية في جريدة (التايمز) اللندنية ، ملاحظة تتسم باللامبالاة التي اشتهر بها الإنجليز ، فقال : *« هناك في طهران تفسيرات عديدة للاضطراب الحالي ، وهناك مدرسة فكرية تدعي ادعاءا غريبا بوجود مؤامرة بريطانية ، ولكنه يتبين بعد التدقيق عن كثب الا أحد يستطيع أن يعطي أي دليل أو أي تبرير منطقي لهذه النظرية العجيبة ، ان الحكومة الإيرانية قد تتبعت أثر بعض النقود المتداولة إلى حسابات مرقمة في البنوك السويسرية ، وهنا كما هو متوقع يضيع الأثر »* .

هكذا لعبت الإذاعة البريطانية دوراً بالغ الأهمية في هز عرش (الشاه) انتقاماً منه لإلغائه اتفاقه مع (الكونسورتيوم) أي اتحاد شركات البترول التي كانت بريطانيا تملك فيه ٤٠٪ من الأسهم فيه .



كارتر والواجهة الاخلاقية للسياسة الأمريكية

« من المستحيل عقلاً ومنطقاً ان يحكم جيمى كارتر هذا الفلاح الأمريكى الولايات المتحدة ، وندعو الله ان تمر فترة رئاسته بسلام » .

الجنرال نعمة الله نصيرى – مدير السافاك

لقد كان اختلاف وجهات النظر بين (الشاه) والإدارة الأمريكية بعد الرئيس (ريتشارد نيكسون) حول موضوعات البترول والتسليح ، والدور الإيرانى فى منطقة الخليج ، قد خلق شرخا فى العلاقات الإيرانية – الأمريكية ، ازداد عمقا واتساعا مع الزمن ، حتى جاءت انتخابات الرئاسة الأمريكية التى رشح فيها الرئيس الأمريكى (جيمى كارتر) نفسه عن الحزب الديمقراطى ، وتأكدت احتمالات فوزه فقضت على البقية الباقية من الأمل فى نفس (الشاه) وأجهزت على الثقة التى كان يضعها فى الولايات المتحدة ، فلماذا ؟

لقد كان طبيعيا ان يتوقع (الشاه) والحكومة الإيرانية أن يأتى الرئيس الجديد لأمريكا وهو مشحون ومتأثر بموقف الحزب الديمقراطى ، ليس لأنه مجرد عضو فيه ، ملتزم بسياسته ومبادئه ، بل لأنه كان حزب الأغلبية فى الكونجرس ، وأن لجنة

الشئون الخارجية فيه ، والتى كانت بزعامة أحد أقطاب الحزب اللبراليين وهو (هيوبرت همفرى) ، هى التى تزعمت حملة المعارضة ضد تطبيق نظرية (ريتشارد نيكسون) فى الدفاع عن المصالح الأمريكية خارج حدود الولايات المتحدة ، وخاصة فى مجال سياسة التسليح ، حتى أنها وضعت قيوداً على حرية تصرف (البيت الأبيض) فى بيع الأسلحة للدول الأخرى ، واشترطت فى حالة زيادة قيمة الصفقة عن ٢٥ مليوناً من الدولارات ، أن تقدم الإدارة الأمريكية تقريراً يوضح الغرض من استخدام هذه الأسلحة ، وان استخدامها لن يضر بمصالح الولايات المتحدة أو بالدول الحليفة والصديقة لها .

ولقد تأكدت مخاوف (الشاه) عندما بدأ الرئيس (كارتر) يعلن فى حملته الانتخابية عن مبادئه وسياسته الجديدة ، التى يلتزم بتطبيقها إذا منحه الشعب الأمريكى الثقة ، وكانت هذه المبادىء تستهدف تغيير الواجهة الاخلاقية للسياسة الأمريكية ، وتحسين صورة (الأمريكى القبيح) التى خلقتها حرب الفيتنام وفضيحة (ووتر جيت) اللتين هزتا الضمير الأمريكى ، واثقلتاه بالكثير من الشعور بالذنب .

وكان على رأس هذه المبادىء أن تعمل الولايات المتحدة على إقرار (حقوق الإنسان) ، وجعل احترامها شرطاً جوهريا لحصول أية دولة على صداقة أو معونة الولايات المتحدة ، وصحيح ان مثل هذا الطموح الاخلاقى كان يشمل العالم كله ، وحيثما انتهكت حقوق الإنسان وامتهنت كرامته ، وصحيح ان اعلان الرئيس الأمريكى الجديد عنها ، قد صادف ظهور حركة المنشقين فى الاتحاد السوفيتى، والتى استقبل الرئيس (كارتر) زعيمها كرمز لهذه السياسة الأمريكية الجديدة .

الا ان هذا الأمر لم يلبث أن خفت حدته وتلاشى تدريجيا ، أمام رغبة الولايات المتحدة الملحة فى انجاح سياسة الوفاق بين الغرب والشرق ، والابقاء على العلاقات بينها بعيدة عن الحرب الباردة ، لذلك برزت إيران والشاه (محمد رضا بهلوى) كمثل صارخ على انتهاك حقوق الإنسان للشعب الإيرانى ، بحيث أصبح السؤال الذى يوجه للرئيس الأمريكى فى كل لقاء انتخابى أو مؤتمر صحفى أو حديث

تلفزيونى ، هو عن موقفه من انتهاك حقوق الإنسان فى إيران بصورة بدت وكأن اعلان الرئيس (كارتر) ومن ورائه الحزب الديمقراطى لهذا المبدأ وضرورة احترامه ، لم يكن مقصوداً به إلا (الشاه) فقط ، وأن هذه (المعزوفة الإعلامية) لم تكن لتتم مصادفة بغير سبق إصرار ولا تعمد ، ولا سيما وانه كان من الطبيعى ان تجد المعارضة الإيرانية ، التى اطلقت من عقالها فى هذا الموقف ، فرصتها الذهبية التى استغلتها أحسن استغلال للقضاء على عرش الطاووس الإيرانى .

ومما زاد الأمر وضوحاً وجلاءا ، وأكد ان إيران والشاه هما المقصودان بهذه الحملة الاخلاقية ، ان (جيمى كارتر) لم يكتف بهذا ، تاركا الأمر ليستخلص منه كل طرف ما يتفق مع اوضاعه ، بل راح ينتقد سياسة من سبقوه من الرؤساء الأمريكيين تجاه إيران لأنها جعلت منها (الدولة الأولى بالرعاية) إذ أنه يرى أن ذلك أضر بالمصالح الأمريكية ، وبقيم واخلاقيات ومبادىء الشعب الأمريكى .

وكان طبيعيا ان تقف (إيران) (ملكاً) و (حكومة) من مرشح الحزب الديمقراطى ، وهو (جيمى كارتر) ، موقفاً يتسم بالتشاؤم وعدم الحماس ، حتى أن الصحف وأجهزة الإعلام الإيرانية لم تقل كلمة واحدة لتأييد الرئيس الجديد للولايات المتحدة ، وعندما أعلن فوز الرئيس (كارتر) لم يكن ذلك بالنبأ الذى يدخل السرور على نفس (الشاه) وحكومته ، حتى ان الجنرال (نعمة الله نصرى) رئيس السافاك وأقوى رجل فى إيران حينذاك ، قال لسفير الصومال (محمد على شرمانى) الذى كان فى زيارة مجاملة له ، فى بداية مباشرته لمهام وظيفته بعد تقديم أوراق الاعتماد ، فقد قال له نصيرى : *« انه من المستحيل عقلاً ومنطقاً ان يحكم (جيمى كارتر) هذا الفلاح الأمريكى الولايات المتحدة ، وندعو الله أن تمر فترة رئاسته بسلام »* .

ويقول السفير الصومالى : *« لقد ظل الجنرال (نصيرى) يتحدث معى بانفعال وغضب مدة طويلة عن عدم تفاؤل إيران بالرئيس الجديد للولايات المتحدة »* .

ويقول السفير : « *وكأنى بهذا الرجل كان يرى ان مصرعه قد بات وشيكا على يد هذا الفلاح المتدين ، الذى كان يتهيأ ليدير حكم الولايات المتحدة الأمريكية ، كما كان يدير مزارع الفول السودانى الواسعة التى كان يملكها* » .

وهكذا حكمت الحساسية والعصبية منذ ذلك الحين ، العلاقات الأمريكية – الإيرانية ، وزاد من تعقيد الموقف وآثاره عدم الارتياح المتبادل بين (الشاه) والرئيس الأمريكى حادثان ، أما الحادث الأول فقد جاء عندما سأل أحد الصحفيين الأمريكيين (هنرى كيسنجر) وكان ما زال وزيراً للخارجية عن رأيه فيما نشر عن مطاردة السافاك للمواطنين الإيرانيين فى الولايات المتحدة ، وفرض الرقابة عليهم وتصفية العناصر النشطة منهم .

فرد كيسنجر قائلاً : « *انه لا يعلم شيئاً عن ذلك ، ولكنه سيتحرى الأمر وسيعمل على إيقافه ان ثبت انه صحيح* » .

ولكن لم يكد (كيسنجر) ينتهى من هذا التصريح حتى انبرى له متحدث رسمى إيرانى ، ليرد بعنف على تصريحاته قائلاً : « *إن رجال الأمن الإيرانيين موجودون فى الولايات المتحدة ، بعلم وموافقة الحكومة الأمريكية لأداء وظائفهم ، وأنه إذا قامت الحكومة الأمريكية بأى اجراء ضدهم ، فإن إيران ستقوم بنفس الاجراء ضد رجال الأمن الأمريكيين ، الموجودين فى إيران على سبيل المعاملة بالمثل* » .

أما الواقعة الثانية فقد كانت عندما بعث الرئيس الجديد (كارتر) ، وقبل أن يتسلم مهام منصبه الجديد كرئيس للولايات المتحدة ، برسالة إلى (شاه إيران) من خلال الرئيس القديم (جيرالد فورد) ووزير خارجيته (هنرى كيسنجر) اللذين كانا مازالا فى الحكم ، يطلب الرئيس (كارتر) فيها من (الشاه) ان يخفف من حدة موقفه فى الاجتماع القادم لمؤتمر منظمة (الأوبك) للدول المنتجة للبترول بحيث لا يتزعم تيار رفع الأسعار ، وهو الموضوع الذى كان يحظى باهتمام خاص من تفكير الرئيس الأمريكى الجديد ، الذى كان يعول كثيراً على إصلاح المسار الاقتصادى الأمريكى .

الا ان رد (الشاه) كان غير إيجابي بصورة عمقت غضب الرئيس كارتر) ، وزادت من اصراره على تنفيذ ما انتواه بالنسبة لشاه إيران ، وقد اعترف (الشاه) نفسه فيما بعد بصحة الواقعة ، وان كان قد نفى ان الرسالة كانت شديدة اللهجة ، أو أنها حملت تهديدا له ، إذا لم يستجب لرغبة الرئيس الأمريكي الجديد ولكنه قال انه رفضها .

ولكن هل كانت هذه الخلافات التى سقناها ، هى كل الأسباب الحقيقية لتصميم الإدارة الأمريكية فى عهد الرئيس (كارتر) على هز عرش الطاووس تمهيداً لاقتلاعه .

ان الأمر كان أبعد وأعمق من هذا بكثير ، لقد اتخذت المخابرات الامريكية هذا القرار بعد دراسات معمقة للوضع فى إيران سبقت اتخاذه بنحو ست سنوات ، وذلك من أجل ايجاد البديل لنظام حكم أسرة بهلوى ، على النحو الذى نوضحه فى الصفحات القادمة .

أمريكا تبحث عن بديل

لقد بنت المخابرات المركزية الأمريكية قرارها باسقاط نظام (الشاه) على عدة عوامل وأسباب يرجع أولها إلى حياة (الشاه) التى بدأت فى العد التنازلى ، لا لأنه قد تعدى أو قارب النصف الثانى من العقد السادس من عمره ، فقد عمر غيره زمنا قارب الثمانيين عاما وهو على رأس السلطة فى بلاده ، مكتمل القوة بالغ التأثير فى السياسة العالمية .

لكن الأمر كان أهم من ذلك ، إذ يكمن وراءه سر لم يعرفه سوى عدد قليل جداً من كبار الأطباء ، والاخصائيين فى الولايات المتحدة ، وهو أن شاه إيران قد عولج فى عام ١٩٧٤ فى إحدى مستشفيات الولايات المتحدة من المرض الخبيث الخطير وهو مرض (السرطان) .

ومن المؤكد أن هؤلاء الأطباء وحتى (الشاه) نفسه ، قد باتوا على يقين من أنه ، وقد تسرب السرطان إلى جسم (الشاه) فإن الأمر قد أصبح واضحا ، وهو أنه إذا استطاع (الشاه) أن يقاوم مرضه بعض الوقت ، مستفيداً من التقدم الطبى الحديث والامكانيات المتاحة له ، وبسبب معنوياته التى بلغت قمتها ، بعد أن تدفقت أنهار الثروة البترولية عليه ، وأصبحت إيران التى تعد رابع دولة منتجة للبترول

فى العالم ، وثانى دولة مصدرة له ، أحد أعضاء الأوبك المؤثرين فى سياسة الطاقة فى العالم ، وأصبحت هذه الثروة تلهب طموح (الشاه) وآماله ، فى أن تقفز إيران عبر سنوات قليلة إلى ما يسميه الشاه (بعصر الحضارة الكبرى) .

إلا أن تلك المؤثرات الايجابية كلها ، كانت ستظل محدودة الأثر أمام خطورة المرض الخبيث ، الأمر الذى جعل ألا مناص من التفكير الجدى فى إيران ما بعد (الشاه) ، وهذا النوع من التفكير ، لم يجل بخاطر المخابرات الأمريكية فحسب ، وإنما شغل اهتمام (الشاه) نفسه وسيطر عليه ، إلى الحد الذى جعله يتخذ قراراً دستوريا هاما ، وهو أن تتولى زوجته (الشهبانو فرح) الوصاية على ولى العهد ، أو بمعنى آخر على عرش إيران ، بحيث تتولى هى زمام الحكم إذا ما أصيب (الشاه) بعجز جزئى أو كلى يقعده عن ممارسة السلطة ، أو إذا خلا العرش بموته .

ومن هنا بدأت الشهبانو (فرح) تمارس دوراً نشطاً وإيجابياً فى إدارة دفة الحكم بالبلاد ، وأصبحت شئون الدولة يعرضها عليها رئيس الوزراء ، وتنزل كل يوم إلى مكتبها سواء فى القصر أم فى قلب العاصمة ، لتستقبل القيادات السياسية ، كما أصبحت تقوم بجولات متتابعة فى أنحاء إيران لزيارة القرى وتفقد المشروعات الصناعية والعمرانية وغيرها .

إعادة ترتيب الأوراق :

وعلى الجانب الأمريكى فقد أضافت الأحداث إلى هذا السبب أسباباً أخرى أبرزته ودعمته ، وفى مقدمة هذه الأحداث التحول المفاجىء ، الذى وقع فى أقدم وأعرق نظام ملكى قام على سلطة الفرد المطلقة ، ألا وهو حكم الامبراطور العجوز (هيلاسلاسى) إمبراطور الحبشة ، الذى أطاح به انقلاب عسكرى وضع حداً لوريث حكم (النجاشى) فى هذه المنطقة من العالم .

هذا الانقلاب الذى أحدث تطورا جذريا فى السياسة الأثيوبية ، وفى الوضع الدولى للحبشة ، حيث انتقل الحكم فيها آنذاك من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ،

ومن أحضان الكنيسة إلى أحضان الشيوعية الملحدة ، ومن النفوذ الأمريكي إلى النفوذ السوفيتي ، وأصبحت أكبر قاعدة أمريكية للاتصالات اللاسلكية في العالم والموجودة في (أسمرة) في أيدى عملاء موسكو ، الأمر الذى كان يوجب بداهة على مخططى السياسة والاستراتيجية في الولايات المتحدة ، أن يفكروا بعمق في إعادة ترتيب الأوراق ، والتأكد من ثبات أقدامهم في مناطق أخرى من العالم ، لها نفس أهمية وحساسية الحبشة ، بالنسبة للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط .

وكان طبيعيا أن تأتى إيران في المقدمة ، باعتبارها إحدى المناطق الاستراتيجية العازلة بين الشرق والغرب ، وأحد خطوط الغرب الدفاعية المتقدمة في مواجهة الاتحاد السوفيتي ، كما أنها تعتبر الحارس اليقظ والقوى لمعابر البترول ، شريان الحياة للحضارة الغربية ، بالاضافة إلى أنها رجل الشرطة الموكول إليه أمر الاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم .

وقد كان من الممكن أن تكون الخطوة الدستورية التى اتخذها (الشاه) بتعيين (الشهبانو فرح) وصية على عرش البلاد ، كافية لادخال الطمأنينة على نفس مخططى السياسة الأمريكية ، لأنها تشكل عنصر استمرار النظام الامبراطورى ، وتبقى على نظام الحكم في إيران في قبضة الولايات المتحدة ، بحيث لا تفاجأ في طهران بمثل ما فوجئت به في أديس أبابا ، إلا أن الأقدار شاءت أن تقدم من الأمثلة ما يؤكد مخاوف الولايات المتحدة على مصالحها في إيران ، ويعمق اقتناعها بأن التغيير في نظام الحكم قد بات أمراً لا مفر منه .

والمثال في هذه المرة يأتى من (الأرجنتين) حيث كانت تجربة تولى امرأة للسلطة في البلاد بعد زعيم قوى وتاريخى ، تجربة لها محصلة سلبية ونتائج مخيبة للآمال ، فقد عجزت (ايزابيلا) زوجة الرئيس (بيرون) زعيم الأرجنتين ، الذى عاد من منفاه الطويل محمولاً على أعناق وأكف الجماهير الأرجنتينية ، عن مواجهة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية المعقدة بعد وفاة زوجها ، بالصورة التى لم تملك ازاءها الا الفرار بعد الفشل الذريع في التعامل مع هذه المشاكل والميراث السياسى الثقيل .

ولم يكن بوسع مخططى السياسة الأمريكية تجاهل هذا المثال الصارخ فى الأرجنتين ، والذى أفزعهم ، ولهذا لم يكن من شأن قرار (الشاه) تعيين الشهبانو (فرح) وصية على العرش ، ان يغير تفكيرهم فى ضرورة تغيير النظام الملكى فى إيران ، لا سيما وأن ملفات المخابرات المركزية الأمريكية تسعفهم بالأمثلة التى استطاع بها هذا الجهاز ، ومن ورائه حكومة الولايات المتحدة أن يركب موجة الأحداث قبل أن تغمر أمريكا وتطويها ، فقد نجحت المخابرات الأمريكية فى أن تسبق الأحداث فى باكستان بالقيام بانقلاب عسكرى ، وجاءت بأحد جنرالات الجيش الباكستانى وهو الجنرال (أيوب خان) على رأس الحكم فى البلاد لتغيير مسار الأحداث لصالحها ، ولكى تتمتص نقمة الجماهير الغاضبة والمطحونة ، التى يخطف بريق الثورة ، حتى ولو كانت مفتعلة ، أبصارها ، فلا تلبث أن تهدأ وتستكين وقتا ، تستطيع فيه السياسة الأمريكية أن تستعيد توازنها ، وتعيد ترتيب أوراقها من جديد .

وحدث نفس الشيء فى (أندونيسيا) حين استطاعت المخابرات الأمريكية أن تقوم هناك كذلك ، ولنفس الأسباب ، بانقلاب صورى بعد أن خافت من سيطرة الشيوعيين على الحكم فى البلاد ، فأتت كذلك بأحد جنرالات الجيش ، وهو الجنرال (سوهارتو) الذى ما يزال على رأس الحكم فى البلاد ، ومثال ثالث حدث فى (شيلى) حين دبرت انقلابا أدى إلى مقتل الرئيس الشيلى (سلفادور أليندى) الذى كان متهما بأنه شيوعى ، ومعادى لمصالح الولايات المتحدة .

بل إن تجربة المخابرات الأمريكية فى إيران ذاتها كانت خير مشجع لها على المضى قدما فى مخططها ، حين نجحت فى تحطيم الدكتور (مصدق) عندما عهدت إلى (كيرمت روزفلت) الذى دخل إلى إيران من نقطة حدودها مع العراق عند (قصر شيرين) ، ليقوم بإحداث الانقلاب ضد (مصدق) ويأتى بالجنرال (فضل الله زاهدى) رئيسا للوزراء ، والذى القى القبض على (مصدق) وأعوانه ، وأعاد (الشاه محمد رضا بهلوى) إلى عرشه ، بعد أن خشيت الولايات المتحدة من ركوب الشيوعيين لموجة الحماس الوطنى التى خلقها (مصدق) ، ثم يستولون على الحكم .

وطبيعى أن كل تلك التجارب والخبرات كانت لا بد أن تنتهى بالمخابرات الأمريكية ، إلى النتيجة التى اقتنعت بها ، والقرار النهائى الذى توصلت إليه ، وهو ضرورة تغيير نظام الحكم فى إيران ، ووضع حد لحكم أسرة دام خمسين عاماً ، كرست جانباً هاما منه فى عهد الشاه (محمد رضا بهلوى) كحليف مخلص للولايات المتحدة ، وكخادم أمين لها ، حتى رأت أنها ورقة قد استهلكت ، وأن طموحات (الشاه) الوطنية ، يمكن أن تأتى بعكس المطلوب منها .

ولكن إذا كان من السهل تغيير نظام (الشاه) ، فإن الصعوبة الحقيقية التى كان ولا بد ان تواجه مخططى السياسة الأمريكية فى إيران ، هى كيفية إيجاد البديل الصالح لنظام يكون مستقرا فى حكم البلاد لفترة زمنية ، يمكن خلالها تغيير مسار العمل الوطنى ، وخلق طبقة جديدة فيها ، فما هو البديل أو البدائل التى كان يمكن أن تكون موضوع الخيار ، أمام مخططى السياسة الأمريكية عندما اتخذت قرارها بتحطيم عرش الطاووس ؟؟

إن المشكلة التى لا بد أنها واجهت المخططين للسياسة الأمريكية ، بعد اقتناعهم بضرورة إجراء مثل هذا التغيير ، هى أن الخيار لايجاد بديل لنظام الحكم الجديد فى إيران لا بد أن يتميز بميزتين هامتين :

- ☐ *الميزة الأولى :* هى أن يكون هذا النظام البديل قادرا على اثارة حماس الشارع الإيرانى ، وتفجير بركان الغضب الحبيس ، وتجميع كافة الفصائل الوطنية الحية فى البلاد ، لاعطاء التغيير الشكل الثورى والطابع القومى الضروريين لمثل هذا التغيير ، وذلك بخلق قاسم مشترك أعظم يلتف حوله كل الإيرانيين ، ويجد فيه كل تيار سياسى وسيلة لخدمة طموحاته الوطنية وتحقيق مصالحه الخاصة .
- ☐ *أما الميزة الثانية :* التى يجب ان تتوفر فى هذا البديل ، فهى أن يكون قادراً على التعامل مع المعطيات الجديدة التى أفرزتها حرب السادس من أكتوبر بين العرب وإسرائيل ، والتى غيرت مفاهيم قديمة بمفاهيم جديدة ، وعقدت لأول مرة منذ اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٨ ، اتفاقيات لفض اشتباك بين مصر وإسرائيل ، ثم بين سوريا وإسرائيل .

ثم جاءت مبادرة السلام المصرية التى بدات بزيارة الرئيس (السادات) للقدس ، والتى فتحت الطريق لمرحلة جديدة من السلام فى المنطقة ، التزمت أكبر وأقوى الدول العربية وهى مصر بتحقيقها والمحافظة عليها ، الأمر الذى كان ولا بد ان يجعل الولايات المتحدة تغير فى سلم أولوياتها الاستراتيجية للحفاظ على مصالحها فى المنطقة والتى لم يعد نظام حكم (الشاه) صالحاً للحفاظ عليها ، والوقوف فى وجه الخطر السوفيتى الجديد ، الذى اقتحم (افغانستان) ليتخذها نقطة انطلاق له نحو تحقيق حلم القياصرة القديم للوصول إلى المياه الدافئة ، والذى يضيف إليه الماركسيون حلما جديداً ، هو السيطرة على منابع البترول فى الخليج ، الأمر الذى أصبح فى مسيس الحاجة إلى شرطى جديد له مواصفات جديدة ، لا يشكل فحسب حاجزاً فى مواجهة الخطر السوفيتى على المصالح الأمريكية ، بل قد يجعل السوفيت أنفسهم فى حالة دفاع عن النفس .

ومن الحقائق اليقينية والمؤكدة ان استيعاب (الشاه) نفسه للواقع الجديد ، وهذه المعطيات التى خلقتها حرب أكتوبر ، قد بعثت فى نفسه شعوراً متزايداً بالقلق على مصير دوره كشرطى فى المنطقة وعلى جدوى ترسانة السلاح التى ينفق عليها ثلث ميزانية إيران ، وعلى طموحه الاقليمى فى منطقة الخليج ، إذا ما نزع الفتيل من الصراع العربى - الإسرائيلى ، وتطور الأمر إلى حل يرتضيه الجانبان ، وتفرغ العرب بعد ذلك لقضايا أخرى قومية ومصيرية بالنسبة لمستقبلهم كافة ، وذلك كقضايا التنمية ، والديمقراطية ، واسترداد ما بقى لهم من أراضى سليبة ضمت إلى دول أخرى غير عربية فى ظروف تارخية معروفة ، ويهم (الشاه) منها بصفة خاصة ، منطقة (عربستان) أو (خوزستان) التى يحرص على تسميتها ، حرصه على تغيير معالمها واسمائها العربية ، وكذلك مصير الجزر العربية الثلاث فى مياه الخليج ، وهى (طمب الكبرى وطمب الصغرى أبو موسى) وهى الجزر التى استولى عليها بالقوة قبل يوم واحد من رحيل البريطانيين من شرق السويس عام ١٩٧١ ، ومن شأن هذا كله ان يثير قلقا عميقا يأخذ نفس (الشاه) من كل اقطارها ، حين يرى الريح العاصفة وهى تندفع بسرعة نحو عرشه ، والتى حاول بعلاقته بالرئيس (السادات) أن يكسر من حدة اندفاعها ، ببناء الجسور من جديد مع العالم العربى .

ولقد كان أحد الحلول أو البدائل المطروحة أمام مخططى السياسة الأمريكية ، أن يقوم أحد الضباط فى الجيش بانقلاب عسكرى يخلع به (الشاه) بحيث ينتهى الأمر بتنصيب (اردشير زاهدى) السفير الإيرانى فى الولايات المتحدة رئيساً للجمهورية ، بعد أن يكون الانقلاب الجديد قد مهد له الطريق لاجراء بعض التغييرات التى تثير حماس الجماهير وتمتص غضبهم ، وتفرغ شحنة التوتر التى عبأت المجتمع الإيرانى بعوامل الانفجار ، وعلى أساس أنه حين يصبح (أردشير زاهدى) رمزاً للتغيير الجديد ، يكون كمن يقدم ترضية للشعب الإيرانى تكفيرا عما يراه الإيرانيون من ذنب له ، هو ان والده الجنرال (زاهدى) قد ارتكب جرما لا يغتفر ، حين استخدم لضرب الحكم الوطنى فى عهد (مصدق) بالاضافة إلى كون أردشير رجل الولايات المتحدة وزعيم (المثقفين والتكنوقرط) الإيرانيين ، الذين يحملون عبء بناء الدولة العصرية فى إيران على النمط الغربى والأمريكى .

إلا أن هذا البديل قد استبعد ، لأن الجيش كان فى نظر الشعب الإيرانى هو السيف الذى سلطه (الشاه) وأمريكا على رقابه ، واستخدم لاجهاض مبادراته الثورية ، ولأن (اردشير زاهدى) يعتبر عميلاً للولايات المتحدة ، مما يثير الشبهة ويفضح هوية التغيير ، لذلك فقد استبعد هذا الخيار .

أما البديل الثالث الذى كان مطروحا ، فيقضى باختيار إحدى الشخصيات الوطنية الأخرى التى لا تحوم حولها الشبهات ، ولا يعتقد الناس بعمالتها للولايات المتحدة ، وبحيث تمثل هذه الشخصية التيار الوطنى القومى فى البلاد ، وفى نفس الوقت تحافظ على النمط الغربى للدولة العصرية فى إيران وتبقى عليها بعيداً عن التيار الشيوعى أو النفوذ السوفيتى .

ولكن هذا البديل قد أستبعد بدوره لما رآه مخططوا الاستراتيجية الأمريكية من محاذير سيادة التيار القومى ، الذى ينطوى دائما داخله على يمين ويسار ، وأن زخم الأحداث والتطورات الوطنية والاقليمية والدولية ، قد تقوى الجناح اليسارى داخل التيار القومى وتمكنه من تحقيق التحالف مع اليسار ، مما يفتح الباب أمام التسرب

الشيوعى والسيطرة الشيوعية على الحكم ، أو على الأقل يقوم نوع من التحالف الرسمى بين نظام الحكم القومي وبين العناصر الشيوعية ، كما حدث من قبل فى إيران ذاتها ، حين استخدم (مصدق) ورقة الشيوعيين ، فأخرجهم من السجون ، وسمح لهم باستعادة نشاطهم على المسرح السياسى ، وتحالف معهم ضد الحكم الملكى ممثلاً فى (الشاه) وضد التيار الدينى ممثلا فى آية الله (كشانى) ، الذى أيد (الشاه) وقاد الحياة النيابية فى ظل حكمه .

وعلى هذا النحو كانت هناك أمثلة كثيرة أخرى تطرح نفسها أمام التصور الأمريكى الجديد ، كمثال (مصر) فى عهد الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) و (العراق) فى عهد (عبد الكريم قاسم) و (أندونيسيا) فى عهد (سوكارنو) و (شيلى) فى عهد الرئيس (سلفادرو ألندى) وكانت النتيجة ان هذا الخيار أو البديل لم يكن ليحصل هو الآخر على القناعة ا للازمة لانجاحه كبديل لحكم (الشاه) .

التيار الدينى هو البديل الأمثل :

وبقى خيار أو بديل أخير يتمثل فى التيار الدينى ، ليكون غلافاً خارجيا لنظام حكم بديل من شأنه انجاح محاولة التغيير ، باعتباره مستوفيا للشروط اللازمة لتحقيق وإنجاح الخطة الأمريكية الجديدة نحو إيران ، وضد الاتحاد السوفيتى ، فهو قادر على تحريك الشارع الإيرانى ، حيث يملك المذهب الشيعى نحو ٩٠٪ من الجماهير الإيرانية ، ويستطيع تحريك الشارع الإيرانى بصوت رجال الدين بما لا يكلف الكثير ، لأن الناس لا تقبل ثمناً لكى يكونوا متدينيين وكذلك للسلطة العليا لرجال الدين الإيرانيين على رعاياهم ، والتى تجعل من الناس منفذين ، لا دارسين ولا محللين ولا مراجعيين لخلفاء الإمام الغائب ، وتجعل الجماهير الشيعية فى يد زعمائها الروحين سلسة القياد .

كما أن التناقض بين الإيمان والإلحاد ، يجعل اللقاء صعباً بين حكومة دينية وأحزاب شيوعية ، كذلك فإن الوضع الاقتصادى لكبار رجال الدين فى إيران

يصنفهم ضمن رجال الاقطاع ، بالاضافة إلى الاعتقاد بأن النمط الإسلامى فى الاقتصاد ، يقترب من الحرية الاقتصادية ، أكثر من اقترابه من السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادى ومصادر الثروة فى البلاد .

ومما يزيد من أهلية النظام الدينى فى إيران ، أن رجال الدين بصفة عامة ، وأشخاص منهم بصفة خاصة ، كانوا ضحايا نظام حكم (الشاه) ، لأنه بالثورة البيضاء استولى على الأوقاف الخيرية ، بعد أن كانت تحت تصرف رجال الدين ، كما أن عدداً من رجال الدين خضعوا كأقطاعيين لعملية تحديد الملكية الزراعية ، بالاضافة إلى تعطيل الشاه لسلطة رجال الدين الزمنية التى يخولها لهم دستور ١٩٠٦ ، والذى يعطى لجنة خماسية منهم سلطة مراجعة التشريعات قبل إقرارها من البرلمان ، للتأكد من مطابقتها للشرع الإسلامى ولاحكام المذهب الشيعى .

وفوق هذا كله فإن سياسة (تحديث أو تمدين) إيران التى اتبعها (الشاه) وأبوه من قبله ، قد تمت بالضرورة على حساب سلطة رجال الدين وضد ارادتهم ، مما يخلق عوامل الصدام المستمر بينهم وبين حكم (الشاه) وهو الصراع الذى أسفر عن نفى العديد منهم داخل إيران نفسها ، كما أدى إلى نفى أحد زعمائهم وهو آية الله (الخمينى) خارج إيران لنحو خمسة عشر عاماً .

وبالاضافة إلى أن قيام نظام حكم إسلامى فى إيران سيضيق الخناق على الاتحاد السوفيتى فى (أفغانستان) فإن حكم رجال الدين لإيران سيجعل الاتحاد السوفيتى فى حالة دفاع عن الجمهوريات الإسلامية التابعة له ، وأن وجود الدين على حدوده ، سيضعف بنيته السياسية ويهدد الاستقرار فيه ، كما أن اختيار المذهب الشيعى ، وهو مذهب الأقلية فى مواجهة الأكثرية السنية ، سيزعزع الاستقرار فى المنطقة ويضعف وحدة الدول الإسلامية ، وفى نفس الوقت سيضعف فكرة الدولة الإسلامية إذا ما فشل النموذج الذى سيقوم فى إيران الشيعية ، وهو ما كان شبه مؤكداً ... لذلك استقر الرأى على استخدام الدين لتغيير الوضع فى إيران .

بريجينسكى يدعو لمخططه الدينى الجديد !

فى عام ١٩٧٧ ، أعلن (بريجينسكى) على الملأ رأيه(*) بأن التمسك بالإسلام هو حصن ضد الشيوعية ، ففى مقابلة مع جريدة (نيويورك تايمز) بعد الثورة الإيرانية ، صرح (بريجينسكى) أن واشنطن سترحب بقوة الإسلام التى بدأت تظهر فى الشرق الأوسط ، لأنها كأيدولوجية تتعارض مع تلك القوى فى المنطقة ، التى يمكن أن تكون مؤيدة للاتحاد السوفيتى .

ولقد أعاد سكرتير الرئيس (كارتر) الصحفى (جودى باول) هذا الرأى فى (٧) نوفمبر ١٩٧٩ ، وذلك بعد ثلاثة أيام من أخذ ٥٣ من الرهائن الأمريكيين فى طهران .

وعلى الرغم من أن مصادر موثوقة تقول إن (بريجينسكى) يكاد يكون على جهل تام بالظروف السياسة فى الشرق الأوسط ، إلا أنه كان مشغولاً بشكل مستمر باستخدام الأديان والمذاهب الدينية ، كأدوات للحرب السياسية ، فهو قد تدرب على أيدى اليسوعيين فى جامعة (ماكجل) ، وقد قال إنه يعتبر نفسه قريباً من اليسوعيين فى طريقة تفكيرهم ، إلى درجة أنه رقى إلى درجة عضو شرف فى جمعيتهم .

(*) زبجينو بريجينسكى هو مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى جيمى كارتر .

وتستيطر عليه كذلك بحكم خلفيته كمنتسب إلى الأرستقراطية الرجعية فى بولندا الاقطاعية ، فكرة تحرير أوربا الشرقية ، ولقد قام بدراسة إمكانية اشعال ثورة هناك تقودها شبكات اليسوعيين ، ومن هذا المنطلق لم يكن من الصعب على (بريجينسكى) أن يصل إلى استنتاج أن سلسلة من الحكومات الدينية فى الشرق الأوسط ، يمكن أن تخدم نفس الغرض ، ومن هنا ساعد (بريجينسكى) وإدارة (كارتر) البابا الحالى ، وهو مواطن بولندى ، على أن يكون رئيساً للفاتيكان ، وقام بزيارة لبولندا فى يونيو ١٩٧٩ ، وأصبحت الكنيسة البولندية بعدها تأخذ جانب الحركة العمالية البولندية ، ضد الحكومة البولندية ، كخطوة أولى لتفكيك وزعزعة وحدة الدول الاشتراكية . الأمر الذى بدأت تجنى ثماره فى بولندا خاصة .

كما لعبت الكنيسة نفس الدور فى جمهورية بنما .

وكان (بريجينسكى) قد ألقى خطابا أمام الجمعية السياسية الخارجية فى واشنطن فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٨ ، وهو أول خطاب يكشف فيه عن التفكير الاستراتيجى الجديد للولايات المتحدة ، والذى يركز فيه بشكل خاص على مبررات وجود أمريكا فى الخليج .

وفى المذكرة الرئاسية رقم ١٨ فى صيف عام ١٩٧٧ ، أمر الرئيس كارتر باجراء مراجعة شاملة للوضع العسكرى للولايات المتحدة ، وقد ارتكز (بريجينسكى) فى نظريته على ضرورة التحالف مع قوى التغيير الجديدة والتودد إليها حالما تنتصر فقال ما نصه :

« ان الأمن الأمريكي القومي يعتمد على قدرته على تقديم توجيه إيجابى لهذه العملية الصاخبة من اليقظة السياسية والموجات الثورية التحررية ، وهذا يعنى ان على الولايات المتحدة ان تنغمس انغماسا نشطا فى الشئون العالمية لتعزز صلاتها بالتطورات عن طريق التزامها بالتغيير الايجابى فقط ، ذلك أننا إذا خلقنا عراقيل مصطنعة فى وجه التغيير من أجل الحفاظ على الوضع الراهن فإننا سنعزل أنفسنا فقط وسنهدد أمننا القومى » .

وفى ذروة الأزمة ضد (الشاه) أصدر (بريجينسكى) تصريحه الشهير ، الذى

يقول فيه : « *ان المنطقة تشكل هلالاً للأزمات يمتد من شمال وشرق افريقا ، عبر الشرق الأوسط وتركيا وإيران والباكتسان* » .

وأضاف : « *فى هذا الجزء من العالم ، يقوم الاتحاد السوفيتى بلعبة للسيطرة على منابع النفط فى الخليج ، والتى تعتمد عليها صناعة الغرب* » .

ولم تكن الفكرة جديدة ، فقد اقترح (بريجينسكى) فى يوليو ١٩٧٨ بحث هذه الفكرة ، حيث يرى أنه إلى جانب الاستفادة من تنظيمات اليسوعيين ، ومختلف المنفيين من أوربا الشرقية ، وتطوير ورقة الصين فى آسيا ، يمكن للتعاون مع التنظيم الإسلامى ان يساعد على تطويق الاتحاد السوفيتى بجيوش معادية له ايدلوجيا .

ولذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى ، حسبما ورد فى النشرة الاستراتيجية الرسمية للحكومة الأمريكية ، والتى ظهرت عام ١٩٧٩ .. أن ولاء المواطنين المسلمين فى الاتحاد السوفيتي على طول جبهته الحيوية (أى إيران) ١٥٠٠ ميل ، يمكن أن يكون عاملاً مساعداً على تفتيت الاتحاد السوفيتي فى اعقاب حرب نووية عامة .

وبتأثيرات هذه التطورات على (بريجينسكى) ، كلف الأخير لجنة التنسيق الخاصة بمجلس الأمن القومى للقيام بدراسات عن التأثيرات الممكنة لصحوة إسلامية ، على الشعوب الإسلامية المتاخمة لحدود الاتحاد السوفيتى ، ويأتى الشعب الإيرانى بطبيعة الحال فى مقدمة هذه الشعوب ، إذ أن هناك ما يزيد عن خمسين مليوناً من المسلمين السوفيت يشكلون ربع سكانه ، خاصة وأن هذا الجزء من سكان الاتحاد السوفيتى يعتبر أسرع الاجزاء نمواً فى التركيب السكانى غير المتجانس لهذا البلد .

يضاف إلى ذلك أن الأمريكيين كانوا على ثقة ، من أن الطبقة المتوسطة قد تشربت جماهيريا الثقافة الغربية ، وأصبحوا لا خوف عليهم من الشيوعية ، لكن الأمريكيين كانوا فى حاجة إلى طبقة أخرى لدعم العناصر المتطرفة والمعادية للنفوذ السوفيتى ، وأنه إذا كانت سيطرتهم على عقول الطبقة المتوسطة تم عبر أجهزة

الإعلام والأنماط الاستهلاكية ، فان السيطرة على الطبقات الفقيرة لا تكون بغير رجال الدين ، الذين وان كانوا يعتبرون من الطبقة المتوسطة ، لكنهم يسيطرون فى نفس الوقت على الطبقات الدنيا ، والتى هم فى حاجة إلى استخدامها الآن .

ويزيد من أهمية رجال الدين فى إيران ، فى نظر (بريجينسكى) أنهم المجموعة الوحيدة فى إيران المهيأة للدخول فى أنشطة المعارضة ، لأنهاه تملك نظاما متقدما للاتصالات والتسهيلات المحلية ، فى شكل مؤسسات دينية (كالمساجد) وكمؤسسة (ارشاد حسينية) المرتبطة بها ، وكل ذلك يجعلهم يتمتعون بحصانة فى مواجهة بطش (الشاه) .

وبناءا على ذلك وفى ديسمبر ١٩٧٨ ، وهو الوقت الذى تصاعد فيه المد الثورى ضد (الشاه) قررت لجنة التنسيق الخاصة لمجلس الأمن القومى بشكل سرى ، زيادة إذاعات وكالة المخابرات الأمريكية باللغات السائدة فى المناطق الإسلامية السوفيتية زيادة كبيرة .

كذلك تقول الأميرة (أشرف) شقيقة (الشاه) : *« انه فى السبعينات راح الإعلام الغربى يعدد ويضخم مشاكل وأخطاء (الشاه) ، وكان هناك نحو ستين جمعية ومجلة ، بالاضافة إلى الدوريات الأمريكية كلها تنشر مقالات معادية للشاه ، وكانت ترسل بالبريد لعشرات الألوف من الإيرانيين داخل وخارج إيران ، وان بعض هذه الدوريات كان يصدرها محترفون ، يتلقون تمويلاً مكنهم من اخراجها فى شكل جذاب ، جعلها تنجح فى شن حرب باردة ضد (الشاه) »* .

ولقد ثبت انه كان هناك قدر من المعلومات المتوفرة عن طبيعة (الخمينى) ونواياه الحقيقية ، وكانت كتبه موجودة فى مكتبات الجامعات الأمريكية ، وكان هناك العديد من الباحثين الأمريكيين فى الولايات المتحدة ، الذين يعرفون تعاليمه معرفة جيدة ، وكان البروفسور (مارفين زونس) من جامعة شيكاغو ، قد أجرى نقاشا مطولاً معه ، نقل تفاصيله لعدد كبير من المسئولين بوزارة الخارجية الأمريكية بعد ذلك بوقت قصير ، وقال هذا الأستاذ الجامعى ، الذى كان مهندس الحرب

النفسية ضد (الشاه) انه وجد نفسه فى مواجهة (الخمينى) أمام شخص يفتقر إلى المنطقية بدرجة كبيرة .

وعلاوة على ذلك فانه منذ إقامة (الخمينى) فى فيلته الصغيرة بحى (نوفل - لو - شاتو) بباريس أصبح (الخمينى) على اتصال بالصحافة والتلفزيون ، ولكنه فى نفس الوقت كان موضع متابعة مستمرة من المخابرات المركزية الأمريكية ، التى قامت باستئجار منزل بالقرب من فيلا (الخمينى) واجرى أعضاء السفارة الأمريكية اتصالات منتظمة مع أقرب مستشارى (الخمينى) امثال (بنى صدر) و (صادق قطب زاده) و (إبراهيم يزدى) الذى يحمل جواز سفر أمريكى ومتزوج من أمريكية ، وأول من استخدم لتنفيذ فكرة الانقلاب فى إيران ، حين أسس منظمة الطلبة المسلمين فى الولايات المتحدة ، وجند لها الطلبة الإيرانيين وغير الإيرانيين ، وكان همزة الوصل بين رجال المخابرات الأمريكيين و (الخمينى) للاعداد لقلب عرش الطاووس فى إيران ، حيث يعيش فى الولايات المتحدة منذ ثمانية عشر عاما ، ورفضت زوجته (سرور) ، التى تقيم بصورة دائمة مع اطفالها الستة فى مدينة (هويستون) الأمريكية ، رفضت العودة إلى إيران أو التنازل عن جنيستها الأمريكية .

لكل ذلك ، اقتنعت أمريكا بفكرة الدولة الدينية (الإسلامية) ورصدت كل امكانياتها المادية والاعلامية لخدمتها .

أئمة الشيعة .. دولة داخل الدولة

لقد سأل السفير البريطانى فى إيران فى أواخر عام ١٩٧٨ ، الجنرال (غلام رضا أزهرى) رئيس هيئة الأركان بالجيش الإيرانى آنذاك ، ورئيس أول حكومة عسكرية فى أواخر عهد الشاه ، سأله أثناء حفل استقبال فى طهران عن المستقبل الذى يراه لتطور الوضع السياسى فى إيران ، فأجاب الجنرال أزهرى :

« لقد كتب على إيران أن يكون نظامها السياسى عملة ذات وجهين ، وجهها الأول رجال الدين ، ووجهها الثانى النظام الملكى ، ومحتم عليها أن تسير بين هذين الخطين اللذين يتوازيان ولا يلتقيان » .

ولعل فى التاريخ الإيرانى مصداقا على هذا الذى يقوله الجنرال (أزهرى) ، ففى أوائل القرن التاسع عشر ، وبالتحديد فى ٨ مارس ١٨٩٠ ، منح (ناصر الدين شاه) أحد ملوك إيران (القاجارين) لشركة بريطانية ، امتيازاً لاحتكار تجارة الدخان نظير مبالغ تافهة ، فى الوقت الذى كانت الشركة تبيع فيه الدخان للناس بأثمان باهظة ، فأصدر (الحسن الشيرازى) أحد كبار المجتهدين الشيعة فى (سامرا) فتوى بتحريم الدخان ، الأمر الذى ترتب عليه أن قام أهالى (تبريز) بنزع إعلانات شركة الدخان ووضع منشورات ثورية مكانها ، فطلب (الشاه) من أحد الزعماء

الدينيين ، وهو آية الله (حسن الاشتيانى) ، أن يصدر فتوى مضادة لفتوى (الحسن الشيرازى) أو يغادر البلاد ، فتحرك الشارع الإيرانى بزعامة رجال الدين ، وهاجم العامة قصر الشاه ورجموه بالحجارة ، فما كان منه إلا أن رضخ وأرسل إلى آية الله (الاشتيانى) اعتذاراً مكتوباً ، مصحوباً بخاتم هدية ثم لم يلبث أن سحب امتياز الدخان من الشركة البريطانية ، بعد دفع التعويضات ، الأمر الذى فرض عليه الاقتراض من الخارج .

وبعد ذلك بنحو خمسة عشر عاماً ، نمت خلالها الحركة الشيعية فى إيران ، وازداد وعيها وتطور طموحها ، طالب رجال الدين فى عهد (مظفر الدين شاه) بدولة تقوم على أساس الشورى الإسلامية ، وسيادة الدستور ، واستغلوا بعض الحوادث الاستفزازية من جانب (مظفر الدين شاه) للقيام بالاعتصام فى مسجد (شاه عبد العظيم) أحد المساجد الكبرى فى مدينة (الرى) بالقرب من طهران ، بزعامة اثنين من كبار رجال الدين هما (سيد محمد طباطبائى) و (سيد عبد الله البهبانى) وأطلقوا على هذا الاعتصام (الهجرة الصغرى) ، وتكرر هذا الاعتصام مرة ثانية فى عام ١٩٠٦ وسميت بـ (الهجرة الكبرى) .

وأصر رجال الدين على تأسيس مجلس نيابى يجمع بين الحكومة والأمة والعلماء - على حد تعبيرهم - الأمر الذى رضخ له (الشاه) وانتهى الأمر بصدور دستور ١٩٠٦ ، واطلق على هذه الثورة (ثورة الدستور) أو (انقلاب مشروطست) .

كذلك فإن جميع المناورات السياسية التى انتهت باستيلاء (رضا شاه) على السلطة فى إيران ، من آخر ملوك (القاجاريين) كانت بتوجيه من رجال الدين الشيعة ، الذين كان لهم الفضل فى تأييد استمرار النظام الملكى فى إيران ، والذى كان على أيديهم زواله فى أواخر السبعينيات ، فقد كان رجال الدين الشيعة فى إيران هم الذين جعلوا (رضا شاه) يوافق على تأسيس نظام ملكى بعد أن كان الرئيس التركى (كمال أتاتورك) قد نصحه بإنشاء جمهورية علمانية ، لكن رجال الشيعة رغَّبوه فى النظام الملكى ، الذى استمر حتى نهاية حكم ابنه (محمد رضا بهلوى) .

لكن هذا التحالف بين رجال الدين و (رضا بهلوى) سرعان ما تحطم على صخرة الاصلاح الدينى والاقتصادى الذى كان (رضا خان) يستهدف به تحديث إيران ، وربطها بالحضارة الغربية وبالنظام العلمانى الذى كان بالضرورة على حساب سلطة رجال الدين .

ولذلك لم يكن السفير البريطانى قد فوجيء بكلام الجنرال (غلام رضا أزهرى) لأنه يعلم حقيقة الدور الذى قامت به بريطانيا فى إيران ، معتمدة فى تنفيذ سياستها على مراكز القوى الحقيقية فى دولة فارس ، والتى يعتبر رجال الدين حجر الزاوية فيها ، كما أن السفير البريطانى كان لا شك يعلم أنه فى العشرينيات من القرن التاسع عشر ، أسست الأقلية البريطانية الحاكمة ما يسمى بـ (حركة اكسفورد) كقناة لحماية الاصلاح الدينى ، وهى الحركة التى نظمتها كل من جامعة (اكسفورد) و (الكنيسة الانجليكانية) و (كينجز كولدج) بجامعة لندن ، وكانت هذه الحركة تخرج نوعاً فريداً من المبشرين البريطانيين ، الذين كان واجبهم نشر إنجيل (حركة اكسفورد) فى أجزاء أخرى من العالم ، أما غطاء هذه الحركة ، فلم تكن الكنيسة ، بل كان (المحفل الماسونى الاسكتلندى) ولذلك كانت مهمة مبشرى حركة اكسفورد تأسيس فرع للماسونية الاسكتلندية فى أرجاء الامبراطورية ، وكان لهذه الحركة حليف أدانته الفاتيكان ، هو (جماعة المسيح) أو (اليسوعيون) ، وكانت الجبهة الرئيسية التى ترعى هذه الحركة هى الأسرة الملكية البريطانية نفسها ، وكثير من رؤساء وزرائها ، أمثال (بنيامين دزرائيلى) واللورد (بالمرستون) و (وادوارد بليوبير ليتون) وغيرهم .

وكان أول مشروع موثق من المشاريع المذهبية ، التى أعدت لها الارستقراطية البريطانية فى القرن التاسع عشر ، هو (حركة البهائيين) في بلاد فارس ، والتي ابتدعتها بريطانيا لإضعاف الإسلام ، ورعاية العناصر المتخلفة من الثقافة الإسلامية ، للاستفادة منهم فى الابقاء على المستعمرات البريطانية في الشرق الاوسط في حالة تخلف .

ولذلك كانت السياسة البريطانية في إيران تحرص على شراء ذمم وضمائر رؤساء القبائل وبعض رجال الدين ، ليقودوا حركات تحقق أهدافها ومصالحها .

كما سيأتي بعد قليل ، على لسان آية الله (الخميني) اتهامه للاستعمار البريطاني بأنه كان يشوه سمعة علماء الشيعة في إيران والنجف ، ويزعم أن (٦٠٠) ستمائة عالم من الشيعة في كل من إيران والنجف ، كانوا يعملون لحساب الانجليز ، وأن (الشيخ الانصارى) كان يتقاضى الرواتب منهم ، وأنهم يستندون في ذلك إلى وثائق كانت محفوظة في وزارة الخارجية البريطانية في الهند .

المذهب الشيعي مصدر القوة :

لا شك أن النبع الحقيقى لقوة رجال الدين فى إيران ، هو المذهب الشيعي نفسه ، بما له من تاريخ مأسوى ، ضخمه المستفيدون منه ، والذى بدأ باستشهاد الحسين بن على بن ابى طالب ، ومضي بعد ذلك في سلسلة من التصفيات على ايدى الامويين ضد آل البيت من عترة النبي ﷺ ، الأمر الذى شكل وجدان الشيعة الإيرانيين ، وخاصة منذ عصر الدولة (الصفوية) ، حتى أصبحت احتفالات الحداد والمأتم ومجالس الترحم والبكاء والتفنن في انتقام الشيعي من نفسه ، وابتداع الصور المثيرة والمستفزة لمقتل الحسين ، وحرمانه من الماء وهو في شدة الظمأ ، واعتبارهم أن الاستشهاد اعلى مراتب التضحية ، حتى أصبح كل ذلك يشكل السمات البارزة للحياة اليومية لجماهير الشيعة فى إيران .

فما هو المذهب الشيعى كمصدر لسلطة رجال الدين المطلقة على رعاياهم ومريديهم ؟؟

فى كتاب (الملل اوالنحل) لمحمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، الفارسى المولود فى بلدة (شهرستان) الواقعة فى شمال خراسان ، والذى اعتبر كتابه بمثابة دائرة معارف مختصرة للأديان والمذاهب والفرق الدينية والمذاهب الفلسفية المتعلقة بما وراء الطبيعة ، والتى عرفت فى عصر المؤلف ، يقول : « *ان الشيعة هم الذين*

شايعوا عليا رضى الله عنه ، على الخصوص ، وقالوا (بامامته) وخلافته نصا ووصية ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت (فبظلم) يكون من غيره ، أو (بتقية) من عنده ، وقالوا إن الإمامة ليست قضية مصلحية تناط باختيار العامة ، وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هى قضية أصولية ، وهى ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام اغفاله واهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله ، يجمعهم القول بوجوب التعيين والنص عليه ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً ، عن الكبائر والصغائر والقول (بالتولى والتبرى) قولاً وفعلاً وعقداً ، إلا فى حالة (التقية) » .

أما سماحة الإمام (محمد الحسينى آل كاشف الغطاء) وأحد أقطاب علماء الشيعة فى النجف ، فيقول فى كتابه (أصل الشيعة وأصولها) : « أن أصل التشيع هو ، كما أخرجه (بن عسكر) عن جابر بن عبد الله ، قال : (كنا عند النبى ﷺ فأقبل [علّي] عليه السلام ، فقال النبى ﷺ « والذى نفسى بيده إن هذا وشيعته هم الفائزون يوم القيامة » . .

ونزلت الآية الكريمة ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية ﴾ (صدق الله العظيم) .

ويقول سماحة (كاشف الغطاء) : « إن عددا ليس بالقليل أختصوا فى حياة النبى ﷺ لعلّي ولازموه وجعلوه إماما كمبلغ عن الرسول ، وصاروا يعرفون بأنهم شيعة علّي كعلم خاص بهم ، كما يقول أهل اللغة ، ولفظ الشيعة بهذا الوصف لا ينطبق على عموم المسلمين ، وإن كان ذلك لا يقلل من قدر صحابة النبى الكرام ، فهم أسمى من أن تحلق إلى أوج مقامهم بغاث الأوهام » .

كما يستشهد (كاشف الغطاء) بالحديث النبوى الشريف (علّي منى بمنزلة هارون من موسى) وقوله ﷺ : (إنما أنا تارك فيكم الثقلين ، كتاب الله وعترتى أهل بيتى) ، ويحتج الشيعة بأن (عليا) لم يبايع (أبا بكر) يوم السقيفة ، لأن جمعا من الصحابة رأوا ألا تكون الخلافة لعلي إما لصغر سنه ، أو لأن قريشاً كرهت

أن تجتمع النبوة والخلافة لبني هاشم ، (زعماً) منهم أن النبوة والخلافة إليهم يضعونها حيث شاءوا ، ولم يبايع علي بن أبي طالب أبا بكر الا بعد ستة أشهر ، وتبعه على ذلك جماعة من عيون الصحابة ، كالزبير وعمار والمقداد وآخرين .

ويقول الشيعة إن علياً بن أبي طالب رأى أن تخلفه يوجد رتقا فى الإسلام وشرخاً فيه ، وحين رأى (المتخلفين((أى الذين جعلوا أنفسهم خلفاء) كأبى بكر وعمر ، قد بذلوا أقصى الجهد فى نشر كلمة التوحيد وتجهيز الجند وتوسيع الفتوح ، ولم يستأثروا ولم يستبدوا ، بايع وسالم وغض الطرف عما يراه حقا له محافظة على الإسلام ، ووحدته ، وبقى شيعته منضوين تحت لوائه .

ولم يكن يؤمئذ للشيعة ولا للتشيع مجال للظهور ، لأن الإسلام كان يجرى على مناهجه القويمه ، وعندما امتنع (معاوية) عن البيعة لعلي وحاربه فى (صفين) انضم بقية الصحابة إلى (علي) حتى قتل معظمهم تحت رأيته ، ولكن الأمر استتب لمعاوية وانقضى دور الخلفاء الراشدين ، وانغمس (معاوية) فى لذات الحياة وترفها ، ودس السم للحسن بن علي فقتله ، ثم أخذ البيعة لابنه (الزبير) قهراً .

ومنذ ذلك اليوم انفصلت السلطة المدنية عن السلطة الدينية ، بعد أن كانتا مجتمعتين فى عصر الخلفاء الأولين وعرف الناس أن للدين أئمة ومراجع هم أهله وأحق به ، ولم يجدوا من توفرت فيه شروط الأئمة من العلم والزهد والشجاعة وشرف الحسب والنسب وما يرويه الناس فى حقهم من كلمات النبى ﷺ فيهم ، فلم يزل التشيع لعلي وأولاده بهذا وأمثاله ، ينمو فى أوساط الأمة .

ثم جاءت شهادة الحسين عليه السلام ، مما أوجب انكسار القلوب والجروح الدامية له فى النفوس ، وهو ابن النبى وريحانته ، وما كان يرويه بقايا الصحابة من أحاديث النبى ﷺ التى تعكس حبه لهم وحفاوته بهم ، بينما بنو أمية يعملون فيهم القتل والأسر ، مما كان بطبيعة الحال يزيد التشيع شيوعا وانتشاراً ، ويجعل لعلي وأولاده المكانة العظمى فى النفوس ، وكان ظلم بنى أمية وتقاتلهم على الملك خدمة منهم لآل البيت ، زاد من عطف القلوب عليهم ، وكلما شددوا حملتهم على آل البيت ، كلما كان رد فعل ذلك لصالحهم .

وعندما انتهى عهد (بنى سفيان) وبدأ عهد (بنى مروان) ، (وعبد الملك بن مروان) ، الذى عين (الحجاج الثقفى) فنصب المجانيق على الكعبة حتى هدمها واحرقها وقتل أهلها ، وذبح (عبد الله بن الزبير) فى المسجد الحرام بين الكعبة والمقام ، ثم سارت المراونيه كلها على هذه السيرة .

من هذا تتضح أسباب إنتشار الشيعة ، وأنها ليست كما يقول البعض نزعة فارسية ، فالإمام زين العابدين بن على عليه السلام ، انقطع بعد استشهاد أبيه عن الدنيا وأهلها ، وركن إلى العبادة وتربية الأخلاق ، وفتح الطريق لجماعة من التابعين كالحسن البصرى ، وطاووس اليمانى ، وابن سيرين ، وعمرو بن محمد الناصر ، وحفيدة جعفر الصادق ، فأشادوا ذلك البناء .

وجاءت الفترة بين الدولة الأموية والدولة العباسية ، فأتسع المجال للصادق وأرتفع كابوس الظلم ودواعى الفتنة ، فتوسع فى بث الأحكام الإلهية ونشر الأحاديث النبوية ، وظهرت الشيعة فى ذلك العصر ظهوراً لم يسبق له مثيل ، وأصبح الشيعة من الكثرة بحيث أصبح يتعذر احصاؤهم .

عقائد الشيعة الإمامية :

للشيعة الإمامية عقائدهم التى يتفقون فيها حينا مع أهل السنة ، ويختلفون معهم فيها أحياناً كثيرة ، ويضيق المجال هنا عن سرد عقائد الشيعة الإمامية ، التى تحتاج إلى سفر خاص ، وعالم متخصص ، ولكننا نكتفى بالتعرض لثلاثة من هذه العقائد الإمامية ، التى اعطت كبار رجال الدين الشيعة سلطة دينية على اتباعهم لا تقاوم ولا تراجع ، كعقيدتهم فى (الإمامة) ، وعقيدتهم فى (التقية) ، أو تلك التى وفرت مصادر من الثروة والغنى جعلتهم دولة داخل الدولة ، لا يعتمدون فيها على راتب حكومى ، ولا ينتظرون فيها ترقية وظيفية ، ولا يحصلون على معاش ، الا وهى فريضة (الخمس) .

ولقد حرصنا على أن نعتمد فى هذا المجال على مراجع لكبار رجال الشيعة فى العراق ، التى أرادوا بها ان يردوا عن مذهبهم الشيعى الشبهات ، وأن يجيبوا على بعض تساؤلات أهل السنة ، أو انتقاداتهم ، لأنها موفية بالغرض فى بيان مصادر السطوة الدينية لزعمائهم على رعاياهم ، والمرجع الذى اعتمدت عليه فى هذا الجزء هو كتاب (عقائد الأئمة) بقلم فضيلة العلامة الكبير الشيخ (محمد رضا المظفر) عميد كلية الفقه فى النجف الأشرف بالعراق .

حيث يقول ما يلى نصه (ص ٤٩ – ٦٣) :

١ – عقيدتنا فى الإمامة :

نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين لا يتم الإيمان الا بالاعتقاد بها ، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين مهما عظموا وكبروا ، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر فى التوحيد والنبوة .

كما نعتقد أنها كالنبوة ، لطف من الله تعالى ، فلا بد أن يكون فى كل عصر إمام هاد ، يخلف النبى فى وظائفه ، من هداية البشر وارشادهم إلى ما فيه الصلاح والسعادة ، وله ما للنبى من الولاية العامة على الناس لتدبير شئونهم ومصالحهم ، وإقامة العدل بينهم ، ورفع الظلم والعدوان عنهم .

وعلى هذا (فالإمامة) استمرار للنبوة ، والدليل الذى يوجب إرسال الرسل وبعث الأنبياء ، هو نفسه الذى يوجب نصب الإمام بعد الرسول ، فلذلك نقول :

إن (الإمامة) لا تكون الا بالنص من الله تعالى على لسان النبى ، أو لسان الإمام الذى قبله ، وليست هى بالاختيار أو الانتخاب من الناس ، إذا شاءوا ومتى شاءوا ، بل : (من مات ولم ير إمام زمانه ، مات ميتة الجاهلية) كما ثبت ذلك عن الرسول الأعظم بالحديث المستفيض .

وعليه فلا يجوز أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة ، منصوب من الله تعالى ، سواء أبى البشر أم لم يأبوا ، وسواء ناصروه أم لم يناصروه ، أطاعوه أم لم يطيعوه ، وسواء أكان حاضراً أم كان غائباً عن أعين الناس ، إذ كما يصح أن يغيب النبى كغيبته فى الغار ، أم فى الشعب ، صح أن يغيب الإمام ، ولا فرق فى حكم العقل بين طول الغيبة وقصرها ، فقد قال الله تعالى : ﴿ ولكل قوم هاد ﴾ (سورة الرعد) ، وقال : ﴿ وان من أمة الا خلا فيها نذير ﴾ (سورة فاطر) .

٢ – عقيدتنا فى عصمة الإمام .

ونعتقد أن الإمام كالنبى يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن ، من سن الطفولة إلى الموت ، عمدا وسهوا ، كما يجب أن يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان . لأن الأئمة حفظة الشرع والقوامون عليه ، حالهم فى ذلك حال النبى ، والدليل الذى اقتضانا ان نعتقد بعظمة الأنبياء ، هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعظمة الأئمة بلا فرق .

ليس على الله بمستبعـد ان يجمع العالم فى واحد

٣ – عقيدتنا فى صفات الإمام وعمله :

ونعتقد أن الإمام كالنبى يجب أن يكون أفضل الناس فى صفات الكمال والشجاعة والكرم والعفة والعدل ، ومن التدبير والعقل والحكمة والخلق ، والدليل فى النبى هو نفسه الدليل فى الإمام ، أما علمه فهو يتلقى المعارف والأحكام الإلٓهية وجميع المعلومات عن طريق النبى أو الإمام من قبله ، وإذا استجد شيء لا بد أن يعلمه عن طريق الإلهام بالقوة القدسية ، التى أودعها الله تعالى فيه ، فإن توجه إلى شيء وشاء أن يعلمه على وجهه الحقيقى لا يخطيء فيه ، كان ذلك إلى البراهن العقلية ، وإن علمه قابل للزيادة والاشتداد .

٤ – عقيدتنا فى طاعة الأئمة :

ونعتقد أن الأئمة هم أولو الأمر الذين أمر الله تعالى بطاعتهم ، وأنهم الشهداء على الناس ، وأنهم أبواب الله والسبل إليه والأدلاء عليه ، وأنهم تراجمة وحية وأركان توحيده ، وخزائن معرفته ، ولذا كانوا أمانا لأهل الأرض ، كما أن النجوم أمان لأهل السماء ، بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى ، ونهيهم نهيه ، وطاعتهم طاعته ، ومعصيتهم معصيته ، ووليهم وليه ، وعدوهم عدوه ، ولا يجوز الرد عليهم ، والرد عليهم كالراد على الرسول ، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى ، فيجب التسليم لهم والانقياد لأمرهم والأخذ بقولهم .

ولهذا نعتقد أن الأحكام الشرعية الإلٓهية لا تستقى من غير مائهم ، ولا يصح أخذها إلا منهم ، ولا تفرغ دم المكلف بالرجوع إلى غيرهم ، ولا يطمئن بينه وبين الله ، إلا أن يكون قد أدى ما عليه من التكاليف المفروضة إلا من طريقهم ، أنهم كسفينة نوح من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق فى هذا البحر المائج الزاخر بأمواج الشبه والضلالات ، والادعاءات والمنازعات .

ولا يهمنا من بحث الإمامة فى هذه العصور اثبات انهم هم الخلفاء الشيرعيون وأهل السلطة الإلهية ، فإن ذلك أمر مضى فى دمة التاريخ ، وليس فى إثباته ما يعيد دورة الزمن من جديد ، أو يعيد الحقوق المسلوبة إلى أهلها ، وإنما الذى يهمنا منه ما ذكرنا من لزوم الرجوع إليهم فى الأخذ بأحكام الله الشرعية ، وتحصيل ما جاء به الرسول الكريم على الوجه الصحيح الذى جاء به ، وإن أخذ الأحكام من الرواة والمجتهدين الذين لا يستقون من مائهم ، ولا يستضيئون بنورهم ، ابتعاد عن حجة الصواب فى الدين .

والدليل القطعى دال على وجوب الرجوع إلى آل البيت ، وأنهم المرجع الأصلى بعد النبى لأحكام الله المنزلة ، ويقول عليه أفضل التحيات :

« إنى تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً الثقلين ، واحدهما أكبر من الآخر : كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض ، وعترتى أهل بيتى ، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض » .

وهذا الحديث اتفقت الرواية عليه من طرق أهل السنة والشيعة .

ثم إنه عليه السلام نص على إمامة الحسن والحسين ، والحسين نص على إمامة ولده زين العابدين ونعتقد أن الأئمة الذين لهم صفة الإمامة الحقة ، مرجعنا فى الأحكام الشرعية المنصوص عليهم بالامامة ، الاثنى عشر إماماً ، نص عليهم النبى ﷺ جميعا بأسمائهم ، ثم نص المتقدم منهم على من هو بعده ، على النحو الآتى :

١ – أبو الحسن على بن أبى طالب (المرتضى) المولود سنة ٢٣ قبل الهجرة والمقتول سنة ٤٠ بعدها .
٢ – أبو محمد الحسن بن على (الزكى) المولود عام ٢ بعد الهجرة والمتوفى عام ٥٠ .
٣ – أبو عبد الله الحسين بن على سيد الشهداء المولود عام ٣ بعد الهجرة والمتوى عام ٦١ .
٤ – أبو محمد على بن الحسين (زين العابدين) المولود عام ٣٨ بعد الهجرة والمتوفى ٩٥ .
٥ – أبو جعفر محمد بن على (الباقر) المولود عام ٥٧ والمتوفى سنة ١١٤ .
٦ – أبو عبد الله جعفر بن محمد (الصادق) المولود عام ٨٣ والمتوفى عام ١٤٨ .
٧ – أبو إبراهيم موسى بن جعفر (الكاظم) المولود عام ١٠٨ والمتوفى عام ١٨٣ .
٨ – أبو الحسن على بن موسى (الرضا) المولود عام ١٤٨ والمتوفى عام ٢٠٣ .
٩ – أبو جعفر محمد بن (الجواد) المولود عام ١٩٥ والمتوفى عام ٢٢٠ .
١٠ – أبو الحسن على بن محمد (الهادى) المولود عام ٢١٢ والمتوفى عام ٢٥٤ .

١١ – أبو محمد الحسن بن علي (العسكرى) المولود عام ٢٣٢ والمتوفى عام ٢٦٠ .
١٢ – أبو القاسم محمد الحسن (المهدى) المولود عام ٢٥٦ .

وهو الحجة فى عصرنا الغائب المنتظر ، عجل الله فرجه وسهل مخرجه ليملأ الأرض عدلاً وقسطاً بعدما ملئت ظلما وجوراً .

٥ – عقيدتنا فى التقية :

روى عن صادق أهل البيت عليه السلام فى الأثر الصحيح :
(التقية دينى ودين آبائى) ، و (من لا تقية له لا دين له) .

وكذلك هى ، لقد كانت شعاراً لآل البيت عليهم السلام ، دفعاً للضرر عنهم وعن اتباعهم ، وحقنا لدمائهم ، واستصلاحا لحال المسلمين وجمعا لكلمتهم ولما لشعثهم ، وما زالت سمة تعرف بها الإمامية دون غيرها من الطوائف والأمم ، وكل إنسان إذا أحس بالخطر على نفسه أو على ماله بسبب نشر معتقده أو التظاهر به ، لا بد ان يتكتم ويتقى فى مواضع الخطر ، وهذا أمر تقتضيه فطرة العقول ، ومن المعلوم ان الإمامية وأئمتهم لاقوا من ضروب المحن وصنوف الضيق على حرماتهم فى جميع العهود ، ما لم تلاقه أية طائفة أو أمة أخرى ، فاضطروا فى أكثر عهودهم إلى استعمال (التقية) بمكاتمة المخالفين لهم ، وترك مظاهرتهم وستر اعتقادهم وأعمالهم المختصة بهم عنهم ، لما كان يعقب ذلك من الضرر فى الدين والدنيا ، ولهذا السبب امتازوا بـ (التقية) وعرفوا بها دون سواهم .

وللتقية أحكام من حيث وجوبها أو عدم وجوبها ، بحسب اختلاف مواقع خوف الضرر ، مذكورة فى أبوابها فى كتب العلماء الفقهية ، وليست هى بواجبة على كل حال ، بل قد يجوز أو يجب خلافها فى بعض الأحوال ، كما إذا كان اظهار الحق والتظاهر به نصرة للدين وخدمة للإسلام فى سبيله ، فانه يستهان بالأموال ولا تعز النفوس .

وقد تحرم (التقية) فى الأعمال التى تستوجب قتل النفوس المحرمة أو رواجاً للباطل ، أو فساداً فى الدين ، أو ضرراً بالغاً على المسلمين ، باضلالهم أو افشاء الظلم والجور فيهم ، وعلى كل حال ليس معنى (التقية) عند الإمامية ان تجعلهم جمعية سرية لغاية الهدم والتخريب ، كما يصورها بعض اعدائهم ، كما انه ليس معناها ان تجعل الدين واحكامه سراً من الأسرار ، لا يجوز ان يذاع لمن لا يدين به ، كيف وكتب الإمامية فيما يخص الفقه والأحكام ومباحث الكلام والمعتقدات قد ملأت الخافقين وتجاوزت الحد .

بلى ان عقيدتنا فى التقية قد استعلها من أراد التشنيع على الإمامية ، فجعلوها من جملة المطاعن فيهم ، وكأنهم لا يشفى غليلهم الا ان تقدم رقابهم إلى السيوف لاستئصالهم عن آخرهم من تلك العصور ، التى يكفى فيها ان يقال هذا رجل شيعى ليلاقى حتفه على يد اعداء آل البيت من الأمويين والعباسيين ، بل العثمانيين .

وإذا كان طعن من أراد ان يطعن ، يستند إلى زعم عدم مشروعيتها من ناحية دينية نقول له :

(أولاً) : إننا متبعون لأئمتنا عليهم السلام ، ونحن نهتدى بهداهم ، وهم أمرونا بها وفرضوها علينا وقت الحاجة ، وهى عندهم من الدين ، وقد سمعت قول الصادق عليه السلام (**من لا تقية له لا دين له**) .

(ثانياً) : قد ورد تشريعها فى نفس القرآن الكريم ذلك قوله تعالى فى سورة النحل : آية ١٠٦ ﴿ **الا من أكره وقلبه مُطمئن بالإيمان** ﴾ وقد نزلت هذه الآية فى (عمار بن ياسر) الذى التجأ إلى التظاهر بالكفر خوفا من أعداء الإسلام ، وقوله تعالى : ﴿ **إلا أن تتقوا منهم تقاة** ﴾ ، وقوله تعالى فى سورة المؤمن آية ٢٨ : ﴿ **وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه** ﴾ .

٦ – عقيدتنا فى الخمس :

نقلاً عن كتاب (**أصل الشيعة وأصولها**) لسماحة الأمام الأكبر (محمد الحسين آل كاشف الغطاء) (الخمس هو جزء من الغنائم الإسلامية يوزع على المسلمين تطبيقاً للآية الكريمة : ﴿ **واعلموا ان ما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذى القربى** ﴾ إلى آخر الآية ، ويجب عندنا فى سبع أشياء ، غنائم دار الحرب ، الغوص ، الكنز ، أرباح المكاسب ، الحلال المختلط بالحرام ، الأرض المنقولة من المسلم إلى الذمى .

والخمس حق فرضه الله لآل محمد صلوات الله عليهم من زكاة الأموال والأبدان ، ويقسم ستة سهام ثلاثة لله ولرسوله ولذى القربى .

وهذه السهام يجب دفعها إلى الإمام ان كان ظاهراً ، وإلى نائبه (وهو المجتهد العادل) ان كان غائباً ، يدفع إلى نائبه فى حفظ الشريعة وسدنة الملة ، ويصرفه على مهمات الدين ومساعدة الضعفاء والمساكين .

أما الثلاثة الأخرى فهى حق المجاويع والفقراء من بنى هاشم ، عوض ما حرم عليهم من الزكاة.

هذا حكم الخمس عند الإمامية زمن النبى ﷺ إلى اليوم ، ولكن القوم بعد الرسول منعوا الخمس عن بنى هاشم واضافوه إلى بيت المال ، فبقى بنى هاشم لا خمس لهم ولا زكاة .

وكان هذا الخمس يعطى فى إيران لإمام المذهب ان وجد ، أو لرجال الحوزة من آيات الله العظام وكانوا خمسة علماء .

المجتمع الشيعى فى إيران

تشكل (الشيعة) فى إيران ٩٠٪ من مجموع مسلمى إيران ، أما الـ ١٠٪ الباقية فتتألف من المنتمين إلى المذهب السنى ، الذى يعتنقه قسم كبير من الأكراد والتركمان والبلوتشى .

وحسب الاحصاء الرسمى الثانى ، بلغ عدد رجال الدين المحترفين فى إيران عام ١٩٦٦ ، أكثر من ١٢ ألف شخص ، ١٧٤ منهم كانوا من العنصر النسائى ، وبعد سبع سنوات أى فى عام ١٩٧٣ ارتفع الرقم الأول إلى ١٥ ألف شخص ، وفى عام ١٩٦٣ بلغ عدد المدارس الدينية فى إيران ٢٢٩ مدرسة ، تضم حوالى ١٤٠ ألف طالباً ، كان أكثر من ستة آلاف منهم فى مدينة (قم) وحدها .

ويبلغ عدد المساجد فى إيران حوالى ١١٠٠٠ مسجداً يقع حوالى ألف منها فى العاصمة طهران ، ١٥٥ مسجداً فى مدينة (قم) ، و ٩٧ فى مدينة (كاشان) ، وأكثر من ١٥٠٠ مسجداً فى المدن الواقعة وسط البلاد .

ويرتبط العاملون فى هذه المساجد مباشرة ، ومن جميع الأوجه ماديا ومعنويا بقمة المؤسسة الدينية التى تتمتع بامكانيات اقتصادية هائلة ، تأتيها منذ زمن بعيد من

الوقف الخاص والعام الذى لم يقتصر على الأرض الزراعية ، بل امتد ليشمل قنوات الرى والخزانات والدور والدكاكين والحمامات وغيرها من الأمول غير المنقولة .

وقد بلغ عدد قرى الوقف التابعة بصورة مباشرة إلى كبار رجال الدين ، حوالى ستة آلاف قرية ، قبل قيام (محمد رضا بهلوى) باصلاحه الزراعى الأخير ، وفى أواخر الستينيات ، بلغ المورد السنوى لكبار رجال الدين فى مدينة مشهد وحدها حوالى (٤٥٠ مليون ريال) وهو مبلغ كان آنذاك ضخما بكل المقاييس(*) .

ولقد منحت هذه القوة الاقتصادية الكبيرة ، رجال الدين إمكانية أن يؤلفوا على طول تاريخ إيران فئة مستقلة إلى حد كبير ، عن الشاه والسلطة ، فانهم – كما ذكرنا – ما كانوا يأخذون الرواتب من خزينة الدولة ، وكبار آيات الله ما كانوا على اتصال مباشر بالشاه ، ذلك انهم عند الضرورة ، كانوا يدعون إليهم من يريدون من كبار المسئوليين ويسلمونه ما يريدون ليقوم بايصاله إلى الشاه ، وكان يستثنى من ذلك فى العقود الأخيرة إمام الجمعة فى مسجد الشاه بطهران ، الذى كان يعين من قبل الشاه ، ويأخذ راتبا منتظما من خزينة الدولة كأى موظف آخر .

ومما زاد من نفوذ رجال الدين ، أو المؤسسة الدينية بين الإيرانيين ، انها ظلت حتى العقود الأولى من القرن العشرين ، تسيطر على الجانب الأساسى من السلطة القضائية فى كل ما يتعلق بقضايا الناس ، ما عدا السرقة والقتل والتمرد ، حيث كان كبار رجال الدين يفصلون فيه ، وكانت احكامهم قطعية ، لا يحق لأحد التدخل فيها سوى مرجع دينى أعلى ، وينطبق الأمر نفسه على مسألة التعليم ذات المردود الفكرى الكبير .

فحتى العقد الثالث من القرن العشرين ، كان رجال الدين يسيطرون تقريباً على كل شئون التعليم فى البلاد ، وحتى حينما قام (رضا بهلوى) باصلاحاته المعروفة

(*) دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر – مكتبة اليقظة العربية – بغداد ، بقلم د . كمال مظهر أحمد .

فى مجال التعليم ، فإن رجال الدين ظلوا يحتفظون ، ولمدة طويلة نسبياً ، بحق تدريس مادة الدين فى المدارس الرسمية .

وكان لرجال الدين امتياز خاص بهم وهام ، وهو ما كان يعرف باسم الـ (به ست)(*) ، التى كانت تمنح حق الحماية الكاملة لكل خارج على القانون ، ولكل مناهض للسلطة ، يلجأ إلى دور كبار رجال الدين أو إلى بعض المساجد ، فلا تستطيع السلطة أن تتخذ أى إجراء ضده .

كل ذلك كان مثار إغراء الناس للكبار منهم والصغار ، للانخراط فى المؤسسة الدينية ، فأصبحوا يشكلون أساس قمتها وقاعدتها ، وكان رجال الدين ينتمون طوال القرون الأخيرة إلى الطبقة الاقطاعية وكبار ملاك الأرض ، وكان معظمهم على اتصال وثيق بالسوق وبالرأسماليين الفرس ، منذ ظهورهم ، وحتى صغار رجال الدين كانوا فى أغلبيتهم ينتمون إلى الفئات الاجتماعية الوسطى كصغار التجار والحرفيين ، وفى حالات قليلة فقط ولا سيما فى الريف ، كانوا ينتمون إلى الوسط الفلاحى .

ولذلك لم تستطع المؤسسة الدينية أن تبقى بعيداً عن الأحداث السياسية ، بل تحولت إلى محركة أساسية لها ، وإلى جانب العوامل الأساسية العامة ، كانت هناك عوامل أساسية خاصة ، تحرك الفئات المختلفة من كبار رجال الدين ، بحيث لم يكن هناك تطابق كلى فى مواقفها واجتهاداتها والتى اتخذت طابعا غريبا فى حالات كثيرة .

فعلى سبيل المثال لم يكن أمر غير متوقع أن تظهر (البابية) و (البهائية) فى إيران بالذات ، وأن تدعو الحركتان إلى أمور غريبة ، تصل إلى حد المطالبة بإلغاء الحدود الدولية واللغات القومية ، والدفاع عن اليهود المسيطرين على مفاتيح مهمة فى التجارة الإيرانية ، ذلك أن زعماء الحركتين بدءا (بالمهدى المنتظر) على محمد الشيرازى ، ومرورا بالشاعرة المعروفة الخارقة الجمال (قرة العين) ، ووصولاً إلى

(*) (به ست) تعنى المادة من دستور ١٩٠٦ التى تعطى رجال الدين الحصانة .

العديد من زعماء (البابية) و (البهائية) المتحمسين ، كانوا ينتمون فى وقت واحد إلى أسر دينية وتجارية معروفة ، كانت مصالحها مرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية بصورة مباشرة وغير مباشرة(*) .

ولئن وقف بعض رجال الدين ضد التسيب الاقطاعى ، وأرادوا الدستور ، فإن رجل الدين المعروف الشيخ (محمد الخيابانى) ، الذى كان من قادة الثورة الدستورية ، ومن زعماء الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة ، كان بدوره تاجراً كبيراً ، ولكن تجارة أسرته كانت تعتمد أساساً على الداخل ، فلم يكن من مصلحتها ولا من مصلحة أمثالها ، أن تدفع قوافلها التجارية ضرائب باهظة إلى رؤساء العشائر أربعة عشر مرة خلال مسيرتها من شمال البلاد إلى جنوبها .

وهكذا فإن كبار رجال الدين الإيرانيين ، كانوا يتوخون من كل موقف سياسى يتخذونه ، وسيلة لخدمة مصالحهم الخاصة وحمايتها ، وتوسيع نفوذهم السياسى والاجتماعى إلى حد كبير ، وقد حققوا من مواقفهم السياسية مكاسب كبيرة ، نادرة فى التاريخ ، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك أنهم بأشتراكهم فى الثورة الدستورية حققوا مكسباً هاماً ، ألا وهو ما تضمنته المادة الخامسة من دستور ١٩٠٦ ، من تشكيل مجلس خاص يضم خمسة من كبار المجتهدين ، يقومون بالنظر فى جميع القرارات البرلمانية وإقرارها منهم قبل عرضها على (الشاه) وذلك لكى يتأكدوا من موافقة هذه القرارات لروح الإسلام ، وبحيث لا يستطيع (الشاه) أن يقر أى قانون مهما كان طابعه قبل موافقة المجلس الخماسى عليه ، فوضعوا (البرلمان) و (الشاه) و (الحكومة) فى قبضتهم .

ولذلك لم يكن غريباً أن ينتقل بعد ذلك معظم الزعماء الدينيين إلى الخندق المقابل عندما بدأت الثورة تتخذ لها مجرى أعمق ، وبدأت تقترب من قضايا تمس الاستقلال الاقطاعى ومسألة الأرض وما شابه ذلك ، من أمور كانت تمس مصالح قمة المؤسسة الدينية .

(*) نفس المرجع السابق .

ومن هذا المنطلق حاول (الشاه) ان يتخذ من رجال الدين وسيلة لقمع الحركة الوطنية ، وقد حقق بالفعل نجاحا كبيراً فى هذا المجال ، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ، حين أعاد (الشاه) امتيازات مهمة لرجال الدين ، لكنه حاول بعد ذلك تجريد كبار رجال الدين من امكانياتهم الاقتصادية الهائلة لاضعاف نفوذهم ، ولربط عجلتهم بعجلة النظام أكثر فأكثر ، لا سيما أن السلطة كانت تنظر أحياناً بعين الحسد إلى نفوذ كبار رجال الدين ، بسبب امكانياتهم الاقتصادية الضخمة ، فى وقت كانت فيه خزينتها خاوية ، ولا تجد ما تثبت به دعائمها ، لا سيما قبل ظهور الموارد النفطية الضخمة .

وهذا هو الذى حول رجال الدين الإيرانيين إلى اعداء (للشاه) ، خاصة بعد ان قام (رضا شاه) بأتخاذ اجراءات قلصت نفوذ القمة الدينية فى مجال التعليم والقضاء ، وخفض عدد المدارس الدينية إلى حد كبير ، وأهم من ذلك ان (رضا شاه) فرض سيطرة الدولة على أراضى الوقف المسجلة بأسم ضريح الإمام الرضا فى مشهد ، فجاء رد فعل رجال الدين ضد (الشاه) قوياً ، فقد وقفوا ضده وضد اصلاحاته ، ورفعوا شعار ضرورة الجهاد المقدس لحماية الإسلام من تدخلات السلطة الدنيوية .

وبذلك اتسعت الفجوة بين رجال الدين الإيرانيين ورضا شاه ، وهو نفس الأسلوب الذى اتبعه ابنه (محمد رضا شاه) ، بل انه فرض سيطرة أقوى للدولة على أراضى الوقف وموارد المؤسسة الدينية ، فأقام لهذا الغرض مؤسسة خاصة للأوقاف مرتبطة بشخص رئيس الوزراء ، حيث يرأسها أحد النواب التنفيذين لرئيس الوزراء .

ولكن رغم كل ذلك فإن المؤسسة الدينية انتصرت فى النهاية على (الشاه) بعد أن أصبحت محط انظار القوى الخارجية المهتمة بإيران ، وهذا عامل مهم أثر دائماً على تصرفات المؤسسة الدينية ، وليس أدل على ذلك من أول اعتصام قام به رجال الدين فى المرحلة الأولى من الثورة الدستورية كان فى باحة السفارة البريطانية فى

طهران دون غيرها(*) .

كما نجحت (المؤسسة الدينية) فى إيران فى ان تستفيد من الفقر المدقع الذى تعانى منه الطبقة الدنيا من الشعب الإيرانى ، كما استغلت الحرفيين وصغار التجار الذين كانوا يعانون من ضغط كبار الرأسماليين المحليين ومن البضاعة الأجنبية ، وأدانت سياسة الشاه الخارجية فكسبت قطاعاً كبيراً من المثقفين ، خاصة أولئك الذين استفادوا من منحها والمعونات والمرتبات ، بل والبعثات التى كانت تقدمها لهؤلاء الطلبة الفقراء .

كما انهم استغلوا عواطف العامة من الشعب ، بسبب الفساد والانحلال الذى ساد المجتمع الإيرانى ، من جراء وجود القوات الأمريكية وقت الحرب العالمية الثانية فى إيران ، والخبراء الأمريكيين الذين بلغوا نحو ٤٠٠٠٠ ، كانت لهم نواديهم الخاصة ، وقناتهم التلفزيونية الخاصة بهم ، وافلامهم وكتب الجنس التى امتلأت بها مكتبات طهران ، وهى الأمور التى استغلوها لتحريك عواطف عامة الشعب ، من خلال دروس الوعظ فى المساجد ، ومن خلال مجلة سرية كانت توزع على نطاق واسع منذ عام ١٩٧١ .

وقد ساعد على انجاحهم ان (الشاه) لم يتخذ من الاجراءات ما يمتص به غضب الشارع ، وخاصة بالنسبة للديمقراطية وحرية التعبير ، ومراعاة حقوق الإنسان ، والافراج عن المسجونين السياسيين ، وإنما أكتفى (الشاه) ببعض الاجراءات الشكلية كإلقاء بعض العلماء أحاديث دينية من الإذاعة لم يكن لها أى تأثير ، لان أصحابها من علماء السلطة ، ثم ترميمه للاضرحة ، وتكوين فرقة للدعاية له وسط الجيش ، واحيانا كان يتعمد زيارة الاضرحة أو حضور بعض الاحتفالات الدينية ، وخاصة ذكرى عاشوراء ، ولكن كل ذلك لم يكن له الا أثر محدود .

(*) نفس المرجع السابق .

من هو اية الله الخمينى ؟

تقتضى الأمانة العلمية أن نضع تحت تصرف القارىء سجلاً كاملاً لحياة آية الله (الخمينى) ، فقد تساعد وقائع هذا السجل على فهم شخصيته ، والتعرف على الظروف التى عاش فيها ، والملابسات التى ساهمت فى تكوين أفكاره وسلوكياته ومبادئه .

و (الخمينى) نسبة إلى بلدة (خمين) فى إيران مسقط رأسه ، والاسم الحقيقى للخمينى هو (روح الله) وأبوه مصطفى ، وقد ولد فى عام ١٩٠٠ ميلادية من أصل هندى ، وقد اختار والد (الخمينى) إسماً هندياً لأكبر أبنائه وهو (بسنديده) ، وقد غادر أبوه مصطفى الهند إلى إيران ، وأقام فترة فى ميناء (بندر عباس) ، فمدينة (اراك) ، ثم استقر فى مدينة (خمين) .

وقد أخذ مصطفى يتجول بين القرى والمزارع يعظ الناس ويلقى عليهم الدروس ، فعرف اسمه وذاع سيطه ونودى (بالملا) مصطفى ، وقد تعرف على (الميزرا حسن خونسارى) وتقرب منه ، حيث كانت لخونسارى شهرة طيبة فى مختلف البلاد المجاورة ، الأمر الذى استفاد منه الملا (مصطفى) ، فتعرف على

الكثير من الملاك والأثرياء فى منطقة (على أباد) ، بحكم مرافقته (الميزرا حسن خونسارى) فى زيارته لهؤلاء الملاك الأثرياء ، الذين عمل الملا عند بعضهم .

وقد أشار عليه الميزرا حسن ان يغير ملابسه ، فوضع الشال الأخضر على وسطه والعمامة السوداء على رأسه ، وادعى النسب العلوى لاجلال الناس لسلالة البيت النبوى ، وإجزال العطاء لمن ينتسب إليهم ، وبذلك أصبح الملا مصطفى يدعى (السيد مصطفى) ، واستمر فى خدمة الملاك رغم كرهه لهم .

وفى عام ١٩٠٢ قتل مصطفى والد (الخمينى) وهو فى السابعة والأربعين من عمره ، على الطريق بين قرية (خمين) وقرية (أراك) ، عندما كان فى طريقه لمدينة (النجف) بالعراق ، وذلك بعد خلاف مع أحد ملاكى الأرض ، بسبب النزاع على مياه الرى ، وقد أدانت محكمة (أراك) قاتل مصطفى بحكم الاعدام ، وقد كانت أم (روح الله الخمينى) حاضرة لوقائع المحاكمة ، وسمعت النطق بالحكم على قاتل زوجها .

وقد حاول أنصار (الخمينى) فى البيان الذى اصدرته لجنة الاستقبال ، قبيل وصول (الخمينى) منتصراً إلى إيران بعد سقوط (الشاه) ، تحريف هذه الواقعة ، حيث ذكروا ان والد الخمينى (سيد مصطفى موسوى) قد قتل على يد (رضا خان) والد الشاه (محمد رضا بهلوى) فى حين ان سن (رضا خان) لم تكن تتجاوز فى هذا الوقت الثانية والعشرين عاماً ، وقبل خمسة وعشرين عاماً من بروزه وسيطرته على السلطة فى إيران .

ولذلك فقد حاول بعض المعتدلين من أنصار (الخمينى) الخروج من هذا المأزق التاريخى ، بزعمهم ان والد (الخمينى) قد قتل بسبب معارضته لحكم اسرة (قاجار) ، آخر الأسر التى حكمت إيران ، على نحو ما ورد فى بيان لجنة الاستقبال الشعبية السابق الإشارة إليها .

وقد خلف (السيد مصطفى) وراءه زوجته هاجر ، ابنة أحد كبار التجار فى مدينة (لكنهور) الهندية ، وثلاثة ذكور وثلاث أناث ، أما الذكور فهم (بسنديده)

وشهرته فى إيران (محمد مرتضى) ثم (نور الله) ثم (روح الله) .

وبعد مقتل (السيد مصطفى) غادر ابنه الأكبر (بسنديده) قرية (خمين) إلى قرية (نيمة ور محلات) حيث تعرف هناك على صدر الاشراف عن طريق المقربين إليه ، وبذلك استطاع الابن الأكبر (محمد مرتضى بسنديده) ان يحصل على الجنسية الإيرانية له ولاخوته ، وساعده الحظ فتزوج من ابنة أحد كبار الملاك .

وقد استطاع (بسنديده) بتقربه من كبار الأشراف ، أن يحصل على لقب (آية الله) وقد أقام معه شقيقه (نور الله) ، وكان يملك مكتبا للمحاماة ، إلا أنه لم يرتد ملابس الملالى ، مثل (بسنديده) ، أما (روح الله) فقد رعته والدته ، وظل فى رعايتها إلى أن توفيت عام ١٩١٨ ميلادية ، وبعد وفاتها عاش (روح الله) فى كنف أخيه الأكبر (بسنديده) .

وكان قد تعلم ودرس الفارسية وبدأ يتلقى العلوم الدينية عند شقيقه ، حتى إنتقل إلى مدينة (أراك) حيث انضم إلى حوزة آية الله (عبد الكريم الحائرى) ، وهو من كبار العلماء ، فأنضم (روح الله) إلى مجموع طلابه وأصبح من المقربين إليه ، حتى أنه انتقل معه إلى مدينة (قم) حين انتقل (الحائرى) بحوزته إلى هذه المدينة الزاخرة بالعلم والعلماء .

وكان لروح الله ، ضمن مجموعة الحائرى صديق يدعى (محمد الثقفى) من مدينة الطائف ، وله ابنة تسمى (خديجة) ، ومن خلال تردد (روح الله) على صديقه (الثقفى) لاحظ هذه الابنة وطلب زواجها ، فوافق أبوها ، وقد ولدت (خديجة) من روح الله ولدين وثلاث بنات ، الابن الأكبر يدعى (مصطفى) ، وابنه الآخر (أحمد) وكان الساعد الأيمن لأبيه(*) .

وكما حاول أنصار (الخمينى) إتهام (رضا خان) والد الشاه بقتل أبيه (السيد

(*) مقال بقلم د . شوكت بن محمد عليانى ، منشور بجريدة الشرق الأوسط بالعدد رقم ٢٣٨ بتاريخ ٨٨/٣/١ ، استعان فيه بعدد من المراجع العلمية .

مصطفى) ، فقد اتهموا كذلك (الشاه) بقتل (مصطفى) ابن الخميني ، الذى كان يعيش معه فى منفاه ، فى العراق ومات وهو فى سن الخمسين من عمره ، وكان موته أحد العوامل التى استغلت لبلورة حركة المعارضة الدينية والشعبية ضد حكم الشاه .

فقد زعم أنصار (الخميني) فى بيان لجنة الاستقبال السابق الاشارة إليه ، أن مصطفى الخميني لقى مصرعه فى حادث سيارة غامض ، يجزمون أنه من تدبير عملاء (السافاك) بالتواطؤ مع المخابرات العراقية ، بينما زعم آخرون أن (مصطفى الخميني) مات مسموما ، وطبقاً لتقرير الطبيب الذى قام بالكشف عليه عند نقله إلى المستشفى ، كما زعموا أن الطبيب قد أعتقل من جانب السلطات العراقية ، عقابا له على تصريحه ذاك ، مما يؤكد فى نظرهم أن المخابرات العراقية كانت شريكة فى الحادث الذى وصفوه بالاغتيال .

وهذا الزعم من جانب أنصار الخميني فيه جانب من الصحة ، إذ أن (مصطفى الخميني) لم يقتل فى حادث سيارة ، وإنما مات من جَّراء تناوله أطعمة فاسدة ، وإفراطه فى تعاطى مواد غريبة أحدثت له حالة التسمم هذه ، والتى تنتشر كثيراً بين أبناء الطبقة الشعبية فى إيران ، وتعالج بمشروب شعبى يسمى (دوغ) ، وهو خليط من اللبن المضروب فى قربة ، والذى يضاف إليه مقدار من الملح لتطهير المعدة من السموم .

وقد ذكر لنا أحد شهود العيان ، وهو ابن لأحد كبار رجال الدين الإيرانيين المعروفين عندما كان يدرس فى العراق وعاصر حدوث الوفاة ، وانتقل إلى دار الخميني بالنجف فور سماعه بالنبأ ، فقد ذكر لنا أن زوجة مصطفى وجدته جالسا على مقعده فى حالة غيبوبة ، ووجهه بنفسجي وعيناه مغلقتان وعلامة الموت قد ظهرت على ملامحه ، وقال إنه قد يكون من طعام فاسد أو مواد مخدره ولعل آية الله (الخميني) نفسه كان أكثر الشهود دقة وأمانة ، حين سأله مراسل صحفى من جريد (لوموند) عما إذا كان يعتقد أن ابنه مصطفى قد اغتيل حقيقة ، فأجاب

بأنه لا يستطيع أن يجزم بما حدث لابنه ، وكل ما يستطيع قوله أن ابنه كان فى صحة جيدة قبل وفاته بيوم واحد ، وأنه قد بلغه ان اشخاصا مشبوهين كانوا قد زاروا ابنه فى داره عشية اليوم الذى لقى حتفه فى صبيحته .

وقد عمل (روح الله) مدرساً بالمدرسة (الفيظية) بمدينة (قم) ، وأكمل تعليمه فيها ، وكان يدرس مادة الاخلاق والفلسفة ، التى حاول من خلالها نشر أفكاره بين الدارسين ، والتى عسكت طموحه فى نيل الشهرة ، الأمر الذى جعل طلبته يحتجون على أسلوبه ، مما نتج عنه طرد (روح الله) من مدينة (قم) ، فرحل إلى (أصفهان) وأضطر للبحث فيها عن مصدر آخر للعيش ، وصار يتردد على أصحاب المطابع الأهلية ، حيث كان أصحابها يعطونه مسودات الكتب المراد طبعها لتصحيحها لغوياً لقاء أجر معلوم .

وكان (روح الله) يبدى رغبته لكثير من أصحابه فى العيش حراً غير مرتبط بأحد من شيوخه وأساتذته ، وكثيراً ما كان يعارض كبار شيوخه ، ومن المعروف أن (الخمينى) كان على خلاف مع آية الله (بروجردى) زعيم الحوزة الدينية فى (قم) ، لأنه حاول أن تكون الرسالة الإسلامية فى إيران رسالته هو ، ووفق آرائه الفلسفية والشخصية ، وكان يقف نداً لرجال الدين فى (قم) ، مما جعله يفكر بالقيام بعمل سياسى ضد نظام الشاه ، فقد حاول استغلال مواكب العزاء التى تقام فى الأوساط الشعبية بمناسبة عاشوراء ، حيث استطاع فيما بعد أن يحول هذا الموكب إلى مظاهرات سياسية للاحتجاج على نظام (الشاه) فتردد اسمه ، وكان مفاجأة لكثير ممن شاهدوا هذه المواكب ولم يكن لهم سابق معرفة به .

وفى يوم ٥ يوليو عام ١٩٦٢ ، قام (الخمينى) ومجموعته باستغلال مواكب العزاء وحوّلها إلى مظاهرات سياسية صاخبة راح ضحيتها المئات من الإيرانيين الأبرياء ، فذاع صيت (الخمينى) واشتهر بين الناس ، وقد تم اعتقاله ضمن مجموعة أخرى من المشاغبين ، وقد قام أحد الطلبة المنتمين إلى مجموعة (الخمينى) باغتيال رئيس الوزراء (على منصور) ، والذى لطم الخمينى على وجهه كما أدت هذه

الاضطرابات إلى تحرك آيات الله فى إيران ، بالرغم من موافقتهم على أغلب إصلاحات (الشاه) مما حدا بهم ، وفى مقدمتهم آية الله (شريعة مدارى) أن يجيزو رسالة الخمينى (تحرير الوسيلة) حيث أصبح بموجبها من آيات الله العظمى ، وهذا يعنى عدم الاستمرار فى اعتقال (الخمينى) ، لأن الدستور الإيرانى لعام ١٩٠٦ لا يجيز اعتقال آيات الله العظمى ، مما اضطر (الشاه) إلى إخلاء سبيله وطرده إلى تركيا ، ثم سافر إلى العراق ، حيث استقر فى مدينة (النجف) ، مما حقق له استمرار الاتصال بمريديه فى إيران ممن كانوا ضمن حلقات دروسه بمدينة (قم) .

كما كانت العراق دار إقامة مناسبة للخمينى ، بسبب الحساسية التى كانت تطبع العلاقات بين حكومتى البلدين ، مما وفر للخمينى مجالاً معقولاً للتحرك ، حيث خصصت له الحكومة العراقية دعما مادياً ومعنويا ما يقرب من سبع سنوات ، ومكنته من إصدار صحيفة (١٥ خرداد) التى كان يتهجم فيها على نظام (الشاه) كما أتيح له الالتقاء ببعض الشخصيات المناوئة لحكم (الشاه) ، وكان من بينهم (أبو الحسن بنى صدر) .

إلا أنه بعد توقيع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بين العراق وإيران ، وتضرر الحكومة الإيرانية من نشاط (الخمينى) واعتبارها أن ذلك يخالف روح الاتفاقية ، طلبت العراق من (الخمينى) التخفيف من نشاطه ، وانتهى الأمر بعد تدهور الأوضاع فى إيران فى عام ١٩٧٨ ، أن خيرته حكومة بغداد بين الالتزام بقواعد ضيافة اللاجىء السياسى أو مغادرة البلاد ، فأختار مغادرة البلاد ، وقرر السفر إلى الكويت التى رفضت دخوله إليها ، ثم انتهى به المطاف إلى فرنسا ، حيث أقام لمدة أربعة أيام فى شقة (الحسن بن صدر) قبل أن ينتقل إلى مقره الجديد فى (نوفيل لوشاتو) بضواحى باريس ، حتى عاد إلى إيران منتصرا فى أول فبراير ١٩٧٩ .

ومن الأمور التى تستدعى الوقوف عندها طويلا ، انه على حين غفلة ، وفى أوائل شهر يناير ١٩٧٨ فوجئت صحيفة (اطلاعات) الإيرانية المعروفة بموالاتها للعرش البهلوى ، بمقال بتوقيع مستعار بعث به إليها وزير الإعلام الإيرانى (داريوش

همايون) ، الذى سيأتى الحديث فى موضعه عن تعامله مع إسرائيل ضد المسلمين والعرب .

وهذا المقال يتعرض لجذور نسب (الخمينى) ويتهمه بأنه كان يكتب أشعاراً فى الغزل بتوقيع (هندى) ثم يتهمه المقال بالعمالة والخيانة ، وغير ذلك من الأوصاف التى كان أصحاب الفكرة فى نشر المقال واثقين من انها ستستفز أنصاره وتجرح مشاعرهم ، كما وجدت بعد سقوط (الشاه) وانتصار (الخمينى) تعليمات كانت قد عممت على فروع حزب (رستاخيز) ، الحزب الوحيد والحاكم ، بشن حملة تشهير وتهجم ضد (الخمينى) الأمر الذى جاء بردود الأفعال والنتائج التى كان أصحاب هذه الأفكار يتوقعونها ، للبدء فى تحريك الشارع الإيرانى ، وإعطاء رجال الدين السلاح الذى أحسنوا استخدامه من بعد ، حتى انتهى الأمر بخلع (الشاه) وعودة (الخمينى) إلى إيران منتصراً .

ولعل هذا ما دفع مجلة (تايم) الأمريكية لكى تقول على لسان أكبر مراسليها (جيمس بل) : *« إن (الخمينى) فى الحقيقة لم يخلق الثورة الإيرانية ، وإنما الثورة الإيرانية هى التى خلقت (الخمينى) »* .

الخمينى والحركة الوطنية

بالرغم من تأييد (الخمينى) لحركة (مصدق) المعادية للاستعمار ، إلا أن حماسه تجاه (مصدق) بعد ذلك قد فتر بسبب إيمان (مصدق) بالعلمانية لنظام الدولة ولتعاونه مع الشيوعيين ، مما ينشر جوا من الغموض حول موقف (الخمينى) من الحركة الوطنية بزعامة الجبهة الوطنية التى أسسها (مصدق) لأن (الخمينى) كان حليفا معروفاً لآية الله (كاشانى) ، أحد كبار زعماء الدين ، الذى أيد (مصدق) فى البداية ثم انقلب عليه وانحاز إلى جانب (الشاه) وتواطأ مع المخابرات الأمريكية ضد (مصدق) ، حيث تولى (كاشانى) رئاسة البرلمان الإيرانى فى عهد (الشاه) .

إذ لم ينس (كاشانى) لـ (مصدق) محاربته له وهو يرشح نفسه رئيساً للبرلمان ، فأصدر (كاشانى) بيانا يلعن فيه (مصدق) باسم الأجيال القادمة ، كما عارض آية الله (كاشانى) خروج (الشاه) من إيران تنفيذاً لمطلب (مصدق) بعد أن تأكد (كاشانى) من أن المخابرات الأمريكية قد أصدرت حكما بالإعدام السياسى على الدكتور (محمد مصدق) .

والسؤال هو : هل كان (الخمينى) كذلك ضالعاً مع آية الله (كاشانى) فى

تدبير هذا الانقلاب ، وبالتالى فى التعاون مع المخابرات الأمريكية و (كرميت روزفلت) مهندس الانقلاب الشهير ؟؟ لا سيما أن جماعة (فدائيان إسلام) الدينية المتعصبة بزعامة (نواب صفوى) ، كانت تمثل إحدى حلقات الوصل بين (كاشانى) و (الخمينى) ، ولعل علاقة (الخمينى) بهذه المنظمة ترجع لمعارضتها لفكرة الحكومة العلمانية .

ويؤكد هذه العلاقة والتعاون بين (الخمينى) وجماعة (فدائيان إسلام) اغتيال هذه الجماعة لـ (حسن منصور) رئيس الوزراء فى أوائل الستينيات ، وذلك بعد أسبوعين فقط من صفع (حسن منصور) للخمينى على وجهه ، فى مشادة كلامية عندما كان (حسن منصور) يؤنب (الخمينى) خلالها على موقفه المناهض لسياسة الحكومة وعدم وقوفه للشاه عندما دخل على رجال الحوزة فى زيارة لهم فى (قم) .

ومن الانصاف ان نذكر هنا ما قيل عن أن نوعاً من الفتور كان يكتنف العلاقة بين آية الله (كاشانى) وآية الله (الخمينى) بعد انهيار حكم (مصدق) وأن ذلك مرجعه عدم رضا (الخمينى) عن تعاون (كاشانى) مع نظام حكم (الشاه) على أنقاض حكم (مصدق) ، وهذه نقاط يكتنفها الغموض وتلقى ظلالا من الشك على بعض الجوانب الشخصية والسياسية فى حياة (الخمينى) تحتاج إلى وقفة متأنية وصبورة وعادلة ، من جانب الذين يتصدون لتاريخ الثورة الإيرانية .

فقد أرجع البعض موقف (الخمينى) هذا ، إلى عدم رضائه عن (علمانية الدولة) التى كان يعتنقها (مصدق) ، بينما أرجعوا تخلى آية الله (كاشانى) عن (مصدق) إلى تحالف الأخير مع حزب (توده) من جهة ، ومحاربة (مصدق) لكاشانى فى الانتخابات النيابية من جهة أخرى ، وقد زاد من تضخيم وتجسيم هذه الشكوك أمران :

☐ الأول : اضطلاع المخابرات الأمريكية بضرب حركة (مصدق) الأمر الذى يحمل البعض على الاعتقاد فى إمكانية علم ، إن لم يكن تواطؤ ، كل من (كاشانى) و (الخمينى) مع خصوم (مصدق) أو بالاحرى مع المخابرات الأمريكية .

□ الثانى : التحالف الذى كان قائما بين هذين الزعيمين وبين جماعة (فدائيان إسلام) بزعامة (نواب صفوى) ، وهى الجماعة التى بدأت مؤيدة لمصدق ومعادية للشاه ، وانتهت بعدائها لمصدق وتأييدها للشاه ، فقد ثبت فيما بعد وطبقا لاعتراف (نواب صفوى) زعيم هذه الجماعة أنه كان على صلة بالشاه وأن اجتماعا واحداً على الأقل تم بينهما ، عندما ذهب (صفوى) يشفع عند (الشاه) لأحد أصدقائه الذى حكم عليه بالاعدام ، الأمر الذى أستجاب (الشاه) له فوراً ، ثم تطرق الحديث إلى تبادل وجهات النظر بين (الشاه) و (نواب صفوى) حول كثير من القضايا الوطنية مما صفى الخلافات بينهما(*) .

ومع ان البعض يقول بوقوع انشقاق بعد ذلك بين (كاشانى) من جهة ومنظمة (فدائيان إسلام) من جهة أخرى ، الا ان سياق الأحداث يؤكد ان هذا التحالف ظل قائما بين (الخمينى) من جهة وبقايا زعماء هذه المنظمة من جهة أخرى ، خاصة الحاج (مهدى عراق) الذى اغتالته جماعة (الفرقان) السرية فى عام ١٩٧٩ ، إذ كان يعمل بجانب (الخمينى) منذ خرج من السجن فى عم ١٩٧٧ ، فقد ألتحق بالخمينى بعد ذلك فى باريس حيث كان يعمل مديراً لمكتبه فى (نوفيل لو شاتو) للعلاقات العامة ، ثم رافقه إلى طهران فى نفس عمله ، ثم أصبح عضواً فى اللجنة المركزية للحزب الجمهورى الإسلامى ، ثم مسئولاً لمؤسسة المستضعفين ، التى صادرت أموال الاقطاعيين والعائلة المالكة ، ثم كان آخر منصب له أن عين مديراً مالياً لمؤسسة (كيهان) الصحفية التى وضعت تحت إدارة مؤسسة المستضعفين ، وقد عبر (الخمينى) عن حزنه الشديد على رفيق نضاله ، وحرص على مواساته الخاصة لأسرته التى استدعاها إلى مدينة (قم) وقال لهم مواسيا : *« إننى أعرف الشهيد العراقى منذ عشرين عاماً ، لقد كان عشرين إنسانا فى إنسان واحد وكان لى أخاً عزيزاً وابناً صالحاً »* .

(*) كتاب (الصحفى الطائر) للاستاذ موسى صبرى .

ولا عجب فى ذلك ، فقد اشترك (مهدى عراق) فى أول محاولة فاشلة للاغتيال من جانب منظمة (فدائيان إسلام) ، لأحد الصحفيين وهو المسمى (كسروى) بتهمة عمالته للسلطة ومحاولاته تشويه الفكر الإسلامى ، وهى العملية التى كان مقررا تنفيذها أثناء مراسم دفن جثمان والد الشاه عند نقله من القاهرة إلى طهران ، ولكنها لم تنفذ لأسباب طارئة ، كما اشترك (مهدى عراق) فى إعداد وتنفيذ عملية باسم (الجمعيات الإسلامية المؤتلفة) وهى العملية الخاصة باغتيال (حسن منصور) رئيس الوزراء .

وبهذا يتضح الغموض الذى احاط بعلاقة (الخمينى) بمنظمة (فدائيان إسلام) وبالتالى بحركة الدكتور (مصدق) لا سيما وأن من أقرب أعوان (الخمينى) قبل وبعد سقوط (الشاه) كان آية الله (خلخالى) الذى كان عضواً بهذه الجماعة ، وآية الله (طلقانى) ، الذى اخفى فى بيته لبعض الوقت (نواب صفوى) قبل أن يعدم ، كذلك من أعوانه (إبراهيم يزدى) ، و (صادق قطب زاده) و (مصطفى شمران) ، وكان كل منهم على علاقة وثيقة بالمخابرات الأمريكية ، وكانوا يعملون معها من خلال البروفسور (ريتشارد كوتام) من جامعة (بتسبرج) ، الذى قابل (يزدى) و (قطب زاده) فى جلسات عمل استراتيجية فى أمريكا وأوربا وإيران ، وكان (يزدى) و (كوتام) قريبين إلى الحد الذى قالت عنه زوجة (يزدى) *« أنه كان قريبا جدا لزوجها لدرجة أنه الوحيد الذى يعرف عنه أكثر مما تعرف هى »* .

وفى عام ١٩٧٠ زار (كوتام) إيران مرة أخرى وقال إن (قطب زاده) رتب له العديد من الاتصالات عندما كان هناك ، غير أن (قطب زاده) قام بعمل غير متقن ، حيث كاد (كوتام) يكشف بعض الاسرار .

وقد عمل (يزدى) عام ١٩٦٣ على تأسيس الفرع الأمريكى لتنظيم إسلامى وهو (اتحاد الطلبة المسلمين) ثم بعد ذلك (اتحاد الطلبة الإيرانيين) ثم (مؤسسة المسلمين الشبان) ، وفى عام ١٩٦٤ غادر (يزدى) الولايات المتحدة إلى أوربا ، حيث أقام فى (فرنسا) و (ألمانيا الغربية) نحو ثلاث سنوات وأقام فى (الجامعة الأمريكية) فى بيروت معقل المخابرات الأمريكية والبريطانية فى الشرق الأوسط .

وبعد أن عاد إلى الولايات المتحدة عام ١٩٦٧ ، انتقل يزدى إلى (هيوستن) (بتكساس) والتحق بوظيفة للبحث والتدريب فى كلية (بيلور) الطبية .

وقد علق على ذلك (توماس ريكس) من جامعة (جورج تاون) ، والمنسق القوى (للجنة الشعبية لشئون إيران) بقوله : *« أشك فى أن يزدى قد قام بكثير من التدريس ، فكل حوالى ستة أسابيع كان دائماً يأتى إلى واشنطن ليقابل جميع أنواع البشر لبناء مؤسسة للمسلمين الشبان ، وكان دائما حريصاً جداً وحذراً بخصوص اجتماعاته وكان دائما يزور العراق حيث يقيم الخمينى فى المنفى ،وبعد انتصار الخمينى كان أول نائب لرئيس الوزراء لشئون الثورة ، وهو الذى أسس أول جهاز للسافاك الجديد ، وحتى بعد أن أستقال كوزير للخارجية ظل يعمل خلف الكواليس »* .

كذلك فإنه قبل رجوع (الخمينى) إلى إيران بقليل ،وصل زائر إلى إيران للاشتراك فى المظاهرات ضد الأمريكان وهو (رمزى كلارك) المندوب الخاص للرئيس (كارتر) ، الذى سار تحت لافتات كتب عليها (الموت لأمريكا) ، وعاد المندوب الخاص للرئيس (كارتر) من طهران إلى باريس ، واجتمع بالخمينى وصرح تصريحا هو الأول من نوعه فى تاريخ أمريكا ، قال : *« آية الله (الخمينى) وأنا نأمل فى أن الشعب الأمريكى والرئيس (كارتر) سيحترمون رغباتنا ، وأن الولايات المتحدة لن تتدخل عن طريق الجيش أو المستشارين العسكريين أو وكالة المخابرات المركزية أو بدعم (بختيار) ولندع الأمة تقرر مصيرها »* .

وهذا هو التعهد الأمريكى للخمينى بترك الباب مفتوحا على مصراعيه ليدخل إيران منتصراً .

وإذا كانت الجبهة الوطنية بزعامة (كريم سنجابى) ما زالت تلعن (كاشانى) وتعتبره نكبة أصيب بها النضال الوطنى ، فقد ظل (الخمينى) فى الجانب الآخر على موقفه المعادى لحركة (مصدق) حتى بعد أن عاد منتصراً إلى إيران ، وزعيماً للثورة الإسلامية فيها ، وقد وضح ذلك بجلاء عندما تجاهل آية الله (الخمينى)

الاحتفال الكبير الذى اقامته الجبهة الوطنية فى ذكرى وفاة (مصدق) أمام قبره ، والذى شهدته كافة القوى الوطنية فى إيران ، حتى اليساريين ، الا أن (الخمينى) لم يكن حاضرا أو ممثلاً فى هذا الاحتفال ، الأمر الذى أثار استياء الجبهة الوطنية ، التى لاحظت زيادة على هذا ، تعريض بعض الصحف ورجال الدين بمصدق واتهامه بأنه كان سببا فى انتكاس النضال الوطنى .

وهذا التعريض أخذ صورة أخرى فى شخص حفيد مصدق ، وهو (هداية الله متين دفترى) زعيم (الجبهة الوطنية الديمقراطية) ، الذى اتهمه رجال الدين بالعمالة للمخابرات الأمريكية ، وبسرقة الوثائق السرية وابتزازه أموال الشعب الإيرانى ، وذلك على الرغم من ان الجبهة الوطنية بزعامة (كريم سنجابى) كانت مع (الخمينى) أكثر تضامنا وتحالفا ، على النحو الذى لم يفعله (الخمينى) تجاه (مصدق) .

فقد كان (سنجابى) زعيم الجبهة ، أقوى المرشحين من جانب (الشاه) لتشكيل حكومة انقاذ وطنية تتولى مهمة تحقيق الانفتاح السياسى والوحدة القومية ، وتعميق الديمقراطية ، وهو ما رفضه (سنجابى) وفضل عليه الوقوف إلى جانب (الخمينى) ، مما أدى إلى إلقاء القبض على (كريم سنجابى) عقب عودته إلى طهران بعد اجتماعه مع آية الله (الخمينى) فى باريس ، حيث كان قد دعا المراسلين الأجانب إلى منزله لكى يدلى ببيان صحفى كان يدور حول تأكيد انحيازه النهائى إلى جانب (الخمينى) ، وإلى فكرة الجمهورية الإسلامية ، وفشلت كل محاولات (الشاه) للحوار معه أو استقطابه أثناء فترة اعتقاله التى استمرت ثلاثة وعشرين يوماً .

وعلى الرغم من مشاركة الجبهة الوطنية فى شخص (كريم سنجابى) و (داريوش فروهار) فى أول حكومة بعد نجاح الثورة ، الا أن هذا التحالف لم يلبث أن انتهى باستقالة (سنجابى) احتجاجا على الطريقة التى تدار بها البلاد ، ولم يبق الأمر عند هذا ، بل تعداه إلى المناقشات الحادة والعلنية بين جبهة (مصدق) الوطنية بزعامة (سنجابى) ، وبين حكومة الثورة الإسلامية بزعامة (الخمينى) ومن أشهر تلك

المنازعات البيان الذى أصدرته الجبهة الوطنية فى ٢٥ يوليو ١٩٧٩ ، والذى طالبت فيه بحل مجلس الثورة الإسلامي وانتقدت إخفاء اعضائه لاسمائهم وهوياتهم عن الشعبالإيرانى ، فى الوقت الذى يعرف الجواسيس والعملاء الاجانب والأرهابيون هذه الأسماء والهويات .

كما انتقدت الجبهة الوطنية فى بيان آخر فى سبتمبر ١٩٧٩ الأسلوب الذى تدار به البلاد والطريقة التى يعد بها مشروع الدستور من جانب غير المتخصصين ، ودكتاتورية رجال الدين الذين أصبحوا يمثلون طبقة ممتازة حلت محل الطبقة الممتازة فى عهد (الشاه) ، كما أصبحوا يمثلون سلطة تشبه سلطة الكنيسة فى أوربا فى القرون الوسطى .

كما وضح استمرار الفجوة بين (الخمينى) وحركة (مصدق) بشكل غير مباشر فى صورة مشاعر الغيرة والتنافس بين آية الله (الخمينى) وآية الله (طلقانى) ، أبرز شركاء (مصدق) التاريخيين ، الذين بقوا على قيد الحياة ، فقد كان (طلقانى) أو كما يسمونه (أبو ذر الغفارى) أكثر القيادات الدينية تحرراً وإتزاناً بالصورة التى جعلته يحظى بتأييد كافة الاقليات الإيرانية المطالبة باستقلالها ، وكانت اراؤه الصريحة والجريئة مثاراً لضيق (الخمينى) وتبرمه ، فقد كان من رأى (طلقانى) ألا يكون رجل الدين على رأس الدولة ، وأن يكون مكانه هو المسجد ، وأن تترك أمور الدولة للمتخصصين فيها ، كما كان يأخذ الجانب المتحرر المتفتح فى كافة القضايا السياسية والدينية والاقتصادية .

وعندما أغلق (طلقانى) مكتبه فى العاصمة احتجاجا على حادث إلقاء القبض على ابنائه ، عمت المظاهرات تأييداً له أنحاء إيران من جانب كافة الهيئات والقوى الوطنية بما فيها الشيوعيون ، حتى لقد عبر (الخمينى) عن دهشته وتعريضه به فى آن واحد ، حين قال فى بيان له : *« انه لا يستطيع ان يفسر كيف يؤيد الملحدون مؤمنا بالله »* .

كما كان من رأى (طلقانى) عدم استخدام العنف مع الاقليات الإيرانية ، ولو بقي (طلقانى) على قيد الحياة لكان اخطر منافس للخمينى .

هذه بعض الأضواء التى نسلطها على بعض النقاط المعتمة ، وما أكثرها فى شخصية (الخمينى) التى تتميز بالغموض والابهام ، الأمر الذى سينعكس بالضرورة على فلسفته وأفكاره ومواقفه السياسية وهو ما سنحاول متابعة إلقاء الضوء عليه .

الخمينى والحكومة الاسلامية وولاية الفقيه

لقد دخل روح الله (الخمينى) ضمن رجال (الحوزة الدينية والعلمية) أو ما يطلقون عليه (المراجع العليا للمذهب الشيعى) فى عام ١٩٥٠ ، كمدرس للفلسفة ومبادىء القانون الإسلامى فى مدينة (قم) ، وكان الكتاب الذى ألفه بعنوان (كشف الأسرار) يشكل هجوما مباشرا على (رضا شاه) حيث يتهمه فيه بالدكتاتورية والتبعية للاجنبى والهدم المنظم للثقافة الإسلامية .

وكانت أول معركة حقيقية للخمينى ضد السلطة فى يونيو ١٩٦٣ ، عندما قاد حركة معارضة لقوانين الاصلاح الزراعى وتمدين المرأة ، فأقتحم الجيش المدرسة (الفيظية) فى (قم) وقتل من فيها وألقى ببعضهم من فوق أسوارها ، وبلغ عدد الضحايا نحو خمسة عشر ألفاً ، وما زال الإيرانيون يطلقون عليها (مذبحة ١٥ خرداد) .

ثم عاد وألقى فى ٤ نوفمبر ١٩٦٤ ، خطابا هاجم فيه البرلمان لمصادقته على ما يسمى (بمعاهدة الخلاص) ، التى تعطى الحصانة والامتيازات للأمريكيين العاملين فى إيران ، فألقى القبض عليه ونفى فى نفس اليوم إلى تركيا ، ثم انتقل فيما بعد إلى مدينة النجف بالعراق .

وحتى هذا التاريخ لم يعرف للخميني ، باستثناء كتاب (كشف الأسرار) أى موقف فكرى واضح عن (الحكومة الإسلامية) كبديل لنظام الحكم الملكى فى إيران ، سوى دفاعه عن الدستور ومطالبته بأحترام بنوده ، وفيما عدا ذلك لم يكن له سوى كتاب (بيان المسائل) الذى يوضح فيه بعض المسائل الدينية المتعلقة بالطهارة والختان والجماع وغيرها من القضايا التى تعكس صورة من صور الجمود الدينى ، بل ويستحى الإنسان أن يتعرض لبعض ما ورد فيه من الأمثلة لأنها تخدش الحياء العام ، والتى يتحدث فيها (الخمينى) عن كيف يجامع الرجل زوجته إذا كانت حائضاً ، وموقف الرجل الذى يجامع حيواناً ، وكيفية الاستنجاء الصحيح ، وغير ذلك من الأمور .

على أنه بعد انتقال (الخمينى) إلى (النجف) وبعد أن اصبح فى مأمن من ظلم (الشاه) ومستفيداً من الصراع بين إيران والعراق حول (المسألة الكردية) دأب على القاء دروس يتحدث فيها عن فكرة الحكومة الإسلامية التى يجب أن تقوم فى إيران ، وهى الفكرة التى يذهب البعض إلى أن (الخمينى) قد اقتبسها من فكرة (المدينة الفاضلة) عند (الفارابى) و (افلاطون) ، كما أنه تأثر أيضاً فى هذه الفكرة بالعالم الإسلامى الباكستانى (أبو الأعلى المودودى) ، إلا أن فكر (أبو الأعلى المودودى) بهذا الصدد على ضعفه وتهافته ، يعتبر أكثر تحديداً ووضوحاً من فكر (الخمينى) ، ويبدو أن (الخمينى) كان خجلاً من التراث الشيعى وتطبيقاته السياسية ، وبصفة خاصة فى عهد الصفويين ، فلم يجد فيه ما يقف عنده كمثل أعلى يحذو حذوه ، فاتخذ مما كان سائدا فى عهد الرسول ﷺ والإمام على مثلاً أعلى لفكرة الحكومة الإسلامية التى دعا إليها ، وفى ذلك يقول الخمينى :

« رئيسنا المسلم هو ذلك الشخص الذى كان يجلس فى المسجد يصدر الأحكام ويرسل الجيوش وكان إذا دخل أحد المسجد ولم يعرف الرسول فإنه لا يستطيع أن يميزه عن غيره ، وكانت الدولة تدار فى عهده ببساطة وبعدل تام ، وكان أمير المؤمنين (على) يحكم دولة واسعة الأطراف تضم إيران ومصر والحجاز ، ولكنه كان يعيش على نحو لا يستطيع أن يعيش عليه طالب فقير ، ولو أن الحكومة

الإسلامية بقيت على ما كانت عليه لما حدث كل هذا الظلم والتعدى والفحشاء » .

ولقد عبر (الخميني) كعالم وفقيه شيعي ، عن فكرة الحكومة الإسلامية وتصوره لها ، فى كتابه (الحكومة الإسلامية) ، الذى جمع فيه محاضرات عن (ولاية الفقيه) التى كان يلقيها فى مدينة النجف بالعراق ، والسبب الذى بعث (الخمينى) على القول بهذه الفكرة هو قوله فى هذا الكتاب :

« لقد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدى أكثر من ألف عام ، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضى المصلحة قدوم الإمام المنتظر ، فى هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة ؟ » .

ثم يتساءل : هل حدد عمر الشريعة بمائتى عام مثلاً ؟ هل ينبغى أن يخسر الإسلام بعد الغيبة الصغرى كل شيء ؟ ثم يضع الخمينى (الإمام) العادل أو (الفقيه) العادل فى مرتبة النبى ﷺ حين يقول :

« إذا نهض بتشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلى من أمور المجتمع ما كان يليه النبى ﷺ منهم ، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوه ، وقد فوض الله الحكومة الإسلامية من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ، ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين من أمر الحكم والقضاء ، والفصل فى المنازعات وتعيين الولاة والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد » .

ولكن (الخمينى) يستدرك فيقول :

« لا ينبغى أن يساء فهم ما تقدم ، فيتصور أحد أن أهلية الفقيه للولاية ترفعه إلى منزلة النبوة أو إلى منزلة الأئمة ، لأن كلا منها لا يدور حول منزلة ومرتبة وإنما يدور حول الوظيفة العملية ، كما أن ولاية الفقيه لا تكون على الفقهاء الآخرين ، فلا يستطيع عزلهم لأنهم متساوون من ناحية الأهلية» .

ويرى (الخمينى) وجوب الاستفادة من ذوى الاختصاص العلمي والفنى فيما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية والتنظيمية وما يتعلق بالإدارة العليا للدولة ، وتوفير العدالة والأمن ، كما يرى :

« أنه لا ينبغى التمسك (بالتقية) فى كل صغيرة وكبيرة ، وأنه إذا كانت ظروف التقية تلزم أحداً منا بالدخول فى ركب السلاطين فيجب الامتناع عن ذلك حتى ولو أدى الامتناع إلى قتله ، إلا أن يكون فى دخوله الشكلى نصر حقيقى للإسلام وللمسلمين » .

ثم يطالب (الخمينى) بطرد فقهاء السلاطين ، لأنه يعتبر أنهم ليسوا فقهاء ، وأن قسما منهم ألبستهم دوائر الأمن والاستخبارات العمائم ، لكى يدعون الله للسلطان ، ويقول : *« هؤلاء يجب فضحهم لأنهم أعداء الإسلام ويجب أن ينبذهم المجتمع »* .

ويلاحظ منتقدو (الخمينى) أنه لم يحدد كيفية اختيار الإمام وكيفية حسابه وعزله ، لا سيما أنه يعترف بأن الفقهاء فى الولاية متساوون من ناحية الأهلية . ويتضح من المواصفات التى يتطلبها (الخمينى) فى الفقيه ، أن (الخمينى) يعنى الفقيه على (المذهب الشيعى الجعفرى الاثنى عشرى) الذى يؤمن بأن *« للإمام مقام محمود ، وروح سامية وخلافة تكوينية ، تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون ، وأن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبى مرسل »* .

ويلاحظ أن (الخمينى) يقصر تصوره للدولة الإسلامية على فترة الإمام على بن أبى طالب ، ولا يتعرض لفترة الخلفاء الراشدين من قبله ولا يذكرهم ، لأن الشيعة لا يسمونهم خلفاء ولكن يسمونهم (مستخلفين) ، أى الذين أخذوا الخلافة بغير استحقاق .

كما يذهب (الخمينى) إلى أن (ولاية الفقيه) أمر اعتبارى جعله الشرع ، كما يجعل واحداً منا قيما على الصغار ، فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكمية ، وإذا فرضنا أن النبى ﷺ أو الإمام قيما على صغار ، فإن مهمتهما فى هذا المجال لا تختلف كماً ولا كيفاً عن أى فرد عادى آخر ، إذا عين للقيمومة على نفس أولئك الصغار ، وكذلك قيمومتها على الأمة

بأسرها من الناحية العملية ، لا تختلف عن قيمومة أى فقيه عالم عادل فى (زمن الغيبة) .

كما يقول الخمينى :

« وبما أن حكومة الإسلام هى حكومة القانون ، فالفقيه هو المتصدى لأمر الحكومة لا غير ، هو ينهض بكل ما نهض به الرسول ﷺ لا يزيد ولا ينقص شيئاً ، فيقيم الحدود كما أقامها الرسول ويحكم بما أنزل الله ، ويجمع فضول أموال الناس ، كما كان ذلك يمارس على عهد الرسول ، وينظم بيت المال ويكون مؤتمنا عليه ، وإذا خالف الفقيه أحكام الشرع - والعياذ بالله - فإنه ينعزل تلقائياً عن الولاية لانعدام عنصر الأمانة فيه ، فالحاكم الأعلى فى الحقيقة هو القانون يستظلون بظله ، والناس أحرار منذ يولدون فى تصرفاتهم المشروعة فليس لأحد على غيره أى حق » .

وقد ركز (الخمينى) فى الجزء الأخير من كتابه (الحكومة الإسلامية) على الجانب الإعلامى والسياسى لقيام الحكومة الإسلامية ، فهو يدعو إلى أن تكون البداية هى النشاط الدعائى ، ولشرح ذلك يقول :

« علينا أن نسعى لتشكيل الحكومة الإسلامية ونبدأ عملنا بالنشاط الدعائى ونتقدم فيه ، ففى كل أنحاء العالم ، وعلى مدى العصور ، كانت الأفكار تتفاعل عند مجموعة من الأشخاص ، ثم يكون تصميم وتخطيط ثم بدء العمل ، ومحاولة لنشر هذه الأفكار من أجل إقناع الآخرين تدريجيا ومن ثم يكون لهؤلاء نفوذ داخل الحكومة ، يغيرها على النحو الذى تريده تلك الأفكار ، أو يكون الهجوم من الخارج لاقتلاع أسسها وإحلال حكومة قائمة على هذه الأفكار محلها ، والأفكار تبدأ صغيرة ثم تكبر ، ثم يتجمع حولها الناس ثم تكتسب القوة ، ثم تأخذ بيدها زمام الأمور ، ولم تكن القوة حليفة الأفكار من أول يوم ، وفى هذا يجب أن تتخذ من الشعب بكل قواه قاعدة رصينة يرتكز عليها ، مع العمل الدائب على التوعية الجماهيرية من أجل فضح خطط الإجرام وكشف الانحراف الموجود لدى السلطات الوقتية ، ويتم تدرجيا استقطاب الجماهير ، كل الجماهير ، ويتم الوصول بعدها إلى الهدف » .

وينتقل الخميني في كتابه إلى الجانب السياسي فيقول :

« أنتم اليوم لا تملكون دولة ولا جيشا ، ولكن تملكون أن تدعو فلم يسلبكم عدوكم هذه القدرة على الدعوة والتوجيه والتبليغ ، وعليكم إلى جانب هذه المسائل العبادية أن تبينوا للناس المسائل السياسية في الإسلام وأحكامه ، وحقوقه الجنائية والاقتصادية والاجتماعية ، واتخذوا من هذا محوراً لعملكم ، علينا من الآن أن نسعى لوضع حجر الأساس للدولة الإسلامية الشرعية ، ومحاولة محو آثار ما انتشر في الناس من أباطيل ، وتهذيب الأفكار المتحجرة المنفرة في صفوف البعض منا ، وطرد فقهاء القصور ، الذين باعوا دينهم بدنيا غيرهم من صفوفنا ، وإبعادهم عن زينا ، وتعريتهم وفضح أعمالهم » .

لكن (الخميني) يعود فيتهم عملاء الاستعمار بأنهم هم الذين يشوهون سمعة علماء النجف وإيران حين قالوا إن ستمائة من علماء النجف وإيران كانوا يعملون لحساب الإنجليز ، وأن (الشيخ الانصارى) كان يتقاضى الرواتب منهم ، ويستند هؤلاء العملاء إلى وثائق من وزارة الخارجية البريطانية في الهند .

الانتقادات الموجهة إلى أفكار الخميني :

يوجه البعض انتقادات كثيرة إلى فكرة الحكومة الإسلامية كما يتصورها (الخميني) وذلك على النحو التالي :

١ - الفكرة هلامية ينقصها التحديد والواقعية ، لكى تلائم المرحلة الزمنية التى تعاصرها ، فهو يجعلها دينية وليست إسلامية ، وذلك حين يحصر إدارتها في الفقهاء والعلماء من المذهب الشيعي ، وعلى نسق الفترة التى كان الإمام على بن أبي طالب خليفة خلالها ، ودون فترة بقية الخلفاء الراشدين ، الذين تجنب ذكر أسمائهم ويصفهم بأنهم (مغتصبى الخلافة) .

٢ - أنه في الوقت الذى يحدد فيه صفات الإمام العادل ، لا يحدد كيفية اختياره ولا الطريقة التى يحاسب بها ، أو الأسلوب الذى يتم عزله به إذا أخطأ ،

فى الوقت الذى يجعل فيه الفقهاء فى الولاية متساوين من ناحية الأهلية .

٣ - أنه يخلط بين سلطات الدولة السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية ، فيجعلها كلها من اختصاص الإمام أو الخليفة .

٤ - أنه يعدم دور الشعب فى الرقابة على السلطة أو انتخاب ممثليه ، حيث يجعلهم فى مرتبة الصغار القصر ، ويجعل الحاكم فى مرتبة الوصى على الصغار القصر .

٥ - أن (الخمينى) حين يتكلم عن الدولة الإسلامية ، يتكلم عن دولة إسلامية واحدة تتنازل فيها الدول الإسلامية الأخرى عن قومياتها واستقلالها ، ويرى فى الدولة العثمانية مثالاً على تلك الوحدة التى يدعو إليها ، ويعبر عن ذلك فى (ص ٣٤) من كتابه حين يقول :

« ومن جهة أخرى فقد جزأ الاستعمار وطننا وحول المسلمين إلى شعوب ، وعند ظهور الدولة العثمانية كدولة موحدة سعى المستعمرون إلى تفتيتها ، لقد تحالف الروس والإنجليز وحلفاؤهم وحاربوا العثمانيين ثم تقاسموا الغنائم كما تعلمون » .

وبذلك يرى (الخمينى) أن أختلاف الأوطان والقوميات هو من صنع الاستعمار .

ثم يقول فى (ص ٣٥) :

« ونحن لا نملك الوسيلة لتوحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمر وإسقاط الحكومات العميلة لهم ، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية ، وهذه بدورها سوف تكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة ، وتدمر الأوثان والأصنام البشرية والطواغيت التى تنشر الظلم والفساد فى الأرض » .

مما يعنى ضرورة إسقاط هذه الأنظمة وضم هذه الدول جميعا فى دولة واحدة ، وهذا هو الأساس الذى بنى عليه (الخمينى) تصدير الثورة إلى الخارج .

٦ - ان (الخمينى) يركز على الحكومة الإسلامية وليس على (الدولة) الإسلامية ، فالدولة شيء أعم والحكومة هى أحد عناصر الدولة ، فالاهتمام منصب على الحكومة ، أى الحكم ، وليس على تكوين كيان للمسلمين ،ويدل على ذلك أن (الخمينى) عندما استولى على السلطة ، أعطى نفسه حسب نصوص الدستور سلطات استثنائية فوق المؤسسات الدستورية ، وفوق الارادة العامة التى يمثلها الانتخاب ، كما أنه أصبح يلقب بالإمام ، ولا يعترض على ذلك بعد أن كان يلقب بالفقيه .

٧ - أن (الخمينى) يتحدث عن دولة بسيطة على النحو الذى كانت موجودة عليه فى صدر الإسلام ، تتجمع فيها كافة السلطات فى يد شخص واحد هو (الفقيه) ، ويقول « *ان القاضى كان يدير القضاء آنذاك من فوق (دكة) يساعده عدد قليل من الأشخاص ويكفى قليل من الحبر والورق ، أما الآن فالله يعلم عدد دوائر العدل ودواوينها وموظفيها ، وكلها عقبة لا تقدم للناس نفعاً ، سوى ما تسببه لهم من أتعاب ومصاعب وتضييع للأوقات والأموال ، وبالتالى تضييع للقضايا والحقوق* » (ص ٤٤ ، ٤٥) .

الخلاف حول (ولاية الفقيه)

لقد كانت هذه الفكرة بعد الثورة من أكثر المفاهيم المختلف عليها فى إيران ، لا سيما عندما تضمنها مشروع الدستور الإسلامى الجديد ، وذلك لوقوع الغموض والتناقض بين (سلطات الفقيه) وبين سلطات رئيس الجمهورية ، الذى تتجسد فيه سيادة الدولة ، وكان من رأى (أحمد الخمينى) ابن آية الله (الخمينى) أنه لا حاجة لوجود رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ، لأن هذا ما تطلبه أمريكا ويعارضه الإسلام ، وينادى (أحمد الخمينى) بدلاً من ذلك (بمجلس للخبراء) والمتخصصين يدير شئون البلاد باعتبار أن تلك هى الطريقة الإسلامية المثلى .

وفى حديثين مطولين أدلى بهما (أحمد الخمينى) لصحيفة (بامداد) الإيرانية فى ١٩٧٩/١٠/١٦ تحدث بإسهاب حول موضوع ولاية الفقيه ، فقال : « *إن المجتهد له تخصصه ولغيره من الناس تخصصاتهم ، وعليه ألا يتدخل فى غير تخصصه ، ويترك من هو أهل لذلك ليعملوا لصالح المسلمين ، فإذا إنحرف المجتهد عن هذا النهج سقطت ولايته ، ويمكن للمواطنين أن يتمردوا عليه ، وأن هؤلاء المتخصصين من غير الفقهاء يجمعهم مجلس للشورى يكون على رأسه فقيه ، ويكون من حق هذا المجلس عزل الخونة ، وإذا اتبعنا غير ذلك نكون قد وضعنا رئيس الجمهورية مكان الشاه ، وأبقينا على الوزارات والدوائر*

الحكومية كما كانت فى عهد الشاه ، ولكن تبقى من ناحية الشكل فقط فى اطار الجمهورية الإسلامية وبذلك لا نكون قد حققنا شيئاً » .

ذلك أن (ولاية الفقيه) من وجهة نظره يجب أن تكون فى أمور لا يستطيع المواطنون إتخاذ القرارات بشأنها ، وإذا اتخذ الفقيه قراراً واعتبره المتخصصون غير صحيح سقطت عنه (ولاية الفقيه) ، الذى يجب أن تتوفر فيه شروط الاجتهاد والعدالة ، وأن يكون صائنا لنفسه حافظاً لدينه ، مطيعا لأمر الله حتى يمكن للعوام أن يقلدوه ، كما يجب أن يكون (الفقيه) إماما للجميع وفوق الأحزاب والفئات والجماعات ، وأنه يجب تصفية رجال الدين من وعاظ السلاطين والانتهازيين الذين يجب التعرف عليهم ، ولقد حاول (أحمد الخمينى) أن يبرىء أباه من الفوضى والتضارب ، فيقول : *« إن الإمام يعرب عن قلقه ويعتبر أن فشلنا هو فشل للإسلام ، فاستعمال الجلد والضرب والبندقية ، لن يحل المشاكل كما لم تفلح (السافاك) من قبل فى حل المشاكل بوسائلها الغير إنسانية »* .

إن الإمام اليوم وحيد وحيد كما كان منذ خمسة عشر عاماً ، إنه يرى أن جميع مشكلاتنا مع أمريكا ، وبذلك عرف العدو جيداً ، ولكنه وحيد بين ٣٥ مليون إنساناً إيرانياً ، إنني أرى أن العدد القليل الواقفين خلف الامام مقيدون بالأصفاد ، وإنه كلما تقدم الإمام تزداد المسافة بعداً بينه وبين أعوانه ، ثم يحس الإمام فجأة أن صوته لا يسمع ، ثم يرى الإمام بعد ذلك نفسه محاصراً من الأعداء وهم على اشكال مختلفة ، من فئات وأحزاب ورجال دين ومحاكم خاصة ، بينما أنصاره القدامى مكممة أفواههم بعد أن كانوا يقولون كلمة الحق ، إن الامام يريد أن يتقدم وأن يكسر الطوق من حوله ، لكنه يواجه هؤلاء المثقفين الذين ساندوا حتى بختيار ودافعوا عنه ، وهم يلبسون الثياب العسكرية ويركبون دبابات (كارتر) ويحملون رشاشات (ماركس) و(ما وتسي تونغ) ويضعون على رؤوسهم دروع (بيجن) ويضيقون الطوق حول الإمام حتى تورم وجه الإمام وتدفق الدم غزيراً فى أنحاء جسمه وتتوقد عيناه بالشرر ويفكر في نفسه وفي مذهبه ، وأن عدداً قليلاً من أنصاره

يكون من حوله ، والجماهير تعتبر أن الإمام كل أملهم بينما الإمام يقول هل من ناصر ينصرني ؟؟

وفي رسالة نشرتها صحيفة (بامداد) في ١٩٧٩/١٠/٢٠ بعث بها لاية الله (منتظرى) وهو رئيس مجلس الخبراء ، وهي الرسالة الثانية له ، والتي يرد فيها أحمد الخميني على جواب آية الله (منتظرى) على رسالته الاولى ، ويثير (أحمد الخميني) في هذه الرسالة عدة موضوعات على النحو التالى .. يقول : « *انني اوافق على ولاية الفقيه موافقة تامة ، ولكنني اعتقد انه يجب توضيح حدود هذه الولاية توضيحاً كاملاً ، ففي رسالتي الاولى لكم قلت انه إذا كان اعلم العلماء يحمل جنسية غير ايرانية وتولى القيادة العليا للسلطة فى ايران ، فماذا نفعل لو حدث نزاع بين دولته التى يحمل جنسيتها وبين ايران ؟ فإذا وقع نزاع بين دولته وبين إيران وكان على يقين أن لاسرائيل وأمريكا يداً في هذا النزاع في الوقت الذى ليس له الحق في التدخل في الشئون السياسية والعسكرية في بلده ، فماذا يمكنه ان يفعل ؟ فهو لا يستطيع أن يصدر أمراً بالحرب ضد بلاده ، وهو معارض للحرب من حيث المبدأ ، فماذا يكون موقفنا نحن الذين يقع علينا الهجوم ؟ ولقد كان جوابكم ان الفقهاء ومراجع الدين كانوا دائماً في إيران ، وأنه إذا اتبع الإيرانيون مرجعاً غير إيراني ، وكان على هذا المرجع أن يحدد سياسة إيران فهل عليه أن يأتي ، إلى إيران* » ؟ .

يضيف (أحمد الخميني) رداً على ذلك قائلاً : « *إن كلامى لا يدور حول المرجع الديني الإيراني ، بل حول (اعلم مراجع الدين) الذي نفترض أنه عراقي الجنسية وكان هو الأعلم والأعرف والأكثر تدينا وجهاداً من غيره ، فهل يجب على شعبنا المحروم أن يتخذه قائداً له ؟ ، ثم يمضى أحمد الخمينى فيقول :*

« *لا يمكن إشتراط أن يكون الفقيه إيرانياً ، حيث أننا لم نقرأ في أية فتوى بأنه يجب تقليد العالم الإيرانى ، إذا كان أعلم الفقهاء يوجد فى بلاد أخرى ، وإذا أتبع المواطنون مرجعاً غير إيرانى فهل هذه التبعية يجب أن تكون من جانب شعب إيران فقط ؟ أم من جانب الشيعة في العالم كله ؟ حيث يجب ألا نحصر التبعية للفقيه في*

الشعب الإيرانى فقط ، بل يجب أن نأخذ فى الاعتبار الشيعة في العالم كله ، باكستان وأفغانستان والهند والعراق ودول الخليج والاتحاد السوفيتي والسعودية ومصر وسائر دول العالم ، لأن عدد الشيعة في العالم أكثر من ١٥٠ مليون شخص من بينهم شيعة إيران البالغ عددهم ٢٧ مليون شخص .

« كما أن (الحوزة العلمية) بالنجف بالعراق لها شهرة كبيرة ، وتعتبر المرجع الدينى للشيعة في دول العالم الأخرى ، فإذا اتخذ العراق مثلاً قرارا بإخراج الإيرانيين الموجودين فى الحوزة العلمية في النجف ، فهل على الشيعة الإيرانيين أن يتبعوا المرجع الشيعى العربى ، ويكون لهذا المرجع العراق الحق فى أن تقلده الغالبية العظمى من الشيعة ؟ .

« لقد صادق مجلس الوزراء على أنه يجب أن يتولى الفقيه إدارة سياسة إيران ، فهل هذا يعنى أنه إذا كان الفقيه وهو أعلم الأشخاص عراقياً فلا يمكنه التدخل فى السياسة ، بينما واجب الفقهاء أن يتدخلوا فى السياسة فهل هذا صحيح ؟؟ . قلتم إن على الفقيه غير الإيراني أن يأتى إلى إيران ، وأرى أن هذا الأمر يعارض ما جاء فى مادة (ولاية الفقيه)، فإذا فرضنا أن الفقيه لم يرغب بالمجيىء إلى إيران ، أو أن حكومته لم تسمح له بالمجيىء إلى إيران ، فهل تسلب منه الولاية عند ذلك ، فى الوقت الذى تعتبر فيه ولاية الفقيه تابعة له ولا يمكن سلبها منه ، حيث أن (الولاية) من الله ؟

« وإذا اعتبر الشخص نفسه أعلم الناس ، وأنتم تعرفون طبعاً بأن مثل هؤلاء الأشخاص كثيرون وكان الناس يقلدونهم ، فهل يرى من واجبه التدخل في الأمور طبقاً لولاية الفقيه ؟ » .

وفي حديث صحفى أجرته صحيفة (طهران تايمز) في ١٩٧٩/١٠/١١ مع أية الله (شريعة مدارى) حول (ولاية الفقيه) قال : « لقد تمت المصادقة على مادة (ولاية الفقيه) ، وهى مادة غير مفهومة وتحتاج إلى توضيح وتفسير ، وإلا فلن يكون لها اعتبار قانونى ، إذ يجب إضافة بند إلى هذه المادة توضح

فيه (ولاية الفقيه) حتى لا تتعارض مع السيادة الوطنية ، إن (ولاية الفقيه) تطبق فى حالات لا يوجد فيها مسئول شرعي لمنصب ما ، كما كان الحال عند سقوط (الشاه) وبالتالى كان واجب (الفقيه) تعيين الحكومة التى تتولى المسئوليات ، ولكن إذا وجد لدينا برلمان ورئيس للجمهورية ، له الحق فى تعيين الحكومة فعلى البرلمان أن يعطى الثقة لهذه الحكومة ، ونظراً لعدم وجود رئيس جمهورية أو برلمان فى ثورتنا هذه ، لذلك قام (الفقيه) بهذه المسئولية وعين الحكومة ، ومن الآن فصاعداً تفرض السيادة الوطنية عن طريق الشعب ، وستعين الحكومة بتأييد من البرلمان ، بينما يتم تعيين المدعى العام بواسطة (الفقيه) و (الحاكم الشرعى) ، هو ما كان فى الدستور السابق ، ويكون للفقيه حق اعطاء رأيه فى القوانين التى يجب ألا تكون معارضة للإسلام ، وعلى (الفقيه) أن يحول دون المصادقة على مثل هذه القوانين ، وإذا اتخذت الحكومة سياسة دكتاتورية ، فعلى (الفقيه) ان يعترض على ذلك ، وهذه كلها مسئوليات لا تتعارض مع المصلحة الوطنية » .

وفى حديث لصحيفة (كيهان) الإيرانية صرح آية الله (شريعة مدارى) فى ١٩٧٩/٥/٧ *« ان العلماء لا يجب أن يقبلوا أى منصب حكومى ، ولا يقوموا إلا بالاشراف والتوجيه فقط ، وعندما يكون تدخلهم ضرورياً فى الأوقات العصيبة ، كما حدث عند إصدار (مرزا الشيرازى) فتواه حول تحريم الدخان ، لان عمل العلماء وهو الفتوى عمل دينى ، وهم غير قابلين للعزل ما داموا لا ينتخبون من قبل الحكومة ، ولذا يجب أن يظلوا فوق المناصب ليبقى مقامهم ثابتا »* .

ويؤكد (شريعة مدارى) أن دستور ١٩٠٦ ما زال صالحا للعمل به بعد حذف النظام الملكى منه ، كذلك يرى تعارضا بين سلطات (الفقيه) المطلقة من جهة وبين سلطات رئيس الجمهورية ، الذى يفرض السيادة الوطنية من جهة أخرى ، ويرى أن يحتفظ العلماء الكبار بدورهم فى إرشاد وهداية الناس ولا يتدخلون لتسيير الأمور إلا عند الضرورة كحالة عدم وجود حكومة .

كما جاء فى الحديث الذى نشرته صحيفة (بامداد) الإيرانية فى ١٩٧٩/٨/٢٢ لآية الله شريعة (مدارى) ، رداً على سؤال هل من حق رجال الدين أن يتدخلوا

فى الأمور السياسية أو يهتمون فقط بالإرشاد والهداية فأجاب قائلاً : « *إننى أعتقد أنه من الأفضل أن يبقى العلماء محتفظين بدورهم فى إرشاد وهداية الناس ولا يتدخلون فى الأمور إلا إذا دعت الضرورة ، لكن رجال الدين الصغار شأنهم شأن الآخرين يجب أن يكون اشتراكهم فى أمور البلادعلى أساس توفر الشروط الواجب توافرها فيمن يجب أن يتولى هذه الأمور* » .

كما أتخذ آية الله (محمد رضا جولبيجانى) أحد العلماء الستة الكبار فى إيران ، موقفا ابتعد به عن خط)الخمينى) بالنسبة لموضوع (ولاية الفقيه) ، إذ أعلن لأتباعه أن واجب العلماء ألا يحتكروا السلطة كلها ، وأن (ولاية الفقيه) التى يدعو إليها (الخمينى) ، ليست الصورة الإسلامية الصحيحة الوحيدة للحكم ، حسبما يقول (الخمينى) .

ونظراً لأن آية الله (جولبيجانى) من الشخصيات القوية والمعدودة بين العلماء فى الحوزة ، فإن اتباع (الخمينى) لا يجرؤن على مهاجمته علنا ، فهو يبلغ من العمر نحو ستة وثمانين عاماً ، كما أنه أحد أثنين من كبار علماء (قم) أيدوا (الخمينى) فى قيام الجمهورية الإسلامية ، أما الآخر فهو آية الله (شهاب الدين حسين مرعشى نجفى) ، والذى يعيش هو الآخر فى مدينة (قم) .

أما آية الله (محمد حسين خونسارى) أحد الأئمة البارزين فى طهران فقد عارض (الخمينى) منذ البداية ، بل إنه رفض أن يجتمع به ، كما ندد آية الله (محمد عبد الله شيرازى) أحد آيات الله البارزين فى مدينة (مشهد) ، تنديداً صريحاً بنظام الحكم القائم فى إيران ووصفه بأنه (مخالف لمبادىء الإسلام) ، وذكر ذلك فى رسالة مفتوحة بعث بها للخمينى ، جاء فيها :

. « *إنه لا يرى طابع الإسلام فى شىء من الأمور الدائرة فى بلادنا ، وأن كثيرا من جرائم الظلم والفساد الكبرى أصبحت ترتكب باسم الإسلام ، وأنه إذا استمر الوضع الراهن فإن إيمان شعبنا بالإسلام سيتأثر* » .

ولكن لم تنشر الصحف رداً من (الخميني) عليه سواء لاحتمال عدم وصول الرسالة للخميني ، أو لمحاولة الأخير تجنب الجدل مع آيات الله الكبار(*) .

وثمة شخصية إيرانية من رجال الدين أوعز آية الله (الخميني) للصحافة وأجهزة الإعلام أن يطلقوا عليه لقب (علامة الإسلام والمصلح الكبير) ، وهذه الشخصية هي (الشيخ محمد تقي الدين القمي) سكرتير جماعة التقريب بين المذاهب الإسلامية ، الذي وان لم يذهب إلى (الخميني) أو يبايعه ، الا انه لم يتخذ موقفا علنيا ضده ، بل اتخذ موقف الحياد ، حتى أنه رفض قبول ترشيح (شهبور بختيار) له عضواً بمجلس الوصاية على عرش (الشاه) والذي شكله بعد رحيل (الشاه) .

فقد ذكر للمؤلف بعد أن أطلعه على الصحيفة الإيرانية التي نشرت الخبر ، أنه حرص على أن يظل بعيداً عن هذا (الصراع على السلطة) ، كما أنه نجح في الحصول من الشيخ (محمود شلتوت) على فتوى بأن المذهب الشيعي أحد المذاهب التي يجوز التعبد بها ، وقد عاش في مصر منذ منتصف الثلاثينات ، ويبدو أن (الخميني) أراد التودد إليه ليكون رسوله عند أهل السنة ، إلا أن الشيخ (محمد تقي الدين القمي) خرج سراً من إيران واختار المنفى الاختياري في باريس ، وقد قال في حديث (لأمير طاهري) رئيس تحرير صحيفة (كيهان) نشرته مجلة (المجلة)السعودية جاء فيه : « *أنه ينبغي على رجال الدين الإسلامي ألا يتدخلوا مباشرة في ممارسة السياسة وإنما ينبغي عليهم المشاركة مشاركة كاملة في الحياة الواقعية ، لأن الإسلام لا يحتاج لأن يجعل من علمائه رجال دين محترفين تمولهم الحكومة أو التبرعات الخاصة ، لأنهم إذا حصلوا على رواتبهم من الحكومة سيكونون طوعا لها ، وأن الذين يعتمدون من العلماء في قبض رواتبهم على ما يدفعه أبناء الشعب فإنهم سيكونون مع التيار ومع التطرف أو ما هو أسوأ* » .

ويضيف الشيخ (القمي) : « *أن الذين يتصورون أن الإسلام يعني إصدار*

(*) من مقال لأمير طاهري رئيس تحرير صحيفة (كيهان) في مجلة (المجلة) السعودية .

أحكام الاعدام بالجملة وملء السجون بالمعتقلين ، انما هم نتاج وضع يسيطر فيه الغوغاء على العلماء .

أما آية الله منتظرى ، الرجل الثانى آنذاك فى الثورة ، وامام الجمعة ، ورئيس مجلس الخبراء ، فقد كان يقترح مادة فى الدستور تتضمن رأياً يقارب رأى أحمد الخمينى ، وهو ان تكون رئاسة الجمهورية قيادة جماعية تتمثل فى مجلس رئاسة للجمهورية يتكون من خمسة اشخاص ليكون أعلى سلطة ، وهى فكرة لم يؤخذ بها .

كما نشرت صحيفة (الجمهورية الإسلامية) فى ١٩٧٩/٩/٢٥ ، مقالاً بقلم (حامد كريمى) عن ولاية الفقيه ، قال فيه : " *إن الفرق بين الفقيه والمدعى العام ، هو أن المدعى العام يتدخل فى حالة ارتكاب جرائم إجتماعية ، وذلك لتنفيذ العدالة ، لكن الفقيه الذى تتوفر فيه الشروط يتدخل فى جميع القضايا والحوادث الاجتماعية ويصبح حكمه على أساس الموازين والأحكام الإسلامية ، فإحدى الروايات الإسلامية شرحت مبدأ (ولاية الفقيه) ، فقد قال الإمام المهدى (وأما الحوادث الواقعة فارجعوا إلى رواية أحاديثها فإنها حجتى عليكم وأنا حجة الله عليهم) .*

" *ولهذا نرى الإمام علي يقول فى خطبة له (ان أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه) ، أن من يستحق أن يكون حاكما أو رئيساً للجمهورية ، هو من كان الأقوى فى تدبير الأمور السياسية وأعلمهم بمعرفة الاحكام والقوانين الإسلامية ، وان (ولاية الفقيه) واجب وليست سلطة ، فالذى يعرف الإسلام يعرف القانون أيضاً ويكون شخصاً مسئولاً ويتولى حكومة الجمهورية الإسلامية ، وهذه المسئولية هى التى توجد الولاية ، والولاية باقية ما دام الفقيه يقوم بمسئولياته عالماً بالقوانين عادلاً ومتقياً ، كما يقول الإمام (ان هذه الإمارة امانة) .*

" *وعلى الفقيه أن يقوم بالمشاورة تطبيقا للآية الكريمة ﴿ وشاورهم فى الأمر ﴾ وكما يقول الإمام علي فى نهج البلاغة (ولا اطوى دونكم أمراً الا فى حكم) أى إننى لا أقدم على شيء الا بمشاورتكم بأستثناء الحكم الذى أنزله الله ، وان الشورى*

بدون إمامة الفقيه تؤدى إلى تغلغل العناصر المناهضة للثورة فى المجالس ، وان (ولاية الفقيه) لا يمكن أن تسير بالثورة إلى الأمام بدون (الشورى) ، وعلى هذا وكما نرى الآن فإن (ولاية الفقيه) عمليا هى أن الإمام (الخمينى) كان يتولى القيادة العامة للثورة ويحدد الاستراتيجية السياسية ، ويسير المواطنين بالثورة على أساس قيادة الإمام " .

علّي شريعتي وفكر إسلامي جديد :

أمام هذه التناقضات والتضارب فى الأفكار ، فتن الشباب الإيرانى المسلم بفكر زعيم إيرانى إسلامى جديد هو الدكتور (على شريعتى) الذى ولد عام ١٩٣٣ فى إيران لأب كان من رجال الدين وتلقى دراسات علياً فى إيران وفى فرنسا شهدت بتفوقه ، وكان على اتصال بالجزائرين فى كفاحهم لنيل الاستقلال ، وألتقى فى فرنسا بالمفكرين الفرنسيين (ماسنيو) و (سارتر) و (فرانز فانون) ، الذى ترجم كتاب شريعتى (المعذبون فى الأرض) ، وبعد أن انهى (شريعتى) دراسته فى فرنسا ، عاد إلى إيران حيث عمل بالتدريس فى معهد إسلامى هو المعروف باسم (حسينية إرشاد) ، التى تأسست عام ١٩٦٩ واغلقت عام ١٩٧٣ ، وقد اعتقل (شريعتى) عدة مرات ثم ذهب إلى المنفى بأختياره عام ١٩٧٧ ، وأغتيل فى لندن ، وقيل إن (السافاك) هى التى اغتالته .

و (على شريعتى) كان واحداً من تلاميذ المستشرق الإسلامى الشهير (لويس ماسنيو) المفكر الفرنسى وأحد الذين هاموا حباً بالمتصوف الإسلامى الشهير (الحسن بن منصور الحلاج) ، منذ اكتشف قبره المهمل بين قبور بغداد ، والذى قيم التصوف الإسلامى واعتبره خالص النسب إلى الإسلام ، وتصوفه يطابق النموذج السنى للتصوف ، كذلك استأثر فكر على شريعتى باهتمام (ميشيل لولون) أحد المفكرين الأوربيين ، والقسيس الكاثوليكى الذى ولد فى فرنسا ، وقضى أكثر من عشرين عاماً فى تونس ، وعمل منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٨٠ مشرفا على سكرتارية كنيسة فرنسا للعلاقات مع الإسلام ومستشار سكرتارية الفاتيكان للعلاقات مع

الأديان غير المسيحية ، وصاحب المؤلفات الشهيرة (لقائى مع الإسلام) و (الإسلام والغرب) ، الذى يصف فكر شريعتى فيها بأنه يتصف بنزاهة يقل نظيرها فيما يكتبه الغربيون ، يرى أن (على شريعتى) هو أكثر المفكرين الإيرانيين تأثيراً فى الثورة الإيرانية بغير منازع .

ويرى أن أفكار (شريعتى) البارزة هى دعوته إلى أصلاح الفكر الشيعى لاعتقاده ان (المذهب الشيعى) أصبح مؤسسة لخدمة الحكم ، منذ أن صار الدين الرسمى لإيران ، كما أن (شريعتى) يرى ان الإسلام الحق ان هو إلا معركة بطولية من أجل العدل وثورة ضد الطغيان .

وقد لاحظ (شريعتى) ان الاستعمار قد أفسد وعى شعوب العالم الثالث بما قام بتصديره إليها من مذاهب فكرية شتى ، ولهذا فانه يعتقد أنه ، لكى تتحرر هذه الشعوب لا بد ان تعود إلى ثقافتها الوطنية وإيمانها ، كما كان (شريعتى) يعتقد ان الإسلام يتيح لهذه الشعوب نظاما من القيم لا يستطيع الغرب معها ان يستغلها لصالحه إذا إيقن بها المؤمنون وتمثلوها فى حياتهم بقوتها الأولى ، كما يؤكد (شريعتى) أن القرآن صالح لهذا الزمان ولكل زمان ، وان رسالته مطلوبة الآن أكثر من أى عصر آخر ، شريطة فهمها على هدى من واقع عصرنا الحاضر .

وكان (شريعتى) يركز فكرة الاصلاح على كيفية بناء الدولة الإسلامية وإعادة بناء المجتمع الإسلامى اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا ، كما كان يركز على كيفية بناء الذات للفرد المسلم بالعمل والإيمان المستنير والنضال الاجتماعى المحكوم بالقيم الإلهية ، والتصوف الممزوج بالبحث والمعرفة ، كما اهتم (شريعتى) بجوهر المساواة وليس بالشكل ، وكان يؤيد فكرة الدولة الإسلامية ، ولكن بعيداً عن سيطرة رجال الدين الذين كان يطلق عليهم وصف (اخوندليد) أى (الكهنوت) .

وفى كتابه (البحث عن الذات) تساءل (شريعتى) إلى أى ذات نعود ؟ وأجاب على ذلك بأنها العودة إلى الإسلام بثقافته وفكره ومعتقداته وأسلوب حياته ، ويتساءل (شريعتى) إلى أى إسلام نعود ؟ هل نعود إلى إسلام يقوم فيه البعض

بأمتصاص دماء الآخرين باسم الإسلام ؟ ويجيب ليس هذا إسلام . هل الإسلام هو رجال الدين الذين (يحجلون) حول كل سلطة جاهزين بالفتاوى والتبريرات ؟ ولا يرتضى (شريعتى) أيضاً هذا النوع من الإسلام ، ولكن الإسلام الذى يبشر به (شريعتى) هو الإسلام الذى ساوى بين الجميع ، وأعطى الجميع نفس الحقوق والواجبات ، إنه الإسلام الرسالى الذى حول (جندب ابن جناده) قاطع الطريق الوثنى ، والذى يأكل صنمه ، إلى ثورى عظيم ومفكر مبدع ، دون أن يبدل ثوبه أو يغير راحلته .

ويرى الدكتور (شريعتى) ان العودة إلى الذات ينبغى أن تمر بمراحل ثلاث :

- ☐ المرحلة الأولى : هى بناء الذات الثورية التى تتعلق بالفرد وتربية الذات ثوريا وفى هذا الاطار ، يرى الدكتور (على شريعتى) ان الإسلام لا يعرف الكهانة ولا الطبقات ، ويقول ان مجتمع المدينة المنورة لم يكن به رجال دين وطبقة زعماء سياسيين وطبقة زراع ، بل كان المرء معلما وعالما وعاملاً ، وعنصراً سياسيا نشطا ، إلى حد شغل منصب الإمامة ، ومناضلاً بسيفه فى نفس الوقت ، لقد شهدت (المدينة) خليفة المسلمين يعمل صانعا للسلال أو يقوم بتأبير النخل .

- ☐ أما المرحلة الثانية للعودة إلى الذات فهى : تصحيح مفاهيم الدين فى المجتمع .

واعلن (شريعتى) بوضوح ان التشييع الموجود فى المجتمع الإيرانى ليس تشيعا صحيحا ، بل ما اسماه (التشيع الصفوى) ودعا إلى العودة إلى التشيع الصحيح ، ألذى اتهم (الصفويين) بطمس معالمه لكى يفصلوا إيران تماما عن الإسلام السنى ، الذى كان مذهب الدولة العثمانية ، وذلك بالتحالف مع الأوربيين ، مما أودى بإيران وبالدولة العثمانية معا ، ويلاحظ (شريعتى) أن أمريكا تقوم بمحاولة دس الفرقة بين السنة والشيعة بأساليب شتى ، تحقيقا لهدف منع وحدة المسلمين ، كما يرى (شريعتى) انه لا خلاف جوهرى بين المذاهب الإسلامية السنية أو الشيعية الصحيحة منها .

☐ وأما المرحلة الثالثة للعودة إلى الذات كما يراها شريعتى : فهى العمل على قيام إسلام عالمى لا تكون فيه نعرات مذهبية أو قومية ، ويكون الإسلام الرسالى فيها هو الجنسية وهو الوطن خاصة بعد أن اتحد بشقيه الرأسمالى والشيوعى .

ويشدد الدكتور (على شريعتى) على ضرورة اسكات الخلافات المذهبية التى زرعها الاستعمار ، وان نتتبع مصادرها والأيدى التى تحركها ، وهى الأيدى ذاتها التى حركت مبدأ فصل الدين عن السياسة ، وتقصد بالدين الإسلام فقط(*) .

كما يعتبر (شريعتى) ان المعركة المثارة بين التشيع الصفوى والتسنن الأموى ، هى من أجل إلهاء المسلمين عن معركة الإسلام ضد الصهيونية ، كما يرى ان هزيمة الدول العثمانية فى مارس ١٩٢٤ ، كانت هزيمة للإسلام كقوة سياسية وعسكرية وحضارية ، أمام الغرب وأنه منذ ذلك التاريخ انفتح الطريق بلا عوائق أمام الاستعمار لنهب الشرق والبلاد الإسلامية بوجه خاص ، كما ان ذلك كان لكى يقدموا للإيرانيين تغطية لحربهم مع العثمانيين وجيرانهم ، ولكى يعبئوا جيوشهم ضد المسلمين بدلاً من تعبئتها ضد الاعداء المتربصين بالإسلام وبالشرق عموماً .

وكان الدكتور (شريعتى) يتهم رجال الدين بالديكتاتورية والرجعية وتحريف عقيدة التوحيد ومهادنة القوى السياسية الداخلية والخارجية المعادية ، مستخدمين شعاراً لهم هو الآية الكريمة : ﴿ *ونريد ان نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين* ﴾ .

ولهذا السبب كانت كتب (شريعتى) يتخاطفها الشباب الإيرانى ويندر أحيانا وجودها لكثرة الاقبال عليها ، وكانت مبادؤه هى التى اتخذتها (جماعة الفرقان) شعاراً لها وهى المتهمة بقتل رجال الدين البارزين حول (الخمينى) ، والتى اتهمها آية الله (الخمينى) بأنها صنيعة للأمريكيين .

(*) كتاب (البحث عن الذات) لشريعتى ترجمة الدكتور إبراهيم الدسوقى شتا .

ظروف جديدة وتكتيك جديد

انتهينا فى السطور السابقة إلى أن الخيار الدينى كان هو الخيار الذى توصل إليه (بريجينسكى) لتغيير الوضع فى إيران ، والذى يجب أن يتم فى ظروف متغايرة عن تلك التى قام فيها (كرمت روزفلت) بانقلابه ضد الدكتور (مصدق) حين كانت هناك صفة الاستعجال ، لان تدافع الاحداث فى عهد (مصدق) كان له إيقاع سريع أشعر الولايات المتحدة بأن الوقت ليس فى صالحها ، وعليها ان تعد للانقلاب قبل ن يستطيع الدكتور (مصدق) أن يثبت أقدامه ، وقبل أن تسبقها بريطانيا وتقوم هى بالانقلاب الذى كانت قد انتهت من دراسته ، واتخذت القرار النهائى بشأنه ، أو قبل أن يستولى الشيوعيون الذين اخرجهم (مصدق) من السجون على الحكم .

كذلك أخذ (كرميت روزفلت) فى اعتباره عام ١٩٥٣ عنصر رجال الدين ، وهو العنصر الذى ساعده على إنجاح انقلابه ، فآية الله (بروجردى) إمام الشيعة آنذاك فى مدينة (قم) ، كان قد طلب من (الشاه) البقاء فى إيران وألا يخضع لرغبة (مصدق) واصراره على اخراجه منها ، كذلك كان الحال مع آية الله (كاشانى) الذى يرجح البعض انه كان هناك تنسيق ، بل تواطؤ بينه وبين (كرميت روزفلت) جعلت (كاشانى) ينحاز إلى جانب (الشاه) ، وهذا أمر من شأنه أن

يسهل لروزفلت مهمته ، وهو ما اعترف به الأخير حين ذكر انه لم يحتج إلا إلى انفاق نصف المبلغ الذى كانت المخابرات الأمريكية قد وضعته تحت تصرفه لتأليب العناصر الوطنية ودفعها لشق عصا الطاعة على (مصدق) ثم شراء العملاء الذين يبيعون انفسهم لكل من يدفع .

كذلك كان الجيش هو الآخر من العناصر المتغيرة ، ففى أوائل الخمسينات لم يكن الجيش قد وصل إلى ما وصل إليه فى السبعينات من قوة تجعل منه عاملاً يرجح كفة الطرف الذى ينحاز إليه .

كذلك يختلف الوضع هذه المرة ، من حيث ان نظام (الشاه) قد نجح فى تثبيت قوى المعارضة وخاصة الجبهة الوطنية ، وذاب كثير من القيادات الوطنية التى تقدم بها السن فى غمار الطبقة الجديدة التى خلقها النظام الاقتصادى فى عهد (الشاه) ، لا سيما بعد تدفق الثروة من عائدات البترول بعد حرب ١٩٧٣ ، التى خلقت طبقة برجوازية جديدة ، جذبت كثيراً من المثقفين حتى من ورثة (مصدق) وأحفاده ، ويكفى دليلاً على ذلك ، الاتهامات التى وجهها أنصار آية الله (الخمينى) إلى (هداية الله متين دفترى) حفيد الدكتور (مصدق) بعمالته للمخابرات الأمريكية وللشاه .

بل ان النيابة العامة فى طهران اصدرت حكما باعتقاله ، ووجهت إليه تهمة تقول انه الوجه الآخر للعملة الأمريكية التى يشكل (بختيار) وجهها الأول ، وان استراتيجية الاثنين واحدة وهى التى تسعى لتحطيم مكاسب الثورة وتسييرها فى الخط الأمريكى .

كما اتهم (متين دفترى) كذلك بأنه قبض عليه هو وزوجته فى الأيام الأولى لانتصار الثورة وهما يحاولان تهريب حمولة سيارة كاملة من الوثائق التى كانت موجودة فى المبنى الرئيس لجهاز (السافاك) بمعسكر (سلطنة أباد) ، كما اتهم (متين دفترى) الذى كان وكيلاً لنقابة المحامين الإيرانيين فى عهد (الشاه) ، ونائباً لرئيس (جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان) الإيرانية ، اتهم بتسلمه أموالاً من شركة

البترول الإيرانية باسم الجمعية بلغت نصف مليون دولاراً ، قيل انها ذهبت إلى جيبه الخاص .

وكان (مهدى بازركان) أول رئيس وزراء فى عهد الثورة ، يمثل قمة الاقطاع التجارى ، حيث كان عميداً لتجار الجملة فى سوق (البازار) ، وكان واحداً ممن تعايشوا مع نظام (الشاه) ، وعلى هذا النمط تغير المجتمع الإيرانى واختلفت بنيته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية بالصورة التى تحتم تغيير التكتيك والتجديد فى الأساليب .

وأكثر من ذلك أهمية أن استقرار حكم (الشاه) فى منطقة الخليج ، قد أصبح رمزاً يطمئن حكام الخليج على مصير حكمهم ، ويجعل من (الشاه) وحكمه إحدى الضمانات التى يعولون عليها ، رغم ما قد يبدو على السطح أحيانا من عوامل المنافسة والصراع السياسى ، فقوات (الشاه) هى التى تصدت للمد الشيوعى الذى حاول ان يسيطر على اقليم (ظفار) بسلطنة عمان ، وهو ما باركه الجميع ، كما أن (الشاه) كان يمثل ضمانة مماثلة لاستقرار العلاقات فى العراق بعد توقيع اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ ، والذى سويت به المشاكل بين البلدين ، وذلك نظراً لأن (الشاه) كان من ناحية المبدأ ضد قيام الدولة (الكردية) ، حتى حين اتخذها ورقة للضغط على العراق ، فقد كانت تساوره المخاوف من تحويلها إلى قاعدة للسوفيت الذين قد يثيرون له المتاعب فى حقول البترول ومنطقة (عربستان) .

كذلك كان حكم (الشاه) يمثل ضمانة لنظام الحكم فى السعودية ، فقد بعث بغطاء جوى لتأمين أجواء السعودية ضد أى هجوم إسرائيلى مفاجىء خلال حرب ١٩٧٣ ، وذلك كما ذكر الشاه نفسه فى حديث سبقت الاشارة إليه ، وغير ذلك من الاعتبارات التى تجعل تغيير النظام مسألة تحتاج إلى كثير من الدراسة وأخذ حقائق كثيرة داخلية وخارجية فى الاعتبار .

أمريكا تستطلع رأى الزعامة الإيرانية :

من هنا بدأت المخابرات الأمريكية تجرى اتصالات منذ عام ١٩٧٧ ، بالعديد

من الشخصيات والقيادات والزعامات الإيرانية فى كافة القطاعات السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها ، فى الداخل وفى الخارج لكى تجس نبضهم بالنسبة لامكانية احداث التغيير ، ومدى استعدادهم لمساندة الجهود الأمريكية بهذا الصدد ، ولقد وجدت استجابة بوجه عام عند الكثيرين من هؤلاء الذين كانوا يمثلون أحد صنفين :

□ إما رجال من صفوف المعارضة ، وبالتالى ممن كانوا طوال عهد (الشاه) مبعدين عن المشاركة فى السلطة وعن الحظوة بالعطف من الجالس على العرش ، وبالتالى لم يكن أمامهم ما يخسرونه ان لم يفيدوا من التغيير ، الذى ربما يعيدهم مرة أخرى إلى المسرح السياسى فى إيران ويتيح لهم من جديد استعادة دورهم القيادى ، وبالتالى فقد كانت موافقتهم على مثل هذا التغيير أمراً مؤكداً .

□ أما الصنف الثانى فقد كان من بين رجال (الشاه) الذين وان كانوا قد استفادوا من حكمه واحتسبوا من بطانته ، الا انهم كانوا يخشون مما رأوه يسود المجتمع الإيرانى ، لا سيما فى السنوات الخمس الأخيرة من فساد سياسى وأخلاقى ومن تسلط على مقدرات الشعب الإيرانى ، وخاصة من جانب الأسرة المالكة ، وطبقة البهائيين التى أصبحت تشبه جماعة (البرامكة) فى عهد الدولة العباسية الأولى ، حيث سيطر البهائيون على كافة المناصب القيادية والرئيسية فى الدولة وكانت من أقوى العوامل المساعدة على تمهيد الطريق للتعاون مع إسرائيل والتمكين للأقلية اليهودية فى إيران للتغلغل فى صلب الاقتصاد الإيرانى .

كما أن سياسة القمع والتصفيات الجسدية التى غالى فيها جهاز (السافاك) قد احرجتهم أمام مواطنيهم ، واضعفت حجتهم فى الدفاع عن نظام الحكم ، لا سيما وان النشاط الذى أخذ يتزايد وينتشر من جانب التحالف (الإسلامى الماركسى) ضاعف من مخاوفهم من سيطرة الشيوعيين على الحكم فى إيران ، حتى انهم لم يجدوا مناصا أحياناً من المشاركة فى الدعاية العلنية ضد حكم (الشاه) مجاراة للتيار الجارف وللاستفادة من اللعبة السياسية التى تحاك خيوطها .

وأهم من ذلك كله الدروس التي تعلمها هؤلاء من الماضي القريب ، بعد نجاح المخابرات الأمريكية فى الخمسينات فى ضرب حكم (مصدق) وإعادة (الشاه) إلى عرشه ، وقبل ذلك جاء الإنجليز بـ (رضا شاه) الكبير والد الشاه إلى الحكم فى العشرينات ثم خلعوه عن العرش فى الاربعينيات .

وكان ذلك كله كفيلاً بأقناع هؤلاء انه من بعد النظر وإيثاراً للسلامة ، الموافقة على أمر قد لا يكون لهم خيار فيه ، ومن الأسلم لهم أن يضمنوا لأنفسهم موطىء قدم ومكاناً فى عهد ما بعد (الشاه) ، فلم يمانعوا فى إحداث التغيير ، ان لم يكونوا قد شجعوه ؟ وأبرز مثل على ذلك الجنرال (حسين فاردوست) رئيس جهاز المخابرات الامبراطورى الذى اشترك فى عملية التجنيد ، وبقي فى موضعه بعد الثورة كقائد لجهاز المخابرات الجديد الذى اختار له اسم (السافاما) .



كرة حقوق الانسان بين أمريكا وإيران

لقد ذكر الشاه فى مذكراته (رد على التاريخ) ان شخصيتين أمريكيتين تعملان فى مجال البترول قد اعلنتاق عام ١٩٧٦ ان (الشاه) سينتهى خلال عامين ؛ وبالفعل بدأت المخابرات الأمريكية فى استخدام ورقة حقوق الإنسان عن طريق منظمة العفو الدولية والمنظمات الأخرى المماثلة فى يناير ١٩٧٧ ، وغادر الشاه إيران نهائياً فى ١٦ يناير ١٩٧٩ .

ومن هنا ، لم يكن رفع الرئيس (كارتر) لورقة حقوق الإنسان فى المعركة الانتخابية ، الا تصعيداً للأمر وإسراعاً بايقاع الاحداث ، وكانت نقطة البداية الحقيقية التى كان يجب ان تكون بمثابة إنذار مبكر للشاه ، أثناء زيارة هنرى كيسنجر لإيران فى اغسطس ١٩٧٦ ، عندما قال أحد الصحفين الأمريكيين المرافقين لكيسنجر للشاه « *ان الشعب والرأى العام الأمريكيين قلقان نوعاً ما للحالة السياسية فى إيران* » .

ثم احتد النقاش بين الشاه والصحفيين الأمريكيين حول ضحايا السافاك وعدد المسجونين السياسيين وسوء معاملتهم مستشهدين بالدراسة التى كانت قد أعدتها (جماعة الحقوقيين الدوليين) التى جندتها المخابرات الأمريكية مع بقية المنظمات

الدولية المشابهة كمنظمة العفو الدولية ، ورابطة الدفاع عن حقوق الإنسان ، ومنظمة الصليب الأحمر الدولية ، إلى جانب الصحف الغربية والأمريكية ، وكذلك الإذاعة البريطانية باللغة الفارسية والموجهة إلى إيران ، وذلك للتشهير بنظام الشاه وانتهاكاته لحقوق الإنسان فى إيران ، بالصورة التى نجحت معها فى حصاره وتضييق الخناق عليه من كل جانب .

ففي يناير ١٩٧٧ بدأ الصراع العنيف بين إيران ومنظمة العفو الدولية ، التى تتخذ من لندن مقراً لها ، حين كشفت صحيفة (كيهان) الإيرانية القناع وفضحت (الحملة العالمية) التى كانت منظمة العفو الدولية تزمع تنظيمها ضد إيران على نطاق واسع ، فى الصحافة الغربية والمنظمات الدولية الأخرى .

ويرجع الفضل فى الكشف عن هذا المخطط إلى بعض رجال القانون فى ألمانيا الغربية ، أولئك الذين ناقشوا محتويات الوثائق والمطبوعات التى وزعتها تلك المنظمة على نطاق واسع ، وارفقتها بمذكرة توضح فيها كيفية استخدام هذه المطبوعات والوثائق ، للقيام بحملة تشهير بإيران ، وتطلب إلى الذين يتسلمونها أن يعيدوا استخدامها بصور ووسائل أشد فاعلية وأكثر انتشاراً ، سواء بوصفهم أفراداً أو بوصفهم ممثلين لمنظمات دولية أو وطنية ، للحث على القيام بمظاهرات عامه للاحتجاج على الوضع فى إيران ، وتوصى المنظمة هؤلاء الأفراد وتلك المنظمات باستخدام المسجونين السياسيين الإيرانيين ، الذين يشترط فيهم ان يكونوا من ضحايا التعذيب فى السجون الإيرانية ، وذلك لكى يطوفوا بهم العواصم الأوربية ليكونوا شهوداً على انتهاك الحكومة الإيرانية لحقوق الإنسان على أراضيها .

وعلى أثر ما نشرته جريدة (كيهان) قام المستشار الصحفى الإيرانى فى لندن بتوجيه خطاب للصحف البريطانية يتهم فيه (منظمة العفو الدولية) بتبنى حملة عالمية للنيل من سمعة إيران ، والتى قال انها ضحية حملة ارهابية دولية تمول من الخارج لتحويل إيران إلى الشيوعية .

انتهاك حقوق الإنسان :

وقد ردت (منظمة العفو) على ذلك بانها لا تستهدف النيل من إيران ، وإنما تستهدف فقط الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم بطريقة موضوعية ، الا انها اعترفت انها ارسلت بالفعل فى نوفمبر ١٩٧٦ ، أى قبل شهرين من كشف المخطط ، نشرة تتكون من إحدى عشرة صفحة تلخص فيها تاريخ انتهاك حقوق الإنسان فى إيران طوال العقد الذى استغرقه حكم الشاه ، وانها ضمنت نشرتها هذه أمثلة عديدة على عمليات القبض الاستبدادية على المشتبه فيهم كمعارضين سياسيين .

واوردت أمثلة تنقصها الضمانات والاجراءات القانونية ، وفى النهاية يلقون أحكام الاعدام أو القتل بصور غير قانونية .

كما ضمنت المنظمة هذه النشرة الرقم التقريبى لعدد المسجونين فى إيران طبقا لمعلومات المصادر الإيرانية التى تعيش فى المنفى ، حيث ذكرت أن هذا الرقم يتراوح ما بين ٢٥,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ سجينا ، وليس ٢,٠٠٠ فقط كما تقول الحكومة الإيرانية ، كما ضمنت نشرتها أدلة على موت امرأتين إيرانيتين فى يونيو ١٩٧٦ من شدة التعذيب ، وكذلك اعدام تسعة أشخاص خلال عام واحد بعد محاكمة سريعة أمام محكمة عسكرية .

وطالبت المنظمة فى نشرتها باطلاق سراح كافة المسجونين السياسيين فوراً ، أو تقديمهم إلى محاكمة علنية أمام محكمة مدنية خلال فترة زمنية معقولة ، وأياً كانت معتقداتهم السياسية والدينية .

وعلى الفور ردت الحكومة الإيرانية على لسان اتحاد المستوردين للبضائع الأجنبية بتسليم تهديد مكتوب إلى السفارة الهولندية بطهران ، بمقاطعة إيران للبضائع الهولندية ما لم تمنع حكومة هولندا هؤلاء الإيرانيين المعارضين من ممارسة نشاطهم على أراضيها ، وهو التهديد الذى انزعجت له الحكومة الهولندية ، لأنه كان سيحملها خسارة تصل إلى مليار دولار ، يتحمل الجزء الأكبر منها شركة الطيران الهولندية

(ك . ل . م) ، وشركة (فيليبس) ، و (البنك التجارى الإيرانى الهولندى) ، لولا مسارعة الحكومة الهولندية إلى تأكيد نواياها الطيبة نحو إيران ، وبأنها لم تكن على علم بهذا الاجتماع الذى لا تملك ما يمكنها من منعه ، إلا أنها أتاحت للشاه فرصة متكافئة للرد على هذه الحملة .

المسجونون السياسيون فى إيران :

ولم تكتف الحكومة الإيرانية بذلك فى هذه المرحلة من الصراع الخفى بينها وبين المخابرات الأمريكية ، فقد شجعت مستر (ايفون توسانت) مراسل صحيفة (بروكسل) المسائية اليومية ، على نشر مقال فى الصحيفة فى نفس يوم صدور قرار لجنة العفو الدولية ضد إيران - أى فى ١٨ فبراير ١٩٧٧ - بعد أن سمحت له بإجراء تحقيق صحفى مع عدد من المسجونين السياسين ، هم ثمانية أشخاص حصل على اسمائهم عن طريق لجنة العفو الدولية ذاتها ، فقد ذكر الصحفى البلجيكى بعد لقائه بهم انه وجدهم بصحة جيدة .

وكان رد إيران كذلك على هذه الحملة ان أوعزت إلى أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيرانى لانشاء (اللجنة الإيرانية لرعاية حقوق الإنسان) للرد على الانتقادات الخارجية التى توجه ضد إيران بهذا الصدد ، ولدراسة تقصى الحقائق حول انتهاك حقوق الإنسان فى العالم كله ، كما عمد (الشاه) إلى انتهاز فرصة المناسبات القومية المختلفة ، كمرور خمسين سنة على حكم أسرة (بلهوى) ، أو عيد ميلاده ، أو عيد جلوسه على العرش ، أو ذكرى نجاته من محاولة الاغتيال الشهيرة عام ١٩٤٩ ، وذلك لاصدار العفو عن اعداد من المسجونين ، وكذلك السماح للصليب الأحمر الدولى بزيارة السجون الإيرانية ، وموافقة البرلمان الإيرانى على مقترحات الصليب الأحمر بشأن تحسين أوضاع المسجونيين الإيرانيين .

وعلى هذا النمط ، مضى الجانبان يتقاذفان ورقة حقوق الإنسان كالكرة ، كل على النحو الذى يروقه ، ولكن لم تكن هذه سوى بداية النهاية .

والواقع أن خصوم (الشاه) فى الداخل والمعارضة الإيرانية لم يضيعا هذه الفرصة التى استفادوا منها أكبر استفادة ، وتؤكد ذلك دراسة هامة ، نشرتها مجلة (فورتشن) ، تقول ان زعماء المعارضة الإيرانية قد استمدوا تشجيعا هائلاً من حملة حقوق الإنسان .

وقد نقل (هرمان ميكل) عن البروفسور (ريتشارد فولك) الأستاذ بجامعة (برستون) ، والمدافع الصريح عن الثورة الإيرانية بقيادة الإمام (الخمينى) ، يقول (فولك) نقلاً عن (مهدى بازركان) أول رئيس وزراء فى عهد (الخمينى) : *« ان اعلان الرئيس (كارتر) لسياسته حول حقوق الإنسان قد ساهم فى تشجيع المعارضة الدينية »* .

ويعترف (فولك) (بأن هذا التصريح على لسان (بازركان) كان بمثابة مفاجأة لى ، وكنت اعتقد ان الأمر لا يخرج عن كونه دعاية يمينية يجرى استخدامها لأغراض السياسة الداخلية فى تلك الدولة ولكن (بازركان) أكد ذلك ، فقد أخذوا بالشكل الظاهرى على انه حقيقة(*)) .

التروتسكيون همزة الوصل بين أمريكا والثورة :

وطبيعي ان استغلال ورقة حقوق الإنسان كان نتيجة انتهاك (السافاك) لحقوق الإنسان ، فى السجون والمعتقلات الإيرانية ، حيث كانت (السافاك) بدورها تدافع عن نفسها وعن نظام (الشاه) فى مواجهة ما كانت تصفه بنشاط المنظمات الأرهابية للماركسيين المسلمين فى إيران ، ذلك النشاط الذى أخذ فى السنوات الأخيرة يكتسب أبعاداً وأعماقاً تنذر بالخطر ، حيث أصبحت الصدامات المسلحة بين أفراد هذه المنظمات وقوات الأمن الإيرانية ، من الأخبار التى تكاد تكون باباً ثابتاً فى الصحف وأجهزة الإعلام الإيرانية والتى كانت رغم كثرتها لا تمثل إلا أقل القليل

(*) (كارتر وسقوط الشاه) بقلم وليام لويس ، مايكل ليدن .

من الحقيقة ، حيث كانت أجهزة الأمن الإيرانية تضطر إلى نشر أنباء هذه الصدامات بعد أن أصبح جانب منها يقع فى شوارع طهران الرئيسية ، والمزدحمة بالحركة التجارية ، كما هى الحال فى شارع (لالازار) و (سوق البازار) فى جنوب طهران ، والمناطق المماثلة فى المدن الإيرانية الأخرى ، حيث كان المارة فى هذه الشوارع لا يروَّعون فقط بهذه الصدامات ، بل كانوا يسقطون أحيان كثيرة ضحايا لها .

وبينما كانت سلطات الأمن تصور الأمر على أنه [illegible] نتيجة مهاجمتها لما تصفه بالأوكار الارهابية ، كانت الحقيقة تقول ان هذه المنظمات المعادية للحكومة لم تكن دائما فى موقف الدفاع عن النفس ، وإنما كانت فى كثير من الأحيان تأخذ المبادرة حين تهاجم أهدافا حيوية طبقا لخطط مسبقة ، بحيث يترك تدمير هذه الأهداف أضراراً بالغة بالمرافق الهامة أو المنشآت العسكرية .

استراتيجية المنظمات الأرهابية :

وكما كانت هذه المنظمات تستهدف شخصيات أمريكية بارزة ومؤثرة فى مجال التعاون الفنى والعسكرى بين إيران والولايات المتحدة ، كانت استراتيجية هذه المنظمات فى المراحل الأولى من نشاطها ، ان تتخذ الارهاب وسيلة للاعلان عن نفسها ولفت الانظار ، إليها ودفع الرأى العام الإيرانى للتعاطف معها ، واظهار قدرتها على اختراق اجراءات الأمن الدقيقة والمحكمة التى اشتهر بها نظام (الشاه) .

كما كانت تستهدف من الاعتداء على الأمريكيين هز المجتمع الأمريكى والرأى العام للتنبيه إلى المخاطر التى تحيط بمواطنيهم الأمريكيين الذين بلغوا آنذاك نحو ٤٥ ألفاً ، وانه لا يجب خلق الأسباب التى تبرر وجود هؤلاء المواطنين الأمريكيين فى إيران ، وبمعنى آخر الكف عن بيع المزيد من صفقات السلاح لإيران .

وكان لهذه المنظمات الارهابية وسائلها فى اختيار عناصرها وتثقيفهم سياسيا وروحيا وتدريبهم على تنفيذ خططهم ، فهى تختار العناصر الشابة التى تتصف باللياقة

البدنية والبديهة الحاضرة ليس من الذكور فقط ، بل أيضاً من النساء اللاتى سقط منهن الكثيرات فى حوادث العنف التي تبودلت بين هذه المنظمات ورجال الأمن الإيرانيين .

وتبدأ هذه المنظمات مع مرشحيها حواراً منظما فى العقائد وتاريخ الثورات والأوضاع الداخلية والخارجية لإيران ، ثم باختيار أنواع معينة من الكتب والنشرات والمحاضرات الموجهة ، وذلك من أجل تكوين اقتناع هذه العناصر بأهداف المنظمات ، ثم ينتقلون بعد ذلك إلى مرحلة جديدة ، حيث يكلفون بالقيام بأعمال بسيطة كمراقبة الشوارع والمسالك المؤدية إلى معاقل هذه المنظمات ، أو بتوزيع وبيع الكتب الثقافية المختارة بعناية ، أو بترويج الاشاعات ، أو نقل صور للرأى العام فى مواقع عملهم ، فإذا ثبت نجاحهم فى هذه المهام انتقلوا بهم إلى المرحلة التالية وهى التحريض على المظاهرات وإثارة أعمال الشغب ، لا سيما فى الجامعات والمدارس ، وقيادة المظاهرات وترديد الشعارات المعادية لنظام (الشاه) ، ثم تأتى المرحلة الأخيرة للعناصر الممتازة وهى القيام بالمهام الخطيرة كإلقاء القنابل وارتكاب الاغتيالات .

كان شعارهم (مت واقفاً) :

ولقد لفت الأنظار فى مسلك تلك الجماعات عند اشتباكها بأجهزة الأمن ، أنهم كانوا يتحاشون قدر الامكان اصابة الإيرانيين الذين يتصادف وجودهم فى مكان الحادث وقت وقوعه ، بل كثيراً ما حرصوا عدة مرات على إبعاد السائقين الإيرانيين ، الذين كانوا يقودون سيارات الضحايا الأمريكيين الذين قرروا اغتيالهم .

كما كانوا يتجنبون حتى اطلاق الرصاص على المارة لارهابهم ، وكان من شعاراتهم ومبادئهم تلك العبارة (مت واقفاً) ، بمعنى ان يتحاشوا إلقاء القبض عليهم والوقوع فى قبضة رجال (السافاك) حيث لن يخلو الأمر من تعذيبهم للحصول على اعترافاتهم ، ثم تقديمهم إلى محاكمات عسكرية سرية وصورية تنتهى حتما باعدامهم

أو بإلقائهم فى السجون مشوهى الخلقة أو مبتورى الأطراف لفترات طويلة ، ولذلك كانوا يتعمدون الاجهاز على جرحاهم ، ان لم يجهز هؤلاء الجرحى على أنفسهم .

ولكن السؤال الهام هو : ما هى هذه المنظمات الارهابية .. وما هى هويتها .. ومن الذى يقف وراءها يمولها ويخطط لها ؟

لقد كان من المعروف خلال الفترة الممتدة من أواخر الأربعينيات حتى أواخر الستينيات ان حزب (توده) الشيوعى هو الذى كان يقوم بعمليات الاغتيال السياسى ، بالاضافة إلى منظمة (فدائيان إسلام) التى كان يرأسها (نواب صفوى) الزعيم الإيرانى المعروف والذى زار مصر فى الخمسينيات ، وهاتان المنظمتان كانت كل منهما هى المسئولة عن المحاولات المتكررة لاغتيال (الشاه) أو اختطافه خلال هذه الفترة ، وكانت مسئولة عن اغتيال (حسن منصور) رئيس الوزراء الإيرانى وكذلك وزير البلاط .

أما منذ الستينيات وحتى اسقاط نظام (الشاه) ، فقد دخلت حلبة الارهاب منظمات أخرى ، هى فى الحقيقة عبارة عن جماعات انشقت عن (حزب توده) وتفرعت منه وتباينت أهدافها ، وكانت المسائل الخلافية فيما بينها تدور حول نوعية الكفاح السلمى أو المسلح ، ومجال هذا الكفاح فى الداخل أم الخارج ، وهل نقطة البداية فى الريف أم فى الحضر ؟

كما جاءت معظم هذه الانشقاقات احتجاجا على العلاقات الطيبة والسياسة الودية ، التى كان الاتحاد السوفيتى وحلفاؤه يتبادلونها مع نظام (الشاه) ، فقد كان الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية يقايضون إيران على هذه المنظمات وإذاعاتها ، بالبترول وبمشاريع الاستثمار وباتفاقيات التجارة والدفع ، حتى ان أحد هذه التنظيمات المسمى (التنظيم الثورى لحزب توده) عندما انشق على التنظيم الأم ، بعد ان اتهمه بالانقياد الأعمى لخط موسكو ، انحاز إلى بكين وهافانا ، وأخذ فى تدريب أفراده على أراضيهما ، الا انه لم يلبث أن ابتعد عن هافانا بعد ان عادت إلى أحضان موسكو وعن بكين بعد انتهاجها سياسة ودية نحو إيران ، لا سيما بعد انضمامها للأمم المتحدة .

كما كان من بين هذه التنظيمات المنشقة على (حزب توده) (منظمة تحرير الشعب الإيرانى) والتى قامت بعدة عمليات ارهابية فى إيران ، اشهرها حادث السطو على أحد البنوك الإيرانية بمجموعة بلغ عددها اثنين وعشرين عضواً .

وقد بلغ عدد هذه المجموعات المنشقة على (حزب توده) نحو اثنى عشر مجموعة ، يضيق المجال عن الحديث عنها ، الا أنه من الضرورى الاشارة إلى مجموعتين هامتين منهما : احداهما هى.(الجماعات الفدائية الشعبية) التى انشقت فى عام ١٩٦٩ ، وكانت على اتصال (بتيمور بختيار) فى بغداد ، كما اتصلت بعد ذلك بمنظمة (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) بقيادة (جورج حبش) ، وحكومتى ليبيا واليمن الجنوبية ، وقد ضبطت مبالغ مالية فى معاقل هذا التنظيم بلغت نحو ٢٠٠ ألف دولار ، ووثائق تثبت اتصالهم بالعقيد القذافى وجورج حبش ، الذى عرض عليهم إرسال عدد من أعوانه لمساعدتهم .

علاقة النشاط الارهابى بالمخابرات الأمريكية :

كما اثبتت هذه الوثائق تجنيدهم لعدد من ضباط الجيش واستعدادهم لاعادة النظر فى اسم (الخليج الفارسى) واسم (خوزستان) ، وإعادة اسمها العربى إليها (عربستان) ، حسب ما اعلنته أجهزة الأمن الإيرانية لتستقطب مشاعر العداء للشعب الإيرانى ضد هذه المنظمات التى تفرط فى أرضه وحقوقه ، على ان التنظيم الثورى الارهابى الأكثر أهمية من كل ما سبق هو ما عرف باسم (التروتسكيون الإيرانيون) الذى يقوم بنشاط واسع فى الولايات المتحدة ودول غرب أوربا ويعارض كلا من موسكو وبكين ، وقد أسسه (باباك زاهيرى) بالولايات المتحدة عام ١٩٦٨ ، وقد كان (زاهيرى) أحد أعضاء مجموعة (تروتسكى) الأمريكية المعروفة باسم (تحالف الشباب الاشتراكى) واهم ما فى الأمر اتهام المؤتمر الثانى والعشرين لاتحاد الطلاب الإيرانيين لمجموعة (التروتسكيون الإيرانيون) هذه بأنها تمول من إدارة المخابرات الأمريكية .

ويعتبر هذا التنظيم ذا نفوذ كبير ليس فى دوائر المخابرات المركزية الأمريكية فحسب ، بل ولدى بعض المسئولين عن فضيحة (ووتر جيت) التى دبرت ضد الرئيس الأمريكى (نيكسون) ، أخلص رؤساء الولايات المتحدة السابقين للشاه .

وكذلك كانت هذه المجموعة على اتصال وثيق برجال الكونجرس الأمريكى ، وخاصة لجنة الشئون الخارجية ، بالصورة التى استطاعت بها التأثير على العلاقات الإيرانية – الأمريكية فى كثير من القضايا ، كالتسليح والتعاون الذرى وحقوق الإنسان .

وبهذا تتضح العلاقة العضوية بين النشاط المعادى لحكم (الشاه) وبين المخابرات الأمريكية التى اختير رئيسها السابق (ريتشارد هولمز) سفيراً لواشنطن فى طهران ، وإليه يرجع الفضل الأكبر فى تنسيق وتنظيم النشاط المعادى لنظام (الشاه) ، وكان يعتبر بحق المايسترو الغامض الذى قاد الجماعات القائمة بهذا النوع من النشاط ، والذى كان بمثابة السلاح الذى أجهز على عرش (الشاه) .

الغاز المسيل للدموع فى عيون كارتر

لقد لوحظ خلال النصف الأول من عام ١٩٧٧ ان حدة النشاط الأرهابى للمعارضة ، بدأت تخف تدريجيا منذ أوائل هذا العام ، حتى توقفت تماما فى منتصف العام ، لتبدأ مرحلة جديدة من استراتيجيتها أو تكتيكها لقلب نظام الحكم ، فقد لفت الأنظار لأول مرة عقب انتهاء صلاة الجمعة فى مسجد (شاه عبد العظيم) الذى يقع جنوب طهران ، خروج مظاهرة كبيرة طافت بالشوارع المحيطة بالمسجد وهى تردد شعارات معادية للنظام ، وتهتف بسقوط (الشاه) وتوزع منشورات ، ثم تفرقت بعد ان تصدت لها قوات الأمن .

كما لوحظ تطور جديد مماثل فى مسلك المعارضة داخل جامعة طهران ، فبعد أن كان الأمر محصوراً داخل حرم الجامعة واسوارها ، ومقتصرا على مؤتمرات التنديد بحكم (الشاه) وترديد مطالب المعارضة ، خرج الطلاب المتظاهرون لأول مرة خارج أسوار الجامعة ، حيث شرعوا فى تحطيم البنوك والمؤسسات التجارية ومنشآت الجامعة ذاتها ، وحملوا اللافتات التى كتبت عليها شعارات معادية للنظام ومنادية بسقوط الشاه .

وإذا لم يكن هذا التطور فى سلوك المعارضة ليغيب عن الملاحظين ، فقد ظنت

الحكومة الإيرانية والشاه نفسه خطأ ، أن ذلك التطور جاء نتيجة لفشل سياسة الارهاب فى تحقيق النتائج المرجوة منها بعد أن أخذت أجهزة الإعلام والصحافة الموجهة من الحكومة الإيرانية تصف المعارضين بـ (القتلة) و (الخارجين على النظام) و (الذين يقتلون النساء والأطفال والمسنين بغير ذنب) وتصور مسلك العنف هذا على أنه يؤكد ضعف منطق المعارضين وفساد حججهم ، وانه ليس لديهم ما يحتكمون به إلى الرأى العام الإيرانى ، بعد ان صدرت قرارات عديدة بالعفو عن اعداد كبيرة من المسجونين السياسيين ، وبعد صدور العفو العام عن أولئك الذين يتخلون عن الارهاب ويسلمون أنفسهم للسلطة ويعلنون توبتهم .

إلا أن هذا الاعتقاد من جانب الحكومة الإيرانية لم يكن يتسم بالعمق والدقة ، فالاعداد التى صدر العفو عنها لم تكن لتقارن بالاعداد التى ما زالت رهن الاعتقال ، كما أن العفو العام الذى اصدره (الشاه) عمن يعلن توبته وانسلاخه عن التنظيمات الأرهابية ، هذا العفو الذى طنطنت له أجهزة الإعلام أياماً متوالية لم يأت بأية نتيجة ، إذ انه حسب البيانات الرسمية لسلطات الأمن الإيرانية نفسها ، لم يستجب لهذا العفو سوى شخصان فقط ، قيل انهما غير حقيقين ، بل هما مجرد اسماء وهمية لاستدراج الآخرين للاستجابة لهذا العفو العام .

ولكن حقيقة هذا التطور ترجع إلى اعتقاد المحركين لهذه التنظيمات الارهابية والمخططين لها ، انه قد تم بنجاح قطع المرحلة الضرورية لاعلان التنظيمات عن نفسها ، بسياسة العنف والارهاب ، التى كانت بمثابة صدمات كهربائية ايقظت المجتمع الإيرانى والرأى العام الدولى ، على اعماق وأبعاد المعارضة لنظام (الشاه) ، وهيأت الجماهير الإيرانية وشجعتها لترديد الشعارات والهتاف بسقوط (الشاه) بلا خوف ولا وجل ، كدليل قوى على ثقة المعارضة فى نفسها وكوسيلة لابطال حجة الإعلام الرسمى بأنهم مجرد قتلة ليست لديهم حجج مقبولة ولا منطق معقول .

إزالة الحاجز النفسى :

ولقد بلغت المخابرات الأمريكية بهذا التكتيك الجديد احدى قمم النجاح أثناء

الزيارة الأخيرة للشاه والشهبانو للولايات المتحدة يومى ١٥ ، ١٦ نوفمبر عام ١٩٧٧ ، وهى الزيارة التى كانت الشهبانو (فرح) قد سعت إلى ترتيبها مع الرئيس (كارتر) والمسئولين الأمريكيين ، عندما اتخذت فى وقت سابق من دعوة احدى المؤسسات الثقافية الأمريكية والمعروفة باسم (اسبن) لحضور اجتماعها السنوى وإلقاء محاضرة فيها ، ذريعة لزيارة الولايات المتحدة لكسر الجمود وإزالة الحاجز النفسى ، الذى جثم على علاقات (الشاه) بالإدارة الأمريكية الجديدة منذ فوز الرئيس (كارتر) فى الانتخابات ، فقد اجتمعت الشهبانو بالعديد من الشخصيات الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس (كارتر) وعقيلته ، وترددت على الفور أبناء عن زيارة (الشاه) المقبلة لواشنطن وقد تم ذلك بالفعل .

لقد كانت هذه الزيارة بمثابة حلبة الصراع التى حاول كل فريق ان يضع خصمه فيها فى حجمه الصحيح ، فقد جند كل فريق ما يستطيع تجنيده من فرق المؤيدين أو المعارضين ، وكأن إيران كانت على علم بحقيقة المفاجأة التى كانت المخابرات المركزية الأمريكية تعدها للشاه ، مستخدمة ورقة (المعارضة الإيرانية) فى الولايات المتحدة وخاصة تنظيم (التروتيسكيين الإيرانيين) .

فقد سبقت زيارة (الشاه) زيارة قام بها الجنرال (نعمت الله نصيرى) مدير (السافاك) لبحث الأوضاع الامنية فى أمريكا قبل الزيارة الملكية ، كما حولت إيران مبالغ مالية كبيرة بلغت ١١ مليون من الدولارات إلى (اردشير زاهدى) سفير إيران فى واشنطن للانفاق منها على الاستعدادات لهذه الزيارة ، ونقلت الطائرات الإيرانية نحو تسعة آلاف من أعضاء حزب (رستاخيز) ، وهو الحزب الوحيد فى إيران إلى واشنطن ، وتكلفت بنفقات نقلهم واعاشتهم ، بل إن السفارة الإيرانية و (السافاك) وضعا ترتيبات مع أربعة عشر منظمة تعمل فى الولايات المتحدة وتضم اقليات دينية تعيش هناك من (اليهود) و (الأرمن) و (الأشوريين) و (الزرادوشت) ، وذلك لحشد اتباعها أمام البيت الأبيض .

أما على الجانب الآخر فقد تم حشد ألوف من الإيرانيين الذين يعيشون فى أمريكا ويعارضون حكم (الشاه) أمام البيت الأبيض فى مواجهة مؤيدى (الشاه) رافعين لافتات عليها شعارات ضد (الشاه) ، ثم لم تلبث ان اشتبكت بعنف معهم خارج البيت الأبيض ، وبينما كانت المدافع تنطلق تحية للضيف ، وكان الرئيس (كارتر) يردد كلمات المجاملة التى تتسم بالمبالغة والتمويه ، على مأدبة العشاء التى أقامها فى الهواء الطلق فى البيت الأبيض تكريما لضيفه ، كانت الحجارة تنطلق من بعد ١٥٠ ياردة من البيت الأبيض على الخيالة من رجال البوليس ، الذين وقفوا عاجزين أمام هذه المجموعات التى زحفت عبر الحشائش فى اتجاه انصار (الشاه) وألقت قوات الأمن بالقنابل المسيلة للدموع ، حتى وصل الغاز إلى عيون الرئيس (كارتر) و (الشاه) واضطر الرئيس (كارتر) ان يعتذر للشاه عما وصفه (بالجو الملوث خارج البيت الأبيض) .

الملثمون الإيرانيون فى أمريكا :

واختلط الحابل بالنابل ، وتحطم النصب الكبير ، وانهار الحاجز الحديدى ، وانتشر البكاء والعويل بين النساء والأطفال ، الذين أخذوا يتدافعون بعيدا عن تأثير الغاز المسيل للدموع ، وجرح كثيرون فى رؤسهم ، واشتعلت النيران فى العديد من صور (الشاه) فى ميدان (لافايت) وشارع (بنسلفانيا) حول البيت الأبيض ، واختلطت أصوات مكبرات الصوت ، وقد اعتبرت هذه الأحداث أسوأ ما شهدته واشنطن منذ انتهاء (حرب الفيتنام) قبل سبع سنوات ، وقد تميزت هذه الأحداث بظهور عدد من الملثمين الإيرانيين الذين لا يريدون ان تتعرف عليهم (السافاك) ويقول (الشاه) نفسه فى مذكراته (رد على التاريخ) بأن هؤلاء الملثمين كانوا من محترفى الاثارة والشغب الذين جندوا للمجيء إلى هناك ، كما اتهم (الشاه) الصحف الأمريكية بالمبالغة فى اعداد المجموعات المعارضة ، بينما قللت من قيمة عدد المؤيدين له

ولقد ثار التساؤل بين المراقبين فى إيران كيف سمح لهؤلاء جميعا من مؤيدين ومعارضين بالاقتراب إلى هذا الحد ، ليصبحوا على مرمى الحجر من مكان (الشاه) فى البيت الأبيض ؟ وكيف استطاعوا اختراق احزمة الأمن المتعددة التى جرت العادة على اقامتها حول البيت الأبيض أثناء زيارة رؤساء الدول لواشنطن ؟ وما سر توقيت اصدار ٥٦ شخصية إيرانية بارزة من مختلف الفئات وزعماء (الجبهة الوطنية) والمعارضين لحكم (الشاه) لعريضة نشروها قبل زيارة الشاه للولايات المتحدة بيومين فقط ، أى فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٧ ، وضمنوها لأول مرة مطالبهم لتحقيق نظام حكم دستورى وأدانة الديكتاتورية ، وحل التنظيمات السياسية والدستورية القائمة ، وغير ذلك من النقاط العشر التى تضمنتها هذه العريضة ، التى اعتبرت اشجع خطوة قامت بها المعارضة السياسية الإيرانية منذ عام ١٩٥٠ ، والتى استغرقت صياغتها أربعة أشهر كاملة ؟؟

وكان تعليل ذلك كله هو ان الولايات المتحدة والرئيس (كارتر) والمخابرات الأمريكية أرادوا ليس فقط اشعار (الشاه) بحجمه الحقيقى فى نظر شعبه ، بل أرادوا هز عرشه من الأساس .

الشاه يستوعب معنى الأحداث :

ولقد عاد (الشاه) إلى إيران مستوعباً لمغزى الأحداث التى وقعت خلال زيارة لواشنطن ، ومقتنعا بالأسباب التى أدت إلى تطور أسلوب المعارضة للسيطرة الإعلامية والدعائية على الشارع الإيرانى ، الأمر الذى جعله يعقد العزم على مواجهة هذا التطور الجديد بتطور مماثل ، لحماية الشارع الإيرانى من الوقوع فى شباك المعارضة ، ولذلك لم يكد يصل إلى إيران حتى أمر (جمشيد اموزجار) رئيس الوزراء ، الذى كان قد خلف (أمير عباس هويدا) فى السلطة فى أغسطس ١٩٧٧ ، لكى يعد لعقد مؤتمر استثنائى لحزب (رستاخيز) ، وكان هدف (الشاه) من عقد هذا المؤتمر الاستثنائى هو مواجهة ما أسماه المتحدثون فى هذا الاجتماع الطارىء بـ (الهجمة الاستعمارية ضد إيران) فلقد اقتنع (الشاه) بانه سيواجه فى

المرحلة القادمة معركة تقوم أولاً وقبل كل شيء على (الاقناع) و (الجدل) و (عرض المبادىء) ، ومحاولة كل فريق كسب الرأى العام الإيرانى إلى جانبه .

وبالفعل فقد انعقد المؤتمر الطارىء لحزب (رستاخيز) فى الرابع من يناير ١٩٧٨ ، وعقد لأول مرة فى أكبر أستاد رياضى فى العاصمة الإيرانية ، وحضره نحو خمسة عشر ألفاً من أعضاء الحزب وقد أوضح السيد (محمد باهرى) الأمين العام للحزب فى كلمته أمام المؤتمر الهدف الأساسى من انعقاده حين قال :

« ان انعقاد المؤتمر هو رد قاطع من جانب الشعب الإيرانى على التحريض والمؤامرات الاستعمارية لضرب مصالح الوطن » .

بينما وجه (هوشانج انصارى) زعيم الجناح اليمينى للحزب ، وآخر مدير لشركة البترول الإيرانية قبل الثورة ، فى كلمته أمام المؤتمر ، تحذيراً لمن وصفهم بـ (القوى الاستعمارية) قائلاً لهم :

« عليكم أن تتعظوا بدرس التاريخ لأن أية تجربة جديدة ستقومون بها فى إيران لن تكون نتيجتها سوى الفشل والفضيحة » .

أما (عبد المجيد مجيدى) زعيم الجناح التقدمى فى الحزب ، فقد زاد هذا المعنى تأكيداً حين قال :

« ان انعقاد المؤتمر فى مثل هذه الظروف لهو خير رد على الأبواق الاستعمارية التى لا تريد ان ترى إيران قوية مستقلة تلعب دورها الأساسى على مسرح السياسة العالمية » .

أما (الشاه) فقد حث فى كلمته التوجيهية على ضرورة أخذ آراء الشعب وأفكاره ومعتقداته فى الاعتبار ، واتخاذ القرارات المنطقية والصحيحة من جانب المؤسسات التنفيذية ، وضرورة اطلاع المواطنين عن طريق الحزب على نشاط مؤسسات الدولة ، واعطاء عناية خاصة للتثقيف السياسى والموسع لشباب الحزب وقياداته ، وضرورة تنوير الجيل الذى ولد فى عام ١٩٤١ بالنسبة للمكاسب

والانجازات التى حققتها إيران منذ ذلك التاريخ ، وذلك بهدف تنمية الوعى القومى فى مواجهة ما وصف بـ (الدسائس والمؤامرات التى تحاك ضد إيران) .

ونظراً للشعارات التى ترفعها المعارضة ضد نظام (الشاه) وكل ما يرمز إليه ، فقد تركزت كلمات الخطباء وقرارات المؤتمر على تأكيد احترام الأعمدة الثلاثة التى تقوم عليها مبادىء الحزب وهى :

١ - النظام الأمبراطورى .
٢ - الدستور .
٣ - ثورة الشاه والشعب ، والتى وصلت مبادؤها حتى ذلك التاريخ إلى تسعة عشر مبدأ .

وحرصا على دعم الحزب وتمكينه من مواجهة (الهجمة الاستعمارية) الشرسة ، فقد رؤى تطوير بنائه وتجديد اجهزته وهياكله لتغطية مجالات كانت مهملة وضم عناصر نشطة كانت مستبعدة ، ومن ذلك مثلاً تعيين نواب جدد للأمين العام للحزب ، احدهم لشئون (التثقيف السياسى والنشر والعلاقات العامة) وهو ما رؤى أنه الرد الطبيعى على التطور الجديد فى أسلوب المعارضة ، والقائم على الإعلام والنشر والعلاقات العامة ، والثانى لشئون (الاتصالات بين الجماهير والدولة عبر الحزب) ، أما الثالث فهو لشئون (التنظيم) .

الشهبانو فى الجامعة :

وعلى الجانب الآخر عمد (الشاه) إلى الجامعة وقطاع الطلبة ، بوصفهم من المعاقل القوية للمعارضة الإيرانية وذلك لتحجيم وتحديد نشاطاتهم .

أما بالنسبة للجامعة ، فقد تعرضت لإعادة تنظيم شاملة ، سواء من ناحية النظم التعليمية أو الرقابة الإدارية أو تقوية الوجود الحزبى فيها ، أو إشاعة التثقيف السياسى بين الطلاب ، بل لقد بلغ اهتمام (الشاه) بأمر الجامعة حدا جعله يصدر

مرسوماً بتعيين الشهبانو (فرح) رئيسة مشرفة على جامعة طهران لإعادة الجامعة إلى حظيرة النظام ، ولتوفير وسائل وإمكانيات وكليات جديدة .

بل ان الجامعة تحت إدارة (الشهبانو) لم تكتف بتكثيف نشاط أجهزتها بين صفوف الطلبة فحسب ، بل تعدته إلى أولياء الأمور أنفسهم ، الذين جندهم حزب (رستاخيز) فى حملة إعلامية واسعة النطاق ، للتأثير على أبنائهم من الطلبة ، فقد نظموهم فى مظاهرات استنكار لسلوك أبنائهم ، وعقدوا لهم جلسات حوار داخل الجامعة لتبصيرهم بعواقب هذا السلوك من جانب الطلبة وتحذيرهم من النتيجة الحتمية التى سيؤدى إليها ، وهى إغلاق الكليات أو الاقسام التى لا يتكامل لها العدد الضرورى من الطلاب للابقاء عليها مفتوحة ، وبالفعل فقد اغلقت معاهد التكنولوجيا بالجامعة ، وأقسام أخرى عديدة بسبب قلة العدد الذى بقى فيها ولم يشارك فى نشاط المعارضة .

كذلك كان من بين الاجراءات التى استهدفت إعادة تنظيم الجامعة ، تضييق السبل أمام الطلبة الراغبين فى السفر للخارج وتشجيع أولياء أمورهم على مواصلة أبنائهم دراستهم فى جامعة طهران ، ولذلك اهتمت الشهبانو بتوفير فرص التعليم بالجامعة ، واستكمال الكليات والأقسام والتخصصات الضرورية لتحقيق هذه الفرص ، وذلك لتقليل اعداد الطلبة الراغبين فى السفر ، والذين يشكلون صلب المعارضة الإيرانية فى الخارج ، ويُتخذون كأداة لضرب نظام حكم الشاه ، على نحو ما تجسد له أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن .

كما وضعت قيود جديدة على استخراج جوازات السفر وتأشيرات الخروج ، وذلك بمضاعفة الرسوم التى تحصل عليها ، فقد بلغت ما يقرب من ٥٠٠ جنيه لاستخراج جواز سفر ، و ٣٠٠ جنيه للحصول على تأشيرة خروج لسفرة واحدة ، كما كانت الحكومة تعمل فى اتجاه آخر لتحقيق هذا الغرض ، حين طلبت من الحكومة الأمريكية وعدد من الحكومات الأوربية التى تستضيف الطلبة الإيرانيين ، ان توقف

هذه الدول منح تأشيرات الاقامة للطلبة الإيرانيين ، وعدم تجديدها لمن انتهى الغرض من اقامته كالتعليم أو السياحة ، أو الذين يقيمون بغير مبرر قانونى على أراضيها .

الرجعية الحمراء والسوداء :

ومع الاستيعاب الكامل من جانب (الشاه) والحكومة الإيرانية ، للقوى الحقيقية المحرضة للمعارضة الإيرانية والطلبة الإيرانيين وأسباب هذا التحريض ، فان المسئولين وأجهزة الإعلام الإيرانية قد دأبوا فى هذا المرحلة ، على توجيه الاتهام إلى الشيوعيين كعناصر محرضة على احداث الشغب ووصفهم (بالرجعية الحمراء) ، بالاضافة إلى (الرجعية السوداء) التى ترمز لرجال الدين المتعصبين .

وقد كان (الشاه) وأنصاره يهدفون من وراء ذلك فى الدرجة الأولى إلى تنبيه الولايات المتحدة والغرب ، إلى خطورة اللعبة التى يجرى نسج خيوطها الآن ضد (العرش الشاهنشاهى) ، بتحذيرهم من العواقب التى ستؤدى إلى اتاحة الفرصة للعناصر الشيوعية لركوب الموجة التى يحركونها ، وذلك للوثوب على السلطة على النحو الذى حدث فى عهد (مصدق) ، وان على الغرب بقياداته وأجهزة الإعلام فيه ، ان يعوا هذه الحقيقة لكى يكفوا عن اللعب بالنار تلك التى لن تحرق (عرش الطاووس) وحده ، وإنما ستدمر مصالح الغرب برمتها فى إيران .

ولذلك فقد تعمدت الحكومة الإيرانية الإعلان المبالغ فيه عن قضيتى تجسس بطلاها جنرال فى الجيش وموظف بوزارة التعليم .

ولم تترك اشارات وايحاءات الصحافة وأجهزة الإعلام الإيرانية مجالاً للشك فى ان الدولة التى يعمل لحسابها المتهمان هى الاتحاد السوفيتى ، وكان هذا العمل من جانب الحكومة الإيرانية محاولة لفتح أعين الغرب على الخطر الذى يتهدد إيران من جراء إثارة الشارع الإيرانى ، الأمر الذى سيفتح الباب لعملاء السوفيت الذين قدمت الأدلة على وجودهم داخل صفوف الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى ، وان

هؤلاء العملاء لن ولم يضيعوا الفرصة لاستغلال تحركات المعارضة وتسخينها وصب الزيت عليها ، كلما بدا أنها كادت تخبو أو تنطفيء .

فهل نجحت مبادرات (الشاه) وتحذيراته فى تحقيق النتائج المرجوة ؟ أم أن اللعبة دخلت أخطر مراحلها حين بدأت فى تحريك المارد الغائب القابع فى مدينة (النجف) بالعراق ؟؟

قبل ان يخرج (الخمينى) من ثلاجة العراق

لقد أخذ تحريك الأحداث فى اتجاه معاد للشاه والعرش يتصاعد بدرجة ملحوظة ومحسوبة ، ففى اعقاب المؤتمر الاستثنائى للحزب ، وخلال نفس الأسبوع حدث تطور خطير ، فقد أرسل (داريوش همايون) وزير الإعلام الإيرانى آنذاك إلى صحيفة (اطلاعات) الإيرانية ، مقالاً بتوقيع مستعار ، الأمر الذى انزعج له (فرهاد مسعودى) رئيس مؤسسة (اطلاعات) وأبدى تبرمه الشديد به ، وقلقه من خطورة نشره ، وقال لأحد معاونيه لماذا اختاروا صحيفتى بالذات لنشر المقال ولدى ما يكفينى من المتاعب ؟؟

فقد كان المقال هجوما وتعريضا صارخين بآية الله (الخمينى) الذى يعيش منفيا بالعراق منذ أوائل الستينيات ، إذ تضمن نقداً صارخاً لأفكار (الخمينى) وسلوكه ، وتعريضا بالتزامه الدينى والاخلاقى ، بل انه شكك فى وطنيته ، بل وفى اصالة نسبه كايرانى ، حيث قال : ان (الخمينى) ينحدر من أصل هندى ، وأنه كان يكتب فى شبابه شعراً فى الغزل يذيله بتوقيع مستعار هو (هندى) .

وذلك بالاضافة إلى ما سبق ان اشرنا إليه من نشر الصحف الإيرانية بعد نجاح الثورة ، لوثائق تقول ان تعليمات كانت قد عممت على الوعاظ وخطباء المساجد

واللجان الحزبية فى الاقاليم للقيام بحملة منسقة للانتقاص من قدر (الخمينى) والتشكيك فيه .

ويثير نشر هذا المقال فى صحيفة (اطلاعات) وتعميم هذه التعليمات الحزبية ، الكثير من التساؤلات عن التوقيت الذى اختير لاثارة فتنة كانت نائمة ، وتسليط الأضواء على رجل ظل متواريا فى مدينة (النجف) خلف أسوار من الصمت والنسيان ، ولم يسجل له حتى هذا التاريخ أى نشاط لافت للنظر ، ولم يكن اسمه قبل الآن يثير هذا القدر من السحر ، اللهم إلا أن تكون جهات معينة قد تعمدت تفجير الموقف والانعطاف بنشاط المعارضة ضد حكم (الشاه) فى اتجاه خطير وجديد للوصول بالاحداث إلى نتائجها المرسومة فى الوقت المحدد لها .

ومما يلقى الأضواء ويفسر موقف (داريوش همايون) صاحب المقال الشهير ، تلك الوثائق التى قال رجال الثورة انهم حصلوا عليها من ملفات (السافاك) وتثبت ان (همايون) كان على صلة وثيقة بالمخابرات الأمريكية ، حيث كان يعمل منذ وقت طويل بمؤسسة (فرانكلين) الأمريكية ، ثم أسس بعد ذلك مؤسسة صحفية لاصدار صحيفة (ايندكان) بمعونات إسرائيلية ، أخذت شكل المساهمة فى رأس المال بمبلغ مليونى تومان (٢٠٠ ألف دولار) وبآلة طباعة (روتاتيف) طلبها (همايون) من إسرائيل أثناء زيارته لها فى (حرب الأيام الستة) عام ١٩٦٧ ، وذلك فى مقابل ان يكتب مقالات ضد العرب ولصالح إسرائيل .

كما ان (السافاك) كانت ممثلة فى مجلس إدارة الصحيفة فى شخص الدكتور (عزمون) أحد الصحفيين الإيرانيين المشهورين ، ومعروف ان (السافك) نشأت بمساعدة خبراء (الموساد) الإسرائيلية والمخابرات الأمريكية .

وكل ذلك يؤكد صلة أجهزة أمن سرية بنشر مقال (اطلاعات) ، وكذلك بالتعميمات الحزبية بتنفيذ خطة مرسومة ومدروسة بعناية لهز الشارع الإيرانى هزاً عنيفاً .

وقد حدث بالفعل ما أريد له ان يحدث ، فبعد يومين أو ثلاثة فقط من انتهاء

أعمال المؤتمر الاستثنائى لحزب (رستاخيز) ، اندلعت فى مدينة (قم) فى ٧ يناير ١٩٧٨ مظاهرات عارمة قام بها رجال الدين الشيعة ، الذين ألقوا بثقلهم الجماهيرى بشكل ظاهر لأول مرة منذ انتهاء أحداث ١٩٦٣ ، منتهزين مناسبة حلول ذكرى صدور قوانيين الاصلاح الزراعى وقوانين تحديث المرأة ومنطلقين من المسجد إلى الشارع ، حيث دمروا كل ما وصلت إليه أيديهم ، وقابل رجال الأمن العنف بالعنف ، فسقط قتلى وجرحى .

وهكذا بدأت الانفجارات تتوالى والنار تشتعل فى الهشيم المحتضر ، حيث أصبحت مراسم الترحم على الضحايا كل أربعين يوماً مناسبة تتجدد فيها الأحداث والمصادمات ، ويتجمع الناس فى حركة تبدو عادية فى إحدى المدن الكبرى التى يفدون إليها من كل أنحاء إيران ، ثم تفيق الحكومة فجأة على إنفجار مدمر فى هذه المدينة ، بعد أن تكون المساجد قد استخدمت مكانا للحشد والإثارة .

وهكذا تتكرر المأساة ويزداد عدد الضحايا ، وتتقيح الجروح وتكثر المآتم ويزداد الاحساس بالثأر ، وتتسع رقعة أعداء النظام يوماً بعد يوم .

(الخمينى) يدعو إلى التمرد :

وفى هذه الاثناء تتدفق آلاف عديدة من أشرطة (الكاست) تحمل صوت (الخمينى) ودعوته إلى التمرد والعصيان ، ويحدث ذلك بينما المراقبون فى ذهول ودهشة ، ذلك انهم لم يسمعوا من قبل أن (الخمينى) دأب خلال اقامته فى منفاه على الاعراب عن وجهات نظره وآرائه فى السياسة ونظام الحكم والقضايا الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والبترولية وغيرها ، بهذا الشكل المفصل والمتطور والعصرى ، فى حين أن آراءه لم تكن تتعدى حتى ذلك التاريخ ، حدود الوعظ الدينى الفضفاض والنقد المبهم للفساد والديكتاتورية ، فإذا بأول حديث له واضح ومحدد فى هذا المجال ينشر لأول مرة فى صحيفة (لوموند) الفرنسية فى ٦ مايو ١٩٧٨ ، والذى اجراه معه مندوب الصحيفة (جورج لوسيان) حيث أريد ان

يكون حديثه فى هذه المرة لا حديث الزعيم المصلح فحسب ، وإنما حديث رجل الدولة كذلك .

فقد اعطته الأسئلة التى صيغت بعناية فرصة الكلام عن الديكتاتورية وحرية الصحافة المخنوقة والأحزاب الممنوعة والانتخابات المزيفة ، والدستور المنتهك ، والبرلمان الصورى ، والسلطات المعطلة ، والثروة الزراعية المنهارة ، وفساد التعليم ، وتبديد الثروة البترولية فى تخزين السلاح بغير طائل ، ومسخ الإسلام والمرأة ، والعلاقة بين الإسلام والماركسية .

وهذه نقاط هامة وجوهرية تؤهل واحداً من رجال الدين كالخمينى ليكون رجل دولة بديلاً للشاه ، كما تناول حديث (الخمينى) إلى (لوموند) موقفه من إسرائيل والعرب والقوى الكبرى فى العالم ، وكان واضحا انه قصد بأول حديث فى احدى الصحف العالمية الكبرى نفض الغبار عن رجل عاش فى زوايا النسيان وتحديد ملامح شخصيته ، وتقديمه كبديل لحكم أسرة (بهلوى) فى دولة لم تشهد طوال قرون عديدة الا حكم الاكاسرة والملوك .

وصنعتك على عينى :

ذلك أن من يقرأ كتاب (الخمينى) عن الحكومة الإسلامية ، لا يكاد يقف فيه على معنى أو صورة واضحة أو تفكير عصرى عن دولة إسلامية تقام فى القرن العشرين ، حتى إن الإنسان يكاد يجزم ان (الخمينى) الجديد كان مفاجأة مذهلة للخمينى القديم ، الذى لم يكن يجرؤ على ان يراوده مجرد حلم فى أن يجلس يوما على (عرش الطاووس) .

ولعل أقصى ما كان يراوده من طموح هو ان يلعب دوراً شبيها بدور آية الله (كاشانى) فيرجح كفة فى الصراع ضد كفة أخرى ، لا أكثر ولا أقل ، أو أن يكون على رأس اللجنة التى حددها دستور ١٩٠٦ ، والتى تتكون من خمسة من رجال الدين الشيعة لمراجعة التشريعات والقوانين قبل عرضها على البرلمان ، لتلافى

تعارضها مع تعاليم الإسلام أما ان يوجه سؤال مباشر من مراسل (لوموند) إلى (الخمينى) يقول له فيه : « *ما هو برنامجم السياسى* » .

فهذا هو الجديد المذهل حتى للخمينى نفسه ، الذى لم يستطع التعبير عنه وهو يتهيأ للهبوط على أرض إيران بعد رحيل (الشاه) وسط أمواج من البشر تحاول ان تصل إليه لتلمس اطراف ثوبه ، حين سئل عن شعوره بعد خمسة عشر عاما قضاها فى المنفى فقال : (لا شىء) !

ومن الجدير بالذكر ان الحديث الصحفى بين (الخمينى) ومراسل (لوموند) قد جاء معاصرا لتقرير بعث به السفير الفرنسي فى طهران إلى حكومته ، قبل ثمانية أشهر من رحيل (الشاه) يؤكد فيه *(ان الشاه قد انتهى وطويت صفحته)* ، ومن هنا تحدد موقف الحكومة الفرنسية بوضوح لا لبس فيه من نظام حكم (الشاه) .

ولذلك لم يكن مصادفة ان ترحب فرنسا بالخمينى ضيفا فى أراضيها يمارس نشاطه ضد حكم (الشاه) بصورة لم تكن مألوفة من قبل بالنسبة لزعماء سياسيين فى مثل وضع (الخمينى) قبلوا كلاجئين سياسيين .

لقد وضح لكل من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، أن (القوى الخفية) التى تقيم حكما وتهدم آخر ، قد أوحت إليها ملفاتها القديمة والسرية عن أولئك الذين تدخرهم لأوقات محددة ومقدرة سلفاً ، ان الوقت قد حان لتنفض الغبار عن رجل وضعه العراق فى ثلاجة وألقى به فى زاويا النسيان ، ولم يعرف له أى نشاط سياسى بارز أو ملحوظ منذ نفاه (الشاه) خارج البلاد ، وحتى عندما بلغت الأزمة بين العراق ونظام (الشاه) قمتها حول المشكلة الكردية ، رفض (الخمينى) طلب العراق ان يعمل ضد (الشاه) متعللاً بانه ضد (الشاه) وليس ضد (إيران) .

ومنذ ذلك الحين كانت الحكومة العراقية تحصى على (الخمينى) أنفاسه ولا يسمح له بحرية الحركة لا سيما بعد ان حسم العراق مشاكله مع (الشاه) باتفاق

الجزائر عام ١٩٧٥ ، وحلت المودة بينهما محل الجفوة ، وحل التعاون محل الصراع ، ولو كان (الشاه) يشعر بالخطر من (الخمينى) واراد التخلص منه ، لكان العراق أقرب إلى التعاون لتنفيذ هذا الغرض ، اللهم إلا إذا كان الجميع مقتنعين بأن حياة (الخمينى) وبقاءه ، أمر يهم بعض تلك القوى الخفية والا فعلت معه إيران ما فعلته من قبل مع الجنرال (تيمور بختيار) .

ومن هنا يميل بعض المراقبين إلى الاعتقاد بأن اخراج (الخمينى) من إيران عام ١٩٦٣ كان انقاذا لحياته ، قبل ان يكون نفيا له ، لا سيما وان المخابرات الأمريكية كانت قد درست فى هذا الوقت فكرة القيام بانقلاب ضد حكم (الشاه) بالاتفاق مع (السافاك) بعد ان لاحظت عدم استقرار الوضع فى إيران ، وبطء اصلاحات (الشاه) ، الا ان (كيندى) عاد وعدل عن ذلك ، بعد ان استطاع بضغوطه السياسية ان يرغم (الشاه) على القيام ببعض الاصلاحات وهو ما أخذ شكل (ثورة الشاه والشعب)(*) .

ويقول بعض خصوم (الخمينى) من رجال الدين فى إيران ، ان إخراج (الخمينى) من إيران عام ١٩٦٣ ، جعل منه بطلاً ولو بقى فى إيران لما كان له هذا الصوت المرتفع .

(*) كتاب (الشاه الامبراطورى) - بقلم جيرارد فييز .

التصعيد الشيوعي بعد احداث تبريز

بعد أربعين يوماً من وقوع أحداث (قم) روع نظام (الشاه) بزلزال ثورى بالغ العنف وقع هذه المرة فى مدينة (تبريز) عاصمة اقليم (اذربيجان) المتاخم لحدود الاتحاد السوفيتى مع إيران ، وهى الأحداث التى كانت من العنف والشدة بحيث يمكن أن تعتبر مولد الطاقة الحقيقى الذى منح التطورات التى تلتها وانبنت عليها ، تلقائية دموية بدأت أمامها قوى النظام الشاهنشاهى تتجه بسرعة نحو التفكك والانهيار .

ففى أثناء صلاة ظهر يوم الخميس الثالث والعشرين من فبراير ١٩٧٨ ، اجتمع عدد من المسلمين الشيعة فى أحد مساجد تبريز لأداء الصلاة ، وفجأة أخذ بعضهم يردد فى المصلين الهتاف بشعارات ضد الحكومة .

وعندما حاول رجال الأمن التدخل نشبت معركة بين رجال الأمن والمتظاهرين ، لم تلبث أن انتشرت بعد خروج المصلين من المسجد إلى شوارع المدينة ، حيث أخذ المتظاهرون يمارسون سلسلة من الاعتداءات على رجال الأمن فى شوارع المدينة ، الأمر الذى زاد من التهاب الموقف واتساع نطاق العنف ، ليشمل تدمير المبانى الحكومية كمقر وزارة العدل ومقر حزب رستاخيز ، ومقر

وزارة الزراعة وسنترال المدينة ووسائل النقل ، كما حطم المتظاهرون ٧٣ من البنوك ، كان الجزء الأكبر منها فروعاً لبنك (صادرات إيران) الذى يقال ان نصف اسهمه مملوكة لأحد رجال الطائفة البهائية ، التى يحمّلها رجال الدين وزر الفساد فى عهد (الشاه) .

ومن الأمور التى أكسبت (أحداث تبريز) هذه الأهمية ، انها سجلت أول تدخل من الجيش الإيرانى ضد المعارضة الإيرانية ، لأول مرة منذ عام ١٩٦٣ ، وذلك بعد ان عجزت قوات الشرطة والأمن عن السيطرة على الموقف ، فصدرت الأوامر لقوات الجيش بالنزول إلى الشوارع ، وغطت سماء المدينة سحائب من الطائرات التى اخذت تخترق حاجز الصوت فوق المدينة لارهاب المتظاهرين ، كما أخذت طائرات الهليكوبتر تطير على ارتفاع منخفض لمراقبة سير الأحداث وارشاد قوات الجيش والأمن بالتوجه نحو النقاط الساخنة فى المدينة .

واتخذت الحكومة الإيرانية قراراً بتعزيز المظلة الجوية عليها ، كما فرضت على المدينة حصارا جويا وبريا ، بحيث أصبحت حدود المدينة مع بقية المدن كحدود إيران مع الدول الأجنبية ، حيث يتحتم إبراز الهويات وحمل التصريحات الخاصة بالدخول والخروج من المدينة فى مواعيد محددة وتفتيش وسائل النقل والاشخاص المترددين على المدينة بصورة دقيقة ومبالغ فيها .

توبيخ المسئولين :

كما بلغت (أحداث تبريز) حداً من الخطورة ، جعل (الشاه) يوفد لجنة من كبار المسئولين فى الدولة لتقصى الحقائق ومعاينة الخسائر والتحقيق مع المسئولين الحكوميين ، وقد اجتمعت هذه اللجنة برجال الدين فى المدينة وكبار التجار ورجال القضاء ، وعلى أثر عودتها إلى طهران حاملة توصياتها ، أصدر (الشاه) على الفور أوامره بتوجيه اللوم والتوبيخ إلى كافة المسئولين فى المدينة لاهمالهم الذى أدى إلى وقوع هذه الأحداث ، كما أمر بمعاقبة كل من تسبب فيها .

وعقد مجلس الشيوخ جلسة خاصة وطارئة للاستماع إلى تقرير من وزير الدولة للشئون البرلمانية عن هذه الأحداث واحيل قائد قوات البوليس لمحافظة (اذربيجان الشرقية) إلى لجنة تحقيق خماسية تابعة للقوات المسلحة ، ونقل مدير المباحث العامة لمدينة تبريز من وظيفته وأوقف عن العمل لمدة ثلاثة شهور ، ووجه توبيخ لرئيس مركز الشرطة للمنطقة السادسة ، والتحقيق مع الجنرال (ازمودا) محافظ أذربيجان الشرقية ، وفصل خمسة محافظين فى أقاليم أخرى وعين غيرهم محلهم .

ومن الأهمية بمكان استخلاص الظواهر التى ابرزتها هذه الأحداث ، والتى تركت آثارها تنعكس على ما تلاها من أحداث ، وكانت أولى هذه الظواهر هى نزول القوات المسلحة لأول مرة إلى الشوارع ، والتى سجلت (أولى الأخطاء القاتلة) التى ارتكبها نظام (الشاه) حين أقحم الجيش بصورة مبكرة فى مسيرة الأحداث وجعله طرفاً فيها ، فكان لا بد ان ينفعل الجيش بها وتنعكس عليه ردود فعلها سلباً وإيجاباً ، وهذه نقطة هامة سنعود إليها بصورة أكثر تفصيلاً .

حـــزب تــوده :

أما الظاهرة الثانية التى أظهرتها (أحداث تبريز) ، فهى بدء مساهمة الشيوعيين فى تصعيد الأحداث مساهمة إيجابية ومحسوبة ، لا سيما فى منطقة اذربيجان ، التى شهدت من قبل تحركات انفصالية تمثلت فى حكومة اذربيجان التى اقامها (حزب توده) بدعم من الاتحاد السوفيتى فى هذه المنطقة ، التى ما زالت تضم خلايا الحزب وتنظيماته ، وقد وزع (حزب توده) فى اليوم التالى للأحداث فى تبريز منشورات على نطاق واسع شكر فيها مندوبيه على (*نجاحهم الفائق فى إيصال رسالة الحزب واهدافه إلى كافة المواطنين الإيرانيين*) ، لا سيما ان المساهمة النشطة للشيوعيين الإيرانيين فى أحداث تبريز جاءت تالية لعدة تطورات يعتبرها الاتحاد السوفيتى غير ودية ، كاتهام الاتحاد السوفيتى تصريحا وتلميحا بدعم أعمال الشغب وتغذيتها ، كما جاء بعد تنفيذ حكم الأعدام فى أحد جنرالات الجيش وموظف فى وزارة التعليم ، بتهمة التجسس للاتحاد السوفيتى .

كما ان المؤتمر الاستثنائي لحزب (رستاخيز) الذى عقد فى ٤ يناير لم يدخر وسعاً فى توجيه الاتهام للاتحاد السوفيتي ، والذى كان مستاءاً من محاولة إيران دعم موقف الصومال فى مواجهة أثيوبيا ، بالاضافة إلى إلحاح (الشاه) للحصول على ست وحدات من جهاز الرادار المحمول (اواكس) لمراقبة المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتي .

ولذلك لفت الانتباه تعمد إذاعة موسكو بعد وقوع هذه الأحداث بثلاثة أيام ، وبالتحديد فى ٢٧ نوفمبر ١٩٧٨ ، وفى قمة انهماك الحكومة الإيرانية لاحتواء (أحداث تبريز) ومعاقبة مرتكبيها ، توجيه راديو موسكو باللغة الفارسية ما يشبه التحذير للحكومة الإيرانية ، وذلك بتذكيرها بمعاهدة ١٩٢١ بين طهران وموسكو ، لأن المادة السادسة منها تنص على (*انه يحق للاتحاد السوفيتي إرسال قواته العسكرية لإيران إذا تعرض لاعتداء مسلح خارجي ، ولا تنسحب من إيران الا بعد زوال الخطر عنها*) .

وهذا هو الأسلوب الذى دأب عليه الاتحاد السوفيتي مع إيران كلما ظن أن أنصاره أو مصالحه توشك ان تتعرض للخطر فيلوح لها بحقه فى التدخل العسكرى .

كذلك تميزت (أحداث تبريز) بظاهرة الاعتداء الواسع النطاق على اليهود وممتلكاتهم فى المدينة ، حتى قيل انه لم يكد يبقى بعد هذه الأحداث فى تبريز أحد من اليهود .

النقد الذاتي :

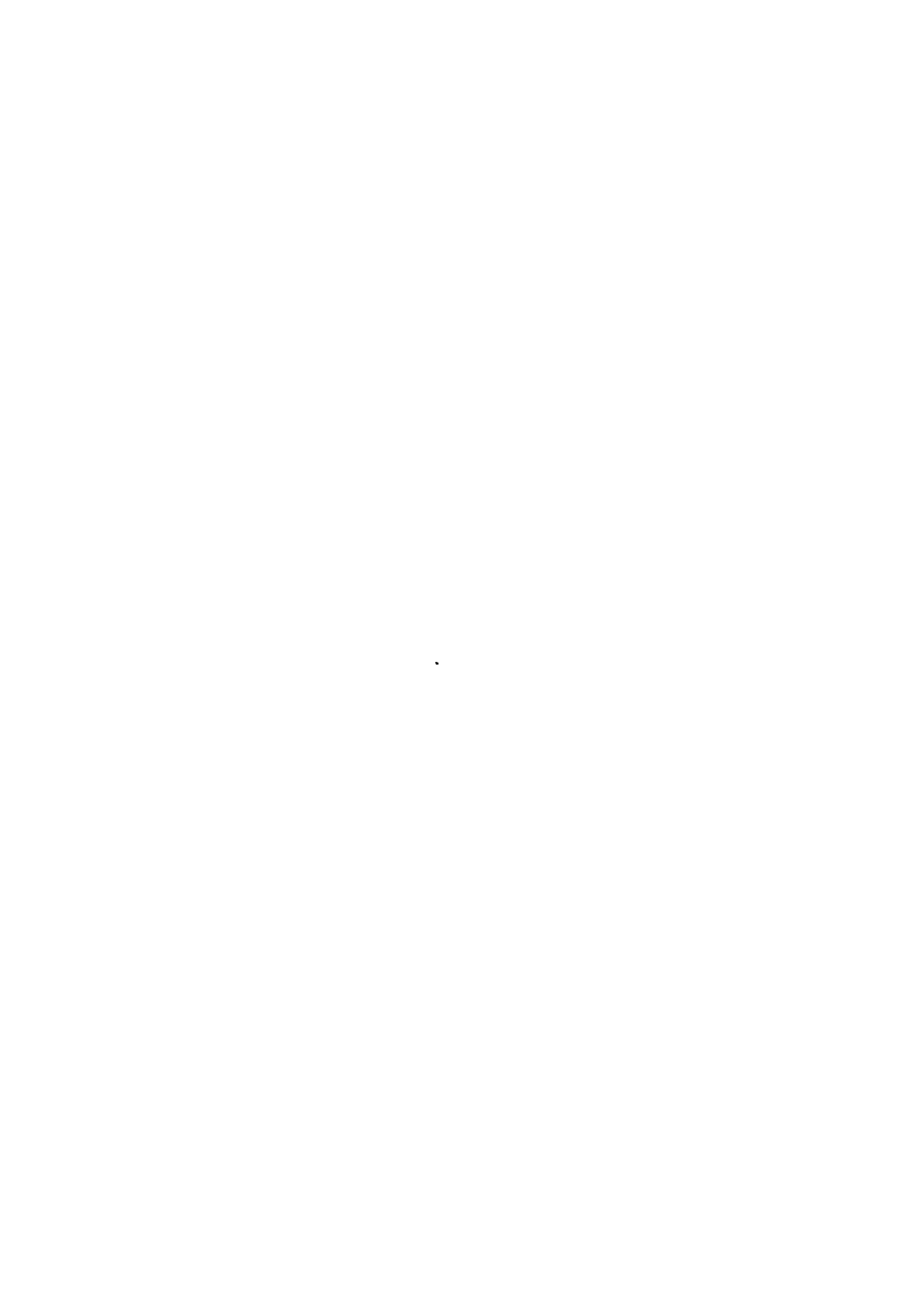
على ان الظاهرة الهامة التى ولدتها (أحداث تبريز) هى اضطرار أجهزة الإعلام الرسمية والمسئولين الحكومين لمباشرة عملية (النقد الذاتى) للمؤسسات التى يرأسونها وللأسلوب الذى تسير به الدولة ، بصورة لم تحدث من قبل ، فقد أصدر أحد أجنحة الحزب بيانا تعليقاً على (أحداث تبريز) سجل فيه لأول مرة فشل الحزب وعجزه عن الاستجابة لآمال (الشاه) وما كان يتوقعه من تأسيس الحزب ، كما سجل عجز

الحزب عن تحقيق ما يريده الشعب الإيرانى ، وعرّض بمراكز القوة فى الدولة الذين يخشون ، كما قال البيان ، من تبلور الوضع السياسى والديمقراطى فى البلاد .

بينما أصدر (الجناح التقدمى) فى الحزب بيانا مماثلا انتقد فيه وضع المرأة فى المجتمع الإيرانى ، مشيراً إلى النقص فى بعض جوانب قانون حماية الأسرة ، وذلك بأعتبار ان (قضية المرأة بين التحرير والتقليد) هى أحد السواتر الهامة التى يتستر بها الجناح الدينى الذى يطالب بالفصل بين الفتيات والفتيان فى الجامعة ، وعدم تخلى المرأة الإيرانية عن الحجاب ، وهو نفس الموضوع الذى اهتم به (الشاه) بعد أربعة أيام من وقوع الأحداث ، وذلك من خلال المؤتمر النسائى الذى انعقد فى ٢٧ فبراير ١٩٧٨ بمناسبة يوم تحرير المرأة .

كما ان (محمود جعفريان) نائب مدير الحزب ومسئول التثقيف السياسى فيه ، والذى اعدم بعد ذلك ، اعترف بأن (أحداث تبريز) وتجمعات المواطنيين فى الأسواق والمساجد والجامعات تعكس مطالب وحاجات هؤلاء ، التى عجز الدخل الكبير للبترول عن تحقيقها ، أما الصحافة الإيرانية فقد صبت غضبها على أجهزة الدولة وكبار موظفيها الذين تفرغوا لمصالحهم الشخصية وتخاذلوا عن خدمة الجماهير فعجزوا عن التعرف على مطالب الشعب والتنبؤ بوقوع مثل هذه الأحداث .

وهكذا كانت (أحداث تبريز) علامة بارزة على طريق الثورة التى اطاحت بعرش (الشاه) .



(الشاه) وكيف ضاع من قدمه الطريق

كانت (أحداث تبريز) بداية الخطر الحقيقى الذى أخذ معه حكم (الشاه) يتدهور بسرعة نحو الانهيار ، فقد كانت ذكرى الأربعين لضحايا هذه الأحداث مناسبة جديدة تتجدد فيها لتعم مدن (أصفهان) و (قم) و (بهبهان) و (كاشان) و (طهران) و (كرمان) و (مشهد) و (خراسان) و (اذربيجان) و (زهدان) .

الشيوعيون والبازار :

وقد افرزت هذه الأحداث ظواهر جديدة لافتة للنظر ، فقد رفع الشيوعيون الإيرانيون لأول مرة منذ عام ١٩٥٣ ، لافتة كتب عليها (وحدة الشغيلة والمقاتلين والشيوعين الإيرانيين) ، كما لفت النظر اشتراك أكبر أسواق الجملة فى طهران وهو (البازار) والذى يتزعمه المهندس (مهدى بازركان) فى حركة الاحتجاج ضد الحكومة لأول مرة ، كما تعددت ظاهرة الامتناع عن الدراسة لطلبة الجامعات والأساتذة والمدرسين والعاملين فى هذه الجامعات ، احتجاجا على بعض القضايا الخاصة ، كوقف المرتبات ورفض نقل إدارة الجامعة من (طهران) إلى (أصفهان)

والخلاف حول عدد المحاضرات وغيرها ، الأمر الذى فرض على (الشاه) تأجيل زيارته التى كانت مقررة إلى بلغاريا والمجرر فى ١٢ يناير ٧٨ لأجل غير مسمى ، استشعاراً منه لأول مرة لخطورة الموقف ، كذلك برزت ظاهرة الاعتداء على مساكن بعض رجال الدين المعروفين بمولاتهم للحكومة ، والاعتداء على عدد من الرسميين كعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طهران ، وأجبار النساء على البقاء فى المنازل وتهديدهن بإلقاء الأحماض الحارقة على وجوههن ان خالفن ذلك .

واستشعاراً من الحكومة بخطورة الموقف نظم (حزب رستاخيز) اجتماعا جماهيريا ضخما فى (تبريز) فى ٩ إبرايل ١٩٧٨ حضره (جشيد أموزجار) رئيس الوزراء وأمين الحزب ، وخطب فى الجماهير ، وجُندت أجهزة الإعلام الرسمية والمراسلون الأجانب لابراز هذا التجمع الشعبى ، واتهم (الشاه) أجهزة الإعلام الغربية بأنها تعمدت التقليل من شأنه ، كما حاولت الحكومة بإيعاذ من (الشاه) تحريك العناصر المؤيدة للنظام لا سيما من بين الطلبة والعمال ، فنظم الحزب مؤتمراً للطلبة من أعضائه لمناقشة القضايا الرسمية التى تثيرها المعارضة كجدوى (حزب رستاخيز) و (سياسة إيران الوطنية) و (ثورة الشاه والشعب) ، وناشدت صحيفة الحزب المؤمنين بثورة (الشاه) والشعب لكى يعلنوا عن آرائهم وأنفسهم بحرية .

وبلغ استشعار (الشاه) والحكومة لخطورة الموقف ذروته ، حين عقد (الشاه) لأول مرة مؤتمراً صحفياً مع مندوبى الصحافة وأجهزة الإعلام الإيرانية فقط ، للرد على دعاوى المعارضة ، وعلى الرغم من ان (الشاه) وعد بتكرار مثل هذا المؤتمر كل ثلاثة أشهر ، الا أنه لم يفعل ، بعد ان جوبه بالحوار الساخن والمناقشة الصريحة ، وهو ما لم يألفه من قبل ، وقد اضطر (الشاه) إزاء ذلك إلى الاعتراف لأول مرة بأنه لا يمكن القول بأن كل شىء فى الدولة يسير على ما يرام ، كما اعترف بأن (حزب رستاخيز) لم يحقق ما كان ينتظره هو منه ، مما أوحى بعزمه على إحداث تغييرات جوهرية داخل الحزب ، وليس إلغاؤه ، كما كان يقصد الصحفيون من اسئلتهم .

وكان ابرز وأشجع الصحفين فى هذا الاجتماع (أمير طاهرى) رئيس تحرير صحيفة (كيهان) ، والصديق الشخصى (لأمير عباس هويدا) رئيس الوزراء السابق ، وذلك حين سأل (الشاه) معقبا عليه قائلاً : (*إذا كنتم جلالتكم تعترفون بأن هناك معارضة ، وان لهذه المعارضة صحفا ومنشورات توزع علنا فى إيران ، رغم انها محظورة ، ويقولون فيها آراءهم ، فلماذا لا يتم الاعتراف بالوضع القانونى لهذه المعارضة وبحقها فى التعبير عن نفسها ؟*) .

وكان (أمير طاهرى) يقصد فى الدرجة الأولى (الجبهة الوطنية) التى أسسها الدكتور (مصدق) ولكن (الشاه) رفض ذلك الأمر بشدة قائلاً :

" *ان ما يقوله أناس لا يتعدون ثلاثمائة شخص لا يمكن أن يكون مؤثرا على مصير خمسة وثلاثين مليوناً من الإيرانيين .*

" *فالماركسيون الذين شربوا نخب انفصال اذربيجان عن إيران يتسترون بالدستور ، كما ان الفريق الآخر الذى يتزعم الدفاع عن الدستور (يقصد الجبهة الوطنية) فلا ندرى أى دستور يقصدون ؟ هل دستور ١٩٠٧ الذى سمح بتقسيم إيران ؟ أم انهم يريدون اقتسام البلاد مع الشيوعيين وتحويل إيران إلى حكومتين ، واحدة فى الشمال والأخرى فى الجنوب ؟* "

رفض الاعتراف بالمعارضة :

وإذا كنا قد اعتبرنا ان إقحام الجيش فى (أحداث تبريز) قبل الوقت المناسب وبالقدر غير المناسب ، كان أحد الأخطاء القاتلة التى ساهمت مع أخطاء أخرى فى أنهيار حكم (الشاه) ، فإننا نعتبر كذلك ان رفض (الشاه) فى مؤتمره الصحفى هذا ، الاعتراف بالمعارضة أو السماح لها بالتعبير عن رأيها بحرية ، سواء الآن أو قبل ذلك بقليل ، كان (*الخطأ الثانى القاتل*) الذى ارتكبه (الشاه) فى حق نفسه ، لأن اعترافه بالمعارضة فى وقت مبكر كان من شأنه أن يعجل بعملية الفرز السياسى بين فصائل المعارضة بعضها وبعض ، لكى يقاتل كل منها دفاعا عن أهدافه وطموحاته

الخاصة ، التى كانت فى أحيان كثيرة متضاربة ومتعارضة ، ولو فعل لاستطاع الحيلولة دون اتحادها ضد نظامه ، ولاستطاع تعميق إنقسامها وتفريق صفوفها ، واستخدام بعضها لضرب البعض الآخر ، لكنه لم يفعل ذلك .

وعندما اضطر اضطراراً للتسليم بذلك فيما بعد ، كان الوقت قد فات ، وكان الخرق قد اتسع على الراقع ، بعد أن تجاهل ثلاثة رسائل هامة لم يستوعبها بالقدر الكافى ، وكانت الرسالة الأولى هى ما ذكره (أمير طاهرى) فى المؤتمر الصحفى ، وكانت الرسالة الثانية هى تلك الرسالة المفتوحة التى بعثت بها إليه (الرابطة الإيرانية للدفاع عن الحريات) وقالت له فيها : *« ألا تعتقد يا صاحب الجلالة أن عدم السماح بقيام أى نوع من المعارضة يدفع الشعب الإيرانى كله للثورة الشاملة بعد أن كانت أحداث (قم) و (تبريز) انذاراً كافياً لجلالتكم ؟ »* .

أما الرسالة الثالثة فقد بعث بها رجال الدين المعتدلون عن طريق الجنرال (ناصر مقدم) مدير (السافاك) آنذاك فقد ألح على (الشاه) وتوسل إليه أن يقبل نصيحة هؤلاء المعتدلين ليقدم تنازلاً ملموسا بطريقة مسرحية تقنع الرأى العام وترضيه ، كالسماح بحرية تكوين الأحزاب ، وإجراء انتخابات حرة ، وتطهير جهاز (السافاك) وأجهزة الدولة وهو ما لم يلق آذانا صاغية ولا عقولاً متفتحة .

ولذلك لا يثير الدهشة هذا الموقف الأول من نوعه من جانب واحد من أكثر زعماء الشيعة الإيرانيين اعتدالاً واتزانا وانفتاحاً ، وهو آية الله (شريعة مدارى) الذى أحرجه تعنت (الشاه) وتصلبه ، بحيث لم يعد أمامه مجال للاختيار ، إذا أراد الاحتفاظ بهيبته ونفوذه الدينى بين أتباعه ، فعندما عاد طلبة المعهد الدينى فى مدينة (قم) إلى الدراسة بعد انقطاع طويل على إثر أحداث (قم) ، ألقى آية الله (شريعة مدارى) فى طلبته خطاباً ملتهباً ، ذكر فيه : *« أن مطالب القوى الوطنية فى إيران تتمثل فى المطالبة بأسقاط (الشاه) حيث لم يعد من الممكن اجراء أى حوار مع هذا النظام »* .

وكل ما فعله (الشاه) ، معتقداً ان فيه ترضية للرأى العام الإيرانى وللأئمة المعتدلين ، هو زيارته والشهبانو لمساجد واضرحة أئمة الشيعة فى مدينة (مشهد) ، وحرص الشهبانو على ارتداء الزى الوطنى الإيرانى (الشادور) ، الذى كان مدار معركة ضارية بين والد الشاه ورجال الدين ، كما حرصت الصحف وأجهزة الإعلام على ابراز هذه الزيارة ، وابراز (الشاه) و (الشهبانو) محوطين برجال الدين الذين حرصوا على تأكيد اخلاص (الشاه) واحترامه للمذهب (الشيعى الجعفرى) الذى يدين به الإيرانيون ، وخصصت الصحف افتتاحيتها للتعليق على هذه الزيارة ، حيث اعتبرتها (أكبر دليل) على ثقة (الشاه) القوية فى الإسلام الذى كان دائماً منقذاً للأمة الإيرانية ، فى الماضى وسيظل كذلك فى المستقبل (هكذا) .

وكان (الشاه) بزيارته تلك وتضخيمها إعلامياً ، لا يرد فقط على رسالة الأئمة المعتدلين ، وإنما يرد كذلك على رسالة الأئمة المتطرفين ، الذين جردوه من الشرعية الدستورية ، كحاكم لإيران ، لأنه خالف الدستور الإيرانى الذى يجعل من (المذهب الشيعى الجعفرى) مذهبا رسميا للدولة ، متهمين (الشاه) بأنه لا يدخر وسعا فى اضطهاد المذهب ودعاته واتباعه ، بينما يمكن الطوائف الأخرى الملحدة كالبهائيين والزرادوشت من ممارسة طقوسهم بحرية وتمكينهم من حكم البلاد ، ولكن كان الوقت قد فات ، ولم تعد مثل هذه التنازلات السطحية والشكلية ترضى حتى المعتدلين أو ترفع الحرج عنهم .

مهاجمة أمريكا وروسيا :

وهكذا بدأ (الشاه) يتخبط ، فمرة يعّرض بالولايات المتحدة ، وذلك حين أشار فى مؤتمره الصحفى إلى اقتراح قديم تقدم به وزيرا خارجية كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، إلى (ملوتوف) وزير خارجية الاتحاد السوفيتى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، بتقسيم إيران إلى ثلاث جمهوريات هى جمهورية (اذربيجان) فى الشمال على حدود الاتحاد السوفيتى ، وجمهورية (كردستان) على حدود

العراق ، ثم جمهورية (خوزستان) فى المناطق الجنوبية على حدود سواحل الخليج ، وهو ذو اغلبية عربية .

وهذا التعريض أثار غضب الجانب الأمريكى حتى اضطر (جمشيد اموزجار) رئيس الوزراء إلى ترضية الأمريكيين زاعماً ان الصحف قد حرفت تصريحات (الشاه) واساءت عرضها ، ومرة أخرى يعرِّض (الشاه) بالاتحاد السوفيتى حين ألمح إلى أن الجيش لن يسمح بتقسيم إيران أو تحويلها إلى (إيرانستان) قاصداً بذلك الجمهوريات الإسلامية ، التى استولى عليها الاتحاد السوفيتى وشملت أربع عشرة محافظة كانت تابعة من قبل لإيران .

كما عرَّض بالاتحاد السوفيتى حين قال عقب عودته من جولة فى مدينة (خراسان) بأن إيران مطالبة بأن تقدم نفطها بخصم يصل إلى ٥٠٪ وأن هذا لن يحدث ما دام هو على رأس إيران ، وهو يعنى بذلك اطماع الاتحاد السوفيتى المتزايدة فى البترول الإيرانى وشروطه المتعسفة منذ الخمسينات لشراء هذا البترول بأبخس الأثمان .

وهكذا ضاع من قدمه الطريق ، وأصبح فى مواجهة الأحداث كالقشة فى مهب الريح ، إما أن تملى عليه الأوامر من الخارج ، وإما أن يرقص رغما عنه على دقات الطبول التى تدقها المعارضة الإيرانية ، التى اعترف هو نفسه فيما بعد ، ان قائد فرقة موسيقية ماهر وبارع كان يقودها ، أو بالاستماع لمستشارين كانوا أول من حجبوا عنه الحقيقة وزينوا له الفساد ، ثم فروا كالفئران من السفينة الغارقة ، ثم كانت إقالته لحكومة (جمشيد اموزجار) بسبب عجزها عن اكتشاف مرتكبى حادث حريق سينما (ركس) بمثابة انهيار لآخر السدود التى صنعها (الشاه) بإرادته وجاء بعده الطوفان .

ولاء الجيش كان للعرش أم للبنتاجون

رأينا كيف أن (الشاه) قد أضاف إلى أخطائه الفادحة خطأً جديداً ، تمثل فى رفضه وعدم تفهمه لثلاث رسائل مخلصة تدعو إلى الاعتراف بالوضع القانونى للمعارضة ، التى أصبحت تشكل واقعاً لا يمكن تجاهله ، الأمر الذى دفع بنظام (الشاه) فى متاهات التخبط بين الأقدام والاحجام .

وقد جاء رد المعارضة الإيرانية على رفض (الشاه) الاعتراف بها قويا وعميقاً ، حين أرادت ان تستبدل اعتراف (الشاه) بها بأعتراف الرأى العام المحلى والعالمى ، وذلك حين استغلت ذكرى الأحداث التى وقعت فى ١٥ مايو ١٩٦٣ فى مدينة (قم) بصفة خاصة ، وهى الاحداث التى أدت إلى طرد (الخمينى) من إيران ، ففى هذه الذكرى فى ١٥ مايو ١٩٧٨ ، دعت المعارضة الإيرانية الشعب الإيرانى فى مدينة (طهران) إلى اضراب عام ، يغلق الناس خلاله محالهم التجارية ، ويوقفون نبض الحياة فى العاصمة ، وبصفة خاصة فى أكبر أحيائها التجارية وهى منطقة (البازار) .

ولقد ذكرت المعارضة ، وأعتقد أنها كانت على حق فى ذلك ، ان الاضراب قد نجح نجاحا منقطع النظير ، وأهمية هذه الحركة ترجع إلى أنها تسجل تطورا عميقا

فى أسلوب المعارضة لنظام (الشاه) حين طورت أسلوب العنف وتخريب المال العام والخاص إلى أسلوب (استفتاء) الرأى العام الإيرانى والاحتكام إليه ، للتدليل على شعبية المعارضة بالقدر الذى تدلل به على تدهور شعبية النظام ، ذلك ان اللجوء فى حد ذاته إلى هذا الأسلوب يعكس نضج المعارضة وثقتها بنفسها ، واقتناعها بكفاية ما قامت به من أعمال العنف والتخريب ، لايقاظ وجدان الشعب الإيرانى واستفزاز مشاعره ضد نظام حكم (الشاه) واظهارها لضعفه وتفكك جهازه الأمنى والإدارى الذى عجز عن التنبؤ بأحداث العنف قبل وقوعها أو احتوائها عند اندلاعها .

كما قدمت للرأى العام العالمى دليلاً لا يقبل النقض ، على عمق تعبيرها عن مشاعر ومطالب الشعب الإيرانى شأنها فى ذلك شأن حركات التحرير القومية ، التى قامت من قبل فى الجزائر وفيتنام وانجولا وفلسطين ، حين انتزعت الاعتراف بها وهى شعوب تعيش على أرض لا سلطان لها عليها ، وتحت حكم لا نصيب لها فيه .

وغنى عن البيان ان هذا التطور فى أسلوب المعارضة ، قد كرس تحالفها وأهدافها المرحلية حول هدف واحد هو أسقاط نظام (الشاه) كمرحلة أولى يأتى بعدها الفرز السياسى بين فصائل المعارضة ، وتقسيم الغنائم بينها بعد الانتصار والاطاحة بحكم (الشاه) ، وكانت ابرز عناصر التحالف قوى ثلاثة :

- الأولى (قوة المدافعين عن الدستور) أى الجبهة الوطنية .
- والثانية (قوة الماركسيين) .
- والثالثة (قوة رجال الدين) .

وهو التحالف الذى أوضحنا أن الفضل الأكبر فى نجاحه يرجع إلى موقف الرفض من الجانب (الشاه) للاعتراف بالوضع القانونى له .

ولقد أدى هذا المظهر القوى لوحدة المعارضة ، إلى دفع أنصار النظام الحاكم إلى الحركة بدافع من الشعور بالخوف من المستقبل الذى بات مظلما بالنسبة لهم ،

فبدأ الهمس يتحول إلى أصوات عالية ثم إلى ضجيج ، لحث (الشاه) على ضرورة إعادة النظر فى أسلوب الحكم ، ومجاراة التطور الذى طرأ على بنية المجتمع الإيرانى خلال ربع القرن الأخير ، فقد أثاروا حججا قوية على صفحات الجرائد ، وهى ان الاعتراف بالوضع القانونى للمعارضة ليس معناه مهادنة الماركسية فى صورتها المتطرفة ، وإنما هو الاعتراف برغبة اليسار الوطنى أو اليمين التقدمى ، والاهتمام بمطالبة المحددة التى يراها ضرورية لاصلاح الوضع ، لأن هذا اليسار الوطنى أو اليمين التقدمى قد لا يوافقان ، لو كان الخيار لهما ، على سياسة العنف وأسلوب تخريب الاقتصاد القومى واتلاف المال العام ، وازهاق النفوس البريئة ، لو ان الدستور قد احترمت بنوده ، سواء ما يتعلق بحق رجال الدين الشيعة فى مراجعة التشريعات قبل عرضها على البرلمان ، لمنع تعارضها مع أحكام (المذهب الجعفرى الاثنى عشرى) ، أم ما يتعلق منها بتقييد سلطات الملك وتحقيق مبدأ فصل السلطات وما يتبع ذلك من احترام الحريات العامة ، وغير ذلك من المطالب السبع عشرة التى سبق ان ضمنتها ، سبع وخمسون شخصية وطنية ، للوثيقة التى وزعت فى ١٣ نوفمبر ١٩٧٨ قبيل زيارة (الشاه) للولايات المتحدة بيومين .

ويقول أنصار (الشاه) تدليلاً على صحة وجهة نظرهم ، إنه إذا كان لا يمكن ان يتطرق الشك عندهم إلى اخلاص (الشاه) ونواياه الطيبة ، بالنسبة لتطوير المجتمع الإيرانى اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا ،لكى تصبح إيران بعد بضع سنوات فى عداد الدول الكبرى المتقدمة ، وأنه إذا كان معدل التنمية فى إيران قد وصل فى السنوات الأخيرة إلى نسب قياسية تتراوح بين ٦٪ ، ٨٪ ، إلا أن ذلك أدى إلى موجة للتضخم عالية ، نتيجة مشروعات خيالية غلب طموحها على واقعيتها وجدواها ، وان قلة قليلة استفادت من الاختلال فى التوازن الاقتصادى والاجتماعى ، وعرقلت صدور القوانين الاصلاحية وعاقت تطبيقها ، وعملت على تفشى الرشوة والفساد والمضاربات فى الوقت الذى لا توجد فيه حرية للمناقشة والنقد وينعدم الجو الديمقراطى الصحى ، الأمر الذى قدم للمعارضة مادة غنية وفرصة ذهبية لطعن النظام فى الصميم .

تزوير المقالات :

ويزيد أنصار النظام على ذلك قولهم ، إن إحكام السيطرة من قبل الدولة ، أعدم حرية الصحافة التى كانت ، إما خجولة أو تتعمد الإثارة ، إلى الحد الذى صودرت معه صحيفة وهى ماثلة للتوزيع خلال شهر إبريل ١٩٧٨ ، لمجرد نشرها مقالاً بعث به إليها أحد أعضاء البرلمان ، كما لم تلق الحكومة آذانا صاغية لعريضة وقعها تسعون صحفيا بأسمائهم الكاملة الواضحة ، وبعثوا بها لرئيس الوزراء يحتجون فيها على تزييف الحكومة لآرائهم ، وذلك بإرسالها مقالات وتعليقات إلى الصحف تنشر بأسمائهم دون علمهم أو موافقتهم .

كذلك كان رد الحكومة على ألتماس بعث به زعماء (اتحاد الكتاب) لنفس الغرض ، فلم تفعل الحكومة سوى أن دفعت الصحف إلى مهاجمة (اتحاد الكتاب) بسبب مطالبه ، وكان (اتحاد الكتاب) يشكو وطأة الرقابة التى تقوم بها (لجنة عليا للرقابة والتوجيه) تتبع رئيس الوزراء شخصياً ، وتتكون من خمسة وعشرين عضواً يتعين على الكتاب والناشرين ان يعرضوا عليها انتاجهم قبل نشره ، كما انها ترسل بتوجيهات يومية إلى رؤساء تحرير الصحف للحيلولة دون ظهور المقالات أو التحقيقات التى تتناول مشكلات اجتماعية أو عقائدية أو سياسية .

التمثيل النيابى :

كما ظهرت آراء جديدة بين أنصار النظام بدافع اخلاصهم للشاه تنادى بضرورة إعادة النظر فى أسلوب العمل داخل البرلمان ، ليصبح أكثر اطلاعا على مطالب الشعب ، ولتشجيع المناقشة الجدية والمؤثرة ، بدلاً من محاولة إرضاء النظارة ، وان يحدد البرلمان دوره فى العملية السياسية للمشاركة فى صنع القرار ، وان يعاد النظر فى طريقة اختيار مرشحيه ، التى اصبحت تثير شعوراً بالاحباط لدى المواطنين نتيجة احساسهم بأنعدام دورهم فى توجيه دفة الحكم فى البلاد ، دون أن يكون للمواطنين معرفة سابقة بهم ، ونتيجة شعورهم بأن الحكومة ستملى عليهم ممثليهم ، وأن

(الشاه) هو المصدر الحقيقى للسلطة السياسية فى إيران ، والصانع الوحيد للقرار السياسى ، الأمر الذى ولد لدى الرأى العام شعوراك باللامبالاة ، وجعله فريسة سهلة لدعاوى المعارضة ، التى لم تعد آراؤها ومطالبها حبيسة نشراتها السرية أو مظاهراتها الممنوعة ، بل أصبحت تجد لها مكانا بارزاً فى أكبر الإذاعات العالمية وبصفة خاصة (الإذاعة البريطانية) و (مونت كارلو) و (صوت أمريكا) و (إذاعة موسكو) ، لا سيما أن الإذاعات البريطانية والأمريكية والروسية كانت قد خصصت إذاعات موجهة للشعب الإيرانى باللغة الفارسية ، كما وجدت آراء المعارضة لها مكانا بارزاً فى نشاط ونشرات المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان مثل (لجنة العفو الدولية) و (رابطة الحقوقيين الدوليين) و (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان) .

الحـزب الـواحـد :

وقد بلغ ضيق أنصار النظام بأسلوب الحكم حداً ، دفع بواحد من أبرز النخبة المؤيدة للنظام إلى الكلام بصوت عال ، ونعنى به (هوشانج نهاوند) مدير مكتب الشهبانو ومدير الجامعة سابقا ووزير التعليم بعد ذلك ، فقد أسس لجنة أطلق عليها إسم (لجنة دراسة القضايا الإيرانية) فى نوفمبر ١٩٧٨ لتشخيص خلل المجتمع الإيرانى وعيوبه بطريقة عملية ، لاستقطاب المثقفين ، فقد ذكر أمام (الشاه) عند تقديم أعضاء اللجنة له ، أن (حزب رستاخيز) لم يحقق صفات الحزب الواحد حيث افتقد البرنامج الخاص والنظام العقائدى الهادف على غرار ما يحدث فى الدول ذات النظام الشبيه .

ولقد عززت موقف دعاة النصيحة المخلصة من أنصار (الشاه) تطورات هامة ، سواء داخل إيران أم خارجها ، فقد لوحظت بداية حركة هروب واسعة لرأس المال الوطنى ، ونزوح العديد من المواطنين الإيرانيين إلى الخارج ، وأصبحت إعلانات بيع العقارات والمنقولات تشغل ملاحق خاصة فى الصحف الإيرانية ، حتى

أن (الشاه) نفسه اضطر فى أحد أحاديثه الصحفية ، أن يناشد الإيرانيين (*البقاء فى وطنهم وتحمل مسئولياتهم الوطنية*) .

كما لوحظ احجام رأس المال الأجنبى عن القدوم إلى إيران التى لم تعد بالبلد المرغوب فيه من جانب الخبراء ورجال الأعمال والدبلوماسيين ، الذين أصبحوا يفكرون فى (*مرحلة ما بعد الشاه*) ، وبالتحديد إلغاء الملكية وقيام الجمهورية .

كذلك بدأ (الشاه) يستوعب مخاطر إدخال الجيش طرفا فى القضية ، على الرغم من أنه يعتبر أحد القوائم الراسخة التى يعتمد عليها العرش ، الا أنه لم يغب عن ذهن (الشاه) أن التكوين الفنى والعسكرى والثقافى للجيش جعل منه مسرحا لنفوذ (البنتاجون) الأمريكى ، الأمر الذى يقلل من سيطرة (الشاه) عليه عند الضرورة .

وقد اعترف (الشاه) نفسه فيما بعد بأن سلاح الجو الإيرانى لم يكن يتلقى أوامره منه ، وإنما كان يتلقاها من قيادة البنتاجون .

كما أن الجيش بوصفه إحدى القوى الوطنية ، سيجد نفسه عند نقطة معينة ملزما بحسم الموقف بصورة لا يمكن التنبؤ بعواقبها ، وهو ما حدث بالفعل بعد عدة أشهر ، حين اتخذ المجلس الأعلى للضباط فى النصف الأول من يناير ١٩٧٩ قرارا بالحياد فى الصراع بين (الخمينى) و (شهبور بختيار) ، وهو ما سنعود إليه تفصيلاً فيما بعد .

أما فى خارج إيران فقد وقعت أحداث كانت نذير شؤم لحكم (الشاه) حيث ضيقت عليه فرص الاختيار وجعلته فريسة للقلق والخوف من مستقبل مظلم ، واحد هذه الأحداث يتمثل فى (انقلاب افغانستان) الشيوعى ، وانهيار حكم (ذور الفقار على بوتو) فى باكستان ، واصرار الجنرال (ضياء الحق) على اعدامه ، قصاصاً من جرائم قتل نسبت إليه ، وضاعت جهود (الشاه) عبثا للضغط أو الوساطة عند (ضياء الحق) كما ضاعت من قبل أمواله التى حاول ان يستعيد بها (افغانستان) بعيدا عن النفوذ السوفيتى ، وكانت محصلة كل هذه التطورات الداخلية والخارجية

هى اجبار (الشاه) على تقديم تنازلات كان عليه ان يقدمها منذ وقت طويل ، والتى جاءت متأخرة وبعد فوات الأوان .

الصراع بين المتطرفين والمعتدلين :

وهكذا تحول همس أنصار (الشاه) بدافع الخوف من المستقبل الذى بدا لهم مظلماً ، إلى ضجيج والى جهر بعيوب النظام واخطائه ، والالحاح على (الشاه) لتقديم التنازلات وتطبيق احكام الدستور الإيرانى والاعتراف بالوضع القانونى للمعارضة .

ولقد وجد (الشاه) نفسه لأول مرة منذ عام ١٩٥٣ أمام خيارات صعبة وضغوط متعارضة ، جعلته يعيش فى جو من الكآبة والعزلة النفسية ، والشرود الذهنى الدائم أمام مستشاريه ، وحتى أمام كبار زواره ، وهذا الانطباع هو الذى خرج به نائب الرئيس المصرى (حسنى مبارك) حين زار إيران فى ذلك الوقت ، وكان أول من قابل (الشاه) بعد اعتكافه فى مصيف (رامسار) على بحر قزوين ، شهراً كاملاً ذهبت خلاله الشائعات مذاهب شتى ، بين قائل بأستحكام مرض (الشاه) وبين قائل بأنه جرح بعد نجاته من محاولة فاشلة لاغتياله ، وعلى الرغم من أن (الشاه) حرص آنذاك على الظهور على شاشة التلفزيون وصفحات الجرائد مع نائب الرئيس المصرى (حسنى مبارك) إلا أن خصومه روَّجوا أن الصورة ليست حقيقية وانها من التلفيق الفنى (المونتاج) أو الخدع السينمائية .

لقد كان (الشاه) فى ذلك الوقت محصوراً بين تيارين متعارضين من الضغوط ، تيار المتشددين الذين تتزعمهم الأميرة (أشرف بهلوى) الأخت التوأم للشاه و (أردشير زاهدى) صديق عمره وصهره السابق وسفيره آنذاك فى واشنطن .

وكان من رأى هذا التيار ان على (الشاه) ان يكون حازماً ، وان يقمع معارضيه بشدة ، والا يتنازل قيد انملة ، لأن تنازله أمام ضغط المعارضة مهما كان صغيراً فإنه سيكون مداعاة لاستهانة المعارضة به ودليلاً على ضعفه فى مواجهتها ، وبالتالى

فلن تقنع بأى تنازلات مهما كثرت وسينتهى (الشاه) إلى التسليم بكل ما تطلبه المعارضة ، وسينتهى الأمر بتخليه عن العرش ، ولذلك كانت الأميرة (أشرف) تحمل فى نظر المعارضة الجزء الأكبر من المسئولية ، وكانوا يطالبون برأسها إن أمكن ، أو بمحاكمتها على الأقل ، كأحد الأهداف الجوهرية للمعارضة ، ومن هنا وقعت محاولة اغتيالها الفاشلة فى جنوب فرنسا .

أما التيار الثانى فقد كان يمثل المعتدلين أو الاصلاحيين ، وكان هذا التيار بزعامة الشهبانو (فرح) التى كانت ترى أن إيران اليوم غير إيران منذ ربع قرن ، وان تطوير نظام الحكم واظهار قدر من المرونة والاعتراف بحق الغير فى التعبير عن رأيه بشيء من الحرية ، أمور ضرورية لاستقطاب الأغلبية الصامتة التى لا توافق على سلوك المتطرفين ، ولكنها ترغب بألحاح فى إدخال تغيير جوهرى على أسلوب الحكم وتقييد سلطة الملك ، وتقليم أظافر الطبقة المستغلة التى استفادت من حكم (الشاه) ولم يستفد (الشاه) منها شيئاً .

وكانت (الشهبانو) تعتقد أنها بذلك تحمى عرش إيران وتكسر من حدة الميراث البغيض الذى ينتظر ابنها (الأمير رضا) بوصفه وليا للعهد ، وكان (أمير عباس هويدا) وزير البلاط آنذاك واحداً من أنصار هذا التيار ، وقد عبر عن ذلك صديقه الحميم (أمير طاهرى) رئيس تحرير صحيفة (كيهان) والذى قضى معه آخر عطلة امضاها رئيس الوزراء فى جزر اليونان فقد كان (طاهرى) أول من طلب من (الشاه) الاعتراف بالمعارضة .

ولقد ساعد زخم الأحداث وتدافعها ، بالاضافة إلى الإلحاح المتكرر من جانب الرئيس (كارتر) ووزارة الخارجية الأمريكية على (الشاه) لتقديم المزيد من الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان فى إيران ، لقد ساعد ذلك أنصار التيار المعتدل على أن يأخذ (الشاه) بوجهة نظرهم لتقديم التنازلات واجراء التغييرات المطلوبة .

وقد كانت أولى الخطوات بهذا الصدد أن طلب (الشاه) القيام بثورة إدارية شاملة للقضاء على البيروقراطية ، وتحسين وسائل الخدمة للمواطنين ، فأمر لأول

مرة بأنتداب ممثلين للشعب للاشتراك فيما اطلق عليه (لجان الاشراف والمتابعة) ، التى تم تشكيلها داخل الوزارات ، وطلب بالفعل من نقابات المحامين والتجاريين والمهندسين وممثلى مختلف طبقات الشعب اختيار ممثليهم فى هذه اللجان ، ولكن هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح ، حيث لم يلبث رئيس الوزراء الذى كلف بها وهو (جمشيد اموزجار) ان استقال ، أو بالاصح طلب إليه ان يستقيل .

أما الخطوة الهامة الثانية التى اراد بها (الشاه) ان يقدم بها تنازلات للمعارضة ، ويعبر بها عن تخليه عن أسلوب القمع الذى درجت عليه (السافاك) وازداد حدة فى الأيام الأخيرة ، حتى أصبح رجال (السافاك) يعتقدون بعد ازدياد نشاط المعارضة ، انهم لا يحاربون معركة (الشاه) ، وإنما يحاربون معركتهم هم دفاعا عن بقائهم ، وذلك ليقينهم انهم سيكونون أول ضحية لسقوط حكم (الشاه) وأول هدف لانتقام المعارضة .

ولذلك فقد اعلن (الشاه) عزل أقوى رجل بعده فى إيران وهو الجنرال (نعمة الله نصيرى) قائد قوات الحرس الخاص التى تولت مطاردة أنصار (مصدق) ، ثم أصبح بعد ذلك رئيساً للسافاك ، يثير لدى الإيرانيين احلامهم المزعجة ويخيفون به الأطفال ، وكان نائبه الذى يقيم فى قصر (نيافاران) بمثابة الستار الحديدى حول (الشاه) ، إذ لم تكن ترفع إليه ورقة ولا يزوره أحد ولا تحول له مكالمة تليفونية ، الا بعد موافقة ممثل (السافاك) فى القصر بدعوى المحافظة على أمن (الشاه) .

فلقد عين (الشاه) الجنرال (نصيرى) سفيراً لإيران فى باكستان ، وكان ذلك التعيين بمثابة رسالة مفتوحة من الشاه للمعارضة تؤكد لهم عزمه على مواصلة منح الحريات وكسر شوكة الارهاب ، فقد كانت المؤهلات التى روعيت فى خليفة الجنرال (نصيرى) وهو الجنرال (ناصر مقدم) قائد المخابرات العسكرية فى الجيش ، انه كان ضد عمليات التعذيب للمسجونين السياسيين ، عندما كان نائباً لنصيرى فى (السافاك) قبل ان يختلف معه وينتقل إلى الجيش ، وانه عندما تولى قيادة المخابرات العسكرية قام بأصلاحات ديمقراطية .

كما حرصت الحكومة على ان تروج عنه ذلك ، فقد ذكرت انه كان يسمح للمحامين المدنيين بالدفاع عن المتهمين أمام المحاكم العسكرية ويسمح لمحامى المتهم بالحضور فى كافة مراحل التحقيق ، بالاضافة إلى المعاملة الإنسانية للمسجونين وعدم اللجوء إلى التعذيب البدنى أو النفسى .

وقد حرص (الشاه) على أن يؤكد أمام (لجنة الدراسات لمشاكل إيران) عندما قدمهم له (هوشانج نهاوند) وذلك لأول مرة ، انه سيستمر فى السير من أجل الوصول إلى هدفه ، وهو منح أكبر قدر من الحريات فى نطاق قوانين البلاد ، وخاصة ما يتعلق منها بالحفاظ على الاستقلال وسيادة إيران ويحول دون خيانتها ، واعتبر (الشاه) أن أحداث الشغب الأخيرة هى الثمن الذى يجب أن تدفعه إيران من أجل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف ، وقد اعتبر البعض فى إيران آنذاك ، أن (الشاه) يرد بهذه التصريحات على أولئك الذين كانوا ضد منح المزيد من الحرية للشعب الإيرانى ، كما اعتبروا أن (الشاه) بهذه التصريحات يضع المعارضة فى موقف حرج لأنه يفرض عليها أن تقدم حلولها السلمية لاصلاح المسار بدلاً من مجرد تحطيم المنشآت العامة وقتل النفوس البريئة .

ومضى (الشاه) قدماً فى تأكيد عزمه على تغيير المسار ، حين طلب من (جمشيد أموزجار) فى ١٥ أغسطس ١٩٧٨ تقديم استقالته ، وأعلن عن عزمه على إقامة نظام ديمقراطى على النمط الغربى ، وتدليلاً منه على صدق نواياه ، أعلن أنه سيجرى فى نهاية الدورة البرلمانية الحالية ، أى فى ربيع ١٩٨٠ انتخابات حرة ١٠٠٪ ، وأنه بوسع معارضى الحكومة ترشيح أنفسهم أو ممثليهم فى هذه الانتخابات بشرط واحد هو احترام الدستور .

وزيادة على ذلك فقد عين (الشاه) وزيراً جديداً للبلاط خوله سلطات واسعة لإعادة تنظيم البلاط الامبراطورى ، وكان أول قرار خوله إصداره هو تحريم إتصال أفراد العائلة المالكة بالمصالح والمؤسسات الحكومية ، وتحريم وساطتهم لإنجاز أعمال الأفراد أو المؤسسات ، كما شكل لجنة خاصة للتفتيش على أملاك أفرد الأسرة المالكة

للتأكد من أنها قد أحرزت بطريق مشروع ، وأنها لا تشكل اغتصابا لحق من حقوق الشعب أو أملاك الدولة ، وأنه فى حالة ثبوت شيء من ذلك تعاد إلى الدولة فوراً ، وقد خولت هذه اللجنة كافة السلطات التى تمكنها من أداء مهمتها على أكمل وجه .

الأسرة منبع الفساد :

ولقد كان الغضب ينصب دائما فى كل ثورة شعبية على أسرة (الشاه) وأقاربه ، بأعتبارهم مكمن الخطر ومنبع الفساد ، فعندما تولى (مصدق) الحكم ، فى أوائل الخمسينات وأعترض على (حسين علاء) كوزير للبلاط آنذاك ، وعين الشاه (على أمينى) مكانه ، كان أول ما فعله (أمينى) تلبية لرغبة (مصدق) وقضاءاً على شكوكه ، أن كتب رسميا إلى (عصمت المُلك) والدة (الشاه) وكذلك إلى شقيقاته)أشرف) و (شمس) و (فاطمة) ، وكانوا جميعا خارج إيران ، يطلب إليهن عدم العودة إلى إيران وذلك بعد أن أعلن (مصدق) فى بيانه الرسمى أانهن يدبرن مؤامرة لاغتياله ، كما ألزم (على أمينى) بوصفه وزيراً للبلاط ، أسرة (الشاه) وأقاربهم بعدم إرسالهم أية توصية أو شفاعة أو طلب إلى وزارات الدولة ومصالحها إلا عن طريق وزير البلاط ، الذى له أن يقرر ما إذا كان ذلك يتفق أو يتعارض مع القانون .

وشفع (الشاه) هذه الاجراءات لترضية المعارضة ، بإصدار العفو عن المزيد من المسجونين السياسيين تلبية لرغبة الرئيس (كارتر) وإلحاحه ، وهو ما ندم عليه (الشاه) بعد ذلك ، وقال « *إننى أجبرت على تصرف لم أدرك أبعاده ، لاننى أفرجت عن القتلة والارهابيين المحترفين الذين انضموا بعد الافراج عنهم إلى العناصر المسلحة والقيادات التنظيمية لنشاط المعارضة ، فأزكوا الفتنة وزادوا النار إشتعالاً* » .

الوزارة ولدت ميتة وبددت هيبة الحكم :

ولكن (الشاه) بكل هذه التنازلات لم يقدم تنازلاً يعتبر موجهاً أساساً لرجال الدين ، وبصفة خاصة لزعيمهم آية الله (الخمينى) احتواءاً لغضبهم وترضية لهم ،

وذلك على نحو ما جاء فى الرسالة الخاصة والسرية التى بلّغها له الجنرال (ناصر مقدم) نقلاً عن أحد كبار رجال الدين فى إيران ، بأن يتخذ حركة مسرحية لارضاء جماهير الشيعة فى إيران ، وكان رد (الشاه) المتأخر على ذلك هو إقناعه (جمشيد أموزجار) بالاستقالة ، وتكليفه لأحد السياسيين القدامى بتشكيل الوزارة ليقوم بمهمة أساسية ، هى إجراء المصالحة مع رجال الدين وترضيتهم ، وذلك على أساس أن رئيس الوزراء الجديد سليل أسرة دينية عريقة تجعله أقدر من غيره على القيام بهذه المهمة . فمن هو رئيس الوزراء هذا ؟ .. وهل نجح فى القيام بهذه المهمة ؟

وزارة شريف إمامى :

لقد هدى (الشاه) تفكيره إلى تكليف أحد السياسيين الذى اعتقد أنه يستطيع إجراء المصالحة مع رجال الدين ، وكان هذا الرجل هو (جعفر شريف إمامى) رئيس مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٦٣ ، وقد أهل (شريف إمامى) لهذا المنصب أنه سليل أسرة دينية عريقة ، تزعمت لبعض الوقت قيادة (المذهب الشيعى) فى إيران ، بالاضافة إلى خبرته الطويلة فى مجال السياسة منذ اختاره الدكتور (محمد إقبال) وزيراً للصناعة والمناجم فى وزارته التى شكلها فى عام ١٩٥٧ ، والتى وصل فيها (شريف إمامى) إلى درجة نائب رئيس الوزراء ، بل إن (شريف إمامى) كلف بتشكيل وزارة عام ١٩٦٠ ، ثم اختير رئيساً لمجلس الشيوخ ، بعد انتخابه عضوا فى الدورة الرابعة لهذا المجلس فى ١٩٦٣ ، حيث بقى منذ هذا التاريخ رئيساً لمجلس الشيوخ ، الذى لم يتركه إلا حين كلف بتشكيل وزارته الأخيرة ، التى أطلق عليها هو نفسه (وزارة المصالحة الوطنية) ، حيث جعل أساس مهمته بناء جسر مع المعارضة الدينية لزعماء الشيعة فى إيران ، ولذلك تعهد فى مجلس الشيوخ أثناء التصويت على الثقة بحكومته قائلاً : « *إننا سوف نستعين بأصحاب السماحة علماء الدين الأعلام فى الصغيرة والكبيرة من شئوننا ، وسوف نجلهم ونحترمهم بالقدر الذى يستحقونه* » .

بالاضافة إلى ذلك جعل من أهداف حكومته تدعيم وتعميق التفاهم بين مختلف الطبقات والفئات واحترام القيم الدينية والتراث الروحى .

ولكن إذا كان (شريف إمامى) قد ذكر لأعضاء مجلس الشيوخ فى بيانه أمام المجلس تلك العبارة العاطفية التى يقول فيها : (لقد ولدت فى هذا البلد وسأموت من أجل هذا البلد) ، إلا أن وزارة (شريف إمامى) قد ولدت بالفعل ميتة ، وقام هو نفسه بالاشراف على مراسم دفنها ، ولكن الأدهى من ذلك أنه دفن معه حكم (الشاه) وأجهز عليه بسلسلة التنازلات السريعة والمتتابعة دون فواصل زمنية معقولة ، الأمر الذى ذهب بهيبة (الشاه) إلى غير رجعة ، لا سيما بعد أن جاءت أحداث يوم (الجمعة السوداء) لتهيل التراب على البقية الباقية من الأمل فى الوصول إلى مصالحة مع المعارضة .

والواقع أن (الشاه) قد أخطأه التوفيق ولازمه النحس ، حين اختار (شريف إمامى) لهذه المهمة لأن رصيد (شريف إمامى) فى نفوس الإيرانيين لا يؤهله لهذه المهمة ، ذلك أن (شريف إمامى) قد استقال عندما كان رئيسا للوزراء فى سنة ١٩٦٠ ، فى ظروف وطنية مشابهة للظروف التى شكل فيها وزارته الحالية ، فقد شهدت البلاد فى عهده السابق حركة اضراب واسعة للمعلمين والأساتذة تخللتها صدامات أدت إلى مقتل أحد الطلبة الأمر الذى تفاقمت معه الأزمة ودفعت (بشريف إمامى) إلى الهرب ، ولم يكن الناس يأملون أن يتصرف (شريف إمامى) مع الأزمة الحالية بأفضل من تصرفه مع الأزمة أثناء وزارته السابقة .

يضاف إلى ذلك أن (شريف إمامى) اختير بعد فشله الأول ، رئيساً لمؤسسة بهلوى ، وهى المؤسسة التى يرى الرأى العام الإيرانى أنها كانت الستار الذى نهب (الشاه) وأسرته من خلالها ، ثروات الشعب وممتلكاته ، دون أن يفعل (شريف إمامى) شيئاً لوقف هذا النهب والابتزاز ، مما يمكن أن يحتسب ضده عند الرأى العام الإيرانى .

كذلك كان (شريف إمامى) من أبرز وأنشط الأعضاء العاملين فى حزب (إيران توفين) أى حزب إيران الحديثة ، الذى أنشأه (الشاه) لتأييد سياسته ودعم حكمه ، فى مواجهة الأحزاب الوطنية المعارضة كالجبهة الوطنية ، والحزب

الشيوعي ، وحزب (بان إيرانست) القومي المتعصب ، وهى الأحزاب الملغاة أو المحظورة .

وفوق هذا وذاك فقد حمّل الرأى العام والمعارضة فى إيران (شريف إمامى) وزر أخطاء وتجاوزات ستة عشر عاما قضاها رئيسا لمجلس الشيوخ ، تجعله مسئولاً عن كافة القوانين الخاطئة والجائرة التى ناقشها وأجازها ، ولم يسجل لشريف إمامى أى موقف بارز أو محدد حاول فيه تقديم نصح للشاه أو انتقاده للأسلوب الذى كانت تحكم به إيران ، مما يمكن أن يحتسب له حسنة عند الإيرانيين .

ولعل اقتناع (شريف إمامى) بسجله هذا الحافل بالأخطاء والآثام هو الذى جعله يسرف فى تقديم التنازلات السريعة المتتابعة فى محاولة لكسب ما افتقده من ثقة واحترام لدى الرأى العام ، ولذلك ، وعلى الرغم من مبادرته فور تكليفه بتشكيل الوزارة واتمامه لهذا التشكيل إلى اعلان تنازلات هامة ، فإن المعارضة قد تحفظت فى مواجهته ، ورفضت تقديم أى تأييد أو مهادنة له ، حيث أصرت على موقف الانتظار حتى يقدم (شريف إمامى) دليلاً عملياً وتطبيقياً على ما تعهد به فى تصريحاته وبيان حكومته ، وهو ما عبر عنه آية الله (شريعة مدارى) بقوله : « *ليس لدينا ما نقوله بعد أن قلنا كل ما لدينا فى خطبنا وتصريحاتنا الصحفية ، كما ان رجال الدين لا يستطيعون الحكم على صدق الحكومة* » .

بل إن (شريعة مدارى) هدد فى حديثه لصحيفة (باكستان تايمز) بأنه إذا لم تهتم الحكومة بمطالب رجال الدين فإنه سيدعوا الشعب الإيرانى إلى العصيان المدنى والاضراب العام ، وذلك حتى يتم تنفيذ القانون تنفيذاً سليماً ، وقال : (إنه واثق من أن الحكومة ستخضع فى النهاية لمنطق المعارضة ومطالبها المشروعة) .

وفى مستهل مباشرة (شريف إمامى) لمهام وزارته أعلن إلغاء التقويم الإيرانى الذى فرضه (الشاه) منذ ثلاث سنوات ، حيث جعل بداية قيام الحكم الامبراطورى الشاهنشاهى فى إيران منذ ٢٥٠٠ سنة ، كبداية للتقويم الإيرانى الحديث ، بدلاً من التقويم الهجرى الإسلامى ، الذى كان معمولاً به فى إيران حتى

هذا التاريخ ، وقد كلف هذا التغيير خزينة الدولة نفقات باهظة ، كما أوقع خللا فى تواريخ المستندات وحتم استبدال كافة مطبوعات الدولة بغيرها ، كما أمر (شريف إمامى) بإلغاء كافة نوادى القمار والكازينوهات فى إيران ، وأبعد عدداً من الشخصيات البارزة المعروفة بميولها الدينية المنافية للإسلام من طائفة البهائيين ، وخاصة زعيمهم الدكتور (عبد الكريم أيادى) الطبيب الخاص للشاه واحد مستشاريه البارزين ، الذى كان يعتبر أحد سبعة يمثلون قيادة الطائفة البهائية فى العالم .

وعلى أن أهم التنازلات التى قدمها (شريف إمامى) ، والتى كانت بمثابة نقطة التحول الأساسية ، ومن العوامل الرئيسية التى ساهمت بها حكومة (إمامى) فى الاجهاز على حكم (الشاه) ، هو ما أعلنه من أن (حزب رستاخيز) لم يعد هو الحزب الوحيد فى إيران ، وكان ذلك بمثابة حل لهذا الحزب ، الذى استقطب (الشاه) فيه مؤيديه ، الأمر الذى دفع بأولئك الذين اجبروا على التخلى عن أحزابهم القديمة والانضمام إلى (حزب رستاخيز) إلى إعلان إنسلاخهم عن (حزب رستاخيز) وتجديد ولائهم لأحزابهم القديمة .

تسعون حزباً :

وذهب (شريف إمامى) خطوة أبعد فى الطريق ، حين اعترف لجميع الأحزاب السياسية السابقة ، أو التى يرغب البعض فى إنشائها لأول مرة ، بالشرعية وبحقها فى ممارسة نشاطها ، فيما عد حزب (توده) الشيوعى ، بأعتبار أن القانون الإيرانى يحظر قيامه ، وقد أدت هذه الخطوة المفاجئة والتى لم يسبقها تمهيد كاف ، إلى اقتراح البعض من أنصار (الشاه) بتحويل أجنحة (حزب ستاخيز) إلى أحزاب ، أسوة بما تم داخل الاتحاد الاشتراكى العربى فى مصر ، حيث تحولت المنابر فيه إلى أحزاب مستقلة ، وهو الاقتراح الذى لم يؤخذ به ، كما أدت إلى إنشقاق الأرض عن نحو تسعين حزبا جديداً تقدم أصحابها بطلبات تأسيس لها بوصفها ، أحزاباً قديمة أو أحزاباً تنشأ لأول مر .

وتعبر هذه الأحزاب رغم اختلافها ، عن كافة مطالب الشعب الإيرانى بمختلف فئاته من أقصى اليمين الدينى ، إلى أقصى اليسار الماركسى ، وطبيعى أن تتقارب مبادؤها حينا ، وتلتقى وتتشابه فى أحيان كثيرة ، ولكنها بالرغم من هذا التشابه أو التناقض ، عكست المطالب الأساسية والعاجلة للشعب الإيرانى .

ومن الجدير بالملاحظة ، أنه فى زحام هذا التسابق لانشاء الأحزاب أو إحياء الأحزاب القديمة ، وبعد أن تأكدت قوة المعارضة وتراجعت الحكومة أمامها ، لم يجرؤ أحد من أنصار (الشاه) على إحياء حزب قديم كان مؤيداً له (كحزب مليون) أى حزب الجمهور ، الذى أسسه الدكتور (محمد إقبال) رئيس الوزراء السابق ومدير شركة البترول الإيرانية حتى وفاته عام ١٩٧٩ ، أو حزب (مردم) أى حزب الشعب ، الذى أسسه (أسد الله علم) رئيس الوزراء ووزير البلاط السابق المتوفى عام ١٩٧٧ أو حتى حزب (إيران نوفين) الذى كان (أمير عباس هويدا) و (جعفر شريف إمامى) نفسه من أبرز وأنشط أعضائه .

كما لم يجرؤ أحد أن يتقدم بطلب تأسيس حزب جديد يستهدف دعم النظام الملكى فى إيران ، أو الدفاع عن حكم أسرة بهلوى .

لقد ابتلع جميع الأنصار والمنتفعين بحكم (الشاه) أحجاراً فلم ينطقوا بكلمة أو يجاهروا برأى ، بل على العكس من ذلك ، بدأت الفئران تهرب من السفينة الغارقة التى بدأت تغوص فى الاعماق المظلمة ، وتختفى ساريتها شيئاً فشيئاً فى خضم الأمواج الهادرة ، للمد الثورى الوطنى للشعب الإيرانى ، وهو ما قذف الرعب فى قلوب أعوان (الشاه) ومستشاريه ، فتوارى الانتهازيون الذين كانوا يتزاحمون على الظهور مع (الشاه) حينا و (الشهبانو) حينا آخر فى الصور والحفلات ، للمتاجرة بها عند البسطاء فلما جد الجد تنادوا : انج سعد فقد هلك سُعيْد .

يوم الجمعة الاسود

وهكذا باءت محاولات (جعفر شريف إمامى) لاجراء المصالحة مع رجال الدين بصفة خاصة بالفشل ، واصصدمت بالرفض الصريح من جانب (الخمينى) فى باريس ، واتباعه فى إيران ، حتى لقد بلغ من استجداء (شريف إمامى) للمعارضة ان سألهم مهلة زمنية ينفذ فيها وعوده ، وأن (الشاه) نفسه حدد المهلة المطلوبة بأربعين يوماً ، ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه ، وقد تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن ، وهذا ما حدث بالضبط لشريف إمامى ، رسول الشاه للمصالحة الوطنية ، فقد تطور الأمر إلى صدام عنيف بين حكومة (شريف إمامى) والمعارضة الوطنية بلغ قمة المأساة فيما أطلق عليه الإيراليون (يوم الجمعة الأسود) ، وهو اليوم الذى يحتفلون بذكراه بأعتباره (كربلاء ثانية) فى تاريخ المذهب الشيعى ، فكيف حدث هذا ؟!

تبدأ القصة قبل ذلك اليوم الأسود بأربعة أيام ، وبالتحديد يوم ٤ سبتمبر ١٩٧٨ ، وهو ما كان يوافق يوم عيد الفطر المبارك ، الذى كانت قيادات المعارضة الشيعية قد اعدت العدة لتحويله إلى مسرح تستعرض فيه عضلاتها ، وتبرهن على قوتها وشعبيتها بين الجماهير ، فقد دعا رجال الدين اتباعهم إلى الحرص على أداء

صلاة العيد جماعة فى كافة أنحاء العاصمة طهران ، متخذين من مسجد (شاه عبد العظيم) مركزاً للتجمع ونقطة للانطلاق ، وتقاطرت جموع المصلين من كل صوب وحدب ، فسدت المنافذ وافترشت الطرقات حتى ضاق بهم المكان ، وانطلقوا يهللون ويكبرون بصوت ارتجت له أركان العاصمة ، وانخلعت له قلوب أنصار النظام الشاهنشاهى .

ولم يكد الإمام ينتهى من خطبة العيد ، حتى بدأ الزحف المقدس يشق طريقه نحو الشمال عبر مسافة طولها ثلاثون كيلومتراً ، تبدأ من مسجد (شاه عبد العظيم) فى الجنوب ، إلى ما يسميه الإيرانيون (بالشمرانات) فى شمال العاصمة ، حيث يقبع (الشاه) فى قصر (نيافاران) ، ولقد أخذ المصلون فى كل مسجد وحى ينضمون إلى الموكب الزاحف بدءاً من السادسة صباحاً وحتى ساعة متأخرة من الليل .

وزاد تأزم الموقف وحدته ، ظهور بعض الدبابات وناقلات الجنود ، فالتف حولها المتظاهرون وأخذوا ينثرون عليها الزهور ويهتفون بعبارات تقول (لن يقتل الأخ أخاه) (الجيش أخو الشعب) ويرد أحد الضباط قائد : (إنكم حقا إخواننا ولكننا نؤدى واجبنا) ثم يفسح الطريق للموكب الزاحف ليواصل المسيرة .

ولأول مرة منذ اشتد نشاط المعارضة ، يمضى يوم بهذا القدر من الكثافة الشعبية دون أن يقع حادث عنف واحد ، فقد حرصت القيادات الدينية على أن تكون مسيرة يوم العيد بمثابة استفتاء شعبى جديد ، تكون نتيجته لصالح زعماء المذهب الشيعى وضد الحكومة ، التى كانت تزعم أن المعارضة الدينية قلة خارجة على القانون والنظام ، تفتقر إلى تأييد الرأى العام الإيرانى لها ، ونجحت المعارضة الدينية فى ابراز مدى قدرتها على التنظيم ، والسيطرة على اتباعها ، وتغلغلها بين صفوف الجماهير ، وأهم من ذلك كله أنها استطاعت تحويل المظاهرة إلى أكبر حملة إعلامية تقوم بها المعارضة لشرح أهدافها ومبادئها فى مواجهة الحكومة ، كما حرصت على عدم السماح لظهور أى نشاز يعكر صفو انتصارها أو يشوه وجهها ، فعندما حاول

أحد الشيوعيين رفع لافته عليها شعار ماركسى ، وأن يخطب فى الجماهير أسكتوه ومزقوا اللافتة لتكون مسيرة إسلامية خالصة .

وكان طبيعيا أن يثير هذا النجاح الكبير حماس فصائل المعارضة الأخرى ، وبصفة خاصة (الجبهة الوطنية) بزعامة الدكتور (كريم سنجابى) ، التى أرادت أن تخوض تجربة مماثلة تبرهن بها هى الأخرى على جماهيريتها العريضة ، فدعت إلى أضراب عام يوم ١٩٧٨/٩/٧ ، حداداً على ضحايا سقطوا فى الأسبوع الماضى .

وكان واضحا أن حكومة (شريف إمامى) قد وعت الدرس من مظاهرة المعارضة الدينية يوم العيد ، وخشيت من تكرار ما حدث ، فيزداد وعى الناس بمطالب المعارضة ويزداد التفافهم حولها . وأخطر من هذا كله ، خوف الحكومة من أن تضعف عواطف قوات الجيش أمام زحف الجماهير وانفعالها ، ثم لا يلبث أن يتعاطف معها ، لا سيما أن آية الله (الخمينى) قد أصدر من منفاه بيانا يشكر فيه الجيش لامتناعه عن إطلاق النار على مواطنيه فى مظاهرة يوم العيد ، الأمر الذى حاول (الشاه) نفسه أن يضعف من أثره ، فأشاد فى مؤتمر صحفى بوطنية الجيش وقوته عدة وعدداً ، وبتفانيه فى حماية إيران ورفضه للمخططات حيث توفرت لدى (الشاه) كما قال ، ادلة تؤكد وجود مؤامرة تستهدف تقسيم إيران وتحويلها إلى (ايرانستان) ، أى جمهوريات تابعة للاتحاد السوفيتى .

ومن هنا أصدرت حكومة (شريف إمامى) بيانا حذرت فيه من قيام مظاهرات لم يحصل منظموها مسبقاً على ترخيص من الحكومة ، وبالرغم من ذلك قامت (الجبهة الوطنية) بالمظاهرات فى كافة أنحاء إيران يوم السابع من سبتمبر ، وهى المظاهرات التى بدأت بمائة ألف إيرانى وانتهت بمليون ، وظلت تطوف شوارع العاصمة واحياءها طوال يوم كامل ، وتلقى ما لقيته مظاهرات (آيات الله) يوم العيد من حماسة ودعم وتأييد ، ولذلك أعلنت حكومة (شريف إمامى) فجأة وفى ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم ، فرض الاحكام العرفية وحظر التجول فى العاصمة طهران واحدى عشرة مدينة أخرى ، وفى هذه المرة لستة أشهر كاملة ، وليس لشهر واحد كما فعلت من قبل فى مدينة (أصفهان) .

وهنا راج اعتقاد بأن ارخاء الحكومة الحبل للمعارضة ، كان يقصد به استدارجها إلى الانفلات ، وذلك لاقناع دعاة حقوق الإنسن فى (البيت الأبيض) بأن تطبيق هذه الحقوق على النحو المطلوب أمر تسىء المعارضة استغلاله ، مما يؤكد عدم صلاحيته للتطبيق فى إيران .

وكان هذا التحليل يرجع إلى ما نقل عن وزير الاعلام السابق (داريوش همايون) عقب فرض الاحكام العرفية فى مدينة اصفهان قبل شهر مضى ، والذى ذكر بأن ما تم فى اصفهان سيعمم بعد ذلك فى إيران جميعها ، وذلك لكي تحكم الحكومة قبضتها من جديد على الوضع فى البلاد .

المـــذبحـــة :

وسواء أخذنا بالاعذار التى التمسها البعض للناس بأنهم لم يكن لديهم الوقت الكافى ، ليحاطوا علما بقرار فرض الاحكام العرفية ، وحظر التجول الذى أعلنته الحكومة فى ساعة متأخرة من ليل ٧ سبتمبر ، أم أخذنا بالرأى القائل بإصرار المعارضة على تحدى الحكومة ، وإظهارها بمظهر العجز والضعف ، فأيا كان الامر ، فقد طلعت شمس يوم الجمعة الثامن من سبتمبر على جموع الايرانيين وقد احتشدوا فى (ميدان جاله) فى مواجهة البرلمان ، وقد وضعوا فى مقدمة صفوفهم النساء والاطفال ، ثم أخذوا يرددون هتافات بسقوط (الشاه) وسقوط حكومته .

وعندما وقف احد زعمائهم وهو حجة الإسلام (نورى) لكي يطلب منهم ان يتفرقوا هتفوا ضده واسكتوه ، ثم اخذت هذه الجموع تزحف فى اتجاه قوات الجيش ، التى حاصرت المكان وحاولت منع الجماهير من اختراقه ، ولكنها لم تلبث أن فوجئت بوابل من الحجارة يتساقط عليها ، فحاولت تفريق المتظاهرين فلم تفلح ، فأطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع . ولكن الحرائق التى اشعلها المتظاهرون فى إطارات السيارات وأكوام القمامة كانت تبطل مفعول الغاز ، مما يدل على دقة

التنظيم من جانب مثيرى الشغب ، فلم تجد قوات الجيس مفرا من اطلاق أعيرة نارية فى الهواء أو على الجماهير الزاحفة

وهنا وقع الانفجار المروع الدامى ، وتحول (ميدان جاله) إلى مذبحة رهيبة يتساقط فيها الناس بالعشرات ، كما تقول بيانات الحكومة ، وبالمئات كما تقول مصادر المعارضة ، وتكدست الجثث حتى تعذر اخلاؤها ، بل وضاقت بها المقابر فى (زهرة بهشتي) ، التى اندفع إليها أهالى الضحايا من كافة الأنحاء لكى يتعرفوا على قتلاهم ، وأخذ مثيروا الشغب الذين كانوا يعرفون ما يفعلون ، يستعيدون الجثث من المقابر ، لاسيما جثث الأطفال ، ويطوفون بها الشوارع كى يؤججوا نيران الغضب عند الجماهير الثائرة ، وهكذا كانت نيران الثورة والغضب الشعبى تسرى فى انحاء العاصمة ، سريانها فى الهشيم المحتضر ، حتى لقد أخفت الحكومة الأرقام الحقيقية للضحايا ، ووقف نائب تبريز (أحمد بنى أحمد) فى البرلمان يتحدى (شريف إمامى) أن يذكر الحقيقة ، ودعا نائب تبريز الجماهير لتدلى له بما لديها من معلومات عن أسماء الضحايا وأعدادهم ، وراجت شائعات فى طهران تؤكد أن الحكومة قد استقدمت فرقة من المظليين الاسرائيلين (كوماندوز) وألبستهم الزى الإيرانى ، واستخدمتهم فى قمع الشعب الثائر بعد أن بدأ رجال الجيش يترددون فى تنفيذ الأوامر وإطلاق الرصاص على مواطنيهم ، حتى أن أحد الجنود كما روجت المعارضة ، أطلق النار على قائده ثم على نفسه ، لأنه أمره بأطلاق النار على مواطنيه ، وبدل الإيرانيون إسم (ميدان جاله) ليصبح (ساحة الشهداء) واطلقوا على يوم الجمعة ٨ سبتمبر ١٩٧٨ اصطلاح (الجمعة الاسود) وهو الذى يحتفلون بذاكراه فى كل عام ، والذى كان بحق يمثل بداية النهاية بالنسبة لحكم (الشاه) .



صحـــوة الـديمقـراطيـة

إن (جعفر شريف إمامى) الذى اختير لاجراء المصالحة الوطنية مع المعارضة ورجال الدين بصفة خاصة ، قد بدأ على الفور فى تقديم التنازلات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتتابعة دون تمهيد كاف ، أو فواصل زمنية معقولة تكفى لكى يهضم المجتمع الإيرانى الجرعة الجديدة من الحريات ، وكان أخطر هذه التنازلات أنهاء (وحدانية) حزب رستاخيز ، والسماح لأحزاب أخرى قديمة وجديدة بمزاولة نشاطها ، مما دفع الجماعات السياسية والأفراد إلى التقدم بطلبات لإحياء أحزاب قديمة أو لإنشاء أخرى جديدة ، بلغت نحو تسعين حزباً ، لم يكن من بينها حزب واحد قديم أو جديد ، يستهدف الدفاع عن النظام الملكى أو حكم أسرة (بهلوى) الذى ما زال قائماً .

حزب الجبهة الوطنية :

ولقد تعددت هذه الأحزاب الجديدة ، واختلفت مشارب الداعين لها ، وكان على رأس هذه الأحزاب بطبيعة الحال (حزب الجبهة الوطنية) المعروفة ، والذى أسسه الزعيم الوطنى الدكتور (مصدق) ويتزعمه حاليا الدكتور (كريم سنجابى)

ويعتبر هو الحزب الوحيد الذى يعكس بصدق أمانى وطموح الشعب الإيرانى ، كما كان من بين هذه الأحزاب حزب (بان إيرانزم) الذى يتزعمه (محسن بزاشكور) النائب فى البرلمان ، الذى كان أول المنشقين على حزب الحكومة الأوحد ، وأحد الذين لمعوا فى المعارضة البرلمانية فى أواخر حكم (الشاه) ، وحزبه حزب قديم ، عرف بالتعصب للقومية الآرية حتى أن أعضاءه كانوا يحملون على سواعدهم صور (الصليب المعقوف) الذى اتخذته النازية رمزاً لها ، وكان هذا الحزب ممن يعارضون بقوة استقلال (البحرين) ويتزعم الدعوة لاحتلالها بالقوة .

كذلك كان من بين الأحزاب الجديدة حزب (الاتحاد من أجل الحرية) وتيزعمه (أحمد بني أحمد) نائب مدينة (تبريز) فى مجلس النواب ، وهو واحد من الذين لمعوا أيضاً فى المعارضة البرلمانية ، حتى أنه تلقى تهديداً بالقتل من عملاء (السافاك) ، كما زادت شهرته عندما أضرب عن الطعام احتجاجا على فرض الأحكام العرفية واطلاق النار على المتظاهرين .

كما كان من بين هذه الأحزاب التى طلبت تجديدها (جزب توده) بزعامة (إيراج الإسكندرى) الذى دعا إلى إنشاء تحالف وطنى لاسقاط حكومة (شريف إمامى) ، الأمر الذى بادرت الجبهة الوطنية بزعامة (سنجابى) إلى رفضه فوراً .

كذلك كان من الطبيعي أن تحمل قائمة الأحزاب الجديدة أحزاباً إسلامية ، من بينها (لبرال إسلاميك) الذى يتزعمه ألدكتور (سيف الدين نبوى) ، وهو طبيب عرف بصلاته برجال الدين ، وكذلك حزب (المسلم الحر) بزعامة الشيخ (مصطفى رهنما) وهو أحد الصحفيين الذين وقّعوا مع تسعين صحفيا على عريضة لرئيس الوزراء السابق ، يحتجون على تزييف الحكومة لإرادتهم ونشر مقالات بأسمائهم لا صلة لهم بها ، كما أنه هو الذى ترجم كتاب (حرب رمضان) الذى ألفه اللواء (حسن البدرى) والعميد (طه المجدوب) ، وكان يسمى أولاده أسماءاً فلسطينية ، كما أنه رئيس جمعية الصداقة الفلسطينية - الإيرانية التى شكلها بعد الثورة .

والذى يهمنا فى كثرة هذه الأحزاب وتنوع وتشابه برامجها أمران :

- *الأمر الأول :* أن هذه الكثرة تشكل رد الفعل الطبيعى والمنطقى للكبت والقمع السياسيين ، اللذين سادا المجتمع الإيرانى نحو نصف قرن ، زيفت فيه الديمقراطية وأهدرت فيه الإرادة الشعبية .
- *الأمر الثانى :* أن هذا التنوع أو التشابه فى برامج الأحزاب حدد مطالب الشعب الإيرانى وطموحاته ، لاصلاح مسار العمل الوطنى فى بلاده بطريقة ليست توفيقية أو إصلاحية ، وإنما كانت تشكل تعبيرا عن التغيير الثورى المطلوب تحقيقه فى مجال العمل الوطنى ، فقد كان من بين هذه المطالب إلغاء جهاز (السافاك) وحل البرلمان بمجلسيه لإجراء إنتخاباته حرة ، تحت إشراف رجال الدين ، وإلغاء المحاكم العسكرية والأحكام التى أصدرتها ، كذلك كان من بين هذه المطالب ، إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإحترام حرية الصحافة وحرية الإجتماع ، وتشكيل حكومة من العناصر الوطنية المشهود لها بالنزاهة ، مع طرد الموظفين الذين لا يدينون بالأديان المعترف بها رسمياً فى البلاد ، وهو ما ينطبق على (البهائيين) ، وعودة كافة المنفيين السياسيين فى الداخل والخارج ، وقطع العلاقات مع إسرائيل ، وطرد الإسرائيليين من إيران ، والتقليل من شراء الأسلحة الأمريكية ، وطرد الخبراء الأمريكيين ، والإنسحاب من (حلف السنتو) ، والإنضمام إلى كتلة عدم الانحياز ، وتأكيد استقلال القضاء وتأميم صناعة النفط والعدول عن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، كما تطالب الجبهة الوطنية برد الاعتبار لمؤسسها الدكتور (مصدق) .

ولقد كان تنفيذ هذه المطالب أو التجاوب معها يعنى دك معالم النظام الملكى الشاهنشاهي وهدم الركائز التي قام عليها وأعطته مميزاته الخاصة .

على أن أهم هذه التنازلات التى قدمتها الحكومة ، هو إعطاء الصحافة والبرلمان قدراً أكبر من حرية التعبير ، الأمر الذى أتاح للمعارضة فرصاً ذهبية لزيادة حشد

أنصارها ، ونشر المزيد من أفكارها ، وإثارة الشارع الإيرانى ضد نظام الحكم ، فلقد تبارى الصحفيون فى الجرائد ، والنواب فى البرلمان ، والخطباء فى المظاهرات والشوارع ، وحتى الموظفون العاملون فى أجهزة الإعلام الرسمية ، كالإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء (بارس) ، فى التشهير بالحكومة والكشف عن فضائح النظام وجرائمه ، فإذا بالشائعات التى كان يتناقلها الناس همساً ، أصبحت حقائق تؤيدها الوثائق والمستندات ، وبذلك اكتسبت دعاوى المعارضة ضد الحكومة حجية فى نظر الجماهير ، وخفتت الأصوات التى كانت تدافع عن النظام .

ولأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية فى إيران ، عُلقت مكبرات الصوت فى ميدان (جالة) لنقل صورة حية لمناقشات البرلمان أثناء مناقشة بيان الحكومة الأمر الذى أغرى الكثيرين من أعضاء البرلمان بتجريح النظام ، عسى أن يشفع له ذلك فى المستقبل ، بعد أن بات التيار الثورى على وشك الانتصار ، وبذلك تعرى النظام تماما وضاعت هيبته واهدرت كرامته فأزداد تمزقاً وإنهياراً .

ولقد زاد الأمر سوءاً أن رئيس الوزراء روج إشاعة غير صحيحة أخرى خصصت لها صحيفتا (اطلاعات) و (كيهان) المسائيتان طبعة خاصة يوم ١٩٧٨/٨/٢٩ ، أعلنتا فيها نقلاً عن الأوساط المطلعة فى طهران أن وفداً حكومياً على مستوى عال سافر إلى مدينة (النجف الأشرف) بالعراق للتفاهم مع آية الله (الخمينى) على العودة إلى يران ، وأنه فى حالة موافقته على ذلك فإن الحكومة سوف تعد له استقبالاً شعبياً منقطع النظير يليق بمكانته الروحية ويرد له اعتباره السياسى والدينى ، وكان هذا الإجراء من جانب (شريف إمامى) يستهدف إقتحام المشكلة والتفاهم مع رأس الثورة فى إيران إلا أن (شريف إمامى) كان واهماً ، فلقد كان الأمر المبيت والخطة المدبرة يقطعان برفض هذه المصالحة ولذلك لم تطل فرحة الشارع الإيرانى ، فقد سارع آية الله (الخمينى) نفسه إلى رفض أى حوار مع نظام الشاه ورفض أى عرض للعودة إلى إيران فى ظل نظام الشاه .

وطبيعى أن رفض آية الله (الخمينى) لدعوة المصالحة مع النظام ، والعودة إلى إيران كان بمثابة توجيه لأئمة الشيعة فى إيران بأتخاذ نفس الموقف ، والمضى قدما فى تنفيذ المخطط المرسوم ، ومن هنا جاء رد المعارضة على لسان (أحمد بنى أحمد) بمقاطعة أى نوع من المحادثات مع الحكومة التى يجب أن تحل محلها حكومة إئتلافية لم يتورط أعضاؤها فى أخطاء السلطة منذ خمسة وعشرين عاماً أى منذ سقوط حكومة الدكتور (مصدق) .

وزاد (بنى أحمد على) هذا أن قدم استقالته من البرلمان فيما بعد ، احتجاجا على فرض الأحكام العرفية ، وبذلك صدر حكم الإعدام على وزارة (شريف إمامى) بعد مضى أقل من أسبوعين على قيامها ، حتى وصل الأمر بشريف إمامى حداً استجدى معه المعارضة لكى تعطيه مهلة معقولة لتنفيذ وعوده وإثبات حسن نواياه ، على حد تعبيره ، قائلاً : *« إن الجسور التى هدمت طوال سنين عديدة لا يمكن أن تبنى فى ليلة واحدة»* .

ولقد كان (شريف إمامى) لا يعبر بذلك عن رأيه فحسب ، لكن أيضاً عن رأى (الشاه) نفسه ، الذى طالب المعارضة فى حديث لصحيفة (دير شبجل) الألمانية ، بأن تعطيه مهلة أربعين يوما لوضع وعود الحكومة موضع التنفيذ .

وتدليلاً من (شريف إمامى) على صدق عزيمته وحسن نواياه ، أصدر قرارا بأعادة خمسين من أكبر علماء الدين من منفاهم داخل إيران إلى مواطنهم الأصلية فى مدينة (قم) ، كانوا قد نفوا بقرار من لجنة يطلق عليها اسم (لجنة الأمن الجماعى) بمدينة (قم) ، وكان من بين هؤلاء (السيد مرتضى بسنديدة) الشقيق الأكبر (للخمينى) ، والبالغ من العمر خمسة وثمانين عاما .

ولكن هل تحقق لشريف إمامى ما أراده ؟ أم أن النحس وسوء الطالع لازما حكومته المشئومة وكيف كان ذلك ؟

الشيوعيون حائط المبكى

لقد حاولت حكومة (شريف إمامى) التغطية على أحداث يوم الجمعة الأسود بقدر استطاعتها ، وكان أول ما فعله (شريف إمامى) بهذا الصدد ، هو إلصاقه مسئولية ما حدث هذا اليوم بالشيوعيين الإيرانيين ، وبالتالى نفى مسئولية حكومته عنها ، بل إنه زعم أنه لولا فرض الأحكام العرفية وحظر التجول وتصدى قوات الجيش للمؤامرة ، لراح أربعون ألفاً من الأبرياء ضحايا أحداث يوم الجمعة الأسود .

وقد جاء ذلك على لسان (شريف إمامى) بعد أسبوع من هذا التاريخ أى فى ١٦ سبتمبر ، وذلك تعقيبا على المناقشات التى جرت فى البرلمان ، على إمتداد خمس جلسات كانت صاخبة وساخنة ، خصصت لمناقشة بيان الحكومة والتصويت عليه .

فقد أعلن (شريف إمامى) فى البرلمان أن المسئولين عن هذه الأحداث المؤسفة أولئك الذين خططوا سلفا لهذه المؤامرة ، ورفعوا الشعارات اللاوطنية المناهضة لدستور البلاد .

وأكد أن المؤامرة تمت بتخطيط وتحريض وتمويل أجنبى ، وأن جميع القرائن والوثائق التى تحت يده تدل على أن الماركسيين هم الذين كانوا الأدوات الأساسية

لهذه الاضطرابات التى مهدوا لها قبل اثنى عشر يوماً من وقوعها بسلسلة من أعمال التخريب والفوضى ، وسجلت الحكومة منها تفجير ٢٣ قنبلة فى مختلف المواقع ، وشن عشرين هجوما على المؤسسات وثلاث هجمات مسلحة على مراكز البوليس وقوات الأمن ، وإشعال الحرائق فى ١٢٤ مؤسسة ، وتحطيم ٢٢٦ متجراً ، وجرح ١٥٨ من رجال البوليس .

كما أكد (شريف إمامى) لاعضاء البرلمان أن الشيوعين كانوا مقتنعين أن بوسعهم تحقيق أهدافهم عن طريق إستغلال المشاعر الدينية ، فتسللوا إلى صفوف الجماعات الإسلامية وإلى داخل المسجد ، ومارسوا التحريض ، وقد تزودوا بتعليمات تتكون من تسع نقاط تتعلق بالتخريب والمقاومة المسلحة ، واستغلال احتفالات أعياد الفطر والاجتماعات الإسلامية ، وذلك من أجل الوصول إلى ما وصفوه بالحركة الثورية ، وأكد أن إستغلالهم للمشاعر الدينية وتسللهم إلى الجماعات الإسلامية ، جاء ثمرة لاجتماع موسع عقده الشيوعيون فى أوربا الشرقية ، وأرجعوا فيه سبب فشلهم فى الماضى إلى إغفالهم لعامل الدين ، وقرروا بالتالى التركيز المطلق على هذا العامل ، وعندما قادوا المظاهرات وتزعموا عمليات التحريض رفعوا شعارات تدعوا إلى الاطاحة بالنظام الملكى وتطالب بخلع (الشاه) كما رفعوا شعارات أخرى تقول (استقلت تبريز) وهى عاصمة (اذربيجان) ، وهو الاقليم الذى شهد من قبل قيام جمهورية شيوعية انفصالية بدعم من الاتحاد السوفيتى ، كما كانوا يدعون علنا إلى الحرب المسلحة كطريق وحيد للحرية ، كما ذكر (شريف إمامى) فى قائمة إتهاماته للشيوعيين أنهم كانوا يستهدفون الاستيلاء على مبنى الإذاعة والتلفزيون وعلى مبنى مؤسسة المياه وعلى مبنى مؤسسة الكهرباء .

كما اتخذ (شريف إمامى) مما وصفه بتباكى الأحزاب الشيوعية فى (فرنسا) و (إيطاليا) و (أسبانيا) و (اليونان) على فشل المخطط التدميرى دليلا على سلامة تقدير الحكومة بهذا الصدد .

ولقد أيد (الشاه) فى مؤتمره الصحفى دعاوى رئيس الوزراء ضد الشيوعيين ، فقد ذكر (الشاه) أن العناصر الماركسية هى التى تقف وراء أعمال الشغب ، وأنها

هى التى كانت تعد البيانات والاخبار والاشاعات التى من شأنها تحريض الإيرانيين ، وذكر (الشاه) أن لديه معلومات وافية وكافية عن الجهات التى تخطط للمتظاهرين وتعيِّن لهم مهامهم ، وأنها كما ذكر ، كانت تعليمات ماركسية شيوعية .

ولعل من الأدلة التى استندت عليها الحكومة فى اتهامها للماركسيين ، وان لم تذكرها صراحة فى بيان الحكومة أمام البرلمان ، تلك الحادثتان اللتان وقعتا وكانتا الأوليين من نوعيهما منذ عامين ، فقد وقعت الحادثتان يوم ٦ سبتمبر ، أى فى اليوم الذى نظمت فيه الجبهة الوطنية مسيرتها قبل الجمعة السوداء بيومين .

وكانت الحادثة الأولى تتمثل فى وقوع هجوم مسلح على مركزين لقوات الأمن الوطنى تبودلت فيه نيران المدافع الاوتوماتيكية ، وخلّف الارهابيون وراءهم صندوقا كبيرا مملوءا ببراميل البترول التى كانوا ينوون تفجيرها فى هذين المركزين .

كما وقع الحادث الثانى بعد ظهر نفس اليوم ، وتمثل فى الهجوم على سيارتين لنقل الركاب ، كانتا تقلان ثمانية عشر عسكرياً بريطانياً ، كانوا يعملون فى قاعدة (دوزين تابيه) الجوية الواقعة فى جنوب طهران .

وموضع الأهمية فى الحادثتين أن أبطالها تركوا وراءهم منشورات يسندون فيها مسئولية الحادثين إلى (منظمة فدائيو الشعب) وهى منظمة إسلامية ماركسية تعد بمثابة الجناح العسكرى لـ (لحزب توده) الشيوعى .

الايقاع بين رجال الدين :

ويصرف النظر عن صحة أو فساد دعاوى (شريف إمامى) و (الشاه) ضد الشيوعيين الإيرانيين ، فقد كان الهدف الأول من وراء ذلك هو تجنب توجيه الاتهام إلى أئمة المذهب الشيعى بعد أن أختار (الشاه) (شريف إمامى) رسولاً عندهم للمصالحة الوطنية ، لأن اتهامه لآيات الله يهدم الأساس الذى قامت عليه حكومة (إمامى) .

وللذلك حرص الأخير فى بيانه أمام البرلمان ، على الاشادة بموقف هؤلاء الأئمة واتزانهم ، حين قال : *« لقد كان أصحاب السماحة حجج الإسلام والآيات العظام ، وعلى نحو خاص آية الله العظمى (شريعة مدارى) الذى أكن له احتراما خاصا ، قد دعوا المسلمين إلى السكينة والهدوء ومراعاة النظام للحيلولة دون تنفيذ هذا المؤامرة ، ولكن المتآمرين تغافلوا عن هذا النداء فاتخذت المظاهرات طابعا آخر ورفعت الشعارات المنافية للوطنية والمعارضة للدستور والنظام »* .

وكانت الاشادة الخاصة بموقف آية الله (شريعة مدارى) من جانب (شريف إمامى) ، بالإضافة إلى استهدافها ترضية الشارع الشيعي ، فقد كانت تستهدف من طرف خفي شق جبهة رجال الدين ، وضرب فريق منهم بالفريق الآخر .

فقد روجت الحكومة آنذاك شائعات عن وجود خلاف فى الرأى بين (شريعة مدارى) و (الخمينى) حيث جعلت من (شريعة مدارى) رمزا للاعتدال والتعقل ومعارضة العنف ، بينما ذكرت أن (الخمينى) يصر على شن حرب مسلحة لانهاك الحكومة وإرغامها على التسليم بمطالب المعارضة المتمثلة فى استبدال حكم (الشاه) بحكومة إسلامية تحكم بالقرآن .

والواقع أن الإشاعات بهذا الصدد لم تكن بالأمر المبالغ فيه ، إذ أن آية الله (شريعة مدارى) نفسه قد أكد هذا الخلاف بذكاء شديد ، من حيث أراد أن ينفيه ، فقد رد على هذه الشائعات بتصريح ذكر فيه أنه لا يوجد أى خلاف من ناحية المبدأ ، بينه وبين آية الله (الخمينى) ، لأنه يطالب بما يطالب به (الخمينى) أى إقامة حكومة إسلامية ، وغاية ما فى الأمر ، على حد تعبير (شريعة مدارى) انه يجعل اللجوء إلى العنف آخر شيء قد يضطر إلى اللجوء إليه ، إذا لم تنفع الوسائل السلمية ، وأرجع ذلك إلى أنه يعتبر أن الكفاح المسلح ليس بالأمر السهل لأنه يؤدى إلى مواجهة بين الجيش الذى يملك المعدات والخطط وبين الشعب الأعزل .

وعلى نفس هذا النمط حاولت الحكومة الإيقاع بين رجال الدين ممثلين فى (آية الله الخمينى) وبين الجبهة الوطنية ممثلة فى (كريم سنجابى) ، فأشاعت وجود

خلاف بين الرجلين ، على نظام حكم ما بعد (الشاه) ، وهو أمر سنعود إليه فيما بعد ، هذا ومن ناحية أخرى حاول (شريف إمامى) التغطية على أحداث الجمعة السوداء بطريقة جديدة ، وذلك بتقديم المزيد من التنازلات الجديدة ، لإثبات حسن نواياه ولإرضاء فصائل المعارضة ، وتهدئة الشعب الثائر ، الذى كان أبناؤه يصعدون على سطح المنازل وشرفاتها فى الساعات المتأخرة من الليل وهم يرددون (الله أكبر) ، وتستخدم قيادات الشعب المنظمة أجهزة التسجيل التى سجلوا عليها هتافات الناس وصراخ النساء ، وعويل الأطفال ، وازيز الرصاص يوم (الجمعة السوداء) ثم راحوا يضعونها على أسطح المبانى وفى شرفات المنازل فى سكون الليل البهيم ، فيخيل للناس أن طهران قد شبت فيها نيران لم تخمد ولن تخمد .

لذلك أعلن (شريف إمامى) زيادة مرتبات موظفى الدولة بنسبة ٢٥٪ ، مع تحسين ظروف العمل ، كما حل بصفة نهائية (حزب رستاخيز) الأوحد ، بعد أن كان قد أكتفى فى البداية بمزاحمة الأحزاب الأخرى له ، كما أعلن عن وقف كافة المشروعات الكبرى التى تضمنتها الخطة الخمسية ، والتى شككت المعارضة فى جدواها ، فألغى مشروع مترو طهران الذى كانت تقوم به شركة فرنسية ، وألغى مشروع الطريق العلوى السريع ، وألغى التعاقد الذى كان قد تم مع ألمانيا الغربية لانشاء أربع محطات نووية لتوليد الكهرباء .

كما أجل (شريف إمامى) من ناحية أخرى تنفيذ صفقات السلاح التى كانت ضخامتها أول ما جنى على عرش (الشاه) ، بل إنه ألغى صفقة الرادار المحمول (أواكس) الذى تم التعاقد عليها مع الولايات المتحدة وبلغت قيمتها نحو ١,٢ بليون دولارًا ، وألغى صفقة الغواصات التى تعاقد عليها الشاه مع ألمانيا الغربية وتبلغ قيمتها نحو ٣,٢ بليون دولاراً ، بالاضافة إلى صفقة ألف دبابة (تشفتن) التى تم التعاقد عليها مع بريطانيا .

كذلك أعلن (شريق إمامى) فرض التعليم الدينى على كافة مراحل التعليم وإطلاق سراح ١٠٢٦ سجينا سياسياً ، بالاضافة إلى وعد منه باطلاق سراح كافة

المسجونيين السياسيين قبل حلول يوم ١٠ ديسمبر التالى . لسبب خفى هو إرضاء جماهير الشيعة قبل حلول (يوم عاشوراء) الذى قيل ان المعارضة ستتخذ منه مناسبة جديدة لتصفية الحسابات مع حكومة (شريف إمامى) رداً على أحداث يوم الجمعة الأسود .

هذا بالإضافة إلى إعلان (شريف إمامى) أنه قرر إعادة النظر فى أسعار البترول للحصول على الثمن العادل ، وإعادة النظر فى سعر الدولار فى مواجهة الريال الإيرانى ، ورفع قيمة الأخير ، وأخيراً أعلن الإلغاء الكامل لكل أنواع الرقابة على الصحف وإعطاء الاستقلال الكامل للجامعات ، ولكن هل نجح ذلك فى التكفير عن خطيئة يوم الجمعة الأسود ؟ أم أن رد المعارضة على (شريف إمامى) كان بمثابة منعطف جديد فى مسيرة الثورة الإيرانية ضد عرش الطاووس ؟؟

الخمينى يرفض الصلح مع الشاه

كما جرت عادة نظام الحكم فى إيران فى شهوره الأخيرة ، كان يرتكب الخطأ القاتل ، ثم يعود فيحاول اصلاحه فلا يستطيع ، ذلك أن (أحداث قم) و (يوم الجمعة الأسود) ، واستخدام الجيش الإيرانى لقمع المتظاهرين بقسوة لم يسبق لها مثيل ، حولت الاشتباكات إلى حرب شوارع حقيقية ، ووضعت حداً نهائياً لأية فرصة أمام الحكومة لإعادة بناء الجسور مع المعارضة ، وقضت على آخر بصيص من الأمل لاتمام المصالحة الوطنية ، بل انها عادت بالعلاقات بين الجانبين إلى اسوأ مما كانت عليه فى أى وقت مضى ، بعد أن أصبحت بحار الدم والاشلاء تفصل بين العرش والشعب ، وأصبح كل بيت به مأتم وعويل وثأر يصر أهل البيت على الأخذ به من النظام .

واسوأ من ذلك كله أن الحكومة بإقحامها الجيش بهذه الصورة ، قد أحرقت ورقة ، كان التخويف باستخدامها يمكن ان يكون أكثر تأثيرا فى المعارضة من استخدامها بالفعل ، إذ مما لا شك فيه أن أحداث (يوم الجمعة الأسود) ، قد استفزت ضمائر فريق من أبناء الجيش ، وأثارت القسوة التى استخدمت ضد المتظاهرين سخط فريق من الضباط والجنود ، لم تقنعهم الأدلة التى ساقتها الحكومة لتبرير هذه الكارثة .

وبذلك ساعدت حكومة (شريف إمامي) بغباء على مد حلبة الصراع إلى داخل صفوف الجيش ، كما وصلت بالعلاقة بين الجيش من جانب ، وبين المعارضة من جانب آخر ، إلى الدرجة التى أصبح كل طرف فيها يصر معها على احراج الطرف الآخر ، الأمر الذى انعكس على مسلك الحاكم العسكرى لمدينة طهران بصفة خاصة ، وهو الجنرال (غلام على اوفيسى) قائد القوات البرية السابق ، وزميل الدراسة للشاه ، فقد أمر باقتحام الجنود لمؤسسة (اطلاعات) الصحفية لاحكام الرقابة العسكرية على صحفها ، مما اهاج المحررين والكتاب والعمال ، فامتنعوا عن العمل احتجاجا على هذا التدخل ، الأمر الذى سرت عدواه إلى الصحف الإيرانية الأخرى التى حرصت على التضامن مع العاملين فى صحيفة اطلاعات ، فإذا بطهران ، وقد أصبحت معزولة عن العالم صحفيا وإعلاميا ، حتى اضطر (شريف إمامى) ان يقدم تعهداً كتابياً لنقابة الصحفيين بعدم التعرض بعد ذلك لحرية الصحافة والصحفيين ، فعاد الصحفيون إلى عملهم بعد انقطاع دام عشرة أيام ، ولكن كان الأمر قد أفلت زمامه من يد الحكومة ، فقد دللت بمسلكها هذا على أن المعارضة كانت على حق عندما شككت فى وعود (شريف امامى) كرسول للمصالحة الوطنية ، بعد أن استبدل العنف بالحوار ، فقضى ذلك على امكانية التعايش السلمى بين الحكومة والمعارضة ، الأمر الذى لم يكن لينتهى إلا بسقوط احدهما ، المعارضة أو النظام . لا سيما وقد القت الحكومة من جديد القبض على عدد من زعماء المعارضة من رجال الدين وقادة الجبهة الوطنية والمدافعين عن حقوق الإنسان ، بحجة إنتهاكهم للحكم العرفى ، فأكدت دعاوى . المعارضة ، واضاعات فى زحام تخبطها أثر حادثين هامين ، لو كانت قد استغلتهما فى ظل الحوار الهادىء والتعقل الرصين ، لكانت قد احدثت بهما شرخا فى صفوف المعارضة .

أما الحادث الأول فهو استدعاء الجنرال (نعمة الله نصيرى) مدير (السفاك) السابق من باكستان ، حيث كان يعمل سفيرا بعد عزله من منصبه السابق ، وذلك فى طائرة خاصة ، تمهيدا لاستجوابه على ما نسب اليه كمدير للسافاك ، من جرائم القتل والتعذيب ، وذلك استجابة لرغبة بعض أعضاء مجلس الشيوخ ، الذين شنوا

هجوما عنيفا يوم ١٦ سبتمبر ١٩٧٨ ، داخل المجلس على (نصيرى) متهمين النظام بتركه طليقا يمرح فى بحبوحة منصبه بدلا من أن يؤاخذ على جرائمه .

أما الحادث الثانى فهو اجبار (أمير عباس هويدا) رئيس الوزراء السابق لمدة اثنى عشر عاما على الاستقالة من منصبه الحالى كوزير للبلاط .

واذا كنا قد سجلنا فى الصفحات السابقة بعض هذه الأخطاء القاتلة ، كعدم الاعتراف بالوضع القانونى للمعاضة ، وكعدم الاستفادة من النصيحة التى تضمنتها رسالة الأئمة المعتدلين للشاه ، من خلال الجنرال (ناصر مقدم) مدير (السافاك) وكأستخدام ورقة الجيش بالقدر وفى الوقت غير الملائمين ، وكتقديم التنازلات المتتابعة بغير فواصل زمنية معقولة ، مما أغرى المعارضة بضعف النظام وأطمعها فيه ، وقوى الأمل عندها فى امكانية تحطيم الملكية وطرد (الشاه) ،

وبالاضافة إلى ذلك كله ارتكب الشاه خطأ فادحا جديدا لم يدرك عواقبه الا بعد فوات الأوان ، وقد انكشف هذا الخطأ فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧٨ ، عندما حاصرت قوات الأمن العراقية منزل آية الله (الخمينى) فى مدينة النجف ، حيث كان يعيش فى المنفى منذ خمسة عشر عاما ، وذلك بعد أن رفض (الخمينى) الروضوخ لطلب الحكومة العراقية بأن يكف عن نشاطه المعادى لشاه ايران ، والذى اكتسب فى الأيام الأخيرة فقط طابعا نشطا فى العديد من التصريحات واستقبال مراسلى الصحف واصدار التعليمات إلى اتباعه فى طهران لحثهم على الصمود والمثابرة .

وكذلك النداء الذى وجهه إلى اتباعه فى إيران بجعل يوم ١٤ سبتمبر ١٩٧٨ يوماً للحداد العام على ضحايا (يوم الجمعة الأسود) الأمر الذى نفذ بنجاح ، ولكن عندما رأى (الشاه) ان المحاولات التى بذلتها الحكومة للاتصال بالخمينى فى مدينة النجف للتصالح معه واقناعه بالعودة إلى إيران قد باءت بالفشل ، اتصل بالرئيس العراقى (صدام حسين) وطلب منه أن يخير (الخمينى) بين الكف عن

نشاطه المعادى للشاه ، وبين أن يغادر العراق ، ولكن (الخمينى) رفض الانصياع لرغبة طهران وبغداد ، وفضل بدلاً من ذلك مغادرة العراق .

ويحكى (الخمينى) نفسه هذه القصة فى بيان أصدره بعد مغادرته العراق ، ذكر فيه ان العراقيين أبلغوه ان علاقتهم الودية مع النظام فى إيران تمنعهم من السكوت على نشاطه وان عليه ان يكف عن هذا النشاط أو يغادر البلاد ، وانه اجاب الحكومة العراقية بأنها إذا كانت تشعر بالمسئولية أمام الحكومة الإيرانية ، فإنه هو الآخر يشعر بالمسئولية أمام المسلمين والشعب الإيرانى ، وأنه يجد لزاماً عليه أن يؤدى رسالته الإلهية ، وقال : *« انه لو كان قد قبل البقاء فى النجف صامتاً لظل يعانى من وطأة الشعور بالذنب أمام الشعب الإيرانى ، ولذلك قرر مواصلة كفاحه أياً كان المكان الذى يوجد فيه ولو ظل يتنقل كل يوم بين بلاد العالم »* .

ولقد غادر (الخمينى) النجف بصورة سرية يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٨ مخفوراً بعدد من ضباط الأمن العراقيين وبصحبة ابنه (أحمد) حيث اتجهوا إلى الحدود العراقية — الكويتية ، وعلى الرغم من أنه كانت لديه تأشيرة دخول إلى الكويت ، فقد تحرجت السلطات الكويتية من حكومة (الشاه) فرفضت دخول (الخمينى) إلى أراضيها ، رغم الضغوط التى تعرضت لها من جانب الإيرانيين الشيعة المقيمين فى الكويت ، والذين زحفوا نحو الحدود الكويتية — العراقية ، لاجبار حكومة الكويت على السماح للخمينى بالدخول ، كما صرح بذلك نائب تبريز (أحمد بنى أحمد) ، كما أن عدداً كبيراً من الإيرانيين المؤيدين للخمينى فى أوروبا تقاطروا على السفارات الكويتية هناك يطالبون بالسماح للخمينى بالدخول إلى الكويت ، ولو لفترة قصيرة ، حيث يستطيع أن يتخذ قراراً بشأن الدولة التى سيلجأ إليها .

ولكن الحكومة الكويتية أصرت على موقفها واضطر (الخمينى) ان يعود من منطقة (صفوان) التى توقف فيها على الحدود الكويتية — العراقية ، إلى مدينة البصرة العراقية حيث بقى فيها يومين راجت خلالهما شائعات عن اسم الدولة التى قد يلجأ إليها ، فترددت أسماء باكستان والهند والجزائر وسوريا ، الا ان (الخمينى)

غادر مدينة البصرة يوم ٥ أكتوبر فى طريقه إلى باريس حيث وصلها الساعة الثانية والعشرين دقيقة بالتوقيت المحلى لباريس ، فى جو من الهدوء والسرية ونقل بواسطة اتباعه إلى مكان غير معلوم ، هو المسكن الخاص لبنى صدر .

وقال اعوانه ان مسئولين فى قصر الاليزيه قد عقدوا اجتماعا بالخمينى ، وطلبوا منه الامتناع عن ممارسة أى نشاط سياسى ما دام على أرض فرنسا ، الا ان (الخمينى) لم يتعهد بشىء ، كما انه لم يطلب حق اللجوء السياسى من الحكومة الفرنسية ، التى منحته تأشيرة دخول سياحية ، تجعل له الحق فى الاقامة لمدة ثلاثة أشهر .

والواقع ان خروج (الخمينى) من العراق هو أحد النقاط الغامضة التى توجب توخى الحذر عند نسبتها إلى (الشاه) ، أو إلى الرئيس (صدام حسين) ، إذ أن (الشاه) كان قد أصبح كحاكم ، فى مرحلة يطلق عليها فقهاء القانون (مرحلة مرض الموت) التى يصعب فيها التعرف على مدى ما تعبر عنه تصرفات مريض على مشارف الموت ، عن إرادته الحرة بعيداً عن الضغوط التى يمارسها إزاءه ورثته والطامعون فى تركته والمجندون ضده من قوى خارجية ، فى وقت يبلغ فيه من الضعف حداً تنهار معه مقاومته وتتلاشى اراداته .

فقد كان (الشاه) يعيش فى هذا الوقت وسط ضغوط هائلة ومتعددة من الجانب الأمريكى الذى كان يرسل إليه بنصائح حسبت نتائجها سلفاً ، وبعناية فائقة ، وذلك اما عن طريق الاتصال التليفونى المباشر بين الرئيس الأمريكى والشاه ، واما عن طريق المشورة التى يقدمها السفير الأمريكى فى طهران ، والذى كان يكاد يقيم بصفة دائمة فى قصر (نيافاران) ، وإما عن طريق التصريحات التى تصدر باسم البيت الأبيض ، وتحمل توصيات تستهدف توجيه مسار الأحداث ، واما عن طريق المقترحات التى يقدمها مستشارو (الشاه) من العسكريين والسياسيين المعروفين بارتباطهم الشديد بالولايات المتحدة والمصالح الأمريكية ، وهذه نقطة هامة للغاية ،

يجب أن يضعها المؤرخون لهذه الفترة من حياة إيران فى حسابهم إذا أرادوا توخى العدالة وتحرى الحقيقة .

وأياً كان الأمر ، فقد كان خروج (الخمينى) من العراق واقامته فى باريس نقطة تحول جديدة ، لا فى مسيرة الثورة الإيرانية فحسب ، ولكن فى التطور التاريخى للعلاقات الإيرانية - العراقية التى تحولت بعدها إلى قنبلة موقوتة لم تلبث ان انفجرت محدثة هذا الدوى الهائل ، الذى تابع العالم أحداثه الدامية وآثاره بعيدة المدى .

اية الله الخمينى فى باريس

بعد أن وصل آية الله (الخمينى) إلى باريس فى السادس من أكتوبر ١٩٧٨ ، وأقام أربعة أيام فى مسكن (الحسن بني صدر) ، قبل ان ينتقل إلى ضاحية (نوفيل لو شاتون) ثار تساؤل حول حقيقة موقف فرنسا ، حين قررت السماح للخمينى بالدخول إلى باريس .

ولقد تعددت الآراء حول هذا الموضوع فقد قيل إن (الشاه) وافق على ذلك ، وأن هذه كانت احدى أخطائه ، وقد سأل الأستاذ (أنيس منصور) الكاتب الصحفى المصرى المعروف ، الشاه عندما كان فى مصر ، عما إذا كان ذهاب (الخمينى) إلى باريس من تدبير (الشاه) ، فنفى (الشاه) ذلك ، وقال ان الفرنسيين سألونا ما الذى نفعله بهذا الرجل ولم نجد ما نقوله لهم ، وسواء بقى فى باريس أم فى همبورج فالمعنى واحد ، ثم سأله (أنيس منصور) عن رأيه فيما يقال بأن الرئيس (جيسكار ديستان) هو الذى نقل إلى رؤساء الدول الغربية فى جزيرة (جوا ديلوب) تفاصيل ما جرى فى إيران ، وان الرئيس الفرنسى هو الذى طلب من الرئيس (كارتر) ان يتصل بالخمينى .

فأجاب (الشاه) بأنه سمع هذا ، ولكنه لا يعرف التفاصيل بالضبط وان كان يستطيع ان يتهكن ببعضها ، فسأله ومن الذى ساعد (الخمينى) فقال : « لا *أعرف ، ولكن كل ما استطيع أن أقوله هو ، ان هناك إرادة ما شاءت ان اخرج لانني كنت مستقلا فى تفكيرى وتدبيرى ورسم مستقبل بلادى ، ولعلى كنت مستقلاً أكثر مما يجب ... انني الآن أرى كل شيء بوضوح ، لقد صدقت الغرب كالأعمى ، وانني أخذت قضية صداقة الغرب شيئاً مسلماً به ... لقد كنت أعمى ، وبعد ان استسلمت لهذه الصداقة ذهبت بسرعة إلى ما تمنيته لبلادى ، وأعطيت أكثر مما تستطيع ان تهضمه »* .

على ان ثمة تحليلاً يقول ان فرنسا كانت على عين اليقين من قواعد لعبة الأمم ، وموازين القوى الدولية ، والاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة ، التى اصدرت على (الشاه) حكماً بالموت وان نهايته لم تعد سوى مسألة وقت ، ولذلك كان من مصلحة فرنسا ان تنظر إلى الأمام ، وان تقدم للخمينى خدمات تحصل على ثمنها عندما يعود (الخمينى) إلى إيران ، حيث كانت قد دخلت مع (الشاه) فى مشاريع هامة للغاية ، الأمر الذى حذرتهما منه الولايات المتحدة ، حين بعث لهما الرئيس (كارتر) بعد تسلمه الرئاسة بنائبه (وولتر مونديل) لابلاغهما ان واشنطن ستعارض ابتداءاً من ذلك الوقت (أى أثناء حكم الشاه) بيع تكنولوجيا الطاقة النووية إلى العالم الثالث ، ووجهت واشنطن نقداً إلى صفقة ألمانيا الغربية النووية إلى البرازيل ، وكذلك وعد فرنسا لباكستان ببيعها التكنولوجيا النووية .

كذلك كانت فرنسا ستقوم بتنفيذ مشروع المترو فى طهران ، وهو مشروع اقتصادى ضخم ، كانت ستساهم فيه ثلاث شركات فرنسية وتبلغ قيمته نحو مليار فرنك فرنسي ، لذلك فإن أصحاب هذا الرأى يعتقدون ان فرنسا كانت تنظر إلى كل هذا حين سمحت للخمينى بدخول باريس واعداد مقر آمن له فى (نوفيل لو شاتو) ، ويرون ان فرنسا تكون بذلك قد حققت نصراً سياسياً على سائر حليفاتها الغربيات لا سيما أمريكا وبريطانيا ، وان رجوع فرنسا إلى طهران لاستطلاع رأيها

فى قبول (الخمينى) كان ذلك من باب اللياقة الدبلوماسية ، لأن (الشاه) كان ما زال فى السلطة .

ولذلك كم كان سرور السلطات الفرنسية عظيماً عندما لم يمانع (الشاه) فى ذلك ، وحتى عندما خرج (الخمينى) عن نطاق قواعد اللجوء السياسى وقام بنشاطات إعلامية واسعة ضد (الشاه) بواسطة أشرطة الكاسيت وبالاحاديث للصحف وأجهزة الاعلام ، أوفدت الحكومة الفرنسية إلى مقر (الخمينى) أحد موظفى قسم البروتوكول فى وزارة الخارجية ، حيث قرأ على مسامع (الخمينى) بنود اللائحة القانونية ، التى ينبغى أن يلتزم بها اللاجىء السياسى على الأرض الفرنسية .

كان ذلك أيضاً مجرد إجراء شكلى ترك ابتسامة الارتياح على وجه (الخمينى) ومستشاريه ، لا سيما وان السلطات الفرنسية بادرت بعد هذا الاجراء إلى مد تصريح الاقامة لآية الله (الخمينى) ، الذى كان قد دخل البلاد بتأشيرة سياحية لمدة ثلاثة أشهر ، وأن الحملة الإعلامية ضد (الشاه) من جانب (الخمينى) لم تتوقف بعد (التحذير البروتوكولى - أو المراسمى) وبذلك كان الرئيس الفرنسى (جيسكار ديستان) يأمل أن يحقق لفرنسا فى إيران ما بعد (الشاه) ، ما سبق ان حققه لها الرئيس الفرنسى (شارل ديجول) عام ١٩٦٧ مع (جمال عبد الناصر) والعرب من مكانه ممتازة ، بسبب موقفه من العدوان الإسرائيلى عام ١٩٦٧ وما تلاه من تطورات ، إذ كان رد (ديجول) آنذاك على الحملة التى وجهها له خصومه فى فرنسا وأوربا أن قال : *« إن سائر الدول الغربية الأخرى تقف بلا تحفظ إلى جانب إسرائيل ، فإذا لم تتخذ فرنسا هذا الموقف الايجابى من العرب ، فسيكون ذلك بمثابة دفعهم إلى أحضان السوفيت طلبا للحماية بسبب تحيز الغرب السافر إلى جانب إسرائيل »* .

ولعل مما يؤكد ذلك أن السفير الفرنسى فى طهران كان قد أرسل فى أوائل شهر مايو ١٩٧٨ تقريراً إلى حكومته يؤكد فيه أن أيام (الشاه) قد باتت

معدودة ، وأن الوضع فى إيران على عتبة تطورات جديدة هامة ، وبعد ذلك بنحو ثلاثة أسابيع أجرى مندوب (لوموند) مع (الخمينى) أول حديث سياسى يدلى به (الخمينى) للصحافة العالمية والغربية بصفة خاصة ، ووضعت له أسئلة تجعل اجابات الرجل عليها تعطيه صفة رجل الدولة الذى يتمتع برؤيا سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وايديولوجية ، محلية وعالمية ، وكان ذلك بمثابة نفض الغبار من على شخصية (الخمينى) وتقديمه للعالم فى ثوب جديد كزعيم جديد لإيران .

ولقد كان السفير الفرنسى فى إيران بعد رحيل (الشاه) وعودة (الخمينى) إلى إيران ، يتمتع بحصانات كبيرة وحرية حركة لم يتمتع بها سفير أجنبى سواه ، حتى أن السفير المغربى آنذاك فى طهران ، (الهادى الغالى) والذى كان فى وضع يشبه تحديد الاقامة ، حيث كان مضيقاً عليه ومفروضاً عليه فى منزله أحد حراس الثورة ، ومحظوراً عليه أن يتحرك بدونه ، والا تحمل عواقب ما قد يتعرضه له من أخطار ، ذلك السفير المغربى استطاع ، وبالاتفاق مع السفير الفرنسى ، أن يغادر إيران على إحدى الطائرات الفرنسية ، التى كانت قد خصصت لنقل الرعايا الفرنسيين فى إيران ، وحضر إلى مطار (مهر أباد) الدولى فى سيارة السفير الفرنسى ، التى دخلت بهما حتى باب الطائرة الفرنسية وسط تحية واحترام اعضاء لجان الثورة ، وصعد السفير المغربى إلى الطائرة وظل فى حالة اضطراب وقلق شديدين - كما ذكر لنا - حتى غادرت الطائرة الاجواء الإيرانية ، لأنه كان يخشى ان تكتشف السلطات الإيرانية الأمر فتعيد الطائرة ، وهو ما لم يحدث وذلك بسبب اقامة (الشاه) فى المملكة المغربية .

.. والشاه فى إيران يعترف بالثورة

أمام هذه التطورات السريعة والمتلاحقة ، ظهرت اجتهادات كثيرة حول مستقبل الوضع فى إيران ، فقد كانت هناك فكرة قيام حكومة عسكرية تعيد الأمن والنظام إلى البلاد ، وتعطى (الشاه) فسحة من الوقت لتدبير الموقف مع المعارضة ، وحتى تستعيد الحكومة سيطرتها على ثروتها البترولية ، ليكون لها صوت مسموع فى المؤتمر القادم لمنظمة الأوبك ، والذى كان سيعقد فى شهر ديسمبر عام ١٩٧٨ ، ثم لتقوم ببعض الاصلاحات الهامة والضرورية والعاجلة ، التى تزيل التناقضات التى أبرزتها المعارضة ، لذلك كلف (الشاه) المارشال (غلام رضا أزهرى) رئيس أركان الجيش الإيرانى بتشكيل الحكومة ، التى اختار أغلبها من بين زملائه العسكريين ، الذين يحظون بثقة الولايات المتحدة .

ولقد وجه (الشاه) بيانا إلى الأمة قدم فيه تعهداً صريحا بأن تكون الحكومة العسكرية مؤقتة ، تمهد لقيام حكومة وطنية مدنية فى أسرع وقت ممكن لاقرار الحريات الأساسية ، ولاجراء انتخابات حرة ، ولتنفيذ احكام الدستور ، كما تعهد (الشاه) فى بيانه للشعب الإيرانى ، بألا يعود الفساد السياسى والمالى إلى البلاد

وألا تتكرر أخطاء الماضي ، كما حاول (الشاه) إرضاء مشاعر رجال الدين والمفكرين والشباب ، وناشدهم الدفاع عن حرية واستقلال البلاد .

ولقد اعترف (الشاه) لأول مرة بشرعية الثورة ، حيث قال « *انه لا يستطيع الا أن يؤيد الثورة كتعبير عن أحاسيس الشعب وغضبه* » ، وان كان قد ألمح إلى محاولة الآخرين الاستفادة منها ، مستهدفين قطع تصدير البترول الذى تتوقف عليه حياة البلاد واقتصادها ، وكرر (الشاه) مستعطفا ابناء الشعب الإيرانى ، ذلك القسم القاطع الدلالة حين قال :

« *إننى بأعتبارى مليككم قد أديت القسم على صيانة وحدة أراضى البلاد ، والوحدة الوطنية ، والمذهب الشيعى الاثنى عشرى ، أكرر مرة أخرى قسمى أمام الشعب الإيرانى ، واتعهد بألا تتكرر أخطاء الماضى وانتهاكات القانون والظلم ، والفساد والعمل على جبر الأخطاء من كل النواحى ، كما أتعهد بمجىء حكومة وطنية فى أسرع وقت ممكن لاقرار الحريات الأساسية وإجراء انتخابات حرة ليتم بذلك تنفيذ الدستور بأكمله* » .

وقد حرص (الشاه) على ان يرضى كبرياء علماء الشيعة والتودد إليهم ، بأعتبارهم رأس الحربة المستخدمة لقلب نظام حكمه ، فقال :

« *انى أطلب من أصحاب السماحة السادة العلماء ورجال الدين الأفاضل ، والقادة الروحيين الدينيين للمجتمع وحماة الإسلام وخاصة المذهب الشيعى ، أن يسعوا بارشاداتهم ودعوتهم لأبناء الشعب للالتزام بالهدوء والنظام حفاظا على البلد الشيعى الوحيد فى العالم* » .

وقد أكد (الشاه) للشعب الإيرانى « *انه معه فى ثورته ضد الاستعمار والظلم وانه سيقف إلى جانبه من أجل الحفاظ على وحدة البلاد وسيادتها* » .

وكان (الشاه) قد راعى فى اختياره رئيس الوزراء الجديد المارشال (غلام رضا

أزهرى) مواصفات خاصة منها أنه لم يشتغل بالسياسة من قبل ، ولم يتول أى منصب سياسى طوال حياته منذ تخرج من الكلية الحربية فى طهران عام ١٩٣٥ ، كما انه كان من الذين يحظون بثقة الولايات المتحدة فى منصبه كرئيس للأركان ، حيث كان المارشال (أزهرى) قد تابع بعد تخرجه من الكلية الحربية دراسته العسكرية فى الولايات المتحدة ، كما سبق ان اختير ممثلا لإيران فى اللجنة التابعة لحلف (السنتو) ، بل وعين رئيساً بالوكالة للجنة العسكرية للحلف ، كما صحب (الشاه) فى زيارته لكل من افغانستان وفرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا والاتحاد السوفيتى .

الحكومة العسكرية تواجه التحدى

فور تكليف (الشاه) للمارشال (ازهرى) بتشكيل الحكومة ، حدد (أزهرى) المهمة الأساسية لوزارته ، التى قال انها تتركز فى تحقيق الأهداف التى حددها (الشاه) فى خطابه إلى الشعب ، وحاول (أزهرى) كما فعل (الشاه) و (شريف إمامى) من قبله ، استرضاء رجال الدين والتودد إليهم ، وذلك من خلال اتهامه لمن وصفهم (بالمخربين المحترفين ، الذين بلغوا من التدريب حداً جعلهم يبطلون مفعول الغاز المسيل للدموع ، ويتفننون فى اثارة الحرب الباردة بين قطاعات الشعب) ، كما اتهم (أزهرى) حزب (توده) الشيوعى صراحة ، ولكن دون ذكر اسمه ، بالتأثير المتعمد على مجرى الأحداث ، فقد كانت الحكومة قد اذاعت أكثر من مرة أنها تمكنت من ضبط أسلحة مخبأة فى قرى تقع شمال إيران بالقرب من الحدود الإيرانية مع الاتحاد السوفيتى ، وهى أسلحة روسية ، وهذا الاتهام كرره بعد ذلك آية الله (الخمينى) فى مواجهة السفير الروسى فى إيران ، وهو ما سيأتى فى موضعه .

وحتى لا يقتصر موقف حكومة المارشال (أزهرى) العسكرية ، على مجرد الوعود التى ملها الشعب الإيرانى وفقد بسببها الثقة فيمن تصدر عنهم ، سارع

(أزهرى) إلى ألقاء القبض على رؤوس الفساد التى تعتبر المسئولة الحقيقية عن تدهور العلاقات بين (الشاه محمد رضا بهلوى) وبين الشعب الإيرانى ، وذلك بدرجات متفاوتة حسب المواقع التى كان يحتلها كل منهم ، وهؤلاء الرؤوس هم :

١ - *الجنرال نعمة الله نصيرى* ، قائد جهاز (السافاك) ، المسئول الأول عن عمليات الارهاب والتعذيب والتصفيات الجسدية للمعارضة الإيرانية .

٢ - *أمير عباس هويدا* ، رئيس الديوان الامبراطورى ، ورئيس الوزراء قبل ذلك مباشرة لاثنى عشر عاماً ، والذى كان رغم نزاهته ، يتهمه خصوم النظام بأنه أحد المسئولين الرئيسيين عن الفساد وكبت الحريات ، وتعزيز سلطة (السافاك) الارهابية ، حيث كان مدير (السافاك) حسب التسلسل الوظيفى تحت الاشراف المباشر لرئيس الوزراء أمير عباس هويدا ، وان كان ذلك لا ينفى ان مدير السافاك كانت له سلطات فعلية قوية تجعله فوق رئيس الوزراء نفسه .

٣ - *منوتشهرى عزمون* ، وزير الدولة للشئون التنفيذية فى حكومة (شريف إمامى) ومحافظ اقليم فارس حيث كان قوى الشكيمة فى اقليمه بالنسبة للمعارضة .

٤ - *منوتشهرى تسليمى* ، وزير التجارة السابق ، الذى وقعت فى عهده فضائح وسرقات كثيرة منها فضيحة لبن أطفال المدارس ، الذى اتضح انه كان غذاءاً للكلاب ، وفضيحة صفقة السكر التى حدث فيها اختلاس مالى كبير .

٥ *إيراج وحيدى* ، وزير الطاقة السابق ، الذى وقعت فى عهده فضائح أيضاً فى محطات توليد الكهرباء واختلاسات ورشاوى تقاضاها المسئولون الإيرانيون من بيوتات الخبرة الأجنبية التى قامت بدراسة الجدوى لهذه المشروعات ، وكذلك الشركات التى قامت ببنائها ، حيث ظهر الخلل فى محطات الكهرباء فى مدينة طهران مثلاً ، حتى وصل الأمر إلى قطع التيار فى المدينة كل يوم ما يزيد على أربع ساعات تتعطل خلالها المصاعد وأجهزة

التبريد والعمليات الجراحية فى المستشفيات ، وقد تم اتهم البعض المعارضة ، بأرتكاب عمليات تخريب متعمدة فى هذه المنشآت .

كما ألقى القبض على وزير الزراعة ومدير البوليس وغيرهم ، مما يضيق المجال عن ذكرهم ، حتى وصل عدد المقبوض عليهم على يد حكومة (أزهرى) إلى نحو ثلاثمائة شخصية اتهموا كلهم بالفساد ، واعلنت حكومة (أزهرى) عزمها القاطع على تتبعهم بالتعاون مع هيئة البوليس الدولية (الانتربول) ووضع أموالهم تحت سيطرة الدولة ومحاكمتهم غيابيا ، فى حالة عدم عودتهم إلى البلاد .

ولقد زاد عدد الشخصيات المشبوهة والمتهمة بالفساد ، عندما وزع أنصار (الخمينى) من موظفى البنك المركزى الإيرانى منشورا يتضمن قائمة بأسماء الشخصيات التى قامت بتهريب أموالها خارج البلاد ومنهم (جمشيد اموزجار) وزير البترول ووزير الداخلية ورئيس الوزراء السابق ، الذى قيل إنه تعلل بمرض زوجته وسافر خارج البلاد ، وقد اتهم البعض (أموزجار) انه هو الذى دق أول إسفين فى عرش (الشاه) حين تعمد لسبب غير معلوم ، تخفيض مخصصات رجال الدين من الأوقاف والحبوس ، الأمر الذى عمّق كراهيتهم للشاه ووسع من الفجوة بينهم وبينه ، وقد تم تهريب هذه الأموال بأيعاز من شركة (بريتش بتروليم) البريطانية ، التى عملت على تهريب رأس المال الإيرانى إلى الخارج من خلال البهائيين واليهود .

لقد كان الهدف الأساسى من خطوة الماريشال (أزهرى) هذه ، أى محاكمة رؤوس الفساد ، انه بالاضافة إلى ما سبق ذكره من أهدافه السياسية ، كان يريد تبرئة (الشاه) من مسئولية الفساد والارهاب اللذين سادا البلاد ، وقد كتبت بعض النشرات التى ظهرت فى طهران فى غياب الصحف الإيرانية بعد اعلان اضرابها ، احتجاجا على الرقابة وتدخل العسكريين فى أعمالها ، فقد ذكرت هذه النشرات أن (أمير عباس هويدا) رئيس الوزراء ثم وزير البلاط السابق ، كان يتعمد أن يقدم لكل قرار وزارى تتخذه الحكومة ، بعبارة تقول (بناءا على أمر الشاه) ، (تنفيذا لتعليمات الشاه) ، وذلك حتى يلصق المسئولية بالشاه ويحمله من حيث

لا يدرى تبعة كل اخطائه ، فى الوقت الذى استطاع فيه (هويدا) بالتعاون مع الجنرال (نصيرى) مدير (السافاك) فرض العزلة على (الشاه) ، فلم يعد يعلم شيئا عن حقائق الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى البلاد ، بعد أن أغرقوه بالتقارير - الوردية ، وبأختلاق المؤامرات وبالكلمات المعسولة ، وبالخطب المليئة بكلمات التملق والنفاق غاضين البصر عن بؤر الفساد التى يتحكم فيها الصنف الردىء من الرجال والانتهازيين .

وتأكيد لتبرئة (الشاه) أعلن الماريشال (أزهرى) أنه ينطلق لمقاومة الفساد غير خائف من أحد ، لأن (الشاه) نفسه قد أعطاه الحرية المطلقة فى تتبع الفساد والقضاء عليه ، أيا كان موقعه ، حتى ولو وصل الأمر إلى الأسرة المالكة ذاتها ، وتأكيدا لذلك لم يلبث (الشاه) أن أمر بتشكيل لجنة برئاسة وزير العدل للتحقيق فى جميع أموال وممتلكات جميع أعضاء العائلة المالكة ، وكيفية امتلاكها ، وتقرر ان تباشر اللجنة أعمالها فورا ، فى الثانى من شهر ديسمبر ١٩٧٨ ، وقد أطلق على هذه اللجنة (لجنة التدقيق أو التحرى) .

كما نجحت حكومة الماريشال (أزهرى فى تشغيل حقول البترول ومصفاته ، بحيث عاد الأمر فيها إلى ما كان عليه قبل الاضراب ، وتعتبر هذه الانجازات الثلاثة : *مقاومة الفساد ، مراجعة القوانين ، اعادة تشغيل حقول البترول بمعدلها الطبيعى ،* من الايجابيات التى تحسب للحكومة العسكرية ، والتى اراد بها الماريشال (أزهرى) أن تكون دليلا على حسن نيته ، وقد طالب (أزهرى) البرلمان فى مقابل ذلك ، بأعطائه المزيد من الوقت ، ونال الثقة بالفعل بحكومته بأغلبية ١٩١ صوتا مؤيدين و ٢٧ صوتا معارضين و ١٦ صوتا ممتنعين ، ولقد كان استقبال مجلس النواب للماريشال (أزهرى) أفضل كثيرا مما استقبل به سلفه (شريف أمامى) .

ولقد كان من بين صور الحرب النفسية ذات المغزى العميق ، تلك الحرب النفسية التى خطط لها بعناية خبراء متخصصون فى أجهزة المخابرات المحلية والعالمية ، ترويج شائعة من خلال بعض وكالات الأنباء والاذاعات الأجنبية ، تقول انه سيتم

قريبا تشكيل مجلس للوصاية على العرش فى ايران ، كرسالة تؤكد ان (الشاه) سيغادر ايران ، وان الثورة قد حققت نتائجها المرجوة ، مما جعل وزارة الاعلام والسياحة والوكالة الرسمية للأنباء تنفى بشدة الاشاعة ، وتصفها بأنها مجرد اكذوبة لا أساس لها من الصحة .

واذا كانت هذه هى الايجابيات البارزة للحكومة العسكرية ، إلا أنها جوبهت بتحديات خطيرة ، اذ لم تكد تمر إلا عدة أيام على قيامها ، حتى احتجبت كافة الصحف الإيرانية احتجاجا كاملا مدة شهر تقريبا ، وهو أمر لم تشهد له ايران من قبل مثيلا ، لا سيما وأن موظفى أجهزة الاعلام الرسمية قد تضامنوا مع زملائهم الصحفيين ، الأمر الذى فرض الصمت السياسى والصحفى والاعلامى على ايران وعزلها عن العالم وتركها فريسة للشائعات واجتهادات المراسلين الأجانب ومنشورات المعارضة ، ويرجع هذا الاضراب إلى الرقابة العسكرية التى فرضتها حكومة (أزهرى) بعد أن كان (شريف امامى) رئيس الوزراء السابق ، قد تعهد كتابة لممثلى الصحافة بعدم التدخل مطلقا فى شئون الصحفيين ، وهو الأمر الذى لم تحترمه حكومة (أزهرى) .

كذلك واجهت حكومة (أزهرى) تحديا من جانب طلبة الجامعات الذين اشاعو الفوضى فى العاصمة ، واحرقوا تمثال (الشاه) حتى اضطرت الحكومة الى اغلاق المدارس والجامعات ، إلى ما بعد ذكرى الحداد على مقتل الامام الحسين رضى الله عنه والتى يجرى الاحتفال بها فى التاسع والعاشر من شهر محرم من كل عام هجرى .

كما كان من اخطاء الماريشال (أزهرى) انه بالرغم من اعلانه استعداده الشخصى واستعداد (الشاه) لمقابلة الدكتور (كريم سنجابى) زعيم الجبهة الوطنية ، والتباحث معه وفى الوقت الذى كان يوجد فيه (سنجابى) فى منزله ، يتهيأ لالقاء بيان فى مؤتمر صحفى دعا إليه المراسلين الأجانب ، القى عليه القبض امام أعينهم ، بتهمة الاخلال بأمن البلاد ومخالفة الدستور ، إلا ان السبب الحقيقى كان

هو مضمون البيان نفسه الذى كان سيلقيه أو يسلمه للمراسلين الأجانب ، الذى كان يتضمن اعلان (كريم سنجابى) كزعيم للمعارضة العلمانية ، أنه قد تم الاتفاق بينه وبين آية الله (الخمينى) على أن يتم استفتاء شعبى على الملكية فى ايران ثم على شخص (الشاه) نفسه ، كما تم الاتفاق بين الاثنين على قيام حكومة اسلامية ديمقراطية .

ولقد اختلفت الآراء حول سلامة هذا الاجراء من جانب المارشال (أزهرى) ، فقد كان البعض يرى فيه عملا قد جانبه الصواب ، لأنه يعتبر خديعة من الحكومة لكريم سنجابى ، لأن ترحيب (الشاه) بلقائه بعد عودته من باريس هو الذى شجعه على العودة ، كما أن إلقاء القبض على (سنجابى) سيكون بغير شك عبرة لأية الله (الخمينى) تجعله على حق حين يرفض العودة إلى ايران ما دام (الشاه) فيها ، وأهم من ذلك أن القاء القبض على (سنجابى) على هذا النحو ، سيقطع الطريق على محاولات (الشاه) لاجراء الحوار مع المعارضة ، التى تأكدت من حرص الحكومة على الاعلان ان الحوار ما زال يجرى مع (كريم سنجابى) فى معتقله ، والذى كان يقوم به الجنرال (ناصر مقدم) المدير الجديد للسافاك ، حيث كان من البديهى أن الكبرياء الوطنى والشخصى لكريم سنجابى يحتمان عليه ان لا يقبل حواراً وهو رهن الاعتقال ، كما ان اعتقال (كريم سنجابى) ، دعم مركزه القيادى والشعبى ووثق من عرى تحالفه مع آية الله (الخمينى) ورجال الدين .

وكان هناك من يقول إن القاء القبض على الدكتور (سنجابى) قد جاء بإيعاز من الولايات المتحدة ، بعد أن أخطرتها الحكومة الفرنسية التى كانت تراقب تحركات (الخمينى) واتصالاته ، بنتائج مباحثات الخمينى وسنجابى فى باريس ، مما جعل (الشاه) يضع حدا لحرية (سنجابى) فى التحرك ، وبذلك نجح أصحاب المصلحة فى قطع خط الرجعة على (الشاه) وهو يحاول اعادة بناء الجسور مع الحركة الوطنية الأمر الذى كان تفكير الولايات المتحدة قد تجاوزه واستقر على اقامة حكومة دينية ، وهو ما اوحت به إلى (الشاه) من خلال عملائها المحيطين

به ، الذين اقنعوه بأنه فى حاجة إلى حكومة عسكرية قادرة على إحكام قبضتها على الوضع فى البلاد حتى تمر فترة الحداد الدينى فى ذكرى عاشوراء ، بعدها يمكن للشاه أن يبحث عن البديل المناسب .

ولقد ثبت ان (اردشير زاهدى) هو الذى كان يشيع أن (الشاه) قرر التنازل عن العرش ، حتى أن (زاهدى) حرض ولى العهد (الأمير رضا) على الادلاء بتصريحات أثناء وجوده فى الولايات المتحدة للتدريب كطيار ، يعلن فيها أنه على استعداد لتولى السلطة فى ايران والاستفادة من اخطاء الماضى ، الأمر الذى كذبه (الشاه) بشدة ، واستدعى ابنه من الخارج على عجل ، وأعلن (الشاه) فى تصريح صحفى أن إبنه فى حاجة إلى خبرته وتجربته هو شخصيا ، لمدة لا تقل عن اثنى عشر عاما قبل أن يتولى العرش ، وهذا يعنى بوضوح أن (الشاه) كان يأمل أنه سيبقى ملكا طوال هذه المدة ، ولكن كما يقول المثل (*تقدرون فتضحك الأقدار*) .

بداية العد التنازلى

لقد كانت الفترة من أول المحرم حتى العاشر منه (٢/ ١٢/ ١٩٧٨) هى الفترة التى تقرر فيها مصير حكومة الماريشال (أزهرى) حيث أن مراسم الحداد التى ينغمس فيها الشعب الإيرانى قد استغلتها المعارضة ورجال الدين ، استغلالا جيدا ، حيث صعَّدت من نشاطها ضد حكومة (أزهرى) وخاصة بعد بداية ساعات حظر التجول حيث كان يقع العديد من القتلى والجرحى ، وتتحول الشوارع إلى ميادين حقيقية للقتال ، حتى اقتنع المراقبون فى طهران أن (الشاه) أصبح الآن ، وأكثر من أى وقت مضى ، يواجه أعظم تحدى يوشك معه مصير النظام كله أن يتقرر ، الأمر الذى سيكون بمثابة نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الامبراطورية الشاهنشاهية .

ولقد تكررت مرة أخرى الشائعة التى تقول إن (الشاه) قد حزم أمره وقرر التنازل عن العرش لابنه ، على أن يتكون مجلس للوصاية يشرف على إعداد ولى العهد لتسلم الحكم عند بلوغه السن القانونية ، وربط الناس بين هذه الاشاعة وبين حضور (أردشير زاهدى) ، سفير ايران فى واشنطن ، والذى كان كما قلنا من قبل

على اتصال دائم ببريجنسكي مستشار الرئيس كارتر ، وترددت أقوال بأن (زاهدى) جاء إلى طهران لينقل إلى (الشاه) الرأى النهائى للولايات المتحدة بهذا الصدد .

وعلى الجانب الآخر ومنذ ٧ ديسمبر ١٩٧٨ ، اعتقد المراقبون آنذاك أن السفير الأمريكي فى واشنطن قد أصدر فى هذا الوقت ، الحكم بالموت على (الشاه) حيث بعث بتقرير إلى حكومته فى واشنطن يقول فيه ، إن الضرورة قد باتت تقضى بتشكيل حكومة مدنية بدعم من الجيش ، الأمر الذى يتطلب استدعاء العناصر الباقية على قيد الحياة من أقطاب الجبهة الوطنية التى أسسها (مصدق) قبل ثلاثين عاما ، وهم من السياسين القدامى الذين تتراوح أعمارهم بين ستين وثمانين عاما .

وكان (بريجنسكى) قد أمر بتشكيل لجنة لدراسة المشكلة ، وهى (اللجنة الخاصة للتنسيق) والتى تتألف من أربعين عضوا من المهتمين بايران ، وكان (موندل) نائب الرئيس الأمريكي يؤيد اقتراح السفير ، بالاضافة إلى أن (جورج بول) مستشار الرئيس كارتر كان قد بعث هو الاخر فور وصوله إلى طهران ، بتقرير قال فيه بأن الملكية فى ايران قد استنفدت أغراضها ، وأنه ينبغى على (الشاه) أن يرحل فى أقرب فرصة ، وبالرغم من ذلك وكصورة من صور التناقضات الأمريكية التى اربكت (الشاه) وشلت حركته ، أن زوجة الرئيس كارتر (روزالين) بعثت بعدة رسائل للشهبانو (فرح) تؤكد لها فى كل رسالة منها أن أمريكا ستدعم زوجها وتؤيده كل التأييد ، وأن كل شىء سيكون على ما يرام .

ويقول (بريجنسكى) فى مذكراته إنه عقد اجتماعا فى مكتبه حضره عدد من المهتمين بايران وخاصة ، (سيروس فانس) و (جورج بروان) و (وولتر موندل) ، واتفقوا على أن يرسل سايروس فانس رسالة إلى السفير (سولفان) فى طهران يحدد له فيها الأمور الآتية :-

١ - أن استمرار الغموض الحالى يضعف الروح المعنوية للجيش كما يهز الثقة السياسية .

٢ - إذا أمكن فى وقت قريب تشكيل حكومة مدنية ، تكون معتدلة وتستطيع العمل مع الولايات المتحدة ومع (الشاه) ، وتحافظ على الأمن والنظام ، فإن هذا يكون هو البديل المفضل بلا شك .

٣ - أما إذا كان هناك غموض بشأن ميول هذه الحكومة ونزعتها ومقدرتها على الحكم ، أما إذا كان الجيش مهددا بمزيد من التصدع فإن على (الشاه) أن يختار دون تأخير حكومة عسكرية حازمة تنهى القلاقل وأحداث العنف وسفك الدماء ، أما إذا كان (الشاه) يعتقد أن هذا البديل غير ممكن فلعله يريد النظر فى موضوع تشكيل مجلس للوصاية .

٤ - أن يبلغ (الشاه) بما سلف وأن يوضح له أن دعم الولايات المتحدة مستمر ، لكن من الضرورى إنهاء حالة الغموض المستمرة .

وكانت هذه الرسالة واضحة الدلالة على أن الولايات المتحدة تريد شيئا ، لكنها تخفيه بين أشياء أخرى ، ألا وهو مغادرة الشاه لإيران ، بعد تشكيل لجنة للوصاية على العرش لإنهاء حالة الغموض التى تسود إيران أى ليتأكد رجال الثورة أن نظام حكم (الشاه) قد انتهى إلى غير رجعة .

ولكن (الشاه) كان قد أقال حكومة (أزهرى) قبل أن تصله الرسالة ، وكلف (شهبور بختيار) بتشكيل وزارة إئتلافية جديدة ، الأمر الذى تم فى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٨ .

وبعد ثمانية أيام فقط من قرار (الشاه) تكليف (شهبور بختيار) بتشكيل الوزارة ، أعلن (سيروس فانس) وزير الخارجية الأمريكى فى واشنطن ، أن الشاه سيغادر إيران فى إجازة قصيرة .

وتقول الأميرة (أشرف) الشقيقة التوأم للشاه ، إنها عرفت فيما بعد أنه خلال الأيام الثمانية هذه ، عقد اجتماع القمة الغربى فى جزيرة (جواديلوب) ، والذى

ضم رؤساء (أمريكا) و (فرنسا) و (بريطانيا) و (المانيا الغربية) ، والذى بحث الموقف فى إيران ، وتقول الأميرة (أشرف) إنها تعتقد أنه فى هذا الإجتماع بالتحديد ، اتخذ قادة الغرب قرارهم بأن تكون إجازة (الشاه) بلا عودة ، وبذلك لم تكن هناك أية فرصة أمام حكومة (بختيار) بعد أن تراجع (الخمينى) عن موافقته على الإجتماع به ، بعد أن اطمئن تماما إلى نوايا الأمريكيين نحو (الشاه) ، فغير (الخمينى) موقفه لأنه تأكد أنه سيعود قريبا إلى إيران وسيفرض مشيئة على خصومه(*) .

(*) مذكرات الأميرة أشرف بهلوى .

من هو شهبور بختيار ؟

قبل أن نتعرض للمفاوضات التي بدأت في باريس بين الولايات المتحدة وبين آية الله (الخمينى) نقدم لمحة عن (شهبور بختيار) ، الذى كان عمر وزارته أقصر عمر شهدته وزارة قبله في إيران ، فلقد عرف (شهبور بختيار) كواحد من الوطنيين الإيرانيين ، الذين خدموا في أسبانيا ضد الجنرال (فرانكو) ، كما ساهم فى المقاومة الفرنسية ، ووقف ضد سلطان (الشاه) فأودعه فى السجن مرتين ، وعاش فيه بضع سنين ، كما كان (بختيار) عضواً فى الجبهة الوطنية ، التى سبق أن أسسها الدكتور (مصدق) لكنه طرد من صفوفها فى عام ١٩٧٨ عندما قبل التعاون مع (الشاه) ، وقد رد (بختيار) على الجبهة الوطنية بقوله : *عندما ركب شارل ديجول طائرته المتواضعة وذهب إلى لندن عام ١٩٤٠ ، لم يكن هو الآخر متأكدا أو مقتنعا بأن النجاح سيكون حليفه .*

وفي الأسابيع الخمسة التى قضاها (شهبور بختيار) رئيسا للوزراء ، أظهر شجاعة فائقة وإرادة قوية ، محاولاً منع إيران من الوقوع فى براثن (الخمينى) ، وقد رد (بختيار) الصفعة (لسنجابى) ، الذى حصل من (الخمينى) على ثمن طرده لبختيار من الجبهة ، وهو توليه وزارة الخارجية فى أول وزارة فى عهد

(الخميني) فقد قال (بختيار) لسنجابي ، *« إذا أراد سنجابي الذي أخرجني من الجبهة بشكل سخيف أن يصبح رئيسا لمجلس الوصاية فالمنصب بانتظاره »* .

ولقد كان (بختيار) مع ذلك واهما ، ويعتقد أن الأمريكيين سيتركون له الفرصة لإعلان النظام الجمهوري بدلا من حكم الأئمة الشيعة .

ولقد سعى (بختيار) للحصول على موافقة (الشاه) لتكون القوات المسلحة تحت سيطرته ، إلا أن (الشاه) تردد في ذلك ، فقد احتفظ لنفسه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة ، ولذلك وحتى يقوى (بختيار) من مركزه في الجيش ، فقد اختار الجنرال (فريدون جام) وزيرا للحربية وهو رئيس أركان حرب سابق ، اختلف مع (الشاه) بسبب مكانته العالية في القوات المسلحة .

وما إن صدق البرلمان الإيراني على تشكيل الحكومة ، حتى سارع (بختيار) إلى الدفع بسلسلة من القوانين الإصلاحية للبرلمان ، من بينها تأميم المؤسسات البترولية ، والامتيازات الإنجليزية ، وإنهاء الأحكام العرفية ، وإلغاء البوليس السرى (السافاك) ، وإخراج إيران من (حلف السنتو) ، وإعلانه أن إيران لن تكون بعد اليوم شرطي الخليج ، كما عزل (أردشير زاهدى) سفير إيران في واشنطن ، لأن (بختيار) كان متأكدا من أن (زاهدى) ضالع مع القوى المعادية لإيران وأنه إستخدم منصبه لتضليل الشاه(*) . وقد واجه (بختيار) نوعين من المعارضة ، معارضة رجال الدين ومعارضة اليسار المتطرف المؤيد للخميني ، والذين كانوا يثيرون الشعب بأستمرار ضد (شهبور بختيار) .

كذلك واجه (بختيار) متاعب من العسكريين المحافظين الذين كانوا على ولاء مطلق للشاه ، حيث كانوا يهددون بالقيام بأنقلاب عسكرى ضد (بختيار) لصالح (الشاه) ، ذلك أن هؤلاء العسكريين لم يكونوا يتصورون حتى ذلك الوقت أن حكومة واشنطن كانت مؤيدة لحكم الخميني على انقاض حكم (الشاه) ، ولذلك ظلوا

(*) المرجع السابق .

عبثا ، ينتظرون أوامر من (الشاه) وبالتإلى الأمريكيين للقيام بأنقلاب ، الأمر الذى لم يحدث .

ولقد أبدى آية الله (شريعة مدارى) أبرز زعماء الدين فى إيران بعد (الخمينى) ، استعداده هو وعدد من رجال الدين لتأييد حكومة (بختيار) كحكومة انتقالية ، كذلك حظى (بختيار) بتأييد عدد من رجال الجبهة الوطنية وعدد من رجال الجيش ، ولكن كان الوقت قد فات .

لقد شكل (بختيار) مجلس الوصاية ، وكان من رأيه الذى أبداه للأمريكيين ، أن يخرج (الشاه) فى عطلة بعد تشكيل مجلس الوصاية ، ثم يقوم هو بعد خروج (الشاه) بتعديل الدستور ، وإلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية ، وهذا هو سبب إلحاحه على (الخمينى) لكى يعطيه فرصة ، لأنه كان يعتقد أنه إذا تمكن من إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية ، فإنه يكون قد سحب البساط من تحت أقدام (الخمينى) وسيلتف حوله الشعب والجيش .

ولقد اعترف الدكتور (إبراهيم يزدى) الذراع الأيمن لآية الله (الخمينى) فى اجتماع (للجمعية الإسلامية للعاملين فى صناعة البترول) فى طهران ، عندما كانت الجمعية تحتفل بذكرى حركة مصدق فى ١٨ يونيو ١٩٧٩ ، اعترف (يزدى) بأن (بختيار) لم يكن ينوى إعادة (الشاه) ، بل إنه كان ينوى إعلان الجمهورية قبل انتصار الثورة ، وذلك بمساعدة الاستعمار لتأمين مصالح الأجانب ، وأضاف يزدى قائلاً : إن وثائق بذلك ستنشر عن النشاطات السرية فى عهد (شهبور بختيار) كرئيس للوزراء ، كما أعلن (بختيار) نفسه فى باريس أنه سيكشف الستار عن كثير من الحقائق التى رافقت أيامه الأخيرة فى الحكم .

تبادل الرسائل بين كارتر والخمينى :

بعد أن غادر (الشاه) إيران نشطت المفاوضات فى باريس بين الولايات المتحدة وبين آية الله (الخمينى) وقد اعترف (يزدى) فيما بعد بوجود رسائل متبادلة بين

آية الله (الخمينى) والرئيس (كارتر) ، وأن هذا التبادل قد تم بانتظام ، ومن بين هذه الرسائل رسالة بعث بها الرئيس (كارتر) إلى آية الله (الخمينى) فى باريس اقترح فيها الأول على الثانى الدخول فى محادثات مع مجلس الوصاية وذلك من أجل تحقيق الهدف الذى يسعى إليه (الخمينى) وهو النظام الجمهورى الإسلامى ، على أن يتغير بعد ذلك اسم (مجلس الوصاية) ليصبح باسم (مجلس الحكومة الوطنية) وهذا المجلس الأخير يفوض سلطاته بعد ذلك إلى ما يسمى بـ (المجلس الوطنى الإسلامى) الذى يختاره آية الله (الخمينى) ويقوم هذا المجلس الأخير بأسقاط الحكومة وتشكيل حكومة وطنية ، لكن (الخمينى) رفض هذا الاقتراح ، لأنه يعتبر ان دخوله فى مفاوضات مع مجلس الوصاية الذى عينه (الشاه) من الذين يثق فيهم يعنى نوعا من الاعتراف بحكم (الشاه) .

ولقد بعث (الخمينى) برد على رسالة الرئيس (كارتر) رفض فيه فكرة مجلس الوصاية الذى يعتبره مخالفا للدستور ، ويقول (الخمينى) تعقيبا على ذلك ، عبارة تدل على أن تبادل الرسائل بينه وبين الرئيس كارتر كان يتم بأنتظام ومنذ وقت طويل ، هذه العبارة يقول فيها : (حيث شرحت ذلك مراراً) كما أصر (الخمينى) فى الرسالة على إخراج الشاه (تدليلاً على حسن النية وكشروط لكى يسود الهدوء) ، كما رد (الخمينى) على مخاوف الرئيس كارتر من وقوع انقلاب عسكرى فقال :

« إنهم اتصلوا بى من طهران وأخبرونى أن انقلاباً عسكريا على وشك أن يقع ، وأنهم يريدون قتل المواطنين ، وقد طلبوا منى الإعلان عن مقاطعة البضائع الأمريكية واعلان الجهاد المقدس ، وإننى لا أرى الانقلاب العسكرى فى صالح أمريكا ، ولذلك فإننى كرجل دين أوصيكم بأن تحولوا دون اراقة الدماء ، وإذا فعلتم ذلك فإن إيران لن تتجه نحو الشيوعية ، ولن تنحاز إلى الشرق ولا إلى الغرب ولا سبيل الا بعزل (الشاه) ، والسماح للشعب بأن يقيم مجلسا للثورة ، وسأعين أشخاصا نظيفين فى هذا المجلس لنقل السلطة حتى يتم إجراء انتخابات حرة لإقامة حكومة منبثقة من الشعب ، إن النظام الآن أضعف من ذى قبل ، وقد وقع انشقاق داخل

الجيش ، وأن كثيرين قد انضموا إلينا وسيقومون بالقضاء على الانقلاب العسكرى ، ولكننى لا أريد وقوع مجزرة ، وإذا وقعت هذه المجزرة فإن الشعب الإيرانى سيحملكم المسئولية وسيكون فى ذلك أبلغ الضرر لكم ، هذه هى رسالتى للرئيس كارتر» .

ولعل هاتين الرسالتين تكوِّنان دليلاً لا يقبل النقض على أن قادة الجيش الإيرانى قد تلقوا تعليمات مفاجئة بالتخلى عن (شهبور بختيار) ، الأمر الذى دفع (بختيار) للهرب ، كما دلت هذه الرسائل على أن كل ما حدث فى إيران ، حتى هروب (بختيار) كان بتدبير وموافقة الولايات المتحدة والرئيس (كارتر) شخصياً ، وكان (بختيار) قد وعد فى باريس بأنه سيكشف ، كما قلنا ، أمورا كثيرة حدثت فى اللحظات الأخيرة قبل مغادرته لإيران ، ولعله يعنى بذلك مهمة الجنرال (هويزر) مساعد قائد قوات حلف الأطلنطى فى أوربا الذى جاء خصيصا لإيران لتحييد الجيش ، أو بمعنى أدق لتخلى الجيش عن تأييد خصوم (الخمينى) ، أى (شهبور بختيار) كرئيس للوزراء الذى يريد أن ينعطف بنظام الحكم فى إيران بعيداً عن حكم رجال الشيعة ، وهو ما سيتضح فى الصفحات المقبلة .

الجنرال (هويزر) ومراسم دفن أسرة بهلوى :

بعد أن حصل (شهبور بختيار) على موافقة البرلمان الإيرانى فى نفس اليوم الذى رحل فيه (الشاه) وهو السادس عشر من يناير ١٩٧٩ ، وبعد أن تشكلت لجنة للوصاية على العرش برئاسة (جلال الدين طهرانى) أحد السياسيين القدامى ، ومحافظ خورسان سابقاً ، وبعد أن استجاب (بختيار) لمطالب الصحفيين برفع الرقابة عن الصحافة ، وأطلق (بختيار) سراح السجناء السياسيين ، ومن بينهم (مسعود رجوى) قائد (مجاهدى خلق) ، واطلاق سراح أكثر من ألفى شاب من كافة الجماعات الثورية ، انتشرت شائعات فى أوساط المثقفين والصحفيين الإيرانيين ، بأنه إذا لم يستطع (بختيار) أن يتوصل إلى حل للأزمة الإيرانية ، فإن

الجيش سيتولى السلطة ، وأن (الشاه) قد أمر قائد القوات البرية قبل رحيله عن إيران ، بأن يتخلص من (بختيار) ويتولى الحكم إذا انحاز (بختيار) للخميني .

لقد أرسل (بختيار) بالفعل (الدكتور جلال طهراني) رئيس مجلس الوصاية إلى باريس ، ليبدأ مفاوضات مع (الخميني) للتوصل إلى اتفاق يقضي بأعطاء (بختيار) فرصة لترتيب الأوضاع ثم ينفذ بعد ذلك كل ما يطلبه (الخميني) وذلك للأسباب التي سبق ان شرحناها ، وهي أن يتمكن (بختيار) من انتزاع المبادرة من (الخميني) بإعلانه النظام الجمهوري على انقاض النظام الملكي .

إلا أن الذي غاب عن (بختيار) أن (طهراني) كان قبل سفره على اتفاق مع آية الله (بهشتي) أقوى أنصار (الخميني) وأكثرهم دهاءاً ، على أن ينفذ (طهراني) تعليمات (الخميني) وأنه إذا فعل ذلك سيكون أول رئيس للوزراء للجمهورية الإسلامية بعد اعلانها ، ولذلك لم يكد (جلال طهراني) يصل إلى باريس ، حتى أعلن (الخميني) أنه لن يستقبل (طهراني) ما لم يعلن استقالته أولاً من مجلس الوصاية ، الأمر الذي استجاب له (طهراني) على الفور ، وبذلك انهارت آخر محاولة لشهبور بختيار للحيلولة دون عودة (الخميني) إلى طهران .

وفي ذلك الوقت وصلت شخصية غامضة إلى طهران ، ذلك هو (الجنرال هويزر) نائب قائد قوات حلف الأطلنطي في أوربا ، الذي وصل إلى طهران في بداية شهر يناير وقبل بضعة أيام فقط من مؤتمر (جوادلوب) ، الذي أخطرت فيه الولايات المتحدة كلا من (ألمانيا الغربية) و (فرنسا) بأنها قررت إسقاط (الشاه) ، وعلى الرغم من أن مهمة (هويزر) في طهران كان مقدراً لها ثلاثة أيام فقط ، إلا أنها إستمرت شهراً ، كان خلالها يجتمع يومياً بكبار رجال القوات المسلحة الإيرانية ، في وقت أصبح الجيش فيه قلقا ومشوشا ، لا سيما بعد غياب (الشاه) قائده العام عن إيران ، ذلك أن الجيش لم يكن مسّيسا ، وقد يتعود على أن يفكر له غيره ، ثم فوجيء بأن حليفه الأوحد قد تركه وحده ليواجه مصير البلاد دون معين ، وكان قادة الجيش قد قرروا القيام بأنقلاب عسكري ضد

(بختيار) الذى لم يستطع السيطرة على الموقف ، ولكن كما وضح من الرسائل المتبادلة بين (كارتر) و (الخمينى) هدد الخمينى الولايات المتحدة بأن إيران ستقاطع بضائعها وأن الدماء ستجرى أنهاراً إذا وقع الانقلاب العسكرى ، وأن (الخمينى) ضد التعامل مع (مجلس الوصاية) ، لأنه بذلك يتعامل مع (الشاه) وأنه يصر على إسقاط (بختيار) .

فكانت هذه هي المنطلقات التي كان ينطلق منها (الجنرال هويزر) رغم كل القصص والأساطير التى روجت لاخفاء حقيقة الصفقة التى تمت بين (الخمينى) والولايات المتحدة على النحو السابق بيانه .

وكل ما كان يحاوله (هويزر) هو ترويض الجنرالات حتى يغادر (الشاه) إيران ، فكان (هويزر) يقول :

« انه عندما تحين اللحظة التى تعجز فيها الحكومة المدنية عن الوقوف فى وجه القوى الثورية فإن الولايات المتحدة ستدعم استيلاء العسكريين على الأمور فى إيران » .

وهذا ما صدقه كثير من الجنرالات ، إلا أن (هويزر) كان يهيئهم بالترغيب والترهيب للحظة المتفق عليها مع (الخمينى) ، فقد أخبرهم ان الولايات المتحدة لا تعتقد أن (الشاه) يستطيع الرجوع ، وأن واشنطن تسعى لاشراك العسكريين ورجال الدين فى السلطة ، مما دفع الجنرال (قرباغى) إلى المطالبة بالمفاوضات مع معسكر (الخمينى) .

وبهذا مهد الجنرال (هويزر) الطريق لعودة (الخمينى) ووصوله إلى السلطة ، وظل (هويزر) أياماً فى طهران دون علم (الشاه) بوصوله وتفاصيل تحركاته ، حيث مكن للخمينى واتباعه ، الذين وصفهم (بختيار) بأنهم مشبوهون يحيط بهم الشك ، نصفهم أميون يجب أن يذهبوا إلى المدرسة بدلاً من المسجد ، وان ما فعله (الخمينى) فى أسابيع قد أضر بإيران ، أكثر مما أضر بها نظام (الشاه) طوال خمسة

وعشرين عاما ، ولعل خير شاهد على حقيقة مهمة الجنرال (هويزر) ما يرويه (الشاه) نفسه فى مذكراته (رد على التاريخ) إذ يقول ما يلى :

" فى بداية يناير ١٩٧٩ ، كنت لا أزال فى الحكم ، وقد تلقيت معلومات غربية تقول ان الجنرال الأمريكى (هويزر) فى طهران منذ بضعة أيام ، والجنرال (هوزير) ليس نكرة ، فهو جنرال فى سلاح الجو الأمريكى ونائب رئيس أركان القيادة الأمريكية فى أوروبا ، وزار طهران عدة مرات فى السنوات الماضية ، وفى كل مرة كان يطلب مقابلتى ، أما هذه المرة فلم يحدث شىء من ذلك على الاطلاق ، فلقد احيط وصوله إلى طهران بسرية مطلقة ، ماذا كان هذا الجنرال الأمريكى يعمل فى طهران ؟

" فعندما انتشر خبر زيارته رددت أجهزة الإعلام السوفيتية بأن الجنرال الأمريكى قد وصل إلى طهران للقيام بانقلاب عسكرى ، وتولت صحيفة (نيويورك هيرالد تريبيون) تصحيح الخبر باستبدال عبارة (القيام) بعبارة (منع) ، فهل كان خطر الانقلاب العسكرى موجوداً ؟ لا اعتقد ذلك وجنرالاتى ملتزمون بالقسم الذى اقسموه لحماية العرش والدستور ، وطالما ان حرمة الدستور مصونة ، فانهم لن يتحركوا ، ولكن مخابرات حلف شمال الأطلنطى وكالة المخابرات الأمريكية ، لديهما ما يكفى من المبررات للاعتقاد بأن الدستور سيتعرض للانتهاك ، ولذلك فانه من الضرورى تحييد الجيش الإيرانى ، وهذا هو السبب الذى دفع الجنرال (هويزر) للحضور إلى طهران ، وأنا أعرف ان الجنرال (هويزر) كان منذ فترة طويلة على اتصال بـ (مهدى بازركان) الذى كان (الخمينى) قد عينه رئيساً للوزراء ، وقد اخبرنى الجنرال (قره باغى) بقصة هذا العرض ، ولا أحد يعرف ما حدث بعد ذلك ، وعما إذا كانت قد تمت طبخه من وراء ظهور الجميع وكل ما اعرفه بهذا الصدد ان الجنرال (قره باغى) قد استخدم نفوذه لاقناع الضباط الذين تحت أمرته بعدم المشاركة فى الأحداث التى حدثت بعد ذلك .

" ولقد شاهدت الجنرال (هويزر) مرة واحدة أثناء زيارته الغريبة لطهران ، لقد جاء لزيارتى رفقة السفير الأمريكى (سوليفان) فى آخر مقابلاتى معه ، وكان

الشيء الوحيد الذى يدور فى رأس الرجلين هو معرفة فى أي يوم وفى أى وقت سأغادر طهران ، وبقى الجنرال (هويزر) فى طهران بضعة أيام بعد رحيلى عنها فى ١٦ يناير ، وحيث انه نجح فى اقناع جنرالات الجيش الإيرانى بالتخلى عن الدكتور (شهبور بختيار) فإن كل ما تبقى له لتنفيذ مهمته هو قطع رأس الجيش الإيرانى ، وقد تحقق له ما أراد ، فقد قتل جنرالات الجيش الكبار واحدا بعد الآخر باستثناء الجنرال (قره باغى) فقد تمكن (مهدى بازركان) من انقاذه ، وأثناء المحاكمة التى سبقت اعدام الجنرال (ربيعى) رئيس أركان السلاح الجوى ، سأله المحققون عن الدور الذى لعبه الجنرال (هويزر) فى طهران ، فأجاب : [لقد ألقى الجنرال (هويزر) بالامبراطور خارج البلد كما يلقى بالفأر الميت] .

وهكذا خرج (الشاه) هو وزوجته إلى مطار (مهر أباد) الدولى حيث اتبعت مراسم البرتوكول بدقة وكان فى توديعه كل رجالات القصر والوزراء وفى مقدمتهم (شهبور بختيار) وكبار قادة الجيش وموظفوا الدولة ، وكان بعضهم ينحنى امامه ويقبل يدهُ ، وقد انحنى امامه أحد الضباط وهو يحمل علبة من خشب (الأكاجو) مملوءة بتراب إيران ، لكى يضعها فى مقصورة الطائرة (البوينج) التابعة للقوة الجوية الإيرانية التى كانت معدة ليستقلها (الشاه) وزوجته ، وقد تم كل شيء بصورة طبيعية ، كما لو كان سفراً عادياً للراحة والاستجمام ، وهكذا غادر (الشاه) بلده منكس الرأس مهيض الجناح ، بعد ان هلك عنه سلطانه ، ولعله تذكر وهو يخطو إلى عتبة المجهول ما سبق ان ذكره لصحيفة (نيوز ورلد ريبورت) الأمريكية ، فى ١٨ يونيو ١٩٧٨ *« إن أحداً لا يستطيع الاطاحة بى ، إننى أملك تأييد سبعمائة ألف من قوات الجيش ، وكافة العمال والقسم الأعظم من الشعب الإيرانى ، اننى أملك القوة والمكانة التى لا يمكن أن تقارن مع قوة المعارضة لهذا النظام ، إننى أقابل حيثما ذهبت بمظاهرات التأييد ، وان تمتع خصومى السياسيين بمزيد من الحرية فى ظل النظام الذى اقيمه فى إيران ، هو الذى مكنهم من أن يشتطوا ضدى ، ولن استخدم حيالهم أى نوع من أنواع القوة ، ولكن دعهم يفعلون ما يحلوا لهم ،انهم يريدوننى أن أقدمهم للمحاكمة ، لكى أخلق منهم شهداء ولكنى لن أفعل »* .

وقبل ان يصعد (الشاه) إلى الطائرة صرح لمندوب وكالة (بارس) الإيرانية قائلاً : « انني فى طريقى إلى مدينة أسوان المصرية لابقى هناك بضعة أيام للراحة ، وكما قلت عندما تشكلت هذه الحكومة انني مجهد واحتاج للراحة ، وقلت كذلك عندما أرى الأمور تسير سيراً حسناً ، وان الحكومة قد استقرت ، إننى سأقوم بهذه الرحلة التى تبدأ الآن ، بعد ان اعطى البرلمان ثقته للحكومة التى آمل أن تستفيد من الماضى ، وتضع الأساس للمستقبل ، وحتى يتحقق ذلك لا بد من تحقيق التضامن والتعاون على أعلى مستوى ، كما يجب ان ينتعش اقتصادنا ، من جديد ، وليس لدى شيء آخر أقوله ، غير أننى سأوفى بواجباتى على أساس من حب الوطن ، واننى لا أستطيع ان أحدد الفترة التى ستستغرقها رحلتى لأن ذلك يتوقف على صحتى » .

أما الامبراطورة (فرح) فقد صرحت هي الأخرى قبل صعودها إلى الطائرة ، بانها واثقة من استمرار الاستقلال ووحدة البلاد ، وانها تثق فى الأمة الإيرانية والثقافة الإيرانية ، وتدعو الله ان يكون دائما فى عون الشعب الإيرانى .

وهكذا اعاد (كرمت روزفلت) الشاه (محمد رضى بهلوى) إلى العرش عام ١٩٥٣ بعد ان طرده (مصدق) ولكن لم يلبث الجنرال (هويزر) ان ألقى به خارج إيران كالفأر الميت ، بعد ست وعشرين عاماً .

ولم يكد (الشاه) يغادر إيران حاملاً معه حفنة من ترابها ، حتى بادر (سيروز فانس) وزير الخارجية الأمريكية إلى إعلان ان (الشاه) سيغادر إيران إلى فترة غير محدودة ، وكأنه يريد ان يقول ان (الشاه) غادر إيران ولن يعود .

ولقد علل (الشاه) فى مذكراته (رد على التاريخ) استسلامه للأمر الواقع حين قال : « ان الملك لا يستطيع انقاذ عرشه باراقة الدماء فى بلده ، ولكن الدكتاتور يستطيع أن يفعل ذلك ، لأنه يتصرف باسم ايديولوجية يعتقد أنه يجب أن يجعلها منتصرة مهما كان الثمن ، والملك ليس دكتاتورا ، لأنه يوجد بينه وبين شعبه تحالف لا يستطيع تحطيمه ، كما ان الدكتاتور ليس لديه ما يورثه ، لأن السلطة تنتمى إليه ، وإليه وحده ، أما الملك فأنه يسلم تاجا ، وكنت اتخيل ان ابنى سيتولى العرش ، وأنا لا أزال على قيد الحياة » .

الشـــاه فـى أسـوان

كان الأستاذ والكاتب الصحفى (أنيس منصور) قد نشر فى مجلة اكتوبر التى كان يرأس تحريرها ، خبرا يقول ان شخصية كبيرة جدا ستتوقف فى أسوان لمقابلة الرئيس السادات ، وأنه ليس معروفا أين ستذهب هذه الشخصية بعد ذلك ، ولم يكن من الصعب أن يستنتج أن هذه الشخصية الكبيرة هى (شاه إيران) ، ولذلك بدأت وكالات الأنباء والتلفزيون والإذاعة تستعد لهذه المناسبة .

وفى أسوان هبطت طائرة لنقل أجهزة وكالات التلفزيون العالمية ، الذين كانت لديهم تعليمات صريحة بأن يذهبوا وراء (الشاه) إلى أى مكان فى العالم ، وفى مطار أسوان كان قد وصل الرئيس السادات والسيدة (جيهان أنور السادات) وزوجها المهندس (محمود عثمان) ، وكان نائب الرئيس (حسنى مبارك) والمهندس (سيد مرعى) مساعد رئيس الجمهورية والمهندس (عثمان أحمد عثمان) ، وعدد من الوزراء قد وصلوا إلى المطار الذى اصطفت فيه ثله من الحرس الجمهورى بزيه الجديد .

وعندما لمعت الطائرة التى كانت تحمل (الشاه) استطاع نائب الرئيس (حسنى مبارك) أن يلاحظ أن (الشاه) هو الذى يقود الطائرة ، وعندما ظهر (الشاه)

انطلقت المدافع تحية له ، وكان الإمبراطور يرتدى بدلة زرقاء بينما كانت (الشهبانو) التى نزلت على اثره ، ترتدى ملابس خضراء ، واتجهت السيارة إلى حيث يجب أن يركب (الشاه) وزوجته زورقا تجاريا إلى فندق (اوبروى) ، وكان الأستاذ (أنيس منصور) هو الصحفى الوحيد الذى شاركهم هذا الزورق ، الذى جلس فى صدارته (الشاه) وعن يساره جلس الرئيس السادات ، ثم (الشهبانو) ثم السيدة (جيهان السادات) ثم ابنتها (جيهان أنور السادات) وكان الرئيس السادات والسيدة قرينته يحاولان أن يخففا من محنة (الشاه) وزوجته بالابتسامات الودية .

وعندما نزلوا إلى السيارة ، حاول مندوب التلفزيون الأمريكى (ان .بى – سى) ، أن يسأل (الشاه) هل يفكر فى العودة ومتى .. فأعترضه الرئيس وهو يقول : له (لا . لا) ، ثم جاء بعد ذلك سفير المغرب السيد (عبد اللطيف العراقى) يطلب مقابلة (الشاه) ، الذى حمل له دعوة رسمية من الملك الحسن الثانى ، لكى يتوقف فى الرباط ، وكانت التعليمات لدى السفير المغربى ، أن يطلب من الرئيس (السادات) اقناع (الشاه) إذا تردد فى قبول الدعوة ، وعند الغروب ركب الرئيس (السادات) و (الشاه) زورقا فى النيل ولم يفلح أحد فى التقاط صورة لهما ، وتحولت أسوان فى نظر المراسلين ، الى (كامب ديفيد) فى إطار محكم من الصمت حول (الشاه) وزوجته لأن مصر كانت حريصة تماما على أن توفر للرجل الراحة حتى يقرر ما الذى ستكون عليه خطواته التالية ، هل يعود إلى إيران هل يحصل انقلاب عسكرى لصالحه هل يحكم رجال الدين(*) .

آخر كلمات الشاه قبل أن يودع الحياة :

فى أخر أيام حياته وهو على فراش المرض وبمزاج متعب ، أدلى الشاه بهذه الكلمات ، التى دونتها زوجته ، فى شكل رسالة تنقش على صفحة الزمان ، يقول الشاه :

(*) مجلة اكتوبر العدد ١١٧ فى يناير ١٩٧٩ - مقال بقلم الأستاذ أنيس منصور .

« فى هذا الوقت ، وأنا بعيد عن تراب وطنى ، فى قبضة هذا المرض المميت ، أقضى آخر أيام حياتى ، أرسل هذه الرسالة باعتبارى ملك إيران ، إلى شعبى الذى يمر بفترة مظلمة هى أسوأ عهود تاريخه ، أشهد الله العظيم كأى مسلم مؤمن يتمتع بوجدان طاهر وصفاء روحى كامل ، وهو على اعتاب الموت ، اننى تركت أرض إيران مضطرا من أجل أن أمنع إراقة دماء أبناء شعبى ، إننى لم أنقطع عن التفكير فى الأيام السوداء التى يمر بها شعبى يوما بعد يوم ، وخاصة آلام استشهاد الوطنيين المعروفين والمجهولين ، الذين عرَّضوا صدورهم المفتوحة لفرق الاعدام الخاصة بالجلادين ، لقد أحسست بهذه الالآم المتزايدة من أعماق وجودى ، اننى أرضى بقدرى فى هذه الحياة ، فقد داهم هذا المصاب الذى أصاب شعبى ، روحى وجسمى المريض أيضا فى الغربة بلسع سياطه المصيرية ، ما أعجب المصادفة ، ففى اللحظات التى يتوقف فيها قلبى عن النبض ، كانت قلوب ضباط جيشى الشجعان ، الذين كانوا يسعون لإنقاذ الوطن ، تتعرض لهدير الرصاص من أعداء إيران ، اننى أعبر عن هذه المصادفة بأنها العلاقة الروحية المتينة التى توحد بينى وبين هذا الجيش ، وقد اتهم خمسة بالتآمر ضد الشعب والوطن ، واننى من أجل أن تظل هذه العلاقة الخالدة أوصى بأن تدفن رفاتى ، بعد تحرير البلاد فى مقابر هؤلاء الشهداء ، الذين ضحوا من أجل الوطن ، لقد وضعت فى هذه الدقائق الباقية أحلى الخواطر من أفق إيران العزيز التى اعشقها ، أمام مرارة سم المرض القاتل ، خواطر المزارع على شواطىء بحر الخزر ، وحدائق الدليم ، وخواطر القمم المليئة بالجليد فى اذربيجان ، خواطر مرتفعات (زاجروس) الخضراء فى كردستان ، والفيافى العريانة فى بلوشستان ، خواطر النجوع والقرى الساحلية على خليج فارس ، خواطر ارتحال العشائر الشجاعة المضحية ، وأغمض عينى وأنا أفكر فى كل زاوية وركن من هذه الأراضى المقدسة وشعبها المكافح القدير .

" اذكر أن صفحات تاريخ وطننا قد سجلت أحداثا مختلفة ، ولكن أمثال حملة الاسكندر أو هجوم المغول أو فتنة الافغان ، أو احتلال الأجانب المتكرر لم تستطع

أن تطفىء مشعل حضارة إيران العريقة ومدنيتها ، وأنا على يقين أن المشاعل المضيئة لهذه المدنية والحضارة ستظل تضىء بأشعة نورها المبهر هذه الظلمات الحزينة ، وانى اسلم مصير البلاد للدستور فهذا الدستور وديعة غالية ، أهدتها الثورة النيابية إلى شعب إيران ، وعلى هذا فان صيانة مبادئه واحترامها هو أساس وحدة أراضى وطننا واستقلاله ، وكذلك فان أساس الحكم الوطنى يستند على الوطنية التاريخية ، وتدعيم الاعتقادات الدينية لشعب هذه البلاد على أساسها ، انه من الواجبات الوطنية على كل أفراد البلاد ، وأؤكد على ولدى ، وهو فى عنفوان الشباب ، أن يكون جوهر وجوده مثل أى شاب إيرانى آخر فياضا بالحماسة الوطنية ، وأن يتعلم حكمة الزمان بادراك حقائق هذه التجربة التاريخية المريرة التى دفع فيها شعب إيران ثمنا باهظا ، وأن يحفظ علم إيران المقدس ذا الألوان الثلاثة خفاقا عاليا ، بالاعتماد على الواحد المتعال ، وعلى تأييد قوى الشعب والتضامن معها .

انتى أسلم ولى عهد إيران الشاب لله القادر ولشعب إيران العظيم ... وهذه هى آخر رغبة لى » .

نظام (الشاه) يلفظ أنفاسه الأخيرة

خلال دقائق قليلة من إذاعة نبأ مغادرة (الشاه) لإيران ، خرج سكان طهران فى جموع غفيرة يهتفون ويعانق بعضهم بعضا ، ويرددون ذهب الشاه ... النصر النهائى للجمهورية الإسلامية . وأخذوا يطالبون بعودة الخمينى فوراً إلى إيران ، ولم تعترف المعارضة ببختيار ، وطالب المتظاهرون بأستقالته ، ووجه اية الله (الخمينى) من مقر اقامته بباريس تهنئته للشعب الإيرانى ، وطالبه بالتظاهر ضد (بختيار) ، الذى وصفه بالخائن ، كما طالب انصار اية الله (الخمينى) فى إيران خلال مظاهرتهم ، تأييدا له باستقالة أعضاء مجلس الوصاية والبرلمان .

وفى وسط هذا الخضم العارم من التأييد لأية الله (الخمينى) عرض (شهبور بختيار) استعداده للسفر إلى باريس للاجتماع بالخمينى ، إلا أن الأخير أصر مرة أخرى على استقالة (بختيار) .

وفى أول فبراير ، وبعد أربعة عشر عاما فى المنفى ، عاد (الإمام الغائب) آية الله الخمينى إلى إيران ، وفى صباح ذلك اليوم كنت عائدا إلى طهران من القاهرة عبر دمشق ، بعد أن ظل مطار طهران الدولى مغلقا لبعض الوقت بناء على تعليمات

(شهبور بختيار) ثم عاد وأمر بفتحه ، وقد رأيت من نوافذ طائرة الركاب السويسرية ، سماء طهران تعج بالطائرات التى يدوى أزيزها وهى تخترق حاجز الصوت ، وكانت قوات الجيش الإيرانى ومدرعاته تطوف شوارع مدينة طهران ، التى ازدحمت بأنصار آية الله (الخمينى) ، وأصبحت المدينة كأنها يوم حشر ، ترى فيها الناس سكارى وما هم بسكارى من نشوة النصر ، وكان الوصول من المطار إلى حيث كنت أقطن فى منطقة (يوسف أباد) شمالى طهران ، أمراً فى غاية الصعوبة والحرج ، وعندما سألت عن الخبر عرفت أن (شهبور بختيار) يقوم باستعراض للقوة فى مواجهة عودة (الخمينى) ، الذى ترك (بختيار) أمر استقباله لانصاره ومريديه ، دون تدخل من جانب حكومته ، وكان (شهبور بختيار) قد أذاع فى الثانى من شهر يناير ١٩٧٩ ، بيانا على الشعب الإيرانى حاول فيه أن يستثير عطف الناس عليه ، وتأييدهم له ، فاستعرض تاريخه خلال ثلاثين عاما ، وكيف أنه كواحد من اتباع الدكتور (مصدق) وكعضو فى الجبهة الوطنية ، التى لم تشارك فى الفساد الذى شهدته البلاد خلال هذه الفترة ، وكان هو معهم كأحد الشهود عليها فحسب ، واوضح أنه تردد طوال هذه الفترة الزمنية ، بين السجن والبطالة ، لأنه كان يريد فقط انقاذ إيران ، وإنه قبل تحمل عبء المسئولية ، فى وقت عمت فيه الإضربات البلاد ، بينما كان بوسعه أن ينسحب حفاظا على ماء وجهه ، ولكنه كأى وطنى إيرانى لا يستطيع أن يبقى صامتا فى مثل هذا الوضع ، ولا أن يتجاهل صوت ضميره ، وبعد أن عدد بختيار مساوىء حكم (الشاه) قال : *لقد كنت دائما مستعدا لكى اترك السلطة لأى إيرانى راغب وقادر على تحقيق القيم والمطامح الوطنية ، ولكنى لن أدع وطنى يلحقه الخراب ، حتى ولو دفعت حياتى ومكانتى ثمنا لذلك* .

ثم تعهد (بختيار) للشعب الإيرانى إذا أعطيت له الفرصة أن يحقق ما يلى :

١ - أن يعاقب من بددوا ثروة إيران القومية .
٢ - أن ينقذ الإسلام ويحترم العقائد الأخرى المعترف بها دوليا .
٣ - أن يفرج عن كافة المسجونين السياسين .

٤ – أن يحقق للشعب كل حرياته وحقوقه التى يكفلها له القانون .
٥ – أن يلغى بالتدريج قانون الطوارىء ليمكن الجيش من حماية حدود البلاد .
٦ – أن يسمح للصحافة بالعودة إلى العمل من جديد فى إطار القانون وبدون أية رقابة وفى أقرب وقت ممكن .
٧ – أن يقدم كافة المساعدات المالية والادارية للعائلات التى فقدت ذويها .
٨ – أنه سيسمح لكافة الأحزاب باستئناف نشاطها السياسى بما فيها غير القانونية ، إذا أثبتت عدم اعتمادها على دولة أجنبية .

هذا وقد ناشد (بختيار) طوائف الشعب الإيرانى ايقاف حركة الإضطربات وأعمال العنف ، حتى يعلم أعداء الشعب أنه يعرف ما يفعل ، وأنه يقظ للموقف الدقيق الذى تمر به البلاد ، وأنه يطمع فى معاونة الجميع للوصول بالبلاد إلى ديمقراطية اجتماعية مؤكدا انه لن يوقفه عن تنفيذ ما أعلن أى تهديد ، وبعد ذلك بثلاثة أيام ، وبالتحديد فى ٤ يناير ، عقد (بختيار) مؤتمرا صحفيا ، أكد فيه من جديد أنه سيطلق سراح المسجونين السياسين ، إذا حصل على ثقة البرلمان ، وانه لن يسمح لأى قوة دولية بأن تتدخل فى سياسة إيران الخارجية ، وأن إيران لن تصبح بعد اليوم شرطيا للخليج ، ولن تبقى عضواً فى حلف (السنتو) ، وأنه سيقلل من مشتروات السلاح ، إلا بالقدر الذى ستحتاجه البلاد للدفاع عن نفسها ، كما أعلن ان إيران لن تمد إسرائيل وجنوب افريقيا بعد اليوم بالبترول ، وطالب اسرائيل بالعمل على ايجاد حل سلمى لمشكلتها مع جيرانها العرب ، حتى يمكنها أن تستفيد من المنطقة ، كما أعلن (بختيار) فى مؤتمره الصحفي أنه سيعيد الأمن والنظام للبلاد وسيوقف كل محاولة للأعتداء على استقلال إيران ووحدة أراضيها .

كذلك أعلن (بختيار) فى مؤتمره الصحفى أن (الشاه) قد أبلغه رغبته الشخصية فى أن يحصل على اجازة للراحة والعلاج ، وأن البلاد لديها دستور واحد ، إذا انتهك فلن يبقى له عمل مع (الشاه) .

وبالفعل أعطى البرلمان فى نفس اليوم لشهبور بختيار الثقة ، بعد جلسة استغرقت ثلاث ساعات ، وقد شكل (بختيار) وزارته من واحد وعشرين عضواً ، وقدمهم

للشاه ، ثم أعلن الكتاب والصحفيون انهاء اضرابهم ، الذى استمر ثمانية أيام ، فى نفس الوقت الذى أعلن فيه اتحاد العمال حل نفسه تضامنا مع الشعب الإيرانى حتى تتحقق مطالبه ، وانتشرت المظاهرات فى طهران والمدن الأخرى ، وكانت تبدأ من التاسعة صباحا حتى الثامنة من صباح اليوم التالى ، وخاصة فى مدينة (قم) ، حيث تجمع المتظاهرون أمام منزل آية الله (شريعة مدارى) وهم يرفعون صور (الخمينى) وصور (شريعة مدارى) الذى كان يترأس الاحتفال باحياء ذكرى الأربعين للشهداء الذين لاقوا حتفهم فى الأزمة الأخيرة ، وأغلقت الحوانيت أبوابها ، وامتنع أغلب الموظفين عن الذهاب إلى عملهم ، ووقف الناس فى صفوف طويلة أمام محطات البنزين .

وتكونت لأول مرة فى تاريخ إيران الحديث محكمة إسلامية فى منطقة (ايلام) من بعض رجال الدين فى الأقاليم ، وصرح الشيخ (عبد الرحمن الحيدرى) بأن هذه المحكمة تألفت بناء على رغبة المواطنين ، وقد حوكم امامها عدد من الناس ، وكانت اجراءاتها أسرع وأقل اتباعا للقواعد الرسمية للمحاكم المدنية ، كما أحرق المتظاهرون فى نفس هذا الاقليم مخازن لشركة كوكاكولا ، وحطموا شاحنة محملة بالصناديق ، كما استدعت وزارة الخارجية الإيرانية سفراءها فى كل من لندن وباريس ونيودلهى ودمشق والبرازيل وروما ونيويورك وكامبرا ، كما أعلنت استقالة (أردشير زاهدى) سفير إيران فى واشنطن واكتملت صورة الفوضى وعدم الاستقرار بمهاجمة قوات الأكراد بقيادة (جلال الطلبانى) ، بعض النقاط ، كما قامت احداث مشابهة فى اقليم (اهواز) العربى السنى .

شهبور بختيار يعرض برنامجه الإصلاحى :

فى التاسع والعشرين من يناير كشف (شهبور بختيار) رئيس الوزراء ، النقاب عن الخطوات التى كانت قد تمت للاجتماع بآية الله (الخمينى) ، وذلك فى لقاء مع الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، حيث شرح الاتفاق الذى سبق أن تم على نص رسالته ، الذى وضع الخمينى قبل ساعات من الموعد المحدد لسفر (بختيار) إلى

باريس ، شرطا غير مقبول من جانبه كرئيس للوزراء ، الأمر الذى منع (بختيار) من السفر إلى باريس ، وبعد أن أعلن متحدث باسم شركة الخطوط الجوية الإيرانية ان طائرة تابعة للشركة ، ستقلع من مطار طهران إلى باريس لإعادة الزعيم الروحى ومعاونيه إلى أرض الوطن ، إلا أن الجيش الإيرانى طوق المطار ، وتوجه رتل من الدبابات والعربات المصفحة ، وأحاطوا بالطائرة التى كانت تتهيأ للتحليق ، ثم أصدرت حكومة (بختيار) بيانا رسميا أعلنت فيه إغلاق المطارات الإيرانية لمدة ثلاثة أيام على الأقل ، وهكذا لم يتمكن (الخمينى) من العودة يوم الجمعة لأداء الفريضة فى إيران ، فأعلن تأجيل سفره إلى يوم الأحد وهو اليوم الذى أعلن (بختيار) أن المطارات ستفتح فيه ، كما أعلن معاونو (الخمينى) أن طائرة مدنية فرنسية هى التى ستعود بالخمينى إلى طهران فى هذه الرحلة التاريخية ، وهنا أعلن (بختيار) أن المطارات ستظل مغلقة إلى إشعار آخر ، كما أعلن بختيار أن آية الله (الخمينى) يستطيع العودة كأى مواطن إيرانى وفى أى وقت يشاء ، بعد فتح المطارات ، غير أنه يجب إيضاح الموقف من التدابير الأمنية ، فإذا كانت الحكومة هى التى ستتولى إتخاذ التدابير الآمنية فهذا أمر واضح ، وإلا فعلى أنصار (الخمينى) والمقربين منه أن يتحملوا هذه المسئولية .

وكان (بختيار) قد ذكر أن برنامجه الذى تقدم به للبرلمان ، برنامج عاجل وقصير الأجل للانتقال من (نظام ديكتاتورى) إلى (نظام إشتراكى ديمقراطى) ، وأن الأمر يتطلب حل بعض المشاكل بصفة عاجلة ، بينما يتطلب بعضها الآخر وقتا أطول ، كما قدم (بختيار) لمجلس النواب لائحة لحل منظمة (السافاك) وأخرى لمحاكمة الأفراد الذين اشاعوا الفساد فى البلاد خلال خمسة وعشرين عاما الماضية .

وأضاف (بختيار) أن ذهاب (الشاه) انهى نظاما ديكتاتوريا متعفنا لا يمكن تبديله فى يوم وليلة الى نظام ديمقراطى حر ، وأنه سيكرس جهوده للحيلولة دون استبدال ديكتاتورية بدكتاتورية ، وقال انه بوسع مليون أو عشرة ملاين شخص القيام بأستعراض أو مسيرة دون أن يمنعهم أى مانع ، بعد حل (السافاك) واخلاء سبيل السجناء السياسين واعادة حرية الصحافة والنشر والتظاهر .

آية الله الخمينى يرد على بختيار :

وفى نفس اليوم أعلن آية الله (الخمينى) للصحفيين فى باريس ، أنه سيتابع جهاده حتى النفس الأخير دفاعا عن تعاليم الإسلام ومصالح البلاد ، وأنه من واجب الشعب أن يقاوم دون وهن ، ورد (الخمينى) على من سأله عن احتمال لقائه بشهبور بختيار قائلا : *سبق أن كررت القول أن المجلسين غير شرعيين وان بختيار غير شرعى ، وأنا لن أجتمع بأية جهة غير شرعية ، وأحث الشعب الإيرانى فى هذا الظرف الخطير على اليقظة والتنبه إلى المؤامرة التى تدبر من حوله ، فأنا أرى نفس الأشخاص الذين كانوا يدافعون عن نظام (الشاه) يدافعون الآن عن (بختيار) ، وإذا كان هذا الشخص وطنيا فلماذا يدافع عنه هؤلاء ، وإذا كان وطنيا فلماذا يحتل رئاسة الحكومة دون مسوغ شرعى وخلافا للرغبة الشعبية ، ولماذا لا ينسحب إذا كان يولى احترامه للرأى العام .*

ويخاطب آية الله (الخمينى) الشعب الإيرانى قائلا بأن عليه أن يعلم بأنه سيكون إلى جانبه حتى النفس الأخير دفاعاً عن تعاليم وقوانين الإسلام ومصالح البلاد .

وجوابا على سؤال حول ما يمكن القيام به فى حالة استقالة أو عدم استقالة (شهبور بختيار) وحدوث انقلاب عسكرى ، قال الخمينى ، نحن لا نخاف من الانقلاب العسكرى ، فقد اعتاد الشعب الإيرانى على ذلك ، وبعض أصحاب الرتب العالية يريدون أن يكونوا خدما ، وإن الجيش أساسا معنا وهو على استعداد لمتابعة حركته وانتفاضته حتى النفس الأخير .

وحول سفره ، إلى إيران قال الخمينى : إن الحكومة غير الشرعية تمنع سفره إلى إيران حفاظا على مصالح الأجانب ، وإنى سأتوجه فى أول فرصة إلى إيران لاستخلاص حقوق الشعب الإيرانى ، وعلى الذين يخونون الشعب إن يتنحوا جانبا ، وإنى باق على قرارى كما كنت فى الماضى ، وكذلك يجب على الشعب الإيرانى لأن القضية حياة أو موت(*) .

(*) وكالة الأنباء الإيرانية (بارس) فى ٢ فبراير ١٩٧٩ .

عودة الامام الغائب :

فى الأول من فبراير ١٩٧٩ وفى الساعة التاسعة والدقيقة السادسة والثلاثين صباحا ، وصلت إلى مطار طهران (طائرة جامبو جيت) خاصة وتابعة للخطوط الجوية الفرنسية ، وهى تقل على ظهرها آية الله روح الله (الخمينى) الذى خرج من إيران منفيا منذ خمسة عشر عاما ، وكان مطار (مهر اباد) الدولى يعج بالجماهير منذ الخامسة صباحا بشكل لم يسبق له مثيل ، كما تزاحم مئات الألوف من أنصار (الخمينى) على امتداد الطريق الذى سيسلكه من المطار حتى مقابر (بهشت زهرة) والذى يبلغ طوله نحو ٣٣ كيلو مترا

وقد قامت لجنة خاصة للاستقبال تشكلت من أنصار (الخمينى) لنصب اللافتات والشعارات ، وتطوع أكثر من خمسين ألف شاب لتنظيم مواقف الحشود البشرية التى هرعت من جميع أنحاء البلاد لاستقبال الإمام العائد ، وفى ميدان الحرية الذى يتسع لأكثر من مائة ألف شخص كانت أعداد الجماهير فى تزايد مخيف وتراص مهيب ، بينما المئات من مراسلى الصحف والاذاعات ووكالات الأنباء قد جاءوا لتغطية وقائع هذا اليوم الفريد ، وفى مطار طهران الدولى تم تخصيص قاعة الاستقبال الكبرى لحشد كبير من رجال الدين والعلماء الاعلام وقادة الأحزاب والجمعيات السياسية ورجال الفكر وأساتذة القانون وأعضاء جمعيات حقوق الانسان ونقابات المهندسين والأطباء والعمال والفلاحين والتجار وغيرهم من فئات الشعب الإيرانى .

وعندما حلت الطائرة صعد آية الله (طلقانى) إلى مقصورة (الخمينى) بالطائرة للتحية والاستقبال ، ثم هبط فريق كبير من الصحفيين الذين رافقوا الزعيم الروحى الإيرانى على نفس الطائرة .

وفى الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة نزل آية الله (الخمينى) إلى أرض الوطن وسط التهليل والتكبير والهتاف بحياته ، ثم تبعه السادة : الحاج أحمد الخمينى ، يزدى ، بنى صدر ، قطب زاده ، فروهار ، وداخل استراحة المطار تلى ما تيسر

من القرآن الكريم ، بعدها ألقى الإمام (الخمينى) كلمة قصيرة اعرب فيها عن شكره لعواطف وأحاسيس مختلف فئات الشعب وطبقاته ، قائلاً : *ان عواطف الشعب تثقل كاهلى ولا استطيع الرد على كل هذه العواطف والمشاعر الطيبة* ، وخص بالذكر رجال الدين الذين قال إنهم ضحوا بالكثير هم وطلبة الجامعات والعاملون فى الأسواق والتجار والمواطنون وكافة طبقات الشعب ، وشدد على أهمية الحفاظ على الاتحاد ووحدة الكلمة ، لأن هذه هى الخطوة الأولى على طريق الانتصار العظيم ، الذى بدأ بأبعاد الخائن الأصلى عن المسرح والذى ما زال يحاول خارج البلاد ويتشبث مع من هم على شاكلته من الاعوان لعله يجد مخرجا ، لكن ذلك مستحيل ، فبعد خمسين سنة من خيانة هذه الأسرة ، وبعد أكثر من ثلاثين سنة من الثقافة الاستعمارية التى حطمت الزراعة وافرغت الخزانة ، وأشاعت الدمار فى البلاد ، وأخضعت الجيش للمستشارين الأجانب ، وهو ما نأسف له ويأسف له الشعب الإيرانى ، ولذلك فإن انتصارنا هو يوم إبعاد أيدى الأجنبى عن بلادنا واقتلاع جميع جذور النظام ، وعلى العملاء الأجانب الذين يحاولون إعادة (الشاه) السابق إلى النظام الملكى ، ان يعلموا أنهم يحاولون عبثا .

وحذر (الخمينى) الشعب حتى لا تتمكن الشياطين من التسلل إلى صفوفه ، ثم ابتهل إلى الله بالنصر للشعب الإيرانى ، وتوجه ركب آية الله (الخمينى) إلى مدافن الشهداء ، التى ما إن وصلها حتى ألقى خطابا تاريخيا يشرح فيه لأول مرة أفكاره وأراءه للشعب الإيرانى ، فماذا قال :

" لقد عشت خلال هذه الفترة الفواجع الكبيرة ، لكننا حققنا انتصارات أيضا كبيرة ، وإننى عندما أشاهد الآباء والأمهات المفجوعين بفقد أبنائهم ، أشعر وكأن كاهلى ينوء تحت الأعباء ، فأفقد القدرة على التحمل ، فكيف استطيع أن أعوض كل هذه الخسائر للشعب الذى وهب كل ما عنده من أجل الإله ، فما كان يقوله الشعب هو أن هذا النظام غير شرعى منذ بدايته ، فبأسم الاصلاح الزراعى دمروا الزراعة ، حتى أصبحنا نحتاج إلى استيراد المحاصيل الزراعية ، وقد فعل النظام ذلك حتى نحتاج إلى أمريكا وإسرائيل ، ولربما نحتاج إلى عشرين عاماً دون أن نتمكن

من إصلاح ما أفسده النظام ، لقد عملوا على ان نتخلف ثقافيا حتى أن دراسة شبابنا ليست كاملة أو شاملة ، وهذا يحتم عليهم استكمالها فى الخارج ، ومنذ ما يقرب من خمسين عاما ، عندنا الجامعة لكنها لم تتطور ، لقد حطموا جميع طاقاتنا البشرية ، وتحولت الإذاعة والتلفزيون والسينما إلى أوكار للفساد ، وأصبحت حانات الخمور فى طهران أكثر من المكتبات ، ونحن لا نعارض وجود السينما والتلفزيون والإذاعة ، ولكننا نعارض الفحشاء واشاعة الفساد ، ونعارض الموسيقى التى تكون فى خدمة الأجنبى ، وتبقى على الشباب فى حالة تخلف ، ومتى عارضنا مظاهر التطور والتقدم ؟؟ فالسينما هى إحدى مظاهر الحضارة ويجب ان تكون فى خدمة النشأ ، ولكنها حطمت شبابنا فخانوا بلادنا بكل معنى الكلمة ، لقد أعطوا نفطنا لأمريكا وغير أمريكا ، وقاموا فى المقابل بإقامة القواعد العسكرية على أرضنا ، وأعطونا أسلحة لا يقدر جيشنا على استعمالها حتى تكون ذريعة لوجود مستشاريهم فى بلادنا ، ولو استمر الأمر لسنوات أخرى لكان شعبنا قد سقط فى الهاوية ، فما كانت لنا صحافة حرة ولا إذاعة ولا تلفزيون ولا خطيب ولا إمام للجماعة ، ونحن فى زمن (بختيار) لازلنا فى نصف اختناق ، ونحن نقول إنه غير شرعى مع حكومته ومجالسه ويجب محاكمتهم جميعا ، ونحن سنحاكم هؤلاء وسأعين الحكومة ، لأن حكومة (بختيار) لا تعترف هى بنفسها . ولا يوافق عليها الجيش ، وإنما الذى يؤيدها فقط هى (أمريكا) و (بريطانيا) ، ونحن نقول إنه لا يجوز وجود حكومتين للشعب ، وأن الحكومة غير الشرعية يجب أن تتنحى ، وأن حكومتنا تستند إلى رأى الشعب وحكم الإله ، ويجب على الجميع مواصلة الحركة حتى يتم اسقاط هؤلاء وتشكيل حكومة أو مجلس على أساس حرية الشعب ، وأنا أنصح الجيش بأننا نريد أن يكونوا مستقلين ، ولا نريد جيشا يشرف عليه أو يستأثر به الآخرون " .

هذا وقد قام (الخمينى) بعد إلقاء خطابه التاريخى بزيارة مستشفى الألف سرير لجرحى الانتفاضة الشعبية فى إيران ، وعلى الرغم من أنه انتقل إلى المستشفى بطائرة هليكوبتر ، إلا أن إزدحام الجماهير جعل من الصعب عليه زيارة المرضى والجرحى ، وبعد ان مكث ما يقرب من نصف ساعة فى الساحة الخارجية للمستشفى ، غادرها بالسيارة عائداً إلى مقر إقامته .

وفى ٥ فبراير ١٩٧٩ ، عقد آية الله (الخمينى) مؤتمراً صحفيا فى مقر إقامته بمدرسة (علوى) بطهران حضره أكثر من ثلثمائة مراسل وصحفى ، ومما أستهل به (الخمينى) مؤتمره الصحفى شرحه للاوضاع المتردية للبلاد ، وأكد أن الشعب الإيرانى فى كافة أنحاء البلاد يطالب بتصميم وإصرار بألغاء النظام الملكى وإقامة جمهورية إسلامية تحقق ما يتوق إليه شعبنا من العدل الإسلامى ، وإقامة الحكومة التى يتناول فيها الحاكم خبزاً يابساً حتى لا يطوى الجوع أحداً ، وأضاف (الخمينى) إن أحداً لم يأخذ برأى الشعب الإيرانى منذ ان قام (رضا خان) بأنقلابه ، وتم تشكيل المجلس التأسيسى وانتخاب النواب تحت الحراب ، لذلك فإن النظام الملكى وجميع المجالس التى انبثقت عنه غير مشروع ، ففى الوقت الراهن فإن الرأى العام هنا والشعب قد اعترفوا بنا زعيما له ، وبادرنا إلى تشكيل حكومة مؤقتة للخروج من هذه الفوضى ولاجراء انتخابات المجلس التأسيسى ومن ثم انتخابات المجلس الوطنى لتعيين الحكومة الشرعية ، التى ستتولى تنظيم الاستفتاء على النظام وقال (الخمينى) ان معارضة الحكومة المؤقتة هى معارضة لحكم الإله ، وتعنى الكفر ، وحد الكفر واضح فى قوانيننا ، ثم أعلن فى ختام كلمته فى المؤتمر الصحفى عن أمله فى معالجة الاقتصاد المتدهور وإصلاح الأمور بعونه تعالى(*) .

وفى هذا المؤتمر الصحفى يكون الخمينى قد قرر بارادته المنفردة ما يلى :

١ — أن الرأى العام والشعب قد اعترفوا به زعيماً للبلاد .
٢ — أنه عين حكومة مؤقتة لاجراء الاستفتاء .
٣ — أن معارضة هذه الحكومة هى معارضة لحكم الإله .
٤ — ان معارضة حكم الإله جزاؤه القتل .

الخمينى يكلف بازركان بتشكيل الحكومة المؤقتة :

فى ٥ أكتوبر ٧٩ كلف الإمام الخمينى ، المهندس (مهدى بازرجان) بتشكيل

(*) المرجع السابق .

الحكومة المؤقتة ، وأعلن ذلك فى مؤتمر صحفى ، وفيما يلى نص خطاب التكليف الصادر من آية الله (الخمينى) :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة المهندس مهدى بازركان ..

بناءاً على اقتراح مجلس الثورة وطبقا للحق الشرعى والقانونى الناشىء عن رأى الاغلبية الساحقة للشعب الإيرانى ، وما عبر عنه خلال اجتماعاته ، وتظاهراته الواسعة والعديدة فى جميع أنحاء البلاد تجاه زعامة الحركة ، ونظراً لثقتنا بإيمانكم الراسخ لتعاليم الإسلام المقدسة ، ووقوفنا على ماضيكم النضالى الإسلامى الوطنى ، نكلف سيادتكم ، وبقطع النظر عن صلاتكم الحزبية وارتباطاتكم بمجموعة خاصة ، بتشكيل الحكومة المؤقتة لتتولى تسيير البلاد ، وعلى نحو خاص لاجراء الاستفتاء ، ومراجعة الرأى العام حول تغيير النظام السياسى للبلاد إلى جمهورية إسلامية وتشكيل المجلس التأسيسى من ممثلى الشعب بغرض المصادقة على الدستور الجديد ، وكذلك انتخاب مجلس نواب الشعب وفقاً للقانون الأساسى الجديد .

يجب تقديم أعضاء الحكومة المؤقتة بأسرع وقت وطبقا للشروط التى حددناها .

إن موظفى الدولة والجيش وابناء الشعب سيتعاونون معكم تعاونا تاما ، مع مراعاة الانضباط وصولاً بأهداف الثورة المقدسة ومعالجة شئون البلاد ، راجيا من الله العلى القدير نجاحكم والحكومة المؤقتة فى هذه المرحلة الحساسة .

روح الله الموسوى الخمينى

وقد صرح فى نفس اليوم الدكتور (شهبور بختيار) رئيس الوزراء فى حديث لمندوب وكالة الأنباء الوطنية (بارس) حول تكليف المهندس (بازركان) بتشكيل الحكومة المؤقتة قائلاً (إن إيران بلد واحد وحكومة واحدة ولا تقبل القسمة كما يقضى بذلك القانون) ، وعند سؤال (بختيار) عن احتمال اعتقاله للمهندس (مهدى بازركان) أجاب قائلاً : *« إنه إذا اكتفى بالكلام فذاك أمر ، أما إذا بدا التنفيذ فسيصبح الأمر مختلفا »* .

بختيار يرقص مذبوحا من الألم :

لقد حاول (شهبور بختيار) أن يكون رجل الساعة ، أو رجل المرحلة ، الأمر الذى كان من الاستحالة بمكان ، فبختيار ، هذا السياسى الذى تشبع بآراء فلاسفة عصر النهضة فى فرنسا ، يحلم بأن يكون (دانتون) الثورة التى اجتاحت إيران من أقصاها إلى أقصاها والتى كانت دينية الهوية ، أمريكية العنفوان ، و (بختيار) الرجل الذى رفضه (الخمينى) ولفظته الجبهة الوطنية ، ما عاد يمثل المعارضة للشاه ، بقدر ما بات يرمز إلى استمرارية نظام (الشاه) ، إنه الحل الوسط والمؤقت ، فحكومته ليست أول جمهورية ، إنما حكومة رحيل (الشاه) فى اجازة وإلى الأبد ، كل ما كان يطمع فيه الشارع الإيرانى بعد ذلك ، أن يذهب (بختيار) نفسه إلى أجازة ، لكى تتسنى فرصة الولادة الطبيعية للنظام الإيرانى الجديد .

من هنا كان من العبث أن يحاول (بختيار) الوصول مع (مهدى بازركان) إلى إتفاق لإيقاف الثورة ، وإيجاد نوع من حكومة اتحاد وطنى .

ففى يوم ٩ فبراير ، وبعد أسبوع من عودة آية الله (الخمينى) إلى إيران ، بدأ أول تمرد منظم ومسلح فى قاعدة جوية خارج إيران ، بعد أن هاجم الحرس الأمبراطورى ثكنات هذه القاعدة ، التى أعلنت تأييدها للخمينى ، وقامت مجموعة فنية بالسلاح الجوى الإيرانى بالاستيلاء على مخزن كبير للأسلحة ، وقد أمر (بختيار) الجنرال (ربيعى) بقذف هذا المخزن على من فيه فرفض ، وأخرج المتظاهرون من هذا المخزن نحو ٢٠٠ ألف بندقية ومدفع رشاش ، ورفض سلاح الجو الإيرانى أوامر (بختيار) للقضاء على التمرد ، ولم يتحرك الجيش ، وأصيبت طهران بالشلل ، حيث كانت الجماهير المسلحة تقاتل قوات الجيش فى العاصمة ، وفى كل مكان فى إيران دون ان يظهر قائد عسكرى واحد لاعطاء الأوامر للجنود .

واجتمعت رئاسة الأركان العامة وقيادة جميع القوات الإيرانية المسلحة لمناقشة الأزمة ، فأحدثوا صدمة (لبختيار) وللشعب الإيرانى وللعالم كله ، حينما خرجوا من الاجتماع ليعلنوا للعالم كله أن القوات المسلحة ستبقى على الحياد ، وقد ظهر

الاعلان بتوقيع رئيس أركان القوات الإيرانية الجنرال (قرباغى) ، وقد كان القرار قاسيا وعنيفا ، فبمجرد صدوره انسحبت القوات المسلحة من المعركة ، وأمر الجنود بالانسحاب إلى ثكناتهم ، وسلمت طهران وبقية المدن الإيرانية إلى الجماهير وإلى (الخمينى) ، وقوبلت كل محاولة لمقاومة قرار الجيش بالاعدام الفورى ، فقد عارضت مجموعة بقيادة الجنرال (عبد العلى بدرى) ورفاقه قرار (قرباغى) ، وبدأت التخطيط لانقلاب ضد قوات (الخمينى) للمحافظة على النظام ، فقتل (عبد العلى البدرى) وحلفاؤه غدراً ، بواسطة ضباط تابعين لقيادة (قرباغى) ، وبالمثل حدث نفس الشيء فى أنحاء إيران ، حيث قتل عشرات من الضباط الآخرين بواسطة جماعات اغتيال بقيادة الجنرال (قرباغى) والجنرال (حسين فردوست) ، الذى عين رئيساً للجهاز الجديد للبوليس السرى (سافاما) .

ومن الذين غيروا مواقفهم (الجنرال ربيعي) قائد السلاح الجوى ، الذى كان مشهوراً بولائه الشديد للشاه ، لكنه في الساعات الحاسمة قرر فجأة تأييده للجانب الآخر وانضمامه للثورة ، بعد أن حصل على وعد بالمحافظة على حياته ومساعدته على ترك إيران ، فى مقابل تعاونه لضمان المطارات والقواعد الجوية لتكون إلى جانب (الخمينى) ، لكنهم غدروا به فألقى عليه القبض فيما بعد واعدم ، بأطلاق النار عليه من مدفع رشاش بعد محاكمة صورية ، فهتف للشاه قبل اطلاق الرصاص عليه ، وقال : إنه الجنرال هويزر فهو الذى ألقى بالشاه خارج إيران كالفأر الميت .

وفى خلال الثمانى والأربعين ساعة التالية ، أعدم ما يصل إلى ثلاثمائة وخمسين من كبار القادة الايرانيين ، على يد مجموعات اغتيالات محترفة ، بعد أن طبعت أسماؤهم من خلال حاسب آلى ، فى القيادة العامة العسكرية ، والذى يمكن أن يكشف عن كل رجل فى موقع قيادى ، وفى وحدات الامداد والاتصالات وغيرها ، وكل من رفض التعاون مع الثورة أعدم ، وهكذا سقط عرش أسرة بهلوى لم ينعه ناع ولاضجت عليه بواكى .(*) .

(*) كتاب (رهينة الخمينى) أو الهجوم على القرن العشرين .

ولقد برر العسكريون حيادهم بين حكومتى (شهبور بختيار) (ومهدى بازركان) على نحو ما ذكره الجنرال (حسن ربيعى) قائد القوات الجوية ، فى المحاكمة السريعة التى أجريت له قبل إعدامه ، بأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة اتخذ القرار بعدم تأييد حكومة (بختيار) ، لأن (بختيار) صرح بأنه يريد أن يقيم جمهورية من خلال الدستور ، وذلك فى نفس الوقت الذى ينادى فيه (بازركان) بقيام جمهورية إسلامية ، فلم يعد هناك ما تساعد القوات المسلحة (بختيار) من أجله ، لأن العسكريين كانوا يؤيدون بختيار مادام مخلصا للنظام الملكى ، وقد سبق أن رأينا أن (الشاه) أمر بالتخلى عن (بختيار) إذا ما تخلى (بختيار) عن النظام الملكي أو تحالف مع (الخمينى) ، وقد يكون هو نفس السبب الذى من أجله رفض قائد سلاح الطيران الجنرال (رحيمي) تنفيذ أوامر (بختيار) له بقصف مخزن الأسلحة الذى حاول الثوار الاستيلاء عليه ، بالطائرات المقاتلة أف ٤ س ، فقد رد (رحيمي) على بختيار بقوله : (أنه لا يقبل قتل الناس) .

كذلك فإن تمرد القوات الجوية واشتراكهم بملابسهم الرسمية ، ورفع لافتات توضيح هويتهم ، احدث انقساما في صفوف القوات المسلحة ، بعد تمرد قاعدة (فرح أباد) للتدريب والصيانة ، ونجاح قوات القاعدة فى إنزال خسائر فادحة بالقوات التى حاصرت القاعدة وهاجمتها لاحباط التمرد .

ثم جاء اختفاء (شهبور بختيار) فور إعلان المجلس الأعلى للقوات المسلحة لحياده ، ليترك فراغاً في السلطة ، ويجعل الطريق مفتوحاً أمام (مهدى بازركان) لتسلم السلطة ، كما ثبط همم الجيوب وبقايا المواقع التى كانت ما تزال تقاوم ، كما أن إعلان قائد سلاح الطيران ، أن كافة الأسلحة المتقدمة بما فيها طائرات أف ١٤ ، مازالت فى إيران ولم تنتقل إلى العربية السعودية ، كما كان قد أشيع ، جعل الرئيس (كارتر) يسارع إلى إعلان تأييده لحكومة (بازركان) لاسيما بعد أن أسرع الاتحاد السوفيتى بالاعتراف بالنظام الجديد ، وذلك حتى لا ينفرد الاتحاد السوفيتى بالتأثير على ثورة (الخمينى) .

أما (شهبور بختيار) فقد طلب منه (المهدى بازركان) أن يستقبل ، وذهب إليه فى اليوم التالى مع مجموعة من معاونيه ، كان من بينها (أمير انتظام) نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمى بأسم الحكومة ، وكذلك بعض أصدقاء (بختيار) ، الذين طالبوه بالاستقالة ، على وعد بأن يقبلها (الخمينى) وقد يكلفه بأن يظل فى موقع نائب رئيس الوزراء مع (المهدى بازركان) ، لكن (شهبور بختيار) رفض ذلك وقال إنه سيستقيل ، ولكنه سيعلن إستقالته على الشعب وليس على (الخميني) .

وفي هذا الوقت بدأ رجال (الخمينى) يتوزعون فى الشوارع والأحياء ويجمعون صغار السن من الشباب ، وخاصة الجموع التى زحفت من جنوب طهران ، ومن الطبقات الفقيرة المعدمة ، حيث شكلوا منهم ما سمي بعد ذلك (باللجان الثورية) التى أقيمت فى كل شارع وكل حى ، وانتشرت آلاف البنادق والمدافع الرشاشة فى أيدى هؤلاء الناس عديمي الخبرة ، شديدى الفاقة والحرمان ، حتى أصبح بإمكان أى فرد أو مجموعة ، إقتحام القصور والبنوك والسفارات والمؤسسات الحكومية ، والاستيلاء على ما فيها .

وقد أخذت السفارة المصرية بمنطقة (سلطنة أباد) نصيبها ، حيث هجم عليها ثلة من هؤلاء الطغام ، بعد أن جردوا حرسها الإيرانى الرسمى من أسلحته ، وأمروا موظفى السفارة معهم بالانبطاح أرضاً على وجوههم ، ثم عاثوا فيها فساداً ، وحملوا ما توصلت إليه أيديهم من متاع ، وليس هذا فحسب ، فقد انتشرت عمليات اعتقال الناس أو قتلهم إذا قاوموا ، وكثر عدد الضحايا الذين لم يسلم منهم حتى النساء ، اللائى كن يستدرجن بالقوة إلى أماكن مهجورة ، يقع فيها اغتصابهن ، وكان الرجل يكره بأن تنتزع امرأته من جواره فى سيارته ، لأنه لا يملك ما يؤكد أنها زوجته ، أو لان احدهم أو كليهما تفوح من فمه رائحة الخمر ، وغير ذلك من القصص والنوادر التى تستعصى احياناً ، حتى على مجرد الخيال ، وبدأت طوابير المعتقلين تزداد وتتجمع في اللجنة المركزية للجان الثورية (بمدرسة علوى للبنين) ، الواقعة فى شارع (مستجاب) بجوار مقر الخميني .

وكان أول قرار للخمينى منذ عودته إلى إيران ، هو قرار تعيين (المدعي العام الثورى) لبدء محاكمة الجنرالات ، ورجال الجيش ورجال (الشاه) ، وفي البداية وقع اختيار (الخمينى) على آية الله (ربانى شيرازى) وهو أحد المقربين للخمينى ، وأصبح فيما بعد عضوا فى مجمع الفقهاء في مجلس الشورى الإيرانى ، والذى قبل المنصب بالفعل ونشرت صورته فى الصحف ، ولكنه عاد وقدم استقالته في اليوم الثاني خوفاً من انتقام عائلات وأنصار الذين سيحاكمون أمامه ، ونظراً لأنه لم يكن هناك من يقبل بهذا المنصب ، فلم يجد (الخمينى) أمامه غير آية الله (خلخالى) الذى قبل على الفور تولى هذا المنصب ، فوقع (الخمينى) قرار تعيينه ، وشكلت محكمة برئاسته ، كان مقرها الصف الاول الابتدائى من مدرسة علوى ، وكانت أول مجموعة حوكمت فيها على يديه ، تتكون من واحد وعشرين من جنرالات الجيش ورجال الدولة ، ومن بينها تم اختيار أربعة أشخاص ليكونوا أول من ينفذ فيهم حكم الإعدام بعد عودة (الخمينى) .

وكانت هذه المجموعة تتكون من الجنرال (نعمة الله نصيرى) رئيس (السافاك) السابق والذى كان قد اقيل من منصبه وعين سفيراً فى الباكستان ثم استدعى لمسائلته فى عهد (الشاه) ، وكان فى السجن عندما داهمته مجموعة من الشباب المسلح الذين أرادوا قتله دون محاكمة ، ووضعوا بالفعل حبل المشنقة حول عنقه فسقط ، ولم يمت بعد أن انقطع به الحبل لثقل وزنه ، وقد رأيته على شاشة التلفزيون وقد ضمد رأسه ولف بالشاش الأبيض وتجمدت قطرات الدم على وجهه .

أما الجنرال الثانى فكان الجنرال (رحيمى) رئيس البوليس وحاكم طهران العسكرى ، والجنرال الثالث كان الجنرال (ناجي) الحاكم العسكرى لمدينة أصفهان ، والرابع هو الجنرال (خسرو وداد) قائد القوات الخاصة للشاه .

هـذا وضـوء وهـذا وقـت الصـلاة :

هذه قصة ننقلها على مسئولية راويها الاذاعي الإيرانى الدكتور على نور

زاده ،(*) حيث يقول : « انتهت عملية الاعدامات وكانت عقارب الساعة تشير إلى الخامسة صباحاً ، عندما صعد (الخميني) إلى سطح مقره المؤقت بمدرسة علوى ، واقترب من الجثث الملقاة على الأرض فانحنى عليها ومد يديه إلى الدماء السائلة ثم رفعهما ، وبيده اليسرى مسح ذراعه الأيمن ، وبيده اليمنى مسح ذراعه الأيسر ، وهو يقول لمن حوله : (هذا وضوء وهذا وقت الصلاة) فأصطف من خلفه الحضور أمام الجثث الأربعة ، ليؤدوا الصلاة » .

ويقول الراوى :« وهنا انسحبت قبل الصلاة هابطاً على السطح بعد أن سجلت أول عملية إعدام بالكلمة والصورة ، وأسرعت إلى صحيفة (اطلاعات) لينشر الخبر على الناس » .

وهكذا ظلت اللجان الثورية تجوب الشوارع وتعتقل الناس والجنرالات وأركان النظام ، وبينما كان (مهدى بازركان) رئيس الوزراء الجديد يجلس فى مكتبه بمدرسة علوى ، يحاول اختيار اعضاء وزارته سمع بالخارج ضوضاء ، ومجموعة من المعتقلين الجدد يقودهم بعض الشباب وكان من بين المعتقلين شخص غطى رأسه كباقى المعتقلين ويلبس جاكت تويد انجليزى ، فتعرف عليه أحد الصحفيين الذين كان فى انتظار تسلم قائمة الوزارة الجديدة ، لاذاعاتها ، الا وهو (الدكتور على نور زادة) الذى عرف ان هذا الشخص هو (شهبور بختيار) فنبه (مهدى بازركان) إلى ذلك فخرج (بازركان) على الفور واستقبل حراس الثورة ، وشكرهم على جهودهم وطلب منهم أن يتركوا هذا الأسير له ، والذى قالوا إنه (بختيار) ، ثم أمسك (بازركان) بيد (بختيار) وذهب به إلى غرفته ، ثم اتضح بعد ذلك أن (بازركان) اصطحب (شهبور بختيار) إلى خارج المبنى عن طريق باب خلفى ، وأرسله إلى منزل شقيقة زوجته ، حيث هرب بعد ذلك إلى خارج إيران ، ثم أبلغ (بازركان)

(*) مقال بمجلة الدستور التى تصدر بلندن .

المدعى العام الثورى أن الشخص الذى اعتقلوه وزعموا أنه (بختيار) لم يكن هو (بختيار) وإنما شبيه له وأنه لذلك أطلق سراحه .

وبهذا تكون صفحة قد طويت هي صفحة اسرة بهلوى ، وفتحت صفحة جديدة هي صفحة آية الله (الخمينى) الذى دخل التاريخ من أوسع أبوابه ، كأنه الإمام الغائب أو المهدى المنتظر ، هكذا اصبح (الخمينى) بعد أن دان له الجميع بالطاعة والولاء ، وقامت أول حكومة فى عهده برئاسة (مهدى بازركان) فحلت العمامة محل التاج ، وحلت الدولة الدينية محل الدولة العلمانية .

وعلى الرغم من أن الجبهة الوطنية قد فازت بنصيب الأسد من المناصب الوزارية من حكومة (بازركان) إلا أن (بازركان) لم يكن له سلطان بمعنى الكلمة ، فقد توزع السلطان بين مراكز القوى الأخرى ، وخاصة المجلس الثورى الذى بدأ تكوينه منذ كان آية الله (الخميني) فى باريس ، والذى جاءت فكرته من آية الله (منتظرى) ، عندما طلب من (الخمينى) تحديد بعض الأسماء لتكون بمثابة لجنة تنوب عنه وتتحرك بأسمه فى إيران ، فأختار آية الله (الخمينى) بعض الأسماء ، وكان من بينها آية الله (موسوى أردبيلى) وآية الله (بهشتى) وحجة الإسلام (على أكبر رفستجانى) وحجة الإسلام (على خامئينى) وآية الله منتظرى) ، ثم انضم إليهم فيما بعد آية الله (مطهرى) والمهندس مهدى بازركان والحسن بنى صدر وصادق قطب زاده ، وآية الله (محمد رضا مهدى قانى) وحجة الإسلام الدكتور (محمد جواد باهونار) (والمهندس محمد مهدى باهونار) ، (وعزت سحابى) ، (وعلى أكبر معين فر) ، وعندما توفى آية الله (طلقانى) ، كشف الستار عن أنه كان الرئيس الفعلي للمجلس الثورى فى إيران .

وكانت سلطات المجلس الثورى فوق كل السلطات بما فيها مجلس الوزراء ، وكانت اجتماعات المجلسين مشتركة ، وكانت الاغلبية لرجال الدين ، ثم بدأت الصراعات تظهر بين رجال الدين من جهة ، وبين رجال السياسة والمدنيين من جهة أخرى ، وفى داخل المجلس الثورى نفسه كان كل واحد من اعضائه يعبر عن انتماء

تختلف عن انتماءات الاخرين ، فهناك من يعد رجل السوفيت وهناك من يعد رجل الامريكان وهناك من يعد رجل فرنسا وهناك من يعد رجل سوريا .

خطـاب تاريخي للخميني في قـم :

في الأول من مارس عام ١٩٧٩ وصل آية الله (الخميني) لأول مرة إلى مدينة قم للمرة الأولى منذ غادرها مطروداً منذ خمسة عشر عاماً ، فدخلها في موكب حافل ، وتوجه فور وصوله إلى مرقد السيدة (المعصومة) عليها السلام ، للتبرك والزيارة فألتفت حوله جماهير حاشدة تهتف بحياته ، وتسكب ماء الورد من الاف القناني على وجوه الناس ، الذين حضروا من المدن والقرى المجاورة .

وفي هذا الخطاب شكر (الخميني) أبناء الشعب وعاهدهم ألا ينساهم ، ودعا لهم بالسعادة والسلام ، وقال إن الشعب الإيراني أحبط خطط الاستعمار ، التي سعي لها منذ ما يقرب من ثلاثمائة سنة ، وشن حملات الدعاية ضد الإسلام وضد رجال الدين وضد جميع الأديان ، وقد بلغت هذه الحملات ذروتها في عهد الشاه الأب والشاه الأبن ، اللذين داسا على مقدرات ومقدسات الشعب .

وقال : لقد قطعتم يد الاستعمار وطلاب المنافع والسراق الدوليين ، وأمّنتم على الإسلام بدمائكم ، فلكم علينا المنة وأنا خادمكم جميعاً ، إن هؤلاء الخونة فروا من إيران وتركوا لنا البلاد خربة والمقابر عامرة ، وأن الأمر يتطلب تضافر جهود الجميع لاصلاح ماأفسده المخربون ، وإن الاستعمار قام بدراسات مطولة على امتداد الثلاثمائة عام الماضية ، وتوصل إلى نتيجة هي وجوب إحداث الفرقة بين أبناء الشعب الواحد وفئاته المختلفة .

وأعلن (الخميني) أنه أصدر تعليماته عند مغادرته لطهران بمصادرة الأموال والممتلكات التابعة للأسرة البهلوية ، والذين كانوا يدورون في فلكهم ، وتخصيص هذه الأموال للمستضعفين من الناس لبناء المساكن لهم في جميع أنحاء البلاد ، وكذلك

إقرار مجانية استهلاك الكهرباء والماء والمواصلات لذوى الدخل المحدود ، وأكد الخمينى على أن الدوائر الإسلامية سيكون لها طابعها المعتدل ، وقال : إن الذين يزعمون أنه لا يمكن تطبيق الإسلام فى زماننا الراهن يجهلون تعاليم الإسلام ، إننا سنقوم بإحداث وزارة جديدة مستقلة عن الحكومة تسمى (بوزارة الأمر بالمعروف والنهيء عن المنكر) ، تأخذ على عاتقها مكافحة الفساد واصلاح الصحف والاذاعة ودور السينما لتجعل لها طابعاً إسلامياً ، لتضع صرح دولة محمدية ، وتأخذ من الدول الغربية صالحها وترمي جانباً بطالحها ، وقال إنه اوقف السنتين الباقيتين من عمره لصالح الشعب ، وأكد على أن الشعب الإيرانى كله يطالب بالجمهورية الإسلامية ، وليس الجمهورية وحدها أو الجمهورية الديمقراطية ، وأنه شخصياً يطالب بالجمهورية الإسلامية لا أكثر ولا أقل .

الاستفتاء على الجمهورية الاولى

في الثلاثين من شهر مارس عام ١٩٧٩ ، أجرى أول إستفتاء على إقامة أول جمهورية إسلامية فى إيران الأمر الذى يسجل بصفة رسمية ودستورية أول انتصار للتيار الدينى على نظام أسرة (بهلوى) الذى استمر نيفا وخمسين عاماً ، كانت إيران خلالها نقطة الارتكاز للاستراتيجية (البريطانية) (والامريكية) (والروسية) فى جنوب غرب اسيا ، وقد عجل آية الله (الخمينى) بإجراء هذا الاستفتاء لتكريس القضاء على النظام الملكى ، وقطع خط الرجعة على (الشاه) حتى لا يساوره الأمل فى العودة إلى إيران ، لاسيما وأنه لم يكن قد تنازل عن العرش حتى ذلك التاريخ ، كما أن رئيس الوزراء ، الذى كان مازال مختفياً فى مكان مجهول ، وهو (شهبور بختيار) لم يقدم بعد إستقالته بصورة رسمية ، كذلك فقد أريد بالتعجيل بالاستفتاء على الجمهورية ، إحراج الدولة التى قد يفكر (الشاه) فى اللجوء إليها ، وذلك بإسقاط كل أهلية عنه كحاكم لإيران ، تمهيداً لإعادته لمحاكمته عن جرائمه السياسية ، كما تقول الحكومة الإيرانية .

ونظراً للسرعة الفائقة التى انتصرت بها الثورة ، وللسرعة الفائقة التى تقرر بها إجراء الاستفتاء فإن خلافات فى الرأي حول الاستفتاء قد نشبت على نطاق واسع ،

بين الفئات السياسية وفصائل الثورة الإيرانية ، فالإمام (الخمينى) كان يرى فى البداية أنه لاحاجة تدعوا لإجراء الإستفتاء ، لأن الشعب الإيرانى قد أبدى رأيه الصريح فى الجمهورية الإسلامية عن طريق المظاهرات الواسعة النطاق ، ولكنه وافق على إجراء الاستفتاء لكى يسقط فقط حجج أعداء الثورة ، وكان الإمام (الخمينى) قد حدد موعداً مبكراً لاجراء الاستفتاء ، الأمر الذى اعترض عليه رئيس الوزراء (مهدى بازرجان) ، لأن الحكومة لم تكن قد أخذت أهبتها بعد ، كما لم تنظم الحملة الإعلامية اللازمة ، ولم تستكمل بعد تعيين حكام الأقاليم الذين سيتولون الإشراف على إجراء الاستفتاء .

ثم وقع خلاف بعد ذلك من نوع جديد حول السؤال الذى يطرح على الناخبين ، فقد كان مقرراً أن يجيب الناخبون ب (نعم) أو (لا) على قيام الجمهورية الإسلامية ، ولكن رؤى أن هذا يشكل نوعاً من الغموض والابهام ، لا يجعل الاستفتاء معبراً عن ارادة الشعب الإيرانى ، وكان من رأى فريق كبير من القادة والزعماء ومن بينهم آية الله (شريعة مدارى) ، وكذلك كان رأى اليساريين الذى أعلنه متحدث رسمى بأسمهم ، وهو أن الناس يجب أن يصوتوا على (مبدأ) الجمهورية ، (وانهاء) النظام الملكى ، ثم يوضع دستور جديد عن طريق هيئة تأسيسية ، بحيث يوضح هذا الدستور ماهية الجمهورية الإسلامية بصورة تجعل الناس يتبينون حقيقة ما يصوتون عليه ، ثم يجرى الاستفتاء بعد ذلك على الجمهورية الإسلامية ، وقد كان الحزب الديمقراطى الكردى قريباً من هذا الرأى ، وإن كان ذلك لسبب مختلف ألا وهو عدم وضوح موقف النظام من مطالبة الأكراد الإيرانيين بالحكم الذاتى .

أما الجبهة الوطنية التى يرأسها (الدكتور كريم سنجابى) وزير الخارجية ، فقد انقسمت على نفسها حول هذا الموضوع ، فالجناح المعتدل بزعامة (سنجابى) قبل فى النهاية التصويت على قيام الجمهورية الإسلامية بوصفه مشاركاً فى مسئولية الحكم ، أما الجناح الراديكالى بزعامة (هداية الله متين دفترى) حفيد الدكتور (مصدق) ، والذى انشق على الجبهة الوطنية وألف حزباً جديداً بأسم (الحزب

الوطني الديمقراطي) ، فقد أعلن وحزبه مقاطعتهما للاستفتاء ، لأنه يرى ضرورة طرح الحلول اللازمة للمشكلات الوطنية ، وإتاحة الفرصة الكافية للمواطنين الإيرانيين لمناقشة هذه الحلول ليقرروا بحرية رأيهم في الاستفتاء ، كما أن متين دفترى يؤكد على الصفة الديمقراطية وليست الإسلامية للجمهورية ويرى أنه بغير هذا ، يكون الاستفتاء غير ديمقراطي .

ولقد وجد في الجبهة الوطنية فريق ثالث ينادى بحل وسط ، وهو أن يكون الاقتراح على (الجمهورية الإسلامية الديمقراطية) ، وكان هذا يتفق مع رأى الدكتور (مهدى بازرگان) رئيس الوزراء شخصياً .

وأهم من هذا أن منظمة (مجاهدى خلق) الفدائية الإسلامية المؤيدة لآية الله (الخميني) قد أعلنت أنها ، وإن كانت ستشارك في الاستفتاء لصالح الجمهورية الإسلامية ، إلا أنها تعتقد أن قيام مثل هذه الجمهورية يعتبر تجربة خطيرة ، لأن نجاحها هو نجاح للإسلام وفشلها إساءة إليه ، ولذلك فإن منظمة (مجاهدى خلق) بزعامة (مسعود رجوى) ، كانت تفضل أن يعلن أولاً عن مضمون ومحتوى هذه الجمهورية الإسلامية ، لكي يتبين للمواطنين الإيرانيين على أى شيء يصوتون ، كما طالبت المنظمة بتطبيق الإسلام التقدمي ، الذى يتناسب مع مشكلات العصر الحديث .

وعلى النقيض من كل ذلك كان موقف (حزب توده) الشيوعي ، الذى أعلن في بيان أصدره في باريس تأييده غير المشروط لقيام الجمهورية الإسلامية ، وأعلن أن أتباعه سيصوتون لصالح الجمهورية ، وذلك لأنه كان من مصلحتهم أن يوافقوا من ناحية المبدأ على إسقاط النظام الملكي وإقامة النظام الجمهورى ، وإلا كان (حزب توده) الشيوعي ، الذى كرس حياته لمعارضة واسقاط نظام حكم اسرة بهلوى ، متناقضاً من نفسه ، يضاف إلى ذلك أن نظام آية الله (الخميني) لم يعترف (بحزب توده الشيوعي) ، كحزب ملحد ولذلك فإن الحزب يريد أن يقنع آية الله (الخميني) ، من خلال تأييده المطلق لقيام الجمهورية ، بأمكانية تحالفه معه

ليأخذ مكانه إلى جانب الأحزاب الأخرى من أجل بناء إيران الجديدة بصورة ديمقراطية ، وتتلاقى بذلك الماركسية مع الإسلام التقدمي .

وقد أعلن مساعد وزير الداخلية فى حديث له أهم الخطوط العريضة للدستور ، منها كفالة الحريات السياسية لكافة الاقليات بما فيها الماركسيون ، الذين قال عنهم (مهدى بازركان) إنهم يعملون بوجهين ويؤيدون الحكومة لكسب الرأى العام ، لكننا نعلم ماذا يريدون ، وهذا يعنى ألا يخدعنا موقف الحزب المؤيد لنا .

ومن الأصوات الهامة التى ارتفعت تنتقض من فكرة الحكم الإسلامي ، صوت الدكتور (شايجان) أحد زعماء الجبهة الوطنية ، وواحد من زملاء الدكتور (مصدق) ، والذى نفى خارج البلاد منذ خمسة عشر عاماً ، ولم يعد اليها إلا منذ انتصار الثورة ، وقد انتشرت شائعات قوية بأنه أحد المرشحين الأقوياء كأول رئيس للجمهورية ، وذلك بعد أن اجتمع فى باريس بآية الله (الخمينى) قبل انتقال الأخير إلى إيران ، ذلك أن للدكتور (شيجان) العديد من الكتب فى الفقه والدين الإسلامي ، ومنها ما كان موضوعاً للرسالة التى نال بها درجة الدكتوراه ...

ولقد انتقد الدكتور (شايجان) ماينادى به البعض ، ومنهم آية الله (الخمينى) عن العودة بالحكم الإسلامي إلى عهد الصدر الأول للاسلام ، مستشهداً بالحديث الشريف الذى يقول (*علموا أولادكم على غير عاداتكم ، فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم*) .

كما يرى أنه ليس كل المعممين يعرفون الإسلام جيداً ويتقون الله حق تقاته ، بل إن منهم من كان عميلاً لجهاز (المسافاك) في عهد (الشاه) ، ونصح (الخمينى) حتى لا يخضع لأقوال المتطرفين والرجعيين ، إلا أن الدكتور (شايجان) تعرض لحملة ورد عليه آية الله (شريعة مدارى) ثم لم يلبث أن اختفى إسمه ولم يعد يتردد فى الصحافة وأجهزة الاعلام الايرانية .

لقد تكون لدى المراقبين آنذاك انطباع عام أن الأسلوب الذى جرى به الاستفتاء لم يكن بحيث يحقق الحرية الكاملة فى الإدلاء بالرأى ، فقد كانت الورقة المعدة لإبداء

الرأى تستدعي عملية فصل جزء منها عن جزء آخر بصورة يمكن معها معرفة رأى الناخب ، كما أنه لم يكن هناك تدقيق فى أشخاص الناخبين ، حتى أن بعض الاجانب أدلوا بأصواتهم ، كما فعلت (صحفية فرنسية) ارتدت اللباس الوطني وشاركت فى الاستفتاء للوقوف على سلامة الأسلوب أو فساده ، كذلك كانت مقار اللجان الانتخابية محاطة بعدد كبير من المسلحين ، بالإضافة إلى سد منافذ الطرق المؤدية إلى مقار هذه اللجان والشوارع الرئيسية والميادين الهامة فى العاصمة ، بصورة أعادت إلى الأذهان أيام الحكم العسكرى ونزول الجيش إلى الشوارع ، وأعتبر البعض أن مثل هذا الجو العسكرى لم يوفر المناخ النفسي الملائم لحرية الانتخاب ، بل لقد لوحظ أن السجناء السياسيين قد طلب اليهم المشاركة فى الاستفتاء ، وعلى رأسهم (أمير عباس هويدا) رئيس الوزراء السابق ، الذى أعدم فى الاسبوع الأول من شهر ابريل ١٩٧٩ والذى صوت إلى جانب الجمهورية ، وتساءل الناس عما كان ينتظر من رجال يعلمون أنهم قد تطلق عليهم النار بعد أيام ، وانهم واقعون تحت رحمة سجانيهم ؟

وبعد أن كان مقرراً لإجراء الاستفتاء يوم واحد ، زيد إلى يوم آخر ، وهذا يعني ترك أكبر فرصة ممكنة لاستقبال أكبر عدد من الناخبين ، ومعلوم أن سن الانتخاب الذى تقرر فى البداية كان الثامنة عشرة ، ولكن بناءا على إصرار المنظمات خفض سن الاقتراع إلى سن السادسة عشرة وهى السن التى تشكل أكثر من نصف سكان إيران ، وكان الشيوعيون يستهدفون من وراء ذلك حشد الشباب المراهق الذى لا تروقه القيود ، التى ستفرضها الجمهورية الإسلامية على حرية الافراد فى المجتمع ، والتى يتضرر منها حتما هؤلاء الشباب ، وحتى لو كانت غالبية هؤلاء الشباب من مؤيدى الجمهورية فإن ذلك يبين نوع الأغلبية التى صوتت لصالح الجمهورية من ناقصى الرشد .

وعلى خلاف ماهو متبع فى مثل هذه الحالات من الاعلان عن النتائج فور انتهاء عملية التصويت ، فإنه لم يصدر أى بيان رسمى حول هذا الموضوع طوال الاسبوع الذى تلى انتهاء عملية الاستفتاء ، وإنما فوجىء الرأى العام بخطاب آية الله الخمينى

يوم ٢ إبريل عن طريق الراديو والتلفزيون ، يعلن فيه قيام الجمهورية ، ويقرر أن الشعب الإيرانى قد صوت إلى جانب الجمهورية الإسلامية بنسبة ١٠٠٪ ، وقرر أن هذا اليوم سيكون بمثابة عيد قومي لإيران يحتفل به كل عام ، وكرر أنه لم يكن يرى لزوما لإجراء الاستفتاء ، ولكنه أجراه للقضاء على أية حجة تطرح من قبل بعض الفئات ، أما نتيجة الاستفتاء ذاتها وتفاصيلها من حيث عدد الذين لهم حق التصويت ، والذين حضروا بالفعل ، وعدد الأصوات الصحيحة والأصوات الباطلة والنسبة المئوية للنتيجة ، فإن ذلك كله لم يعلن إلا فى يوم ٤/٩ فى صحيفة (كيهان) باللغة الفارسية ، وكان قاصراً على مدينة طهران العاصمة وضواحيها ، أما فى خارج طهران فقد ذكر الأمر اجمالا وفى رقم واحد .

وقد شبه المراقبون عملية الاستفتاء ونتائجه بأنها بمثابة توقيع على بياض لعدم وضوح ماهية الجمهورية الإسلامية ، وأهدافها ، والصورة التى ستطبق بها الإسلام ، بطريقة ترضى كافة الفئات والاقليات ، وخاصة المرأة ، التى كانت مظاهراتها دليلاً على عمق الهوة التى تفصل بينها وبين النظام الجديد ، حتى أن الإمام الخمينى كلف (آية الله طلقانى) ، نائبه فى طهران أن يتراجع ويعلن أن الحجاب ليس اجباريا ، وأن للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل ، وهذه النقطة هامة وحساسة ، إذ أنها تشبه الصورة العكسية التى حدثت فى عهد (رضا شاه الكبير) ، الذى اتخذ اجراءات جبرية لأكراه المرأة على خلع الحجاب ودفعها إلى مشارف العصر ، إن هذه العملية وبالأسلوب العنيف والغير متدرج التى تمت به ، كانت فى مقدمة العوامل التى ساهمت فى تكوين وتقوية المعارضة الدينية ضد أسرة بهلوى ، فوقع آية الله الخمينى فى نفس الخطأ ، وإن كان ذلك فى اتجاهه العكسى .

والمفروض أن الدستور الذى سيتكفل بأيضاح صورة وشكل ومحتوى هذه الجمهورية ، لم يصدر بعد ، ولا يعلم أحد آنذاك من الذى يقوم بإعداده ، وقد نسبت تصريحات إلى بعض الشخصيات الرسمية ، أن الدستور يعد خارج إيران ، وأن الذى يقوم باعداده عشرة من كبار رجال القانون فى إيران والعالم ، وأنه سيطرح على الرأى العام لمناقشته والموافقة عليه ، وكان المفروض أن يعد الدستور

من قبل لجنة تأسيسية وطنية كتلك التى اقترحها اليساريون فى منظمة فدائيو الشعب وكذلك آية الله (شريعة مدارى) .

وكان كل ما عرف عن الدستور حتى ذلك الحين ، معلومات عامة وغامضة على لسان الدكتور (طباطبائى) مساعد وزير الداخلية ، فى حديث لمراسل صحيفة (كيهان) ، ذكر فيه أن الدستور الجديد أخذ فى إعتباره جميع الحريات للأفراد والفئات ، وأن الإسلام هو الدين الرسمي وهو المصدر الأساسي للتشريعات ، وأن الدستور يكفل الحريات الدينية لكافة الأقليات الدينية ، مثل اليهود والمسيحين والزرادشت ، إذ اعتبرها من الأديان الرسمية المعترف بها .

كما ذكر مساعد وزير الداخلية أن الدستور يكفل للأقليات القومية حقوقها الثقافية والدينية واللغوية والاجتماعية فى نطاق وحدة الاراضي الإيرانية ، ويكفل الحريات السياسة للأحزاب والجماعات السياسية ، بما فيهم الماركسيون الذين يحصلون على حرية لم يحصلوا عليها فى الدول الشيوعية ذاتها ، على حد تعبيره .

كما ذكر أن رئيس الجمهورية سينتخب من قبل الشعب مباشرة ، وستكون له مسئوليات تنفيذية ، وسيكون رئيسا للحكومة التى ستكون مسئولة أمام البرلمان ، وقال إن الشعب سيشرف على الشئون التنفيذية ، إلا أنه لم يوضح الطريقة التى سيشرف بها الشعب على هذه الشئون ، كما ذكر أنه لا يوجد فى النظام الجديد مجلس للشيوخ ، وستكون السلطة القضائية مستقلة تماماً ، وأنه سيجرى إستفتاء على الدستور بنفس الطريقة التى جرى بها الاستفتاء على الجمهورية ، وأضاف أن الدستور سيكفل الحرية الكاملة للصحافة ، وأن البرلمان له سلطة الإشراف على تنفيذ القوانين والرقابة على الحكومة ، بالإضافة إلى سلطتة التشريعية .

ولقد حاول (أمير انتظام) نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمى بأسم الحكومة اكمال الصورة فزادها غموضا وابهاما ، فقد صرح أنه بقيام حكومة الجمهورية الإسلامية ، وتأدية رئيس الجمهورية للقسم ، فإن مجلس الثورة سيستمر فى عمله ، وأن آية الله الخمينى سيكون كما كان فى الماضى ، مستمرا فى عمله كقائد أعلى

للثورة ، وستنتقل سلطة الحكومة المؤقتة إلى الحكومة الجديدة ، وأن العلماء لن يقوموا بدور فى الحكومة ، وسيقتصر دورهم على الإرشاد والهداية ، وسيقوم مجلس الثورة بدور (ولاية الفقيه) ، وهو تعبير غير مفهوم وغير واضح ، ولعل الهدف من كل هذه التعقيدات هو الابقاء على آية الله الخمينى كقائد أعلى وموجها للثورة ، والاحتفاظ له بالسلطة لصنع القرار السياسي الأمر الذى يوجد بمضى الوقت حساسية وتصادماً مع رئيس الجمهورية المنتخب خاصة بعد وفاة الخمسني .

قضية صحيفة (ايندكان) وثورة الخيمنى :

كان لاتهام صحيفة (ايندكان) الصباحية باللغة الفارسية ، بتحريف الحديث الذى ادلى به آية الله (الخمينى) لصحيفة (لوموند) الفرنسية ، وكذلك التقرير الخاص الذى نشرته عن جماعة (الفرقان) المسئولة عن اغتيال اللواء (قرني) رئيس الأركان السابق ، وآية الله (مطهرى) أحد اعضاء مجلس قيادة الثورة ، دوى هائل استوجب نقد آية الله (الخمينى) لمسلك الصحيفة ، وصدر بيان من مكتبه يقول إنه لن يقرأ الصحيفة بعد ذلك ، الأمر الذى ولد سلسلة من ردود الفعل ، أدت إلى توقف الصحيفة عن الصدور إلى أجل غير مسى .

كما أدت معاقبة هيئة التحرير لصحيفة (كيهان) إلى طرد عشرين من محرريها ، ومنعهم من دخول الصحيفة من جانب عمال الدار ، بأعتبارهم معادين للثورة ، ولذلك اضطرت الصحيفة فى اليوم السابق إلى الصدور فى أربع صفحات فقط ، على خلاف عادتها ، وذلك بسبب إمتناع عدد من المحررين عن مزاولة أعمالهم تضامناً مع إدارة صحيفة (أيندكان) .

والواقع أن قضية (ايندكان) قد ازاحت الستار عن معاني كثيرة وهامة لا تتعلق فقط بمحنة حرية الصحافة فى إيران ، بل وباتجاه الثورة ذاتها ، وبنقط التحول فى مسيرتها ، وكشف حقيقتها ، وتفسير غموض العبارات التى وردت فى حديث آية الله (الخمينى) لصحيفة (لوموند) ، والتى أكد فيها براءة اليسارين الايرانيين من

مسئولية اغتيال الجنرال (قرني) وآية الله (مطهرى) ، وأن اليسارين يعتبرون إحدى القوى السياسية داخل إيران ، وأنهم لم يتدخلوا فى هذه الجرائم ، بينما إتهم الخمينى من وصفهم (بعملاء أمريكا) بأرتكاب هذه الجرائم مستترين وراء منظمة الفرقان .

وعندما ذكر له مندوب (لوموند) أن آية الله (رفسنجانى) قد وجه الإتهامات إلى اليساريين ، دافع (الخمينى) عنهم بقوله : *إن (رفسنجاني) لم يهاجم اليساريين ، بل أولئك الذين يتظاهرون باليسار (لخدمة الأمبرالية الأمريكية)* .

وفي هذه الكلمات القليلة تكمن معاني وتطورات خطيرة كشف عنها نشاط جماعة (الفرقان) المسلحة التي قتلت اثنين من أبرز معاونى آية الله (الخمينى) وحددت أسماء أربعة أخرين ليكونوا من بين ضحاياها في المستقبل ، وقد دلت طريقة إغتيال (قرني) و (مطهرى) على أن (جماعة الفرقان) جماعة من المحترفين ، تحظى بوجود فى قلب النظام ، بل وفى المراكز الحساسية منه ، كما أنها تعكس بعدا سياسياً أهم وأخطر مما يبدو فى الظاهر .

فقتل (مطهرى) على سبيل المثال ، دل على صحة هذا التحليل ، إذ أنه كشف النقاب عن عضوية (مطهرى) فى مجلس الثورة ، وأنه يحظى بمكانة هامة فيه ، إن لم يكن هو رئيس هذا المجلس ، فى وقت لم تعلن فيه أسماء أعضاء هذا المجلس ، ولم يعلم به حتى أبرز الرجال فى إيران (كشريعة مدارى) (ومهدى بازركان) ، مما يؤكد تغلغل هذه الجماعة داخل جهاز الثورة ، ثم إن علمها بتحركات (مطهرى) ورصد هذه التحركات ، حتى حين ذهب إلى عشاء خاص أكد هذا المعنى ، بالإضافة إلى أن (مطهرى) قتله راكب دراجة بخارية بطلقة واحدة فقط ، أصابته فقتلته في الحال ، ولم يستطع أحد من حراسه الحيلولة دون إرتكاب الحادث أو تعقب مرتكبيه ، مما يقطع بصفة الإحتراف لمرتكب القتل وبأحتمال التواطؤ بين حراس مطهرى وبين (جماعة الفرقان) .

وأهم من ذلك الدراسة المطولة التى قامت بها جريدة (ايندكان) بعد أن الفت

لجنة خاصة بذلك ، لمعرفة الحقيقة وكشف الغموض المحيط (بجماعة الفرقان) ، مما حدا بهذه الجماعة ان تضع تحت تصرف الجريدة صندوقين يحتويان على كافة الوثائق والنشرات التى توضح هوية الجماعة وآراءها ، بل وتزيل الغموض عن حوادث اغتيال وقعت قبل الثورة وراح ضحيتها أحد كبار علماء مدينة (اصطهان) ويسمى آية الله (شمس أبادى) .

وأهم ما كشفت عنه هذه الوثائق ، وأثار غضب آية الله الخمينى ورجال الدين المحيطين به ، وكان الدافع الحقيقى والمحرك الأساسي لثورة الخمينى ضد صحيفة (أيندكان) ، هو ثبوت أن جماعة الفرقان تتخذ من (الدكتور على شريعتي) ، السابق الحديث عنه ، زعيماً روحياً لها ، والذى كان جوهر كتاباته ونضاله الفكرى هو من أجل دولة إسلامية بغير رجال الدين ، واتهمت الجماعة في بيان لها كلا من آية الله مطهرى ، بشنهه حملة ضد افكار ومبادىء الدكتور (على شريعتى) ، والذى اشتهر بنضاله ضد الشاه ، واغتيل في لندن على يد قوات السافاك ، وأن قتل آية الله (شمس ابادى) أحد علماء اصفهان على يد هذه الجماعة قد يكون بسبب عدائه لأفكار (على شريعتى) ، وكانت قوات الأمن الإيرالية قد ذكرت انذاك ان قتل آية الله (شمس ابادى) يعكس صراعاً بين الجماعات المسلمة فى إيران وبين جماعة الخمينى .

واهمية وخطورة هذه الجماعة ، انها تتكلم بأسم الدين ، وتدين بالمذهب الشيعي ، وتعتبر ان الإمام (على) نموذج بارز لعترة النبى ﷺ ، وتهاجم الشيوعيين والملحدين والبرجوازيين والانظمة العميلة للشرق والغرب والصهيونية ، والكثير من الدول ومن بينها مصر وسوريا والسعودية والاردن والملك حسين شخصياً وحزب الكتائب في لبنان ، وتؤيد نضال الشعب الفلسطيني وحركة تحرير ارتريا وحركة تحرير الصحراء الغربية البلوساريو ، فهى بهذه المبادىء تعتبر شوكة فى ظهر رجال الدين الحاكمين والذين درجوا على الصاق كل شيء بالملحدين والشيوعيين .

وأهم ما يميز فكر هذه الجماعة وفلسفتها ، والذى هو فكر الدكتور (على شريعتى) والذى يعتبر مؤيداً للتصوف من وجهة نظر أهل السنة ، مما يظهر فكره

قريباً من أهل السنة أكثر من قربه من فكر أهل الشيعة ، ومن هنا يظهر جانب هام من أسباب ثورة الخمينى على صحيفة (ايندكان) التى نشرت وابرزت هذه الأفكار .

بل إن هذا يلقى الضوء على اغتيال الجنرال (قرنى) وزير الدفاع ، مع أنه ليس من رجال الدين حيث بررت جماعة الفرقان قتله (بأنه كان ضد الشعب الكردستانى المسلم) ، والمعروف أن الأكراد الايرانيين هم من السنة ، كما ظهر أن الجنرال (قرنى) كان قد صرح لمجلة (جوان) أنه كان على اتصال بآية الله (ميلانى) واستفاد من مساعداته المادية والمعنوية للاطاحة بنظام الشاه ، وكان الدكتور (على شريعتى) الزعيم الروحي لهذه الجماعة ، قد حمل حملة شديدة على آية الله (ميلانى) الذى اتهمه بأن فتواه كانت سبباً فى بث الفرقة في صفوف المسلمين واجهاض حركاتهم .

ومن أكثر ما يلفت النظر فى استنباطات صحيفة (ايندكان) هو أن جماعة الفرقان تعتبر العقيد القذافى قائداً عاماً لها ، مما يعنى فى نظر الصحيفة أن القذافى يطالب بـ (اسلام بغير رجال الدين) وهو ما تسميه (رسالة تسنن القذافى فى القرن العشرين) ، ومن الجدير بالذكر أن صحيفة (ديلى تلجراف) كانت قد كتبت مقالاً عن موقف القذافى من ثورة الخمينى نشرته الصحف الإيرانية ، يوم بدأت زيارة (عبد السلام جلود) لإيران فى ابريل ١٩٧٩ ، وذكرت فيه أن القذافى ضد فكرة التشيع ، كما أنه يمد الحركات الانفصالية فى (كردستان) و (عربستان) بالاسلحة والأموال ، والمعروف أن سكان هذه المناطق هم من السنة .

كذلك أوضحت صحيفة (ايندكان) أن (جماعة الفرقان) كانوا ضد قيام (حكومة الملا) ، وبذلك تقود هذه الجماعة أول تحدى عقائدى دينى مسلم شيعي ضد رجال الدين فى إيران ، دون أى مساس بجوهر الفكر الإسلامي وفكرة الحكومة الإسلامية ، وبالإضافة إلى هذا الجانب الهام الذى كشفت عنه الصحيفة ، ثمة جانب أخر هام كشفت عنه هذه القضية ، وهو موضوع هجوم آية الله (الخمينى) على

امريكا وعملائها ، ودفاعه عن اليساريين واعتبارهم احد القوى السياسية فى إيران ، والتى لم تشترك فى ارتكاب مثل هذه الجرائم ، على نحو ما صرح به لصحيفة (لوموند) ، فقد اعترف آية الله الخمينى فى حديثه المشار اليه ، أن امريكا تسعى لتوجيه الضربة إلى الثورة الإيرانية ، وأن الامبريالية الامريكية تعتبر أكبر خطر على إيران ، وأن عملاء أمريكا هم المسئولون عن اغتيال الجنرال (قرنى) وآية الله (مطهرى) متسترين بجماعة الفرقان .

ولقد لفت الانتباه هنا صدور عدة تصريحات ، واتخاذ عدة خطوات معادية للولايات المتحدة ، مباشرة بعد نشر صحيفة (ايندكان) لتقريرها عن جماعة الفرقان ، من ذلك القرار الذى اصدره مجلس الثورة الإيرانى بأقتراح من مجلس الوزراء ، ويقضى بالغاء الامتيازات والحصانات التى تقررها اتفاقية فيينا بشأن الحصانات الدبلوماسية ، والتى كانت تطبق على الخبراء الامريكيين العاملين فى إيران منذ أن وافق البرلمان الإيراني على قانون من مادة واحدة بهذا الشأن فى ٤ نوفمبر ١٩٦٣ ، وهو ما ثار عليه آية الله الخمينى آنذاك ، وهذا القرار يعنى اغلاق الباب فى وجه إعادة الخبراء الامريكيين للعمل فى إيران ، كما يعتبر اشارة للولايات المتحدة بأنها لم تعد تتمتع بأى امتياز فى إيران ابتداء من اليوم .

كما أن الدكتور (ابراهيم يزدى) وزير الخارجية قد صرح فى حديث لمجلة (تايم) الامريكية نشرته الصحف الإيرانية فى ٧ مايو ١٩٧٩ ذكر فيه مايلى :

« ان على امريكا ان تقوم بالخطوة الاولى لتحسين علاقاتها مع إيران ، وأن الحكومة الإيرانية قد توصلت اخيراً إلى هذه النتيجة ، وهي أن الامريكيين قد تدخلوا في جميع قضايا القتل والاغتيال والتعذيب والفساد فى النظام السابق ، ومن الصعب أن ينسي الشعب الإيراني هذه التدخلات » .

وفي نفس الوقت صرح (يزدى) نفسه أن الخبراء سينتهون قريباً من دراسة أكثر من الف اتفاقية بين إيران وأمريكا ، بما يعنى امكانية ألغاء هذه الاتفاقيات

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : لماذا اتهم آية الله (الخمينى) الولايات

المتحدة بأنها تقف وراء (جماعة الفرقان) ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تجيب فى نفس الوقت على السؤال الكبير الذى بقى معلقاً فى اذهان المراقبين حول الهوية الحقيقية لثورة الخميني ، فقد قامت شواهد ودلائل على أن (الخمينى) صنعت له قوة أكبر منه هالة كبيرة تفوق كثيراً ما كان يستحق ، وأن خروجه من العراق إلى باريس وقيادته الاسطورية للثورة من مقره فى باريس وتسليط الصحافة واجهزة الإعلام العالمية وبصفة خاصة الامريكية الأضواء عليه ، كان شيئاً ملفتاً للنظر ، كما أن الإقامة الطويلة في إيران للجنرال (هويزر) نائب قائد القوات الامريكية فى حلف الأطلنطى ، التى لعب خلالها دوراً بارزاً فى اقناع جنرالات الجيش بعدم قيامهم بأنقلاب لصالح الشاه ، والضغط فى نفس الوقت على (الشاه) لمغادرة إيران ، والاتفاق مع (شهبور بختيار) على طريقة انتقال السلطة الى الجمهورية الإسلامية ، بحيث لا يتعدى عدد ضحاياها اربعة جنرالات يحاكمون فقط ويعزلون من مناصبهم ، وهذا ما عبر عنه (بختيار) فى رسالته التى بعث بها من مخبأه الى مندوبه فى لندن وذكر فيها عبارة تقول (أن اللحظات الأخيرة فى فترة حكمه قد حفلت بالكثير من التفاصيل التى لم يحن الوقت بعد للكشف عنها) .

ويضاف إلى ذلك التصريحات الأولى من جانب قادة الثورة عن استمرارية التعاون مع امريكا وحاجة الجيش إلى الخبراء الامريكيين ، وماكتب ونشر عن ولاء ابرز الشخصيات المحيطة بالخمينى للولايات المتحدة ، وبعمالتهم لإدارة المخابرات الامريكية ، وبصفة خاصة كل من الجنرال (توكل) الذى كان مستشاراً عسكرياً للإمام (الخمينى) ، واستقال على اثر فضح احد الامريكيين من عملاء المخابرات الامريكية ويسمي (شاتمان) لهوية الجنرال (توكل) ، والجنرال (قرنى) ، والدكتور يزدى ، وصادق قطب زاده ، والحسن بنى صدر ، وامير انتظام مساعد رئيس الوزراء والمتحدث الرسمى للحكومة ، وغيرهم من الشخصيات الهامة والمؤثرة فى الثورة .

بل لقد تردد تبرير لاصرار آية الله (الخمينى) على إعدام الشخصيات الهامة والبارزة فى النظام السابق ، ورجال (السافاك) ، وهو قتل اولئك الذين قد تكون

لديهم اسرار وخيوط كثيرة تفضح هوية ثورة (الخمينى) وخاصة إعدام الجنرال (نصيرى) و (امير عباس هويدا) ، الذى المح ببعض هذه الأسرار والخيوط خلال المحاكمة بالنسبة لكل من (ابراهيم يزدى) و (امير انتظام) .

وقد استخرجت صحيفة (دير شبجل) الالمانية صورة لابراهيم يزدى وهو يقبل يد الشاه ، ونشرت جريدة (نيويورك تايمز) ما يثبت أن (يزدى) مواطن امريكي يحمل جواز سفر امريكى ، الأمر الذى انكره (يزدى) واكده محاميه الامريكي (تلمان) الذى زار إيران لدراسة بعض القضايا التى تخص (يزدى) ، كمواطن امريكي وللحصول على موافقة الحكومة الايرانية لكى يصبح (تلمان) محامياً للسفارة الإيرانية فى واسنطن ، كذلك بعث موظف بالتلفزيون الإيرانى إلى صحيفة (ايندكان) بصورة (لقطب زاده) وهو واقف ضمن جمع من الطالبة أمام الشاه ، وهو ماكذبه (قطب زاده) ونفى وجود شبه بين الصورة المنشورة وبينه .

إلا أنه يبدو أن المخطط الامريكى تجاه إيران ، على ضوء ممارسات رجال (الخمينى) خلال الفترة السابقة يقوم على أن تكون الولايات المتحدة قد اعتبرت أن آية الله (الخمينى) بامعانه فى إعدام جنرالات الجيش وكبار الشخصيات السياسية فى عهد (الشاه) ، وانحيازه إلى جانب منظمة تحرير فلسطين ومجاراته للدول العربية المعادية لمصر لاسقاط معاهدة السلام مع إسرائيل ، وعدم تقديم انجازات داخلية تبرر قيام الثورة وخلع (الشاه) واراقة هذه الدماء الكثيرة ، ثم طرد الاجانب من إيران وعدم حظوته برضاء الكثيرين من رجال الدين البارزين فى إيران ، وعدم رضاء الطبقة المتوسطة عنه ، وهى التى تعتبر عماد الدولة العصرية فى إيران .

نقول لعل الولايات المتحدة قد اعتبرت أن (الخمينى) بهذا قد تجاوز الحدود المتفق عليها ، وأنه قد انحرف بالثورة عن المسار الذى قدر لها ، وأن الوقت قد حان لابراز قوى جديدة تحافظ على سيادة التيار الدينى ، وفى نفس الوقت تفسح المجال أمام (التكنوقراط) لإقامة الدولة العصرية القادرة على الاستمرار بما أنجزه

عصر الشاه فى هذا الصدد ، والذى من شأن المحافظة عليه وتطويره ، تأكيد وتكريس النمط الغربي والمصالح الأمريكية فى إيران .

فهذا المخطط كان يرى فى (الخمينى) رجل ثورة فقط ، صالح لتقويض عرش الشاه ، بإثارة حماس الشارع الشيعي لصالح الثورة ، ولكنه لا يرى فيه (رجل الدولة الصالح لحكم إيران كبديل للشاه) لاسيما وقد أظهر عناداً وإصراراً على الإنفراد بالسلطة ، وجعل حكومة مهدى بازرجان غير قادرة على تنفيذ ما التزمت به ، بوصفها جزءاً من المخطط الأمريكى حيال إيران ، وأن الولايات المتحدة تعتبر أن الخمينى قد قام بالدور المحدد له وأنه قد آن الآوان للانتقال إلى المرحلة التالية لإحلال قوة سياسية أخرى ملتزمة ، تبنى الدولة وتحافظ على المصالح الأمريكية فى المنطقة بأسرها ، وبهذا تكون قضية صحيفة (آيندكان) قد فجرت قضايا أخطر من مجرد حرية الصحافة .

ولقد لوحظ أنه بعد هدوء مؤقت عادت القضية للتفجر من جديد بعد خمسة أشهر ، ولكن وعلى خلاف المرة السابقة ، فلم تكن هناك واقعة محددة تتخذها الحكومة ذريعة لاغلاق الصحيفة ، كما حدث حين اتهمها (الخمينى) بتحريف حديثه لصحيفة (لوموند) ، الأمر الذى إتخذه ميررا لمقاطعتها ، لكنه بدا من سياق الأحداث أن ضرب صحيفة (أيندكان) وعدد آخر من الصحف والصحفيين كان يقصد به أن يكون رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة من بين رسائل أخرى كثيرة تمثلت في عدد من الاجراءات ، منها تصريحات عنيفة ضد الولايات المتحدة ، تكشف خطتها التى كانت تبيتها لتوجيه الثورة وتطويعها لخدمة أهدافها ، كما تمثلت في إلغاء صفقات أسلحة أمريكية تبلغ نحو تسعة مليارات من الدولارات ، وتشمل ١٦ طائرة مقاتلة من طراز أف ١٦ ، وسبعة أجهزة رادار محمولة (أواكس) وسفن حربية وطائرات هليوكوبتر ، كما تمثلت فى إلغاء إتفاقيات تشغيل الخبراء الأمريكيين وفي تهديد المتحدث الرسمي بأن إيران لن تستسلم لأمريكا في مجال بيع النفط ، ولن تبيع نفطها بالسعر الذى ترغبه أمريكا .

كذلك كان من بين هذه الرسائل الموجهة للولايات المتحدة ، الترحيب الحار

الذى حظي به الوفد الكوبي برئاسة وزير الصناعة ، الذى كان يحاول إغراء إيران بدور تلعبه داخل (كتلة عدم الانحياز) ، الأمر الذى صادف هوى في نفوس قادة الثورة الإيرانية ، باعتبار أن ذلك يمكن أن يكون مخرجاً للثورة من عزلتها .

لقد كان تبادل التمثيل الدبلوماسى لأول مرة بين إيران (وكوبا) ، التى قامت بدور هام ضد المصالح الامريكية في القارة الافريقية ، كرسالة أخرى لها مغزاها توجهها إيران إلى أمريكا .

وأكثر من هذا أن صحيفة (الحزب الجمهوري الإسلامي) المؤيدة للخمينى ، حرصت على كشف دور المخابرات الامريكية في إيران ، والوسائل التى كانت تتبعها فى شراء الأشخاص والمؤسسات والصحف وشركة النفط ، لتمزيق الحركة الثورية الإيرانية ، وكل هذه الرسائل كانت واضحة الدلالة على أن صحيفة (أيندكان) ليست هي الهدف الحقيقى فحسب من هذه الحملة ، وإنما الولايات المتحدة .

وكان العنصر الجديد في القضية هذه المرة ، هو الربط بين الصحيفة ورئيس تحريرها (داريوش همايون) وزير الاعلام السابق ، وبين (اسرائيل وأمريكا) ، إذ كانت أبرز الاتهامات الموجهة له أنه كان يحظى بالدعم المالي والأدبي من جانب إسرائيل ، حتى أصبح ناطقاً بأسمها ، ومناهضاً للمصالح الإيرانية والعربية ، وأيدت حكومة الثورة دعواها بنشر وثائق تثبت أن (داريوش همايون) ، قد اتصل بسفارة اسرائيل في طهران ، (أو مكتبها التجارى حسب الوضع الرسمى له) ، طالباً مساهمة إسرائيل برأس مال الصحيفة التي كانت على وشك التأسيس ، بمبلغ مقداره ثلاثمائة ألف دولار ، كان لها قيمتها في ذلك الوقت ، في مقابل أن تكون الصحيفة في خدمة إسرائيل وضد العرب ، وأن داريوش همايون أرفق طلبه هذا بأحدى عشرة نسخة من الصحيفة تتضمن مقالات ضد العرب ، وطلب إرسالها إلى وزارة الخارجية الاسرائيلية ، كما نشرت حكومة الخمينى وثيقة أخرى توضح أن (داريوش همايون) ، طلب من المكتب التجارى الإسرائيلى في طهران خلال حرب ١٩٦٧

بين العرب واسرائيل ، أن تشترى اسرائيل ماكينة طباعة (روتاتيف) بنفس المقابل السابق ، أى في مقابل مناصرة إسرائيل ومعاداة العرب .

كذلك ربط اتهام الحكومة لداربوش همايون ، بين الأخير وبين جهاز (السافاك) وذلك بنشر وثيقة تثبت اقتراح وزير الاعلام تعيين ممثل للسافاك ، يدير بالاشتراك مع ممثل لوزارة الاعلام ، الصحيفة لتسيير العمل فيها بصورة سليمة ، وأن الدكتور (عزمون) قد رشح لهذا الغرض ، (كان فى أول قائمة للاعدام بعد انتصار الثورة) كذلك اتهمت صحيفة أيندكان بالعمل ضد حكومة الجمهورية الإسلامية والتعاون مع معارضي الثورة ، لبث الفرقة بين أبناء الشعب ونشر الأسرار الدفاعية العسكرية ، وإثارة الفتنة بين صفوف القوات الجوية ، وغير ذلك من الإتهامات ، التى يظهر منها أنها أعدت بعناية منذ فتح ملف الصحيفة قبل خمسة أشهر .

ولقد اتسم الاستيلاء على الصحيفة هذه المرة بالعنف ، فقد احتل حرس الثورة مقرها ، ومنع محرريها من الدخول اليه ، والقى القبض على عدد من محرريها بلغ نحو أربعين صحفياً ، كما أخرج حرس الثورة المعتصمين داخلها بالقوة ، واقتحم حراس الثورة منزل رئيس نقابة محرريها (مسعود مهاجرى) ، إلا أن جمعاً من أهل الحي بلغ نحو ألف مواطن أحاطوا بحرس الثورة وأجبروهم على تركه ، كذلك وقعت صدامات دامية بين مؤيدى الصحيفة ومعارضيهم ، أدت إلى جرح الكثيرين مما حدا (بالجبهة الوطنية الديمقراطية) بقيادة (هداية الله متين دفترى) أن تقود مسيرة إحتجاج ضد قرار الحكومة للاستيلاء على الصحيفة يوم ١٢ أغسطس ١٩٧٩ ، ودعت الهيئات والمنظمات الأخرى للاشتراك في هذه المسيرة فأستجاب لها نحو سبع عشرة منظمة ، من بينها :

- جمعية الدفاع عن حرية الصحافة .
- حركة المسلمين المناضلين .
- الحركة الثورية للشعب الإيراني المسلم .

□ حزب العمال الاشتراكي .
□ اتحاد الناشرين وبائعي الكتب .
□ اتحاد اليسار .
□ جمعية تحرير المرأة .
□ الحركة الوطنية للمجاهدين .
□ مجلس تضامن الشعوب الإيرانية .
□ الجمعية الوطنية للديمقراطيين الاشتراكيين
□ جمعية السجناء السياسين .

كذلك كان من أهم المعارضين لاجراءات الحكومة ضد صحيفة (أيندكان) ، الجبهة الوطنية الإيرانية بزعامة (الدكتور كريم سنجابى) ، التي أصدرت بيانا شجبت فيه هذا العمل الذى اعتبرته خطراً على الحرية ، وطالبت جميع المدافعين عن الحرية بالاحتجاج على الحكومة ، كما أصدرت (منظمة فدائيو الشعب الإيراني) بيانا دافعت فيه عن حرية الصحافة ، وانتقدت قرار إغلاق الصحيفة ، كما أصدر زعيم (الحركة الراديكالية الإيرانية) بياناً عارض فيه بشدة الضغط والكبت الموجهين إلى الصحافة والصحفيين .

وفي المقابل دعت الجماعات السياسية المؤيدة لآية الله الخمينى ، إلى مسيرة في اليوم التالى للمسيرة الأولى تأييداً لقرار الحكومة بإغلاق الصحيفة وملاحقة مسئوليها ، وذلك تحت إشراف منظمة مجاهدو الثورة الإسلامية ، التى اعتبرت المسيرات المضادة عملاً مناهضاً للثورة الإسلامية ، ولصالح الامبريالية والصهيونية ، وحثت المواطنيين على عدم الاشتراك فيها . ولقد أدى تنظيم هذه المسيرات المتعارضة إلى نشر جو من التوتر في انحاء العاصمة طهران ، ووقعت بالفعل اشتباكات بين الانصار والخصوم خلفت العديد من الجرحى ، وبعث العاملون في صحيفة (أيندكان) رسالة مفتوحة إلى آية الله (طلقاني) طالبوه فيها بالتحقيق في التهم الموجهة إلى زملائهم ، وارتضوه حكماً بينهم وبين الحكومة ، وأن معارضة إذاعة

(إسرائيل) لإغلاق الصحيفة لا يعني أنهم عملاء لها ، بالضبط كاشادة إذاعة (موسكو) بالثورة الإيرانية لا يعنى أن الثورة أصبحت شيوعية ، وأنهم يقبلون الوقوف أمام المحاكم لمحاسبتهم على ما ارتكبوه من أخطاء ، وأن يكون حسابهم منفصلاً عن داريوش همايون وعملاء الصهيونية .

والملفت للنظر أن إغلاق صحيفة (أيندكان) ، قد جاء قبل يومين من إصدار قانون المطبوعات الجديد ، وبعد موافقة مجلس الثورة عليه ، وهو القانون الذى لقي معارضة من اتحاد الكتاب والصحفيين ، ومن عدد كبير من الجماعات والأحزاب السياسية ، وبصفة خاصة آية الله (شريعة مدارى) ، الذى قال ليس من حق الحكومة وضع القوانين التى هي من اختصاص البرلمان ، وطالب بأن تكون الصحافة حرة .

وقد حرص المتحدث الرسمي للحكومة آنذاك على أن يؤكد أنه لاعلاقة بين إغلاق الصحيفة وصدور قانون المطبوعات الجديد ، الذى يجعل التعرض لآية الله الخمينى أو لقادة الثورة بالنقد والتجريح ، جريمة يعاقب عليها بوقف الصحيفة عن الصدور لمدة ستة أشهر ، كما أنه يلزم كافة الصحف والمجلات بتجديد أذون ترخيصها إذا كان تاريخه قبل ثلاثة أشهر ، كما يوقف كل صحيفة تعاون أصحابها مع نظام الشاه ، خلال الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٩ ، وهو الأمر الذي تم على أساسه صدور قرار الحكومة في نفس يوم بدء سريان قانون المطبوعات .

ثورة الخمينى فى مفترق الطريق

بدأت الثورة الإيرانية بزعامة آية الله (الخمينى) ، وبعد أقل من ستة أشهر على قلب نظام أسرة بهلوى ، تواجه مشكلات حادة ومعقدة ، سواء بالنسبة لعلاقاتها الدولية ، أم بالنسبة لأوضاعها الداخلية ، بصورة جعلتها تمر بأمتحان حقيقى ، يجعل مصيرها محفوفا بالمخاطر ، ويجعل الآمال التى راودت الشعب الإيرانى وعلقها على نجاحها تضعف كثيرا ، إزاء الاختناق القاتل الذى عانى منه حكم آية الله الخمينى داخليا وخارجيا .

ففى السياسة الخارجية تعقدت علاقات إيران مع كافة القوى المؤثرة على مستقبل الوضع فى إيران ، وفى مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة ،التى أكدت الشواهد والأدلة على أنها هى التى لعبت الدور الحقيقى والأول ، فى إنهاء حكم الشاه ووضع الخمينى على رأس السلطة فى إيران ، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة أصبحت ترى أن الثورة الإيرانية بقيادة (الخمينى) قد تجاوزت الحدود التى رسمت لها ، وأن (الخمينى) لم يحترم ما تعهد به ، بعد أن أستولى على السلطة وانغمس فى خضم التناقضات الداخلية ، وخضع لتأثير المحيطين به ، وهم خليط متنافر ، مما جعل الخلاف بين الولايات المتحدة والحكومة الإيرانية يشتد وينذر بالقطيعة ، ويرجع

ذلك إلى أسباب منها ، إمعان محاكم (الخمينى) فى إعدام أنصار النظام السابق بالجملة ، دون توفير أية ضمانات للعدالة أو لحقوق الإنسان ، رغم الاحتجاج من كل انحاء العالم .

ولقد اتخذ هذا الأمر طابعا حادا فى حالتين على وجه الخصوص الأولى هى إعدام أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الأسبق ، والثانية هى إعدام (حبيب الله القانيان) زعيم اليهود فى إيران ، الأمر الذى أدانه ، ولأول مرة ، مجلس الشيوخ الأمريكى ، وكانت هذه الإدانة مثاراً لردود فعل ساخنة من جانب الحكومة الإيرانية ، التى لم تكتف بالاحتجاج على ما اعتبرته تدخلا أمريكيا غير مقبول فى شئونها الداخلية ، وإنما تعدى الأمر ذلك إلى مطالبة الحكومة الإيرانية للحكومة الأمريكية بتغيير سفيرها (كاتلر) ، المرشح كسفير جديد لها فى إيران ، إذا أرادت تحسين علاقاتها معها ، وذلك نظرا لما يمثله (كاتلر) ، إلا أنها قبلت ترشيح شخص غيره ، وفى نفس الوقت أنكرت الولايات المتحدة تدخلها فى الشئون الداخلية لإيران ، وطلبت واقعة واحدة كدليل على ذلك .

والواقع أن الاتهام الصامت من إيران لأمريكا ، أخطر من الاتهام الناطق ، وهو يتعلق بنشاط (جماعة الفرقان) ، التى اغتالت اللواء (قرنى) وآية الله (مطهرى) ومحاولاتها اغتيال آية الله (خلخالى) المسئول عن محاكم الثورة ، وآية الله (مفتح) عضو مجلس الثورة ، وحجة الله (رفسنجانى) عضو مجلس الثورة الذى وقعت محاولة إغتياله مباشرة ، إثر عودته من تزعم مظاهرة عارمة أمام السفارة الأمريكية فى طهران ، والقائه خطابا ملتهبا ضد أمريكا وسياستها ، وعندما عاد وهم بدخول بيته أطلق عليه الرصاص فأصيب ولم يمت .

ولقد سبق لآية الله (الخمينى) نفسه أن اتهم الولايات المتحدة بأنها تقف وراء هذه الجماعة ، بل إنه حذر السفير السوفيتى فى مقابلة معه ، من الشيوعيين المزيفين الذين يعملون لحساب الولايات المتحدة فى إيران ، ولعل آية الله الخمينى يرى فى

نشاط (جماعة الفرقان) ما لا يراه غيره من خطورة ، لأنه قد يرى أن ذلك إصرار من الولايات المتحدة على تحجيمه وترويض عناده .

ومن هنا كانت ردود فعله غامضة ، فقد هدد الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيته (ابراهيم يزدى) ، (بأن إيران ستقطع علاقاتها مع أمريكا إذا استمرت فى تدخلها فى شئون إيران الداخلية وإستمرت فى إمتناعها عن الإعتراف بثورتنا) ، كما هدد وزير الخارجية بإلغاء الاتفاقيتين المعقودتين مع كل من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، الأولى عام ١٩٥٩ والثانية عام ١٩٢١ واللتين تتيحان لكل منهما التدخل عسكريا فى إيران إذا إقتضدت الضرورة ذلك .

كما انتشرت تصريحات رسمية تقول بعزم إيران على إلغاء إتفاقياتها المالية مع الدول الأخرى ، وهو أمر يصيب فى الدرجة الأولى بالضرر الولايات المتحدة ، حيث تربطها بإيران أكثر من ألف إتفاقية ، وإن كان (ابراهيم يزدى) ، والمعروف بتعاطفه مع الولايات المتحدة ، بوصفه مواطنا أمريكيا يحمل جواز سفر أمريكى ، عارض هذا الرأى حين ذكر أن ذلك يلحق بإيران ضررا أكبر من الضرر الذى يصيب الأطراف الأخرى فى هذه الاتفاقيات ، كذلك ألمح (يزدى) فى تصريحاته إلى إحتمال أن الولايات المتحدة قد تفرض حظرا على تصدير المواد الغذائية لإيران ، حين قال بأن الشعب الإيرانى سيصوم ستة أشهر إذا حدث ذلك ، إلا أن مصادر السفارة الأمريكية نفت ذلك ، وأكدت أن السفن الأمريكية بدأت تغادر الولايات المتحدة حاملة المواد الغذائية إلى إيران .

كما صرح (يزدى) بوجود لجنة أمريكية فى إيران لدارسة الاتفاقات العسكرية بين البلدين لتقرير مصيرها ، وأضاف إن إيران طلبت من الولايات المتحدة شراء الأسلحة الأمريكية ، التى سبق بيعها لإيران ، أو السماح لإيران ببيعها إلى الدول الأخرى ، وذلك فى وقت لم يدر فيه بخلد إيران والعراق أنه يجرى الاعداد لنشوب حرب ضروس بينهما ، ستجعل كلا منهما فى حاجة ملحة ودائمة إلى كل أنواع الأسلحة ، كما شجب (يزدى) تهديد الولايات المتحدة باحتلال منابع البترول

بالقوة ، مؤكدا أن هذا الأمر سيواجه بشدة ، وأرجعه إلى فشل سياسة أمريكا منذ عهد (نيكسون) والتى كانت تقوم على الدفاع عن المصالح الأمريكية من خلال الدول العميلة لها لتخفيف الضغوط الاقتصادية عن أمريكا .

وفى تصريح لآية الله (الخميني) نشرته صحيفة (بأمداد) الإيرانية فى ٢٠/ ٥/ ١٩٧٩ ، هاجم بشدة الكونجرس الأمريكي ، الذى كان قد ندد قبل إسبوعين بتنفيذ إيران حكم الإعدام فى (أمير عباس هويدا) رئيس الوزراء السابق ، وقال الخميني ردا على تهديد الكونجرس الأمريكي بأن علاقات أمريكا بإيران ستكون خطيرة إذا إستمرت أحكام الإعدام ، فرد قائلا (فلتصبح خطيرة ، وماذا نريد من علاقاتنا مع أمريكا ؟، إنها علاقة المظلوم بالظالم ، وعلاقة بين منهوب وناهب ، ما حاجتنا بأمريكا ، وإن أمريكا بعيدة من هنا وتريد أن نكون نحن لها سوقا ، إنها تطمع فى شراء نفطنا ، وإذا لم تتأسف أمريكا على إعدام هويدا خادمها لمدة ستة عشر عاما ، فإن ذلك يدل على عدم وفاء أمريكا بالنسبة لخادمها ، كما ستفعل نفسى الشيء إذا أعدمنا الشاه .

ولقد كان من المنتظر ، كما تقضى بذلك لعبة التوازنات السياسية ، أن يكون رد فعل توتر العلاقات الإيرانية - الأمريكية تحسنا مقابلا للعلاقات الإيرانية - السوفيتية ، إلا أن ذلك لم يتحقق ، فقد وضعت إيران الاتحاد السوفيتي ضمن الدول التى تتدخل فى شئون إيران الداخلية ، وتثير المتاعب فى وجه الحكومة الإيرانية ، وخاصة بالنسبة لدعم الحركات الانفصالية ، وخاصة فى أقاليم (خوزستان) و (بلوشتان) و (أذربيجان) وغيرها من مناطق الحدود المتوترة ، بالاضافة إلى إتهام إيران للاتحاد السوفيتى بتهريب الأسلحة إلى داخل إيران ، وقد ثبت أن كافة الأسلحة التى ضبطت كانت من صنع روسى ، كما أنها كانت فى حوزوة عناصر ماركسية .

وقد وجه آية الله (الخمينى) إلى السفير السوفيتى فى إيران اتهاما صريحا بهذا الشأن ، وتحداه أن يقدم دليلاً على عدم تورط السوفيت فى التدخل فى الشئون

الداخلية فى إيران ، وفى تهريب الأسلحة وذلك على نحو ما تضمنته تصريحات الشخصيات الرسمية والصحف الرسمية فى إيران .

بل لقد بلغ إتهام إيران للاتحاد السوفيتي ذروته حين ابرزت الحكومة الإيرانية فى صحفها قضية التجسس لحساب الاتحاد السوفيتي ، وكان طرفاها شخصين ، أحدهما يسمى (محمد رضا سعادتى) والثانى (خسرو نظامى) وكل منهما عضو بمنظمة (مجاهدوا الشعب الإيرانى) اليسارية ، أما الطرف الآخر فكان سكرتيراً أول السفارة السوفيتية فى طهران ، والذى ضبط وهو يجتمع بالعميلين داخل شركة صناعية ، وقد أفاضت الصحف فى تفاصيل الواقعة ، ونشرت المعلومات والاحتياجات المطلوبة ، ورجحت الصحف تقديم المتهمين الإيرانيين للمحاكمة ، على الرغم من مقابلة السفير السوفيتي للخميني ونفيه الاتهامات الموجهة الى الاتحاد السوفيتي ، كما حرصت صحيفة (البرافد) على إبراز موافقة السوفيت على الطريقة التى تعالج بها الحكومة الإيرانية المشاكل الاجتماعية ، وكانت تعنى آنذاك تأميم الحكومة الإيرانية للبنوك وشركات التأمين ، واعلانها عن عزمها على تأميم الصناعات الكبرى .

وليس هذا فحسب ، فقد طلب آية الله (الخمينى) فى مقابلة له مع السفير السوفيتي يوم ١٣/ ٦/ ٧٩ ، أن يكف الاتحاد السوفيتي عن التدخل فى شئون أفغانستان ، كما واجه الخمينى السفير السوفيتي بما يقال عن تدخلهم فى منطقة (الأحواز) العربية الأصل ، حيث توجد منابع البترول الإيرانية ، الأمر الذى نفاه السفير السوفيتي ، فرد عليه الخميني قائلا (يجب أن تثبتو أن الأسلحة التى تصل إلى إيران ، والروسية الصنع ، لستم أنتم الذين ترسلونها) ، بالإضافة إلى ذلك إتهم نائب وزير الداخلية الإيرانى الاتحاد السوفيتي بأنه يهدف منذ زمن بعيد إلى الوصول للمياه الدافئة.، وأنه يخطط لإحداث اضطرابات فى إقليم (بلوشستان) عبر (أفغانستان) بواسطة عملائه ، الأمر الذى يجعل (بلوشستان) و (أذربيجان) نارا تحت الرماد وتنذر بالانفجار .

وفى حديث صحفى أدلى به آية الله (الخمينى) للصحيفة الإيطالية الشهيرة (أوريانا فالاتشى) نشر فى صحيفة (كوريير دى لاسيرا) الإيطالية ، سألته فيه عما إذا كان لا يزال عند رأيه الذى أعلنه فى إحدى خطبه بأن الحكومة الإسلامية الإيرانية ستضمن حرية الرأى للجميع ، ومن بينهم الشيوعيون ، فأجاب الخمينى قائلا : *إنك تتوقعين منا أن نعطى الحرية للمتآمرين ، لقد تحملناهم أكثر من خمسة شهور ، وسمحنا لهم بأن يعملوا ما يشاؤون وأن يستفيدوا من هذه الحرية ، حتى أننى دعوت الشيوعين للحوار عن طريق (الحسن بنى صدر) ، لكنهم بدلا من ذلك أحرقوا المزارع وصناديق الاقتراع ، وردوا على اقتراحنا بالسلاح ، إنهم كانوا من محركى القضية الكردية ، لقد استغلوا صبرنا لصالحهم من أجل التخريب والمؤامرة ، وقد قررنا أن نتصدى لهم ونمنعهم من ذلك .*

وقد علمنا أنهم يدعّمون من جانب النظام السابق والقوى الأجنبية ، وهدفهم التخريب فأسكتناهم بطرق مختلفة كى نمنع مصائب أخرى .

وأكد آية الله (الخمينى) (أن اليسارين والشيوعين لم يكن لهم دور فى إنتصار الثورة ، ولم يكن لهم ارتباط بحركتنا ، وكانوا ضدنا فى عهد (الشاه) كما هم الآن ، بل كانوا أكثر عداوة لنا من (الشاه) ، وأضاف أن هناك يسار من صنع أمريكا يدعم منهم ، ويوجه إلينا التهم بالتخريب ومحاولات القضاء علينا) .

ولعل آخر ما كان يتوقعه المراقبون أن تشهد العلاقات الفرنسية – الإيرانية هى الأخرى نوعا من التوتر والجمود ، وتمر بنفس الاختناق الذى مرت به فى هذه الفترة علاقات إيران بكل من أمريكا والاتحاد السوفيتى بعد أن أفسحت حكومة فرنسا بلدها وصدرها لآية الله (الخمينى) ، ليمارس منها حربه الإعلامية ضد (الشاه) حتى أصبح أشهر رجل فى العالم ، إلا أن فرنسا عبرت عن عدم رضاها عن حركة الإعدامات وبصفة خاصة إعدام (أمير عباس هويدا) ، الذى كانت فرنسا قد حصلت بشأنه على كلمة شرف بضمان سلامته ، أعطاها (مهدى بازركان) رئيس الحكومة للرئيس الفرنسى (جيسكار ديستان) ، الأمر الذى لم

يستطع الوفاء به ، بالأضافة إلى تطوع أربعة من رؤساء الوزراء السابقين فى فرنسا للدفاع عن (أمير عباس هويدا) ، ثم تنديد الصحف والمنظمات الفرنسية الشديد ، بانتهاك حقوق الإنسان فى إيران ، مما جعل آية الله (الخمينى) يحرص على أن يضمن رسالته للرئيس الفرنسى (جيسكار ديستان) عن طريق سفير إيران الجديد فى باريس ، الدكتور (أمير علائى) ، والتى القاها خلال تقديم أوراق اعتماده ، وفى هذه الرسالة يقول الخمينى للرئيس ديستان :

إننى لم أكن أتوقع من أصدقائى الفرنسيين ، أن يطرحوا حقوق الإنسان علىّ من أجل فئة من المجرمين واللصوص والمشاغبين والمعادين للإنسانية .

وقد لوحظ أن الرئيس الفرنسى تجنب الرد على رسالة آية الله (الخمينى) ، الأمر الذى أرجعه السفير الإيرانى إلى قواعد البرتوكول ، إلا أن الصحف الفرنسية إبرزت هذه الواقعة .

وقد زاد من الجفاء بين الحكومة الإيرانية والحكومة الفرنسية ، إعادة حكومة إيران النظر فى مشروع المترو الذى ألغته ، وكانت فرنسا ستقوم به من خلال ثلاث شركات فرنسية ، وتبلغ قيمته نحو مليار فرنك فرنسى ، ويعمل فيه (١٥٠) موظفا فرنسيا و (٤٥٠٠) عاملا إيرانيا ، ولم يكن سبب إلغاء المشروع الأزمة الاقتصادية ، وإنما أرجعت الحكومة الإيرانية ذلك الإلغاء إلى أنه بأستطاعتها الحصول على اتفاقيات أفضل عن طريق المناقصة العالمية .

كما ألغت الحكومة الإيرانية الاتفاقيات المتعلقة بإقامة عدد من المفاعلات الذرية الفرنسية فى إيران ، وأعلنت أنها ستعيد النظر فى بقاء المدارس الفرنسية الخاصة فى إيران ، فى الوقت الذى دأبت فيه فرنسا على إعطاء التعليم الفرنسى فى الدول الأخرى أهمية خاصة .

على أن هذه الفترة من حياة الثورة الإيرانية عرفت أكثر علاقات إيران الدولية سخونة وإثارة ، ألا وهى علاقات إيران بجارتها العراق ، حيث بلغ التوتر بينهما حدا أكد إحتمالات وقوع اشتباكات مسلحة بين الجانبين ، وهو ما وقع بالفعل على

فترات متقطعة ، فقد بدأت إيران فى إصدار تصريحات وتعليمات استفزازية موجهة للشيعة فى العراق محرضة لهم على الثورة ، التى أصبح آية الله (روحانى) متخصصا فى تصديرها إلى العراق ودول الخليج باللغتين الفارسية والعربية ، والتظاهر أمام السفارة العراقية بشارع مصدق بطهران والهتاف بسقوط النظام العراقى ، والتهديد بإحراق السفارة العراقية ، التى تحولت إلى جدران للمصلقات الثورية التى حملت الشعارات المعادية والشتائم والدعوة إلى الثورة ضد النظام فى العراق ، كما تلقى السفير العراقى تهديدات بالقتل ، واتهامات بالجاسوسية وتدبير المؤامرات ، دون أن تجد احتجاجاته الرسمية صدى لدى المسئولين الإيرانيين ، كما تعرضت القنصلية العراقية فى مدينة (المحمرة) إلى هجمات أربع من قبل عناصر إيرانية تنتمى إلى السلطة ، وطلبت السلطات الإيرانية من الحكومة العراقية إغلاق قنصلياتها فى (المحمرة) خلال ثلاثة أشهر ، والتى لم تكتمل حتى وضع الإيرانيون أيديهم على كافة الوثائق القنصلية وصادروا البريد الدبلوماسى ، وأتهم آية الله الخمينى شخصيا الحكومة العراقية بأنها ليست حكومة ، وإنما مجرد عدد من العسكريين جالسين ويفعلون ما يحلوا لهم ، وليس لهم أى اتصال أو ارتباط بالشعب .

وفى المقابل اتهمت السلطات الإيرانية العراق باعتداء طائراتها على القرى الإيرانية ، واختراقها لأجوائها ، وهو ما ردت عليه إيران بالمثل ، واتهمت إيران العراق باثارة القلاقل وتغذية الحركة الانفصالية فى إقليم (خورستان) وأن العراق هى التى تقوم بتهريب السلاح داخل إيران على نطاق واسع ، بل لقد زعمت الحكومة الإيرانية أن الأراضى العراقية قد أصبحت القاعدة الرئيسية لتحرك العناصر المناهضة للثورة الإيرانية من أنصار الشاه ، وأن هذه العناصر تلقت من خلال العراق أموالا طائلة من الشاه لتوزيعها على العناصر المناهضة للنظام ، وأن شقيق الرئيس (صدام حسين) هو الذى يقوم بالدور الرئيسى فى هذا الصدد ، كما زعمت إيران أن أحد الجنرالات الإيرانيين فى جهاز الأمن الإيرانى سابقا ، وهو الجنرال (باليزان) قد أقام قاعدة له فى العراق يباشر منها نشاطه المعادى لإيران ، كما زعمت الصحف الإيرانية أن الحكومة العراقية قد وافقت على أن تبنى للشاه قلعة حصينة

على حدود البلدين يقود منها حركة الثورة المضادة ، الأمر الذى كان من الصعب تصديقه ، إلا أنه يعيكس حدة الحملة المعادية التى تبادلها الجانبان .

وردت الحكومة العراقية على لسان وزير إعلامها السيد (قاسم حمودى) بتحذير إيران من ادعائها فى البحرين ، لأنها بذلك تلعب بالنار ، كما طالبت الصحف العراقية باستعادة الجزر الثلاثة التى احتلتها إيران بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس ، وهكذا أصبحت الحملة الإيرانية على العراق تمثل الظاهرة اليومية الملفتة للنظر إلى الحد الذى شعر فيه الإيرانيون بالقلق من مستقبل العلاقات الإيرانية – العراقية ، وهدأت الأصوات المنادية بحل الجيش الإيرانى النظامى ، حيث بدت حاجة إيران الملحة إلى جيش نظامى ، يتسم بالكفاءة والقدرة على حماية الأراضى الإيرانية ، وعرضت بعض الدول العربية كسوريا والكويت وكذلك السيد ياسر عرفات رئيس منظمة تحرير فلسطين ، وساطتهم بين الجانبين دون جدوى .

واذا كان هذا يمثل مرحلة من مراحل الاختناق للثورة الإيرانية فى سياستها الخارجية ، فإن الأمر لم يكن يقل خطورة على الساحة الداخلية ، فقد أبرز مهدى بازركان رئيس الوزراء آنذاك فى حديث تلفزيونى ، تعدد وتضارب السلطات فى الحكومة الإيرانية ، والتى يأتى على رأسها آية الله الخمينى ، ثم المجلس الثورى ، الذى كان يقوم آنذاك مقام البرلمان ، ثم محاكم الثورة ثم حراس الثورة ، ثم لجان الإمام ، وتأتى الحكومة فى ذيل القائمة ، حتى أن مهدى بازركان وصف إيران فى حديث تلفزيونى بأنها مدينة لها أكثر من مائة رئيس مركز شرطة ، كما أشار فى حديثه إلى انعدام الانضباط داخل القوات المسلحة ، حتى أصبح الجنود لا يطيعون أوامر الضباط ، زاعمين أن الجميع أصبحوا سواسية ، وأنه إذا ما أصدر ضابط أمراً لطائرة بالتحليق فى الجو رفض ضابط الصف تنفيذ الأمر ، حتى يتم بحثه شورى بينهم ، وهو ما لا يوجد له مثيل فى أى نظام سياسى أو اجتماعى فى العالم .

وهذا التصوير الدقيق والمعبر لرئيس الوزراء ، كان لا يمثل آنذاك إلا جزءاً من المأساة التى كانت تعيشها إيران ، فنصف الجيش لم يعد إلى ثكناته والنصف الباقى

لا يتحمس للصدام مع الحركات الانفصالية خوفا من مواجهة نفس الاتهامات التى واجهها زملاؤهم من قبل ، والتى استحقوا عليها عقوبة الإعدام ، أو الفصل فى أحسن الأحوال .

وكان جهاز الشرطة ما يزال يفتقد ثقة القيادة الدينية ، ولا يمارس مهمامه ، وكانت السجون ، وخاصة سجن (قصر) ، الذى يودع فيه المسجونون السياسيون الذين ينتظرون المحاكمة ، خارجاً عن سيطرة وزارة الداخلية ، وكذلك كانت محاكم الثورة خارجة عن سيطرة وزارة العدل ، مما دفع وزير العدل إلى ترك منصبه بعد أن اتهم بالضعف فى ممارسة مسئولياته .

ثم جاءت حركة التأميمات التى لم يسبقها إعداد كاف لنقص الخبرة ، التى أعدم أصحابها أو سجنوا أو هربوا أو يخشون من أبداء النصح أو إعلان تضررهم ، بالإضافة إلى حركة هروب رؤوس الأموال التى وصلت بقيمة الريال الإيرانى إلى نصف قيمته وضعف قيمة الدولار خلال عدة أشهر ، وتكونت عصابات للحصول على العملات الصعبة بطرق ملتوية ، وتزوير اختام السفارات والمطارات لاثبات وقائع سفر لم تتم ، لآلاف من البسطاء من الناس الذين كان أعضاء المافيا يحصلون باسم كل منهم على مبلغ من العملة الصعبة ، يعطونهم قيمة قدر ضئيل منه ، ويحتفظون لأنفسهم بالباق .

ووصل عدد العاطلين إلى خمسة ملايين شخص ، مما أدى إلى حالة من الشلل والركود وذلك بعد رحيل كافة الأجانب والشركات متعددة الجنسية ، لإنعدام حالة الأمن بالنسبة لهم ، كما أدى تدهور العمل فى الموانى والمطارات إلى إحداث اختناقات فى إمدادات المواد الغذائية ، لا سيما بعد أن خطرت الحكومة استيراد العديد من المواد الغذائية ، بأعتبارها مواداً غير ضرورية وحصلت ندرة للحوم والدواجن المستوردة لتدقيق الحكومة فى طريقة الذبح الإسلامى ، وكانت توفد ممثليها إلى الدول المصدرة للحوم للإشراف على الذبح على الطريقة الإسلامية ، حتى أن البعثة

الإيرانية إلى استراتاليا رجعت صفر اليدين بعد أن كانت على وشك توقيع أكبر صفقة للحوم تقوم بها استراليا .

ولقد بلغ غضب (بازركان) رئيس الوزراء من سلب سلطاته حداً ، جعله يقدم استقالته للمرة الثانية ، بسبب عدم استطاعته العمل مع تدخل مراكز القوى الأخرى ، لولا أن آية الله الخمينى قد اعتبر ان استمراره فى عمله واجباً دينياً .

وبالاضافة إلى ما تقدم فإن توزيع المغانم بين فصائل الثورة من جهة ، والقوى الوطنية التى شاركت فى انجاحها من جهة أخرى ، كانت تسم الحياة السياسية فى إيران بالتوتر والبلبلة ، فآية الله (الخمينى) ، الذى أعلن فى باريس أنه لا ينوى أن يتولى أى منصب رسمى ، لم يستطع المحافظة على وعده ، فقد أصبح المصدر الوحيد للقرار السياسى ، وحول مدينة (قم) إلى عاصمة فعلية لإيران ، وحاول (صادق خلخالى) إقناعه بترشيح نفسه رئيساً للجمهورية باعتباره أصلح الإيرانيين لهذا المنصب ، الأمر الذى عارضه رجال الدين بصورة مباشرة وغير مباشرة ، لا سيما آية الله (طلقانى) ، وآية الله (شريعة مدارى) اللذين أكدا ان رجال الدين يجب أن يكونوا بعيدين عن التورط فى المناصب الحكومية (وأن المسجد هو أحسن مكان لعلماء الدين لإرشاد وهداية المواطنين) على حد تعبير آية الله (طلقانى) .

كما شهدت هذه الفترة من حياة الثورة الإيرانية صداماً فى الرأى حول طريقة إعداد واقرار الدستور ، وكانت أغلبية القيادا الدينية والمنظمات السياسية مع الرأى القائل بضرورة انتخاب مجلس تأسيسى موسع يقوم بدراسة القضايا الفنية والقانونية فى الدستور ، حتى يأتى خاليا من النواقص ، فى حين أن آية الله (الخمينى) ينفرد بالرأى القائل بأن إنشاء المجلس التأسيسى إطالة متعمدة لإقرار الدستور ، وأن هذا نوع من التآمر من جانب أعداء الثورة ، وأنه يكفى بعد طرح الدستور للمناقشة ، الاستفتاء عليه .

ثم قدم آية الله (الخمينى) بعض التنازل حين وافق فى إجتماع قمة للقيادات

الدينية على حل وسط يتمثل فى إنشاء مجلس استشارى مضيق من خمسة وسبعين عضواً ، بدلاً من مجلس تأسيسى من ثلاثمائة عضو ، وأن يعمل هذا المجلس لمدة شهر بدلاً من عامين ، ويتكون من الخبراء ، ثم بعد ذلك يجرى الاستفتاء على الدستور – هذا بالاضافة إلى المسائل التفصيلية المختلف عليها ، وبخاصة موضوع تعيين المذهب الإسلامى الرسمى ، وهو (المذهب الشيعى الجعفرى) الأمر الذى تعارضه الأقليات الدينية الأخرى ، كذلك كان موضوع الحكم الذاتى للاقليات القومية وكيفية تمثيلهم فى المجالس النيابية .

كما كان من مظاهر التوتر السياسى التى شغلت المجتمع الإيرانى ، النقد المتبادل والجدل الحاد بين آية الله (الخمينى) وأعوانه من جهة ، وبين (حسن نزيه) مدير الشركة الوطنية للبترول الإيرانية من جهة أخرى ، الأمر الذى انعكس على موظفى وعمال البترول ، الذين هددوا بالتوقف عن العمل إذا لم يكف اتباع (الخمينى) عن انتقاداتهم لمدير الشركة السيد (حسن نزيه) ، الذى كان يتمتع بمكانة خاصة عند رئيس الوزراء (مهدى بازركان) وآية الله (شريعة مدارى) ورئيس الوزراء السابق (شهبور بختيار) لقد اتهموه بتدبير محاولة انقلاب واستخدام الطاقة التى تحت يده سلاحاً لذلك ، الأمر الذى يتطلب تخصيص حيز بذاته لهذا الموضوع فى الصفحات التالية .

قضية (حسن نزيه) وبدء حملة التطهير

كان موضوع الخلاف الذى نشأ بين (حسن نزيه) المدير التنفيذى لشركة البترول الإيرانية من جهة وبين قيادة الثورة الإيرانية ، بزعامة (الخمينى) من جهة أخرى ، من القضايا التى استأثرت باهتمام الرأى العام الإيرانى والمراقبين السياسيين ، منذ الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر ١٩٧٩ ، حين انفجرت هذه القضية على إثر ملاحظات وجهها صهر الإمام الخمينى (حجة الإسلام اشراق) ، عقب قيامه بجولة تفتيشية على منشئات البترول فى إقليم (خوزستان) ، فقد أعلن (اشراق) أن حسن نزيه مدير الشركة لم يعد يتمتع بموافقة الإمام ، وأن عليه أن يقدم إستقالته ، وأن عمال الشركة غير راضين عن (نزيه) ويطلبون استقالته .

وعلى إثر هذا التصريح توجه (مهدى بازركان) رئيس الوزراء إلى مدينة (قم) ، حيث اجتمع بآية الله (الخمينى) وتباحث معه في هذا الأمر ودافع عن (حسن نزيه) إلى الحد الذى عرض على الإمام الخمينى إستقالته تضامنا معه ، ثم توجه بعد ذلك إلى عبدان ، حيث ألقى خطاباً في أهالى المدينة ذكر فيه أن هناك مؤامرة تدبر لاخراج (نزيه) من شركة البترول ، وذكر أن آية الله الخمينى عبر عن تأييده له ولحسن نزيه الذى قال عنه إن بوسعه أن يبقى ، إلا أن (اشراق) ،

وكذلك (صادق طبأطبائى) المتحدث الرسمى باسم الحكومة ، قد صرح كل منهما مستقلاً عن الآخر ، أن تصريحات رئيس الوزراء ليست بالشكل الذى طرحت به ، وأن الإمام لم يزد على أن حمل رئيس الوزراء المسئولية بالنسبة لجميع القضايا ، ومن بينها تعيين وعزل المسئوليين في الدولة ، بما في ذلك مدير شركة النفط ، ونفى اشراقى (أن يكون الإمام قد اكد ثقته في نزيه) .

وانطلاقاً من هذا التطور تداعت تطورات جديدة ، فقد امتنع (حسن نزيه) عن الذهاب إلى مكتبه حتى يتم التحقيق فيما نسب اليه من اتهامات ، وحتى تتأكد ثقة الإمام فيه ، بعد أن وشى اليه به الطامعون فى منصب (حسن نزيه) ، والذين حرفوا له الوقائع ، وتحدى (نزيه) حجة الإسلام (اشراق) ان يظهر معه على شاشة التلفزيون لكي يفند كل منهما ادعاءات الأخر .

ولقد تريث (اشراق) فى الرد على تحديه حتى عاد من (اصفهان) الى (قم) ، حيث أعلن قبوله للتحدى من ناحية المبدأ ، على أن يحدد موعد المناظرة التلفزيونية بعد يومين .

إلا أن الأمر لم يطل ، فقد أصدر المدعى العام لمحاكم الثورة الإسلامية أمراً يطلب فيه من (نزيه) أن يقدم نفسه إلى مكتبه للتحقيق معه فيما نسب إليه من شكاوى ، تقدمت بها (الجمعية الإسلامية لشركة النفط الإيرانية) التى تمثل نحو ٩٠٪ من العاملين بها ، والتى حملت (حسن نزيه) مسئولية الأخطاء التى وقعت فى الشركة ، وطالبت بعزله ، وتبع ذلك رسالة بعثت بها خمس جماعات إسلامية فى (عبدان) انتقدت فيها تصريحات المهندس بازرجان وتأييده لحسن نزيه ، ثم اكتملت حلقة الاتهامات ضد حسن نزيه ، بشكوى إلى المدعى العام من أحد المحامين من اعضاء النقابة ، يطالب فيها بمحاكمة كل من حسن نزيه مدير الشركة ، والدكتور (هداية الله متين دفترى) زعيم حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية وحفيد الدكتور مصدق ، وضمن المحامى شكواه العديد من الاتهامات التى تتعلق بموقف حسن نزيه ومتين دفترى فى مؤتمر المحامين الإيرانيين ، الذى انعقد فى شهر يوليو ١٩٧٩ .

وعلى الجانب الأخر تحركت فئات أخرى لتأييد (حسن نزيه) والدفاع عنه ، وعلى رأس هؤلاء المهندس (قاسم حسيبى) كبير المستشارين بشركة البترول ، والذى حذر من مغبة الدعاية المغرضة ضد (حسن نزيه) والتى يجب أن يترك الفصل فيها للمحاكم ، بعد أن تركت عواقب وخيمة على أعمال الشركة ، وخاصة رفض أعضاء اتحاد الشركات الغربية المستوردة للبترول الإيرانى (الكونسورتيوم) الحضور إلى إيران ، كما كان مقرراً من قبل لاجراء المفاوضات مع إدارة الشركة الإيرانية التى اشعرت بأن عليها هي الان أن ترسل مندوبيها اليهم .

كما حدثت ردود فعل داخل الشركة نفسها ، حيث تظاهر عدد كبير من موظفيها تأييداً (لنزيه) وللمطالبة بعودته إلى عمله بالشركة ، مؤكدين أنهم لن يقبلوا بديلاً (لنزيه) دون موافقتهم ، كما تلا ذلك تطور هام ، حيث أجرى (مهدى بازركان) تعديلاً فى وزارته عين بمقتضاه ، ولأول مرة وزيراً للبترول تدخل تحت إدارته (الشركة الوطنية للبترول) ، دون أن يوضح ذلك ، ما إذا كان هذا الإجراء يعني فصل (حسن نزيه) من منصبه أم لا ، على الرغم من أن رئيس الوزراء قد قام بنفسه بتقديم الوزير الجديد إلى مجلس إدارة الشركة ، وتحدث فيهم لتهدئة الموقف هناك .

وإزداد الموقف غموضاً حين لم يتقدم (حسن نزيه) إلى مكتب المدعى العام ، تطبيقاً للأمر الصادر بذلك ، بل ولم يعقد المؤتمر الصحفى الذى كان قد أعلن عنه ، الأمر الذى قطع باختفاء (نزيه) فى مكان غير معلوم ، لكنه أخذ يرسل من مخبأه خطابات إلى الصحف الإيرانية ، وخاصة صحيفتي (بامداد) و (كيهان) يرد فيها على الإتهامات التى توجه إليه ، ويقدم فيها الاقتراحات وخاصة اقتراحه بتشكيل لجنة عليا لمراجعة أعمال الشركة ، رشح لها (قاسم حسيبى) مستشار رئيس الشركة ، و (عزت الله سحابى) بوصفه موضع ثقة رجال الدين والمثقفين ، و (حسين صدر الحفاظى) مراجع الشركة ، و (الحسن بنى صدر) و (عبد الكريم الاهيجى) .

كما طالب (نزيه) فى اقتراح آخر بأن يقوم كل من آية الله (الخمينى) ، وآية الله (شريعة مدارى) ، والمهندس (بازركان) ، بالإشتراك مع أعضاء مجلس إدارة الشركة بالتحقيق فيما نسب إليه من إتهامات ، كما توالت برقيات التأييد لنزيه ، من جانب بعض المؤسسات الإيرانية (كنقابة المحامين) و (لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان المدنية) ، والتى تندد بأعتقال (نزيه) وتطالب بتوفير الضمانات له للدفاع عن نفسه .

ووردت برقيات تأيد مماثلة لنزيه من جمعيات ومؤسسات فرنسية ، (كنقابة المحامين) و (جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان) ، وفوق كل ذلك كانت شهادة آية الله شريعة مدارى لنزيه بالوطنية والاستقامة وبتاريخه النضالى ضد حكم الشاه رداً على الخمينى واعوانه ، ماعدا أحمد الخمينى نجل الإمام ، الذى لوحظ حرصه على السياحة ضد التيار (اللاعقلانى) السائد فى إيران ، يزيل بعض ماعلق بوالده من انتقادات ، والذى يعد نفسه ليلعب دوراً إذا مادعت الضرورة ، فقد اتصل أحمد الخمينى بزوجة حسن نزيه لمواساتها وتشجيعها وقدم لها وعداً بأنه سيشرح الحقيقة للإمام ، وقيل أنها هي التى طلبت منه ذلك .

ويحسن قبل تقييم هذه القضية والدوافع التى تكمن وراءها ، نرى أنه من الضرورى أن نقدم عرضاً للاتهامات التى وجهت لحسن نزيه من جانب خصومه ، بصرف النظر عن صحتها أو بطلانها ، لأن ذلك سيتضح من الدفوع التى قدمها لصالح نزيه المتعاطفون معه ، نظراً لأن هذه القضية تلقى الأضواء على عمق الازمة التى كانت تعيشها (ثورة الخمينى) بعد ثمانية أشهر من قيامها ، وتتلخص الاتهامات الموجهة لنزيه على النحو التالى :

أ - أنه أوجد فوارق شاسعة بين مرتبات الفنين ومرتبات العمال .

ب - أنه يعد لاحداث أزمة طاقة ووقود التدفئة خلال فصل الشتاء وأنه سيكون على إيران أن تشترى النفط الابيض من أمريكا بسعر مرتفع .

جـ - أنه وضع مبلغاً كبيراً من أموال الشركة تحت تصرف جمعية (الدفاع عن حقوق الإنسان الإيرانية) والتى يستفيد منها اقطاب المعارضة لثورة الخمينى .

د - أنه ساعد على نمو النشاطات المعادية للثورة داخل الشركة وخاصة فى الجنوب ، وبدلاً من عزل العناصر المناهضة للثورة عمل على ترقيتها .

هـ - توقف القسم الأكبر من مصفاة عبدان ، ووصول الانتاج الى مستوى منخفض جداً .

و - انه يعتبر واحداً من انصار شهبور بختيار رئيس الوزراء السابق ، وأنه حاول مع ستين من كبار موظفي الشركة السفر إلى باريس للاجتماع ببختيار .

ز - أنه اتخذ قراراً بحل الجمعيات الإسلامية لشركة النفط ، والتى تمثل أكثر من ٩٠٪ من موظفى وعمال الشركة .

ح - اشتراك نزيه ، مع متين دفترى خلال مؤتمر المحامين في شهر يوليو ١٩٧٩ في التشهير بالثورة وتوجيه الاهانات إلى قياداتها وخاصة آية الله الخمينى ، وأنه يضطهد المحامين المؤيدين للثورة ويحاول احراجهم أمام النقابة ، كما أنه يعارض أعمال محاكم الثورة ، في الوقت الذى لا تطبق فيه قوانين النقابة على نزيه ليكون نقيباً للمحامين .

ط - أن نزيه يحصل على مبالغ كبيرة على مرتبه الكبير .

ويرد (نزيه) مفندا هذه الاتهامات على النحو التالى :

« أن المبالغ التى دفعت لجمعية الدفاع عن حقوق الإنسان دفعت بموافقة رئيس الوزراء ، وأن معظم اعضاء هذه الجمعية من الوزراء ورئيسها التنفيذى (مهدى بازركان) رئيس الوزراء ، وأن هذه الأموال انفقت على اسر ضحايا عهد (الشاه) ، وأن تحديد المرتبات يخضع لضوابط وقوانيين خاصة ، وأن قضايا العمال تعالج بالتفاهم مع ممثليهم في مجلس الإدارة ، وان (نزيه) جعل من نقابة المحامين

أكبر مراكز النضال ضد نظام (الشاه) أثناء وزارتى (شريف امامى) والجنرال (ازهرى) ، وانه بالتعاون مع جمعية حقوق الإنسان ، اطلق سراح المسجونين السياسين وعلى رأسهم آية الله (طلقانى) ، وأن (نزيه) كان في مقدمة الشخصيات البارزة التى زارت الإمام (الخمينى) فى باريس وأعلن تأييده له بعد محادثات طويلة .

كما يقول (نزيه) إنه تولى إدارة الشركة بتكليف من المهندس (مهدى بازركان) وكانت آنذاك مغلقة وفى حالة اضراب تام فنجح (نزيه) بسرعة فى كسب ثقة العمال ، وعاد البترول الإيرانى يتدفق في الأسواق العالمية .

أن (نزيه) قد عبر عن ارائه بنزاهة كرجل سياسي يمثل تيار المثقفين فى إيران ، أما شجاعته في ابداء ارائه فأمر يحسب له لا عليه ، وأن ابعاده عن الشركة في هذا الوقت يسبب ارتباكاً في صناعة البترول وتدهورا في الانتاج ، وأن (نزيه) كمواطن إيرانى أولاً وكسياسى ومحامى بارز ثانياً وكمدافع عن حقوق الإنسان ثالثاً ، إذا كان لا يستطيع ان يحصل على حقه في ضمانات العدالة وحرية الرأى ، فكيف يكون الحال مع باقى المواطنيين الذين لا يتمتعون بهذه الصفات .

وإذا كانت هذه أهم الاتهامات التى وجهت ضد (حسن نزيه) مدير عام شركة البترول الإيرانية ، والدفوع التى قيلت لصالحه ، إلا أن الموضوع أعمق واعقد من مجرد هذه الاتهامات المثارة من جانب الخصوم ، وهى ليست وليدة التطورات التى بدأت فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩ ، حين فجر حجة الإسلام (اشراقى) القضية .

كما أن اخطاء (نزيه) فى إدارة الشركة مهما تعددت ، كان يمكن أن تغتفر له مقابل ما حققه من مزايا لصناعة النفط الإيرانية ، ولان الاخطاء والتقصير والفوضى كانت مازالت هى الطابع المميز للوضع فى إيران منذ نجاح الثورة ، مما كان من شأنه أن يخفى مثل هذه الاخطاء المنسوبة إلى نزيه ، كما أن الأمر ليس مجرد خلاف فى الرأى ، أو صراع على السلطة بين (نزيه) و (اشراقي) ولكن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بقضية الصراع بين رجال الدين ، بوصفهم قيادات للثورة

الإسلامية ، وبين قطاع المثقفين واقطاب المعارضة السياسية ، كما أنه مظهر من مظاهر الصراع الدولي من أجل الاستحواز على ثمرات كفاح الشعب الإيرانى .

وهذا كله يجعل قضية (نزيه) تشبه فى مغزاها قضية صحيفة (ايندكان) التى كانت بمثابة كشف لهوية الثورة ، كما اعتبرت قضية (نزيه) أحد العقبات التى لايستهان بها فى طريق الثورة لاجهاضها ، ذلك أن الخلاف بين (نزيه) وقيادة الثورة سابق على نجاح الثورة ذاتها ، فقد ظهر أن (نزيه) كان يتردد على عدد من انصار (الخمينى) فى أوروبا لاقناعهم بقبول الحلول الوسط فى الصراع مع (الشاه) ، لتعويد الشعب الإيرانى على الحرية وتلافى السلبيات التى تترتب على الانتقال المفاجىء للسلطة .

وكان يحاول اقناعهم بقبول (على امينى) رئيس وزراء إيران السابق كرئيس جديد للوزراء ، كما كان (نزيه) يحاول اقناع (الخمينى) بعد اختيار الشاه لشهبور بختيار كرئيس للوزراء ، بقبول فكرة إجراء الانتخابات التى اقترحها (بختيار) كما حاول اقناع (الخمينى) بفكرة تعيين مجلس وصاية ، وتولى ولى العهد الإيرانى للسلطة وهو مارفضه (الخمينى) وجماعته ، لاعتقادهم أن مهادنة النظام الشاهنشاهى أو الدخول معه في حوار أو اتفاق سيكون في صالح نظام (الشاه) وضد المعارضة الإيرانية ووحدتها .

ومن هنا فان بعض الشخصيات البارزة من المحيطين بالخمينى ومن الذين اصبحوا فيما بعد اعضاء في مجلس الثورة كانوا ضد تعيين (نزيه) مديراً للشركة ، بسبب ميوله السياسية من ناحية ، ولأنه ليس من الفنيين في صناعة البترول ، ومن بين هؤلاء (آية الله بهشتى) رئيس (الحزب الجمهورى الإسلامي) ، والرئيس الفعلي (لمجلس خبراء دراسة الدستور) ، واحد المقربين من الإمام ، وكذلك (حجة الإسلام رفسنجانى و (الحسن بني صدر) و (صادق قطب زاده) و (إبراهيم يزدى) .

* أن الاجتماع الطويل الذى عقده (حسن نزيه) مع آية الله (الخمينى) في باريس لم يكن لمجرد اظهار الولاء والمبايعة ، وإنما كان نقاشاً حاداً مع (الخمينى) حول مبدأ

الجمهورية الإسلامية وتطبيق القوانيين الإسلامية التي لم يكن نزيه مؤيداً لها لعدم ملائمتها لطبيعة المجتمع الإيرانى والمرحلة التى يمر بها ، وأن (نزيه) إذا كان يوافق على فكرة (الجمهورية الإسلامية) من ناحية المبدأ فانه يرى الاقتصار على تحكيم واستلهام روح الإسلام وقيمه ومبادئه فحسب ، وليس تطبيق قوانينه تطبيقاً حرفياً ، وخاصة ما يتعلق منها بقطع يد السارق ، وإقامة حد الزنا والفوائد الربوية ، كما أنه يرى ضرورة المحافظة على جوهر الحرية والديمقراطية بمفهومها الغربى .

كذلك فإنه كان يرى أن الدستور يجب أن يتم وضعه من قبل رجال القانون المتخصصين ، الذين يعتبر هو بالطبع نقيبهم ، وليس عن طريق رجال الدين ، وأن يطبق الدستور برلمان منتخب وليس مجلس الخبراء ، وألا تكون الحكومة مسئولة إلا أمام البرلمان ، وأن تكون السلطة القضائية مستقلة تماماً سواء في مواجهة الحكومة أو في مواجهة مجلس الثورة .

وقد ثبت أن (حسن نزيه) طلب من (الخمينى) عندما إجتمع به فى باريس أن يعطيه نسخة من مشروع الدستور ، الذى كان مستشار (الخمينى) قد اعدوه في باريس قبل انتصار الثورة ، وأن الدكتور (ابراهيم يزدى) ، احد أعوان (الخمينى) البارزين بالرغم من موافقته على هذه الفكرة ، لم يوف بالوعد الذى أعطاه لنزيه ، وقد أشار (نزيه) إلى الخلاف حول موضوع الدستور في حديث صحفي إلى جريدة (اوميد ايران) أى (أمل إيران) .

ولكن يبدو أن (حسن نزيه) قد اضطر إلى مبايعة (الخمينى) كقائد للثورة بعد أن تيقن من حتمية سقوط الشاه ، وبعد تخلى قيادات الجيش عن تأييد حكومة (بختيار) التى انهارت قبل ٢٤ ساعة من إعلان الجيش لموقفه ، كما ان صداقة (نزيه) الشخصية للمهندس (بازركان) ، قد لعبت هى الأخرى دوراً فى قبول (نزيه) للتعاون مع نظام (الخمينى) ، كما ان تكليف (بازركان) له بتولى إدارة شركة البترول كان ضمانا مغريا (لحسن نزيه) بانه سيكون له دور بارز يلعبه داخل نطاق الثورة لتحقيق ما استعصى عليه تحقيقه منذ البداية .

ولقد وضح هذا التكتيك من جانب (نزيه) وازدادت هويته وضوحا أثناء أول مؤتمر للمحامين الإيرانيين بعد نجاح الثورة ، والذى عقد بجهود (نزيه) نفسه ، حيث أراد (نزيه) ان يجعل من هذا المؤتمر منبراً لاعلان آرائه التى كان يتحدث بها من قبل همسا ، أو من وراء جدار .

فقد كشف (نزيه) عن المقترحات التى سبق ان تقدم بها (للخمينى) ، لتحقيق الانفراج وإزالة التوتر لتحقيق الوحدة الوطنية فى إيران ، والتى قوبلت بالرفض من جانب (الخمينى) .

وأهم هذه الاقتراحات اصدار عفو عام من (الخمينى) ، لتشجيع القيادات والخبراء فى مجال الصناعة والتجارة للعودة إلى عملهم ، وبصفة خاصة فى مجال البترول لإعادة عجلة الاقتصاد إلى الحركة من ناحية ، وللقضاء على البطالة والتسيب الحادث للدولة من ناحية أخرى ، كما اقترح نزيه ان يدعو الخمينى كافة قيادات الأحزاب والجماعات السياسية لاجراء حوار معهم واستشارتهم فى القضايا المطروحة ، كما اقترح اشراك كافة الفئات للاشتراك فى مشروع (جهاد البناء) الذى اقترحه (الخمينى) .

كما انتقد (نزيه) فى هذا المؤتمر القرارات التى اتخذها مجلس الثورة ، وخاصة بالنسبة لتأميم البنوك والصناعات الكبرى ، باعتبارها قرارات كان يجب ان يناقشها البرلمان قبل الاقدام عليها ، حتى يمكن التأكد من تحمل جهاز الدولة للاعباء المترتبة عليها بعد تطبيق هذه القرارات ، لا سيما وان إيران قد تتعرض لوقف تدفق البترول ، مما يوجب عليها الا تقتصر فى اعتمادها على عائدات البترول فقط ، وانتقد (نزيه) الأوضاع التى أدت إلى هجرة ٦٠٠ ألف إيرانى يغادرون إيران يومياً ، لأن الثورة لا تعنى طرد الخبراء الذين كانوا يعتبرون جزءاً من مؤسسات الدولة ، ومن المتخصصين فى ميادين عملهم ويطالب بعودتهم ، كما ينتقد نزيه بشدة تدخل رجال الدين فيما لا علم لهم به ، مما يشل حركة الإدارة ويرهب الناس .

وكانت إحدى معارك (نزيه) الحامية مع نظام (الخمينى) تدور حول (مجلس

خبراء الدستور) ، الذى يعارضه (نزيه) من ناحية المبدأ ، ويطالب ببرلمان دستورى يمثل الشعب الإيرانى بكامله لدراسة الدستور واقراره بصفة نهائية ، ولما فشل (نزيه) عاد واقترح تأجيل انتخابات مجلس خبراء دراسة الدستور لكى تتاح الفرصة للمجموعات السياسية الأخرى لاعداد نفسها لهذه الانتخابات ، واخطر ما ذكره (نزيه) فى هذا الصدد فى مؤتمره الصحفي الذى أعلن فيه انسحابه ، انه اعلن ذلك بناءاً على توجيهات (الحزب الجمهورى للشعب الإيرانى المسلم) وهو الحزب الذى كان يؤيده آية الله (شريعة مدارى) ويديره ابنه ، والذى كان يعتبر هو القوة السياسية (لشريعة مدارى) بوصفه البديل الدينى المطروح لخلافة (الخمينى) عند فرض تغيرات جذرية على مسيرة الثورة .

لقد كان (نزيه) فى الحقيقة ، مرشحا عن مجموعات سياسية أخرى ، الأمر الذى أوضح ان (نزيه) يعمل للطرف المناهض للخمينى ، كما حاول (نزيه) توجيه الرأى العام لانتخاب (مهدى بازركان) رئيساً للجمهورية وترديد أفكار (شريعة مدارى) عن استمرار العمل بالدستور القديم لفترة أخرى بعد إدخال بعض التعديلات عليها ، وخاصة تلك التى تتعلق بحكم أسرة بهلوى ، كما كان (نزيه) يؤيد ما ينادى به (بختيار) حول إقامة (الديمقراطية الاشتراكية) مما يؤكد تأييد (نزيه) (لشهبور بختيار) .

ومن هنا تتضح أهمية الاتهام الموجه (لحسن نزيه) بتدبيره (أزمة طاقة) فى فصل الشتاء عام ١٩٧٩ ، ليكون ذلك بمثابة ضربة لحكم (الخمينى) لا سيما ان هذا التوقيت كان يتفق مع ما اعلنه (شهبور بختيار) انه يعد لضربة قاصمة لحكم (الخمينى) لا تتعدى فصل الشتاء لعام ١٩٧٩ .

كما ان موقف (نزيه) من مجموعة الشركات الغربية المستوردة للبترول الإيرانى ، واختفاء (نزيه) عن المسرح والحياة العامة ، والذى دفع (الكونسورتيوم) إلى تأجيل حضوره ، وان ترسل إيران بدلاً من ذلك من يمثلها ، كان هذا الموقف له مغزاه ، لأن (نزيه) كان لا يوافق على مشروع العقد الذى طرحته مجموعة

الشركات ؛ حيث يرجح البعض ان ذلك قد يكون احد الأسباب القوية لإثارة أزمة (حسن نزيه) وتضييق الخناق عليه .

وقد حسم آية الله (بهشتى) ابرز أعداء (نزيه) وأول من فجر الخلاف معه ، حسم الموقف عندما كتب تعليقاً فى صحيفة (جمهورى إسلامى) اعتبر فيه موضوع (حسن نزيه) (موضوعاً سياسيا بالدرجة الأولى) لأن (نزيه) غير موافق على سياسة الثورة والحكومة ، ولذلك لا يجب ان يكون فى مثل هذا المنصب الرئيسى الا شخص ملتزم بسياسة الحكومة ومؤمن بمبادىء الثورة ، وان ربط الموضوع بأخطاء (نزيه) فى إدارة الشركة لم يعد وارداً ، وإنما يجب ان يفصل فى الأمر بمعايير سياسية ترتبط بالتوازنات السياسية فى إيران ، وهذا ما جعل كلاً من آية الله (شريعة مدارى) وآية الله (محلاتى) والمهندس (مهدى بازركان) يتدخلون فى القضية كوسطاء ، مما جعل وجهات نظر (حسن نزيه) تصل إلى الصحف الإيرانية بأنتظام بينما هو مختفى ، وفى وقت إنخفض فيه تصدير البترول الإيرانى إلى السدس .

هذه بصفة عامة احدى القضايا السياسية البارزة التى عكست الصراع فى بداية الثورة بين أهل الثقة وأهل الخبرة فى إيران .

الثورة الايرانية ومشكلة الاقليات

لم تكد الثورة الإيرانية تتذوق طعم انتصارها ، حتى جوبهت بتحرك كردى فى منطقة (كردستان) المجاورة لحدودها مع العراق ، حيث قام الأكراد بمظاهرات مسلحة ، هاجموا فيها مراكز البوليس واعتدوا على المنشآت العامة ، وكان أهم هذه الأحداث التى قام بها (جلال الطلبانى) زعيم (الحزب الديمقراطى الكردى) ، ولقد طالب الأكراد بالاستقلال الذاتى ، بينما طالب البعض منهم بأقامة الجمهورية الكردية ، وذلك على نحو ما فعل المستشار التجارى بسفارة إيران بألمانيا الغربية ، الذى بعث بخطاب إلى (المهدى بازرجان) فى ٢٣ فبراير ١٩٧٩ ، يطلب منه السماح للأكراد بإقامة جمهوريتهم الكردية ، وصاحب هذه الدعوة هو ابن الزعيم الكردى المعروف (غازى محمد) الذى أنشأ أول جمهورية كردية عام ١٩٤٥ ، والتى قضى عليها بعد عام واحد وقتل مؤسسها ، هذا فى حين قابل (أحمد مفتى زاده) زعيم الحركة الكردية فى منطقة (كردستان) ، آية الله (الخمينى) وأعرب عن تأييد الأكراد للثورة الإسلامية ، ونفى الزعيم الكردى وجود أية حركات إنفصالية فى أوساط الأكراد الإيرانيين .

ولكن الحكومة الجديدة وجدت أن الأمر من الخطورة ، بحيث يستدعى علاجاً سريعاً لتفادى مضاعفاته ، فأوفدت لجنة لتقصى الحقائق برئاسة (درپوش فروهر)

وزير العمل ، والمتحدث الرسمى باسم (الجبهة الوطنية) ، وقد اعترف وزير العمل بخطورة الحركة الكردية ، إلا أنه أرجع أسبابها إلى العهد السابق ، واعتبر أنها ليست موجهة ضد الثورة الإيرانية ، وأوضح الوزير الفروق الواضحة بين (الحكم الذاتى) وبين (الانفصال) ، وأعترف بإمكانية إعطاء الأكراد نوعاً من الحكم الذاتى فى بعض المسائل الداخلية ، ولكن الوزير الإيرانى ذكر أن منح الحكم الذاتى للأكراد ، يعتبر من صلاحيات (المجلس التأسيسى) الذى سيجرى انتخابه ، كما يجب أن يقره الدستور الإيرانى الجديد .

وقد أوضح كل من (أحمد مفتى زاده) زعيم الحركة الكردية ، والدكتور (عبد الرحمن قاسملو) رئيس (الحزب الديمقراطى الكردى الإيرانى) ، أن الأكراد الإيرانيين لا يريدون الإنفصال ، ولكنهم يريدون (الحكم الذاتى) فى إطار إيران المستقلة ، وأوضح أن ما يقصدونه بالحكم الذاتى هو أن يتضمن الأمور الآتية :

أ - أن تكون السياسة الخارجية والدفاع الوطنى والجيش والسياسة المالية والخطط الاقتصادية طوية المدى ، من إختصاص الحكومة المركزية .

ب - أن تكون الشئون الثقافية والإدارية والشئون الاجتماعية وقوات الجندارمية من اختصاص الحكومة الإقليمية أو المحلية .

ولقد جاء هذا الإيضاح خلال أول مؤتمر عام كردى انعقد فى غرب إيران في ١١ فبراير ١٩٧٩ ، وحضره نحو مائتي ألف كردى ، تحت إشراف (الحزب الديمقراطى الكردى الإيرانى) ، وقد حمل معظم الحاضرين الأسلحة ، كما دعوا العشرات من المراسلين الأجانب لحضور المؤتمر ، وقد ألقى السيد (عبد الرحمن قاسملو) خطاباً حذر فيه من أن الحرية لا يمكن الحصول عليها في إيران ، دون إعطاء الحكم الديمقراطى للأكراد ، الذين لا تنتصر ثورتهم بدورها إلا بتحقيق الحرية لكل إيران ، وأن الشعب الكردى فى إنتظار مساندة (آية الله الخمينى) ، والذى طالبه (قاسملو) بالضغط على الحكومة المؤقتة لبيان موقفها حيال إعطاء الحكم الذاتى للشعب الكردى ، كما طالب بوجود ممثل للأكراد فى المجلس التأسيسى الجديد .

من هنا فإن حكومة بازرجان وآية الله الخميني ، قد اعتبروا أن الموضوع أكثر خطورة مما يبدو فى ظاهره للأسباب الآتية :

أ - أن إعطاء الحكم الذاتى للاكراد يمكن أن يؤدى إلى مطالبة سائر الأقليات الأخرى فى إيران فى مناطق (أذربجان) و (عربستان) و (بلوشستان) و (تركمنستان) بالإضافة إلى منطقة (كردستان) بنفس ما تطالب به الحركة الكردية .

ب - وفي مثل هذه الحالة فإن فكرة إنشاء حكومة فدرالية ، فكرة لا توافق عليها قيادة الثورة الإيرانية ، وذلك على نحو ما صرح به (الحسن بني صدر) ، حين ذكر أن أيا من المناطق المطالبة بالحكم الذاتى لا تملك المقومات الاقتصادية ، وأن هذه المناطق لا تستطيع أن تعتمد على نفسها ، وستكون النتيجة أنها ستطلب المعونة من إحدى الدول الكبرى ، وهذا أمر يضعف الوحدة الوطنية ، ويؤدى بسهولة إلى تقسيم إيران .

جـ - أن إعطاء الحكم الذاتى للاكراد أمر لا توافق عليه كل من العراق وتركيا ، التى تعانى كل منهما من نفس المشكلة ، ولذلك نصح وزير العمل الإيرانى ، بعدم اتصال الحكومة الإيرانية بالحكومة العراقية حول هذا الموضوع ، وعلل ذلك بأن العراق هو العدو الأكبر للاكراد ، على حد زعمه .

د - ان الحكومة الثورية الإيرانية لو سلمت بحق الأكراد في إقامة دولتهم المستقلة أو حتى الحكم الذاتي بالصورة التى يطالبون بها ، فلن تستطيع أن ترفض الطلبات المماثلة للأقليات الأخرى ، وبذلك تكون قد فرطت فيما لم يفرط فيه (الشاه) ، وتكون نبوءة (الشاه) بأنه إذا تخلى عن الحكم فستقسم إيران إلى عدة دويلات تخضع للقوى الكبرى ، التى حاولت ذلك طويلاً .

هـ - أنه مما يزيد من مخاوف الحكومة الإيرانية من مضاعفات هذا التطور ، حرص المنظمات اليسارية على حضور المؤتمر الذى عقده الأكراد في منطقة كردستان ، وأعلنوا فيه عن مطالبهم ، حيث حضر ممثلون عن (منظمة

فدائى الشعب) الشيوعية ، (وحزب توده) الماركسي ، (والاتحاد الديمقراطي لشعب إيران) وهو تنظيم يسارى كذلك ، ولم يكتف هؤلاء اليساريون والشيوعيون بمجرد الحضور بل ألقوا كلمات بالمؤتمر أيدوا فيها مطالب الحركة الكردية ، وأعربوا عن مساندتهم للمؤتمر ، مما يعني أن آية حكومة كردية ، ولو كانت في نطاق الحكم الذاتى ، ستكون تحت سيطرة العناصر الشيوعية .

و – أن الحكومة الإيرانية تعلم أنها حتى لو استجابت لرغبة الأكراد ، وبالتالي للقوميات الأخرى في إقامة حكم ذاتي في نطاق الدولة الإيرانية الموحدة ، فإنها تعلم أن ذلك سيكون مجرد خطوة لهذه القوميات على طريق نضالها من أجل نيل استقلالها كاملاً ، وهو مالا تسمح به أو توافق عليه .

ولكى يتضح الموقف الإيرانى من المشكلة الكردية ، يحسن التذكير بأن الشاه كان يساند الحركة الكردية العراقية بدعم مالى وعسكرى ، كانت الولايات المتحدة تساهم بجزء كبير منه ، وذلك رداً من إيران على إلغاء العراق لاتفاقية (شط العرب) ، ولإنهاك قوة العراق العسكرية ، بسبب اعتقاد كل من إيران والولايات المتحدة أن العراق قاعدة للسوفيت في المنطقة ، مما يجعل نظام الحكم في العراق يتناقض إيديولوجيا مع نظام الحكم في إيران ، وهو الأمر الذي تغير بعد أن كف (الشاه) عن مساعدة الأكراد العراقيين ، ودخل مع العراق في مفاوضات من أجل تسوية المشاكل بينهما ، وهو ماتم فعلاً باتفاق الجزائر) في عام ١٩٧٥ ، والذى كرس كلا الطرفين جهودهما لتطبيقه بحسن نية وبإخلاص كامل ، حتى لقد بلغ من حرص كل جانب على ترضية الجانب الآخر ، أنه كان هناك نص سرى في (اتفاقية الجزائر) يلزم كل طرف بسحب قواته بعيداً عن حدود الطرف الآخر بمسافة ٥٠ كيلو مترا ، فلما استغلت قوات (طلبانى) هذه المنطقة على الجانب العراقي في نشاطه ضد العراق ، طلبت العراق من إيران السماح لها بالتحرك في هذا الجزء المحرم لمتابعة قوات (الطلبانى) ، وحتى لا تظن إيران أن العراق قد أخلت بالإتفاقية ، أرسلت العراق لهذا الغرض إلى طهران ، السيد (عزت الدورى) عضو مجلس

الثورة العراقي في يوليو ١٩٧٧ ، على رأس وفد كبير حيث قابل الشاه ، الذى وافق على الفور على الطلب العراقى .

بل إنه لما إزداد ضغط (الطلبانى) ضد العراق ، لم تمانع الحكومة الإيرانية في التنسيق مع الحكومة العراقية على الحدود المشتركة بين البلدين ، وأن تقدم لها المساعدات الممكنة ، وكان الملحق العسكرى العراقي في ايران ، هو الذى يباشر هذا التعاون مع السلطات الإيرانية في منطقة الحدود ذاتها ، ولعل هذا ما يفسر أسباب الهجوم الذى قام به (الطلبانى) على بعض القرى الإيرانية انذاك .

وعندما هرب (الملا مصطفى البرزاني) الزعيم الكردى من العراق ، مع عدد من أتباعه يقدر عددهم بنحو مائتى ألف مواطناً كردياً طردتهم الحكومة العراقية ، وكان أغلبهم من الأكراد الإيرانيين أسكنت إيران الجزء الأكبر منهم في محافظات غرب إيران ، وسمحت لقلة منهم فقط بالبقاء في العاصمة طهران ، بينما أسكنت (الملا مصطفى البرزانى) نفسه في قصر في ضاحية (كرج) على بعد ٧٠ كيلو متر من طهران ، ولكن الحكومة الإيرانية ضيقت الخناق بعد ذلك على تحركات (الملا البرزانى) وعلى الأكراد المهاجرين معه ، لأنها حاولت تجنب إغضاب الحكومة العراقية من ناحية ، ولحصر خطر الأكراد على إيران من ناحية أخرى ، لأنها خشيت أن يكون نشاط هؤلاء محركا للاقلية الكردية الإيرانية ، التى تبلغ نحو ثلاثة ملايين يقيمون في منطقة غرب إيران المجاورة للحدود العراقية .

وأكثر من هذا ، عندما جاء الوفد العراقي السابق الاشارة إليه إلى إيران ، ألحت الحكومة الإيرانية لكي تقبل الحكومة العراقية عودة هؤلاء الأكراد إلى العراق مرة أخرى ، بهدف التخلص منهم ، إلا أن الحكومة العراقية رفضت مبدأ العودة ، وأصرت على مجرد التعويض ، بعد أن تعد الحكومة الإيرانية قوائم تحدد هؤلاء الأشخاص وممتلكاتهم .

كذلك حثت الحكومة الإيرانية الحكومة العراقية على الاتصال باللّاجئين السياسين العراقيين من الاكراد المقيمين في إيران ، لكي تقنعهم بالعودة إلى العراق ،

والاستفادة من العفو الذى كانت الحكومة العراقية قد أصدرته بهذا الصدد آنذاك ، تخلصاً من شرهم .

وكان الشاه قد صرح في حديث صحفي له أنه يعارض مبدأ إقامة دولة كردية ، وأنه كان يساعد أكراد العراق على نيل بعض حقوقهم الاجتماعية فقط ، وتخلصا من آثار (البرزاني) ، ومن خطر وجوده في إيران ، على تطور الحركة الكردية ، وبعد أن ضيقت الحكومة الإيرانية عليه الخناق ، سهلت (للبرزانى) مغادرة إيران إلى الولايات المتحدة ، بحجة أنه يحتاج إلى العلاج من مرض السرطان الذي يعاني منه ، وقد رافقه نحو ستة عشر شخصاً من رجال السافاك الايرانيين ، وعندما وصل (البرزاني) إلى الولايات المتحدة ، منحته الحكومة الامريكية إقامة لمدة عام ، تجددت تلقائياً حتى وافاه الأجل في الأسبوع الأول من مارس ١٩٧٩ .

وفي الولايات المتحدة ، كان الملا (البرزانى) قد اتصل بالعديد من اعضاء الكونجرس وبصفة خاصة السناتور (ريتشارد ستون) النائب الديمقراطي عن ولاية (فلوريدا) ، و(جورج مينى) رئيس اتحاد نقابات العمال ، (هنرى جاكسون) وكذلك (اللجنة الفرعية لشئون اللاجئين) ، وذلك في محاولة منه لاقناع الولايات المتحدة بالتدخل لدى الحكومة العراقية لتحسين أوضاع الاكراد العراقيين ووقف تهجيرهم من مناطقهم الزراعية الخصبة إلى المناطق الصحراوية ، وكان (البرزانى) يحاول بهذه الاتصالات الاستفادة من الرأى القائل ، أن تخلى الولايات المتحدة عن مساعدة الأكراد في العراق مازال محل جدل في الولايات المتحدة ذاتها .

ونعتقد أن كلا من الحكومتين العراقية والإيرانية قد عانتا من جراء نشاط (جلال الطلبانى) ، وذلك لأن الطلبانى غير التكتيك الذى طالما اتبعه الملا البرزانى ، ونعنى به الحرب النظامية وذلك لقلة الأسلحة التى يتلقاها ، بالمقارنة إلى ما كان يتلقاه البرزانى . فقد أخذ الطلبانى بتكتيك (اضرب واهرب) ، وذلك لإنهاك قوى خصومه .

ويزيد من خطورة حركة (الطلبانى) ، أنه نجح آنذاك في التوصل إلى تفاهم

وتحالف مع (مسعود) الابن الأكبر للبرزانى ، وذلك من أجل توحيد نضال الحركة الكردية ضد أعدائها .

وقد حاولت قيادة الثورة الإيرانية تجنب تصعيد الموقف مع الأكراد الإيرانيين لكسب الوقت ، لحل المشاكل الكبيرة التى كانت تواجهها بعد خلع الشاه ، وذلك حتى تستطيع معالجة الموضوع من موقف القوة وليس من موقف الضعف ، الذى حاول الأكراد استغلاله قبل أن تقف الثورة الإيرانية على قدميها . ومن المعروف ان (الدكتور كريم سنجابى) وزير الخارجية فى أول حكومة للثورة ، وأمين عام حزب الجبهة الوطنية ، وهو من أصل كردى ، لم تسجل له تصريحات أو مواقف بهذا الصدد .

استقالة وزير الدفاع واحياء دور الجيش

فى الحديث عن قضية صحيفة (ايندكان) وهوية ثورة (آية الله الخمينى) ، لفتنا الانتباه إلى التصور الذى كان مايزال مطروحا بين المثقفين والدبلوماسيين ورجال الصحافة والاعلام فى إيران ، بأنه قد تبين للأمريكيين أن ثورة الخمينى بدأت تنحرف عن الخط الذى وضعوه لها ، وكانت بذلك تحبط أهداف هذا المخطط ونتائجه ، نظراً لأنهم منذ أعادوا الشاه إلى العرش وساعدوه على بناء جيش قوى ، كان الجيش هو قوة الحسم القادرة على وضع حد لكل تطور غير مرغوب فيه ، سواء بالفعل كما حدث عندما تمكن الجيش من القضاء على جمهورية (أذربيجان) ، التى كانت رأسا للحربة السوفيتية الموجهة ضد إيران ، أم عندما أسقط انقلاب حكومة الدكتور (محمد مصدق) بعد أن استخدم التأميم وطرد النفوذ البريطانى من إيران ، ثم حاول التحالف مع الشيوعيين ، أم عندما أعلن الجيش حياده بين (شهبور بختيار) و (آية الله الخمينى) ، فأنهى حكم شهبور بختيار لصالح (الخمينى) ، أم عندما استطاعت الحكومة العسكرية إعادة الإنتاج البترولى لأول مرة إلى ما كان عليه فى عهد حكومة الجنرال (أزهرى) .

لذلك رأى (الأمريكيون) أنه لا بد من خلق الظروف التى يضطر معها (الخمينى) إلى إعادة بناء الجيش الإيرانى الحديث بالمعدات والتدريب ، أولاً لاعادة

فتح سوق السلاح الهائل للمصانع الأمريكية ، ثم لإعادة الخبراء الأمريكيين بالعدد ، وبالطريقة التى كانوا عليها فى عهد الشاه ، والذين يسهلون إختراق بنية النظام الإيرانى والتغلغل فى نسيجه ، ثم عودة الضباط الإيرانيين الذين تعلموا فى الكليات العسكرية الأمريكية والغير متحمسين للثورة .

من هنا ساند الأمريكيون الإيرانيين المنادين بإعادة بناء الجيش والابقاء على فاعليته إذا أريد لإيران أن تكون قادرة على التصدى لاطماع جيرانها ، حيث أن الجيش رغم كل شيء ، هو إحدى القوى الوطنية التى تضع سلامة إيران ووحدة أراضيها فوق كل اعتبار ، وذلك فى مواجهة فريق آخر كان يتزعمه الجنرال (رحيمى) يقول إنه لا حاجة للثورة إلى جيش نظامى ، لأن إشعاعها الثورى فى المنطقة هو جيشها الحقيقى وسلاحها الفتاك ، ثم إن الجيش كان هو دعامة نظام حكم الشاه ومصالح الولايات المتحدة ، مما يحتم على إيران إستبداله بجيش شعبى ، وميليشات عسكرية لحماية الثورة من أعدائها فى الداخل ، وقد تمثل دعم التيار الأول بضرب قائد التيار الثانى وهو الجنرال رحيمى قائد الشرطة العسكرية ، حيث فصله وزير الدفاع ، الذى أجرى بعد ذلك تغييرات عديدة فى القيادات العليا للجيش ، الأمر الذى حقق التجانس والانسجام بين قياداته .

ومن هنا برز عامل جديد كان وليد تخطيط مسبق ، يستهدف إفساح الطريق وخلق المبررات لاستعادة الجيش لدوره فى التأثير على الأحداث وعلى الوضع فى إيران ، فقد وقعت أحداث (كردستان) لتكون تأييداً وتدعيماً لرأى الفريق المنادى بالإبقاء على الجيش العصرى وتطويره ، ولقد كانت أحداث (كردستان) بعد ثورة الخمينى من الخطورة ، بحيث أظهرت عجز حرس الثورة عن مواجهتها ، وهى التى تملك أسلحة ومعدات ثقيلة ، بحيث لا يستطيع حرس الثورة التعامل معها ، ووصل الأمر من التدهور حدا تعطلت فيه سلطة حكومة (آية الله الخمينى) فى منطقة (كردستان) ، حتى أصبح تدخل الجيش النظامى بأسلحته التقليدية والعصرية الثقيلة أمراً لا مفر منه .

ومن هنا بدأت بقوة ، حملة إعلامية حكومية واسعة النطاق ، تستهدف إستعادة ثقة المواطنين فى الجيش ، كما تستهدف ترضية ضباطه ورفع معنوياتهم ، وتشجيع الهاربين منهم للعودة إلى ثكناتهم بعد أن بلغت نسبة هؤلاء الهاربين نحو ٥٠٪ من عدد أفراد قوات الجيش ، وتعززت الحملة بعفو عام أصدره الخمينى عن العسكريين بصفة عامة ، سواء فى الجيش أم فى الدرك الوطنى ، أم فى الشرطة ، كما أفرج عن المسجونين من ضباط الجيش وخاصة فى سلاح الطيران .

ومع ذلك فقد لوحظ أن أفراد الجيش كانوا ما زالوا يفتقدون الثقة فى النظام الحالى ، معتبرين بما حدث لزملائهم ، حيث ظهرت حالة من التمرد وعدم الانضباط والعصيان بين الضباط والجنود ، الذين رفضوا فى كثير من الحالات تنفيذ الأوامر بالتعامل مع المتمردين فى (كردستان) ، خوفاً من أن يحاكموا ، كم حوكم زملاؤهم بتهمة قتل أفراد الشعب ، لا سيما وأن إستقالة الجنرال (قرنى) وزير الدفاع السابق ، كانت ما تزال ماثلة فى الأذهان ، حيث كانت أوامره للجيش باستخدام العنف ضد المتمردين فى (كردستان) هى السبب الرئيسى لاستقالته .

ولذلك وبالرغم من العفو العام ، كثرت تهديدات (آية الله الخمينى) لقوات الجيش ، ومن يعصى الأوامر منهم ، أفراداً كانوا أم قواداً ، كما أن عدم إرتياح قوات الجيش لمهمة وسلوك قوات حرس الثورة ، التى قصد من تكوينها أن تكون قوة موازنة مع الجيش ، أدى إلى وقوع صدامات عديدة بين أفراد الجيش وأفراد حرس الثورة ،وهى أحداث تكتمتها الحكومة منعا لانتشار عدواها .

يضاف إلى ما سبق ما تردد من أن التدخل العسكرى فى (كردستان) قد أثر فى معنويات الجنود ، بسبب ما لاحظوه من الفقر المتقع وسوء الأحوال الاقتصادية ، وانخفاض مستوى المعيشة بين كل سكان المنطقة الكردية ، مما أثار عطفهم عليهم وكسر من حدة حماسهم فى أداء مهمتهم هناك .

وقد رافق هذه التطورات إجراء جديد ، تمثل فى القرار الذى اتخذته الحكومة بنزع سلاح الجماعات المسلحة ، والاستيلاء على المبانى التي تشغلها هذه

الجماعات ، بصورة جعلت حمل السلاح قاصراً على أفراد الجيش وحرس الثورة ورجال الدرك الوطني ، وقد شمل هذا الاجراء بصفة خاصة جماعة (فدائى خلق) اليسارية ، وجماعة (مجاهدوا الشعب) الإسلامية التقدمية ، وهاتان الجماعتان تعتبران من أكثر المجموعات تسليحاً وتنظيماً ، وقد لعبتا دوراً بارزاً في إسقاط حكم الشاه ، وعلى الرغم من أنه لايوجد مايؤكد أن الحكومة نجحت في الاستعادة الكاملة لأسلحة هذه الجماعات ، إلا أن هذا الإجراء قد أعتبر خطوة لصالح إعادة تنظيم الجيش ، وجلعه قوة الردع الرئيسية في البلاد على عكس ماكان يهدف أعداء الجيش من قبل .

ولقد زاد من أهمية هذه التطورات مالوحظ ، كنتيجة لها ، هدوء الضجة ، حول إعادة بيع الاسلحة الامريكية التى كانت إيران قد حصلت عليها من قبل ، بحجة ان الأمر يحتاج إلى دراسات دقيقة ومفصلة على حد تعبير (ابراهيم يزدى) ، وذلك حتى لا يؤدى هذا الاجراء إلى الاضرار بايران بصورة غير مرغوب فيها ، وعلى العكس وأكثر من ذلك ، ظهر اتجاه نحو التعاقد على صفقات لقطع الغيار اعتبرت انها ضرورية لتشغيل الاسلحة الموجودة من قبل .

كما هدأت الضجة التى اثيرت من قبل ، وحل محلها ضرورة عودة الخبراء الامريكيين للعمل مرة أخرى في صفوف الجيش الإيراني ، وقد ترددت انباء عن عودة عدد كبير من هؤلاء الخبراء بصورة سرية ، حتى أنه قيل ان الامريكيين كانوا يعودون في ازياء مدنية ، وتصل طائراتهم في المساء ، ويتم ادخالهم دون اتباع الاجراءات العادية ، في اقسام الجوازات والهجرة ، وقد ساعدت التصريحات التى ادلى بها الرئيس (كارتر) انذاك ، رداً على الذين انتقدوا بيع امريكا لشحنات من المنتجات البترولية لإيران ، اكدت هذه التصريحات هذه الشائعات ، فقد ذكر الرئيس (كارتر) في سياق تصريحاته تلك انه مازال يوجد لامريكا ١٥ ألف خبير امريكى في إيران ، ومازالت إيران تصدر لامريكا ٧٥٠٠٠٠ برميل بترول يومياً .

ولقد ترددت أقوال كثيرة حول هوية كبار القادة الجدد في الجيش الإيرانى ، وارتباطهم بالولايات المتحدة ، وأن تعيين هؤلاء القادة الجدد كان عملاً مقصوداً ، بوصفه خطوة نحو استعادة الجيش لسيطرته الكاملة على الوضع فى إيران ، تمهيداً لتغييره لصالح مناهضى ثورة الخمينى ، ومما يلفت الانتباه أن القائمين بإدارة النشاط المعادى لثورة آية الله (الخمينى) فى خارج إيران ، وعلى حدودها ، هم من كبار الجنرالات في عهد الشاه ، وبصفة خاصة كل من الجنرال (بالزيان) والجنرال (على اوفيسى) ، وهم من الذين اجتمعوا عدة مرات مع (شهبور بختيار) ، الذى عاد للظهور من جديد ، والذى أكد فى تصريحاته أنه واثق من تأييد قوات الجيش له .

من هنا يتضح الدور الهام الذى تم التمهيد له لكي يلعبه الجيش في تعديل مسار الثورة الإيرانية ، ومن المرجح أن استقالة وزير الدفاع (تاكي رياحى) قصد بها افساح المجال لشخصية عسكرية اخرى تدفع بالمخطط المرسوم ، وهو أن يصبح الجيش القوة القادرة على حسم الموقف ، ولم يكن الجيش هو الورقة الوحيدة المعول عليها في تنفيذ هذا المخطط ، ولكنها تعتبر أهم الأوراق واكثرها حسما ، ولكن سبقها استخدام أوراق اخرى هامة ، وهي التي تفاعل دورها لكى تمهد للجيش القيام بدوره الحاسم ، ولقد آتت هذه الأوراق الأخرى جزءاً هاماً من أكلها ، لأنها تعمل جميعاً تحت أشراف ضابط ايقاع ماهر ، وهو ما كشف عنه المستقبل ، بعد أن اندلعت الحرب مع العراق .

الجبهة الوطنية تطالب بحل المجلس الثورى

« ازاء الفوضى وعمليات الارهاب والتخريب التي سادت جميع انحاء إيران ، بعد أن فتحت السجون وخرج منها ارباب الاجرام وانتشروا بين المواطنين ، يعيثون فساداً ، وفتحت مخازن السلاح ووزعت على الناس دون حساب ، وافلت الزمام من يد الحكومة » ، الأمر الذى حفز (الجبهة الوطنية) التي اسسها مصدق ، ويرأسها حالياً الدكتور سنجاني ، أن تعقد يوم ٢٤ يوليو ١٩٧٩ ، مؤتمراً صحفياً قدم خلاله (على اصغر بارس) المتحدث بأسم المجلس المركزى للجبهة ، مواقف الجبهة بالنسبة للأوضاع الراهنة آنذاك في إيران ، التى قدم لها بالعبارات السابقة ، ثم اضاف أنه كان من المنتظر بعد تشكيل الحكومة المؤقتة أن تتحسن الأوضاع وتهدأ الاضطرابات التى كانت نتيجة طبيعية للثورة .

لكن رأينا أن هذه الأوضاع المتسمة بالفوضى أصبحت تتزايد يوماً بعد يوم ، وبدلاً من أن تتحكم الحكومة ، تتولى عناصر فوضوية الحكم ، وتستخدم الأفراد المسلحين من أجل الحفاظ على مصالحها ، مما لانجد معه مجالاً للحريات والموازين والقواعد القانونية ، فوحدة الكلمة التي كانت اساساً لانتصار الثورة ، نجدها اليوم في خطر ، الأمر الذى يشكل كارثة تاريخية لمجتمعنا الثورى فى إيران ، مما قد يدفع

جميع الطبقات والأفراد إلى التسلح حفاظاً على حياتهم واعراضهم واموالهم ، كما لم يقدم حل حتى الآن للبطالة ، كما عجزت الوحدات الاقتصادية عن الانتاج لعدم توفر الأمن والنظام ، الأمر الذى سيجعلنا في حاجة إلى الخارج ، وبالتالى الى الارتباط بالامبريالية وعملائها ، مما يفقد الثورة الإيرانية قدرتها على مواجهة المؤامرات وضربات الاستعمار العالمي .

ولكن ومع الأسف وبالرغم من حسن نية الحكومة المؤقتة ، الا أنها تفتقر إلى البرامج المناسبة ، وحتى إذا امتلكتها فإنها تفتقر إلى القدرة على التنفيذ ، لأنها تفتقد من الناحية العملية السلطة ، كما أن تكوينها فى الوقت الحاضر ليس كافيا لمواجهة القضايا والمشاكل التى نواجهها فى هذا الظرف التاريخى ، فالبرامج التى قدمت بكثير من الدعاية لم توضع موضع التنفيذ ، وفشلت لأن العناصر الانتهازية والفوضوية المتسلطة على السلطة ، استفادت من هذه الأوضاع المتدهورة فى البلاد ، مستخدمة شعارات النظام والأمن والوحدة وحقوق المستضعفين .

فرئيس الحكومة قد سلبت منه ومن مجلس الوزراء المسئوليات ، وقد أكد رئيس الحكومة مراراً ان تعدد مراكز السلطة يحول دون قيام الحكومة بواجبها ، لأن قائد الثورة ومجلس الثورة ومجلس الوزراء جميعهم يمارسون السلطة ، ان هذه هى أول مرة فى التاريخ ، وبعد ثورة سقط من أجلها عشرات الآلاف خلال عدة أشهر ، يخفى اعضاء مجلس الثورة أسماءهم عن الشعب ويعملون سراً ، فى الوقت الذى نجد فيه ان اسماء وهوية اعضاء هذا المجلس معروفة عند الجواسيس والعملاء الأجانب ، فلماذا تبقى هذه الاسماء مجهولة لدى الشعب .

بناءاً على ذلك تقدم الجبهة الوطنية الاقتراحات الآتية :

١ - يجب ان تتحقق وحدة الكلمة تحت قيادة آية الله الخمينى وتعاون رجال الدين حتى تتم المصادقة على الدستور ، ويتم انتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية ، وتعين الحكومة ، وان تطرح جميع الاحزاب والجماعات والفئات السياسية

والاجتماعية أراءها فى اطار الوحدة والتفاهم الوطنى ، وان توسع من نضالها الفكرى والتنظيمى .

٢ - يجب على قيادة الثورة ان تشرك جميع الفئات والطبقات الشعبية فى القضايا العامة السياسية والاجتماعية ، وإبعاد العناصر الانتهازية والرجعية ، وان يتصل قائد الثورة اتصالاً مباشراً بجميع الفئات والأحزاب والكتل السياسية ويستمع إلى آرائها ويأمر بتنفيذها ان كانت منطقية .

٣ - يجب حل المجلس الثورى وان تكون السلطة بيد الحكومة التى يجب ان تكون لجان الثورة وحرس الثورة وسائر مراكز السلطة تحت اشرافها ، والتى يجب ان تكون لديها القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها ، وترى الجبهة الوطنية ان دمج مجلس الثورة مع الحكومة غير كاف لحل المشاكل التى تعانى منها البلاد .

٤ - يجب على الحكومة تقديم برنامج فورى لتحقيق النظام والأمن والقضاء على البطالة .

٥ - يجب رعاية الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية للشعب بعد ان أصبحت فى خطر ، وبعد ان أصبحت البلاد اليوم تساق إلى نوع من الفاشية .

٦ - يجب ضمان حرية النشر والتعبير عن الآراء ، وإلغاء الرقابة على الاخبار والإذاعة والتلفزيون ، الذى يجب ان يتأكد حيادها بالنسبة لجميع الأحزاب ، كما يجب ان ترفع الضغوط عن الصحافة ، وان يصدر قانون للمطبوعات لحماية حرية النشر والعقيدة والفكر .

٧ - يجب تشكيل المجلس التأسيسى ، بحيث يكون ممثلاً لجميع طبقات المجتمع ، وان يحدد عدد أعضاء المجلس بثلاثة وسبعين عضواً ، وان يصادق المجلس التأسيسى على الدستور الجديد ، وان يجرى انتخاب أعضائه بحرية ، وان يجرى استفتاء على الدستور ، الذى كلفت الجبهة الوطنية اعضاءها من

الحقوقيين بوضع مشروعه ، الا انها عندما علمت ان هناك مشروعاً آخر للدستور ، وان عدد أعضاء المجلس التأسيسى قد تغير ، انصرفت عن الفكرة إلى دراسة مشروع الحكومة ورأت انه يحتوى على نقاط يمكن القبول بها وأخرى يجب ان يعاد النظر فيها .

ختم الناطق باسم الجبهة بيانه قائلاً ان الجبهة ستشترك فى الانتخابات دون حصرها فى فئة خاصة ، وستعين الجبهة الوطنية لجنة للاشراف على الانتخابات ، بحيث انها إذا رأت فيها تزويراً ستنسحب منها وتقاطعها .

بازركان يودع الشعب ويلعن الثورة

أمام هذا الوضع المتردى الذى قدم المتحدث باسم الجبهة الوطنية صورة له ، وامام غيبة القانون وعجز الحكومة عن ممارسة صلاحياتها ، اتضح فيما بعد أن ذلك كان مرحلة مخاض لمخطط يجرى إعداده لحدث هام سيقع على المسرح فى إيران ، يراد له ان يكون فى وقت تنعدم فيه سلطة القانون والشرعية ، الا وهو حادث احتجاز الرهائن الأمريكيين ، الذى وقع بعد عدة أيام من الاجتماع الذى تم فى الجزائر بين مستشار الرئيس الأمريكى (بريجنسكى) ، وكل من المهندس المهدى (بازرجان) والدكتور (إبراهيم يزدى) وزير الخارجية بمناسبة احتفال الجزائر بثورتها فى أول نوفمبر ١٩٧٩ ، وهو الاجتماع الذى سارع (الحزب الجمهورى الإسلامى) إلى أصدار بيان طالب فيه رئيس الحكومة بتقديم التوضيحات اللازمة بشأن الأمور الآتية :

١ – أنه فى الوقت الذى يشجب فيه الإمام والشعب الإيرانى سياسة أمريكا العدوانية ، هل يعتبر الاجتماع مع بريجنسكى تنسيقاً مع الحركة الثورية للشعب الإيرانى المسلم ؟

٢ – إذا كانت المحادثات مع بريجنسكي ضرورية فلماذا لم تجر على مستوى سياسى أقل ، أى على مستوى المسئولين الصغار ؟؟

٣ – أننا لا يمكننا ان نطلب من أمريكا ان تغير سياستها تجاهنا ، بل علينا ان نتخذ خطوات ثورية وسياسية ، لاجبار أمريكا على الخروج من المنطقة ، فهل طلبتم من أمريكا تغيير سياستها تجاه إيران ؟؟ إذا كان ذلك صحيحا ، فعليكم تقديم التوضيحات اللازمة ، وإذا لم يكن ذلك صحيحا فعليكم نفى ذلك .

٤ – نرى انه لزام عليكم ان تقدموا تقريراً كاملاً حول هذا الاجتماع إلى الإمام الخمينى ومجلس الثورة ، وان يعرف الشعب مضمون هذا الاجتماع للحيلولة دون سوء التفاهم وسوء الاستغلال مستقبلاً(*) .

أمام هذا البيان العنيف والاستجواب شديد اللهجة ، لم يكن أمام المهندس مهدى (بازركان) والدكتور إبراهيم يزدى الا أن يقدما استقالتهما ، من خلال خطاب وداع للشعب الإيرانى أعلنه (بازركان) فى مؤتمر صحفى فى ٧ نوفمبر ١٩٧٩ ، وبعد ثلاثة أيام فقط من اقتحام جماعة (حزب الله) مبنى السفارة الأمريكية فى طهران ، واحتجاز اعضائها كرهائن ، وقد تحدث مهدى (بازركان) عن أوضاع إيران على النحو التالى :

'' إننى أطلب من الشعب الإيرانى ان يعذرنا وان يغفر لنا خطايانا ، وأنا سعيد جداً لأننى قمت خلال تسعة أشهر بخدمة الشعب الإيرانى الذى كانت حكومتى دائما موضع ثقته وثقة الإمام ، الذى كلفنى بتشكيل الحكومة وحدد لى المهام التالية .

- إدارة البلاد فى المرحلة الانتقالية .
- إجراء الاستفتاء العام حول الجمهورية .
- وضع الدستور الإيرانى .
- قيام المجلس التأسيسى .
- انتخاب البرلمان .

(*) صحفة الجمهورية الإسلامية فى ١٩٧٩/١١/٤ ١٣٥٨/٨/١٣ .

" وهذا ما قامت به حكومتى ، وقدمته إلى المجلس الثورى على الرغم من قلة الامكانيات لمواجهة مطالب المواطنين ، وكانت المشاكل فى طريقنا كثيرة ، لأننا إذا كنا نريد التصفية والتطهير بشكل ثورى ، فإن ذلك كان يتطلب منا ممارسة الانتقاد ، فى الوقت الذى كان البعض يطالب فيه بحل القوات النظامية كالجيش لأنهم يعتبرونه ، موروثا من عهد (الشاه) ، كما كانوا يتطلبون منا القضاء على (السافاك) وتصفية الأجهزة الحكوميه ، ولكن الحكومة كانت عاجزة عن القيام بأى عمل لأننا لسنا أنبياء لنقوم بالمعجزات ، فى وقت لا يمكن حل القضايا فيه الا خطوة خطوة ، فى حين قام أعداؤنا وأصدقاؤنا والأحزاب اليسارية المتطرفة فى الداخل والاعداء فى الخارج ، بوضع العراقيل فى طريقنا ، بحيث لم تجد الحكومة مجالاً للعمل ، فتعدد مراكز اتخاذ القرار لم تسمح لها بالقيام بواجباتها ، بعد أن عجزت عن توحيد اتخاذ القرار ، فى الوقت الذى كنا نأمل فيه أن ينتخب البرلمان فتأتى حكومة دستورية ، الا انه بعد تسعة أشهر وحتى الآن لم يتحقق هذا الأمل ، فى الوقت الذى نخشى فيه أن تسود الفوضى والاضطراب ، وان تحل سلطة ا لفئات السياسية والدينية والاجتماعية الحاكمة بالفعل محل سلطة الشعب " .

ويضيف رئيس الوزراء قائلاً :

" يعتقد البعض ان سبب استقالة الحكومة هو احتلال السفارة الأمريكية ، إننى أرفض هذا الاعتقاد ، لقد حضرت قبل ستة عشر يوماً اجتماعا لمجلس الثورة ، حذرت فيه اعضاءه من أخطر أزمة تتعرض لها البلاد واعلنت عن عجز الحكومة ، وعارضت تدخل الأصدقاء والاعداء خاصة أنصار الإمام ، لأن ذلك يسوق البلاد إلى حافة الهاوية ، وقلت انه من أجل هذه المشكلة ، يجب أن يعود الإمام إلى طهران ويتولى إدارة الأمور ، وقد بحث هذا كله داخل المجلس ، وإننى كرئيس للوزراء قلت كل الذى أقوله اليوم للشعب من خلال التلفزيون ، وبهذا يتضح لكم ان استقالة حكومتى لا ترتبط باحتلال السفارة الأمريكية .

" ان الذين يأخذون علينا اجتماعنا مع (بريجنسكى) ولماذا لم نعلن خطواتنا بشأن استعادة (الشاه) ، فإنى أقول لهم إن الحكومة لا تملك لا حزب ولا صحيفة ، لكى تقوم بالاعلان عن خطواتها لحظة بلحظة ، لقد اجتمعت أنا وزملائى خلال الشهور التسعة من عمر الحكومة مع مائتى وزير وسفير أجنبى ، وهناك موضوع لم أقله لا لمجلس الثورة ولا لإمام ولا للصحف ، الا وهو إننى عندما كنت ضيفاً فى السفارة التركية فى طهران ، ابلغنى القائم بالأعمال الأمريكى ، بأنه من الممكن ان يجتمع بى (بريجنسكى) فى الجزائر الأمر الذى ذكرته للدكتور (يزدى) وطلبت منه أن ينقل ذلك إلى الإمام ، ويتحدث معه حول الموضوع ولم يقل الإمام شيئاً حول هذا اللقاء ، ولم يأمرنى بألا اجتمع مع (بريجنسكى) فى الجزائر ، لأن رئيس الحكومة إذا أراد أن يجتمع

مع وزير فليس من الضرورى أن يستأذن فى ذلك أحداً ، لأنه بذلك سوف لا يكون رئيساً للوزراء وسيفقد صلاحيته ، إننى لست (أمير عباس هويدا) لكى أقوم بطلب الاذن ، إذا أردت شرب الماء . إن هذا كلام لا معنى له . وإذا لم يكن رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع موضع ثقة فعليهم ان يستقيلوا من مناصبهم ، والإمام لم يتوقع منى أن أستأذنه فى صغائر الأمور . واستقالة الحكومة لم تكن بسبب الانتقادات الموجهة إليها ، لأن الإنتقاد الحر أمر طبيعى فى الأمة الإسلامية ، كما يتصور البعض أننى استقلت طلباً للراحة وهذا غير صحيح إن الذى أجبرنى على الاستقالة ، هو التدخل فى شئون الحكومة ، ووضع العراقيل فى طريقها . إننى إستقلت من منصبى لأننى وجدت جميع الأبواب موصدة فى وجهى ، وقد جاءت استقالتى على إثر إستقالة زملائى المتتالية ، فعندما يحتجز حراس الثور مديراً عاماً أو محافظاً أو يمزقون ملفاً من ملفات الوزير ، فهل يستطيع هذا المسئول القيام بواجبة ، كما أن أحد لم يقبل التعاون معى . لقد حالوا دون سفر مدير عام من وزارة من الوزارات ، (يقصد حسن نزيه مدير شركة البترول) ، ولم يخبرونى بذلك ، فلا يمكن والأمر هكذا إدارة البلاد دون سلطة موحدة ، والمجلس الثورى والإمام هما وحدهما اللذان يجب توضيح الأمور لهما .

" ولا ينتظر منا أحد أن نرد على نقد أشخاص مجهولى الهوية ، إننى أتمنى التوفيق للمجلس الثورى ومستعد للتعاون معه ، وسنطرح عليهم ما قد يكون لدى ، إننى أرجو أن يعيد مجلس الخبراء النظر فى مواد الدستور ، وأن تكون السيادة الوطنية هى التى تحكم البلاد ، وأن تكون الحكومة حكومة لله وللشعب ، وليست حكومة طبقية أو احتكارية .

ويستمر بازركان قائلاً ، إن لى كلمة واحدة أوجهها إلى الإمام (الخمينى) وهذه الكلمة هى :

" أن يهتم الإمام بجميع أبناء الشعب الإيرانى وليس بطبقة خاصة ، لأن المواطنين عباد الله وعلى الإمام أن يعتبرهم أبناءه " .

وهكذا ترك (مهدى بازركان) الوزارة عاجزاً عن الاستمرار فى أداء مهمته وسط الفوضى وتعدد المراكز ووضع رجال الدين أنفسهم فوق مستوى القانون والحكومة .

والغريب أنه بالرغم من خروج (مهدى بازركان) من الوزارة واعتزاله المشاركة فى السلطة ، لم يسلم من عداء رجال الدين الأقوياء له ، إذ بعد ذلك

بثلاث سنوات ، شن حجة الإسلام رفسنجانى رئيس مجلس الشورى وإمام الجمعة المؤقت ، حملة إنتقاد منظمة ضد مهدى بازركان وحزب (حركة التحرير) الذى يرأسه بازركان ، حتى لقد وصف رفسنجانى بازركان فى خطبة الجمعة بأنه (خائن وعميل وعدو للثورة ، بل انه شيخ الحمير) فبعث إليه بازركان رسالة قال له فيها ما يلى :

" لقد اعترفت قبل عدة أسابيع بوصفك إماما مؤقتاً للصلاة أن الحكم الجمهورى الإسلامى لن يستقر لحظة لو ترك الحرس شوارعنا ، وهذا اعتراف خطير ، لأنه يكشف الستار عن الحقيقية القائلة بأنه نظام يعيش فى حماية الرشاشات والبنادق ، إنكم لا تسمعون صوت الشعب لأنكم تتنقلون فى سيارانكم المصفحة وتجلسون فى قصوركم الفاخرة ، وبين حراسكم من حملة البنادق والرشاشات الإسرائيلية ، إن الناس يتساءلون ماذا حققت لنا الثورة بعد أربع سنوات غير الخراب والتعذيب ، إنها لم تبن لنا الا السجون والمقابر ولم تقدم لنا الا الطوابير والغلاء والبطالة والفقر والجوع والتشرد ولم تأت لنا سوى بقتل الابناء والأزواج والزوجات والشعارات الجوفاء والمستقبل الأسود .

عزيزى حجة الإسلام ، ان دستوركم الذى يصفه الإمام بأنه قرآن واجب الرعاية كأحكام الشرع المحمدى يعطى ، للناس حرية الانتقاد والتعبير ، ولكن هل توجد فى إيران الآن أية حريات ؟ لقد وضعتم دستوراً لم تحترموه لأنه لا ينص على تعذيب الناس ، وانتم تعذبونهم ، ولا ينص على محاكمة الناس فى المحاكم السرية ، حيث لا دفاع أو قاض عادل ، وفى محاكم يحكم فيها جزار يطلقون عليه قاض الشرع .

" يا حجة الإسلام هذه سياستكم داخل إيران ، أما فى الخارج فان إيران قد عزلت عن العالم ، واجتمع العالم ضدها وكرهنا الجيران ، وبعيدا عن القانون ضيعتم رصيدنا من العملة الصعبة فى مسرحية (الرهائن) .

" لقد ضاعت الوحدة الوطنية وضاع حلمنا الكبير لبناء مجتمع الديمقراطية والحرية ، لقد قسمتم المجتمع الموحد الثائر إلى ثلاث طبقات ، انتم الطبقة الممتازة ونحن الطبقة الحائرة وبقية الشعب طبقة مطرودة .

" وأهم من كل ذلك هو إفسادكم للدين ، لقد بدأ الناس يكرهون الدين ، ويطالبون برأس الجناة الذين دمروه وقتلوا الإسلام ، يا حجة الإسلام أين الآن الأخلاق الإسلامية ، والدين

الرؤوف والعفو المحمدى ، وأين عدالة على بن أبى طالب ، هل اكتشفتم دينا جديدا ؟ وهل وجدتم العدالة الإسلامية فى الاعدامات الجماعية فى دقائق معدودات ؟؟

لو أنكم اكتشفتم الدين الجديد ، أرجو احاطتنا علما به ، وسوف نعلن للعالم أننا لسنا بمسلمين على طريقة جمهوريتكم الإسلامية ، لقد بدأ الناس يرتدون ، وبدأوا يكرهون رجال الدين فويل لمستقبلكم .

مهدى بازركان

وكان مهدى بازركان قد انتقد فى حديث تلفزيونى يوم ٧٩/٣/١٤ آية الله (الخمينى) نفسه ، وقال ان إيران سائرة نحو الخراب ، وان (الخمينى) يتخذ قراراته دون علمنا ، وإننى زرته وأعربت له عن احتجاجى على مثل هذه التصرفات التى تسىء إلى سمعة الثورة فى العالم ، لأن المؤسسات التى ساندت الثورة الإيرانية وأسمعت صوتها للعالم ، بدأت تنتقد المحاكمات السرية التى تجريها الثورة وطريقة معاملتها للسجناء ، وجاء هذا الحديث بعد يوم واحد من اعدام (١٣) شخصية من السياسيين الإيرانيين .

الزحف المقدس لرجال الدين نحو السلطة

بعد الصورة القاتمة التى ودع بها المهندس (مهدى بازرجان) الشعب الإيرانى ، مستقيلاً من مهامه كرئيس للوزراء ، بعد ان ندد بازدواجية السلطة وسيطرة رجال الدين على كل شيء ، واستيلاء الطلبة السائرين على نهج الإمام على السفارة الأمريكية ، واحتجاز الرهائن بها ، قرر رجال الدين الإيرانيين تولى السلطة بأنفسهم ، وإنهاء حالة الازدواجية التى رافقت الثورة منذ انتصارها على الشاه فى فبراير ١٩٧٩ ، متخذين من مشاعر العداء التى يكنها الشعب الإيرانى للولايات المتحدة الأمريكية ، القنطرة التى يعبرون عليها فى زحفهم الثانى إلى السلطة ، متخذين من احتلال السفارة الأمريكية كلمة السر للانفراد بالسلطة والسيطرة على أجهزة الدولة ، والتخلص من بقايا حكومة (مهدى بازركان) ، الذى لم يكن يملك من الوسائل السحرية ما كان يملكه آيات الله ، لإيجاد الحلول لاعقد المشاكل ومحاربة أقوى الدول .

ولقد وجد رجال (الخمينى) ان العداء الشعبى المتأصل فى النفوس ضد الولايات المتحدة ، هو الذى يمكن أن يمثل القاسم المشترك الأعظم ، الذى يعيد للإيرانيين ما انفرط من عقدهم وما تفرق من صفهم ، وما تشتت من شملهم ،

حول المؤسسة الدينية التى تريد ان تستعيد شعبيتها المتردية ، والتى شهدت سلسلة من النكسات منيت بها على الصعيد الداخلى ، حتى لقد بدأت الامبراطورية الجديدة للخمينى قبل أسبوع فقط وكأنها على وشك التفكك والانهيار ، لأنها وان كانت قد حققت بقيادة (الخمينى) انتصارا سريعا وحاسما فى معركتها ضد (الشاه) والمؤسسة العسكرية ، لكنها لم تكن تعرف ماذا تفعل بهذا الكسب الكبير ، وفشلت حتى ذلك الوقت فى انتهاج خطة للثورة وللحكم ، وبقيت وهى لا يضمها مسار يوحد صفوفها ويجسد إرادتها ، فبأستثناء (الخمينى) رأس السلطة الدينية لم يعد بوسع أحد من رجال الدين أن يدعى بأنه قادر على أن يتكلم باسم المؤسسة الدينية .

وعندما رأت (المؤسسة الدينية) أن تعهد بالحكم إلى مجموعة من الساسة المتعاونين معها كزعماء الجبهة الوطنية ، الا أن هؤلاء وجدوا أنفسهم هم الآخرون محاصرين لا يستطيعون ممارسة سلطتهم ، فى الوقت الذى يعتبرون فيه مسئولين أمام شعبهم وأمام العالم ، عما يرتكبه رجال الدين من أخطاء تحت شعار الثورة ، الأمر الذى خلق نزاعاً بين السلطة التنفيذية العاجزة عن الحكم ، وبين المؤسسة الدينية التى تحكم دون أن تملك الصفة الرسمية ، وعبر هذه الازدواجية التى تملك أحداها لا تحكم ، وتحكم آخراها ولا تملك ، غرقت إيران فى الفوضى والتناقض ، فعلى صعيد الأمنى تلقت القوات المسلحة ضربة قاصمة ، فقد صفى معظم قادتها ونين مع (الشاه) ، وفقد رجالها ثقتهم بأنفسهم ، وحل محلهم الحرس الثورى ، ى يعتبر بمثابة الذراع الطويلة للمؤسسة الدينية ، وانعدم الضبط والربط ، تضاربت الصلاحيات ، وتنافس الآيات ، وتورط الحرس الثورى فى عمليات الابتزاز والتجاوزات التى انعكست على شعبية آيات الله فى الشارع الإيرانى ، حين انتهكت الحريات العامة التى نعم بها الإيرانيون أياماً قليلة بعد سقوط الشاه .

وابتلعت الثورة شيئاً فشيئاً الديمقراطية التى بشرت بها ، والتى كانت مبررها الوحيد الذى قامت من أجله ، وكان طبيعيا والحال هذه ان تتسع الهوة بين حكومة (مهدى بازركان) والمؤسسة الدينية .

ذلك أن (بازركان) ومعظم وزرائه ساسة ليبراليون يؤمنون بالديمقراطية فى شكلها الغربى التقليدى ، ولا يحبذون أو يجيدون منطق الثورة والتصفيات الجسدية ، وتعطيل سلطة القانون واحلال الفوضى محل النظام ، بينما رجال المؤسسة الدينية يتصرفون باسم الثورة وباسم الدين وباسم الشريعة ، ومن الصعب اقناعهم بأن وجهات نظرهم ليست مقدسة ولا مثالية .

ومن هنا حدث الشرخ لأول مرة ، عندما انسحب (سنجابى) وجناحه الأكثر علمانية ولبرالية فى الجبهة الوطنية من السلطة . وبقى جناح أكثر محافظة وأقل ليبرالية والمتمثل فى (مهدى بازركان) وجماعته .

لكن حتى هؤلاء اضطروا فى النهاية إلى الانسحاب والاستقالة لا للخلاف حول مدى إسلامية الحكم فحسب ، وإنما للتخبط فى ازدواجية السلطة ، وتملك الذهول الملايين من البسطاء لأن الثورة لم تستطع أن تحقق لهم ما كانوا يطمحون إليه من تحسين أحوالهم المعيشية .

بل على العكس ازدادت الأمور سوءاً ، حيث ارتفعت نسبة التضخم ، وحدثت اختناقات فى مجال تأمين السلع الغذائية والمواد البترولية ، وكانت السيارات تقف أمام محطات البنزين فى صفوف لا يرى الإنسان آخرها ، أما الجهاز الإدارى الفاسد فقد وقع فى مستنقع الفوضى والتسيب وانعدام المسئولية ، وانهارت الخدمات العامة وأصبح انقطاع الكهرباء والمياه عن البيوت أمراً عادياً ، واستفحلت أزمة المواصلات وتعثرت التجارة الداخلية ، وانفجر غضب الأقليات العرقية مطالبة بحقها فى الحكم الذاتى مذكرين آيات الله بتعهداتهم لهم بذلك إذا ما نجحت الثورة .

وكان يتم الرد على كل ذلك بالقمع والتصفيات الجسدية ، وملء السجون بالمفسدين فى الأرض ، باسم الثورة تارة ، وباسم الدين تارة أخرى ، الأمر الذى أفرز ردود فعل خطيرة ، حيث بدأ رجال الدين يتبادلون الاتهامات وأصبح شبابهم ضد شيوخهم تارة ، والثوريون ضد الرجعيين منهم تارة أخرى ، حتى لقد اعترف

(الخمينى) نفسه بالفساد المتفشى ، وهدد باستعمال السياط لموظفى الدولة الذين ينتظرون مصير تجار المخدرات إى المشنقة ونادى بتطهير جميع الوزارات من عناصرها المعادية للثورة ، معطياً بذلك حرية التصرف الكاملة للعناصر غير المسئولة ، التى امعنت فى ممارسة نشاط هو الإرهاب بعينه ، والذى سبق أن شهدت به منظمات لحقوق الإنسان ، والعفو الدولى فى عهد (الشاه) حتى أسقطته .

من هنا تقلص نفوذ رجال الدين بين صفوف الرأى العام ، وأخذت الكتابات تنتشر للتشهير بهم على الحوائط ويصفونهم (بالاخونديين) أى الكهنوت ، بينما رجال الدين الصغار يمارسون اللهو والاغتصاب والابتزاز باسم العقيدة الدينية وباسم الإسلام ، الأمر الذى استفز رجال الدين الكبار وآيات الله العظام الخمسة الذين يحتلون منزلة دينية عليا حسب العقيدة الدينية ، وحسب الدستور الإيرانى ، فلقد عبر هؤلاء عن استيائهم بالصمت استعلاءا وترفعا ، ما عدا آية الله (شريعة مدارى) الذى بدأ فى مدينة (قم) يوجه الانتقادات ضد تطرف النظام وهذه التصفيات الجسدية وكذلك فعل (أبو القاسم خوئى) .

وبعد أن حدث كل ذلك فاقت المؤسسة الدينية على حقيقة مرة ، هى أن الثورة لم تستكمل بعد أركان شرعيتها المحلية والدولية ، وان كل ما فعلته لم يتعد اسقاط نظام (الشاه) من خلال العصيان المدنى والاستيلاء على السلطة ، التى خلعوا عليها العمامة لكن جوهرها لا زال لم يخرج عن نظام حكم (الشاه) ، فلم يكن قد تم حتى الأن انتخاب رئيس الجمهورية الإسلامية ، وانتخاب المجلس التشريعى ولم يوضع الدستور ، بواسطة جمعية تأسيسية ، كل ذلك بينما يجرى الحديث عن امكانيات دخول (الشاه)إلى أمريكا للعلاج ، واعلان ابنه خليفة لأبيه فى العرش ، وان الثورة يمكن أن تعود من حيث بدأت ، بعد أن افتقد الشعب ما كان ينتظره منها ، ويرجو تحقيقه على يديها .

وكانت النتيجة التى توصل إليها آية الله (الخمينى) ومستشاروه هى الزحف المباشر على السلطة ، ووضع حد لازدواجية السلطة والصراع على الحكم ، من خلال

قاسم مشترك أعظم ، ويجمع كل الإيرانيين حول الثورة ، ويستثير حماسهم لها ويوحد صفوفهم خلفها ، ويخلق لهم معركة قومية لا يعلو صوت على صوتها .

ولقد رأوا فى عملية احتجاز (الرهائن) فى السفارة الأمريكية ، القاسم المشترك والمعركة القومية التى يستطيعون من خلالها استغلال مشاعر الكراهية العميقة للأمريكيين ، الذين اذلوا إيران وحكموها عبر (الشاه) وأجهزته واستنزفوا مواردها ، فى نفس الوقت الذى يعلمون فيه ان احتلال السفارة واحتجاز الرهائن ، ليس بهذا القدر من السهولة ، لذلك فإن الأمر لا بد أن يكون نتيجة مخطط مدروس ، يتم فيه اقتسام الغنائم ، ويغنى فيه كل على ليلاه .

احتجـــاز الـرهـائـن

فى الرابع من نوفمبر ١٩٧٩ ، احتل أربعمائة طالباً من طلبة الجامعات المسلمين ، الذين وصفوا أنفسهم ، بأنهم (السائرون على نهج الإمام) ، مبنى السفارة الأمريكية ، أثناء قيامهم بمظاهرات إحياء ذكرى (يوم الطالب) ، حيث توجهوا نحو السفارة واقتحموها دون أن يقع أى اشتباك بينهم وبين الأمريكين المتواجدين بها ، فيما عدا بعض القنابل المسيلة للدموع ، والتى ألقاها حراس السفارة على الطلبة ، إلا أنه رغم ذلك لم يصب أحد سواء من الطلبة ، أم من أعضاء السفارة ، الذين استسلموا جميعهم ، فيما عدا القائم بالأعمال ورئيس قسم المخابرات – بالسفارة ، اللذين كانا فى اجتماع مع الدكتور يزدى وزير الخارجية ، فى مقر الوزارة ، الأمر الذى كان بمثابة (صدفة) تدعو إلى التأمل ، سنعرض لها فيما بعد .

وعلى إثر ذلك أصدر المحتلون بيانهم الأول ، الذى أعلنوا فيه سبب احتلالهم للسفارة ، وقالوا إنه جاء احتجاجا على مساندة أمريكا للشاه ، ولإسماع صوتهم إلى شعوب العالم ، كما أصدروا بيانا آخر طالبوا فيه جميع أبناء الشعب الإيرانى بتأييدهم وعدم دخولهم إلى السفارة .

وفى بيانهم الثالث ، ذكروا أن عملاء أمريكا قد اعتدوا على جامعة طهران ، وأن عدد الرهائن الأمريكيين الذين فى قبضتهم نحو مائة شخص ، وأشاروا إلى وجود حجة الإسلام (موسوى خوئينى) ، بين صفوف المحتلين ، والذى يؤمهم للصلاة ، ويتحدث بإسمهم ويوقع البيانات نيابة عنهم ، ثم بدأت تتوالى البيانات التى أشاروا فيها إلى إحراق أعضاء السفارة الأمريكية للوثائق الموجودة فى إحدى غرف السفارة ، والتى قالوا إنها كانت مقرا لممثلى المخابرات المركزية الأمريكية ، كما ذكروا أن ممثلى القسم القنصلى بالسفارة ، قد تمكنوا من إحراق وثائق ومستندات هامة ، وأن قسما آخر من هذه الوثائق والمستندات قد نقل بواسطة بعض أعضاء السفارة .

وقد أوضح الطلبة المحتلون للسفارة أنهم مسلمون ، لا يرتبطون بأى حزب أو فئة ، وأنهم مرتبطون بخط الإمام الخمينى ، وأنهم لم يجروا أية محادثات مع أى مسئول حكومى سوى المجلس الثورى . وقد وجه الطلبة المحتلون رسالة إلى (أحمد الخمينى) نجل الإمام ، وطلبوا منه الحضور إلى السفارة لمشاهدة نشاطهم عن قرب ، وذكروا أيضا أنهم وضعوا أيديهم على وثائق مهمة ترتبط بأحداث (كردستان) و (خرامشهر) .

وقد عقد حجة الإسلام (موسوى حوئينى) مؤتمرا صحفيا داخل السفارة ، طالب فيه باسم الطلبة المسلمين بإعادة (الشاه) إلى إيران ، كما أصدرت المنظمات والفئات الإسلامية الأخرى بيانات أيدوا فيها احتلال الطلبة للسفارة ، وبعد خمس ساعات على وقوع الحادث ، أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانا ، علقت فيه على الحادث وأوضحت الاتصالات التى تمت بينها وبين القائم بأعمال السفارة الأمريكية فى طهران ، حول موضوع إعادة الشاه إلى إيرن وعدم السماح له بدخول الولايات المتحدة ، وأنهم طالبوا بإرسال أطباء إيرانيين للكشف على الشاه ، الأمر الذى لم توافق عليه الحكومة الأمريكية .

كما أصدرت الحوزة العلمية فى مدينة (قم) فى نفس يوم إحتلال السفارة بيانا أيدت فيه المحتلين ، وفى اليوم التالى توجه أحمد الخمينى ، نجل الإمام إلى السفارة

الأمريكية ، استجابة لرغبة الطلبة ، وعقد مؤتمرا صحفيا داخل مبنى السفارة ، أعلن فيه تأييده للطلبة ، وقال إن الشعب الإيرانى بأسره يؤيد هذه الخطوة .

علامات استفهام :

لقد أحاطت بحادث احتلال السفارة علامات استفهام كثيرة تلفت النظر وتسترعى الانتباه ، وتحتم الأمانة العلمية طرح الملاحظات والمشاهد والتطورات ، على جانبى الحادث الإيرانى منه والأمريكى ، على أن نترك للقارىء مهمة التحليل واستخلاص النتائج .

أنه ليست هذه هى المرة الأولى التى يقع فيها الهجوم من جانب بعض فصائل الثورة الإيرانية على نفس السفارة الأمريكية فى طهران ، ذلك أنه قبل عام ، من هذا الحادث وبعد ثلاثة أيام فقط من وصول (آية الله الخمينى) إلى الحكم وسيطرته على الأوضاع فيها ، وقع الهجوم على السفارة وتم احتجاز السفير الأمريكى (وليام سوليفان) ، وثلاثة عشر من معاونيه ، ولكن هذا الهجوم لم يستمر أكثر من ست ساعات ، لأنه وقع دون تدبير مسبق من قيادة الثورة الإيرانية ، حيث لم يكد آية الله (الخمينى) يعلم بالحادث ، حتى أمر (كريم سنجابى) وزير الخارجية آنذاك ، بأن يذهب إلى السفارة لوضع حد لهذا الخروج على خط الإمام .

وقد أرسل (سنجابى) نيابة عنه الدكتور (ابراهيم يزدى) ، نائب رئيس الوزراء لشئون الثورة فى هذا الوقت ، والذى كانت تربطه علاقة وثيقة بالسفير الأمريكى ، الذى لم تكد عيناه تقع على الدكتور (يزدى) حتى بادره بالقول : *(أين أنت يا صديقنا لقد كنا نتمنى أن نزور الإمام ونبارك له بمناسبة بداية العهد الجديد ، ولكن أطفال الإمام اعتقلونا)* .

وقد رد (يزدى) على السفير الأمريكى معتذرا عما وقع ، ثم توجه إلى (الرفيق عباس) رئيس الجماعة المهاجمة للسفارة ، وأحد أعضاء جماعة (مجاهدى خلق) اليسارية الإسلامية ، والذى أعدم بعد أشهر قليلة من هروب)مسعود رجوى)

إلى خارج إيران ، قال يزدى للرفيق عباس ، (هل تريد من أمريكا أن تحاربنا ونحن فى بداية الثورة ؟) .

إلا أنه لم تمض أكثر من دقائق حتى جاءت فرقة (كوماندوز) خاصة واقتحمت السفارة وأطلقت سراح السفير وأعضاء السفارة وقدم (يزدى) الاعتذار الرسمى مرة أخرى للسفير ، ولم تستغرق العملية أكثر من ست ساعات . وهذا يؤكد استنتاجا منطقيا ، هو أن الحكومة الإيرانية كانت تستطيع أن تخرج الطلبة المهاجمين بالسفارة الأمريكية فى المرة الثانية ، كما فعلت فى المرة الأولى .

وعلى الرغم من أن الحكومة الإيرانية قد وضعت حراسة دائمة داخل السفارة الأمريكية ، إلا أنه كان ينتظر من الحكومة الأمريكية أن تستفيد من الحادث الأول بمضاعفة إجراءات الأمن وزيادة قوات الحراسة لتحول دون تكراره ، إلا أنها لم تفعل ، بل استرعى النظر دخول الطلبة بسهولة واستسلام طاقم السفارة بهدوء .

ومما يدل على أن الطلبة السائرين على نهج الإمام ، كانوا مجرد ساتر لقيادة الثورة الإيرانية لاحتلال السفارة وليس دليلا على عجزها ، أنه فى اليوم التالى مباشرة لوقوع حادث احتلال السفارة الأمريكية ، أى يوم ٥ نوفمبر ٧٩ ، هاجم أفراد مسلحون السفارة البريطاينة فى طهران واحتجزوا القائم بأعمال السفارة وعدد من الموظفين ، وقاموا بتفتيش غرف السفارة ، ولم يسمحوا للقائم بأعمال السفارة البريطانية بالاتصال بالمسئولين الإيرانيين ، إلا أنه فور علم الخمينى وأعوانه من المسئولين الإيرانيين بالحادث ، سارع حرس الثورة واللجان الثورية بإخراج المسلحين من السفارة البريطانية ، وسلموها إلى القائم بالأعمال دون أن يصب أحد من موظفى السفارة بأى أذى .

ومما يؤكد أن احتلال السفارة الأمريكية كان عملا مخططا على مستوى القيادة العليا للثورة ، التصريحات التى أدلى بها (أحمد الخمينى) فى مؤتمره الصحفى ، الذى عقده فى السفارة الأمريكية ، والتى اتهم فيها عملاء المخابرات الأمريكية واسرائيل بأنهم يخططون لاحتلال سفارات أخرى ، كالسفارة السورية والسفارة البريطانية

أنه فى الثانى من شهر نوفمبر ، وقبل يومين من احتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية ، وجه آية الله الخمينى ، بمناسبة الذكرى الأولى لأحداث جامعة طهران ، التى سقط فيها ضحايا من الطلبة فى عهد (الشاه) ، نداءا دعا فيه الطلبة ورجال الدين إلى المشاركة فى الاحتفال الذى سيجرى بهذ المناسبة فى الجامعة ، وحذرهم من أعداء إيران ، الذين يحاولون تقويض أركان السلام فى إيران .

وأهم من ذلك حث (الخمينى) الطلبة على الاحتجاج ضد الولايات المتحدة واسرائيل لاجبار الأمريكين على تسليم الشاه لإيران ، كما أصدر المجلس الثورى الإيرانى بيانا ، أعتبر فيه يوم ٤ نوفمبر يوما وطنيا لطلبة جامعة طهران ، وأهاب المجلس الثورى فى بيانه ، بكافة الفصائل الثورية ، من منطلق إيمانها بقيادة الإمام (الخمينى) ، وبالتنسيق مع هيئة الجامعة ، العمل على حماية حرم الجامعة كملاذ للحرية .

وعندما وقع الحادث بالفعل يوم ٤ نوفمبر ، أعلن آية الله (الخمينى) لمجموعة من موظفى الشركة العامة للتأمين الايرانية ، والذين استقبلهم فى مدينة (قم) ، انه أحيط علما باحتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية ، التى قال إنها كانت وكرا للجواسيس ، وأنهم طلبوا منه التدخل لاخراج الطلبة من السفارة ، لكنه أدان الولايات المتحدة لأنها القت القبض على عدد من الطلبة الإيرانيين فى الولايات المتحدة لمجرد أنهم طالبوا الإدارة الأمريكية بتسليم (الشاه) إلى إيران .

هذا على الجانب الإيرانى .

أما على الجانب الأمريكى فقد كانت واشنطن بين ٣ ، ٥ اكتوبر عام ١٩٧٩ ، أى قبل حادث الرهائن بشهر ، قد بدأت تقوى وجودها العسكرى فى الخليج والمحيط الهندى ، وأعلن (البنتاجون) الأمريكى يوم ٣ اكتوبر أنه بصدد زيادة التواجد العسكرى الأمريكى فى المحيط الهندى ، وفى نفس اليوم عبر السلطان قابوس ، عن رغبة بلاده فى إيجاد قواعد أمريكية على أرضه لحماية الطرق البحرية فى الخليج ، الأمر الذى علق عليه الدكتور ابراهيم يزدى نائب رئيس الوزراء لشئون الثورة الإيرانية ، بأن إيران قد تنظر فى أمر تكوين تحالف مع (سلطنة عمان)

لحماية المضايق ، وأضاف أنه وإن كان ليس على اطلاع على خطط عمانية ، بهذا الشأن ، إلا أن استعداد إيران للتعاون مع (سلطنة عمان) فى الخليج (يعتمد على الظروف) ، ورفض أن يوضح أكثر من ذلك .

أنه منذ الأسابيع الأولى التى مضت على احتلال السفارة الأمريكية ، كان الرئيس (كارتر) قد أعلن أن الاستعدادت تجرى لتنفيذ مشروع تشكيل قوة قادرة على التدخل فى المناطق البعيدة ، وأن ذلك يحتاج إلى تشكيل قوة قوامها أربعة آلاف جندى يتم ، اختيارهم من وحدات القتال المختلفة ، على أن يوضع تحت تصرفها اثنى عشر سربا من الطائرات المقاتلة والقاذفة ، وسفينتا شحن تحملان العتاد اللازم والمدرعات إلى مسرح العمليات .

كما أخذ الرئيس (كارتر) يسعى لإعادة تشكيل القوة العسكرية للولايات المتحدة فى المحيط الهندى ، وهو نفس المشروع الذى سبق لوزير الدفاع الأمريكى السابق (روبرت مكنامرا) ، أن تقدم به إلى الكونجرس الأمريكى فى الستينات ، لكنه قوبل بالرفض آنذاك ، حيث اعتبر البعض أن وجود قوة من هذا القبيل يدفع أمريكا للقيام بدور شرطى العالم وهو أمر غير مرغوب فيه .

وكان الرئيس (كارتر) قبيل حادث (الرهائن) يستعد للانتخابات التمهيدية داخل حزبه ضد خصمه (إدوارد كيندى) ، وظهر بعد ذلك أنه استخدم حادث الرهائن فى معركته الانتخابية حتى هزم خصمه العنيد ، وحقق نوعا من الاجماع الأمريكى على المستوى الشعبى والرسمى لم تشهده الولايات المتحدة من قبل .

وخلال الشتاء زادت فرصة انتخاب الرئيس (كارتر) بسرعة دوخت « ادوارد كيندى » ، حيث لعب الرئيس (كارتر) على نغمة (الرهائن) ، حين صرح عشية الانتخابات الأولية فى (هامب شاير) ، بأن هناك مبادرة سياسية أمريكية بين أمريكا والرئيس الإيرانى (الحسن بنى صدر) ، قاربت على اطلاق سراح (الرهائن) ، ولكن بالطبع لم يحدث آنذاك أى إطلاق للرهائن ،.

أن ادارة (كارتر) كانت منذ وصولها إلى السلطة ، تبحث عن مبررات لارسال

قواتها البحرية للاستيلاء على حقول النفط العربية فى الخليج ، ولذلك رأت فى حادث احتجاز الرهائن فرصة ذهبية قد تكون قد هيأت لها الظروف ، لأن واشنطن نجحت بهذا الحادث المخطط له ، فى وضع نفسها فى مكان تستطيع منه أن تفرض إرادتها على دول أوربا الغربية واليابان ، وكانت الرسالة التى مررتها إدارة كارتر ، على العواصم الغربية ، تقول : (*وافقوا على ما نقول وإلا قطعنا مواردكم النفطية*) ، وبالفعل فهمت النخبة الأوربية معنى الرسالة ، ففى أحد أعمدة صحيفة (الفيجارو) الفرنسية الصادر فى ٢٨/ ١١/ ١٩٧٩ ، أى بعد أقل من شهر من وقوع حادث الرهائن ، بحث (بول مارى دى لاجورس) ، الذى كانت أراؤه فى الغالب تعكس آراء القصر الجمهورى الفرنسى ، البدائل المطروحة للأعمال العسكرية الأمريكية ضد إيران ، واستنتج أن أياً منها سيضر بأوربا واليابان أكثر مما يضر بإيران ، ووصف الذين ينادون بمثل هذه الحلول ، (بأنهم يريدون ، بوعى أو بغير وعى ، تطبيق الدروس التى أعطاها كيسنجر) ، وحذر من احتمال وقوع حرب عالمية من جراء هذا التدخل العقيم ، وبالفعل بقيت الأزمة خلال عدة شهور تتأرجح على حافة المواجهة .

أنه خلال الأيام الأولى من شهر اكتوبر ، اتصل (الدكتور ابراهيم يزدى) بصديقه القديم (رامز كلارك) مستشار (الرئيس كارتر) ، الذى رد على (يزدى) فى ١٢ اكتوبر برسالة هامة وخاصة ، تتعلق بالجهود التى يقوم بها (روكفلر) و (كسينجر) لفتح الطريق أمام (الشاه) لدخول الولايات المتحدة ، وحرَّض (رامز كلارك) (ابراهيم يزدى) ، على القيام برد فعل ، وهو الذى تمثل فيما بعد فى احتلال السفارة الأمريكية ، فقد ذكر له كلارك :

انه فى غاية الأهمية أن يتضح أن الطغاة المستبدين لا يجوز لهم الهروب والعيش فى رغد ، بينما تظل الشعوب التى سلبوها تحت نير المعاناه ، وإنى أحث الحكومة الجديدة فى إيران ، على أن تطالب بالتعويض عن الأفعال الإجرامية التى ارتكبها (الشاه) ، وأن تسترد منه ومن أسرته والملتفين حوله ، الممتلكات التى أخذوها بطرق غير مشروعة من الشعب الإيرانى .

والملاحظ أن هذه الرسالة الخطيرة لم تتسرب إلى الصحافة إلا بعد احتلال الطلبة للسفارة الأمريكية فى طهران يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٩ ، مما لا يترك مجالا للشك فى أن هذه الرسالة كانت تحريضا للايرانيين وتوجيها لأنظارهم نحو السفارة الأمريكية فى (طهران) لاحتلالها ، والمطالبة باعادة (الشاه) إلى إيران .

وفى ١٤ اكتوبر ، وبعد يومين فقط من رسالة (رامز كلارك) للدكتور (ابراهيم يزدى) ، رجل الولايات المتحدة ، وحامل جواز السفر الأمريكى ، غادر (يزدى) (نيويورك) إلى (باريس) ، ليخطط لحملة عالمية يقوم بها سفراء إيران الخاضعين لادارة (ابراهيم يزدى) ، وزير الخارجية آنذاك ، لاثارة حملة عالمية لقضية عودة (الشاه) إلى إيران .

وبعد ذلك بحوالى اسبوع ، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية ، أنها تسمح (للشاه) بالقدوم إلى (نيويورك) ، للعلاج وذلك على الرغم من أن تقارير المخابرات المركزية الأمريكية ، وتقارير نفس السفارة الأمريكية ، فى (طهران) ، كانت كلها تؤكد أن دخول (الشاه) إلى (أمريكا) سيؤدى إلى احتجاز (رهائن أمريكيين) ، بل إن جريدة (نيويورك تايمز) ، ذكرت أن (الرئيس كارتر) وكبار مستشاريه ، كانوا على علم ، بأن وجود (الشاه) فى (أمريكا) ، سيعرض أعضاء السفارة الأمريكية للخطر ، وتضيف الجريدة قولها إن أحد مساعدى الرئيس (كارتر) ذكر أن الرئيس (كارتر) نفسه سأله فى أحد الاجتماعات بماذا ينصحه عندما يأخذ الإيرانيون (جماعتنا فى طهران كرهائن) !!!

أن (رند كاوا) أحد المسئولين فى إدارة الطوراىء الفدرالية ، قد اعترف بأن هذه الوكالة ، قد ساهمت فى التخطيط العام والكلّى ، لحادث احتجاز الرهائن على النحو الذى ذكره لمجلة (اكسكيوتيفا نتلجانس ريفيو) ، حيث ذكر أنه (*كانت لدينا تلك الخطة التى تقضى بتجميد الأرصدة الإيرالية قبل أسبوعين فعلا من التجميد ، وقد بقيت طيلة الأسبوعين السابقين على وقوع الحادث ، قائما على جهاز التليفون أحاول أن أنفى الاشاعات التى كانت رائجة وتقول بأن الوكالة ستقوم*

بتجميد الأرصدة الإيرانية .)(*) .

أن هذا الاعتراف يؤكد أن النخبة الاقتصادية الأمريكية كانت على علم بأن الادارة الأمريكية كانت تعلم أن أزمة الرهائن ستنفجر فى شهر نوفمبر ، ولذلك اتخذت إجراءات لحماية مصالحها ، وكان أحد أصحاب البنوك وهو (ديفيد روكفلر) هو الذى كان يلح على الادارة الأمريكية لأدخال الشاه لأمريكا ، وهو الأمر الذى يشكل سببا رئيسيا للأزمة ، التى أعطت للرئيس (كارتر) المبرر الذى كان يبحث عنه ، لتوسيع نطاق التواجد الأمريكى فى الشرق الأوسط والمحيط الهندى ، ولذلك وفى غضون أيام من احتجاز (الرهائن) الأمريكيين فى (طهران) ، توجه إلى الخليج إسطول أمريكى يضم عددا من حاملات الطائرات ، نحو ثلاثين سفينة ، أخرى ، وقوى التواجد البحرى الأمريكى فى المياه العربية .

كما بدأت مفاوضات أمريكية لايجاد تسهيلات عسكرية لأمريكا فى الدول الواقعة على المحيط الهندى ، مثل عمان والصومال وكينيا ، كما تعرضت عدة دول فى المنطقة لضغط هائل لكى تنضم إلى الجهد العسكرى الأمريكى لبسط نفوذ (حلف الناتو) فى الشرق الأوسط .

أنه قبل احتجاز (الرهائن) بنحو ثلاثة أيام ، اجتمع (ابراهيم) يزدى وزير الخارجية مع (بريجنسكى) مستشار الرئيس كارتر للأمن القومى ، فى الجزائر أثناء إحتفالها بذكرى أول نوفمبر ، كما أن (الدكتور يزدى) ، كان مجتمعا فى نفس يوم وقوع حادث الرهائن فى مبنى وزارة الخارجية بطهران مع القائم بالأعمال الأمريكى فى طهران (بروس لانجن) وممثل المخابرات الأمريكية فى السفارة ، حيث بقيا ضيفين على وزارة الخارجية الإيرانية طوال فترة احتلال السفارة ، وأصبحوا أحرارا فى الاتصال بحكومتهم والتنسيق معها ، حيث وضعت تحت تصرفهم كافة التسهيلات لادارة المعركة بالتنسيق مع وزارة الخارجية الإيرانية ورجال الدين .

(*) كتاب رهينة للخمينى أو الهجوم على القرن العشرين .



- الخمينى) يقطع العلاقات مع مصر

بعد أن رفض الرئيس (السادات) فكرة الوساطة المصرية بين (الشاه) وآية الله (الخمينى) ، ثم استضاف (الشاه) لقضاء أيام للراحة فى (مصر) ، ثم ندد الرئيس (السادات) بأسلوب القتل الذى يتبعه آية الله (الخمينى) لتصفية أعدائه ، كل ذلك اعتبره (الخمينى) عملاً غير ودى من (مصر) ، على الرغم من اعتراف (مصر) الواقعى بالثورة ، ثم اعترافها القانونى (بالجمهورية الإسلامية) بعد الاستفتاء عليها ، وكان من رأى (الخمينى) والمحيطين به من العناصر الدينية المتطرفة ، ان (مصر) باستضافتها للشاه أقدمت على ما أحجم عنه غيرها ، ممن كانوا أولى به منها ، (كالولايات المتحدة) و (فرنسا) و (الأردن) ، للعلاقات الوثيقة التى كانت تربط (الشاه) برؤساء وحكومات هذه الدول ، وان ما يقال عما قدمه الشاه ونظامه (لمصر) ، فإنه لم يقدمه من حسابه الخاص ، وإنما من مال الشعب الإيرانى ، الذى كانت مراعاة مشاعره تجاه العرب هى السبب الرئيسى الذى ضغط على (الشاه) لكى يفعل ما فعل ، الأمر الذى يجب معه على (مصر) ألا تظل أسيرة لعقدة الاعتراف بالجميل ، بالصورة التى تجب إرادة الشعب الإيرانى وتعلوا على حقه فى تقريره مصيره .

ولعل ما ضاعف من أزمة الثقة بين (إيران) و (مصر) محاولة (إيران)

الاستفادة من حالة التمزق العربى بعد مبادرة الرئيس (السادات) للسلام مع إسرائيل والنشاط المعادى ، الذى قامت به جبهة الرفض لعزل مصر ، وتهديدها للدول المحافظة بأن تحذو حذوها ، وإلا تعرضت للانتقام .

وكان طبيعيا أن يلعب آية الله (الخمينى) على الورقة ، التى بدت فى حينها أنها الورقة الرابحة ، حيث لم يكن (الخمينى) ليقبل أن يتنازل عن تأييد العديد من الدول العربية ، فى مقابل حفاظه على علاقاته (بمصر) ، لا سيما وأن المتاجرة بالقضية الفلسطينية كانت هى الورقة التى يزايد عليها خصوم (مصر) فى ذلك الوقت ، والذين قاموا بتحركات سريعة ومضادة للإجهاز على العلاقات المصرية - الإيرانية ، ولعب بعضهم بهذه الورقة بإطرائه الشديد للخمينى وإرضاء مشاعره ، ثم بالدور النشط الذى قام به سفراء دول الرفض وممثلوها فى إيران ، لحشدمشاعر الأيرانيين ضد مصر مستفيدين من تعاطفهم الشديد مع القضية الفلسطينية ، حيث كانوا دائمى اللقاء والحوار مع هيئات التحرير فى الصحف الإيرانية وطلبة الجامعة ، والهيئات والعلماء ، وحثهم على إرسال تعليقات وبرقيات إلى الصحف الإيرانية يطالبون فيها بقطع العلاقات مع مصر ، مستفيدين من كل نقد توجهه القاهرة للأساليب الإيرانية الدموية فى تصفية خصومها ، لا سيما حديث الرئيس السادات آنذاك فى جامعة (عين شمس) .

وقد ساعد على ذلك الاشاعات التي روجها رجال الدين وخبراء الحرب النفسية ، الذين تعهدوا الثورة الإيرانية بالرعاية ، بأن (الشاه) قد استقدم قوات إسرائيلية فى حرب الشوارع للقضاء على الثورة ، بعد أن ألبسهم الزى العسكرى الإيرانى ، بالاضافة إلى المشاعر المعادية بطبيعتها لإسرائيل التى تحتل المسجد الأقصى والقدس الشريفة .

كذلك كانت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية ، ودور إسرائيل فى انشاء جهاز السافاك وتدريبه ، من العوامل التى أضعفت من مكانة الشاه فى نظر الشعب الإيرانى .

ولقد أوفد الرئيس (حافظ الأسد) إلى إيران (أحمد اسكندر) وزير الإعلام السورى ، الذى أوصى بغير شك الإيرانيين بقطع علاقاتهم مع مصر للحسابات الخاصة التى كانت تعدها سوريا ، لاستثمار الثورة الإيرانية واتخاذها أداة لارهاب وابتزاز عرب الخليج ، إلا ان (أحمد اسكندر) لم يذكر ذلك فى تصريحاته الصحفية ، حيث أكتفى بالقول انه ليس فى حاجة إلى إعلان ما أكده آية الله الخمينى حول الوضع فى الشرق الأوسط .

كذلك كان موقف العقيد (القذافى) الذى ألح كثيراً على زيارة إيران ، وقوبل طلبه بالرفض ، فبعث بالرجل الثانى فى ليبيا وهو (عبد السلام جلود) الذى بقى بالطائرة فى مطار طهران الدولى نحو أربع ساعات قبل أن يهبط منها ، لعدم تحمس الإيرانيين لاستقباله ، حتى جاءه (أحمد الخمينى) ابن الإمام ، وقد طالت زيارة (عبد السلام جلود) المفاجئة لإيران نحو أسبوعين ، مارس خلالها ضغوطا على آية الله (الخمينى) وابنه (أحمد) لقطع العلاقات مع (مصر) ، حتى لقد أصدر آية الله (الخمينى) أمره بقطع العلاقات مع (مصر) ، بعد اجتماعه الثانى بجلود مباشرة ، وحمَّله رسالة إلى العقيد (القذافى) بذلك ، وقد بادر (أحمد الخمينى) الذى كان موجودا فى الاجتماع ، إلى أعطاء مضمون الرسالة إلى الإذاعة والتلفزيون الإيرانيين وإلى وكالة الأنباء الرسمية ، التى أذاعت النبأ فوراً ، وحوالى الثانية عشرة ظهراً .

يضاف إلى ذلك أن العلاقات بين (مصر) و (الاتحاد السوفيتي) كانت قد تدهورت ، بعد طرد الخبراء السوفيت مما جعل الاتحاد السوفيتي يرى أن من مصلحته عزل (مصر) ، كجزء من الحملة الدبلوماسية المكثفة ضد (مصر) ، والذى كان (جروميكو) وزير الخارجية السوفيتية آنذاك ، قد بدأها بزيارته لدمشق وكان السفير السوفيتى فى إيران فى ذلك الوقت هو السفير (فينجرادوف) الذى كان الرئيس السادات . يسيء معاملته ويتهمه بالغباء ، فقد لوحظ تعدد مقابلات السفير السوفيتى (لآية الله الخمينى) وللشخصيات الأخرى المؤثرة ، مستفيداً من الضغط الداخلى الذى كان يشكله على (آية الله الخمينى) ، نشاط العناصر اليسارية ضد النظام ، وتهريب الأسلحة الروسية إلى الاقليات الكردية والعربية ، ومستفيداً من حرص آية الله (الخمينى)

على اظهار عدائه للولايات المتحدة الأمريكية ، دفعاً للشبهة التى احاطت بدورها ضد الشاه ، ولصالح الثورة الإيرانية .

كذلك فإن ازدواجية السلطة فى إيران وتجريد حكومة بازركان من إمكانيات صنع القرار السياسى ، واستقالة الدكتور (كريم سنجابى) رئيس الجبهة الوطنية ووزير الخارجية ، اتاح للمتشددين فرصة التأثير على العلاقات المصرية – الإيرانية ، واتضح قرار (الخمينى) بقطع العلاقات مع (مصر) .

على أن الانطباعات التى تكونت لدى السفارة المصرية فى طهران آنذاك ، عن اتجاهات الرأى العام الإيرانى من جهة ، وحكومة بازركان من جهة أخرى نحو قطع العلاقات مع مصر ، أن حكومة بازركان كانت آخر من يعلم ، حيث كان السفير المصرى الدكتور (على سمير صفوت) مجتمعا مع الدكتور (إبراهيم يزدى) وزير الخارجية من الساعة التاسعة حتى العاشرة والنصف ، من نفس يوم إذاعة القرار ، وقد تطوع (يزدى) يومها بالقول أن علاقات مصر وإيران ما زالت محل دراسة ، بل إن المقابلة نفسها كانت بغرض الحصول على موعد للسيد (حسن التهامى) نائب رئيس الوزراء للحضور إلى إيران لمقابلة آية الله (الخمينى) ، وليقدم السفير المصرى التهنئة للوزير بمناسبة توليه مهام منصبه كوزير للخارجية لأول مرة .

وعندما فوجئنا فى السفارة بإذاعة نبأ قطع العلاقات مع مصر من رأديو طهران ، اتصل السفير المصرى الدكتور (على سمير صفوت) بمدير البروتوكول بوزارة الخارجية الإيرانية ، الذى نفى علم وزارة الخارجية نفسها بالنبأ ، ورجا مدير البروتوكول السفير المصرى عدم تصديق أى شيء بهذا الصدد ما لم تخطره به وزارة الخارجية نفسها ، وقد أكد مصداقية مدير البروتوكول ، أن وزارة الخارجية ظلت ممتنعة عن التعقيب على القرار لمدة أربع وعشرين ساعة ، أصدرت بعدها بيانا بقطع العلاقات .

وكان رأى وزارة الخارجية الإيرانية ، كما نقلته إلى السفارة مصادرها ، أن قطع العلاقات مع مصر يخل بالتوازن فى الشرق الأوسط ، ويعتبر ضربة جديدة موجهة

إلى أمريكا ، مهندس اتفاقية كامب ديفيد والطرف الرئيسي فيها ، لا سيما أن هذا القرار جاء بعد إنسحاب إيران من حلف السنتو العسكرى ، كما أن الخارجية الإيرانية أعتبرت أن القرار يعبر عن موقف شخصي لآية الله (الخميني) ويقدم دليلاً جديداً على اتساع الفجوة بين الحكومة والسلطة الدينية العليا فى إيران ، وقد كان وزير الخارجية الإيرانى سعيداً باقتراح مصر الاكتفاء بسحب السفراء فقط وليس إغلاق السفارة ، الأمر الذى وافق عليه فوراً ، وأظهر مشاعر طيبة تجاه السفير المصرى ، وعبر عن استعداد الخارجية الإيرانية لتلبية أى رغبة من رغباته .

أما الرأى العام الإيرانى والمثقفون فيه ، فقد عبر الكثيرون منهم عن عدم رضاهم عن قرار قطع العلاقات مع مصر ، معتبرين أنه يضر بإيران أكثر من ضرره بمصر ، لأنه سيزيد من وضع إيران تحت ضغط الفلسطينيين والمتطرفين العرب ، مما يخل بالاستقلال الواجب للقرار السياسى الإيرانى .

كما أن ازدياد الالتحام السياسى مع العالم العربى ، سجعل إيران رغماً عنها طرفاً فى المشاكل والخلافات العربية ، التى قد تزول مع الوقت ويبقى العداء العربى نحو إيران فقط .

كما ان أزدياد الالتحام مع العالم العربى ، قد يثير مشاكل داخلية فى إيران ، خاصة بالنسبة للحركات الانفصالية للعرب الإيرانيين ، فى منطقة (خوزستان) كما يسميها الإيرانيون ، و (عربستان) كما يسميها العرب والمعتنقين للمذهب السنى ، والذين سبق للعراق ان دعمت زعماءهم بالمال والسلاح ، لحثهم على الانفصال عن إيران ، ولا سيما وأن شكوكا ثارت حول الفلسطينيين بعد افتتاح مكتب لهم فى هذه المنطقة ، فطلب إليهم اغلاقه ، بعد أن كثر إحراج الصحفيين للمتحدث الرسمى الإيرانى فى مؤتمراته الصحفية ، بسؤاله عن الاسباب التى جعلت الحكومة تسمح للفلسطينيين بفتح مكتب هناك .

كما ان التضامن المبالغ فيه من جانب إيران مع العرب ، قد يفرض على إيران اتخاذ قرارات قد لا تقتضيها مصالحها ، كما كان من رأى هؤلاء المثقفين أن الإبقاء على

علاقات طيبة مع (مصر) ، يساعد إيران على تحقيق التوازن المفيد فى علاقاتها العربية ، لأن العرب سيعودون يوما ما إلى (مصر) ، التى لا يتحقق الحرب أو الإسلام فى المنطقة الا بها .

وبالرغم من هذه القطيعة الدبلوماسية بين مصر وإيران ، فإن أياً من أعضاء البعثة المصرية فى إيران لم يتعرض لأية إهانة أو أعمال انتقامية متعمدة من جانب الإيرانيين ، فيما عدا المظاهرات التى كانت تتوجه إلى مبنى السفارة للتعبير عن موقف سياسى ، لا سيما بعد أن وجد الشاه فى مصر ملجأ له بعد أن رفضته دول العالم ، ولم يترك أعضاء السفارة الدبلوماسيون والفنيون إيران الا بناء على تعليمات عاجلة من الرئيس (السادات) ، أصدرها للوزراء المختصين فى اجتماع بهم فى استراحته بالقناطر يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٩ ، بعد أن قبل (الشاه) دعوته للحضور إلى مصر ، وذلك خوفاً من الرئيس (السادات) على أعضاء بعثته ان يتعرضوا للخطر .

كما أن مصر رفضت مبدأ اعطاء جوازات سفر مصرية للاجئين السياسيين الإيرانيين ، أو اتخاذهم مصر مقراً لهم ، أو نقطة انطلاق لنشاطهم المعادى للثورة الإيرانية ، ولترك ذلك لشعب إيران صاحب الحق فى تقرير مصيره .

كما كانت الجنازة الرسمية التى حرص الرئيس (السادات) على تنظيمها لتشييع جثمان (الشاه) إلى مقره الأخير ، تستهدف أولاً وقبل كل شىء ان تكون رسالة إلى كل من يهمه الأمر بأن مصر ستبقى دائماً أبداً ملجأ لكل سياسى مضطهد ، أو حاكم زالت دولته ، أو عزيز قوم ذل ، ولم يكن ذلك عملاً موجهاً للثورة الإيرانية على وجه الخصوص .

الثـورة الايرانية وإسرائيل

كان من بين العبارات التي وردت فى رسالة (مهدى بازركان) لآية الله (الخميني) ، ما ذكره (بازركان) عن الرشاشات الإسرائيلية التى كان يحملها أعضاء اللجان الثورية ، الأمر الذى يثير سؤالاً هاماً ، هل تغيرت العلاقات الإسرائيلية - الإيرانية فى عهد آية الله (الخمينى) والذى يعتبر إسرائيل كالولايات المتحدة أحد الشياطين التى يجب محاربتها ؟؟

إن ألوثائق السرية التى استولى عليها الطلبة الإيرانيون من السفارة الامريكية بطهران تؤكد أن هناك علاقة كانت قائمة في عهد (الشاه) واستمرت وازدهرت منذ بدأت الثورة ، فقد اكدت هذه الوثائق أن السياسين ورجال الأعمال الاسرائيلين ، قد ظلوا على اتصال بنظرائهم الإيرانيين بعد الثورة ولمدة خمس سنوات على الأقل ، وهو ما أكدته بعض الشخصيات الإيرانية الهامة مثل (صادق طباطبائى) النائب السابق لرئيس الوزراء ، حول قيام مثل هذه الاتصالات عبر قنوات مختلفة ، كما اظهرت دراسة احصائية للجمارك الإيرانية ، أنه تم استيراد ما قيمته ستة مليارات من الدولارات ، من السلع والمعدات الاسرائيلية ، وذلك فى

الفترة الواقعة بين عام ٨٠ ، ١٩٨٣ ، والذى ادرج تحت اسم « مصادر متنوعة » ، وهو رمز يعنى اسرائيل وجنوب افريقيا .

بل إن الخبراء الاقتصاديين الإيرانيين يعتقدون أن اسرائيل ضاعفت صادراتها إلى إيران ، اربع مرات منذ قيام الثورة ، وأن رجال الاعمال الاسرائيلين حققوا من ذلك ارباحاً هائلة .

وقد اظهرت احدى الوثائق المنشورة فى طهران ، أن الاسرائيلين وصلوا إلى استنتاج مفاده ان (الشاه) فى طريقه إلى الخارج ، وكان ذلك فى اكتوبر ١٩٧٧ ، أى قبل فترة طويلة من اشتهار اسم (الخمينى) واحتلال اسمه وصوره عناوين الصحف والمجلات ، وأنه فى ديسمبر ١٩٧٧ تلقى مكتب ، أو بتعبير اصح (السفارة الاسرائيلية) فى طهران تعليمات باعداد دراسة تحليلية شاملة لما قد يحصل بعد رحيل (الشاه) ، ومن هى الشخصية المرشحة التى ينبغي التعامل معها .

وقد تلقت تل ابيب التقرير الذى طلبته من سفارتها فى طهران ، والذى توجد منه نسخة فى حوزة حكومة الثورة الإيرانية ، التى امتنعت عن نشره ، والذى على اساسه يجرى التعامل الاسرائيلى مع ثورة الخمينى(*) وقد ثبت أن تجار السجاد اليهود فى إيران ، كانوا أول من توقع رحيل (الشاه) ، وقاموا بتخزين ثروتهم من السجاد فى دهاليز سرية تحت الأرض ، وهربوا منه ماستطاعوا تهريبه إلى الخارج ، حتى أصبح السجاد الأيرانى يباع فى أوروبا وأمريكا بنصف ثمنه فى إيران .

ويقول أحد رجال الأعمال الإيرانيين ويسمى (جواد . ج) والذى يقيم فى مدينة (هامبورج) بألمانيا ، أن النشاط التجارى بين إسرائيل وإيران قد توقف فعلاً ابان الثورة الإيرانية ، حتى نهاية عام ١٩٨٠ . الأمر الذى يعلمه بحكم تعامله التجارى مع إسرائيل منذ عشرين عاماً ، وأن هذه العلاقات التجارية بين إيران واسرائيل قد عادت بسبب الحرب بين العراق وإيران ، والحظر التجارى الأمريكي

(*) صحيفة الجمهورية الإسلامية فى ١٩٧٩/١١/٤ - ١٣٥٨/٨/١٣ .

على إيران ، الذى دفع الحكومة الإيرانية ، فى عهد (الخمينى) إلى أن تتخلى عن رفض التعامل مع اسرائيل ، وقد ذكر أحد رجال الأعمال الاسرائيلين ، الذى قضى حوالى ثمانية عشر عاماً فى إيران ، ذكر أن إسرائيل استأنفت تصدير ثلثى حجم البضائع التى كانت تصدرها لإيران ، سابقاً ، وكان هذا التاجر الاسرائيلى يعمل فى تصدير الرخام من إيران إلى إيطاليا ، قبل نجاح الثورة الإيرانية ، لكنه باع حصته فى محجر قرب مدينة (كرمان) الإيرانية ، وفي معمل آخر يستخدم أيضاً لقطع الحجارة ، جنوب العاصمة طهران ، وحول المبالغ التى حصل عليها إلى مصرف فى سويسرا ، لأنه اعتقد أن عمله في إيران قد انتهى ، وأن نظام الخمينى لن يتعامل مع اسرائيل .

لكن بعد نشوب الحرب بين العراق وإيران ، إتصل شركاء التاجر الاسرائيلى في إيران ، وهما الاخوان (رضا إبراهيم زاده) وأخوه (مهدى) بالتاجر الاسرائيلى ، حيث أخبراه بأنهما اتفقا مع أحد أقرباء الامام الخمينى ، حجة الإسلام (شهاب الدين إشراق) ، على احتكار تجارة تصدير الرخام من إيران إلى ايطاليا ، وطلب الأخوان (ابراهيم زاده) من التاجر الاسرائيلى ملاقاتهما فى معرض تجارى فى مدينة (كولون) .

وخلال الاجتماع وعد الجانب الإيرانى التاجر الاسرائيلى باستئناف التعامل التجارى معه نظراً لخبرته ، واشترط الأخوان الإيرانيان ، أن يقوم التاجر الاسرائيلى فى مقابل ذلك بالحصول على بعض العتاد العسكرى الاسرائيلى ، الأمر الذى رفضه لجهله فى هذا الميدان ، لكنه قام بتعريفهم على وسيط اسمه (ايفرين) له اتصالات في سوق بيع السلاح ، وقد اتصل صحفيون بالأخوين إبراهيم زاده فى طهران ، فلم ينكرا تعاملهما مع التاجر الاسرائيلى ، وقالا انهما لم يهتما بمن يساعدهما على تصدير البضائع من إيران التى كانت بحاجة إلى العملة الصعبة ، ولكنهما انكرا تعاملهما فى الاسلحة .

والواقع ان تجار اسرائيل يبدون اهتماما كبيراً بالفعل بالتعامل التجارى مع إيران ، لانها تسدد ثمن بضائعها نقداً ولا تناقش كثيراً في موضوع السعر .

وعند انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ، كانت (اسرائيل) مدينة لإيران بمبلغ ٧٨٠ مليون دولاراً ، منها ٤٥٠ مليون دولاراً صرفت على شراء البترول الخام الإيرانى ، والباق يتعلق باستثمارات إيران فى خط انابيب (ايلات - عسقلان) ، ولقد ذكر (حسن نزيه) مدير شركة النفط الإيرانية فى عهد الثورة ، أنه ناقش هذا الموضوع مرتين مع (آية الله الخمينى) ، فطلب منه (الخمينى) ايجاد الوسيلة لاستعادة المبلغ ، وقد بعث (حسن نزيه) من يجس نبض (اسرائيل) ، التى أبدت فوراً استعدادها للتفاوض ، واتفق الطرفان على اللقاء فى لندن ، وقام (نزيه) بمقابلة الخمينى للمرة الثانية ، لاطلاعه على مجريات الأمور ، فرفض (الخمينى) بشدة اجراء أى مفاوضات مع (اسرائيل) مما جعل (حسن نزيه) ينصرف عن الفكرة .

إلا أنه بعد اشهر قليلة سمع (حسن نزيه) أن أحد أقرباء آية الله الخمينى ، قد أوفد إلى لندن للتفاوض مع الاسرائيلين ، وذلك في شهر فبراير ١٩٨٠ ، وأن هذا الشخص نفسه قد لعب دوراً اساسياً فى التفاوض في موضوع (الرهائن) الامريكيين ، وراجت شائعات كثيرة حول علاقاته التجارية الوطيدة مع اسرائيل ، وأنه نجح فى اقناع آية الله (الخمينى) بقبول التفاوض مع اسرائيل .

وأنه فى شهر نوفمبر ١٩٨٠ ، وبالتفاهم مع (آية الله بهشتى) اجتمع هذا الرجل مع (آية الله الخمينى) ، وتحدث اليه عن حاجة (إيران) إلى العتاد الحربى من آية جهة كانت ، لحاجة إيران الملحة اليها ، فى نفس الوقت كانت إيران تواجه نقصاً فى المواد الغذائية ، إذ على الرغم من أن (كارتر) كان قد استثنى المواد الغذائية والادوية من الحظر التجارى المفروض على (ايران) فان عمال الموانى الامريكية رفضوا تحميل السفن المتجهة إلى إيران ، وهنا ظهر التاجر الامريكى (ارفنج ويلوبى) وهو من (هيوستون) (بتكساس) واقترح استخدام (اسرائيل) ، كجسر أو معبر لنقل البضائع إلى (إيران) ، حتى يتم تفادى المقاطعة الامريكية العمالية (لإيران) .

ولأول مرة اشترت (اسرائيل) من (الولايات المتحدة) لحساب (إيران) صفقة حبوب ، تقدر بنحو (١٣٥ ألف) طن خلال شهرى ديسمبر ١٩٨٠ ويناير ١٩٨١ ،

ومثل الطرف الإيرانى فى هذه الصفقة (اسماعيل نهديان) وهو رجل أعمال يقيم فى (واشنطن) ، وكذلك (محسن فاطمي) المقيم فى نيويورك ، وقد عرف عن هذين الشخصين علاقاتهما الوطيدة بحركة آية الله (الخمينى) ، وتأييدهما لنشاط الحركة فى أوروبا قبل الثورة .

وقد أخبر (نهديان) الصحفيين الذين أرادوا التحقق من ذلك عندما اتصلوا به هاتفياً ، بأنه مستعد أن يعمل أى شيء لخدمة الثورة الإسلامية ، وإن كان قد رفض أن ينكر أو يؤيد العلاقة الخاصة مع اسرائيل ، إلا أن (محسن فاطمى) ذكر لنفس هؤلاء الصحفيين أن إيران قدمت رشوة إلى اسرائيل لتساعدها فى كسر الحظر الشيطانى ضد الجمهورية الإسلامية ، وأضاف (فاطمى) إن (رضا صدر) الذى عمل لفترة قصيرة وزيراً للتجارة ، هو الذى كان مسئولاً عن العلاقة الخاصة مع إسرائيل ، والذى زج به بعد ذلك فى السجن .

وعلى هذا النحو استؤنفت العلاقات التجارية والعسكرية بين إسرائيل وإيران بعد الثورة ، وأصبح من المألوف العثور على أدلة كثيرة لهذه العلاقات بين الجانبين ، ففى الصور والأفلام شوهد رجال الحرس الثورى الإيرانى ، وهم يحملون رشاشات (جليل) الاسرائيلية الحديثة ، التى حلت محل رشاش (عوزى) الذى استخدمته إيران لسنوات عديدة ، والمعروف عند خبراء السلاح أن رشاش (جليل) ظهر عام ١٩٨٠ ، مما يعنى أنه وصل إلى إيران بعد الثورة الإسلامية ، التى اشترت ثلاثين ألفاً من هذه الرشاشات .

وحقيقة أخرى مثيرة للدهشة ، هى قيام الحكومة الاسرائيلية بعد شهر ديسمبر ١٩٨٠ ، بإيقاف مجموعة القضايا المرفوعة ضد إيران في المحاكم الاسرائيلية ، وهى قضايا الأضرار التى لحقت بتجار اسرائيلين بعد الثورة في إيران ، والتى رفعت على أمل قيام إسرائيل بالغاء جزء من ديونها لإيران البالغة قيمتها (٧٨٠) مليون دولاراً ، وأن سبب التغيير المفاجيء فى موقف الحكومة الاسرائيلية ، يعود إلى صفقات تجارية بين البلدين شملت الأسلحة والذخيرة وقطع الغيار .

والمعروف أن بعض المسئولين الاسرائيلين قد ألحوا مرارا إلى الجانب العسكرى في العلاقات الإيرانية – الاسرائيلية بعد الثورة ، وصرحت الحكومة الاسرائيلية بأنها لا تمانع فى بيع الأسلحة إلى إيران لأنها فى حرب مع عدو عربى ، وقد تأكد بعض الصحفيين المهتمين بهذه القضية ، والذين كانوا يراسلون مجلة (المجلة) السعودية من باريس ولندن وبون وزيوريخ وواشنطن ، بناءاً على تكليف من هذه المجلة ، التى نشرت نتائجه ، أن إسرائيل تعمل كوسيط لنقل الأسلحة لإيران ، كما ذكرت جريدة (ها آرتس) الاسرائيلية اليومية فى أغسطس ٨٤ ، أن اسرائيل تزود إيران بقطع الغيار للطائرات الامريكية الصنع التى تملكها ، وبالمعدات العسكرية الأخرى بما قيمته (٤٠ مليون) دولاراً فى الشهر .

كما أكد رئيس جمهورية إيران السابق (الحسن بني صدر) أن إيران اشترت أسلحة وعتادا من إسرائيل ، والمعروف أن (بنى صدر) كان القائد الاعلى للقوات المسلحة الإيرانية ، كما أكد ذلك أيضاً (بهزاد معزى) أحد مؤيدى بنى صدر ، أن شحنات الاسلحة الاسرائيلية إلى إيران بدأت فى فبراير ١٩٨١ ، أى بعد أسابيع قليلة من اطلاق سراح الرهائن الامريكيين ، وأن الاسرائيلين خشوا في بادىء الأمر ، من الدخول في صفقات كبيرة تثير سخط الحكومة الامريكية بسبب قضية الرهائن ، لكن بعد انتهاء الأزمة فتحت إسرائيل ترسانتها لتشترى إيران منها ما تشاء .

وأكد (بهزاد معزى) أن قراراً بالتعامل مع اسرائيل اتخذ فى إيران على أعلى المستويات ، ومما يؤكد أقوال (بنى صدر) و (بهزاد معزى) أن (حسين موسوى خميني) وضع اللوم على (بنى صدر) حيث ادعى أن الرئيس الهارب هو الذى أخذ المبادرة للتعامل مع اسرائيل ، وأن العلاقة قطعت فور أن علم (الأمام الخمينى) بها .

ثم كانت فضيحة (إيران جيت) التى ورطت فيها اسرائيل الولايات المتحدة ، والتى كشفت عنها مجلة (الشراع اللبنانية) ، التى كانت أول من أمسك بالخيوط ، وكأن

ابن (هاشمي رفسنجاني) طرفاً فيها وقد نشرت جريدة (الدستور) التى تصدر فى لندن حديثاً على حلقتين مع البطل الإيراني ، الذى كشف عن القضية بالتعاون مع الجانب الامريكي ، هذا البطل هو (سيروس هاشمي) الذى كشف أكبر شبكة لتهريب الأسلحة الأمريكية إلى إيران عبر إسرائيل ، والتي كانت تشحن من ميناء (إيلات) إلى ميناء (بندر عباس) الإيرانى . والتى بلغت قيمتها (٢,٥) مليار دولاراً ، وأن وزير العدل الامريكي ، والمدعى العام لمدينة نيويورك مستر (جولياني) وعدد آخر محدود من الجانب الأمريكى ، كانوا على علم بها ، وأن الحكومة الإيرانية قد طلبت من (سيروس هاشمي) بطل هذه العملية ، الإستمرار فى التعامل مع الشبكة الاسرائيلية .

وإذا كان هناك شك في إستمرار أو عدم إستمرار شحن الأسلحة الأمريكية من خلال اسرائيل إلى إيران ، فإن الذى لاشك فيه أن إسرائيل قد استمرت في شحن المواد الغذائية والأدوية إلى إيران ، وقد اشتركت مؤسسة الأخوين (ابراهيم زاده) في التغطية على هذه العمليات ، عن طريق تغيير إسم مصدر البضاعة على المستندات الخاصة بالشحن ، لكن يبدو أن إيران الإسلامية لم تكن تهتم بعد ذلك كثيراً ، بالتستر على مصدر هذه البضاعة ، وصارت شحنات المواد الغذائية تشحن إلى إيران تحت اسم الشركة الاسرائيلية (اجرسكو) ، وأصبحت البضاعة الاسرائيلية توضع على أرفف المحلات العامة ، وكانت شركة (العال) الإسرائيلية ، تنقل إلى إيران مايباع للدبلوماسين العاملين فى إيران من الخمور والسجائر الاسرائيلية الصنع .

كما كانت إيران الإسلامية تستورد ٤٠٪ من حاجتها من البيض من إسرائيل ، وكانت قيمة كل شحنة تصرف بشيك مسحوب على بنك (صادرات إيران) ، كما أن الحمضيات التى تصل إيران هى إنتاج إسرائيلى ، كما تصدر إسرائيل إلى إيران اللحوم والدجاج المجمد ، وذلك عن طريق تركيا ، ويستهلك معظم هذا اللحم في المحافظات الغربية التى تجرى فيها المعارك الحربية مع العراق ، ولقد زادت مبيعات

شركة (أجرسكو) بمقدار (٢٥ مليون) دولاراً شهرياً منذ ديسمبر ١٩٨٣ .

كذلك كان من المواد التى تصدرها إسرائيل إلى إيران التبغ وعلب السجائر ، وتم صفقات التبغ مع شركة التبغ الحكومية في إيران ، أما في مجال الأدوية ، فإن الجمهورية الإسلامية كانت تغطى حتى عام ١٩٨٣ (٧٠٪) من حاجة إيران منها ، وكانت توجد في الصيدليات علب الدواء مكتوب عليها (صنع في الخارج) ، ولم يكن ذلك يعنى إلا اسرائيل ، التى كانت تصدر أيضاً إلى إيران بلازما الدم ، بالرغم من أن الخمينى كان قد حرم عمليات نقل بلازما الدم لأنها غير إسلامية ، وأمر بحل بنك الدم ، إلا أن ضرورات الحرب حتمت استيراد بلازما الدم من اسرائيل .

هذا بالاضافة إلى صفقات الأسلحة التى عقدتها إيران مع إسرائيل ، وأطلع (مسعود رجوى) زعيم مجاهدى خلق المقيم فى باريس ، هانى الحسن رئيس مكتب منظمة تحرير فلسطين فى إيران ، الأمر الذى اغضب آية الله الخمينى الذى وجه انتقاداً لاذعاً إلى المنظمة وانهى الأمر باغلاق مكتبها فى طهران وهو ما يتضح من الصفحات التالية .

الثورة الايرانية ومنظمة التحرير الفلسطينية

عندما شارك (ياسر عرفات)، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حفل التأبين الذى اقامه المجلس الإسلامى الشيعي الاعلى في لبنان، تأبينا للمفكر والمصلح الإسلامى الإيرانى، الدكتور على شريعتى، تساءلت الاوساط السياسية عن سر مشاركة عرفات في حفل التأبين هذا، يومها رد عرفات على من استوضحه الأمر بقوله : (*ستعرفون عما قريب لماذا حرصت على أن اشارك شخصياً في حفل تأبين الدكتور على شريعتى*).

والواقع أن علاقة المقاومة الفلسطينية بالحركة الوطنية الإيرانية، لم تكن علاقة عارضة، ففي النصف الثاني من الستينات برز تيار بين ابناء الشعب الإيرانى، يطالب بدعم الثورة الفلسطينية، لاسيما وأن احتلال (اسرائيل) لمدينة (القدس)، يمس بمشاعر كافة المسلمين في العالم، ومن بينهم الشعب الإيرانى.

وقد اصبح تأييد ومساعدة الثورة الفلسطينية، بنداً من بنود التغيير التى سعت اليه القوى السياسية، وتبنته المنظمات الفدائية وقيادات الحركة الوطنية، وتعاطف معه تيار من السياسيين والمفكريين والكتاب من مختلف الأحزاب والاتجاهات السياسية.

ولعل هذا هو الذى دفع (الشاه) إلى أن يغير موقفه لصالح القضية العربية والفلسطينية بصفة خاصة ، حين اذان بشدة احتلال (اسرائيل) للارض العربية بالقوة ورفضها للسلام واحتلالها لمدينة (القدس) ، كما استجاب (الشاه) لوساطة الملك (الحسن) بينه وبين منظمة التحرير اثناء اجتماع (المؤتمر الإسلامي) في (المغرب) في عام ١٩٦٩ ، والذى استقبل على اثره في طهران (خالد الحسن) ، وقال الملك (الحسن) إن (الشاه) بعدها كان يقدم الدعم للمنظمة ، إلى أن تبينت له علاقة بعض المنظمات الفلسطينية بفصائل المعارضة الإيرانية(*) .

بل لعل مشاعر التعاطف والتأييد الإيرانية ، هي التي جعلت (الشاه) يبذل جهوداً لفتح باب الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية ، وهو ما سبق ان اشرنا اليه ، كما أن هذا هو الأمر الذى دفع (يشهبور بختيار) ، عندما اصبح رئيساً للوزراء في اواخر عهد (الشاه) ، وتجاوباً منه مع مشاعر الشعب الإيرانى ، الى أن يجعل من بين اصلاحاته ، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، وهو الموضوع الذى جعله واحداً من الموضوعات التى ضمنها بيان حكومته وبرنامجها فى مجال السياسة الخارجية ، والذى عرضه على البرلمان الإيرانى .

كما أن حكومة (شهبور بختيار) هي التى قررت قطع كل أنواع العلاقات بين إيران واسرائيل وطرد كافة العاملين بسفارة اسرائيل في طهران ، كذلك فإن حكومة (بختيار) هى التى قررت اعطاء مقر السفارة الاسرائيلية في طهران الى بعثة المنظمة لتكون مقراً لسفارتها في طهران .

ولقد بدأت العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وآية الله (الخمينى) ، سراً يوم استشهد (مصطفى) نجل الامام الخمينى ، في مدينة النجف بالعراق ، حيث وافق (ياسر عرفات) على رأى بعض الإيرانيين من أتباع (الخمينى) ، بالابراق للخميني في النجف ، وذلك بواسطة صديق مشترك من رجال الدين للاعراب عن مشاعر المواساة والتعزية .

(*) من خطاب الملك الحسن الثانى فى ٢١ ابريل ١٩٨٧ الموجه للشعب المغربى .

ومن يومها بدأت العلاقات بين الجانبين تتطور ، وفتحت معسكرات المنظمة في بيروت ودمشق لتدريب أنصار آية الله (الخمينى) ، حتى أن إحدى الكتائب الإيرانية المدربة في المعسكرات الفلسطينية ، كانت دائماً تحمل اسم قائدها الإيرانى ومن بين هؤلاء القادة (جلال الدين فارسي) ذو الاصل الافغانى ، والذى كان من المرشحين أمام (بنى صدر) فى انتخابات رئاسة الجمهورية .

كذلك كان (ياسر عرفات) بعد نجاح الثورة الإيرانية بأشهر قليلة ، أول شخصية عالمية تزور إيران ، وهي الزيارة التى جاءت بمبادرة من (ياسر عرفات) ، حين اتصل السيد (حامد أبو سته) عضو المنظمة ، بالسيد (صادق قطب زاده) الذى كان آنذاك مديراً للاذاعة والتلفزيون الإيرانى وذلك قبل حلول (ياسر عرفات) لطهران بأربع وعشرين ساعة ، وعندما أبلغ (قطب زاده) آية الله (الخمينى) بالنبأ أستقبله بسرور وارتياح ، وأمر أن يظل الأمر طي الكتمان مراعاة لاعتبارات الأمن ، فلم يصدر بيان حتى وصل (ياسر عرفات) إلى طهران ، ويرجع ترحيب آية الله (الخميني) بزيارة عرفات ، إلى أن الايرانيين كانوا حريصين على الاستفادة منها ، ليجعلوا العرب والعالم ينظرون إليهم باهتمام واحترام ، وأن تتعامل معهم القوى الثورية باعتبارهم ثواراً حقيقيين ، أى أن الايرانيين كانوا حريصين على استخدام الورقة الفلسطينية لصالحهم ، بقدر ما كان (ياسر عرفات) يحاول استخدام الثورة الإيرانية كورقة ضغط ومزايدة فى العالم العربى ، وهو ماحدث بالضبط فى قمة بغداد العربية ، حينما طالب (عرفات) الدول العربية بألا تكون أقل تأييداً للثورة الفلسطينية من الإيرانيين ، وذلك لدفعهم إلى قطع العلاقة مع مصر ، وقد سأل صحفي من مجلة (الشهيد) الإيرانية باللغة العربية ، في حديث أدلى به (هانى الحسن) للمجلة في أغسطس ١٩٧٩ ، السؤال الآتى :

(بعد خروج مصر المؤقت من المواجهة ، ما هو البديل الذى ترونه لمواجهة اسرائيل ؟)

فرد هاني الحسن قائلاً : *(البديل هو جبهة تكون إيران طرفاً رئيسياً فيها ، وأن الله سبحانه وتعالى ، وقد وجد أن مصر خرجت مؤقتاً ، أعطانا إيران وإلى الأبد إنشاء*

الله ، وبالتالى فإنه مع إيران ومع الثورة الفلسطينية ومع القوى الوطنية العربية ، *في المنطقة نستطيع أن نهزم ليس الصهيونية فقط ، وإنما كل الامبريالية في المنطقة)* .

ولذلك فإن (ياسر عرفات) كان يستهدف من زيارته ، استغلال افتتاح أول سفارة لفلسطين فى إيران . وتعيين (هانى الحسن) مشرفا عليها ، مادة يسوِّقها فى المنطقة العربية والعالم كله .

وأمام هذه المنافع المتبادلة ، لقى (عرفات) منذ دخوله إلى الأجواء الإيرانية ترحيبا حارا ، تمثل فى مرافقة سرب مكون من ست طائرات فانتوم لطائرة (عرفات) ، الذى كان فى استقباله نخبة من أنصار (آية الله الخمينى) ومستشاريه ، وحرس الثورة يضم مليشيات شباب الثورة الذى يمتد على طول الطريق من المطار إلى مقر الإمام (الخمينى) ، الذى استمرت محادثاته معه ما يقرب من ساعتين ، وقد بلغ من ترحيب الإيرانيين بعرفات ، أن حرص الإمام (الخمينى) على أن يقيم (عرفات) وثلاثة من أعضاء الوفد ، فى مقر إقامة (الخمينى) ، وأن يقيم (هانى الحسن) وأربعة آخرون فى مقر رئاسة مجلس الوزراء ، حيث خصصت لهم الغرفة التى كان يستعملها (شهبور بختيار) فى الطابق الأرضى من المبنى ، كما أجرى (ياسر عرفات) فى اليوم التالى مع رئيس الوزراء (مهدى بازرجان) محادثات ثم مع الدكتور (كريم سنجابى) ، وقد أكد الاثنان تخصيص مبنى السفارة الإسرائيلية للبعثة الفلسطينية فى طهران ، والذى لم يكن آنذاك جاهزا للتسليم ، على أن ذلك لم يمنع زيارة (عرفات) والوفد المرافق له للمبنى الإسرائيلى للاطلاع عليه ، حيث حملوا معهم بعض الوثائق والصور والمستندات ، وأتفق على أن يبقى (هانى الحسن) مقيما بصفة مؤقتة ، فى مقر مجلس الوزراء ، كذلك نظم لياسر عرفات مهرجان فى مدينة (الاهواز) العربية الأصل ، حيث ألقى خطابا فى الحاضرين أثنى فيه على الثورة الإيرانية وآية الله (الخمينى) .

ولقد ترددت معلومات أن الجنرال (قرنى) رئيس الأركان الإيرانى ، قد أصدر أوامره إلى كتيبة من الجيش الإيرانى مسئولة عن الأسلحة والذخائر ، بتحميل طائرتين من طراز (١٣٠ اس) بكميات من الأسلحة والمعدات الحربية والبنادق

الأمريكية (ام ١٦) ، ورشاشات (عوزى) الإسرائيلية ، على أن تغادر الطائرتان طهران ، قبل ساعتين من مغادرة (ياسر عرفات) متوجهة إلى إحدى القواعد الفلسطينية .

ولقد بلغ من حماس (ياسر عرفات) بسبب حرارة الاستقبال ، أن قال وهو فى مدينة طهران ، *إن الطريق إلى (بيت المقدس) سيكون عبر (طهران) ، وإن (طهران) كانت مدينة أحلامنا ، وكنا مع الشعب الإيرانى فى ثورته وسنكون معه فى مسيرته الثورية .*

على أن الأمور لم تسر بهذا القدر من التفاؤل وهذا اللون الوردى ، ذلك أن كل طرف كان يحاول ترويض الطرف الأخر والاستفادة به فى حساباته الخاصة المحلية والعربية والإسلامية والدولية ، فمن الأمور التى أكدها و ياسر عرفات) نفسه على لسان آية الله (الخمينى) ذاته *أن الثورة الإيرانية ستفرغ أولا لبناء إيران المخربة ، ثم تفكر بعد ذلك يعمق فى موضوع (إسرائيل) .*

وهذا هو الذى يفسر بصدق وواقعية حقيقية الموقف الإيرانى من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ففى ٢٠ يناير ١٩٧٩ ، قبل عشرة أيام من عودة آية الله (الخمينى) من (باريس) إلى (طهران) ، سأل صحفى بمجلة (إكسبرس) الفرنسية آية الله (الخمينى) ، عما إذا كان قراره بوقف تصدير البترول إلى (إسرائيل) و (جنوب افريقيا) ، يعبر عن اختيار سياسى ؟ فأجاب (الخمينى) قائلا : *إننا سنتصرف على هذا النحو مع الدول التى تستهين بالقانون والعدالة ، أما فيما يتعلق (بإسرائيل) فإننا لا نتخذ موقفا بشأن نزاعها مع العرب ، كل ما هنا لك أننا نعاقب دولة ساعد مستشاروها بوليس وجيش (الشاه) على إضطهاد شعبنا .*

ولذلك أصبح التساؤل ينصب دائما على مدى عزم الثورة الإيرانية على تقديم الدعم المادى للثورة الفلسطينية ، ويرد الفلسطينيون على ذلك بدبلوماسية ، معتبرين أن المكاسب السياسية التى حصلوا عليها بقيام الثورة الإيرانية ، أهم من أية مكاسب مادية أخرى ، إذ كما قال (أبو جهاد) فى حديث صحفى شامل أدلى به لمجلة

(الشهيد) الإيرانية فى اكتوبر ٧٩ ، أعتبر فيه « *أن الصهاينة والامبريالية ، قد خسرا موقعا مهما فى الساحة بعد زوال (الشاه) ، وأن هذه الحقيقة هى أحسن مكسب ومساعدة لنا* » .

ويضيف أبو جهاد : « *أما بخصوص الموقف السياسى ، فإننا نرى أن القضية السياسية قضية هامة ، والوقفة التى تقفها إيران إلى جانب القضية الفلسطينية هى دعم وانتصار لموقف (منظمة التحرير الفلسطينية) ، وأن حجر الزاوية للمساعدات هو الموقف السياسى الإيرانى ، وهو أحسن دعم ، أما الإجراءات العملية فهى على الطريق* » .

كذلك كان من بين الموضوعات التى فتحت الباب لاثارة الحساسية السياسية لدى الجانبين ، محاولة (ياسر عرفات) القيام بدور الوساطة بين قيادة الثورة الإيرانية ، وبعض الأطراف الأخرى كمنظمة (مجاهدى خلق) ومنظمة (فدائى خلق) ، الأمر الذى جعل أحد الحاضرين من أتباع الإمام يسأل (ياسر عرفات) فى المؤتمر الصحفى الذى تحدث فيه بحضور (قطب زاده) ، وكان السؤال يقول : إننا علمنا بأنكم حاولتم إصلاح ذات البين بين قيادة الثورة وبعض فصائلها ، وطلب منه السؤال تفسير تعدد المنظمات الفلسطينية والخلافات الناشبة بينها .

وكان رد (عرفات) : « *ان منظمة فتح هى التى تمثل الثورة الفلسطينية بسبب وزنها العسكرى والتنظيمى والسياسى ، وأنها تملك ٩٥٪ من مجموع أصوات المنظمات الشعبية الفلسطينية الأخرى ، وأنها هى والمستقلون يسيطرون على القرار الفلسطينى وعلى الجسم الفلسطينى ، وأن فتح ، وإن كانت تسمح للآخرين لكى يقولوا رأيهم ، فذلك لأننا نأخذ بالأسلوب الديمقراطى* » .

واعترف عرفات بأن لهذه المنظمات الأخرى ما وصفه (بامتدادات خارج الجسم الفلسطينى) وهو يعنى تبعية هذه المنظمات لبعض الدول العربية .

كما زج (ياسر عرفات)بنفسه للتوسط فى موضوع بالغ الحساسية والتعقيد ، خاص بالعلاقات الإيرانية - الليبية ، حيث حاول التمهيد لزيارة العقيد (معمر

القذافى) لإيران ، بحيث يكون ثانى شخصية دولية تزور إيران بعد سقوط (الشاه) ، وكان (القذافى) قد أبدى رغبته تلك فى اليوم التالى لوصول (الخمينى) إلى إيران ، الأمر الذى اعتذرت إيران عن قبوله ، كما أن آية الله (الخمينى) رفض وساطة (عرفات) ورد عليه ، بأن طلب منه هو أن يتوسط لدى العقيد (القذافى) لإطلاق سراح الإمام (موسى الصدر) زعيم الشيعة فى لبنان ، وعلق آية الله (الخمينى) موافقته على زيارة العقيد (القذافى) لإيران ، على الإفراج عن الإمام (موسى الصدر) ، واعتذر منذ البداية عن مقابلة العقيد أو قبول دعوته لزيارة طرابلس ، بحجة أنه بصدد الانتقال إلى مدينة (قم) ، فى الوقت الذى كانت معظم مقابلات (الخمينى) الرسمية فى بداية الثورة تتم فى مدينة (قم) ، التى أصبحت هى العاصمة الفعلية لإيران ما بعد (الشاه) .

على أن جهل كلا الطرفين الإيرانى والفلسطينى بطبيعة الطرف الآخر وخلفيته التاريخية والسياسية ومصالحه المحلية والدولية ، أدى إلى تصادم وتعارض رغبات الجانبين ومواقفهما ، من ذلك ، الخطأ الذى ارتكبته (منظمة التحرير الفلسطينية) ، عندما افتتحت لها مكتباً فى مدينة (الأهواز) فى منطقة خوزستان ، العربية الأصل ، حتى العشرينات من هذا القرن ، وحرص قيادة الثورة على تنظيم مهرجان خطابى (لياسر عرفات) فى مدينة (الأهواز) ، لأن ذلك يأتى فى الوقت الذى تطالب فيه حركات التحرير فى هذه المنطقة بالاستقلال الذاتى ، تأكيدا للهوية العربية للمنطقة ، التى وقع فيها العديد من أعمال المقاومة ، حتى أضطر آية الله (الخمينى) أن يحدد إقامة أكبر رجال الدين فيها وهو الشيخ (شوبير خاقانى) إمام المذهب السنى ، لاتهامه بمساندة عمليات التخريب فى المنطقة ، وأنه حول بيته إلى مخزن للأسلحة ، وأمر (آية الله الخمينى) بوضعه تحت الاقامة الجبرية فى مدينة (قم) ، حتى لا يتخذ ضده عملا يشعل غضب سكان المنطقة العرب السنيين ، الذين قال عنهم الجنرال (أحمد مدنى) حاكم المنطقة (إن على العرب أن يدركوا أنهم ليسوا وحدهم فى إيران) .

وكانت إيران تتهم الحكومة العراقية بأنها هى التى تمد منطقة (خوزستان) بالمال والأسلحة ، لذلك ضيق الخناق على الفلسطينين ونشاطهم فى هذه المنطقة ، واتهموا

بالتدخل فى أحداثها ، الأمر الذى زاد من حرج الفلسطينين ، لا سيما بعد أن اضطروا إلى إرضاء مشاعر الحكومة الإيرانية ، عندما كانوا يسألون عن رأيهم فى حل مشاكل القوميات ، وخاصة فى منطقتى (كردستان) و (خوزستان) ، وهو ما يصدم فى نفس الوقت مواطنى هذه القوميات .

وقد شبه البعض فتح مكتب (المنظمة الفلسطينية) فى (خوزستان) ، وزيارة (ياسر عرفات) لها ، بأنها تشبه نقل دولة لسفارتها إلى (القدس) باعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل ، ولذلك اضطرت المنظمة فى النهاية إلى إغلاق مكتبها فى (خوزستان) .

ثم وقع تصادم عقائدى بين (منظمة التحرير الفلسطينية) والثورة الإيرانية ، حيث كانت (منظمة التحرير) تقيم عقيدتها على أساس (التحرر الوطنى الثورى) ، بينما تقيم إيران عقيدتها على أساس (الأيدولوجية الإسلامية)التى تريد إحلالها محل فكرة (القومية) ، التى يرتكز عليها فكر المنظمة الفلسطنية ، وكثيرا ما جوبه المسئولون الفلسطنيون بأسئلة محرجة بهذا الصدد فقد سأل صحفى إيرانى ، (أبو جهاد) أثناء زيارته الأولى لطهران فى اكتوبر ١٩٧٩ ، عما إذا كان يمكن للثورة الإسلامية فى إيران أن تؤثر على التيار الثورى فى العالم الإسلامى وأن تأخذ الأيدلوجية الإسلامية محل القومية ؟ ثم عاد فسأله لماذا لا تتخذون الإيدلوجية الإسلامية كمنطلق للثورة الفلسطينية ، خصوصاً وأن إسرائيل تنطلق من منطلق دينى فى اقامة إسرائيل ؟

وحاول (أبو جهاد) أن يوفق بين الأمرين فقال : « *إننا نرى أن العقيدة الإسلامية أصبحت الآن موضوع دراسة فى صفوف الأمة العربية والإسلامية وكل الشعوب المناضلة فى العالم* .

وأضاف إن الإسرائيليين يقولون إن الروح الخمينية قد امتدت فى صفوف الشعب الفلسطينى داخل فلسطين ، لكننا نمثل حركة تحرير وطنى ، وأن مرحلة الكفاح الوطنى ليست مرحلة الإعلان عن العقيدة لأنها سوف تقلص مجموع القوى الثورية ، ونحن فى الثورة لنا برنامج سياسى وخط سياسى تتفق عليه كل الأطراف

الفلسطينية ، ونخطو فى طريق واضح هو طريق التحرير تحت رأية واحدة ، ولذلك لا تتوزع اتجاهات شعبنا ، وفى هذه المرحلة بالذات هناك التزام من قبل كافة المنظمات الفلسطينية ببرنامج منظمة التحرير » .

كذلك حاول السيد (هانى الحسن) رئيس مكتب المنظمة فى طهران استرضاء (العاطفة الدينية) للحوزة العلمية وآية الله (الخمينى) ، فاحتفل رسميا فى مقر سفارة فلسطين المؤقت فى طهران بمناسبة ذكرى ميلاد (الإمام رضا) ، وهو الاحتفال الذى حضره حجة الإسلام (هاشمى رفسنجانى) وممثلوا السفارات الإسلامية فى طهران ، وعدد من كوادر الثورة الإسلامية ، وألقى (هانى الحسن) خطابا طويلاً ، ومما جاء فى كلمته قوله : *« بانهم فى مكتب المنظمة عندما تشاوروا فى الأمر وافق الجميع على الاحتفال بهذه الذكرى لأنها (معلمة) ، وليس كشىء روتينى ، وقال إننا جميعا نتطلع إلى ما فعلته الإمامة فى هذا التاريخ ، وعندما نقف أمام ذكرى الرجال ذكرى الأئمة ، فإن ذكراهم ملهمة لنا لنتعلم الحياة ، ومما لا شك فيه ان أول درس نتعلمه من دروس الإمامة هو أننا نجلس اليوم فى إيران التى صنعت فى ظل الإمامة أعظم ثورة فى العصر الحديث»* .

وكان رأى كثير من الدبلوماسيين العرب فى طهران انتقاد هذا الاحتفال من ناحية المبدأ ، ثم من ناحية ما جاء على لسان (هانى الحسن) بأنه اجتهاد تجاوز الحد ، لأنه يمس المشاعر الدينية والعقائدية لجماهير السنة فى العالمين العربى والإسلامى ، وانه كان بوسعه ان يجامل قيادة الثورة الإيرانية بغير هذه الموضوعات المعقدة والمتداخلة .

ان مكتب منظمة التحرير الفلسطينية لم يلعب أوراقه بمهارة فى اتصالاته بأجنحة الثورة وفصائلها فقد كان آية الله (الخمينى) يجتمع أسبوعيا بسفير فلسطين فى إيران ، حيث كان يجرى معه حواراً حول آخر التطورات ، وقد استغنت رئاسة البعثة الفلسطينية فى ذلك عن التعامل مع القنوات الإدارية والدبلوماسية المفروض ان يتعاملوا من خلالها ، الأمر الذى أساء إلى مشاعر وزارة الخارجية الإيرانية ،

فعممت مذكرة على السفارات ، كانت تقصد البعثة الفلسطينية على وجه التحديد ، حيث نبهت السفارات إلى ضرورة مراعاة قواعد البروتوكول ، التى تجعل كل اتصال ترغب أية سفارة فى اجرائه باحدى سلطات الدولة أو وزاراتها أن يتم ذلك عن طريق وزارة الخارجية .

وفى نفس الوقت لم يكتف مكتب البعثة الفلسطينية بفيض المعلومات الذى يمكن أن يحصل عليه من آية الله الخمينى ومعاونيه ، فوسع دائرة اتصالاته لتشمل المنظمات اليسارية الأخرى التى كان الصدام قد بدأ بينها وبين القيادة الدينية ، الأمر الذى لم يحظ برضا قيادة الثورة ، واعتبرت أن مكتب المنظمة قد تجاوز الخطوط الحمراء فى تعامله مع القوى الداخلية التى كان أحيانا يتحدث مع القيادة الدينية باسمها ، موحيا بفكرة أو ناصحا برأى(*) .

ان العناصر داخل معسكر آية الله (الخمينى) التى كانت غير سعيدة بالعلاقات الجديدة بين منظمة التحرير والثورة الإيرانية ، استغلت بعض الهفوات التى تقع من الجانب الفلسطينى لإذاعتها وتضخيمها ، فكان المتحدث الرسمى باسم الحكومة الإيرانية يجابه فى مؤتمراته بأكثر من سؤال عن أشياء ينسب إلى الفلسطينيين أنهم تحدثوا بها ، منها أنهم هم الذين يقومون بترجمة الوثائق السرية التى تم الاستيلاء عليها من السفارة الأمريكية ، من جانب الطلبة السائرين على نهج الإمام ، وأنهم هم الذين يدربون كوادر الحرس الثورى ، وأنهم هم الذين يشرفون على تحرير مجلة (الشهيد) الإسلامية السياسية المستقلة والنصف شهرية ، والتى تعطى فيها أحاديث وتصريحات المسئولين الفلسطينيين ولأخبار القضية الفلسطينية الأولوية الأولى ، حتى لقد وصل الأمر إلى حد ظهور عبارات مناهضة للفلسطينيين على جدران المبانى فى طهران .

وبلغ السيل الزبى عندما اجتمع (هانى الحسن) فى باريس مع السيد (مسعود رجوى) زعيم منظمة (مجاهدى خلق) الذى فر من إيران وأعدم العديد من أنصاره ، حيث اطلع مسعود رجوى هانى الحسن ، على الاتفاق السرى بين إيران

(*) إيران من الداخل بقلم فهمى هويدى .

الثورة ودولة إسرائيل حول إحدى الصفقات التى عقدت بينهما ، مع أمر سرى مرفق بالاتفاق يتطلب من الحكومة الإسرائيلية حذف بعض الفقرات التى تدل على مصدر السلاح ، الأمر الذى أثار غضب (آية الله الخمينى) فأعطى الضوء لأجهزة الصحافة والإعلام الإيرانية لشن حملات نقد وتجريح للثورة الفلسطينية والمنظمة ، التى أتهمها (الخمينى) (بالتلاعب وعدم الجدية لأنها تتصل بأعداء الثورة الإيرانية) .

وكان ذلك مدعاة للاحتجاج الرسمى من وزارة الخارجية الإيرانية التى استدعت سفير فلسطين آنذاك ، وهو (صلاح الزوارى) الذى غادر بعدها مباشرة إيران ، ولم يعد إليها الا بعد ستة أشهر .

وكان توسط (عرفات) قبل ذلك فى موضوع (الرهائن الأمريكيين) فى طهران ، من حقول الإلغام فى العلاقات الفلسطينة الإيرانية ، التى ورطت المنظمة نفسها فيها ، لأنه من الواضح ان المنظمة كانت تريد ان تستفيد من موضوع الوساطة لصالح القضية الفلسطينية ، لتليين موقف الولايات المتحدة من المنظمة واقناعها بفتح باب الحوار معها ، على الرغم من أنهم تقدموا بابداء الرغبة فى الوساطة من منطلق خوفهم على الثورة الإيرانية من ردود الفعل الغاضبة والعنيفة التى قد ترد بها أمريكا على احتجاز رهائنها فى إيران ، ولذلك رفض الإيرانيون الموضوع من ناحية المبدأ ، كما رفضوا السماح لمندوب عرفات ، الذى جاء إلى طهران يحمل عرض الوساطة ان يتحدث فى الموضوع(*) .

وحتى عندما رأت الحكومة الإيرانية الأفراج عن السود الأمريكيين من بين الرهائن ، وصرح (هانى الحسن) بأن الأمر تم بوساطة فلسطينية ، حرصت القيادة الإيرانية على تكذيب ذلك رسميا . كذلك تورط مكتب المنظمة فى طهران فى الصراع بين انصار آية الله. (الخمينى) فقد حدثت أزمة اهتزت لها إيران ، وغادر على أثرها آية الله (طلقانى) مدينة طهران احتجاجا على إلقاء القبض على ولديه

(*) إيران من الداخل (فهمى هويدى) .

عند مغادرتهما لمكتب البعثة الفلسطينية فى طهران ، وتناقل الناس يومها القصة التى خرجت بسببها كل الطوائف والفصائل والهيئات الإيرانية إلى الشوارع تحمل صور آية الله (طلقانى) وتهتف باسمه ، وتقول القصة ان (ياسر عرفات) قد بعث بوثيقة إلى بعثته فى طهران ، تثبت ان الدكتور (إبراهيم يزدى) عميل للولايات المتحدة ، فى حين ان مكتب المنظمة كان موضوعا تحت الرقابة من جانب الدكتور (يزدى) نفسه ، الذى كان وقتها يشغل منصب نائب رئيس الوزراء لشئون الثورة ، ويشرف مع صديقه الحميم (مصطفى شمران) على انشاء جهاز جديد للبوليس السرى الإيرانى ، على انقاض جهاز (السافاك) القديم ، وانه يبدو أن الأجهزة الخاصة بالتصنت والتسمع سجلت اجتماع (هانى الحسن) بأبناء آية الله (طلقانى) ، فتربص لهم حرس الثورة عند خروجهم من بعثة منظمة التحرير الفلسطينية وألقوا القبض عليهما ، الأمر الذى شكل أزمة اهتزت لها طهران اهتزازاً عنيفاً .

وعلى هذا النحو مضت العلاقات الإيرانية - الفلسطينية تتعثر وتصطدم بالتناقضات السياسية والدينية بين الجانبين ، حتى انتهى الأمر بانسحاب (هانى الحسن) من إيران بلا عودة ، وكانت الخاتمة هي إغلاق المنظمة لمكتبها فى طهران .

إيران ما بعد الخمينى وحرب الخلافة

فجرت وفاة (آية الله الخمينى) ، العديد من القنابل الزمنية ، وحقول الألغام التى لم تنفجر فى حياته ، لسلطته الدينية العليا ، ولأنه الشخص الذى تجسدت فيه من خلال (ولاية الفقيه) السلطتان الزمنية والدينية ، حيث جمع بين المرجعية والقيادة ، ولكن ذلك لم يمنع الصراع على السلطة وعلى خلافته أن يبدأ قبل وفاته بوقت طويل ، بحيث حدد معالم القوى والتيارات المتصارعة ، بألوانها السياسية المختلفة ، وتحالفاتها الداخلية والخارجية ، على الرغم من أن أحدا من هؤلاء لم يكن يجرؤ في حياة الخمينى على أن يخرج على خط الإمام ، أو يتمرد على توجهاته وتوجيهاته ، وأن كل من حاول ذلك ، لقى حتفه ، أو لاذ بالفرار خارج إيران ، أو ران عليه الصمت ، وذلك (كالحسن بني صدر) رئيس الجمهورية السابق ، و(مسعود رجوى) زعيم جماعة (مجاهدى خلق) ، و(صادق قطب زاده) الذى أعدم بتهمة التآمر ، و(آية الله منتظرى) الذى أجبر على الاستقالة من منصبه ، كخليفة لآية الله الخمينى ، وغيرهم كثيرون يصعب حصرهم .

ولقد استطاعت بعض هذه القوى والتيارات أن تستثمر (آية الله الخمينى) ، أثناء حياته ، وتستصدر منه فتاوى وقرارات ، تخدم لونها السياسي وارتباطاتها الداخلية

والخارجية ، ومن أهم تلك الفتاوى والقرارات ، قرار وقف اطلاق النار مع (العراق) ، الذى لم يكن أحد فى حياة (الخمينى) ، أو بعد وفاته ، يجد الشجاعة في نفسه لاتخاذه ، كذلك كانت استقالة أو إقالة (آية الله منتظرى) ، التى جعلت (آية الله الخمينى) ، هو آخر من تتجسد فيه المرجعية والقيادة ، وأصبحت (ولاية الفقيه) رمزاً وليس واقعاً ، بعد أن أصبحت الرموز الدينية سواء تمثلت في المرشد العام للثورة ، آية الله (على خامئني) أم في مجلس الخبراء ، مجرد رموز فحسب ، بعد أن تساوى جميع الفرقاء من أصحاب المصلحة في الصراع على السلطة ، ولم يعد لتوجيهات أحد منهم إمكانية أن تلبس ثوب الفتوى ، التى تلزم الجميع بحكمها .

وإذا أردنا أن نوضح معالم الخريطة السياسية على الساحة الإيرانية ، داخليا وخارجياً ، لاتضحت لنا تلك المعالم على النحو الآتى :

يأتى على رأس هذه التيارات والقوى ، حجة الإسلام (هاشمي رفسنجانى) الذى يجمع بين يديه العديد من مصادر القوة والسلطة ، فهو حتى الآن رئيس لمجلس الشورى ، السلطة التشريعية في البلاد ، وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة ، وهو المرشح الوحيد الذى اقترع عليه الإيرانيون يوم ٢٨ يوليو ١٩٨٩ ، كرئيس للجمهورية ، وسيعطيه تعديل الدستور الذى تم الاقتراع عليه في نفس هذا اليوم ، سلطات رئيس الوزراء ، بالإضافة إلى أنه كواحد من كبار الاغنياء (والمليونيرات) العصاميين ، الذين كونوا أنفسهم قبل الثورة ، له تأثيره على رجال الاقتصاد والمال في إيران ، واهم من ذلك أنه يعتبر الورقة التى يراهن عليها الغرب بصفة عامة ، والولايات المتحدة بصفة خاصة ، والتى ارتكبت فضيحة (إيران جيت) لدعم التيار المعتدل بزعامة (رفسنجانى) ، الذى يؤيد النظام الليبرالى في المجال الاقتصادى وسياسة الانفتاح على الغرب ، لاسيما وأن (رفسنجانى) قد نجح في حياة (الخمينى) ، في أن يتصدى لمحاولات اليسار الدينى الذى حاول اتباعه تطبيق النموذج الاشتراكى ، وتأميم قطاع التجارة الخارجية ، وإصدار قوانين عمل منحازة إلى الطبقة العاملة ، وتمليك الأرض لمن يستولى عليها ، والمبانى لمن يسكنها ، حيث استفاد (رفسنجانى) من الاغلبية البرلمانية ، التى تتفق معه في ذلك ، كما لجأ إلى (المجلس الأعلى للدولة)

بوصفه أعلى سلطة قضائية فى البلاد ، واستصدر حكماً يبطل جميع عمليات الاستيلاء على الاراضى التى تمت خلال الثورة ، وإعادة الكثير من الممتلكات التى اغتصبت من أصحابها ، كما تصدى رفسنجانى لمحاولات قوى اليسار تنفيذ ما اسمته (بالموجة الثالثة من الثورة) ، والتى تعنى تدمير الطبقة المتوسطة ، التى يقول عنها على خامنئي أنها تمثل (حصان طرواده الامبريالى) .

كما حاول رفسنجانى في مجال السياسة الخارجية أن ينتزع المبادرة من خصومه السياسيين بالداخل ، وهم طبقة اليسار و(حزب توده) الشيوعي ، عندما قام بأول زيارة (للاتحاد السوفيتى) يقوم بها مسئول على هذا المستوى العالى ، منذ نجحت الثورة في عام ١٩٧٩ ، ليؤمن من خلال (الاتحاد السوفيتى) ، نفسه ضد هذا التيار اليسارى المتشدد ، الأمر الذى كان ناجحاً وله نتائج ايجابية ، فقد حصل رفسنجاني من (الاتحاد السوفيتى) على (وعد أو اقرار) ، بأن العلاقات الإيرانية السوفيتية ستشهد استقراراً حتى سنة ٢٠٠٠ ، بعد أن أبرم اتفاقيات بلغت قيمتها ستة مليارات من الدولارات ، كما حصل من (الاتحاد السوفيتى) على وعود بتقديم المعونات المادية والعسكرية لإيران ، وذلك لكى يؤكد (رفسنجانى) للسوفيت ، أنه حريص على انتهاج سياسة متوازنة بين الشرق والغرب ، كما حاول الشاه أن يفعل في آواخر أيامه .

على أن المستقبل أمام هاشمي رفسنجاني ليس بهذا القدر من التفاؤل والاشراق ، لأنه يواجه قوى شرسة وقوية الشكيمة ، ستجعل مهمته صعبة للغاية ، وعلى رأس هذه القوى مجموعة حجة الإسلام (على أكبر محتشمى) وزير الداخلية ، الذى يقيم تحالفاً مع قوى أخرى تحتل عدداً من مراكز السلطة المؤثرة ، (كمحسن رضائى) ، المسئول عن اللجان الثورية ، (ومحمد رى شهرى) ، مدير المخابرات ، (وسراج الدين موسوى) ، قائد الحرس الثورى ، (وآية الله مشكينى) ، رئيس مجلس الحكماء ، (وخوئينى) ، النائب العام للجمهورية ، (وفخر الدين حجازى) ، رئيس تحرير (اطلاعات) ، (وحسين موسوى) ، رئيس الحكومة ، الذي انضم اليهم أخيراً ، والذين اجتمعوا مع (أحمد الخمينى) عقب وفاة آية الله (الخمينى) ، لإعادة توزيع قواتهم على المؤسسات والمرافق الهامة كالمطار والاذاعة ، وهذه المجموعة تعارض

وقفْ اطلاق النار مع العراق ، وتحمل (هاشمي رفسنجاني) مسئولية انتزاع القرار من آية الله الخميني ، كما تنادى بإقامة علاقات قوية مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ، كما تعارض عودة الخبراء الإيرانيين ، ورجال الأعمال الذين هربوا خارج إيران ، وتهدد في حالة عودتهم بأنها ستطلق يد المحرومين والمستضعفين ليستولوا بالقوة على ما يريدون .

ويكمل آية الله (على خامنئي) هذه المجموعة ، بالتعاطف معهم ، إذ على الرغم من أنه كان بعيداً عن الصراع على السلطة ، إلا أنه كان على خلاف مع (رفسنجاني) ، حتى أنه قدم استقالته من منصبه ، كما قدمها عندما هربت شقيقته (بدريه) وأولادها الخمسة إلى (العراق) ، حيث أدلى زوجها (طهراني) ، بتصريحات ضد رجال الدين ونظام الحكم ، مما سبب له الحرج ، ويحظى آية الله (خامنئي) باحترام وتقدير مختلف المجموعات اليسارية ، وهو الوحيد بين قيادات النظام الذى لا يتعرض لاية انتقادات من جانب (حزب توده) ، في المنشورات التى يوزعها ، وقد رفض الذهاب إلى (الولايات المتحدة) للعلاج من آثار حادث الانفجار الذى تعرض له ، لأنه درج على مهاجمتها ، وطالب بدعم العلاقات مع السوفيت وقد حاول رفسنجاني في حملته على خامنئي ، أن يحمله مسئولية عزلة إيران الدولية والاقليمية وذلك بعد أن اصدرت وزارة الخارجية الإيرانية تقريراً محدود التوزيع ، عن علاقات إيران الخارجية يقول إنه ليس لإيران في العالم سوى صديقين ، هما (كوريا الشمالية) و(نيكارجوا) ، أما (سوريا) فهي غير موثوقة ، لأنها تريد تنصيب رئيس في (لبنان) يخدم مصالحها هي فقط ، كما ينتقد التقرير السياسة المتهورة التى عزلت الجمهورية الإسلامية ، وهي في حالة حرب تكون فيها في مسيس الحاجة إلى الأصدقاء ، ففي تسع سنوات قطعت الجمهورية الإسلامية علاقاتها مع عشرين دولة ، وتغاضت عن أحتلال أكثر من أربعين سفارة في طهران ، وكذلك عن اعتقال نحو مائة وخمسون دبلوماسياً ، بعضهم من دول صديقة لإيران ، مثل (ليبيا) و (سوريا) و (جنوب اليمن) و (باكستان) ، كما اغتيل تسعة دبلوماسيين .

ويتهم (رفسنجانى) آية الله (على خامنئى) بأنه أحد المسئولين عن تخويف دول

الخليج من إيران ، ودفعها بذلك إلى التحالف مع العراق ، وتمويل مجهوده الحربي ، فى حين أنه كان بالامكان ، لو كانت ا لسياسة الإيرانية حكيمة ، كسب دول الخليج أو على الأقل تحييدها فى الحرب لأنها فى الأصل ، كما يزعم التقرير ، كانت تخشى التوسع العراقى ، أكثر مما كانت تخشى التوسع الإيرانى ، كما يتهم (رفسنجانى) (خامئنى) ، بأنه شوه سمعة (الجمهورية الإسلامية) فى الخارج باحتجاز (الرهائن) وتدبير العمليات الارهابية ، كما يتهمه (رفسنجانى) بالتزمت فى غير محله كما حدث عندما رفض خامئنى المشاركة فى حفل عشاء أقامه مؤتمر الدول غير المنحازة فى (زمبابوى) ، بحجة أن امرأة وزيرة قد حضرت الحفل ، كل ذلك يجعل باب الخلاف بين (هاشمى رفسنجانى) و (على خامئنى) سيظل مفتوحاً .

ويحتل (أحمد الخمينى) مكانة على خريطة الصراع على السلطة ، فقد حاول استغلال اسم أبيه ، ونجح فى انتزاع تفويض منه يكون بموجبه الوحيد الذى يتحدث باسمه ويشرح أفكاره ، بالاضافة إلى أنه هو الذى يحمل وصاياه ، التى كان من بينها وصيته الأولى عام ١٩٨١ ، التى أعطى بها الخمينى لمجلس الخبراء سلطة الاحتفاظ بنبأ وفاته سراً ، وبجثمانه دون دفن ، حتى يتم لهم السيطرة على الموقف فى البلاد ، وكذلك وصيته الثانية التى أصدرها فى عام ١٩٨٣ ، ورجهها إلى مجلس الخبراء المكلف بأختيار خليفة له ، حيث وضع ثقته الكاملة فى آية الله منتظرى ، ثم وصيته الثالثة عام ١٩٨٥ ، التى أوصى فيها باعداد خطة طوارىء كاملة لمواجهة أية أخطار تهدد البلاد بعد وفاته ، وكان (أحمد الخمينى) يريد أن يكون رئيساً للجمهورية أو خليفة لوالده ، إلا أن (آية الله الخمينى) رفض أن يصبح ابنه رئيساً للجمهورية ، حتى لا تصبح ملكاً وراثياً عضوضا ، كما أنه رفض أن يكون خليفته لأن مستواه العلمى دون ذلك بكثير .

وفى سبيل وصول (أحمد الخمينى) إلى أهدافه ، تقلب فى تحالفاته بين المعتدلين والمتشددين ، فبالتعاون مع (رفسنجانى) ، تمكن من إقناع أبيه بعزل (منتظرى) من الخلافة ، وبالتعاون مع اليسار ، انتزع من (رفسنجانى) حرس الثورة ، الذى كان تحت إشرافه باعتباره جزءاً من الجيش ، واختار له أحد المتشددين ، وهو (الملا عبد الله

نورى) ، كما أخفى (أحمد الخميني) لبعض الوقت نبأ وفاة أبيه ، حيث اجتمع قبل أن يعلنه ، مع وزير الداخلية ومدير المخابرات وقائد اللجان الثورية ، وقائد الحرس الثورى ، وذلك من أجل تنظيم السيطرة على البلاد ، واعادة توزيع القوى فى المناطق الهامة ، ويعتمد أحمد الخمينى على (حرس الثورة) باعتباره قوة منظمة ومسلحة يبلغ تعدادها نحو ثلاثمائة ألف ، لهم قواعد ونظم عسكرية وايدلوجية تمنع اعضاءه من الانضمام إلى أى تنظيم آخر ، وهذا ليكون (أحمد الخمينى) قوة عسكرية موازنة لقوة الجيش ، الذى يسيطر عليه (هاشمى رفسنجانى) ، كما أن (أحمد الخمينى) يزمع المتاجرة باسم أبيه ، وذلك من خلال بناء أكبر ضريح تعلوه أكبر قبة عرفتها إيران ، ومطعمة بالذهب ، وتقوم قرية حولها لجذب اتباع الإمام ومريديه ، وتتكلف نحو سبعة مليارات من الدولارات .

أما آية الله (حسين منتظرى) فمازال له مكان على خريطة الصراع ، حيث كان أول من تحرك من رجال الدين ، بعد إعلان وفاة (الخمينى) حيث أجرى اتصالاً بأعوانه وطالب بسرعة عقد (مجلس الخبراء) ، لاختيار خليفة للخمينى أو مرشداً عاماً للثورة ، وكان السبب الرئيسى لاستقالة (منتظرى) انتقاده للفوضى وأعمال القمع والاعدامات الظالمة التى تشهدها البلاد ، حيث بعث فى يوليو عام ١٩٨٨ ، برسالة إلى آية الله (الخمينى) يقول له فيها :

" إن أمركم الأخير بإعدام المنافقين المسجونين فإن الشعب يتقبل إعدام من ألقى القبض عليهم مؤخراً إثر الأحداث التى قام بها (مجاهدو خلق) ، لأن ذلك لا يمثل ضرراً للنظام ، لكن يختلف الوضع عند إعدام من كانوا فى السجن قبل الأحداث .

ويمضى (منتظرى) فيقول فى رسالته للخمينى :

" إن هذا الأمر هو أساس الكراهية والانتقام ، وسيجعل عائلات المسجونين المؤمنين والثوريين يبتعدون عنا ، ومعظم المسجونين عدلوا عن أفكارهم السابقة ، ولكن المسئولين المتطرفين أصروا على إعدامهم ، وفى المرحلة الحالية ، ونحن نتعرض لهجمات صدام حسين ، وهجمات المنافقين يعتبرنا العالم ووسائل الإعلام ضحايا ،

وليس من مصلحة النظام أو مصلحتكم ، قلب هذا الاتجاه ، إن إعدام سجناء سبق الحكم عليهم بأحكام غير الاعدام ، وليست لهم جرائم جديدة ، بمثابة تحدى للأحكام ولحجية الحكم ، وهناك العديد من الأبرياء أعدموا بعد أوامركم الأخيرة ، والعنف والاعدام لم يثمرا ، بل أثارا ضدنا الإعلام ، وكان لمصلحة المنافقين وأعداء الثورة ، ومن المفيد ان نظهر التسامح لنكسب التأييد ، أما إذا كنتم مصرين على أوامركم الأخيرة فنطلب بأن تكون بالتصويت وبالإجماع بين القاضى والمدعى العام ومسئول المخابرات ، عند تنفيذ الإعدام ، وألا تعدم النساء خاصة أمهات الأطفال ، وإن اعدام آلاف الأشخاص فى الأيام الأخيرة سوف يكون له رد فعل ، وقد أصاب الحزب القضاة المؤمنين بصدمة بسبب أحكام الإعدام والحديث الشريف يقول « ادرءوا الحدود بالشبهات » والإمام إن يخطىء فى العفو ، خير له من أن يخطىء فى العقاب " .

ومن القوى السياسية التى تحتل مكانة على خريطة الصراع على السلطة فى إيران (مجلس حراس الدستور) الذى يتكون من اثنى عشر فقيها محافظاً ، معظمهم من كبار ملاك الأرض المعارضين بشدة لكل اصلاح اقتصادى أو تشريعى ، لذلك كان هذا المجلس فى صراع دائم مع المجلس الذى يسيطر عليه (الراديكاليون) ومع الحكومة التى يسيطر عليها (الليبراليون) ، وقد رفض المجلس لذلك قانون العمل بدعوى أنه مستوحى من الشيوعية ، وليس من الإسلام ، رغم أنه ينص على تشغيل الأطفال من سن الخامسة ، ويلغي الحد الأدنى للأجور ، تاركا ذلك لحرية المتعاقدين فى بلد يضم خمسة ملايين عاطلاً ، وهو القانون الذى احتج عليه المكتب الدولى للعمل باعتباره انتهاكا للقانون الأساسى لهذا المكتب ، وما زالت الجمهورية الإسلامية ، بعد رفض حراس الدستور لهذا القانون بدون قانون عمل .

كذلك رفض حراس الدستور قانون الاصلاح الزراعى ، الذى صادق عليه البرلمان منذ خمس سنوات باعتباره قانوناً (مضاداً للإسلام) ، وفي حياة (آية الله الخمينى) ، لجأت الحكومة إليه لمساعدتها على إزالة عقبة معارضة (مجلس حراس الدستور) ، التى حكمت على الدولة بالشلل ، وفعلاً أصدر الإمام فتوى تعطى

الحكومة الحق في تهديم مسجد ، أو الغاء بعض فرائض الإسلام كالحج والصلاة ، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك ، وقد كانت فتوى الإمام ضربة قاسية (لمجلس حراس الدستور) الذين دخلوا في صدام مباشر ، لكنه صامت ، مع الإمام نفسه ، كما دخلوا في حلف مع رجال الدين التقليديين ، الذين يمثلهم آية الله العظمى جولبايجانى) الذى تحمس في البداية للجمهورية الإسلامية ، لكنه لم يلبث أن ابتعد عنها ، ولاذ بالصمت ، ويقول عنه أنصاره في (قم) إنه الوحيد المؤهل لولاية الفقيه بعد غياب الخميني ، لتولى زمام القيادة الدينية لاصلاح ما افسدته السلطة القائمة الآن في إيران ، ومصالحة الإيرانيين على اختلاف نزعاتهم .

أما المهدى بازركان ، أول رئيس وزراء فى عهد الثورة ، ورئيس حزب (نهضة إيران) ، فله هو الآخر مكانه على خريطة الصراع على السلطة ، فهو أول من عارض من موقعه الرسمي ، تسلط رجال الدين على السلطة ، التى تعددت مراكزها ، حتى عجزت الحكومة عن القيام بمهمتها .

لذلك يتمتع (مهدى بازركان) بأحترام قطاعات عريضة من الشعب الإيرانى ، ويلتف حوله كثير من الليبراليين ، كما أنه يتمتع بعطف وتأييد تجار البازار ، الذى يعتبر بازركان عميدا لهم وهم الذين لعبوا دورا أساسيا لإنجاح الثورة وتمويل نشاطها ، وكثيرا ما أعلن (بازركان) أن خلافه مع الحكومة الإيرانية ورجال الدين يتلخص فى الديمقراطية والحريات ، بالاضافة إلى اختلافه معهم حول الحدود التى يجب أن يلتزمها الفقيه لممارسة ولايته .

وقد أعلن (بازركان) مراراً أنه يرغب فى ممارسة نشاطه السياسى عبر حزب (نهضة إيران) من خلال القنوات الشرعية كان قد أعلن استعداده أيضاً لدخول انتخابات معركة الرئاسة التى جرت فى ٢٨ يوليو (١٩٨٩) إذا رخص للحزب بالعمل ، وقد تكون فاعلية معارضة جماعة بازركان محدودة ، الا انه يمكن ن يكون لها دور فى الأيام القادمة .

كذلك هناك قوة عسكرية لم تأخذ حظها حتى الآن بدرجة كافية من اهتمام

المراقبين السياسيين والمحللين لوضع إيران ما بعد الخمينى ، تلك القوة العسكرية هى الجيش النظامى ، الذى ينضوى الآن تحت لواء حجة الإسلام (هاشمى رفسنجانى) الذى يضعه فى مقدمة أوراقه ، التى يستطيع بها حسم الموقف عند الضرورة .

ولقد كان الجيش منذ حكمت أسرة بهلوى إيران ، هو أداة القمع والردع الأساسية التى يعتمد عليها حاكم إيران ، فى تحقيق سلطته المركزية على البلاد ، وحماية حدودها من الطامعين فيها ، وعندما فرض على الجيش الحياد فى آواخر عهد الشاه ، بفضل الضغوط التى مارسها على قياداته العليا ، (الجنرال هويزر) نائب قائد حلف الأطلنطى فى أوربا ، انهارت حكومة بختيار ، وعمت الفوضى البلاد ، وطويت آخر صفحة فى حكم (الشاه) ، كما كان الجيش هو أداة الشاه لمساندة نظام حكمه .

كذلك كان الحال بالنسبة لحكومة الثورة ، فقد اضطرت لاستخدام الجيش النظامى ، لمواجهة تمرد الأكراد الإيرانيين ومحاولاتهم الانفصالية بعد الثورة ، عندما فشل حرس الثورة ، العديمو الخبرة ، فى استخدام الأسلحة التقليدية المعقدة ، كما استخدمته فى حربها مع العراق ، لما يقرب من ثمانى سنوات ، وهى الحرب التى حرص الجيش على أن يخوضها بشجاعة ، يمحو عن نفسه تهم العمالة والخيانة ، التى ألصقت به طوال حكم الشاه ، حتى حصل على شهادة بالبراءة ، واستعاد ثقته بنفسه ، بعد أن أعدم ثمانية آلاف من جنرالاته وقياداته العليا دون محاكمة ، وهرب العديد منهم إلى الخارج ، كالجنرال (قرباقى) والجنرال (مدنى) والجنرال (عويسى) ، كما أزدحمت السجون بأعداد منهم وعاش الناجون منهم بلا عقل يفكر ولا ظهر يحميهم .

وعندما اثبتت التطورات أنه لا بديل للجيش ، أعيد تكوينه وجمع شتاته وحاولوا رفع معنوياته ولعب (الحسن بنى صدر) ، عندما كان رئيساً للجمهورية وقائداً للجيش دوراً يحسب له ، ولقد كان للولايات المتحدة دور هام لعبته من وراء ستار لاستعادة الجيش الثقة فى نفسه حين خلقت الظروف التى ساعدت على ذلك ، (كمشكلة الأكراد) ، (والحرب العراقية الإيرانية) ذلك لأنها تعتبر الجيش فى دول العالم

الثالث ، هو القناة الطبيعية لاختراق نسيج النظام الوطنى ، من خلال عمليات التسليح والامداد بالخبراء ، ولأنه القوة المنظمة والمنضبطة القادرة على القيام بانقلاب وفرض العسكريين على السلطة ، كما حدث فى العديد من دول العالم الثالث ، حيث لا يملك الشارع إلا أن يستخدم كمجرد غطاء شعبى للانقلاب .

وبسبب ما تعرض له الجيش الإيرانى من إهانات وتصفيات جسدية ، ولأنه ما زال يحلم بالعصر الذهبى الذى عاشه فى كنف الشاه ، عندما كان منفرداً بين طبقات الشعب بالامتيازات والرفاهية ، لذلك حاول عدة مرات القيام بانقلابات ضد نظام الحكم ورجال الدين ، فبالاضافة إلى محاولاته قبل رحيل الشاه وفى عهد حكومة بختيار ، والتى كما قلنا ، صرفه عنها (الجنرال هويزر) ، قام بمحاولة فى عام ١٩٨٠ ، والتى قامت بها حركة تسمى (حركة نوجه) وهى المحاولة التى اكتشفت بمعرفة (مجاهدى خلق) (وحزب توده) الشيوعى ، وكانت تهدف إلى الاطاحة بنظام الحكم وضرب مقر (الخمينى) بالطائرات ، ثم إعادة (شهبور بختيار) للسلطة ، ويومها تمت تصفية نحو ٢٠٠ طياراً من القوات الجوية .

كما وقعت محاولة أخرى فى عام ١٩٨٢ ، صفى على أثرها نحو ١٦٠ من القيادات العسكرية ثم جاءت محاولة الانقلاب ، التى ساهم فيها (صادق قطب زاده) وزير الخارجية ، والتى تمت بمساعدة رئيس أركان الجيش والقوات الخاصة ، وحامت فيها الشبهات حول آية الله (كاظم شريعة مدارى) أحد أعلام الحوزة الدينية فى (قم) ، وعلى أثرها أعدم (صادق قطب زاده) ، وفرضت الاقامة الجبرية على (شريعة مدارى) فى مدينة (قم) ، ولم يسمح له بالسفر خارج البلاد للعلاج ، وبقى فى قم حتى لقى منيته ووافاه أجله .

كذلك وقعت محاولة أخيرة أعلن عنها (رفسنجانى) ، وأعدم فيها عدداً من الضباط ، بتهمة تعاونهم مع المخابرات السوفيتية ، ولهذا كان الجيش دائما محلاً للشكوك وسوء الظن من جانب (الخمينى) نفسه ، الذى كان يُعنى عناية خاصة بمراقبته والتأكد من سلوك ضباطه الكبار .

كل ذلك يحتم أن يكون دور القوات المسلحة النظامية فى إيران ، إحدى نقاط الرصد الهامة ، التى يمكن أن تكون فى المستقبل القريب أو البعيد نقطة الحسم ، سواء لحساب الجانب المعتدل من زعماء الجمهورية الإسلامية ، أم لأنهاء نظام حكم الأئمة .

كذلك فإن من المخاطر التى تنتظر الوضع السياسى فى إيران موضوع القوّميات ، من الأكراد والعرب والاذربيجانيين والتركمان والبلوتش ، للمطالبة بحقهم فى الحكم الذاتى ، وهى المطالبات التى اخذت جزءاً من وقت الحكومة المركزية فى طهران دون جدوى ، ووقعت احداث واشتباكات مسلحة ، سواء فى (كردستان) أو (خوزستان) ، ذلك أن عودة الأمور إلى مجراها الطبيعى ، وصراع القوى السياسية على السلطة ، قد يعطى هذه القوميات الفرصة الذهبية لتحدى النظام ، وقد تستعين بعض هذه الأقليات بالقوى الخارجية ، من القوى المحيطة بإيران للحصول على الدعم والمساعدات (على النحو الذى فصلناه من قبل) .

ومن أهم القوى المعارضة التى تحتل مكانها على الخريطة السياسية فى الصراع على السلطة فى إيران ، منظمة (مجاهدى خلق) التى يتزعمها (مسعود رجوى) ، الذى هرب إلى باريس فى طائرة واحدة مع (الحسن بنى صدر) ، واستطاع من موقعه أن يواجه النظام بالعديد من عمليات المقاومة ، حتى نجح فى فترات متفاوتة فى الاستيلاء على مدن لعدة أيام ، والاستيلاء على معدات ضخمة من القوات النظامية .

ولقد حاول (مسعود رجوى) أثناء وجوده فى (باريس) تجميع قوى المعارضة ضد (الخمينى) ، ورغم اعتراض بعض الشخصيات والفصائل ، (كالحسن بنى صدر) ، (والجنرال أحمد مدنى) قائد البحرية الإيرانية ، الا أن (مسعود رجوى) ، استطاع تشكيل (المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية) ، الذى يضم عدداً من أساتذة الجامعات والمعاهد ، وبعض المنظمات الأخرى ، (كالجبهة الوطنية الديمقراطية لإيران) ، و (جمعية الدفاع عن ديمقراطية إيران واستقلالها) ، و (التجمع التوحيدى للمهندسين) و (رابطة تجار السوق) ، مع عدد من الشخصيات ورجال الأعمال

والكتاب ، وقد قام المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية بتأسيس (جيش التحرير الوطنى الإيرانى) إلا أن لجوء (مسعود رجوى) إلى (العراق) بعد رحيله من (باريس) ، بعد صفقة بين (باريس) و (طهران) ، أثر على وضع (المجلس الوطنى) خاصة فى ظل الحرب بين العراق وإيران ، حيث اتهمته حكومة إيران بالخيانة ، ومع ذلك يخشى بأس هذه القوة ، لأن وجود كوادرهم فى بغداد فى معسكرات للتدريب ، أتاح لهم فرصة ذهبية للاقتراب من إيران لتحقيق هدف أسقاط النظام .

ومن خلال ثلاث عمليات ، نجح (جيش التحرير الوطنى الإيرانى) فى اختراق الحدود بين العراق وإيران ، وكان بعض هذه العمليات ضخماً وكبيراً ، لكن الأمر يتوقف على مستقبل العلاقات بين إيران والعراق ، فإذا صفيت الأوضاع بينهم ، بعد أن يتولى (رفسنجانى) مهامه كرئيس للجمهورية ، فإن العراق قد لا تصبح المكان المناسب ، اللهم إلا إذا تجددت الاشتباكات بين البلدين ، الأمر الذى يعطى (مسعود رجوى) و (المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية) و (جيش التحرير الوطنى الإيرانى) ، أرضاً ينطلقون منها ودعماً يحصلون عليه .

كذلك من القوى السياسية التى يجب أن تكون موضعاً للرصد والتقييم والمتابعة ، هى المعارضة الملكية الدستورية فى الخارج ، والتى يتزعمها (على أمينى) رئيس وزراء إيران الأسبق ، وأحد أعضاء أسرة (قاجار) التى وضع رضا شاه حداً لحكمها ، ويتمتع (على أمينى) داخل إيران وخارجها باحترام كبير ، لأنه عارض الشاه واختلف معه ، عندما فُرض على الشاه كرئيس للوزراء فى عام ١٩٦٣ ، لتحقيق بعض الاصلاحات الاجتماعية ، التى عرفت باسم الثورة البيضاء ، وذلك لأنه أحد أصدقاء أمريكا الموثوق بهم ، لشخصيته القوية وقدرته على التصدى للفساد .

وأهمية (على أمينى) تنبع من أنه لا يطرح نفسه كبديل للخمينى ، لأنه كما يقول عن نفسه *" إننى لا اعطى أهمية للأمور الشخصية ، لأن الدولة فى نظرى هى الأساس ، وأنا على أى حال فى السن المتقدمة التى وصلت إليها ، لم يعد من اللائق*

بى التطلع إلى طموح سياسى شخصى ، وكل ما أريده هو المساهمة فى عودة الهدوء والحرية إلى إيران ، واعتقد أن ابن الشاه يمكن ان يصبح رمزاً لوحدة الشعب ، لذا أحاول مساعدته على العودة إلى السلطة" .

ولقد غادر (على أمينى) إيران عند انفجار الثورة وأقام فى (باريس) ، حيث عمل على تنظيم المعارضة الملكية وجمع شملها ، واستطاع أن يجمع (٤١) واحداً وأربعين تنظيما وجماعة ، عقد لهم عام ٨٤ فى ألمانيا الغربية ، أول مؤتمر لتدارس الوضع وتعميق التنسيق بينهم .

ويرى (على أمينى) أن الشعب الإيرانى لم يثر ضد نظام الحكم الملكى ، بل ثار ضد شخص الشاه الذى تخطى دوره كثيراً ، وأن الشعب الإيرانى يريد الملكية الدستورية ، التى يكون فيها الملك رمزاً لوحدة الشعب ، وضمانة معنوية للدولة ، كما هو الحال فى بريطانيا مثلاً ، لكن بشرط ان يلتزم الملك حدوده ، وأن يترك المؤسسات والسلطات المنتخبة بواسطة الشعب تمارس صلاحياتها ، لأنه من الضرورى الإبقاء على (رمز) لتفادئ الانهيار ، والانحطاط العام ، ويقول (على أمينى) إننا نريد مجتمعا تكون فيه الحريات مصانة ، ومنها حق التعددية السياسية والفكرية . ويضيف (على أمينى) إلى ذلك قوله :

« غير أن الوصول إلى هذا الوضع وتكريسه ، لا يمكن أن يتم بشكل جيد ، إلا إذا احترمت التقاليد ، فالرموز السياسية فى التاريخ مهمة ولا يجب الغاؤها ، كما يعتقد (على أمينى) أن الأمير (رضا) ابن الشاه ، رجل حكيم لم تكن لديه أية علاقات بممارسات والده ، وأنه لم يخطىء قط ، لأنه لم يتدخل فى شىء ، بينما أخطأ العديد من أفراد عائلته ، ولكنه هو لم يقم بأى عمل يشين فى حياته ، وليس من العدل أن نحكم عليه إنطلاقاً من ممارسات والده ، ويضيف (على أمينى) قوله إننى أعتقد أنه إذا أحاط نفسه بمسئولين خبراء نظيفى اليد ، فإنه يستطيع النهوض بإيران من جديد ، وهو يضع نفسه تحت تصرف الشعب ، والشعب هو الذى سيناديه فى المستقبل » .

كما يرى (على أمينى) أن أسقاط نظام (الخمينى) وإعادة النظام الملكى ، لا يجب أن يتم بانقلاب عسكرى ، بل بإرادة شعبية يحميها الجيش ، بدلاً من قمعها ، لأن دور الجيش هو مساعدة الشعب على ما بريده ، بدلا من مواجهته ، لأن ٩٠٪ من الشعب الإيرانى ضد النظام الحالى ، وان الملكية هى النظام الوحيد الذى يعرفه الإيرانيون كبديل للوضع الراهن ، كما يرفض (على أمينى) التنسيق مع منظمة (مجاهدى خلق) ، التى يتزعمها (مسعود رجوى) ، لأنه يرى أنها أسوأ من (الخمينى) ، ويرى أنهم (ماركسيون) ، وفى الوقت نفسه يدعون إلى الإسلام ، ويعتبر أنهم بذلك يكذبون ويمارسون سياسة وصولية ، كما يرى (على أمينى) أن الإسلام لا يميز بين الدين والدنيا ، وأنه على رجال الدين ان يراقبوا ما إذا كانت ممارسات الحكومة والقوانيين التى تقرها تتناقض مع جوهر الإسلام أم لا ، وذلك من منطلق أن دور رجال الدين فى إيران ، كما فى أى مجتمع آخر ، هو توجيه الشعب دينيا ومعنويا ، لأن التدخل فى شئون السياسة ، والسياسة معظمها تنازلات لا اخلاقية وممارسات غير نظيفة ، يفقد رجال الدين هيبتهم ، ويضعف تأثيرهم على الناس . ولكن يجب ان يتمتعوا بكل حقوق المواطنة ، بما فيها حق دخول البرلمان وأما الحكومة فليست مجالهم .

ورأى (على أمينى) فى العلافات العربية الإيرانية ، أنه يريد بناء علاقات خاصة واستثنائية مع العالم العربى ، لا سيما الدول المجاورة لإيران ، إذ يقول إن إيران والعرب تجمعهم مصالح مشتركة وثقافة واحدة ودين واحد ، ويقول يا حبذا لو تقوم إلى جانب الجامعة العربية ، جامعة إسلامية ، تضم العرب وإيران والدول الإسلامية ، بحيث لا ترتكز علاقات إيران والعرب على ما يفرق وهو سطحى ، بل على ما يجمع وهو جوهرى .

أما الأمير (رضا) نفسه ، الذى يبلغ من العمر الآن تسعة وعشرون عاما ، ويتخذ من قصره فى (المغرب) قاعدة له فهو ينادى بعودة الملكية الدستورية ، إلى إيران . ويستشهد بتجربة (الملك خوان كارلوس) فى (أسبانيا) كمثال ناجح على الملكية الدستورية الديمقراطية .

ويقول الأمير (رضا) ان السنوات التي قضاها في الغرب علمته أشياء كثيرة ، ما كان سيعرفها لو قضى حياته في إيران متقوقعا في برج عاجي معزول عن الناس ، وأنه أصبح ينظر إلى الحياة من زوايا مختلفة ، وصارت عنده خبرة في مخاطبة الإيرانيين والاتصال بهم ، ويعترف الأمير (رضا) أن أباه ارتكب بعض الأخطاء ولكنه يتساءل من الذي لا يرتكب الأخطاء ؟

ونظام الحكم الذي يفكر فيه الأمير (رضا) ابن الشاه لإيران ، يضع في اعتباره عاملين يحكمان المجتمع الإيراني ، العامل الأول الملكية ، والعامل الثاني رجال الدين ، الا انه يعتبر ان تدخل الدين في السياسة شيء آخر ، وان البرلمان هو الذي يجب أن يقرر صلة الدين بالسياسة أو انفصاله عنها .

ويعلن ابن الشاه أنه لو عاد إلى إيران سيأمر بحل جهاز البوليس السري (السافاك) سابقا (السافاما) حاليا كما أنه سوف يلغي عقوبة الاعدام ، ويعتبر الامير (رضا) أن النظام الملكي الدستوري الأسباني ، هو أقرب نظام يصلح لإيران ، لأن الدستور يضمن القوانين ، والبرلمان يتولى حل مشاكل الشعب بالانتخاب ، ولا يهم من يكون في البرلمان ، أحرار أو يمينيون أو اشتراكيون أو شيوعيون ، لكنه يؤكد أنه لا الشيوعية ولا النظام الديني يصلحان لإيران ، كما يعترف ان الدستور ربما لم يحترم كما يجب ، وأن الأمور خرجت عن نطاقها ، ولكنه واثق ان دستور ١٩٠٦ سيقدم للشعب الإيراني ما يريده ، وأن الأمير (رضا) على اتصال بالمعارضة الإيرانية في الداخل والخارج ، وأن الكثير من رجال الدين يعارضون الخميني ونظامه ، كما يعد الأمير (رضا) الشعب الإيراني بأنه لن يفكر في الانتقام مما فعله الخميني .

واستكمالاً لشكل الخريطة السياسية للصراع على السلطة في إيران، نذكر (شهبور بختيار) ، أخر رئيس للوزراء في عهد الشاه ، الذي يتزعم جانبا من المعارضة الإيرانية في الخارج ، والذي يقول انه عل اتصال بالجيش وسيعود إلى إيران في الوقت المناسب ، وكانت الحكومة الإيرانية قد وصفت محاولة الانقلاب التي

قام بها بعض ضباط الجيش عام ١٩٨١ ، بأنها كانت لقلب نظام الحكم واعادة شهبور بختيار إلى السلطة .

وبالنسبة لاراء وأفكار (شهبور بختيار) فقد سبق أن أوضحناها فى موضعها من هذا الكتاب . كذلك الحال بالنسبة (لحسن نزيه) ، رئيس شركة البترول الإيرانية فى حكومة مهدى بازركان ، ونقيب المحامين الإيرانيين ، والذى دخل مع رجال الدين (وآية الله الخمينى) فى جدل عميق ومعركة شرسة ، وقد تحدثنا عنه وعن ارائه أيضا فى موضعه من هذا الكتاب .

يتضح من تفاصيل وتجاعيد وظلال الخريطة السياسية للصراع على السلطة فى إيران ، ان تيارات وقوى عديدة مختلفة الألوان متفاوتة الامكانيات ، تلعب على التناقضات الداخلية والخارجية للوصول إلى السلطة ، سواء كانت هذه القوى قوى سياسية أم عسكرية ، داخلية أم خارجية .

ومما لا شك فيه أن لدى كل من هذه القوى أوراقها التى تلعب بها ، سواء لاثبات أحقيتها للسلطة أو لإعاقة وصول خصومها إليها على حسابها ، خاصة وان آية الله (الخمينى) ، قد انتقل إلى جوار ربه تاركا الكثير والكثير جدا من المشاكل المعلقة وعلامات الاستفهام المرسومة على كثير من القضايا الداخلية والخارجية ، التى يمكن الاشارة إلى بعضها كنموذج للمهمة الصعبة التى تواجه أى حاكم لايران بعد الخمينى ، لا يجمع فى يده بين المرجعية والقيادة ، كما فعل الخمينى ، ومن أمثلة هذه المشاكل ما يلى :

عدم نجاح نظام الجمهورية الإسلامية حتى الآن فى تحديد نمط لنظام اقتصادى ، سواء أكان حرا وليبراليا ، أم كان موجها اشتراكيا ، الأمر الذى يعدم هوية النظام ، ويفتح الباب للصراع بين المتشددين والمعتدلين ويبرز التناقض بين مصالح الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة ، حيث أن الفوضى التى عمت إيران خلال العشر سنوات السابقة ، من التصفيات وتعدد مراكز السلطة ، وتصدير الثورة واختطاف الرهائن واحتجازهم والعزلة الخارجية التى عاشتها البلاد ، ثم الحرب العراقية الإيرانية كل ذلك بدد الجهود وفرض حالة الطوارىء وخلق فترة حكم استثنائية

جعلت الجمهورية الإسلامية فى أشد الحاجة إلى من يقبل التعاون معها حتى إسرائيل .

كذلك فإن نظام الحكم فى إيران يواجه حالة من التدهور فى دواليب الانتاج والخدمات فى الدولة ، بعد هروب وفرار نحو ستة ملايين إيرانى كانوا يمثلون الخبراء والتكنوقراط والمثقفين ، وغيرهم من القيادات التى أسست بينية الهياكل الإيرانية وعايشتها ، حتى تركوا فراغا لم يستطع رجال الدين أن يشغلوه ، مما جعل أصحاب التيار المعتدل والعقلانى يطالب بإصدار عفو يشجع هؤلاء على العودة لملء الفراغ وتشغيل الدواليب ، إلا أن المتشددين يعارضون ذلك ، ويهددون باطلاق يد المستضعفين والمحرومين للاستيلاء بالقوة على ما يريدون إذا سمح لهؤلاء بالعودة واستعادة مواقعهم فى هياكل الدولة .

كذلك ترك آية الله (الخمينى) نظام الحكم فى إيران وقد فشل خلال سنوات قضاها فى السلطة فى أن يحدد لإيران هوية سياسية فى العلاقات الخارجية ، وهل نظامه نظام موالى للشرق أم للغرب ، أم يأخذ بالحياد بين الجانبين ، ولقد تضاربت الأقوال حول وصايا آية الله الخمينى بهذا الصدد ، فبعضهم يقول أن الخمينى اعتبر كلا من (الولايات المتحدة) و (الاتحاد السوفيتى) شيطانين خبيثين يجب أن يكون الإيرانيون منهما على حذر ، فى حين أن حجة الإسلام (هاشمى رفسنجانى) ، أعلن أن (آية الله الخمينى) أوصى قبل وفاته بتقوية العلاقات مع (الاتحاد السوفيتى) وهو الأساس الذى اعتمد عليه فى قيامه ، كأول إيرانى على هذا المستوى العالى ، بزيارة ناجحة إلى (الاتحاد السوفيتى) قال إنها حققت الاستقرار فى علاقات البلدين حتى سنة ألفين ، ووقع خلالها رفسنجانى اتفاقيات بلغت قيمتها ستة مليارات من الدولارات .

وهى الزيارة التى أثارت شكوك وقلق الولايات المتحدة حتى أعلنت مصادرها الرسمية المأذونة شكوكها فى نوايا الاتحاد السوفيتى ، ووصفها لنظام الحكم فى إيران بالارهاب وعدم الاستقرار ، الأمر الذى قد يدفع (الولايات المتحدة) إلى استخدام بعض الأوراق وتحريك بعض السواكن التى نجحت دائماً فى استخدامها للضغط على نظام الحكم أو تغييره كلية ، كالجيش والمعارضة الإيرانية فى الداخل والخارج ،

وقد يكون حرص أجهزة إعلامها على ابراز الأمير (رضا) ولى عهد إيران واتاحة الفرصة له للتعبير عن أرائه وشرح أفكاره للشعب الإيرانى ، إحدى وسائل الضغط التى ستستخدمها بمهارة ، ومن يدرى لعله يكون أخر الدواء الكى ، ألا وهو تغيير النظام الإيرانى مرة أخرى اذا رأت أنه قد انقضى الغرض منه ولم يحقق كل ما كان معولاً عليه من أهداف ، إذ لم يقدم النموذج لدولة تنسى الرأى العام الإيرانى عهد الشاه ، ولا هو استطاع أن يخرج من عزلته الدولية أو يؤثر على موازين القوى من حوله ، بل على العكس نجح الاتحاد السوفيتى بعد زيارة (رفسنجانى) فى تأمين نفسه ضد مخاطر الصحوة الإسلامية فى إيران ، سواء على الجمهوريات الإسلامية الروسية أم على الوضع فى أفغانستان ، كما أن الصراع على السلطة فى إيران وتشهير القيادات الدينية العظمى بالفوضى والارهاب والتجاوزات ، لم يوفر مادة دعائية مناسبة تستفيد منها الجماعات الإسلامية فى الدول المحيطة بإيران ، التى كانت تأمل من خلال تصدير الثورة إليها أن تغير الأنظمة وتحدث فيها الانقلابات وتخضعها لنفوذها السياسى والدينى .

كذلك ترك (الخمينى) بمواقفه المتشددة وبموافقته على وقف اطلاق النار مع العراق والذى وصفه بأنه أكثر مرارة فى نفسه من السم الزعاف ، جعل تسوية موقف إيران من الحرب العراقية - الإيرانية محفوفاً بالمصاعب ، ومخاطر اشعال حرب مرة أخرى بين الجانبين ، فمازال الخلاف على شط العرب قائما ، ومازالت إيران تصر على تحديد البادىء بالعدوان ، الأمر الذى يترتب عليه تحمل هذا الطرف لتعويض ما خربته الحرب ، وقد تتخذ هذه المشاكل المعلقة بين إيران والعراق ذريعة من قبل المتصارعين على السلطة ، لإشعال نيران الحرب من جديد ، لأنهم قد يرون فى ذلك مهما بلغ ضرره وتضاعفت خسائره ، أهون عليهم من مواجهة المصاعب الداخلية ، التى قد تغرى القوميات بتجديد مطالبها ، والنزوع إلى تفتيت وحدة إيران ثم خوفهم الشديد من أن تعاود الجيش الإيرانى عزيمته أمام الفوضى والصراع على السلطة وتحرك القوميات ، واحتمال الزج به فى الحرب من جديد ، أن يقوم بانقلاب عسكرى يعيد الأمور إلى نصابها ، ويضع كل تيار فى حجمه الطبيعى .

هذه نظرة عامة على أهم المعطيات التى قد تترك ظلالها على إيران ما بعد (الخمينى) وتحدد نوع الحكم الذى ستكون له الغلبة فى المستقبل .

ملحق الوثائق .. والصور

طبقه بندی حفاظتی

گزارش خبر

موضوع: خرید یک دستگاه رتاتیو از سرمایه داران اسرائیل وسیله داریوش همایون

داریوش همایون یکی از گردانندگان روزنامه آیندگان در سفری که در ایام جنگهای شش روزه اسرائیل و اعراب به اسرائیل رفته بود موضوع خرید یک رتاتیو از سرمایه داران اسرائیل را عنوان کرده و وزارت خارجه اسرائیل پس از مشورت با نماینده آژانس اسرائیل در ایران و با کمک (عذری) نماینده اسرائیل در تهران که از دوستان داریوش همایون میباشد سرانجام موافقت کرده که دولت اسرائیل یا سازمان صهیونیزم پرداخت اقساط فروش رتاتیو را عهده دار شده و با پرداخت قسمتی از مخارج رتاتیو آنرا به داریوش همایون بفروشند.

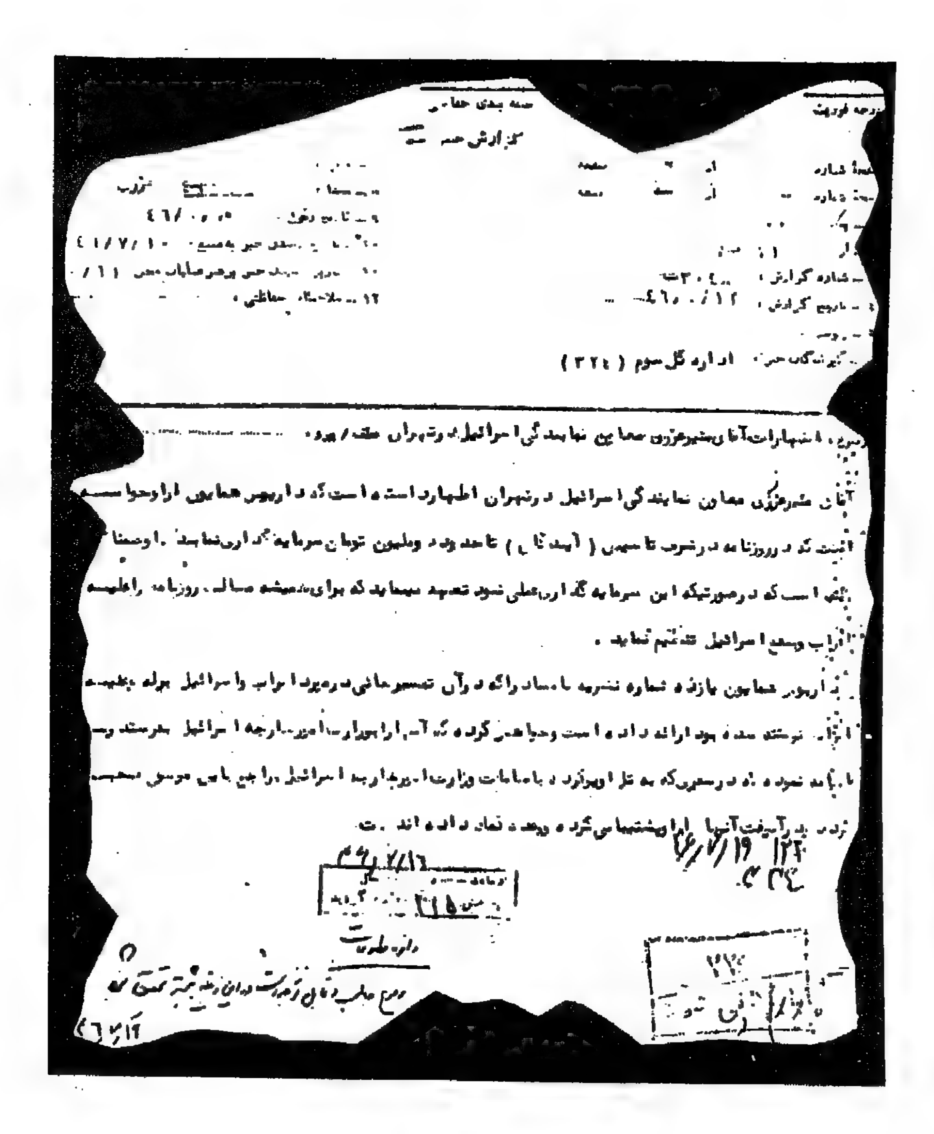
در مقابل این مساعدت مالی که دولت اسرائیل وزارت امور خارجه کشور به داریوش همایون گوشزد و متعهد شده است که حمله به اعراب را در روزنامه مذکور عنوان نموده و از اسرائیل حمایت بنماید.

در هفته گذشته موافقت کامل وزارت خارجه و پشتیبانی از همایون بوسیله عذری به او ابلاغ گردید.

نظریه: در محافل مطبوعاتی شایعاتی در زمینه خریداری دستگاه رتاتیو جهت روزنامه آیندگان از اسرائیل پخش گردیده است.

طبقه بندی حفاظتی

الوثيقة السرية التى تكشف عن وجود « داريوش همايون » أيام حرب يونيو ١٩٦٧ فى إسرائيل والمحادثات التى جرت بينه وبين المسئولين فى وزارة الخارجية الإسرائيلية حول شراء إسرائيل مطبعة لصحيفة « ايندكان » الإيرانية .



گزارش خبر

شماره گزارش : ۳۰۴
تاریخ گزارش : ۱۲ / ۱۰ / ۴۶

اداره کل سوم (۳۲۴)

موضوع : اظهارات آقای [illegible] عزری معاون نمایندگی اسرائیل در تهران [illegible]

آقای [illegible] عزری معاون نمایندگی اسرائیل در تهران اظهار داشته است که داریوش همایون از او خواسته است که در روزنامه در شرف تاسیس (آیندگان) تا حدود ۲۰ میلیون تومان سرمایه گذاری نماید . او ضمنا گفته است که در صورتیکه این سرمایه گذاری عملی شود تعهد مینماید که برای همیشه مسائل روزنامه را علیه اعراب و بنفع اسرائیل تنظیم نماید .

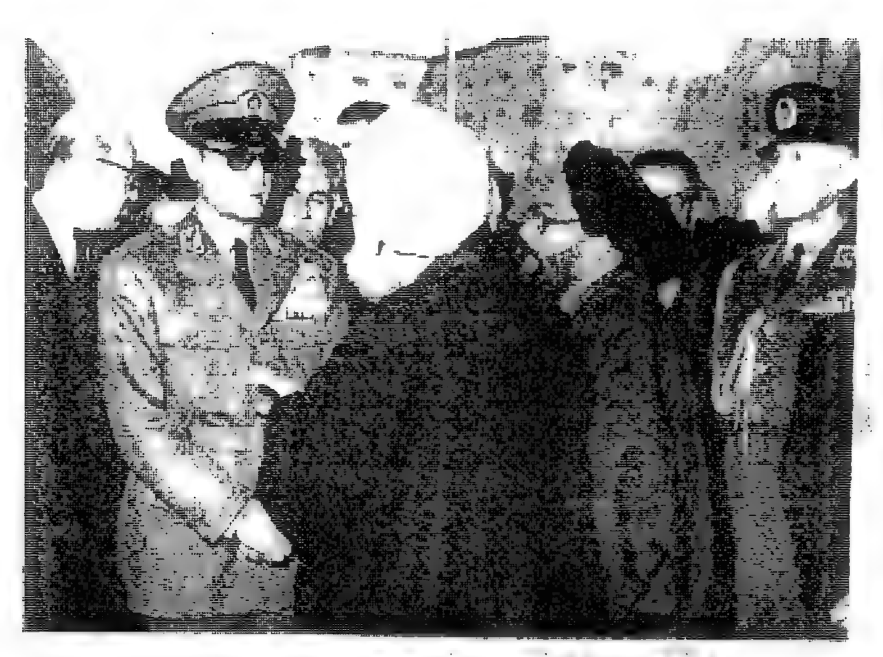
داریوش همایون یازده شماره نشریه [illegible] را که در آن تفسیرهائی در مورد اعراب و اسرائیل [illegible] نوشته شده بود ارائه داده است [illegible] کرده [illegible] اسرائیل [illegible] در [illegible] وزارت امور خارجه اسرائیل [illegible]

[illegible] آنها را [illegible] وعده [illegible] داده اند .

وثيقة أخرى تكشف أن « مائير عزرى » معاون السفير الإسرائيلى فى طهران دفع لـ « داريوش همايون » أحد مؤسسى صحيفة « ايندكان » مبلغ ۲۰ مليون ريال إيرانى نظير دفاعه عن إسرائيل وشن الحملات العدائية ضد الدول العربية .



الشاه وهو يلقى خطابه فى حفل تتويجه وجلوسه على العرش فى قصر « جولستان » فى أكتوبر عام ١٩٦٧ . وقد ظهرت فى الصورة الامبراطورة فرح وولى عهده الأمير رضا



الشاه يحيط به رجال الدين فى مدينة (قم) بعد اشتراكه فى تشيع جنازة آية الله برجروى رئيس الحوزة العلمية لرجال الدين .



الشاه يحمى عينيه من الغاز المسيل للدموع الذى أطلقته قوات الأمن الأمريكية على المتظاهرين أمام البيت الأبيض من معارضى ومؤيدى الشاه عند زيارته لواشنطن عام ١٩٧٧ .



أحد كبار قادة الجيش الإيرانى يقبل يد الشاه فى مطار (مهرأباد)
قبيل مغادرته إيران لآخر مرة

آية الله الخميني ويرى خلفه هاشمي رفسنجاني الرئيس الجديد لإيران .



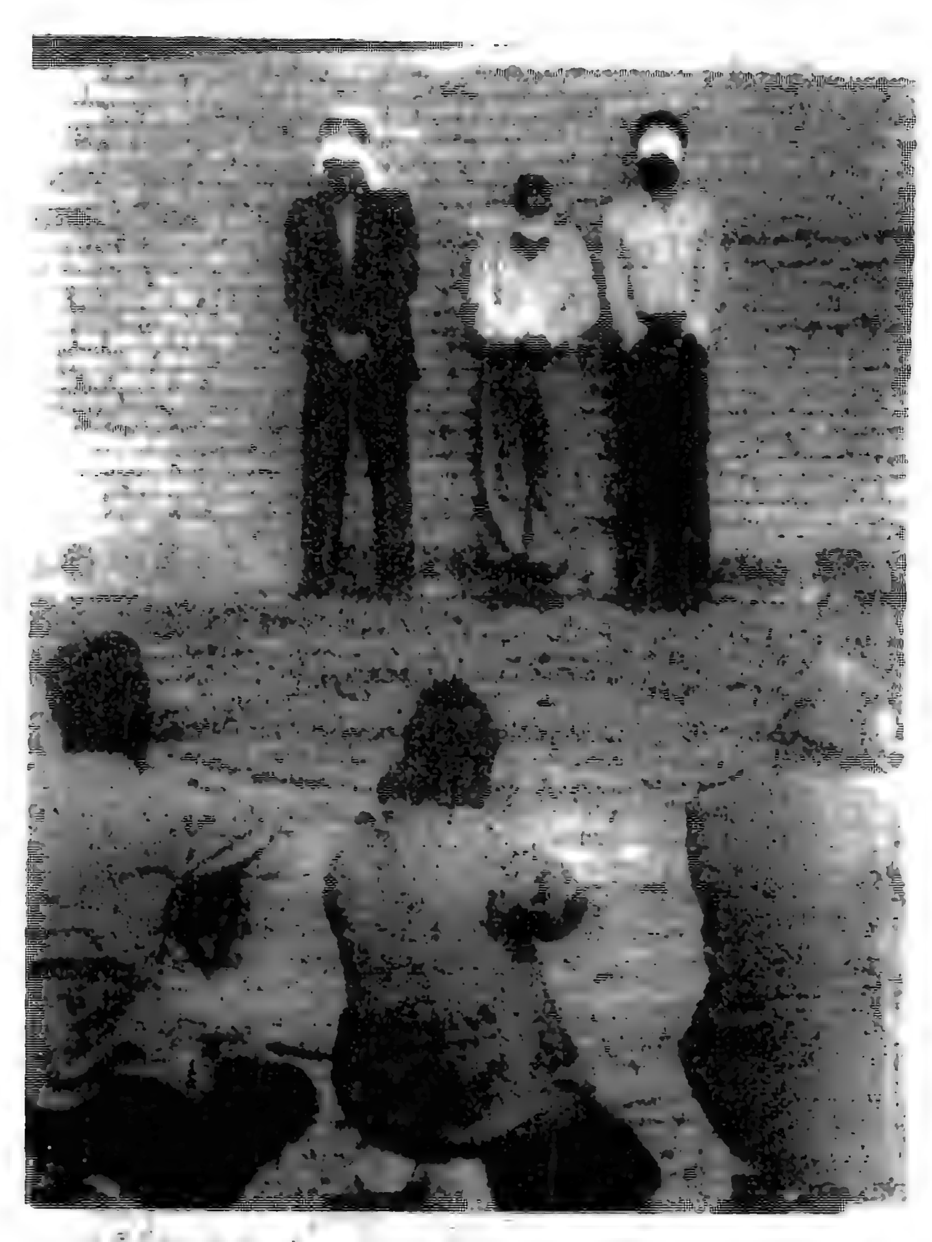
جلسة جمعت الخميني مع أبو الوليد وأبو جهاد .



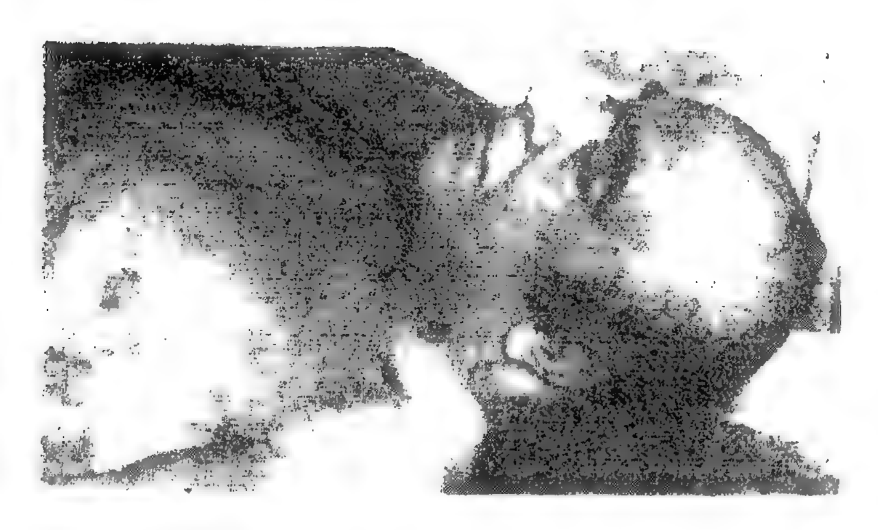
عشرات الآلاف من المتظاهرين الإيرانيين تجمعوا أمام جامعة طهران فى مسيرة إلى منزل مهدى بازرجان رئيس الوزراء احتجاجا على اغلاق عدة صحف تقدمية إيرانية .



واحدة من مقاتلى المسلمين المسلحين فى إيران تحمل رشاشاً وهى تشرف على المظاهرة الضخمة التى ضمت نصف مليون شخص فى ذكرى بداية الثورة الإيرانية عام ١٩٦٣ .



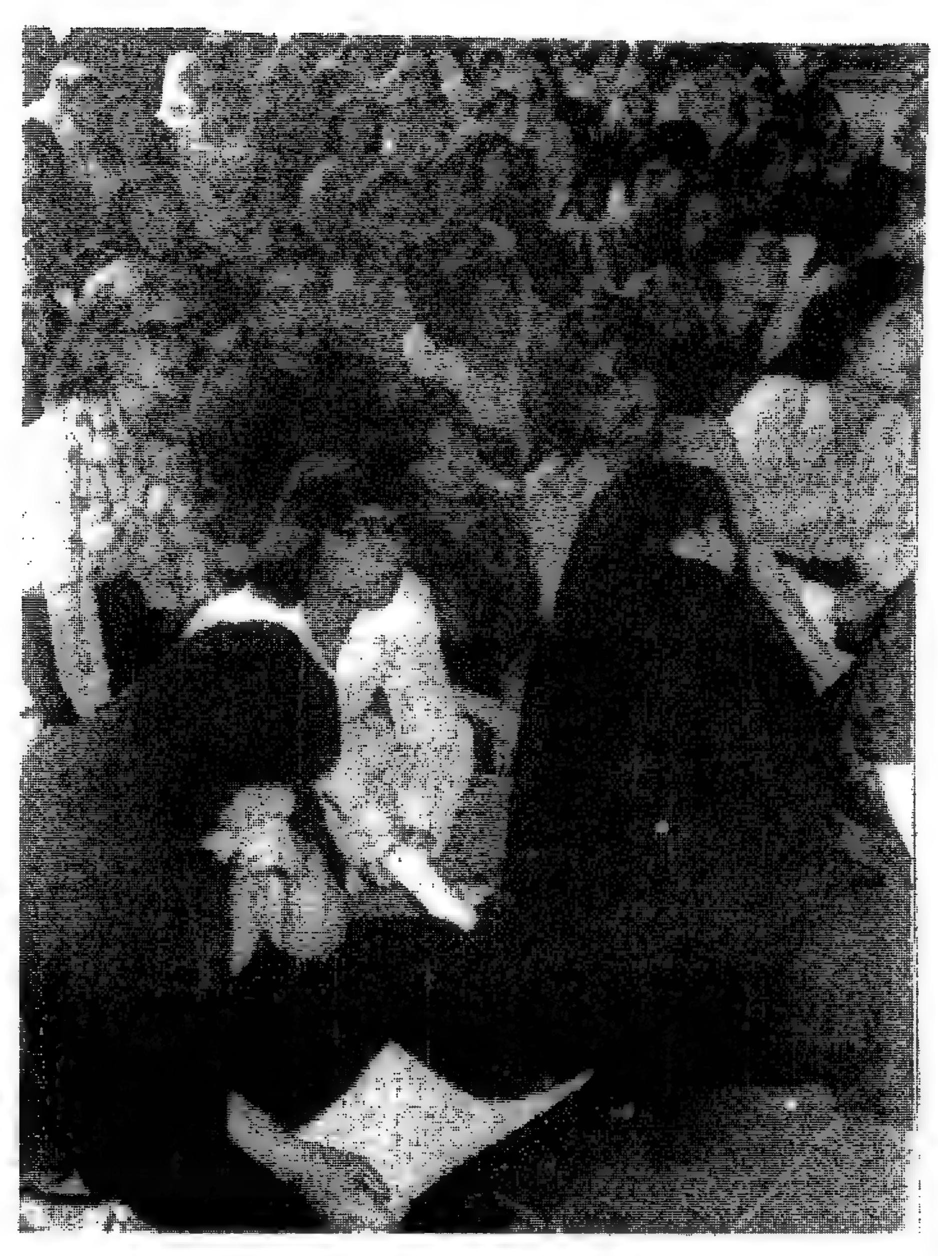
اثنان من أعضاء البوليس السرى الإيرانى (السافاك) وأحد رجال الدين الإسلامى الذى أعدم بتهمة التعاون معهما أثناء تنفيذ حكم الاعدام رميا بالرصاص .



جثة أمير عباس هويدا رئيس وزراء إيران الأسبق بعد أن نفذ فيه حكم الاعدام بأمر الخميني .



رئيس البوليس السابق ومساعده فى آخر لحظات حياتهما قبل إعدامهما بأمر المحاكم الإسلامية فى إيران .



السيدات فى إيران ذهبن إلى وزارة العدل ليعترضن على بعض النصوص فى القانون الخاص بعلاقة الرجل بالمرأة .



الدكتور إبراهيم يزدى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية .



نواب صفوى



آية الله الطلقانى

مظاهرة النساء ضد قرارات آية الله الخميني .



ياسر عرفات وهمسة فى أذن الخمينى .



عضو من جماعة مقاتلى الشعب الإيرانى الشيوعية يرفع يديه رداً على تحية الجماهير أثناء القاء خطابه ويشاهد المنجل والمطرقة والنجمة الحمراء شعار الحركات الشيوعية فى الاجتماع .

المراجع

١ – إيران الماضي والحاضر – دونالد ن . ويلبير Wilber .

٢ – إيران مستودع البارود – أدوار سابليه – ترجمة عز الدين محمود السراج .

٣ – مقدمات الثورة فى إيران – فريد هوليداى .

٤ – الكبرياء والسقوط – انتونى بارسول (آخر سفير بريطانى فى عهد الشاه) .

٥ – رهينة للخميني أو (الهجوم على القرن العشرين) – روبرت كارمن دريفوس .

٦ – الانقلاب المضاد والصراع الدولى للسيطرة على إيران – كيرميت روزفلت .

٧ – كارتر وسقوط الشاه (القصة الداخلية) – وليام لويس
(أستاذ العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن .

٨ الفشل الأمريكى فى إيران – مايكل ليدين (رئيس التحرير التنفيذى لمجلة واشنطن كوارترلى) ووليام لويس (أستاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الصينية السوفيتية جامعة جورج واشنطن) .

٩ – وجوه فى المرآة – مذكرات الأميرة أشرف بهلوى .

١٠ – بداية ونهاية – فريدون هويدا .

١١ – حياتى فى ألف يوم ويوم – الامبراطورة فرح .

١٢ – رد على التاريخ – (مذكرات شاه إيران) .

١٣ – أسرار سقوط الشاه – وليام سوليفان (آخر سفير أمريكى فى عهد الشاه) .

١٤ – الشاه الامبراطورى – جيرارد فييز .

١٥ – دراسات فى تاريخ إيران الحديث والمعاصر – د . كمال مظهر أحمد – بغداد ١٩٨٥ .

١٦ – الصحفى الطائر – الأستاذ مومى صبرى .

١٧ – مدافع آية الله – الأستاذ محمد حسنين هيكل .

١٨ – عاصفة على الشرق الأوسط – الأستاذ نظير فنصه – منشورات دار الآفاق .

١٩ – تاريخ إيران السياسى فى القرن العشرين – الدكتور عبد السلام فهمى .

٢٠ – صراع الإسلام والبترول فى إيران – حازم صاغيه – بيروت .

٢١ - الخليج الفارسى عبر القرون والاعصار - على رضا مرزه محمد - طهران .
٢٢ - الإمام جعفر الصادق - مستشار عبد الحليم الجندى .
٢٣ - الشيعة وفنون الإسلام - السيد حسن الصدر - مطبعة الفرقان - صيدا .
٢٤ - الشيعة - المهدى - الدروز (تاريخ ووثائق) - د عبد المنعم النمر .
٢٥ - الفصول المهمة فى تأليف الأمة - الإمام عبد الحسين شرف الدين الموسوى .
٢٦ - أصل الشيعة وأصولها - سماحة الإمام محمد الحسين آل كاشف الغطاء .
٢٧ - عقائد الإمامية - فضيلة العلامة الكبير محمد رضا المظفر .
٢٨ - ولاية الفقيه فى ميزان الإسلام - د . فاروق عبد السلام .
٢٩ - المراجعات - للإمام السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى - طهران .
٣٠ - البحث عن الذات - د . علّي شريعتى - ترجمة الدكتور إبراهيم الدسوقى شتا .
٣١ - إيران من الداخل - الأستاذ فهمى هويدى .
٣٢ - الثورة الإيرانية - الجذور - الايديولوجية - الدكتور إبراهيم دسوقى شتا .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

صدر من سلسلة « كتاب الحرية »

رقم الايداع	٥٧٢٩ / ١٩٨٩
الترقيم الدولى	٩٧٧ - ١٤٥٥ - ١٩ - ٢



العدد القادم

من



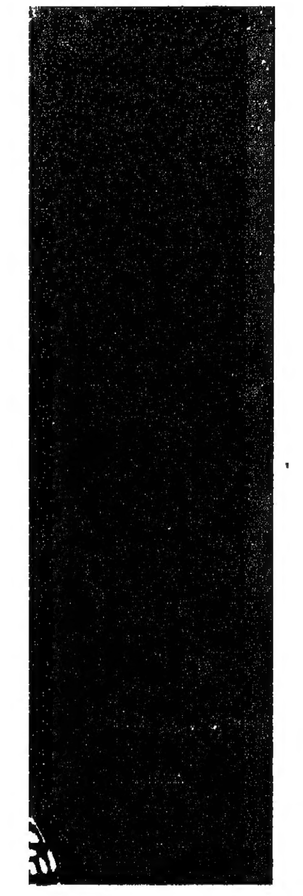
البنوك الإسلامية

د. محسن أحمد الخضيري

هــذا الكاتب :

هو أحد الذين عملوا فى مجال الاعلام منذ أربعة وثلاثين عاماً ، كان خلالها المستشار الصحفى لمصر فى كل من تونس والجزائر والمغرب وإيران لنحو عشرين عاماً .

وكانت فترة عمله بإيران من أخصب الفترات وأكثرها ازدحاماً بزخم الأحداث حيث تنبأ فى مايو ١٩٧٦ بسقوط الشاه ، وقيام الجمهورية الإسلامية ، التى عاش مرحلة مخاضها وعاصر أحداثها يوماً بيوم وساعة بساعة حتى غادر إيران بعد حادث الرهائن الأمريكيين فى طهران فى نوفمبر ١٩٧٩ .



.. وهذا الكتاب :

يميط اللثام بالوثائق عن القصة الكاملة لحكم أسرة بهلوى من البداية حتى النهاية وكيف تداعت الأحداث وتتابعت التطورات ، لا سيما بعد حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث بدأت القوى الكبرى تحرك السواكن وتصنع الأبطال ، حتى انتهت بخلع الشاه ، واعادة الخمينى ، الذى لم يلبث أن رحل بعد عشر سنوات تاركاً خلفه حقولاً من الالغام وحرباً على الخلافة ، جعلت ثورته من بعده فى مفترق الطرق .

.. وهــذه الــدار :

هى أول دار مستقلة للصحافة والطباعة والنشر ، نشأت نتيجة جهد وعرق وإيمان مجموعة من المشتغلين بالفكر والكتابة .

- ☐ لتكون ساحة للحوار وملتقى للفكر المستنير وللتفاعل بين الآراء والاتجاهات المختلفة فى مصر والوطن العربى .
- ☐ ولتكون حلقة وصل بين التيارات الوطنية المختلفة والأجيال العاملة فى الحقل العام .
- ☐ ولتكون اطلالة على الغد تستشرف آفاقه وتبحث مشاكله وتسعى إلى فحص حلولها .

وهى من هذا المنطلق تتجاوز معارك الأمس ، وتخوض معارك الغد ، وتعتمد فى ذلك على الجيل الجديد من الشباب ، تتحدث إليه وتعمل من خلاله وبواسطته .

وفى كل ما يصدر عنها فان « دار الحرية » تلتزم بالموضوعية فى التحليل وبالتفكير العلمى ، وباحترام عقل القارىء ، وذلك بهدف دعم الحوار الفكرى وجذب كل الآراء والاتجاهات إلى دائرة الحوار .